

دکٽور بطرس بطرس غالي

اڄاڻ سلسلي



Amr

= أحاديث سياسية

اتحاد يث سياسي

دكتور بطرس بطرس غالى

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

القاهرة ١٩٩٠

فهرس

الفصل الأول :

العلاقات المصرية – الأفريقية ومشاكل التحرير والتنمية . . ١١

الفصل الثاني :

العلاقات المصرية – العربية وأزمة كامب ديفيد . . ٣١٢

الفصل الثالث :

العلاقات المصرية – الاسرائيلية والقضية الفلسطينية . . ٥١٧

الفصل الرابع :

العلاقات بين الشرق والغرب وسياسة عدم الانحياز . . ٦٧٥

الفصل الخامس :

العلاقات بين الشمال والجنوب وقضايا العالم الثالث . . ٧٣٣

تقديم

على طول عقود ثلاثة امتدت من اواخر سنوات الأربعينات وحتى اواخر سنوات السبعينات ، وابان عملى فى الجامعة ونشاطى الأكاديمى ، انهمكت فى نشر مئات ومئات من المقالات فى الصحف اليومية ، وكتبت مئات من الدراسات فى المجلات المتخصصة، ووضعت عشرات من المؤلفات العلمية ، واستطيع ان اقول ، دون مبالغة ، ان مهمتى الأساسية لم تكن ، فى حقيقة الأمر ، سوى الكتابة والتأليف الى جانب التدريس الجامعى .

ومنذ أكتوبر عام ١٩٧٧ ، وحتى الآن ، وبسبب مشغوليات عملى التنفيذى ، بعد أن اسند الى المنصب الوزارى ، توقفت عن الكتابة ، سواء كانت الكتابة العلمية ، أو الكتابة الصحفية ، واقتصر نشاطى ذهنى على ممارسة التفاوض وإدارة المصادقات ، وعمل المقابلات . ومن بين تلك المقابلات كانت المقابلات الصحفية ، والتي كانت تستغرق وقتا ليس بالقليل ، اذ أنها كانت واحدة من الأساليب التى توسلتها ، والتي أتبع لى بموجبها أن أعبر عن موقف بلادى من مختلف القضايا السياسية محط اهتمامنا ، وأصل من خلال تلك الأحاديث الى رأى العام العربى والدولى .

وقد ترددت طويلا قبل أن أجمع بعضا من تلك الأحاديث الصحفية فى صورة هذا الكتاب ، اذ أن تلك الأحاديث فى الواقع ، قد تم الادلاء بها لمعالجة مواقف معينة ، أو من أجل شرح وجهة نظرنا فى موضوعات أو مسائل محددة ، أو كان توقيت صدورهما فى مناسبات معينة ، ومن ثم فى تقديرى أنها تفقد أهميتها بعد انتهاء الغرض من نشرها ، واستنفاد الهدف المرجو منها .

يضاف الى ذلك ، أن تلك النوعية من الأحاديث السياسية
هى بطبيعتها بعيدة كل البعد عن الطابع العلمى الذى يستحق
النشر فى صورة كتاب . ولكن العديد من الأصدقاء والزملاء -
ممن قرأوا تلك الأحاديث وتابعوا مضمونها على مدى سنوات
العقد الفائت - أشاروا على ضرورة تجميعها ، وبأهمية تزويد
المكتبة العربية بهذه المجموعة من الأحاديث ، وتستند حجتهم
فى ذلك الى حقيقة أن مكتبتنا العربية انما تقتقر الى هذا اللون
الخاص من ألوان الكتابة السياسية ، الى جانب ما تعانيه من
نقص فى المؤلفات السياسية بصفة عامة ، فضلا عن أنه من
الصعوبة بمكان على القارئ أن يتاح له أن يقرأ فى دفعة واحدة
تلك الأحاديث ، التى نشرت على مدى سنوات تزيد على العشر ،
وفى العديد من الصحف والمجلات التى تصدر فى مختلف أنحاء
المعمورة . كما يضيف هؤلاء بحق ، تعزيزا لمنطقهم ، أن ثمة
ما يربط بين هذه الأحاديث جميعا برباط وثيق ، ذلك أنها جميعا
تدور حول السياسة الخارجية المصرية ، كما ينصب مضمونها
على رؤية دبلوماسية يتنا وما تتبناه من مواقف ، تجاه مختلف
القضايا الدولية فى عالمنا الراهن .

ومع ما لوجهة النظر تلك من وجاهة ، وبالرغم من
التسليم بسلامة ما استند اليه هؤلاء الأصدقاء والزملاء ، يظل
ثمة شك حول القيمة الموضوعية لكتاب يضم بين دفتيه سلسلة
واسعة من الأحاديث السياسية التى تمت فى حقبة تمتد سنواتها
الى أكثر من عقد كامل . كما أرجو أن لا تكون الفكرة فى حد
ذاتها ، والاستجابة لها باخراجها الى حيز التنفيذ ، لا تقوم
على المغالاة فى تقييم الأهمية التى تنطوى عليها تلك الأحاديث ،
وأن تكون ذات مضمون مايزال له نفع ، وأن تظل ثمة فائدة
لكتاب يحويها معا ، تضعه مكتبتنا العربية .

ولعل من الواجب أن أسجل ثلاث ملاحظات قبل أن أنهى
هذا التقديم ، أولها : أن تلك الأحاديث لا تمثل كل الأحاديث
التي أعطيتها على مدى الاثنى عشر عاما السابقة . إذ أنها

لا تتضمن الأحاديث التي أدليت بها باللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) الى مختلف الصحف والمجلات الأجنبية ، كما لا تتضمن بعض الأحاديث التي أجريتها مع بعض المجلات العربية ، ولكن لم يشملها الحصر الذي يتوافر لدينا ، لعدم امكان الحصول على المطبوعة المنشورة بها الحديث ، وثانيها : أن هذه الأحاديث ربما اتسمت بالتكرار من حيث المعنى الذي تتضمنه ، وتلك سلبية سببها أنها أحاديث كانت تعالج نفس الموضوعات والقضايا قام باعدادها مراسلين مختلفين لصحف ومجلات مختلفة ، وثالثها : أن الكثير من الآراء والتحليلات التي جاءت في تلك الأحاديث أصبحت اليوم غير ذي موضوع ، بل وربما أثبت الزمن ، أن بعض تلك الآراء قد جانبها الصواب ، أو بعدت عن الواقع ، كما تجلى فيما بعد .

وربما كان التكرار تعبيراً عن الرغبة في تسجيل وتحديد المواقف المصرية خلال مرحلة معينة ، والتشديد على المعانى التي تنطوى عليها هذه المواقف ، بحيث تكون أشبه بصورة حقيقية لما كانت عليه الرؤية المصرية وقتذاك ، بصرف النظر عن التقييم الموضوعى لها أو الحكم عليها بالسلب أو الايجاب ، كما يعكس الترتيب الزمني للتوقيت الذي تمت فيه تلك الأحاديث مدى ما يكون قد طرأ على تلك المواقف من تطور أو تغيير ، تبعاً للتطور والتغير فى الظروف السياسية السائدة فى كل مرحلة من المراحل ، أو مدى بعد أو قرب التحليل من الحقيقة ، مقارنة بما اسفرت عنه الأيام من وقائع ومعلومات ودلالات يقاس عليها ، وتحاكم الاجتهادات بموجبها .

وفى كلمات أخرى ، لقد اخترت أن يكون كتابى هذا بمثابة سجل سياسى لمواقف الدبلوماسية المصرية ، فى مرحلة زمنية معينة ، وفى ظل ظروف محددة بالمفهوم التاريخى لا بالمنظور المستقبلى وحتى يكون بمثابة مادة تخضع فى يوم ما للتقييم والتحليل وكتابة التاريخ ضمن المصداقات والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسنوات التى يغطيها



زمنيا هذا الكتاب ، ومن منطلق الاقتناع الكامل بأن الحقيقة المطلقة هي من حق البحث العلمى المجرد ، كما أنها ملك للأجيال القادمة التى لها وجدها الحكم على الأجيال السابقة .

ولا يفوتنى أن أتوجه بالشكر العظيم الى جميع هؤلاء الصحفيين والكتاب والمراسلين الذين قاموا بعمل هذه المقابلات الصحفية ، واعدوا هذه الأحاديث ، وكم كنت أود أن أعبر عن عرفانى لكل واحد منهم بالاسم ، ولكنى أحجمت عن ذلك مخافة أن تخوننى الذاكرة فأنسى ذكر بعضهم مما يوقعنى فى خطأ غير مقصود .

وينقسم هذا الكتاب الى خمسة فصول تتوزع عليها الموضوعات التى وردت فى هذه الأحاديث يتناول أولها العلاقات المصرية - الافريقية ، ومشاكل التحرير والتنمية ، ويتناول ثانيها العلاقات المصرية - العربية وازمة كامب ديفيد ، ويتناول ثالثها العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، والقضية الفلسطينية ، ويتناول رابعها العلاقات بين الشرق والغرب ، وسياسة عدم الانحياز ، ويتناول الفصل الخامس والأخير العلاقات بين الشمال والجنوب ، وقضايا العالم الثالث .

د . بطرس بطرس غالى

الفصل الأول

العلاقات المصرية – الأفريقية

ومشاكل التحرير والتنمية

الحديث الأول

... وفى يوم افريقيا ، ووسط هذه الأحداث المصيرية للقارة
السوداء ، طلبنا من الدكتور بطرس بطرس غالى ، وزير
الدولة للشئون الخارجية - وهو الى جانب عمله الرسمى من
 كبار المتخصصين فى الشئون الافريقية ، وشارك فى العشرات
من المؤتمرات والندوات الخاصة بافريقيا - بان يقول لنا رايه
 فيما يجرى * وان يعطى لنا صورة عن التغيرات التى طرات
على القارة منذ بداية فترة استقلالها *

□ فى الأشهر الماضية ، او فى العامين الماضيين ، بدأت
الصراعات الدولية تعرف طريقها الى القارة الافريقية . فظهرت نقاط ساخنة
عديدة فيها . وسياسة مصر ازاء هذه الأحداث هى العمل على تطبيق مبادئ
ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وهى ان اى منازعات افريقية يجب ان تحل
فى الاطار الافريقى ، بغير اى تدخل من خارج القارة ، حتى لا تتقلب تلك
المنازعات المحلية الى منازعات دولية لا تستطيع ان تعالجها منظمة الوحدة
الافريقية .

كذلك فان مصر تسعى بشتى الطرق الى ابعاد اى نفوذ خارجى عن القارة ،
لان ذلك يساعد على تقاوم المشكلات الافريقية .
ان السياسة المصرية قائمة على احترام الوحدة الاقليمية للدول
وتستنكر اى حركة انفصالية . ومن ذلك تأييدنا المستمر للوحدة الاقليمية فى
نيجيريا والصودان وتأييدنا للمساعى التى تبذل فى سبيل الحفاظ على وحدة
دولة زائير الحقيقية .

اما عن التغييرات التى طرات على القارة ، فيجب ان نعود ، لكى ندرك

ابعادها ، الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، اثناء مؤتمر سان فرانسيسكو الذى وضع ميثاق الأمم المتحدة .

فى هذا المؤتمر لم تكن هناك سوى ثلاث دول افريقية ممثلة - اذا استثنينا جنوب افريقيا التى لا اعتبرها دولة افريقية - وهى مصر واثيوبيا وليبيريا .
اى انه فى عام ١٩٤٥ منذ ٣٣ عاما ، كانت هناك ثلاث دول افريقية فقط .
اما اليوم فمنظمة الوحدة الافريقية تضم نحو ٤٨ عضوا ولم يعد فى افريقيا اليوم سوى ثلاثة بلاد مازالت ترزخ تحت نير الاستعمار

وهناك ملاحظة ثانية هى ما يسمى بالميكروناشناليزم اى تعدد القوميات الصغيرة فاذا استثنينا ما يقرب من عشر دول اذكر منها مصر ونيجيريا واثيوبيا والجزائر والسودان وكينيا وتنزانيا ، والتى يزيد عدد سكان كل منها على ١٠ ملايين نسمة فان غالبية الدول الافريقية ، وعددها نحو اربعين دولة ، يتراوح عدد سكانها ما بين نصف مليون وثمانية ملايين نسمة .

الملاحظة الثالثة هى كثرة الدول غير الساحلية اى التى ليست لها اى منافذ على البحر مثل امبراطورية افريقيا الوسطى وزامبيا وتشاد . وهى دول تحتاج الى المساعدة اكثر من غيرها نظرا لان مشاكل التنمية التى تواجهها اعقد من مشاكل الدول المطلة على البحر .

وبسبب تعدد قومياتها الصغيرة ومشكلاتها المتعددة قررت الدول الافريقية ان تنشئ منظماتها الخاصة بها والتى تحمى وتدعم مصالحها ومن اهم مبادئ المنظمة كما سبق ان قلت ان يتم حل المشكلات الافريقية داخل الاطار الافريقى وبمناى عن اى تدخل من خارج القارة .

المبدأ الثانى هو احترام الحدود الافريقية القائمة . صحيح ان هذه الحدود قد ورثناها عن الاستعمار ، وانها لا تلائم الحقائق الموضوعية والاقتصادية للقارة ، فتجد مثلا قبيلة واحدة موزعة بين دولتين مختلفتين

ومكذا . الا ان الدول الافريقية اكتشفت انه اذا فتح موضوع تعديل الحدود ، فانها ستدخل في متاهات ومشكلات لا تنتهي .

والمبدا الثالث هو تقديم العون والمساعدة الى المنظمات التي اعلنت الكفاح المسلح من اجل تحرير اراضيها ، كما هو الحال في نائيبيا وزمبابوي .
والمبدا الرئيسى الرابع هو عدم الانحياز ، وغالبية الدول الافريقية أعضاء في أسرة عدم الانحياز وتلتزم بمبادئها .

- واذا نظرنا الى افريقيا اليوم فسوف نتبين ان العدو الرئيسى للقارة ، كان من قبل الاستعمار . اما اليوم فان العدو الرئيسى الذى يواجهها بالتحدى الأكبر ، فهو التخلف ، ومهمتها الاولى هي الكفاح من اجل تصفية هذا التخلف .

وعن علاقات مصر بافريقيا :

ان مصر دولة افريقية بالدرجة الاولى . وعلاقاتها بالقارة ترجع الى أبعد العصور حيث كانت مصر الفرعونية تمتد الى منطقة البوثن « الصومال الحالى » .

وحيث كانت هناك رسائل متبادلة بين الفراعنة وبعض ملوك افريقيا ، وحيث كان بعض الفراعنة المصريين من أصل افريقى .

واستمرت علاقات مصر بافريقيا من خلال حملات الخديو اسماعيل ثم من خلال مساندتها المادية والمعنوية لحركات التحرير الافريقية ، التى نشأت كلها فى القاهرة . وما زالت علاقاتنا مع افريقيا هي أحد المحاور الرئيسة للدبلوماسية المصرية .

وسألت الوزير : « يدور اليوم حوار طويل حول

عروبة مصر ، فما هو فى رأيك أثقل فى ميزان السياسة المصرية :
العروبة ام الافريقية ؟ »

□ هذا سؤال اكاديمى أكثر مما هو واقعى . لان مصر أفريقية بقدر ما هي

عربية . بل ان هذا ليس مقصورا على مصر إذ أن ٧٠٪ من الأراضى العربية

تقع في أفريقيا و ٧٠٪ من الشعوب العربية تعيش في أفريقيا أيضا . فمكان
العربية والافريقية حركتان متكاملتان لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى .
وقد حاول الاستعمار كثيرا أن يضرب التيار العربي بالتيار الافريقي في
مصر وأن يدفع مصر الى الاهتمام بالقضايا الافريقية على حساب اهتمامها
بالقضايا العربية وعلى مصر أن تنصددى لتلك المناورات وتتمسك بدورها
القيادى فى كل من العالم العربى والعالم الافريقى .

ويضيف الدكتور بطرس غالى ، الذى يستعد لمغادرة القاهرة الى
« نيامى » عاصمة النيجر ، ليرأس وفد مصر فى اجتماع الـ ٢٤ العربى
الافريقى الذى يضم ١٢ وزيرا عربيا و١٢ وزيرا افريقيا :

— لقد تم انتخاب هذه الدول فى اطار الجامعة العربية ومنظمة الوحدة
الافريقية . وقد انتخبت مصر فى المجموعة الافريقية ، وأملى أنه حين تجرى
الانتخابات الجديدة ، أن تنتخب مصر فى المدة الثانية ضمن المجموعة العربية .

الحديث الثاني

في ٢١ مارس ١٩٦٠ - منذ ١٨ سنة - حدثت مذبحة
رهيبية في جنوب افريقيا ٠٠ وانتهاك صارخ ضد حقوق
الانسان ٠٠ يرمها خرجت مظاهرة سلمية عزلاء تماما من اى
سلاح من ابناء مدينة شارينيل للاحتجاج على قوانين تصاريح
المرور التى فرضتها السلطات العنصرية فى جنوب افريقيا
قتلت لها قوات البوليس العنصرى وفتحت عليها النار فسقط
٦٩ قتيلا منهم ١٩ طفلا و ٨ نساء ٠٠ كما جرح ١٨٠ شخصا ٠
وقد هز هذا الحادث الضمير العالمى وفضح الطبيعة المتوحشة
للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، وقد قررت الجمعية العامة
للأمم المتحدة بعد ذلك اعتبار ذلك اليوم يوما عالميا للقضاء على
النفرة العنصرية ، وقد ارايت الجمعية العامة بذلك ان يكون
الاحتفال بهذه الذكرى مناسبة يراجع المجتمع الدولى فيها نفسه
هما قدمه وعما يجب ان يقدمه من اجل هذه القضية الانسانية ٠
وفى حديث خاص لآخر ساعة مع الدكتور بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية عن الدور الذى قام به التنظيم
الدولى بصفة عامة ، والامم المتحدة بصفة خاصة فى مقاومة
النفرة العنصرية ؟ ٠٠

ان مجهودات الأمم المتحدة بصفة عامة فى مجال مقاومة النفرة
العنصرية والعمل على ازالتها يينا بميثاق الأمم المتحدة نفسها فقد نصت المادة
٥٦ من الميثاق بتمهده جميع الأعضاء بالعمل جماعات وأفراد بالتعاون مع
المنظمة على تحقيق اهدافها والتى منها تعزيز وتشجيع واحترام حقوق الانسان
والحريات الاساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب للمرق او للجنس او للغة
او الدين ٠٠ ثم يجرى بعد ذلك الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى يمكن
اعتباره بحق للمستور العالمى الذى يعرف وينظم الحقوق الانسانية والحريات
(م ٢ - احاديث سياسية)

الأساسية وقد نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي بأنه يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الأخاء . . . كما ذكرت المادة الثانية أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر في اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر . . .

تعددت بعد ذلك نشاطات الأمم المتحدة في هذا المجال وأصبحت الجمعية العامة الكثير من القرارات كما أنشأت بعض الأجهزة التي تتابع وتبحث وتقدم التوصيات الكفيلة بإزالة التفرقة العنصرية ومن الصعب في هذا المجال تحديد كل هذه النشاطات ولكن يمكن أن نفكر على سبيل المثال في إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله ، الصادر عن الجمعية العامة في ١٩٦٢ وكذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء التمييز العنصري بكافة أشكاله ، وهي التي أقرتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق في ديسمبر ١٩٦٥ وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية في مايو ١٩٦٧ .

ولا يمكن أن نفصل في هذا المجال الدور النشط الذي قامت به منظمة اليونسكو فقد قامت بإعداد الكثير من البحوث العلمية والتي كشفت بجلال عن الأبعاد غير العلمية مطلقا للعنصرية وأظهرت أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي ظهرت فيها ، وفي البيانين اللذين صدرا عن اليونسكو في ١٩٥٠ وفي ١٩٥١ رفضت رفضا قاطعا الفكرة القائلة بوجود فروق أساسية في الأنواع البشرية بسبب الجنس ، كما أدان البيان النظريات القائمة على تفوق جنس أو أكثر .

لذلك أن إحدى السمات الأساسية للشخصية المصرية ،
هي عدم الاحساس والشعور بأي أساس من عنصرية ، وقد ساهمت
هذه الصفات في قيام مصر دائما بتحمل دور أساسي في مقاومة
الاتجاهات العنصرية . فما هو دور مصر ضد التفرقة العنصرية ؟

□ قال : « أننا في مصر لم نعرف العنصرية أبدا طوال تاريخ طويل يمتد
إلى آلاف السنين وكانت أرض مصر وشعبها ملاذا للمضطهدين والمكافحين
من أجل السلام والحرية . » في مصر ولد ونشأ موسى عليه السلام . وفي
مصر وجدت السيدة مريم العذراء والسيد المسيح الملجأ والمأوى وبمصر اعتز
الاسلام والمسلمون . ولقد ظل شعب مصر وفيها لبادته أصيلا في سماحته
معتزا بإيمانه بكل القيم الإنسانية . »

ولقد جاء الدستور المصري ، معبرا عن إرادة الإنسان المصري في إصراره
على نبذ كل أنواع التفرقة والتمييز والتي استلهمها من تاريخه الطويل
واستقامها من تعاليم الدين . »

من أجل ذلك كانت سياسة جمهورية مصر العربية على الصعيد الدولي
انعكاسا لما يؤمن به شعبها . من أجل هذا لم تستطع مصر أن تتجاهل حقيقة
استمرار النظم العنصرية في تصدى إرادة المجتمع الدولي . » هذه النظم
العنصرية التي لا تزال تهدد كرامة أخوة أشقاء لنا شاء قدرهم أن يتعرضوا في
عصور مظلمة إلى أقصى صور الإرهاب والقمع والاستغلال عن طريق استعمار
استيطاني يقوم في جوهره على استغلال أبناء الأرض الأصليين وتحويلهم
إلى أداة مصالح استغلالية أثيمة وجرمانهم من أبسط حقوق الإنسان ، لم يكتف
هذا الاستعمار الاستيطاني باستغلال أصحاب الأرض بل تجاوز ذلك بطردهم
وتشريدهم . »

أن « عيشة أشقاء لنا في جنوب إفريقيا على هامش الحياة لا يمكنهم
التنقل على أرضهم إلا بتصريح يمن عليهم به ذلك الدخيل المستغل ، كما أن
معيشة أشقاء لنا من فلسطين في مخيمات لثلاثين عاما أو يزيد محرومين من

مبارهم ، لهر أبشع أنواع استغلال الإنسان للإنسان ، وليس الا تعد صارخ
لسكل القيم الانسانية .

ما هو موقف مصر من التطورات في جنوب القارة
واستمرار النظم العنصرية في مقاومة رغبات وامال الشعوب
بهذه المنطقة ؟

□ ان مصر التي اعطت الكثير مما تريد من اجل نصرة الشعوب
المغلوبة على امرها ، والتي ايدت دوما حق الانسان في كل مكان في أن يحيا
حرا متمتعاً بكرامته وبكل حقوقه الانسانية لم ولن تبخل في أن تعطى المزيد من
تأييدها المعنوي والمادي ، اننا لن نقف مكتوفى الأيدي أمام الغارات الوحشية
التي تشنها سلطات النظم العنصرية في الجنوب الافريقي ضد اخوة لنا في
انجولا وموزمبيق وزامبيا وناميبيا ، ولن نقبل ابدا بكل محاولات التزييف
والخداع التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا في ناميبيا ونظام ايان سميث
العنصرى في زيمبابوى . . كما سنقف بكل قواتنا أمام سلطات الاحتلال
الاسرائيلى في تهويد الارض العربية واقامة المستوطنات . واد هنا أن أشير
الى ما جاء في خطاب للسيد الرئيس السادات أمام مؤتمر القمة الافريقي
الآخر الذي عقد في الخرطوم .

« من الغريب ان عقد الأمم المتحدة لمحاربة التفرقة العنصرية الذي اعلنته
المنظمة الدولية في عام ١٩٧٢ قد انقضى نصفه دون أن يتحقق تقدم ملموس في
مصير اخوة لنا في جنوب افريقيا وفي زيمبابوى حيث مازالت نظم الاقلية
العنصرية تمارس أقصى صور القسوة والقهر ضد المطالبين بحقوقهم التي تسام
بها جميع الأمم وجميع الشعوب . ولعل من المناسب أن ننتهز فرصة المؤتمر
التوئى الذى تنظمه الأمم المتحدة في جنيف لمحاربة التفرقة العنصرية (عقد
المؤتمر فعلا في أغسطس ٧٨) لتضع برنامجا عمليا وجسولا زمنيا مصدرا
للخضاء على الاستغلال العنصرى في القارة المجيدة والالتزامات التي يتحملها

في سبيل مناصرة اخوته . ان شعورنا بالحرية لا يمكن ان يكتمل اذا كان
اشقاؤنا في جنوب افريقيا وزيمبابوي يذبحون تحت نير الاستعباد والقهر
كما اننا لا يمكن ان نشعر بالأمان او بالأمل في المستقبل اذا كان رفاق المسيرة
والمسير قد ين على مستقبلهم وعلى حياتهم . . .

ما هو رأيكم المطلوب القيام به على المستوى الدولي
للقضاء على جميع صور واساليب التفرقة العنصرية ؟

□ قال : ان استمرار التمييز العنصري في عالمنا اليوم يعتبر مبة لآسيتنا
وعارا لكل انسان متحضر شريف ولذا فالمجتمع الدولي مطالب بوضع
برنامج محدد لمواجهة كل اشكال التمييز العنصري وفي كل مكان . ولما كانت كل
اشكال التفرقة العنصرية وكذلك السياسات الحكومية المبنية على التعصب
والسوء العنصري او الكراهية العنصرية الى جانب مضافاتها للحريات
الاساسية من شأنها ان تعرض للخطر العلاقات الودية بين الشعوب والتعاون
بين الامم والسلام والامن الدوليين . لكل ذلك نعتقد ان مجلس الامن يجب ان
يواجه مسؤولياته ويتخذ من القرارات الملزمة واجبة التنفيذ من اجل عزل هذه
الأنظم العنصرية والقضاء على سياساتها التي تتحدى بها الضمير العالمي .

الحديث الثالث

سيدى الوزير ، وانتم قداميون للمشاركة فى مؤتمر القمة الافريقى العشرين ، هل تفضل بالقاء الضوء على عدد من القضايا الحارة والتي لايزال القموض يحيط بها - مثل من ينتظر ان يحصل على منصب امين عام المنظمة ؟ ومن هو الرئيس الافريقى الذى سيتولى رئاسة المنظمة على مدى العام القادم ؟ وما هى فى رايكم احتمالات نجاح القمة القادمة ؟

□ لقد تعرضت منظمة الوحدة الافريقية خلال السنوات العشرين التى مضت لعدد من الازمات السياسية ، التى كانت ان تعصف بكيانها ، لولا التمسك بالامل فى ان تظل المنظمة تجسيدا للتضامن الافريقى فى مواجهة التحديات الحقيقية التى تعترضها .. ولاشك ان الازمة الحالية المتعددة الجوانب والتى تمسك بتلابيب المنظمة تعد واحدة من اكثر ازماتها حدة وتعقيدا - فالى جانب المشكلات التى تثير الانقسام داخل المنظمة والتى تانى مشكلة الصحراء الغربية فى مقدمتها فان هناك مشكلات اخرى مثل الانشقاق على شخص الامين العام والاتفاق على الدولة التى سيوكل اليها مسئولية رئاسة المنظمة .. خلال العام القادم . وهى المشكلات التى لم تجد حلا يجمع عليه الاعضاء حتى الآن . فمن انتخاب الامين العام ، بوجه حاليا - حسبما وصلنى من معلومات - ثلاثة مرشحين سيتم الاختيار من بينهم هم : وزير خارجية « مالى » .. والمستشار السياسى لرئيس جمهورية الجابون والامين العام المساعد الذى يتولى مهمة الامين العام بالنيابة منذ اجتماع القمة الأخير

ولكن الى اينهم تميلون ؟

□ مصر لا تفاضل بين اى من المرشحين الثلاثة ولكن موقفها يقوم على

ضرورة العمل على التوصل إلى قرار يعطي بتأييد الأغلبية العظمى تحقيقا للوفاق الأفريقي . لأن شخص المرشح في حد ذاته لا ينبغي أن يكون هو القضية التي تثير الخلاف . وإنما المهم والجوهرى أن تكسب منكرتارية المنظمة فعالية إدارية وسياسية تجعلها قادرة على الإبحار بها في هذه الاتجاهات الصعبة .

ولاشك أن الاجتماع الأفريقي حول شخص الأمين العام من شأنه إعطاء المرشح قوة إضافية إلى جانب قدراته الذاتية . . . أما عن مشكلة رئاسة المنظمة ، فإن الدبلوماسية المصرية ستتقدم بما التزمت به يوما في السابق من تأييد ودعم اتجاه الأغلبية الأفريقية . وإذا كان ثمة اعتبار يثور الآن في ضرورة إعطاء الدول الأفريقية التي لم تحظ من قبل برئاسة المنظمة فرصة متساوية مع الدول الأخرى التي حظيت بالرئاسة في السابق فإن مصر ترى منطقية هذا الاعتبار وأهمية وضعه في الحسابات تحقيقا لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في المنظمة وتوفيرا للفرص المتكافئة بينها .

وماذا عن احتمالات نجاح القمة القادمة ؟

□ أننا نتطلع بكل الأمل والرجاء في أن تتوفر لهذه القمة الأفريقية العشرين مقومات النجاح الكافية . وتعمل الدبلوماسية المصرية من أجل ذلك . وليس هناك شك في أن المنظمة حين تحافظ على بقائها إنما تحقق إنجازا كبيرا في مجرد بقائها رمزا للواقع الأفريقي الذي يحتمل إمكانات عظيمة وتمهيدات عديدة .

ولا نظن أن منظمة الوحدة الأفريقية مطلوب منها في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية أن تتجاوز حدود الواقع الأفريقي . وقدوة المنظمة على البقاء إنما تتوقف أولا وأخيرا على مدى التضامن والتقارب والتآخي الذي ينجح أعضاء المنظمة في تحقيقه مع نية الخلافات التي لن يستفيد منها سوى أعداء أفريقيا خاصة وأن هذه الخلافات ليست جوهرية وإنما هي أشياء ما يكون إخفاخ منصوبية لا يصح أن تقع فيها الدول الأفريقية .

من مستقبل تشاد لا يزال أبعد ما يكون عن الاستقرار
ورغم الاتجاز المتواضع الذى تحقق والذى يتمثل فى الاتفاق
الفرنسى - الليبي بسحب القوات لما الذى تتوقعونه سياسياكم ؟

□ جاء الاعلان عن الاتفاق الفرنسى - الليبي الخاص بانسحاب القوات
الفرنسية والليبية من تشاد - فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٤ - فى أعقاب
عدد من التطورات التى شهدتها الموقف الداخلى فى تشاد خلال الفترة الأخيرة
والتي يمكن إيجازها على النحو التالى :

أولا : استمرار جمود الموقف العسكرى بين الأطراف المتنازعة من ناحية
وعدم تمكن هذه الأطراف من الاتفاق على تحديد موعد لمؤتمر المصالحة بينها
وتباعد وجهات النظر بينها من ناحية أخرى .

ثانيا : نجاح الرئيس حبرى فى تأكيد ثقته الداخلى وذلك بعد قيامه بحل
جبهة « الفروطينا » وتشكيل حركة سياسية جديدة برئاسة « الاتحاد الوطنى
من أجل الاستقلال والثورة » .

ثالثا : تفتت المعارضة التشادية خاصة بعد تزايد الخلافات والانشقاقات
بين قيادات اجنمتها . . الخلاف بين جوكوى والشيخ بن عمر وانفصال بعض
العناصر عن جوكوى وتشكيلها لحركة جديدة تسمى بتجمع الوجدانيين
الديمقراطيين .

رابعا : سعى الرئيس حبرى لجذب مزيد من العناصر الجنوبية المعارضة
لتأييد نظام حكمه ، حتى يتمكن من فرض سيطرته الكاملة على الجنوب وتحقيق
الأمن والاستقرار ويمكن للاتفاق الفرنسى - الليبي ان يفتح المونف فى تشاد
أمام تطورات ايجابية تتمثل أساسا فى خروج القوات الأجنبية « الليبية -
الفرنسية - الزائيرية » واتاحة الفرصة أمام الأطراف التشادية للتفاوض
واللتقاء حول صيغة التحالف الوطنى لخرج تشاد من دوامة الأزمة التى تعيشها
مما يحسبها على الاستقلال .

فحفظ الكثيرون حيال موقف فرنسا من الاتفاق مع ليبيا
حول الانسحاب من تشاد ، وذهب السودان الى حد القول بأن
فرنسا قد ارتكبت خطأ استراتيجيا ، وحذر حبرى من أن هذه
الخطوة قد تمهد لشن هجوم جديد قد تشنه قوات جوكوني
عويضى في المستقبل المنظور ؟

□ ان الاتفاق الفرنسي - الليبي على الانسحاب المتزامن للقواتهما من
تشاد والذي تم بعه معاهدات مباشرة بين هذين الطرفين في النزاع التشادى
من اشراك التشاديين وخاصة حكومة الرئيس حسين حبرى - الذى تم ابلاغه
قبل وقت قليل من اعلان الاتفاق - بما كان هو السبب الذى ادى الى اشاعة
التلق لدى الحكومة التشادية من ناحية ولدى عدد من حكومات البلدان
الاfrيقية التى تحتفظ بعلاقات قوية مع فرنسا على المصميين السياسى
والعسكرى . ولكن فرنسا من ناحية اخرى قد سارعت الى تقديم العديد من
الضمانات التى تؤكد مراعاة فرنسا للرئيس حسين حبرى ، باعتباره الرئيس
الشرعى فى تشاد ، والتأكيد على ان الاتفاق لن يكون على حساب الحكومة
الشرعية لتشاد . وان الانسحاب سيمكن قوات الرئيس حبرى من فرض
سيطرتها على كافة الاراضى التشادية باستثناء قطاع اوزو ، واستعداد
القوات الفرنسية للعودة الى تشاد خلال ساعات اذا ما تلقت ليبيا بنود الاتفاق
وربما تكون هذه التطمينات الفرنسية التى قدمت الى الرئيس حسين حبرى
عندما زار باريس مؤخرا لتضدن ايضاات وتأكيدات للتصريحات التى
صوتت عن المسئولين للفرنسيين حول مواصلة باريس مساندتها له باعتباره
الرئيس الشرعى الذى تعترف به منظمة الوحدة الافريقية .

لقد ابدىتم تشككم بالنسبة للاتفاق الفرنسي الليبي
لانسحاب من تشاد فيما يتعلق بالنوايا الليبية على المدى
البعيد ، فهل ترون ان ليبيا امامها الآن فرصة مواتية للاعراب
عن حسن نواياها ؟

□ ان موقف مصر منذ اللحظة الاولى للاتفاق الفرنسي الليبي اتضح

في انه طالما ان هذه القضية تخص ازل ما تخص جمهورية تشاد فانه لا بد لنا من التشاور مع حكومة تشاد قبل ان نحدد موقفنا من الاتفاق .

فاننا نساند استقلال وسيادة تشاد ولا بد ان نحترم هذه السيادة وهذا الاستقلال . ولهذا فقد اجرينا اتصالات عديدة مع حكومة الرئيس حـمـد بن حـبـري فاستقبلنا في القاهرة مبعوثا خاصا مؤلفا من قبله وهو السيد محمد نوري الذي قام بتسليم رسالة من الرئيس التشادي الى السيد الرئيس حـمـد بن حـبـري كما اجري مباحثات هامة معي .

ثم جاء الى القاهرة منذ ثلاثة اسابيع وزير الدولة التشادي للشئون الخارجية السيد كروم احمد ووقعت معه عدة اجتماعات . . . واننا نرى على اية حال ان الاتفاق الفرنسي الليبي لو ادى الى خروج كل القوات الاجنبية من كل اراضي تشاد . . . ولو ادى الى وقف التدخلات الليبية في تشاد . . . وثر مساعد على تحقيق المصالحة الوطنية في تشاد فانه يكون ايجابيا . اما لو اخذ الاتفاق ذريعة لزيه من التدخل الاجنبي وكان ستارا تحاك المؤامرات من ورائه ضد شعب تشاد وحكومته الشرعية وسيادة واستقلال ووحدة اراضي هذه الدولة الافريقية الشقيقة فان الامر يختلف . فالعبرة انن بالنتائج التي تقترب على الاتفاق .

ولا يخفى فان التصالح الوطني للتشادي هو الكفيل وحده بمواجهة الخطر الليبي والتصدي لمختلف التدخلات الاجنبية ، ومن المؤكد ان نجاح الرئيس حسين حـبـري في اتمام المصالحة الوطنية سيسمكه من اجتذاب للتأييد من الداخلي والخارجي . . . وتشعر مصر بالاسف لفشل مؤتمر المصالحة الذي عقد مؤخرا في برازافيل - ونتائجه سائر الاطراف للتشادية بالمحاولة من جديد والتخلي عن التمسك بالشكليات وصولا الى الهدف الاعم وهو تقويت الفرصة على اعداء تشاد للصعيد في الماء للمكر . . . وتوجيه للصوف من اجل كيان

الدولة التشادية الموحدة التي انتهكها الخلاف والصراع بين أبناء الوطن
التشادى الواحد .

**ولكن بعد فشل مؤتمر المصالحة في برازفيل وتأجيله
الى أجل غير مسمى . ما هو في رأيكم المفتاح للحل ؟**

□ ان مصر تشعر بالاسف الشديد للفشل الذى حنى به مؤتمر برازافيل
للمصالحة التشادية ، خاصة وان حكومة « نجamina » كانت قد اقررت من
استعدادها للمشاركة في هذا الاجتماع التحضيرى بروح بناءة . واذا اخذنا
في الاعتبار ان هذه هي المحاولة الثالثة التي تمنى بالفشل بعد محاولة لاجوس
ومحاولة ابيس ابايا ، فان القلق يساور كافة المخلصين والحريصين على
مستقبل تشاد . خاصة وان الاتفاق الليبي - الفرنسي الخاص بالانصحاب
يقدم فرصة مواتية الآن - حيث ان المحادثات الفرنسية مع ليبيا لم تعرض
لموضوع المصالحة - وان الطرفين اتفقا على ترك ذلك للتشاديين انفسهم للعمل
على تحقيقه وحدهم وبعد ذلك نقطة ايجابية لان الاتفاقات الاجنبية الخارجية
من شأنها تعقيد الموقف الداخلى ولكن ترك جهود المصالحة للاطراف المعنية
مباشرة هو الموقف الاسلامي .

ومهما يكن - فلا ينبغي ان يكون فشل مؤتمر برازفيل نهاية المطاف في
جهود المصالحة - بل يجب ان يتم العمل على استئنافها بروح تعمد العزم على
التوصل الى نهاية توفيقية لهذا الصراع الدامى الذى تعاني منه تشاد . وعلى
عقلمة الوحدة الافريقية ان تواصل جهودها في مجال الوساطة وتوفير الاجواء
المناسبة للتوصل للمصالحة الوطنية التشادية . ومنعمل مصر من جانبها
في اتصالاتها على السعي للتغلب على العقبات التي امت الى فشل مؤتمر
برازفيل . لان مائدة المفاوضات هي السبيل الوحيد امام البحث عن صيغة
ترضى سائر الاطراف للتشادية - وتعمل على انتهاء هذا الليل للتشادى الطويل ،

وعلى كافة التشايعين التاكيد من أن التقام الفرنسي الليبي هو مجرد نصف
الحل ، فعلى التقام بين التشايعين أنفسهم يتوقف النصف الآخر . .

حذر الرئيس حبرى من أن ليبيا قد هم هجوماً يوشك
الشماليون على شنه ضد الحكومة الليبية في نجامينا كما
حذر من أن ليبيا لن تتوقف عن تعزيز حلفائها الشماليين .
هل تعتقدون بأن في وسع ليبيا خداع المراقبين الذين
يتابعون العملية ؟

□ بصرف النظر عن دوافع المخاوف التي يعبر عنها الرئيس حبرى والتي
سبق الإشارة إليها - فإن معيار الموقف يتوقف على نوعية الضمانات الواجب
الحصول عليها لحماية تشاد من أى تدخل اجنبى او من أى عدوان يتبع عليه
أراضيها .

ولا ينبغى من ناحية أخرى أن تغفل المغزى الذى ينطوى عليه الاتفاق
الفرنسى - الليبى - وهو ما يتمثل فى اقرار ليبيا بتدخلها العسكرى فى الاراضى
التشادية وتعهدها بالانسحاب - هذا فضلا عن أن المعلومات المتاحة من أن
انسحاب القوات الفرنسية من تشاد سيكون على شكل اعادة توزيع للقوات ،
بمعنى تركزها فى دول افريقية محيطة بتشاد وتصبها لما سيحدث فى المستقبل
كما أن فرنسا تعهدت باستمرار تقديم المعونة العسكرية للقوات المسلحة
التشادية .

ولا ننسى هنا ان القمة الفرنسية الافريقية المصغرة « فرنسا - الجابون -
زائير - ساحل العاج - تشاد » التى انعقدت مؤخرا فى باريس قد أسفرت عن
حل لمشكلة لجنة الاشراف على الانسحاب التى وافق الرئيس حسين حبرى
على ان تكون من مراقبين ليبين وفرنسيين « ١٢ مراقبا ليبيا بالاضافة الى ١٢
مراقبا فرنسيا » واطلاق كشماسا من انسحاب قواتها من تشاد فى نهاية
الطريق للماضى .

قال « التريكي » في تصريح له مؤخرا بأن أمن تشاد هو أمن ليبيا ، وهذا هو السبب في صلة ليبيا بالأحداث هناك ، وفي الوقت نفسه يرى البعض بأن للليبيا مصالح طويلة الامد وحقيقية بتشاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بصورة لا تسمح لها بالتخلي عن مراقبة سير الأحداث هناك .. والتساؤل المنطقي هو : هل تعلى معارضة منكم لما تقوم به ليبيا في تشاد عدم الاعتراف بالعلاقات التاريخية بين ليبيا وتشاد ؟

□ ان معارضة مصر لما تقوم به ليبيا في تشاد إنما تنصب معارضتها للتدخل العسكري والاحتلال الليبي لاجزاء من التراب الوطنى التشادى ، ورغبة ليبيا فى اسقاط حكومة تشاد الشرعية واثارتها للحرب الأهلية داخل تشاد عن طريق تأييدها العسكري لاطراف معارضة لهذه الحكومة الشرعية . ولكن مصر لا تعارض فى ان تقوم علاقات طيبة بين ليبيا وجيرانها ومن بينها الجار التشادى ..

وإذا كانت ليبيا ترى بأن أمن تشاد هو أمن ليبيا بسبب الجوار الجغرافى والعلاقات الثقافية والدينية وغير ذلك من العلاقات التى تربط بين هاتين الجارتين الأفريقيتين فالأحرى بليبيا ان تعمل على تحقيق الوفاق الوطنى والمصالحة بين الاطراف التشادية - لا على إثارة الحرب الأهلية والنزاع المسلح بين الاخوة التشاديين - لان ذلك يتعارض مع مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ويهدد الاستقرار والسلم فى القارة كما ان الحرب الأهلية تفتح ابواب تشاد على مصراعيها أمام الحرب الباردة وأمام التدخلات الأجنبية الأخرى لموازنة التدخل الليبى .

هناك طرح مفاده بأن لليبيا مبررات اساسية للاهتمام بما يحدث فى تشاد . ما هو رأيكم فيما يذهب الى ان القول بأن ليبيا هي قوة احتلال غير شرعية هو قول غير صحيح من الوجهة التاريخية المحضة ؟

□ ان جمهورية مصر العربية تحرم أشد الحرص على وحدة التراب التشادى وعلى سلامة وأمن تشاد . لان خطر التقسيم الذى يلوح فى الأفق إذا

ما استمرت التدخلات الأجنبية وأذا ما استمرت الصرب الاهلية وعملية الاستقطاب الخارجى للطراف التشادية المتصارعة .. سوف لا يكون خطراً على تشاد فحسب بل على الكثير من الدول الأفريقية - وسيؤدى الى زعزعة مبدأ قداصة الحدود الافريقية - حتى تلك الموروثة عن الاستعمار والتي اتفقت الدول الافريقية على انه لا رجعة فيها من قبل الدول المستقلة .

انه لمن مصلحة ليبيا ومن مصلحة كافة الدول الافريقية الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية احترام ذلك المبدأ الجوهري القائل باحترام الحدود القائمة بين الدول فى القارة الافريقية وعدم اثارة تلك المطالبات التاريخية التى لم تنته - وخاصة بين الجيران - الذين تتداخل بينهم العلاقات والارتباطات والتبائل والصلات العرقية عبر مراحل زمنية مفرقة فى القدم . لا يمكن القبول بفكرة ان القوات الأجنبية التابعة لدولة داخل اراضى دولة أخرى هى قوات اجنبية عسكرية شرعية ان كان وجودها بغير موافقة حكومة الدولة الثانية . ان هذا الكلام ينطوى على مغالطات خطيرة لا تتفق مع ما فرضت الدول على القبول به من مبادئ وأسس تحكم العلاقات الدولية المعاصرة .

هل تقيمون موافقة ليبيا على الانسحاب من تشاد بانها

دلالة على انكماش مطامعها فى افريقيا فى الوقت الحالى ؟

□ ربما نجد مضمون الاجابة الصحيح بالاعتماد على المعطيات الواقعية

المادية دون الدخول فى اطار البحث عن النيات والتتقيب وراء المقاصد والمرامى - والتى قد يكون مجال بحثها بعيداً عن السياسة المعنوية . الأمر الذى لا جدال فيه ان السلطات الليبية تحت وطأة النفقات العسكرية المتصاعدة - ربما بدأت تقتنع بصعوبة مواصلة وجود عسكري مزمع ومستنزف خارج ترابها .. وأذا اخذنا الأرقام التى تتكلفها القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد والبالغ عددها ٣٣٠٠٠ جندي ، والتى اعلنتها الحكومة الفرنسية ، فربما حصلنا على معطيات يمكن القياس عليها - لقد كانت القوات الفرنسية العسكرية فى تشاد تكلف

الخزينة الفرنسية ثلاثة ملايين فرنك فرنسي يوميا - أي ما مجموعه ثلاثة مليارات ونصف مليار فرنك سنويا .

ولعل ليبيا تتعرض الى جانب التكاليف الاقتصادية لقواتها في تشاد الى مصاعب مالية جديدة ناتجة عن الاختلالات التي بدأت تعرفها أسعار البترول وظهور العجز في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها وميزانيتها العامة بما لا يجعلها قادرة على تمويل حرب ونزاع طويل الامد .

كما قد يمكن البحث عن سبب آخر يفسر الاتفاق الليبي على الانسحاب وهو السيكولوجية الليبية الجديدة في اعقاب التوقيع على اتفاق « وجدة » مع المغرب والرغبة لدى المسؤولين الليبيين في تصحيح وتحسين علاقاتهم مع عدد من البلدان الغربية منها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية - وكذا رغبة الحكومة الليبية في تمهيد الاجواء السياسية المناسبة قبل انعقاد القمة الافريقية العشرين .

على حين اكدت ليبيا من خلال مسئوليتها ان قطاع « اوزو » جزء لا يتجزأ من ليبيا وانه لا تفاوض في هذه المسألة ، فان الموقف المصري يميل الى تبني وجهة النظر القائلة بان « اوزو » امتداد لتشاد - الا يستغرب هذا الموقف منا حيال دولة عربية .

□ ان الموقف المصري المؤيد لسلامة وأمن ووحدة التراب التشادي لا يقوم بتفسيره على اعتبارات عاطفية تميل الى تشاد او الى ليبيا ، وانما هو موقف مبني يقوم على التزام مصر بأسس ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية التي تقوم باحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال ، لان ترك الباب مفتوح امام محاولات كل دولة لتغيير حدودها استنادا الى اعتبارات تاريخية او عرقية او جغرافية . . . الخ سيفتح الجحيم على القارة الافريقية وتسببها بشكل مدمر وسيكون بمثابة الفخ الذي يضعه لنا الاستعمار وقبلنا الوقوع فيها بارادتنا وبمحض حريتنا .

ان موقفنا من اقليم « اوزو » ومن الموقف الليبي تجاهه ، لا يمكن تفسيره بأنه موقف ضد ليبيا ، وانما هو موقف ضد منطق الضم بالقوة المسلحة ضد منطق الاعتداء العسكري على الجيران ، وسيكون هو نفس موقفنا اذا ما تعرضت ليبيا لمحاولة من هذا القبيل من أى طرف من الاطراف ، ان انه موقف مبدئى نلتزم به فى افريقيا وفى الشرق الأوسط وفى كل انحاء العالم .

ان الدبلوماسية المصرية تناشد ليبيا وتناشد جميع الدول الافريقية ضرورة التمسك بالمبادئ التى قامت عليها منظمة الوحدة الافريقية التى تراضت عليها الدول الاعضاء بالمنظمة بمحض اختيارها ، وذلك حفاظا على الامن داخل افريقيا وداخل مدنها وحماية منظماتنا من مخاطر الانقسام والتمزق والتدخل الأجنبى واجواء الحرب الباردة .

بعد تسع سنوات على ظهور مشكلة الصحراء الغربية لا تبدو أية دواة فى القتال على الصحراء الغربية « ياسيا وعسكريا ودبلوماسية » فهل أصبحت السمة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية هي الفشل فى حل مشاكل القارة ؟

□ من الواضح ان مشكلة الصحراء الغربية لا يمكن فهمها ضمن ابعادها الحقيقية الا بوضعها فى اطارها الصحيح المتمثل فى العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال الجزائر واحترام ازمة « تندوف » فى منطقة الحدود بين البلدين عام ١٩٦٣ ، ولم يكن انسحاب الاستعمار الاسباني من اقليم « وادى الذهب والساقية الحمراء » الذى اطلق عليه بعد ذلك « الصحراء الغربية » الا تجديدا للنزاع المغربى الجزائرى وعودة لظهور ازمة « تندوف » ولكن من خلال بعد جديد هذه المرة .

وكان يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية ان تنجح فى مساعدتها الحميدة بين الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتين شقيقتين عربيتين وافريقيتين ، ولكن تعثرت للأسف هذه المصاعى وتحولت المشكلة بشكل اكبر عندما أعلنت جبهة البوليزاريو « قيام الجمهورية الصحراوية وطالبت الدول الافريقية بالاعتراف

بها - وهنا بدأ الانقسام داخل منظمة للوحدة الأفريقية بين معسكرين ، أحدهما يؤيد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ويؤيد قبول جنسيتها في المنظمة ، والآخر يرفض الاعتراف بها وقبولها عضوا بالمنظمة ، واختت مشكلة الصحراء الغربية بذلك أبعادا أكثر خطورة بحسب تعمق الاستقطاب داخل القارة بين المعسكرين المشار إليهما ، واقتران المشكلة باعتبارات مثل حق تقرير المصير للصحراويين وظهور فكرة الكيان للصحراوي المستقل .

وفي الحقيقة قامت منظمة للوحدة الأفريقية بجهود طويلة مرت بمراحل مختلفة في محاولة للبحث عن حل للمشكلة وتوصلت بالفعل إلى قرارات هامة اعتبارا من قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ ، ثم قمة نهرين عام ١٩٨١ وإنشاء لجنة التنفيذ التي تضم سبع دول أفريقية - ثم قمة أبيس أبابا في ١٩٨٢ . وتناشد مصدر طرفي الصراع بالتجاوب مع جهود منظمة للوحدة الأفريقية طالما أن المشكلة أصبحت من أهم القضايا المروضة على المنظمة حتى يمكن وضع نهاية مرضية لطرفي الصراع خاصة وأن المغرب قد وافقت على لتمام إجراءات الاستفتاء حول تقرير المصير في الصحراء .

أعلنتم من قبل لايبديكم لقرار القمة الأفريقية الداعي إلى أحقية شعب الصحراء في الاستفتاء ، فما هو تصوركم لهذا الاستفتاء خاصة وأن الصعوبة تكمن في تحديد المشاركين في الاستفتاء ، وهل سيقصر على الصحراويين الخاضعين للإدارة المغربية أم أنه يمكن أن يمتد ليشمل من هم خارج الإدارة المغربية ؟

□ لقد أهدت مصر القرار ١٠٣ والقرارات المتعلقة به والصادرة من مؤتمر القمة الأفريقي الثامن حضور القمة في نهرين عام ١٩٨١ - والذي نص حسبما سبق على إنشاء لجنة للتنفيذ السياسية لتقوم باتخاذ كافة الإجراءات والاتصالات اللازمة مع طرفي النزاع للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء .

ولا شك أنه عند إجراء الاستفتاء ستثور قضايا فنية عديدة ، ولكن المهم أن تتوافر النية على قذليل المعقبات وتجاوز التفاصيل والمصالح الجزئية من أجل حل المشكلة التي تقف حبر عترة أمام تطور علاقات هذين البلدين الشقيقين ، وفي الواقع فإن مشكلة الصحراء الغربية في رأيي يمكن حلها فقط على أساس قاعدة الأخوة العربية التي يجب أن تعلو فوق الاعتبارات الإقليمية والعوامل الذاتية ذات الأفق الضيق . أن موقف مصر من النزاع حول الصحراء الغربية ينطلق من مفهوم قومي عربي ، إلا أنه جزء من منظور الدبلوماسية المصرية بالنسبة للمشكلات والمنازعات الأفريقية والذي يقوم على الاعتناء بضرورة السعي إلى حل كل النزاعات القائمة بين الدول الأفريقية بالطرق السلمية .

ما موقفكم الحالي من الجمهورية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنتها « البوليزاريو » والتي حصلت على موافقة أغلبية الدول الأفريقية وتأييدها على الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، لاسيما وأنه قد تردد مؤخرا أن هناك اتصالات قد جرت بينكم وبين البوليزاريو ؟

□ أن جمهورية مصر العربية لا تعترف بالجمهورية الصحراوية ، وقد ساعد ذلك على أن تنجح الدبلوماسية المصرية بسبب موقفها هذا في الاتصال بكل المجموعتين الأفريقيتين « المؤيدة » للجمهورية الصحراوية وغير المؤيدة لها ، بحرية وموضوعية وعدم التزام ، والموقف المصري بخصوص قضية الصحراء الغربية يقوم - كما سبق أن أوضحنا - على مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية وقراراتها ، وسوف تواصل الدبلوماسية المصرية الالتزام بهذا الموقف .

كما أن مصر على استعداد أن تلعب دورا توفيقيا بين المغرب والجزائر استكمالا لنظام النور الذي بناته مع بداية ظهور المشكلة ، حينما قامت بجهوده وساطة بين البلدين العربيين الشقيقين لمصر في محاولة للبحث عن تسوية تمتد لتصل إلى جذور المشكلة الكامنة في خبايا التاريخ الاستعماري الفرنسي لمنطقة الشمال الأفريقي منذ أواسط القرن الماضي .

ويهمنى ان انكر انه لم تتم اى اتصالات مؤخرا بين مصر وبين جبهة البوليزاريو ، وان كان من المعروف انه قد سبق للمستولين المصريين ان التقوا بممثلين للجبهة فى مناسبات مختلفة ، ولكن ذلك لم يحدث فى الفترة الأخيرة وان حدث فان مصر ستعلن ذلك لانه لا يوجد سبب فى الابقاء على مثل هذه الاتصالات فى اطار من السرية .

كيف تقيمون معاهدة الاتحاد الليبي - المغربى والى قيل بانها جزء من مفهوم الوحدة الكبرى فى المغرب العربى ولا تشكل اية فدرالية او كونفدرالية بين الدولتين ؟ وهل اختل التوازن فى المغرب العربى الافريقى بالاتحاد المشار اليه الذى اثار قدرا من الבלبلة والقلق لانه ابرم مع دولة تعتبر مصدرا للقلق ؟

□ فى رأى انه لا يمكن النظر الى اعلان وجدة الصادر فى ١٣ اغسطس ١٩٨٤ فى ظروفه وتوقيته ، بعيدا عن سياسة التوازنات فى المغرب العربى ، وخاصة فى ضوء معاهدة الاخاء والوفاق الموقعة فى ١٩ مارس ١٩٨٣ بين تونس والجزائر والتي انضمت اليها موريتانيا بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٨٣ . وبناء عليه ، فان تأثيرات الاتحاد المنتظرة على زيادة حدة الاستقطاب والمواجهة بالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية تظل امرا واردا . وكذا ما يمكن ان يترتب على ذلك من تعقيد اضافى قد يطرأ على هذه المشكلة ، ومن ناحية تقييم الاتحاد فى اطار السياسة العربية ، فلا شك ان دخول اى دولتين عربيتين فى علاقة متطورة ايا كان شكل هذه العلاقة ، عدل يلقى ترحيبا من مصر من حيث المبدأ . وان مصر لترجو لهذه الخطوة التى وافق عليها شعبا البلدين ان تستمر وان تثبت مصداقيتها ، خاصة وان الراى العام العربى حانى كثيرا من المشروحات للوحدية المتعجلة التى عادة ما تتم تحت تأثيرات الانفعال العاطفى ثم سرعان ما تتلاشى ، ولتلاشى معها الكثير من الآمال العربية فى امكانية تحقيق حلم الوحدة العربية الكفيلة وحدها بخلق كيان عربى قوى يكون بقدرته صياغة المستقبل العربى الأفضل ، فى هذا العالم المعاصر الذى خدا عالم الوحدات الالهية الكبرى .

هل التقارب بين الدولتين يمكن أن يؤثر على علاقاتنا
بالمغرب أو بالأحرى يمكن أن يحدد من علاقات مصر الوثيقة
بالمغرب ؟ * * * ومعنى آخر هل يعتبر هذا الاتجاه بمثابة لكمة
لعلاقاتنا بالمغرب ؟

□ لا اعتد أن لهذا الاتحاد الليبي - المغربي أية علاقة بالعلاقات المصرية
المغربية أو بالعلاقات المصرية مع أية دولة عربية أخرى . بل وتأمل مصر في
الأ يترقب على هذه الخطوة بين المغرب وليبيا تأثيرات سلبية على العلاقات
العربية في شمال إفريقيا ، وإن تكون بمثابة تطور جديد يقرب بين الاجتماعات
السياسية داخل إطار المغرب العربي الكبير ، ويقدم صيغة لمعادلات جديدة
يكون لها انعكاساتها الإيجابية على العلاقات العربية داخل هذا الجزء من
العالم العربي ؟

ما زالت العلاقات متوترة بين ليبيا والسودان *
وما زالت الاتهامات المتبادلة قائمة بين الطرفين * وقد انشغلت
مصر منذ فترة بالتقريب بين الدولتين * فإين انتهت مساعيكم
بالنسبة لإقامة حوار بين الطرفين كبداية لذويان التلوج
بينهما ؟

□ العلاقات السودانية - الليبية ذات أهمية خاصة ولا ينبغي أن يكون
هناك سبب للتوتر بين هذين البلدين الأفريقيين الشقيقين * وبناء عليه لقد
سمعت مصر تسعى دائما إلى التقريب بين البلدين وإزالة أسباب الشك وعدم
الثقة .

وقد كنت عند عدة أشهر بجهد في هذا الخصوص بناء على تكليف من
الرئيس مبارك وسوف تواصل مقرر جهودها في هذا الخصوص حتى تحقق
النجاح المطلوب . ولاشك أن نجاح السودان الشقيق في تخفيف حدة التوتر
مع ليبيا سيكون بمثابة نجاح لحل مشكلة الجنوب ، كما أن حل مشكلة
الجنوب سينتج عوالم للتوتر مع ليبيا ، وتأمل مصر في أن تشهد الشهور
القادمة تحسنا واضحا في العلاقات السودانية الليبية ، وتأمل في أن يساعد
اللقاء السوداني الليبي ضمن إطار القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية

بهداية الانفتاح في العلاقات والاستجابة المتبادلة لمبادرات ايجابية تعيد علاقاتها
الى ما كانت عليه عندما نجح الرئيس نميري والرئيس منجستو في التوصل
الى اتفاق على تنظيم علاقات البلدين في مناطق الحدود ؟

يعد تأسيس حزب العمال الاثيوبي والذي سيمهد السبيل
الى اقامة جمهورية اثيوبية اقرب ما تكون الى الدولة الماركسية ،
ماهو تقديمكم لهذه الوضعية الجديدة في ضوء الانعكاسات التي
قد يضيفها هذا الوضع على دور اثيوبيا في منظمة الوحدة
الافريقية ؟

□ ان جمهورية مصر العربية لا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة .
والثيوبيا وشعب اثيوبيا له الحق في ان يختار النظام السياسي والاقتصادي
الذي يريده شانه في ذلك شأن اية دولة واي شعب في العالم ، والعلاقات المصرية
الاثيوبية علاقات جادة واتصالتنا بالرئيس منجستو ، دائمة ومستمرة .
كما تعمل على تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات من تجارية واقتصادية
وثقافية وغيرها .

واذا كانت مصر تركز على دعم وتطوير علاقاتها بمختلف الدول
الافريقية ، فان اهتمامها بالدول الافريقية النيلية هو اهتمام اعمق واكبر ،
والثيوبيا هي الدولة الافريقية الشقيقة التي تنتهي عندها منابع النيل ، الشريان
الخالد للحياة المصرية . وكانت هذه العلاقة العضوية سببا في قيام صلات
بينها وبين مصر تمتد الى ابعد جذور التاريخ . وليس هناك من سبب واحد
يمنع من ان تستمر هذه العلاقات وان تتطور وتأخذ ابعادا اكثر اتساعا
وعمقا .

وتأمل مصر في ان تنضم اثيوبيا وغيرها من الدول النيلية الى مجموعة
« اندروجو » التي تجمع بصفة اساسية دول حوض النيل لتعمل معا على تنسيق
سياساتها في جميع المجالات وعلى التعاون الاقتصادي والتجاري وتبادل

الخبرات الفنية وترشيد استخدام المياه والدخول في مشروعات مشتركة لأبنية
الأساسية ، يكون لها الردود النفسى المباشر على شعوب المهومة - والعمل
معا على تطوير علاقاتهم والدخول بها ضمن آفاق جديدة تفرضها تحديات
العصر التى لابد من التضامن والتكامل من أجل مجابهتها .

الحديث الرابع

رقم ان موعد انعقاد القمة العشرين لمنظمة الوحدة
الافريقية قد تحدد بعد ايام قليلة يوم ١٢ نوفمبر فما زالت الشكوك
الحوم حول امكان عقد المؤتمر . فما هو تقييمكم للأمور في هذا
الصدد .

□ اننى آمل أن يتعقد المؤتمر في مواعده يوم ١٢ في العاصمة الاثيوبية
والاتصالات التى اجريناها تشير الى وجود غالبية ساحقة من الدول الافريقية
تؤيد انعقاد المؤتمر في مواعده ، ولم تكن الدبلوماسية المصرية بتأييد اقتراح
عقد المؤتمر في المكان والموعده المحددين ولكنها قامت من جانبها بمصاعى
واتصالات من أجل ضمان تحقيق ذلك ومن أجل ايجاد الشروط والمناخ السيامى
اللازمين لنجاح المؤتمر ، ولذلك فان تقديرى ان اجتماع رؤساء دول وحكومات
منظمة الوحدة العشرين سوف يتعقد يوم ١٢ الحالى وسوف يتمكن من التغلب
على الصعوبات والعقبات .

واود ان ابرز هنا ان وجود خلافات وتناقضات ليس سببا كافيا ، لعدم
انعقاد المؤتمر بل هو سبب اضافى لانعقاده لان ذلك يتيح ايجاد فرص للتغلب
على هذه الخلافات والتناقضات . فان كانت أجهزة المنظمات الدولية الأخرى
مثل المجموعة الاوربية ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها لاتعقد بانتظام رغم
وجود خلافات فلماذا نحن في افريقيا نشذ عن هذه القاعدة ؟ لماذا نصلك
طريقا بهذه كيان واستمرار منظمة الوحدة الافريقية ؟

•• لكن هذه التناقضات داخل منظمة الوحدة الافريقية بلغت مدى من العمق أصبح يهدد بانفجار المنظمة وانحسار بالانكر مشكلة الصحراء الغربية وحضور أو عدم حضور وفد للجمهورية الصحراوية •
فما هو موقف مصر من هذه المشكلة وكيف يمكن معالجتها في ابواب ؟

□ مشكلة الصحراء الغربية من المشاكل الخطيرة التي انت الى انقسام افريقيا الى ثلاث مجموعات •

المجموعة الاولى تؤيد الجمهورية الصحراوية وترى ان هذه الجمهورية أصبحت عضوا كاملا في المنظمة •

المجموعة الثانية تعارض تماما وجود الجمهورية الصحراوية وعضويتها في المنظمة ولقد اشتد التعارض واشتدت المواجهة بين المجموعتين •

المجموعة الثالثة وهي تضم مصر وعددا غير قليل من الدول الافريقية الشقيقة وترى ان الاولوية العظمى يجب ان تكون للمنظمة الافريقية والحفاظ عليها • وبعض هذه الدول تعترف بالجمهورية الصحراوية وتقر بعضويتها للمنظمة وبعضها الآخر مثل مصر لا تعترف بها ولا تقبل فكرة عضويتها ولكنها مع ذلك ليست على استعداد للتضحية بمنظمة الوحدة الافريقية من اجل اجلاس الجمهورية الصحراوية او عدم اجلاسها •

ونلك فان مصر والدول الاخرى المؤمنة بذلك سوف تسعى قبل وخلال المؤتمر الى تأكيد ذلك ومحاولة التوصل الى حل وسط يحافظ على المنظمة • ولكن تلك في اطار المبدأ الديمقراطي الذي يقضى باحترام رأى الأغلبية واحترام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية واننا بذلك نعارض مبدأ الانسحاب من المؤتمر •

•• ولكن في حالة قرار تواتق عليه الأغلبية في المؤتمر ••
هل تتوقع ان ينسحب المغرب وعدد من الدول معه •

□ اكرر اننا ضد الانسحاب ذاته ويمكن للدول التي تعترف بان هناك جمهورية صحراوية ان تحتفظ على القرار ولكن دون الانسحاب • وهناك بالفعل

هو لحد تغير الى احتمال انصحاب المغرب في هذه الحالة وسمه عدد من الدول .
ولو حدث هذا يكون تطورا سلبيا خطيرا ونأمل ان تتمكن الاتصالات الجارية
من منع حدوثه .

وماذا عن مشكلة تمثيل تشاد في المؤتمر وتأثيرها
على انعقاد القمة القادمة ؟

□ سيناقش المؤتمر الوضع في تشاد دون شك في ضوء التطورات الأخيرة
ولكن لا أرى ان أزمة تشاد تهدد الاجتماع لأن حكومة تشاد الحالية وهي
الحكومة الشرعية التي يرأسها الرئيس حسين حبري سبق ان ملئت تشاد في
اجتماع القمة التاسع عشر في يونيو سنة ١٩٨٣ وكذلك في الاجتماع الوزاري
الذي انعقد في اديس ابابا في يناير سنة ١٩٨٤ .

الا ترون ان موضوع اختيار رئيس جديد للمنظمة
سوف يضيف سببا اضافيا للخلاف والانقسام في المؤتمر ؟

□ لا اعتقد ذلك فان رؤساء افريقيا بحكمتهم سوف يتوصلون الى اختيار
مرشح للرئاسة يوحد الصف ويحافظ على التضامن .

وماذا عن اختيار السكرتير العام ؟

□ هناك ٢ مرشحين . . مرشح من الجانبين ومرشح من مالي ومرشح
من نيجيريا والثلاثة دبلوماسيون ماهرون ويمكن ان يقوموا بعمل السكرتير
للعام على خير وجه ولكن المهم ان يتم انتخاب السكرتير العام الجديد بتوافق
الاراء ولا يسبب اختياره مواجهات وخلافات ، فان السكرتير العام الجديد ،
حتى يتمكن من اداء مهمته على خير وجه ، يجب ان يحظى بمساندة وتأييد
لغالبية الساحقة من الأعضاء ، والا ما استطاع ان يعمل او ينجح .

وما هي بقية الموضوعات المدرجة على جدول اعمال
مؤتمر القمة ؟

□ هناك عدة موضوعات سياسية هامة أخرى وعلى رأسها الوضع في
ناميبيا وكفاح حركات التحرير الافريقية ضد الامبريالية العنصرية في جنوب

أفريقيا والقضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط • وكذلك توجد
موضوعات اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة •

أرى ان تقييمكم بالنسبة للمؤتمر القادم يقسم بالتساؤل
لما هي العناصر التي يستند اليها تفاؤلكم ؟

□ لتأؤلى يرجع الى ادراكى وادراك العديد من زملائى الافارقة ان المؤتمر
القادم سوف يكون حاسما بالنسبة للمنظمة الافريقية فاما ان تنجح او يفشل
الاجتماع من انفجارها وانهارها وذلك يدفع الجميع الى بذل مزيد من الجهد
لترجمة الرغبة السياسية التى لدينا للمحافظة على المنظمة التى هى فى الواقع
اسار التضامن الافريقى ومفتاحا الى تعاون اقتصادى وسياسى وثقافى على
مستوى القارة والذى يفتح امامنا الباب الى مستقبل افضل •

الحديث الخامس

شهدت القارة الافريقية تطورات عديدة خلال عام ٨٤
٨٤ فابين تقف الدبلوماسية المصرية من هذه التطورات وما هو
دورها فيها ؟

□ ان تحرك الدبلوماسية المصرية في القارة الافريقية خلال عام ٨٤ جاء
مكثفا ومشجعا ، واتخذ اشكالا مختلفة وفي ميادين متعددة ٠٠ فعلى المستوى
السياسي ، تحركت مصر ثنائيا واقليميا وجماعيا ٠٠ حيث التقى الرئيس
مبارك مع عدد من اشقائه رؤساء الدول الافريقية ، وقد كان للجولة التي قام
بها الرئيس مبارك في عدد من العواصم الافريقية صدى واسع واثر بالغ في
تعميق روابط الصداقة والاخوة والتعاون بين مصر وهذه الدول وفي اطار اهتمام
مصر بالقضايا الافريقية وعلاقاتها مع دول القارة كذلك قمت من جانبى
بزيارات لعدد آخر من هذه الدول اتاحت الفرصة لبحث واتخاذ الخطوات بدعم
علاقات مصر معها في ميادين مختلفة ٠٠ ولا يغيب عنا في هذا المجال ما اتاحه
للصندوق المصرى للتعاون مع افريقيا من توفير مساعدات مختلفة لاشقائنا
في الدول الافريقية ، وامدادهم بالفنيين والخبراء من اطباء ومدرسين
ومهندسين ٠٠ الخ ايماننا منا برسالة مصر ودورها في تحقيق التنمية في
القارة الافريقية ، والتي لا شك تنعكس اثارها على جهود التنمية في مصر
ذاتها ٠٠ وعلى المستوى الاقليمى كتحت مصر اتصالاتها في هذا المجال ،
حيث عقد مؤتمر مجموعة دول « اندوجو » - وتعنى الاخاء باللغة للسواحلية -
والتي تضم كلا من مصر والسودان وزائير وبنين والكاميرون وغانا
ونيجيريا - من اجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الدول وتبادل الخبرات
في المجالات المختلفة لتحقيق المصالح المشتركة لدول المجموعة .

وفي خضم المشاكل والخلافات التي تعاني منها القارة الافريقية ورغبة منا في ان تنفرغ دول القارة ، بعد ان حصلت على استقلالها وحرية ، لتحقيق التنمية والرخاء لشعوبها ، اتجهت للدبلوماسية المصرية في تحريكها لتوفير ما يمكن ان نصميه ، الوفاق الافريقي . . بحيث يمكن لهذه الدول على اختلاف نظمها وتوجهاتها لا ان تتعايش فيما بينها فحسب ، بل وان تقوم بينها علاقات من التعاون الوثيق والاعتماد المتبادل لتحقيق الرخاء والامن والسلام لشعوبها . . واتخذ التحرك المصري مساراً ثنائياً ، من خلال اتصالات أجرتها مصر بين الدول المتنازعة في محاولة لحل الخلافات القائمة بينها ، كما اتخذ شكلاً جماعياً من خلال جهود مصرية مكثفة في اطار منظمة الوحدة الافريقية واجهزتها المختلفة . . ويمكن القول دون مواربة ان هذه الجهود نجحت في حل عدد من المشاكل في بعض المواقع ، ووقف تصاعد الخلافات في مواقع أخرى . . ولقد كان لاسلوب الدبلوماسية الهادئة الذي اتبعته مصر اثره المباشر في انعقاد مؤتمر القمة الافريقي العشرين في انيس ابابا ، بعد ما بدا في مرحلة ما استحالة انعقاده . . كما كان لهذه الدبلوماسية من خلال اتصالاتها المكثفة بالاطراف المعنية اثرها الفعال في تخطي المؤتمر للمشاكل السياسية التي كانت ان تعصف به ، واهمها مشكلتنا الصحراء وتشاد ، الامر الذي اتاح الفرصة لقادة الدول الافريقية وزعمائها لتكريس مزيد من الجهد والوقت للتباحث حول العديد من المشاكل الاقتصادية الملحة والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى معيشة الشعوب الافريقية ، بل وعلى حياتها ومستقبلها ، واخص بالذكر مشكلات الجفاف والتصحر . . ثم اتفقا على عقد مؤتمر قمة افريقي يخصص لبحث المشكلات الاقتصادية في افريقيا ، مسبقاً باجتماعات على المستوى الوزاري للاعداد والتضير الجيد لهذا المؤتمر . .

بعد عودتك من بوجومبورا - حيث انعقد مؤتمر القمة
الفرنسي الافريقي . . ما هي حصيلة الاجتماع وما موقع التحرك
المصري فيه ؟

□ ان مؤتمر القمة الافريقي الفرنسي للحد من حدة الجوع

مصر ٢٦ وقد ا ١٩ منهم على مستوى الرؤساء ، كما كان من بينها - الى جانب الدول الناطقة بالفرنسية - دول افريقية اخرى ناطقة بالعربية والانجليزية والبرتغالية والاسبانية . . . وقد جرى خلال المؤتمر بحث المشاكل الاقتصادية للقارة الافريقية ، الى جانب مشكلة تشاد وخاصة في ضوء تكوّن ليبيا عن تنفيذ التزاماتها الواردة بالاتفاق الفرنسي الليبي بشأن انسحاب كافة القوات الأجنبية من تشاد . . . وقد جاءت مشاركة مصر في هذا المؤتمر - وهي الثالثة من نوعها - دليلا جديدا على مدى الحاجة والتقدير لدور مصر ومساهماتها الفعالة في مواجهة المشاكل الافريقية ، وتحقيق البناء والاستقرار والسلام في ربوع القارة .

وأود ، قبل ان اختتم حديثي عن أبعاد التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا ، ان اشير الى صورة أخرى من صور التعاون ، تتمثل في قيام تعاون ثلاثي ، يضم كلا من مصر وافريقيا وطرفا ثالثا ، في إطار عمل مشترك واحد من أجل تحقيق مشروعات التنمية في افريقيا . .

تبدو صيغة « التعاون الثلاثي » اسلوبا جديدا من أساليب التعاون في القارة الافريقية ، هل نسمحون بالقء مزيد من الضوء حول نشأة هذه الصيغة وأبعادها ؟

□ انها بالفعل كذلك - وهي تقدم ببساطة على أساس التزوج بين عناصر ثلاث : الخبرة المصرية ، والمساعدات الأجنبية ، ومشروعات التنمية في افريقيا . . وكانت قد دعوت لهذا الإطار للتعاون منذ بعض الوقت، وجاءت زيارتي لليابان في يوليو عام ١٩٨٤ ، مناسبة طيبة لطرحه ، حيث اقترحت على رئيس وزرائها وزير خارجيتها قيام تعاون مشترك يستند الى ما تقدمه لليابان من مساعدات للدول الافريقية ، وما تورده لها مصر من معونات فنية وخبراء متخصصين لاقامة مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القارة الافريقية . .

وقد لقيت الفكرة ترحيبا كبيرا من جانب المسئولين اليابانيين كما لمست خلال لقائى منذ أيام بالسفراء الاقارعة بالقاهرة ، ترحيبا مماثلا واهتماما كبيرا من جانبهم بهذه الفكرة . . . وقد التقيت اول أمس بالقاهرة مع وفد يابانى على مستوى عال جاء خصيصا للاتفاق على الخطوات العملية لتنفيذ هذه الفكرة وإخراجها الى حيز الوجود حيث تم بالفعل الاتفاق على إقامة دورتين تدريبيتين تقوم الحكومة اليابانية بتوفير التمويل اللازم لهما ، الاولى باكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية يشارك فيها مبعوثون من الدول الافريقية لاعدادهم فنيا وإداريا للعمل فى مجال النقل البحرى على ايدى خبراء واساتذة مصريين ويابانيين ، والثانية بالقاهرة لاعداد وتدريب ممرضات افريقيات بإشراف خبراء متخصصين من وزارتى الصحة فى مصر واليابان .

وليس من شك فى ان هاتين الدورتين انما تمثلان خطوة اولى نحو تعاون ثلاثى اوسع يمكن ان يمتد ليشمل مختلف مجالات التنمية ، كما انه يعد اسلوبا متميزا لتتبع وتعميق اشكال الحوار بين الشمال والجنوب ، ومدخلا عمليا يتيح الفرصة للاستفادة من مساهمات الشمال فى تحقيق ودعم التعاون بين « الجنوب » و « الجنوب » ، الامر الذى يحقق هدفا مزدوجا من حيث دعمه للعلاقات بين مصر واليابان من ناحية ، ومصر والدول الافريقية من ناحية اخرى . .

ويهمنى ان اضيف هنا انه قد اتيح لى خلال زيارتى لبروكسل فى اوائل ديسمبر الحالى مفاتمة جاستون تورين رئيس اللجنة الاوربية حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٤ حول امكانية قيام تعاون مماثل بين اطراف ثلاث مصر وافريقيا والمجموعة الاوربية . واملى كبير فى ان يشهد عام ١٩٨٥ مزيدا من القفزات نحو تحقيق هذا التعاون فى عديد من المجالات التى تسهم ايجابيا فى تحقيق التنمية والرخاء للشعوب الافريقية .

الحديث السادس

مع بداية سنة ٨٥ ، بدأ التحرى المصرى فى اتجاه
افريقيا ٠٠ وبدأت جولة الدكتور بطرس غالى فى دول افريقية ٠٠
والسؤال : لماذا ؟ وما هو الهدف من هذه الجولة ؟ وما هى
أبعاد التحرك الدبلوماسى المصرى فى العام الجديد ؟

□ ان الجولة الحالية والتي تستغرق حوالى عشرة ايام وتشمل كلا من
ساحل العاج ومالى والسنگال وهى من اكبر دول غرب افريقيا ٠ وتعتبر احدى
حلقات التحرك الدبلوماسى المصرى على الساحة الافريقية ٠ ذلك التحرك الذى
اعطى له الرئيس حسنى مبارك دفعة قوية فى العام الماضى بجولته التى شملت
زائير وكينيا وتنزانيا والصومال الى جانب السودان ٠٠ وخلال عام ١٩٨٤
لقد زار مصر كل من الرئيس موسى تراورى رئيس مالى والرئيس اندريه كوليتا
رئيس افريقيا الوسطى والرئيس الفينى الراحل احمد سيكتورى والرئيس
الانجولى دوم سانتوس ورئيس الكونغو ماسو نجيسو والرئيس التشادى
حسين حبرى ٠ الى جانب رئيس وزراء غينيا الجديد ووزراء خارجية كل من
هولندا والكاميرون وتشاد وجمهورية الرأس الأخضر ٠٠ وقد اتاحت هذه
الزيارات واللقاءات الفرصة للتباحث حول كافة القضايا والمشكلات الافريقية
والدولية الى جانب بحث سبل تدعيم علاقات مصر الثنائية مع هذه الدول
وتنسيق المواقف فيما بيننا ٠

ولكن لماذا نبدأ تحرك هذا العام بغرب افريقيا ٠ وما هو
هدف هذا التحرك ؟

□ ان جولة غرب افريقيا مامى الا حلة من سلسلة الزيارات التى تمت بها

خلال العام المنصرم والتي شملت كلا من السودان واثيوبيا وزانير وجيبوتي
وكينيا في شرق افريقيا ونيجيريا وغانا وبوركينا فاسو وبنين وتوجو في
الغرب .

وما تهدف اليه الدبلوماسية المصرية في تحركها في افريقيا في المقام الأول
هو دعم منظمة الوحدة الإفريقية كي تصبح قادرة على القيام بدورها في
تسوية القضايا الإفريقية .

ولا سيما الاسراع بحصول كافة أرجاء القارة الإفريقية على استقلالها
ومبادئها الوطنية على ترابها القومي والقضاء على كل شكل من أشكال التفرقة
للعنصرية في القارة . كما ان الهدف من هذه الزيارات واللقاءات هو تنمية
العلاقات والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والفني والعلمي . وبهذه
المساهمة في قيام علاقات أكثر استقرارا بين دول القارة على أساس حل
النزاعات - وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالحدود - من طريق التفاوض حتى
لا تستنزف للطاقات الإفريقية في حروب ومواجهات لن تفيد الشعوب التي
تحتاج إلى الاستقرار لكي تواجه قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
من هنا كان للتحرك الحالي تجاه ثلاث من أكبر دول غرب افريقيا وهي
دول تربطنا بها علاقات تاريخية وثيقة .

وما الذي يمكن ان تقدمه مصر للدول الشقيقة التي
سوف تقومون بزيارتها في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة
التي تعيشها دول القارة ؟

□ ان الوجود المصري في افريقيا أخذ في التزايد لاسيما في مجال المعونة
التقنية . فمما ان قررت مصر ان تضع خبراتها في المجالات الفنية في خدمة
قضايا التنمية بالدول الإفريقية الشقيقة فإن الصندوق المصري للتعاون الفني
لافريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية والذي أنشئ خصيصا لهذا الغرض
ولقى اهتماما بالغا من جانب الدول الإفريقية . وقد قام الصندوق بإيفاد طاق

من الخبراء المصريين للعمل في مختلف المجالات فمنهم الأطباء في جميع التخصصات ومهندسو الري والزراعة بالإضافة لاساتذة الجامعات والمدرسين.

ومصروف اقوم خلال جولتي ببحث الاحتياجات الاضافية لهذه الدول للصديقة والاستجابة لها في حدود الامكانيات المتاحة . ولا يخفى ان ذلك يفتح مجالاً هاماً امام الشباب المصري ويؤدي الى انفتاح متبادل وعزيد من المعرفة بين مصر وشقيقاتها الافريقية . وفي هذا الصدد فان الدبلوماسية المصرية قد قامت بالعديد من الاتصالات للترويج لفهوم التعاون الثلاثي الذي يقوم في خطوطه العريضة على فكرة الربط بين الخبرة المصرية ورأس المال الاجنبي والمشروعات النافعة في الدول الافريقية .

وقد كللت هذه الاتصالات بالنجاح مؤخراً بالاتفاق مع الحكومة اليابانية على المشاركة في هذا النوع من انواع التعاون الذي يعود بالخير والنفع على اطرافه جميعاً ان تساهم اليابان بامكانياتها وتساهم مصر بخبراتها لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول الافريقية .

وما هو حجم العلاقات الثنائية بين مصر وكل من السنغال وساحل العاج ومالي ؟

□ ان علاقات مصر بشقيائها الافارقة هي علاقات معتازة وقوية تقوم على وحدة التاريخ ووحدة المصير . ومصر تعمل دائماً على تنسيق مواقفها السياسية مع كل من السنغال ومالي وساحل العاج اقتناعاً منها بأهمية ذلك .

ان افريقيا كانت ومستظل على الدوام بعداً استراتيجياً من أبعاد السياسة المصرية كما ان مصر بموقعها الجغرافي ودورها التاريخي تعد بمثابة الجبهة الشمالية للقارة الافريقية بما لها من صلات وعلاقات ومور في الماضي والحاضر وربما قدمت من عطاء غير القاريخ . ومن مساعدات وتأييد لمعارك لتحرير

الافريقية في عصر المواجهة مع الاستعمار . بما يجعل حضورها الافريقي متميزا ورسالتها ذات مضمون حضارى خاص لا قرين له .

وعلى سبيل المثال فهناك اكثر من ثمانمائة طالب سنغالى يدرسون بالجامعات والمعاهد والمدارس المصرية الى جانب اكثر من اربعين استاذنا للغة العربية وخمسة اطباء اوفنتهم مصر ليعملوا بالمناطق المختلفة في اقصى مقاطعات السنغال . واما عن مالى فان لها حوالى خمسين طالبا في مصر الى جانب خمسة وعشرين مبعوثا من الأزهر الشريف يعملون كاساتذة للغة العربية في اقاليم مالى المختلفة . كما يحصل طلاب ساحل العاج على حوالى عشرين منحة سنويا للدراسة والتدريب بالمعاهد والمراكز العلمية المصرية .

ان ارتباط مصر بغرب افريقيا يرجع الى تاريخ بدء انتشار الاسلام في هذه المنطقة منذ مطلع القرن العاشر الميلادى . يل ان بعض الباحثين الافارقة مثل عالم المصريات السنغالى البروفيسور/ انتاديوب والمؤرخ سائ زيريو من يوركينا فاسو ، يعملون من اجل اثبات وجود اصول فرعونية في نساء أبناء غرب افريقيا وهى في مجملها محاولات وان لم تثبت صحتها حتى الآن الا انها ان دلت على شىء فانما تدل على قوة الروابط وعمق الحضور المصرى في كافة ارجاء القارة الافريقية وتؤكد النظرية القائلة بان الافارقة اسرة واحدة على مركب واحد تسير في طريق واحد نحو هدف واحد .

لقد شهد عام ١٩٨٤ خطوة ايجابية في مجال التعاون الاقليمى الافريقى تمثلت في قيام مجموعة «اندوجو» او « الاخوة » وهى المجموعة التى تضم ست دول هى مصر والسودان وزائير وافريقيا الوسطى واوغندا ورواندا . فهل يمكن ان يؤدى قيام مثل هذه المجموعة الى تقسيم القارة الى مجموعات اقليمية فى ضوء وجود المجموعة الاقتصادية لتنمية دول غرب افريقيا (ايكواس) التى

تضم ست عشرة دولة من دول غرب إفريقيا إلى جانب عدد آخر كبير من التجمعات الإقليمية ؟

□ ان مجموعة اندوجو تستهدف في المقام الأول ترجمة الرغبة المشتركة لشعوبها في تطوير وتنمية التعاون الإقليمي إلى واقع ملموس في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وفي إطار خطة عمل لاجوس لعام ١٩٨٠ التي تشجع قيام التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة وكل تجمع أو منظمة إقليمية هي في صالح شعوب الدول الأعضاء بها وهي جميعا تساعد على تحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى للقارة الإفريقية ولا تعارض بين مجموعة اندوجو ومجموعة الأيكواس أو غيرهما من المجموعات بل إنها جميعا تكمل بعضها البعض وتدعم روابط التعاون بين دول القارة في وقت نشعر فيه جميعا بأبعاد الخطر الاقتصادي الذي يهدد القارة والذي أصبح لا يتمثل في الأزمة الاقتصادية فقط بل في أزمة اقتصادية وإنسانية في آن واحد إذ أن موجة الجفاف وزحف الصحراء على الأراضي الزراعية وقلة بل ونادرة سقوط الأمطار على معظم أرجاء القارة كلها أسباب تدعو إلى تكاتف الجهود والعمل المشترك من أجل مواجهة الأخطار التي تحيط بالقارة .

ان منطقة غرب إفريقيا التي تعرف باسم الساحل الإفريقي تعاني من موجة الجفاف وزحف الصحراء التي اشترق إليها منذ أوائل السبعينات حتى أن بعض السدود التي كانت قد اقيمت في الماضي لتحتجز الفيضانات من خلفها أصبحت الآن مجرد اجسام تقف في وسط الصحراء نتيجة لنقص الأمطار . والدول الثلاث التي سوف تقومون بزيارتها تعاني من موجة الجفاف بأشكال متفاوتة فهل يمكن لمصر أن تقدم خبراتها في هذا المجال لأشقائها بدول الساحل الإفريقي ؟

□ لقد أثارت مصر موضوع الأزمة الاقتصادية بجميع مستوياتها في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية سواء على المستوى الوزاري أو مؤتمر القمة وساهمت الدبلوماسية المصرية بجهودها فيما انتهت إليه القمة العشرون

من قرارات في هذا الشأن أهمها الدعوة الى عقد مؤتمر قمة اقتصادى عام ١٩٨٥ على غرار مؤتمر ١٩٨٠ الذى نتجت عنه خطة عمل لاجوس بالاضافة لعقد مؤتمر وزارى يمهّد لهذه القمة . كما صدر القرار الخاص بإنشاء صندوق مشترك لمواجهة الازمات الطارئة كالجفاف .

أضف الى ذلك أن مصر طالبت ببحث هذه الأزمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الأخيرة التي انعقدت في جنيف وسوف تواصل مصر إثارة الأمر في الأمم المتحدة حتى يسود وعى دولي بأبعاد الأزمة وبضرورة المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات محددة لمواجهةها ومساعدة الدول الأفريقية التي تتعرض للأزمة على الخروج منها . وسوف تناقش موضوع تقديم الخبرة المصرية في هذا المجال مع المسئولين بالدول الثلاث التي ساقوم بزيارتها من واقع المشروعات الناجحة التي قامت بها الخبرة المصرية كزراعة الصحراء واستصلاح الأراضي . ومن أمثلة ذلك مشروع الصالحية والعامرية وغيرهما . لقد آن الأوان لكي تعتمد الدول الأفريقية على نفسها وعلى إمكانياتها المادية والبشرية لمواجهة أزماتها ولعل من أبرز مظاهر الاعتماد على النفس حالياً هو إقامة مؤسسات دولية وظيفية تستهدف هذه الحاجات الأفريقية ضمن قطاعات ومجالات محددة بذاتها اقتصادية وصناعية وزراعية وثقافية ورفية واجتماعية تطبيقاً لشعار التعاون بين الجنوب/ الجنوب من أجل مستقبل أفضل لقارتنا العزيزة وتنفيذا لخطة عمل لاجوس التي تهدف الى إقامة سوق أفريقية مشتركة في عام ٢٠٠٠ .

ويعد هذه الجولة الأفريقية ماذا يمكن أن نتوقع في

سواء العلاقات المصرية الأفريقية خلال ١٩٨٥ .

□ مزيداً من الاتصالات ومزيداً من التعاون لتوثيق العلاقات المصرية

الأفريقية فالمقاهرة سوف تستقبل خلال الأسابيع القليلة القادمة بناء على

دعوة من الرئيس مبارك رؤساء ثلاث دول أفريقية تربطنا بها علاقات وطيدة

وهم الرئيس موبوتو رئيس زائير والرئيس كاوندزا رئيس زامبيا والرئيس عبيد
خيهوف رئيس السنغال *

ان افريقيا بالنسبة لمصدر هي الأمن وهي الاستقرار * وهي المستقبل
وانتماء مصر الأفريقى ينبع من طبيعة الأمور *

(مجلة آخر ساعة القاهرية ، ٢٦ - ١ - ١٩٨٥)

الحديث السابع

في الوقت الذي تتجه فيه انظار القارة الافريقية الى اديس ابابا حيث يتعقد خلال ايام مؤتمر القمة الحادي والعشرين للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمكرس للنظر في المشكلات الاقتصادية التي تواجه القارة وبصفة خاصة الوضع الاقتصادي الحرج والذي يزداد تفاقمًا مع حدة مشاكل وازمات الجفاف والتصحر التي تتعرض لها القارة فما هو تصوركم لدى نجاح هذه القمة في مواجهة هذا الوضع وفي طرح حلول ايجابية لهذه المشكلات ؟

□ اوده في البداية ان افكر بان مؤتمر القمة الحادي والعشرين والذي يبدأ اتصاله في اديس ابابا في ١٨ يوليو الجاري وتسبقه اعمال الدورة الثانية والاربعين للمجلس الوزاري للمنظمة والمقرر لها الفترة من ١٠ - ١٦ يوليو ، ليس اول مؤتمر قمة افريقية يتم تكريسه للأوضاع الاقتصادية ، فقد سبق ان انعقدت القمة الاقتصادية الاولى في لاجوس سنة ١٩٨٠ والتي اقرت استراتيجية اقتصادية تهدف الى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى للقارة الافريقية قبل عام ٢٠٠٠ وهو ما يعرف بخطة عمل لاجوس . اما الهدف من القمة الاقتصادية الثانية فهو بالاضافة الى تقييم ما تم انجازه خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فسوف تعمل القمة على رسم استراتيجية جديدة لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج الذي يواجهه القارة يمكن ان نطلق عليها « الاستراتيجية الطارئة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الحرجة في افريقيا » وهي تعبر في واقع الامر عن الرغبة الجماعية في تكثيف الجهود وتكريسها

نحو مواجهة وضع يزهد تدهورا ويتطلب مواجهة سريعة وفعالة في نفس
الوقت الذي يستمر الالتزام فيه بخطة عمل لاجوس ، وفي اعتقادي ان القمة
الأفريقية القادمة بما يتم من اعداد جيد ودراسات وابحاث مستفيضة حول
المشكلات الاقتصادية الأفريقية وكيفية مواجهتها واهم من ذلك كله توافر
الرغبة السياسية الاكيدة في التغلب على هذه المشكلات ومساندة الدول التي
تواجهها بشكل جاد ، انما هي في الواقع قمة مؤجلة لان تحقق آمال الشعوب
الأفريقية في هذا الصدد والتي تتطلع لهذه القمة بكل الأمل في دفع معاناتها
وتخطي الموقف المأساوي الخطير الذي تمر به القارة الأفريقية .

● سيادة الوزير - يوجه بعض اعداء منظمة الوحدة
الأفريقية ممن يتريصون بها الاتهام لها بانها قد افلست
سياسيا وانها اصبحت غير قادرة على ايجاد حلول للعديد من
المشكلات السياسية كالمشكلة التشادية والصعراء المغربية
وحصول نامبيا على استقلالها ومواجهة النظام العنصرى
في جنوب افريقيا ، ويقول هؤلاء ان المنظمة اتجهت لعقد
القمة الاقتصادية لتتلافى التعرض للنقاط الخلافية على
المستوى السياسى ؟

□ اود ان اؤكد بادىء ذى بدء ان منظمة الوحدة الأفريقية لم تقلص
سياسيا كما يدعى البعض فمثلا كمثل أى منظمة أخرى تتعرض لأزمات ومواقف
صعبة نتيجة تعقد المشكلات المطروحة للبحث وطبيعة هذه المشكلات وتداخل
وتشابك مصالح الاطراف المعنية بالمشكلة . كما اؤكد ان المنظمة مازالت وبعد
مضى اثنين وعشرين عاما على انشائها تمثل الاطار الأمثل الذى لا غنى عنه
للتشاور وتنسيق المواقف بين الدول الأفريقية ولعل ابلغ دليل على صدق ما اقول
هو تماسك المجموعة الأفريقية وترباطها سواء في اطار منظمة الأمم المتحدة
او مجموعة دول عدم الانحياز او في اطار المجموعة الاقتصادية المعروفة باسم
مجموعة الـ ٧٧ .

وأود أن أوضح من ناحية أخرى أن العالم كله اليوم أصبح يواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة للظروف التي نعلمها جميعا والأمر ليس قاصرا على الدول الأفريقية وحدها بل أقول أن الدول الأفريقية تعاني اليوم من مشكلات لم تشترك أو تساهم في إيجادها بل هي ضحية لها وعليها أن تواجهها حتى يمكنها أن تحتفظ بمكانها ومكانتها على الساحة الدولية ومن ذلك نبع إيماننا بضرورة الاعتماد على النفس أولا لتحقيق ذلك ولا يخفى عليك أنه لا حرية سياسية ولا استقلال سياسي بدون حرية رغيف الخبز واستقلالية الحصول عليه وبالتالي فإن اتجاه المنظمة لتكريس وقت القمة الاقتصادية لوضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية يعد أمرا طبيعيا وواجبا تمليه الظروف الدولية الراهنة وربما جاء متأخرا بعض الشيء نتيجة التركيز فقط على المنازعات والمشاكل السياسية لفترة طويلة . وأود هنا أن أضيف أن اضطلاع منظمة الوحدة الأفريقية بمسئولياتها في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجه القارة إنما يعد في الواقع تحولا إيجابيا في الفكر السياسي للدول الأفريقية لتحقيق الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها وهو ما سوف يسجله التاريخ للمنظمة لا عليها .

لقد لعبت مصر دورا رائدا خلال معركة التحرير السياسي في أفريقيا حيث مثلت قوة الدفع لكفاح شعوب القارة حتى حصلت أغلب دولها على استقلالها مما أوجد مصر رصيда ضخما في القارة بالإضافة إلى ما تمثله مصر من إمكانيات مادية وبشرية . ما الذي يمكن أن تقوم به مصر في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخوضها الدول الأفريقية حاليا بما يحقق المصالح المتبادلة لمصر وشقيقاتها الأفريقيات ؟ ؟ ؟

□ كما تعلم فإن أفريقيا تشكل من الناحية الجيوبوليتيكية عمقا استراتيجيا واقتصاديا لمصر بالإضافة إلى أن مصر هي مدخل هذه القارة وهي أولا دولة أفريقية تعيش وتزاول أفريقيتها وهي أيضا كما قال هيردوت

هبة النيل والنيل في الواقع ما هو الا هبة من أفريقيا . وهناك علاقات تاريخية مترابطة ومتشابكة تربط بين مصر وأفريقيا، وبالرغم أن مصر قد لاتعاني مباشرة من الأزمات التي تواجه العديد من شقيقاتها الأفريقيات الا أن مثل هذه الأزمات تؤثر بالتأكيد على مصر وعلى اقتصادها .

ودعني أوضح لك ذلك فنحن نعلم ان الجفاف الذي تعاني منه اليوم كل من اثيوبيا والسودان قد لمس حدود مصر الجنوبية وبالفعل انخفض منسوب مياه النيل الى أدنى مستوى له منذ مائة عام وبالتالي فإن المزيد من الجفاف ~~الذي~~ يؤثر على اقتصاد مصر بسبب ما يترتب على ندرة المياه من قلة رى ثم نقص في انتاج الطاقة الكهربائية وتأثير كل ذلك على عملية التنمية غنى عن البيان .

لكل هذه الأسباب فإن مصر تولى أهمية قصوى لهذه الأزمة الضارية في أفريقيا وتسعى جاهدة للعمل على مواجهتها وذلك في إطار خطة مصر لدعم العلاقات المصرية الأفريقية في المجالات الاقتصادية والفنية والتجارية . وكانت أولى الخطوات التنفيذية لهذه الخطة هي انشاء الصندوق المصري للمعونة الفنية في أفريقيا وهو صندوق تابع لوزارة الخارجية يقوم باعداد برامج تدريبية وفنية لاعداد الكوادر الأفريقية المطلوبة في مجالات التنمية المختلفة كما يتولى هذا الصندوق ايفاد مئات من الخبراء والفنيين المصريين في مختلف التخصصات لنقل سبل العلم والتكنولوجيا الحديثة الى الدول الأفريقية كما قدم الصندوق مئات المنح التعليمية والتدريبية لاعداد الكوادر في الجامعات والمعاهد المصرية المتخصصة وتسعى أنشطة هذا الصندوق في جعلها الى تحقيق نصيب من المصالح المشتركة مع هذه الدول الشقيقة واعطاء مضمون اقتصادي واجتماعي لعلاقتنا السياسية الممتازة معها حيث يدعم هذا المضمون العلاقات السياسية ويؤثر ايجابيا على تطويرها . وكما ذكرت في سؤالك عن دور مصر الرائد في حركة التحرر السياسي فإن مصر تسعى

للقيام بدور رائد فى معركة التحرر الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة الأفريقية * ومصر فى هذا كله تضع فى اعتبارها أهمية مواجهة المشكلات الضخمة التى تواجه دول القارة كمشكلات المديونية والتضخم والانخفاض النسبى لأسعار المواد الخام والمواد الأولية وانقلاب الميزان التجارى لغير صالح الدول الأفريقية وتعثر بل وأحيانا كثيرة توقف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية علاوة على الاخطار الطبيعية التى كان لها ابلغ تأثير على الأوضاع الاقتصادية للقارة وهى كما نعلم جميعا ظواهر الجفاف ونقص الأمطار وزحف الصحراء على الأراضى الزراعية وهو ما يعرف باسم ظاهرة التصحر حيث يصل زحف الصحراء فى بعض مناطق الصحراء الكبرى الى ٥٠ كيلو مترا سنويا فى حين أنه فى جنوب القارة تزحف صحراء كالاهارى شمالا بمعدل وصل فى بعض المناطق الى ٨٠ كيلو مترا سنويا ولعل ذلك يوضح مدى خطورة هذه الظاهرة *

- يبقى الجزء الأخير من سؤالك والمتعلق بربط دور مصر الرائد فى معركة التنمية لتحقيق مصالح متبادلة لمصر والدول الأفريقية فى إطار هذا الدور وللإجابة عليه أقول لك ان المنطق الاقتصادى يجعل من الدول الأفريقية السوق المستقبلى الأساسى والمجال الأول لزيارة وتنمية الصادرات وتصريف المنتجات المصرية الصناعية والزراعية والتى يصعب تصديرها للأسواق الأوروبية والأمريكية نتيجة للمنافسة الشديدة التى تواجهها فى هذه الأسواق والتى ازدادت مؤخرا بانضمام إسبانيا والبرتغال الى السوق الأوروبية المشتركة * كما ان مصر تسعى لتنفيذ خطة تهدف الى زيادة التبادل التجارى مع الدول الأفريقية نظرا لحاجتها الملحة الى زيادة الصادرات غير البترولية فى ضوء ما هو متوقع فى المدى القصير من نقص الفائض البترولى المصرى المتاح للتصدير من ناحية وانخفاض إيرادات المصريين العاملين

بالخارج بسبب بؤادر انتهاء سنوات الانتعاش الاقتصادى لدول الخليج
البتروولية .

ونظرا لأن العديد من الدول الأفريقية لا تتوافر لها الامكانيات المادية
والمالية والعملات القابلة للتحويل اللازمة لصداد قيعا واراداتها فان الحل هو
دعم التبادل التجارى مع هذه الدول التى يوجه لديها ارصدة هائلة من المواد
الخام والثروة الحيوانية وذلك فى شكل التوصل الى صيغة الصفقات المتكافئة
فعلى سبيل المثال يمكن أن تقوم مصر بتصدير ماكينات رى وطمبات رفع المياه
مقابل استيراد اللحوم وبعض المواد الخام وبعض السلع التموينية .

وفى الواقع فأننا اذا نجحنا فى تحقيق ذلك فأننا نكون قد استطعنا ان
نحقق الكثير فى مجال التعاون بين الجنوب والجنوب تنفيذًا لما اتفق عليه
فى خطة عمل لاجوس سنة ١٩٨٠ من تحقيق سياسة الاعتماد على النفس
فهناك الكثير الذى يمكن للدول الأفريقية تحقيقه فى المجالات المختلفة بتعاونها
وتكاملها الاقتصادى مع بعضها البعض تحقيقا لأهداف التنمية فى القارة
الأفريقية .

- وتبقى نقطة أخيرة أحب ان اثيرها وهى ان التعاون المصرى الأفريقى
لا يقتصر على البعد الثنائى بين مصر والدول الأفريقية بل أننا عملنا على
توسيع نطاق هذا التعاون بطرح فكرة التعاون الثلاثى والذى يتمثل فى توفير
خبرة مصرية عن طريق صندوق المعونة الفنية لأفريقيا والذى سبق ان تعرضت
لأنشطته وتوفير تمويل خارجى أى دولة ثالثة على أن يوجه ذلك الى دولة
أفريقية وقد تم بالفعل تحقيق ذلك وتم اعداد دورة اعداد وتدريب كوادر أفريقية
فى مجال التمريض وأخرى فى مجال البحرية التجارية قامت اليابان بتمويلها .
كما وان هناك اتفاقا مع منظمة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة حيث خصصت
مصر مبلغ مليون دولار لايفاد خبراء مصريين للمشاركة فى تنفيذ مشروعات
اليونيدو فى افريقيا .

أشرت في حديثكم عن خطة عمل لاجوس الى سياسة الاعتماد على النفس لمواجهة الظروف والأوضاع الاقتصادية العرجة في افريقيا وكيفية تحقيق ذلك فاذا تعدينا النطاق الاقليمي الى مسئولية المجتمع الدولي في مواجهة هذا الوضع فهل يمكن القاء بعض الضوء على الجهود المبذولة على المستوى الدولي في هذا الصدد ودور الدول الافريقية من خلال مؤتمر القمة الاقتصادي القادم في دفع هذه الجهود ؟

□ لقد أشرت بالفعل الى ضرورة الالتزام بسياسة الاعتماد على النفس من جانب الدول الافريقية ولكن ذلك لا يعنى الانغلاق او الانعزل ، ان افريقيا تسعى لكي تساعد نفسها ولكنها تحتاج ان يساعدها المجتمع الدولي وكما تعلمه افريقيا على العالم فان العالم يعتمد على افريقيا ، ان حياة الملايين التي تتعرض للخطر في افريقيا تمثل في واقع الامر خطرا يمتدى حدود القارة الافريقية حيث انه يتعلق في النهاية بالسلام والاستقرار في العالم . ولقد أدرك المجتمع الدولي خطورة هذا الوضع وتمثل ذلك في جهد منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المتعددة والمتخصصة لايلاء الوضع الاقتصادي في افريقيا الأولوية القصوى ، وتقدم السكرتير العام للأمم المتحدة بمباهرت حول الوضع الاقتصادي في افريقيا والتي تبنتها مصر في اجتماعات المجلس الوزاري الأربعين لمنظمة الوحدة الافريقية الذي اصدر قراره بالاجماع بتأييد هذه المبادرة وكان نتيجة ذلك ان دعا السيد بيريز دي كويلار الى عقد مؤتمر طارئ للمساعدات في افريقيا طالب فيه الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية بتقديم مليار وستمائة مليون دولار امريكي اضافية لهذا الهدف وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل في مارس الماضي بجنيف ، وقد وضعت مصر اثناء هذا المؤتمر تحت تصرف القارة الافريقيا برنامجا خاصا ذا ثلاثة اوجه اولها : تخصيص مبلغ مليون دولار تحت تصرف الحكومات الافريقية والمؤسسات الدولية لاقباء اطباء وممرضين ، والثاني : مبلغ مليون دولار اخرى تخصص للمساعدات

التي تقترح مصر تقديمها في المجال الزراعي والثالث : مليون ثالثة في شكل
مخج دراسية لاعداد وتدريب الكوادر الفنية في مجالات الطب والزراعة والرئ
والخضعات البيطرية .

ان هذه المساهمة المصرية ما هي في الواقع الا تعبير عن مسئولية
افريقية مصرية تجاه الانسان الأفريقي في المقام الأول وهي أيضا وسيلة لدفع
الجهود الدولية لمواجهة الوضع الحالي . ومن ناحية أخرى تأتي أهمية القمة
الاقتصادية الأفريقية القادمة في بلورة الدور الأفريقي لدعم هذه الجهود
وخاصة بالنسبة للمشكلات المحددة المطروحة على المستوى الدولي ومنها على
سبيل المثال مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا وهي من أخطر المشاكل التي
تواجه القارة الأفريقية بسبب زيادة حجم المديونية الى ١٧٠ بليون دولار سنة
١٩٨٥ ، وعيب خدمة الديون الى ٢٠٤٤ بليون دولار نفس العام ونسبتها الى
مخول الصادرات ولابد من وضع التصورات والتوصيات الخاصة لعلاج تلك
المشكلة على المستوى الوطني ودون الاقليمي والاقليمي والدولي . وقد ادركت
الدول الأفريقية مسئولياتها هذه وهو ما تضمنه اعلان أميس أبابا في يونيو
٨٤ الصادر عن مؤتمر المديونية الأفريقية . وسوف تبحث القمة الاقتصادية
الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي لبحث المديونية الأفريقية وهو اقتراح
كانت مصر قد تقدمت به في مؤتمر المديونية الأفريقية لسنة ١٩٨٤ السابق
الإشارة اليه ونأمل أن تتكاتف جهود الدول الأفريقية من أجل العمل على اعداده
للجيد لهذا المؤتمر نظرا للمحاذير العديدة التي تراه عليه من قبل الدائنين
امياسا .

هناك أيضا العديد من المقترحات الأخرى التي سوف تبحثها القمة
الاقتصادية على مستويات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في مجالات الصناعية
والموارد الطبيعية والمائية والعلم والتكنولوجيا والنقل والمواصلات والتجارة
والتمويل والبيئة والطاقة والسكان والزراعة والرئ . وسوف تتقدم مصر

بمباهرات وأوراق عمل وأفكار محددة حول العديد من هذه الموضوعات ولأمل
فى أن تتمكن القمة الاقتصادية من تحديد مواقف محددة للمجموعة الأفريقية
فى المحافل الدولية تحقق للمقارة الأفريقية أفضل النتائج للمجهودات التى
يقوم بها المجتمع الدولى لخير إفريقيا وخير العالم .

(مجلة الأهرام الاقتصادية القاهرية ، ١٥ - ٧ - ١٩٨٥)

الحديث الثامن

منذ ثورة ابريل الماضي فى السودان قيل ان اسلوب ادارة الحكم الجديد لعلاقاته مع كل من ليبيا واثيوبيا سوف يكشف عن الاتجاه السياسى الحقيقى للسودان حيال مصر فهل تاكد لكم الآن هوية هذا الاتجاه ؟ وعلى اى اساس تصوغون علاقاتكم بالسودان خاصة وانتم على ادراكه بين بتاريخ ليبيا فى اثارة المقاعب ؟

□ ان علاقة مصر بالسودان هى علاقة تاريخية ازلية بين شعبين عريقين ربطت بينهما صلات رحم وارثويا من ماء نيل واحد وجمعت بينهما وحدة هدف ومصير ومن هنا فانى على ثقة بأن ما يصل مصر بالسودان هو رباط راسخ ومتين يسمو على الاشخاص كذلك فان تحقيق الامن والاستقرار فى جنوب الوادى هو امر تسعد به مصر وتسعى اليه .

ولقد سعينا من جانبنا فى مناسبات مختلفة شاركت فيها بنفسى للعمل من اجل تنقية جو العلاقات بين السودان واثيوبيا وازالة اسباب الخلاف بينهما كما اننا وان كنا نتشكك بحكم تجارب الماضي وشواهد فى اهداف البطل الليبي ومخططاته فاننا نتفهم الدوافع والاسباب التى تحدر بالسودان الشقيق للعمل على الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة له .

ونحن على ثقة من ان قيام مثل هذه العلاقات لا يتحقق بالضرورة على حساب علاقات الاخوة والصداقة بين مصر والسودان الامر الذى اكده القادة السودانيون فى اكثر من مناسبة وشهدت عليه الزيارة الناجحة الاخيرة التى قام بها الرئيس مبارك الى الخرطوم .

مع خروج ليبيا من عزلتها باتفاق وجدة مع المغرب
في أغسطس من العام الماضي وتحسن علاقاتها مع السودان
حاليا وما قيل عن تحالفها الاستراتيجي مع ايران اتساع
ما تأثير هذه التطورات من الناحية العملية . هل يعنى الكثير
ام انه تأثير محدود . وهل تنتظرون له كنوع من تحالف
القوى في المنطقة الذي قد يخلق مضاعفات خطيرة على
كافة الاصعدة ؟

□ كل ما يمكننى قوله في الزم على هذا السؤال هو ان السياسة المصرية
هذه المعاور وانها في المقابل تنادى بالوحدة العربية والتصالح والحوار
الجاء .

في محاولة السودان لان يكون الهند الأفريقية .
يتطلع الى ان يكون على وئام مع كل الاطراف ويتصورها
الاتحاد السوفيتي الذي اعلن المسئولون السودانيون عن
رغبتهم في توثيق علاقات اكبر معه وعودة علاقات سليمة
ودبلوماسية كاملة .
في ظل هذا هل يمكن لمصر ان تفتقد ركائز استراتيجيتها لها
في السودان ؟

□ تحسين العلاقات مع السوفييت ليس بالأمر المستغرب . فله عملت
مصر بنفسها على تحسين علاقاتها مع السوفييت ورفع التمثيل الى مستوى
المفراء وأبرمت الاتفاقات الفنية والاقتصادية بين الدولتين . فلا غرابة في
ان تلجأ السودان او أية دولة أخرى الى تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي .
بل ان تحسين العلاقات مع السوفييت يعمل على تدعيم سياسة عدم الانحياز
التي تهدف الى التوازن المنشود في علاقات الدولة غير المنحازة مع كل من
الحملتين الكبيرين .

ما هو تقييمكم للعلاقات المصرية الاثيوبية في الوقت
الراهن خاصة وانه ينظر الى اثيوبيا كحليف رئيسي للاتحاد
السوفيتي في المنطقة ؟

□ ان العلاقات بين مصر واثيوبيا هي علاقات قديمة ، تضرب جذورها

في اوصاف التاريخ لقد ربط بينها نيل واحد كما ارتبطت الكنيسة في الحبشة
بالكنيسة القبطية بالاسكندرية وتعمقت هذه العلاقات وتشعبت على مر العصور
رغم ما كان يعتريها احيانا من فتور عارض . وكشف الجانبان في مناسبات
مختلفة عن رغبتهما الصادقة في تنقية جو العلاقات بينهما ، واكدا حرصهما
على احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والحفاظ
على وحدة وسلامة اراضيها . كما شهدت العلاقات بينهما مزيدا من النمو
والاطراد تمثل اساسا في مد العمل بالاتفاق التجاري بين البلدين وزيادة حجمه
في العام الحالي الى ٤٥ مليون دولار وذلك في اعقاب الزيارات المتبادلة التي
قام بها وزير الاقتصاد في البلدين كما استجابت مصر لطلب اثيوبيا ايفاد عدد
من الاساتذة المصريين للمحاضرة في الجامعات الاثيوبية وتتجه الجهود في
الوقت الحالي الى ابرام اتفاق للتعاون الفني بين اثيوبيا والصندوق المصري
للتعاون الفني لافريقيا .

ولكن هناك انطباعا لدى البعض بان العلاقات
السياسية فائرة بين الدولتين ويعمق هذا علاقات مصر
الوثيقة مع الولايات المتحدة وعلاقات اثيوبيا كحليف رئيسي
للاتحاد السوفيتي ؟

□ كما اكدت فان علاقاتنا وثيقة مع اثيوبيا يضاف الى ذلك ان كلا من
مصر واثيوبيا تنتمي الى مجموعة عدم الانحياز وتجعل من سياسة عدم
الانحياز ركنا من اركان سياستها الخارجية . كون ان لمصر علاقات
اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة من خلال المساعدات التي تقدمها حكومة
واشنطن الى مصر وكون ان لاثيوبيا علاقات متميزة مع الاتحاد السوفيتي .
فهذا يجب ألا يمنع من ان هناك قاسما مشتركا اكبر بين الدولتين متمثلا في
سياسة عدم الانحياز التي تحاول كل منهما ان تجعلها حجر الزاوية وركنا من
اركان تحريكها الدبلوماسي

يردد البعض ان مشكلة مياه النيل المتدفقة من اثيوبيا
تثير قلقا خاصا لمصر ، خاصة اذا حاولت اثيوبيا التحكم في
مضارها وحجب جانب منها لمواجهة مشكلة الجفاف
والجاعة .
لها هو تعليقكم على ذلك :

□ تنظم الاتفاقات المبرمة بشأن الانتفاع بمياه النيل كالحصص المخصصة
للأطراف المختلفة من هذه المياه . وتؤكد حقوقها في الاستفادة منها . ومنذ
سنوات عديدة تسعى مصر الى اقامة مزيد من التعاون بين دول حوض النيل
من اجل تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه المياه الأمر الذي يعود بالنفع على
هذه الدول جميعا .

ولاشك ان تعميق وتدعيم هذا التعاون أصبح ضرورة ملحة في ظل
ظاهرة الجفاف التي تتعرض لها القارة الأفريقية .
ومن هنا فان مصر حريصة على اقامة حوار متصل مع دول حوض
النيل ثنائيا وجماعيا في إطار مجموعة دول « اوندوجو » التي نأمل ان تنضم
اليها اثيوبيا للمشاركة فيها في القريب العاجل .

هناك من يشكك في نوايا بعض دول حوض النيل
بالنسبة للاستثمار بالمياه ويساق هنا الحديث عن مشروعات
خطارية مؤداها ان الاتصاء السوفييتي يحصل مساعدة
اثيوبيا لبناء سد على نهر عطبرة وهو الذي قد يؤثر على
مشروع السودان لبناء سد جديد هناك . وما هي الحقيقة
من انه لا توجد قواتين ولا اتفاق يمنع اثيوبيا من اخذ مياه
النيل والاستثمار بها ؟

□ ان المزاغم التي تتردد بأن هناك بعضا من دول حوض النيل تريد ان
تستأثر بمياه النيل وان هناك مشروعات متضاربة هي مزاغم باطلة ولا اساس
لها من الصحة فحول حوض النيل تلجأ الى الزراعة من خلال الأمطار . ولما كانت
في حاجة الى الزراعة بواسطة الري الذي تتبعه في مصر . يضاف الى ذلك
انه يوجد في هذه الدول عشرات من الأنهار لا تمت بصلة الى حوض النيل

لنستطيع ان نقيم فيها مشروعات الري التي قد تحتاج اليها في المستقبل وعليه
فالشائعات التي تردد بين الحين والحين لا أساس لها على الاطلاق كما ان
التعاون الوثيق الذي يتم بين دول حوض النيل كفيل بايجاد الحلول المناسبة
لكل الاطراف المعنية بمياه نهر النيل .

واذا وجدت مشروعات جديدة كبناء قنوات أو سدود . فان ذلك بالاتفاق
مع الدول وفي ظل الاستفادة المشتركة . وهنا قد تستفيد دولة ما بالكهرباء
الناجمة عن تساقط المياه وتستفيد اخرى من المياه الاضافية التي ستولدها
هذه المشروعات . وبوالة ثالثة قد تستفيد من الطرق التي ستبنى للوصول الى
السدود أو القنوات وهكذا فالفائدة جماعية ومتعددة ومادامت الارادة السياسية
متوافرة لدى الجميع ازاء جعل حوض النيل أداة للتعاون والتكامل فلا خوف
على المستقبل ولا مجال للتشكيك وترديد الشعارات الزائفة التي تريد بث الفتنة
والفرقة بين الأشقاء .

لم تحلق مشكلة الصحراء الغربية أي تحرّك نحو
الحل ، وما زالت تفرض تعقيداتها على الموقف الأفريقي
فما السبيل الى حلها خاصة وأن منظمة الوحدة الأفريقية
ساهمت بقبول الجمهورية الصحراوية عضواً بها في العام
الماضي في تعميق الخلافات بدلا من تقريب المسافات بين
اطراف النزاع ؟

□ قد اتفق معك في ان انضمام الصحراوية لعضوية المنظمة الأفريقية
لا تمثل حلا نهائيا للمشكلة الا أنني اختلفك الرأي في ان المنظمة ساهمت بهذا
الانضمام في تعميق الخلافات بين اطراف النزاع ووضع مزيد من العقبات أمام
الجهود المبذولة لايجاد حل لها فاذا كانت المنظمة قد قبلت بانضمام الصحراوية
لعضويتها فقد كان ذلك بدافع الصرخ على وحدة المنظمة وتماسكها
يعد ما بنا وانضمنا في ظل الظروف المعيشية بالمشكلة صغوية للتوصل
الى حيسل ضروري يحظى بموافقة الاطراف المعنية فون لن يعنى

ذلك تخليا من جانب المنظمة عن السعي لإيجاد حل مناسب للمشكلة من خلال الحوار الهادئ والمساعى التوفيقية .

ألا يعد منح منظمة الوحدة الأفريقية للبولىزاريو مقعدا خروجيا على قرارات المنظمة بالفعل خاصة وان البولىزاريو ليست بالدولة المستقلة ولهذا كان ما فعلته لخصمه الأفريقية امرا مستغريا لان ما يسمى بالجمهورية الديمقراطية لا يزال بعيدا عن ان يكون حقيقة واقعة فهي العضو الوحيد الذى لا يشكل دولة ؟

□ لا يمكن ان يكون هناك موقف وسطى بين الاعتراف بها وعدم الاعتراف بها ولكن ايا كان فان مصر لم تعترف بالجمهورية الصحراوية لانها وفقا لرؤيتها لم تتوافر فيها اركان الدولة من اقليم محدد وحكومة تسيطر على هذا الاقليم وشعب يسكن هذا الاقليم الا ان اغلبية الدول الافريقية رغم عدم وجود الاركان الثلاثة التى يجب ان تتوفر فى الدولة من شعب واقليم وحكومة قد رأت ان تقبلها كعضو ، وهو ما لم توافق عليه مصر ولكن القرار اتخذ باغلبية ساحقة وقررت مصر حينئذ الا تتسحب من المنظمة احتجاجا على وجود هذه الدولة حفظا لمستقبل منظمة الوحدة الأفريقية وتضامنها ولكن هذا لا يعنى اننا اعترفنا بالجمهورية الصحراوية او اعترفنا بعضويتها فى المنظمة .

يرد البعض بان العلاقات المصرية المغربية قد اعترافا بعض التهور فى اعقاب توقيع المغرب لاتفاقية الوحدة مع ليبيا - اتفاق وحدة - وان هذا ادنى الى اختيار مصر وتعاطفها مع البولىزاريو فما هى حقيقة الموقف ؟

□ هذا غير صحيح كما انه لا صحة لأية ادعاءات تسعى للإيهام بتغيير موقف مصر من مشكلة الصحراء لنسب أو لأخر ان موقف مصر من قبل هذه المسائل هو موقف ثابت يقوم على اسس مبدئية لا تحكها ردود فعل انفعالية وأود فى هذا الصدد ان اؤكد ان موقف مصر الثابت من المشكلة الصحراوية أيضا يستند الى الشريعة الأفريقية ويقوم على أساس احترام لقرارى منظمة

للوحدة الأفريقية رقمي ١٠٣ ، ١٠٤ اللذان أياكهما المغرب بشأن هذه المشكلة كما تؤكد أن مصر لم تعترف في أية مرحلة من المراحل لا ضمنيًا ولا علنيًا بالجمهورية الصحراوية .

كان هناك اقتراح بإسخال بعض تعديلات على الحدود - وأن أثرت شكرك حول أن يجد هذا الاقتراح قبولاً لدى المغرب أو لدى البوليزاريو ؟

□ ليست القضية قضية حدود وإنما حق تقرير مصير الشعب الصحراوي الذي يجب أن يؤخذ رأيه لمعرفة مستقبله السياسي وكما قلت الآن فإن موقفنا يركز على قراري المنظمة ١٠٣ ، ١٠٤ وفحواهما منح حق تقرير المصير للشعب الصحراوي بحيث يصبح من حقه الاستقلال إن أراد أو الاندماج في المملكة المغربية إن شاء .

هل يمكن القول بأن قضية البوليزاريو باتت قضية يمكن للعالم العربي حلها بعد أن تعذر ذلك على الصعيد الأفريقي ؟

□ السؤال يجب أن يوجه إلى جامعة الدول العربية . أما مصر فليست عضواً في الجامعة وبالتالي فهي تتعامل من خلال منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تسوية النزاع بين المغرب والبوليزاريو تسوية سلمية .

على صعيد علاقات مصر بالأفارقة العرب تظهر العلاقات مع الجزائر وكأنها غامضة وغير متحركة . ما هي الحقيقة ؟

□ على العكس علاقتنا طيبة بالجزائر وهناك اتصالات تجري بين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية الجزائرية في نطاق الأمم المتحدة وفي نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز إلى جانب الاتصالات الثنائية التي تتم عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية .

هناك انطباع بان مؤتمرات القمة للمنظمة تحاول التخفيف • ما أمكن من طرح القضايا السياسية التي أفلست المنظمة في إيجاد حلول لها • لذلك وجدت أن من الأجدي لها أن تنصرف الى مناقشة القضايا الاقتصادية ؟

□ هذا غير صحيح ، فالملاحظ في السنوات الماضية أن المنظمة اهتمت بالقضايا السياسية واهملت القضايا الاقتصادية ، وكونها عادت اليوم الى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية فهذا لا يعنى أن ذلك يتم على حساب القضايا السياسية • فالجهودات السابقة التي بذلت من أجل قضية ناءيبيا وتلك التي تبذل من أجل إيجاد حل في تشاد وتلك من أجل جزيرة مايوت • وهى جزء من مجموعة جزر القمر • وتلك من أجل التسوية السلمية لقضية الصحراء لتأتى كادلة دافعة على ماتوليه المنظمة من اهتمام بالقضايا السياسية والسعى من أجل حلها •

فيما اليوم اجتماعات مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية - هل لكم أن تلقوا الضوء على أهمية هذا المؤتمر وموقعه من مؤتمرات القمة الأفريقية السابقة ؟

□ لا شك أن اجتماعات القمة الأفريقية تكتسب عادة أهمية خاصة ، حيث تجمع رؤساء وممثلين لخمسين دولة أفريقية تمثل ما يقرب من ثلث المجتمع الدولي كله • كما أنها تتيح الفرصة لتناول العديد من المشاكل الأفريقية والدولية على أعلى مستوى واتخاذ ما تراه من قرارات بشأنها • وتسمح كذلك بقيام مشاورات ثنائية أو تعددية لتبادل الآراء بشأن مختلف الموضوعات ذات الاهتمام المشترك •

الا أن اجتماع القمة الحادى والعشرين له دلالة خاصة • إذ تعد هذه المرة الثانية في تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية التي يتفق فيها الرؤساء الأفارقة على توجيه اهتمامهم بصفة أساسية للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه القارة الأفريقية • والبحث عن أفضل الوسائل الكفيلة بالالتفاف

عليها ودعم علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الدول الأعضاء بالمنظمة . وفي تقريرى ان هذا الاتجاه هو مؤشر واضح على نضج المنظمة ووعيها بأولويات اهتماماتها لتتوكل في ذلك ما تعطى به للوضوحات الاقتصادية من أولوية على قائمة الاهتمامات المالية ، ولعلنا أشير في هذا الصدد الى ماتوايه دول المجموعة الأوربية من اهتمام بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بينها ، حتى انها تخصص لها أكثر من اجتماع واحد سنويا على مستوى القمة - كذلك تفعل الدول الصناعية المتقدمة التي تضم في اجتماعاتها رؤساء عدد من الدول في أوروبا الغربية الى جانب الولايات المتحدة وكندا واليابان .

بل ان تجمعا كتجمع دول جنوب شرق آسيا المعروف باسم الاسبان يخصص اجتماعات عديدة سنويا من بينها اجتماعات على مستوى القمة ويحضرها مراقبون من دول أخرى أوربية واسيوية لبحث اوجه التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بينها . ولا يعنى هذا لنتى ادعوا لتجاهل المسائل السياسية في اجتماعات المنظمة الأفريقية . ولكننى فقط أريد التأكيد على أهمية الجوانب الاقتصادية في العلاقات الدولية والإقليمية تحقيقا للمصالح المشتركة من ناحية وتدعيما للعلاقات السياسية من ناحية أخرى . ذلك ان المصالح الدائمة هي أفضل ضمان لقيام صداقات دائمة بين الدول والشعوب .

في إطار هذا التحليل ، ما هي في تقريركم أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها القارة الأفريقية ويبحثها مؤتمر القمة الأفريقي الحالي . . وما هي أفضل السبل لمواجهتها ؟

□ هناك في هذا المجال نوعان من المشكلات : أولها نوع طبيعة خارجية ، والقصد بها مشكلات الجفاف والتصحر واللاجئين . وثانيها نوع طبيعة داخلية الأجل ، وأعنى بها مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية النامية .

وفيما يتعلق بالشق الأول ، فلاشك ان مشكلة الجفاف التي يعاني منها الكثير من الدول الأفريقية أصبحت من الحدة والصعوبة بحيث لم تعد تكفى معها إجراءات وتدابير جزئية متفرقة تقتصر الى التيسيق ، بل باتت من الضروري حشد كافة الجهود والامكانيات - بدءا بالجهود الذاتية الأفريقية ومرورا بالمشاركة الفعالة على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية - لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتخفيف وطأة هذه المشكلة والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها .

وماذا عن الوضع الاقتصادى العام فى افريقيا ؟

□ المراقب للوضع الاقتصادى العام فى الدول الأفريقية ، يلحس ولا شك ما أصابه من خلل وتدهور مستمرين نتيجة لعوامل محلية وعالمية مختلفة من بينها الانخفاض الحاد فى أسعار المواد الأولية التى تشكل الجانب الأكبر من صادرات هذه الدول ، وضعف مساعدات التنمية المقدمة من الدول المانحة وارتفاع مديونية الدول الأفريقية النامية مع ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة ، هذا الى جانب افتقار العديد من هذه الدول الى الكادرات الفنية واساليب التكنولوجيا الحديثة فى الإدارة والانتاج . من هنا جاءت خطة عمل لاجوس لتضع استراتيجية اقتصادية متكاملة تقوم على أساس اعتماد افريقيا على مواردها الذاتية لسد احتياجاتها الرئيسية ، واستكمال هذه الموارد بما يتاح لها من مساهمات خارجية مختلفة ، والعمل على التحول من تصدير المواد الخام الى تصدير مواد مصنوعة أو نصف مصنوعة مع وضع خطة لحشد القوى البشرية وتنميتها واعداد الكوادر الفنية اللازمة ، وتحقيق المشاركة الفعالة والتوزيع العادل فى الأعباء والمزايا ، توثيقا لعلاقات التعاون بين الجنوب والجنوب ، اى بين الدول الأفريقية بعضها وبعض

عودة الى الجفاف لا تسأل هل يمكن الدعوة الى
عمل افريقى مشترك لمعالجة النواحي الاقتصادية القائمة .

هل يمكن الدعوة لوضع خطة في شكل يشابه خطة مارشال
في أعقاب الحرب العالمية الثانية ؟

□ هذا الموضوع سيكون في مقدمة الموضوعات التي ستناقش في القمة
الاقتصادية . وعلى الدول الأفريقية ان تضع خطة جديدة لتجديد خطة لاجوس
أخذة في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الأفريقية كذلك من المستبعد ان تستطيع
الدول الأفريقية ان تتقدم بخطة مشابهة لمشروع مارشال الذي ساعد الدول
الأوروبية عقب الحرب العالمية على الخروج من حالات الدمار والخراب يضاف
الى ذلك ان اقتصاديات الدول الأفريقية تختلف عن اقتصاديات الدول
الأوروبية - لذلك يجب ان تكون الخطة الأفريقية الجديدة منبعثة
من الواقع الأفريقي وقائمة على فكرة التعاون بين الجنوب
والجنوب وهذا لا يعنى اننا لا نقبل المساعدات الأجنبية وانما نرحب بها
شريطة ان تكون استكمالا للجهود الذاتية ومدعمة للتعاون بين الجنوب
والجنوب . بمعنى آخر لا تعاون مثير بين الشمال والجنوب الا اذا سبقه تعاون
بين الجنوب والجنوب .

تكتسب قضية ناميبيا يوما بعد يوم اهتماما افريقيا
وبوليا متزايدا وقد شهدنا مؤخرا محاولات من جانب النظام
العنصرى فى جنوب افريقيا لوضع العراقيل امام الجهود
المبذولة لتحقيق استقلال ناميبيا من خلال اقامة « حكومة
مؤقتة » فى الاقليم فما هى فى تقديركم الاجراءات المضادة
التي يمكن لمؤتمر القمة بواسطتها احباط هذه المحاولات ؟

□ ان مشكلة ناميبيا واحدة من اهم المسائل السياسية التي سيتناولها
المؤتمر الحالي بالبحث والدراسة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بدفع الجهود لتسريع
تحقيق الاستقلال الكامل لشعب ناميبيا .

وقد حظيت المشكلة الناميبية باهتمام واسع خلال العام الحالي تمثل
اساسا فى تخصيص اجتماعات مكتب تنسيق عدم الانحياز الاخير الذى عقد
بطنس في ابريل الماضي لندارس المشكلة من مختلف جوانبها . كما يعنى

مجلس الأمن خصيصاً بناء على طلب دول عدم الانحياز لبحث مشكلة ناميبيا في شهر مايو الماضي ولعبت مصر في كلا المحفلين دورا بارزا لتأييد الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا والتيح لى من خلال رئاستى لوقدى مصر فيهما التأكيد على موقف مصر الثابت وتأييدها الراسخ امام مجلس الأمن للقرار رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذى يتضغ خطة متكاملة لتحقيق الاستقلال الفورى غير المشروط لناميبيا .

• وادانت مصر المؤامرة العنصرية لقرض استقلال منفرد فى ناميبيا .
• وتشكيل حكومة مؤقتة واثقة فيها .

وتتوى مصر - من خلال مشاركتها الفعالة فى الاتصالات والمداولات التى ستجرى فى اجتماعات اديس ابابا المقبلة - مواصلة العمل على تكثيف الجهود فى مختلف المجالات الدبلوماسية والاعلامية وتقديم المزيد من المساعدات المادية والعسكرية لدعم وتأييد الكفاح البطولى لشعب ناميبيا وسرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ .

تواجه المنظمة الافريقية منذ بضعة اعوام مشكلة اختيار امين عام لها ، الا ترون ان الوقت قد حان للتغلب على هذه المشكلة والاتفاق على اختيار الشخص المناسب لمثل هذا المنصب الهام ؟

□ لاشك ان وجود امين عام دائم للمنظمة امر له اهميته فى دفع اعمال المنظمة وتوفير اكبر قدر من التنسيق والترابط بين اجهزتها المختلفة وقد تقدم لشغل هذا المنصب فى العام الماضى مرشح من مالى وآخر من الجابون ثم تنازل كل منهما عن الترشيح .

ان مرشح النيجر - السيد اومارو بياللو وزير خارجيتها - يحظى بتأييد واسع لفضل المنصب وقد قدمت مؤخرا انباء غير مؤكدة عن احتمال معاودة مالى التقدم بمرشح هلتا وآمل ان تنجح اجتماعات اديس ابابا فى اختيار امين عام دائم للمنظمة فى النورة الحالية وستبذل الدبلوماسية المصرية جهودها

لكي ينتخب الأمين العام لهذه الدورة لحاجة المنظمة للاستقرار الإداري
ولحاجة المنظمة إلى أمانة عامة قوية تستطيع أن تكون أداة اتصال بين الدول
الأفريقية وتستطيع أن تكون أداة للعمل المشترك وأداة للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية للدول الأعضاء .

(مجلة المصور القاهرية ، ١٨ - ٧ - ١٩٨٥)

الحديث التاسع

**ما هي أهمية لقاء الرئيس مبارك والرئيس الاثيوبي
منجستو هيللا مريام للبلدين وبالنسبة للتعاون بين دول
حوض النيل ؟**

□ ان ارتباط الشعبين المصري والاثيوبي هو ارتباط قديم وراسخ نسجته
عصور الحضارة العريقة في البلدين منذ ان ربطهما نيل واحد فاذا ما تعرضت
هذه العلاقات الى سحبات عارضة فهي بالضرورة الى زوال ذلك ان اسباب
الوفاق ودوافعه تفوق كثيرا اية عوامل او مؤثرات خارجية تحاول النيل من
العلاقات المصرية التاريخية بين البلدين وانطلاقا من هذا المفهوم يجيء لقاء
الرئيسين مبارك ومنجستو بهدف تدعيم علاقات التعاون الثنائي في المجالات
المختلفة من ناحية ولتبادل الآراء حول العديد من القضايا ذات الاهتمام
المشترك في إطار المحافل التي تجمع كلا البلدين ومن ناحية أخرى ولاشك ان
قيام مثل هذا التنسيق والتعاون بين دولتين من دول حوض النيل سوف تكون
له آثاره الايجابية في دعم وتعميق اوجه التعاون المشترك لتحقيق الاستخدام
الأمثل لمياه نهر النيل لصالح مشاريع الزراعة والري والتنمية ولشعوب دول
حوض النيل جميعا .

**ماذا كان أبرز شيء تحقق في القمة الافريقية
الواحدة والعشرين وما هو تقييم سياستكم ولماذا نجحت
بالمقارنة بالمؤتمرات السابقة ؟**

□ لعل أهم انجاز لمؤتمر القمة الواحد والعشرين هو استعادة القارة
الافريقية لوحدةها وتضامنها وإدراكها الواعى لضرورة العمل المشترك من أجل
مواجهة الأوضاع المتردية والأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تعيشها شعوب

للقارة وفي تقديرى ان هذا المؤتمر كان من انجح مؤتمرات القمة الافريقية على مدى العشرين عاما الماضية ان لم يكن انجحها جميعا فالى جانب روح التضامن والحوار العملى الهادى الذى ساد اجتماعات المؤتمر نجح الزعماء الافارقة فى تحقيق كل الاهداف المرجوة منه فعلى المستوى الاقتصادى اجرى المؤتمر دراسة علمية مستفيضة للمشاكل الاقتصادية الافريقية وخاصة مشكلات الديون وسبل تطوير الزراعة ودعم التعاون الاقليمى والقارى فى المجالات المختلفة كما نجح فى الاتفاق على اصدار وثيقة مشتركة تتضمن اعلانا بشأن الوضع الاقتصادى فى افريقيا تضع برنامجا عاجلا يجرى تنفيذه على مدى خمس سنوات لمواجهة هذه الأوضاع وتنفيذ خطة عمل (ليجور) .

وعلى المستويين السياسى والادارى جاء انتخاب الرئيس عبده ضيوف لرقامة المؤتمر معبرا عن الارادة الجماعية والرفعة المشتركة لدى مختلف الوفود لاختيار رئيس للمنظمة يتحلى بالحكمة والحزم والكفاءة والخبرة الواسعة كذلك نجح المؤتمر بعد فشله طوال العامين الماضيين فى اختيار امين عام جديد للمنظمة الوحيدة الافريقية هو السيد ايدى امارو وزير خارجية النيجر .

ما هو رأى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية
فى الامين العام الجديد للمنظمة ؟

□ لقد ظلت المنظمة خلال العامين الماضيين تعمل من خلال امين عام مؤقت بذل ما فى استطاعته لتسيير اعمال المنظمة بكفاءة الا ان وجود امين عام دائم للمنظمة يوفر لها ولا شك الاستمرارية والاستقرار وهما عنصران اساسيان لدفع دفة العمل فى المنظمة ويحقق اكبر قدر من التنسيق والترابط بين اجهزتها المتخصصة وقد جاء انتخاب وزير خارجية النيجر اختيارا موفقا لشخص توفر له كل مكونات النجاح من الكفاءة والخبرة الادارية والدبلوماسية وهى صفات يلزم توافرها لمن يشغل هذا المنصب الهام ومن الضرورى فى هذا

المجال ان يحظى الأمين العام الجديد بتأييد الدول الأفريقية الاعضاء في المنظمة ودعمها له في مهمتها الجديدة وان تتعاون معه من أجل تسيير أعمال المنظمة بما يخدم اهدافها المشتركة .

هل يعنى ترشيح أفريقيا لوزير الدولة المصرى
للشئون الخارجية لمنصب امين المفوض الثانى لشئون
اللاجئين دعما لوقف مصر للحصول على هذا المنصب ؟

□ لا شك ان هذا التأييد الأفريقى الجماعى على مستوى الرؤساء هو
أمر له دلالة وله أيضا أهميته فى دعم المرشح المصرى الذى أصبح اليوم
مرشحا لأفريقيا كلها فاذا ما أضفنا الى ذلك ما يحظى به هذا الترشيح من
تأييد من جانب العديد من دول آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومن بينها دول
مانعة كفرنسا واليابان فان فرصته فى الحصول على هذا المنصب لا شك
كبيرة

مررتم بالخرطوم فى طريق العودة من اديس ابابا
للقاهرة فكيف تقيمون العلاقات المصرية السودانية فى ضوء
آخر التطورات ولأييد زيارة وزير الدفاع السودانى لمصر
وهل تعتقدون حقيقة انه مريض ؟

□ لعل فى اللقاء الأخوى الذى تم بين الرئيسين مبارك وسوار الذهب فى
اديس ابابا ما يؤكد استمرارية الحوار والتشاور والتنسيق بين كل من مصر
والسودان كما يؤكد عمق العلاقات التاريخية التى تربط بين البلدين والشعبين
فقد جاء لقاء المسئولين فى الخارجية السودانية بمطار الخرطوم امتدادا
للإجتماعات الطويلة التى أجريتها مع السيد ابراهيم طه ايوب وزير خارجية
السودان اثناء اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى اديس
ابابا لتنسيق المواقف تجاه المشكلات المختلفة المطروحة على المؤتمر وإذا كانت
زيارة وزير الدفاع السودانى لمصر قد تأجلت لوعكة صحية ألمت به فهذا أمر
طبيعى نتعرض له جميعا كبشر .

ما هي رؤية السيد الوزير للاجتماع القادم لمجموعة اوندوجو بالقاهرة ؟

□ سوف يعقد هذا الاجتماع يومى ٧ و ٨ اغسطس بالقاهرة ويحضره على المستوى الوزارى ممثلون عن السودان وزائير واوغندا وبورندى ورواندا واثيوبيا والوسطى بالاضافة الى مصر كما تجرى اتصالات لدعوة كل من اثيوبيا وكينيا وتانزانيا للمشاركة فى هذه الاجتماعات ويعد هذا هو الاجتماع الثالث لدول المجموعة حيث عقد الاجتماع الاول بالخرطوم عام ١٩٨٣ والثانى بكاتشاسا عام ١٩٨٤ وتهدف هذه الاجتماعات الى دعم التعاون الاقليمى بين دول المجموعة فى مختلف المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والفنية والتجارية تمشيا مع مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرارات مؤتمرات القمة الافريقية التى تدعو الى تعميق وتنشيط هذا التعاون فى اطار من الوحدة والتضامن من بين الدول الافريقية جميعا وآمال ان يسفر الاجتماع عن تحقيق المزيد من اوجه التعاون فى هذه المجالات جميعا بين دول المجموعة .

المحديث العاشر

ما هي أبعاد التصريح المصري الدبلوماسي
في أفريقيا ؟ .. ولماذا ندوات الحوار الفكرى والثقافى
التي تقوم مصر بتنظيمها مع الدول الأفريقية بصفة
خاصة ؟ وما هي مجالات التعاون بين مصر والدول
الأفريقية فى المرحلة القادمة ؟

□ تحرص الدبلوماسية المصرية فى علاقاتها بدول القارة الأفريقية على
أن تتناول حركتها مختلف المجالات وأن تمتد الى شتى المناحي ، فإذا كان
مجال تركيزها التقليدى هو الاتصالات التى تتم على كافة المستويات سواء
الرقامية أو الوزارية التى تعمل على تطوير العلاقات الثنائية مع الشقيقات
الأفريقيات فى مختلف الميادين ذات الفائدة المشتركة ، فإن الدبلوماسية المصرية
غدت تولى اهتماما موازيا لنوعية مختلفة من الاتصالات والعلاقات غير
التقليدية ، والتى تتمثل فى الدبلوماسية الشعبية من خلال الاتصال بالمنظمات
والأحزاب والتجمعات المختلفة حتى وإن كانت خارج دائرة الحكم الرسمى ،
وتلك التى تتمثل فى دبلوماسية الحوار الفكرى أو الثقافى من خلال تنظيم
لقاءات ولقاءات يغلب عليها الطابع الأكاديمى والعملى فى نفس الوقت ..

وهذا النوع الأخير من دبلوماسية الحوار ، وإن كانت تعمل الدبلوماسية
المصرية على مباشرته مع مختلف دول وقارات العالم ، إلا أنه مع القارة
الأفريقية يغدو أكثر أهمية وحيوية وضرورة ، كما أنه هو الأقدم فى تاريخ
ممارستنا لهذا النوع من الحوار . فقد خرج المعهد الدبلوماسى بوزارة
الخارجية فى السنوات الثلاث الماضية على تنظيم ندوتين للحوار فى كل عام
مع دبلوماسى الدول الأفريقية ، تخصص أحدهما للدول الناطقة بالفرنسية ،
والأخرى للدول الناطقة بالإنجليزية ..

وعلى مدى الأسبوعين الماضيين وخلال الفترة من ٣ إلى ١٦ فبراير ١٩٨٧ ، ينظم معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية للمرة السادسة لـ دبلوماسيى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، والتي يشترك فيها مبعوث وعشرون دبلوماسيا من تسع عشرة دولة أفريقية شقيقة ، وذلك فى إطار مساهمة مصر فى تدعيم أواصر التناغم والحوار المشترك والتعاون الإيجابى مع دول القارة الأفريقية * ولا تخفى الفائدة الحقيقية والمصيبة التى يمكن أن تتمخض عن مثل هذه الندوات ، سواء من حيث تبادل الخبرات والتعريف بمصر أو من حيث تدارس المشكلات والموضوعات الاقتصادية والسياسية ، الدولية والإقليمية ، أو فى مجال شرح العلاقات المصرية فى مختلف مجالاتها مع دول القارة الأفريقية ودور الدبلوماسية المصرية فى تدعيم التعاون الأفريقى ، وفى إطار منظمة الوحدة الأفريقية بالطرق السلمية ، ومواجهة مشكلات التنمية والديون والتطور الاقتصادى من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب ..

وجدير بالذكر أن مثل هذه الندوات والصورات التى تركز على الحوار والبحث الموضوعى فى مشكلات المستقبل الأفريقى ، والتى يتولى إدارتها والقاء المحاضرات فيها العديد من أساتذة الجامعات والراكز العلمية المصرية وكبار المسئولين فى وزارة الخارجية ، هو أحد مجالات المساهمة المصرية فى تقديم المعونة الفنية والخبرة الأكاديمية والمساعدة العلمية للأشقاء الأفارقة ، فى هذا المجال اللهام من مجالات التعاون وعلى صعيد جيد هو الأولى بالاهتمام والتكوين والرعاية ، لأنه صعيد الفكر والعقل الذى يشكل فى حقيقة الأمر البداية الأساسية لأى تقدم أو تطور تصير إليه آمال شعوبنا ..

وفى مجال التطبيق العملى للعلاقات اتنامية

المصرية - الأفريقية ، هل نمة لقاءات جديدة من المنتظر أن تشهدا القاهرة فى الأيام القادمة ؟

□ أن علاقات جمهورية مصر العربية المكثفة مع الدول الأفريقية الشقيقة

(م ٦ - أحاديث سياسية)

لا تترك شهرا واحدا دون لقاءات رسمية تهدف الى تطوير وتعميق هذه العلاقات في سائر مجالاتها ، وتقوم اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة بين مصر وبين مختلف الدول الافريقية ، سواء في القاهرة ، او في عواصم الشقيقات الافريقيات ، بمثابة الادارة التنفيذية الفعالة لمتابعة توسيع وتكثيف التبادل في المجالات المتنوعة ..

فخلال الفترة من ٥ الى ٩ فبراير الجارى ، ستعقد في القاهرة الدورة الاولى للجنة الوزارية المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية غينيا ، ومن المعروف ان اجتماع هذه الدول يأتى تنفيذا لبروتوكول انشاء اللجنة الوزارية المشتركة التى تستهدف تنسيق العلاقات المختلفة بين الدولتين ، الذى تم التوقيع والتصديق عليه فى عام ١٩٨٢ ..

ومما يجدر ذكره ان الاجتماعات المنتظرة للجنة الوزارية المشتركة ، ينطوى على اهمية متميزة ، اذ يأتى انعقاد دورتها هذه لأول مرة بعد وفاة الرئيس احمد سيكتورى فى عام ١٩٨٤ ، الذى يعتبر بحق مهندس العلاقات المصرية - الغينية ، وهى العلاقات التى كانت قد شهدت تطورا كبيرا قبيل وفاته فى يناير ١٩٨٤ .

وتتأسس العلاقات المصرية - الغينية على عسدد من الاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بين البلدين ، اهمها البروتوكول التنفيذى للاتفاق الثقافى ، الذى وقعه الطرفان فى عام ١٩٨٣ ، والذى يشتمل على تحديد اوجه التعاون فى مجالات العلوم والتعليم والثقافة والرياضة والشباب والاعلام والصحة والزراعة والشئون الاجتماعية . وتنفيذا لذلك البروتوكول قدمت مصر لغينيا عددا من المنح الدراسية والتدريبية خلال عامى ١٩٨٦/٨٥ منها عشرون منحة ازهرية ومنحتان جامعتان وخمس منح للدراسات العليا ، وتسع منح زراعية ومنحتان فى مجال الاذاعة والتليفزيون وثلاث منح بالمعهد الدبلوماسى المصرى ..

كما تشمل مجالات التعاون الثقافي الأخرى ، ارسال خمسة عشر مبعوثا من الأزهر الشريف لغينيا لتدريس اللغة العربية والقرآن الكريم والأحاديث وغيرها ، كما تم في يناير ١٩٨٦ ، موافاة غينيا بمساعدات طبية من امصال وادوية لمجابهة وباء الكوليرا * وفي ديسمبر ١٩٨١ ، وقع الصندوق المصري للتعاون الفنى ، اتفاقا مع غينيا ويوجد حاليا خمسة معارين على نفقة هذا الصندوق يعملون فى قطاع التدريس ومبعوث سانس مهندس ، الى جانب تسعة من المعارين سبق ان تم التعاقد منهم قبل هذا الاتفاق .

وقد سمح تطور العلاقات المصرية - الغينية بحصول مصر على تصريح من الحكومة الغينية بالصيد فى المياه الاقليمية لغينيا ، وفى عام ١٩٨٣ تم خلال زيارة رئيس الوزراء الغينى لمصر « توقيع مذكرة تفاهم » وافق الجانب الغينى بمقتضاها على اقامة مشروعات مشتركة لزراعة البن والفاكهة والقطن * ويوجد بين مصر وغينيا اتفاق تجارى وپروتوكول مالى على اساس الدولة الاولى بالرعاية ، يتجدد تلقائيا كل ثلاث سنوات ، كما توجد علاقات عسكرية متنامية بين البلدين ..

وخلال اجتماعات الدورة الاولى للجنة الوزارية المشتركة التى ساقوم برئاسة الجانب المصرى فيها ، سنعمل على تنشيط العلاقات فى مختلف المجالات وخاصة تنشيط دور شركة النصر ودراسة اقامة معرض دائم للمنتجات المصرية فى مقر الشركة والنظر فى عقد صفقة متكافئة بين البلدين . وكذا دراسة تسخير خط لشركة مصر للطيران الى كوناكرى ، بما قد يسهم فى حل مشكلة النقل بين الدولتين وسوف ندرس كذلك امكانية قيام مصر باقامة مشروعات مشتركة خاصة فى المجال الزراعى وفتح المجال امام القطاع الخاص المصرى للمساهمة فى هذه الشركات ..

علاقات مصر الافريقية لا تقتصر على العلاقات والاتصالات الرسمية فقط ، وانما تمتد الى ما اطلقتم عليه الدبلوماسية

الشعبية ، ممثلة في الاتصالات مع الأحزاب والقوى السياسية المختلفة في الدول الأفريقية ..

تقيم مصر علاقات واتصالات مع مختلف القوى والأحزاب السياسية في الدول الأفريقية ، وفي المؤتمر الأخير للحزب الوطني الديمقراطي ، دعت مصر ثلاثة وثلاثين حزبا أفريقيا ينتمون الى تسع عشرة دولة أفريقية . كما احتضنت القاهرة اجتماعا في ديسمبر ١٩٨٦ لمجلس رابطة الاشتراكية الأفريقية برئاسة الرئيس سنجور شارك فيه أربعون حزبا أفريقيا ..

ومتابعة لهذه الدبلوماسية ستستقبل مصر في الفترة من ١٢ الى ١٩ مارس ١٩٨٧ السيد هايمسانا سكرتير عام الحزب الحاكم في رواندا الذي سيقوم بزيارة مصر على رأس وفد حزبي ، وسوف يقوم بعمل محادثات مع كبار المسؤولين في الحزب الوطني الديمقراطي ..

بعد شاركت في المؤتمر العالمي لفرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا ، هيماد ، فيمون الوصع الان في جنوب أفريقيا وما هو تصوركم لوضع حلول فعالة لمشكلة شعبنا الأفريقي هناك ؟

ان الأزمة التي يعاني منها الجنوب الأفريقي تتخذ في رايانا مظاهر أساسية ثلاثة ، فهناك أولا : سياسة التفرقة العنصرية البغيضة التي يطبقها نظام الاقلية البيضاء في بريتوريا ، وهناك ثانيا : مشكلة تثبيت الاستعمار في ناميبيا ورفضه المثل للقانون ولحكم المجتمع الدولي الذي يطالب باستقلال ناميبيا . وهناك ثالثا : مشكلة السياسة العنصرية التي يتبعها نظام بريتوريا العنصرى ضد دول المجاورة والتي تهدف ، بالعنوان السافر تارة ، والمؤامرات والتدخلات والاجراءات الاقتصادية تارة اخرى ، الى زعزعة استقرار هذه الدول وإضعافها وإخضاعها لسيطرة الاستعمار العنصرى . انها مظاهر ثلاثة ولكنها جميعا ترد الى مصدر واحد ، ألا وهو فلسفة التفرقة العنصرية التي ليست الا قناعا لفرض السيطرة الاستعمارية على دول المنطقة .. ولا أرى حلا فعالا في مواجهة عناد وغطرسة حكم الاقلية البيضاء في بريتوريا ،

للا فرض العقوبات الالزامية الشاملة ، للحفاظ على نظام الفصل العنصرى
وزيادة المصاعب أمامه وعزله عن المجتمع الدولى ..

ولعل ثمة تطور ايجابى يتمثل فى زيادة الاقتناع داخل مؤسسات الحكم
الخربية فى أهمية سلاح العقوبات الاقتصادية والمقاطعة ضد نظام بريتوريا ،
بل وحتى داخل بعض الأنظمة القليلة فى العالم التى لاتزال تحنفظ بعلاعات
تعاونية مع نظام بريتوريا مثل اسرائيل ، التى أصبحتنا نسمع تصريحات
لبعض المسئولين فيها تطالب وتؤيد اتخاذ بعض الاجراءات ضد جنوب
افريقيا ، تجاوريا مع مطالب الكونجرس الأمريكى ، ولا شك ان مصر تؤيد
نلك وتساند كل الأصوات المتعلقة التى تتحدث بلسان الواقعية ..

فى أزمة الجنوب الأفريقى تبرز مشكلة دول
المواجهة ، كيف يمكن مساعدتها ومساندتها فى مواجهة
التحدى الكبير الذى تواجهه ؟

□ أيدت مصر خلال للدورة الثامنة لقمعة عدم الانحياز التى عقدت فى
هرارى فى سبتمبر ١٩٨٦ إنشاء صندوق عدم الانحياز لدعم دول امواجهة
ومصر تواصل تبني هذه السياسة الى ان يحصل شعب ناميبيا على استقلاله ،
ويسقط النظام العنصرى فى بريتوريا ليحل محله نظام جديد يقوم على الشوعية
وحق تقرير المصير للأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، بعيدا عن أية تفرقة
أو تمييز عنصرى ..

وهذا التأييد السياسى المصرى الذى يعد أحد الثوابت فى سياسة
مصر الأفريقية انما يحتاج فى الوقت الراهن الى ان يترجم عمليا الى تقديم
مساعدة مادية (نقدية أو عينية) الى صندوق عدم الانحياز لدعم دول
المواجهة الأفريقية وتمويضا لها عن الخسائر التى ستصلها نتيجة لقبولها
فرض المقاطعة على جنوب افريقيا ..

الحديث الحادى عشر

**سؤال : اذا كنا نتحدث دائما عن التحرك المصرى
فى افريقيا فان الايام القليلة القادمة ستشهد تحركا افريقيا
فى مصر . فما هى ابعاد هذا التحرك ؟**

□ ان هذه العبارة دقيقة وتعكس الواقع فالاسبوع الحالى هو اسبوع افريقيا
فى مصر او بمعنى آخر فان افريقيا تحضر الى مصر ممثلة فى نخبة من القيادات
الافريقية . وفى هذه الفترة تتجسد القاهرة كعاصمة لافريقيا كلها .
فتستضيف القاهرة السيد / عيسى عمارو امين عام منظمة الوحدة الافريقية
الذى يصل على رأس وفد من كبار المسؤولين والفنيين فى الامانة العامة للاعداد
للاجتماع الافريقى الكبير الذى يعقد فى القاهرة فى الحادى عشر من مارس
الحالى . ثم يصل فى الثامن من مارس الرئيس دئيس سامو نجيو رئيس
جمهورية الكونغو الشعبية والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية فى زيارة
رسمية بناء على دعوة من الرئيس حسنى مبارك . وبعد ذلك تبدأ زيارة
الرئيس يورى موسيفينى رئيس جمهورية اوغندا الذى يقوم بزيارة رسمية
لمصر فى الفترة من ١٣ الى ١٤ مارس ويجرى خلالها سلسلة مباحثات مع
الرئيس مبارك الذى وجه اليه الدعوة لهذه الزيارة .

**سؤال : فضلا عن هذه الزيارات الهامة فمن المنتظر
ان تشهد القاهرة لقاءات ثنائية وجماعية بين مجموعة من
رؤساء دول افريقيا خلال الاسبوع الحالى ؟**

□ نعم سيصل القاهرة عدد من رؤساء الدول الافريقية فضلا عن
امين عام منظمة الوحدة الافريقية . حيث يصل الى مصر كلا من الرئيس
كينيث كاوندرا رئيس جمهورية زامبيا والرئيس حسن جولايد رئيس جمهورية

جيبوتي والرئيس مويوتو سيسيكو رئيس جمهورية زائير . والرئيس جوزيف مرمه رئيس سيراليون .

سؤال : ولكن هؤلاء الرؤساء جاءوا الى مصر لحضور مؤتمر قمة الدول الأعضاء في هيئة مكتب القمة الأفريقية الثاني والعشرين بناء على دعوة الرئيس حسنى مبارك فما هي أهداف هذا الاجتماع ؟

□ لقد وجه السيد الرئيس الدعوة الى كل رؤساء الدول . كما وجهها ايضا الرئيس ماسونجيو باعتبار رئاسته لمنظمة الوحدة الأفريقية في المرحلة الحالية . ولعلنا نذكر ان القمة الثانية والعشرين التي انعقدت في اباجا في يوليو ١٩٨٦ كانت قد اختارت لرئاستها الرئيس ديفيس ساسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية . كما تم انتخاب عدد من النواب لرئيس المؤتمر هم : رؤساء مصر وجيبوتي وزامبيا وزائير والجزائر وسيراليون واوغندا . وهؤلاء يشكلون هيئة المكتب التي تلعب دورا هاما خلال انعقاد المؤتمر حيال ادارة اعماله ورئاسة جلساته ولجانها وتلعب ايضا دورا لا يقل أهمية فيما بين فترات انعقاد القمة إذ تقع على هيئة المكتب مسئولية توجيه منظمة الوحدة الأفريقية وتحديد مسارها وفقا لما قرره المؤتمر السابق . وكذلك التخطيط للعمل المطلوب الى حين انعقاد القمة التالية . فاجتماع القاهرة يأتى بعد ستة أشهر من القمة الثانية والعشرين وقبل أشهر من انعقاد القمة الثالثة والعشرين أى أن انعقاد القاهرة مناسب من حيث التوقيت .

سؤال : لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مثل هذا الاجتماع فإنى أقاسل . ما سبب اختيار العاصمة المصرية كمقر له ؟

□ هذا أول اجتماع لهيئة مكتب القمة يعقد خارج مقر المنظمة الأفريقية في اباجا - ولا شك أن اختيار القاهرة كمقر لهذا الاجتماع الهام إنما يعكس تقدير القيادات الأفريقية لنقل مصر الأفريقى من ناحية ولدور الرئيس حسنى مبارك على الساحة الأفريقية من ناحية أخرى . فمصر لها علاقات

وثيقة مع الدول الأفريقية في شتى المجالات • كما أنها تعمل قدر استطاعتها على حل أى نزاع أفريقى سلميا وعلى تشجيع الأطراف على اختيار التفاوض والحوار بدلا من المواجهة والعنف • كما أن الرئيس مبارك يهتم اهتماما خاصا بالقارة الأفريقية وبملاقاتها مع دولها ، وهو بالتالى يمثل وجه مصر الأفريقى وتربط بينه وبين العديد من رؤساء الدول الأفريقية علاقات تعاون وصداقة • ولعل كل ذلك يفرض انعقاد اجتماع القمة الأفريقى المصغر فى القاهرة وترحيب مصر به على أرضها •

وما هى الموضوعات التى ستطرح على هذه

القمة ؟

□ ان هذا الاجتماع يكون له طابع مختلف عن بقية المؤتمرات والاجتماعات الدولية فليس به جدول أعمال محدد أو لائحة اجراءات محددة • وسيعرض الرئيس الحالى للمنظمة على زملائه تقريرا اعدده عن نشاطه وجهوده خلال الستة اشهر المنصرمة لمعالجة كافة القضايا السياسية والاقتصادية التى اتخذ مؤتمر القمة السابقة قرارات بشأنها وكافة القضايا التى تهم افريقيا • ثم يعرض تصوره للتحرك خلال الستة اشهر القادمة • ثم يناقش باقى الرؤساء التقرير ويعلقون عليه ويقدمون ما يرون من مقترحات وآراء بخصوصه •

سؤال : ولكن ما هى اهم الموضوعات التى تتوقعون

ان يتناولها التقرير ؟

□ من واقع الاتصالات التى اجريتها خلال اشتراكى فى اعمال المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى انيس ابابا فى الأسبوع الاخير من الشهر الماضى واجتماعى مع اكثر من عشرين وزيرا للخارجية ومع امين عام منظمة الوحدة الأفريقية استطيع ان اقول ان التقرير والمناقشات سوف تركز اساسا على الموضوعات التالية :

١ - الازمة الاقتصادية التى تواجهها القارة مع التركيز على قضية

الأميون الأفريقية وتطبيق برنامج الأمم المتحدة للتنعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٢ - الوضع فى الجنوب الأفريقى حيث يستمر نظام التفرقة العنصرية فى ممارساته البغيضة واعتداءاته المتكررة . واتفق أن يعمل اجتماع القاهرة على وضع استراتيجية جديدة لمواجهة المرحلة الحالية من نضالنا وتحرير « ناميبيا » وإزالة التفرقة العنصرية . ويتطلب الأمر وضع خطة مصددة للاتصالات مع القوى المؤثرة فى العالم للتوصل الى فرض عقوبات شاملة وجدية ضد بريتوريا .

٣ - النزاع التشادى الليبى حيث قام الرئيس ماسو بجهود كبيرة للتوصل الى حل ولا بد من مواصلة هذه الجهود .

٤ - التعاون العربى الأفريقى وأهمية إعادة تنشيطه لخدمة الشعوب الأفريقية والعربية ودعم التضامن بينها .

سؤال : ولكن ما المغزى السياسى من وراء اجتماع القمة الأفريقية الصغيرة فى القاهرة فى الحادى عشر من مارس ؟

□ هذه هى المرة الأولى فى تاريخ المنظمة التى يتم فيها انعقاد هذا الاجتماع خارج مقر المنظمة . كما أن هذا هو أول مؤتمر قمة يعقد فى القاهرة منذ عشر سنوات - إذ أن آخر اجتماع على هذا المستوى تم فى مارس ١٩٧٧ وهو مؤتمر القمة العربى الأفريقى . والمغزى السياسى واضح ، فاجتماع القاهرة نصر لأفريقيا لأنه سيساعد على دعم التضامن الأفريقى ويزيد من فاعلية عمل المنظمة - وهو فى نفس الوقت نصر دبلوماسى لحصر التى تمكنت من أن تعقد على أرضها الأفريقية هذا الاجتماع وتستقبل هذا الجمع من قارة أفريقيا المرموقين فى عاصمتها .

سؤال : في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي عقد اجتماع المجلس الوزاري الأفريقي في أبيس إبابا والذي تطرق الي قضايا سياسية كثيرة كان منها تطورات الوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والنزاع بين تشاد وليبيا . هل يمكن القول بأن اجتماع القاهرة سيكون امتدادا لمؤتمر أبيس إبابا في عرض هذه القضايا ؟

□ بالطبع لأن مؤتمر القاهرة القادم سيكون تقييما لعمل منظمة الوحدة الأفريقية من تاريخ مؤتمر القمة الثاني والعشرين في يوليو ١٩٨٦ . وحتى اجتماع أبيس إبابا الأخير تمهيدا لاتعداد القمة الثالثة والعشرين . ولا يفوتني هنا الإشارة الى ان المجلس الوزاري الأخير قد وافق بناء على طلب وفد مصر اضافة بند على جدول الأعمال حول مكافحة الارهاب الدولي بكل صورته والنظر في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لدراسة هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار العالم . وكان الوفد المصري قد حرص على أن يبرز ضرورة عدم الخلط بين عمليات الارهاب المدانة ونشاط حركات التحرير المعترف بها من جانب المنظمات الدولية .

سؤال : في معرض الإشارة الى النزاع الليبي التشادي يقال ان مصر ما تزال تشعر بالقلق بالنسبة لدور ليبيا في تشاد نظرا للعواقب المحتملة بالنسبة للسودان المجاورة . هالتوغل الليبي الى جنوب تشاد يهدد السودان الذي يشكل البوابة الخلفية لمصر . ما هي رؤياكم ؟

□ غير صحيح ان قلق مصر حيال النزاع الليبي التشادي مبعثه مخاوف أمنية سواء أمن مصر أو أمن الدول المجاورة ولكنه قلق من جراء سفك الدماء بين شعبين شقيقين وما يترتب على ذلك من خساياء واهدار امكانيات واستنزاف موارد الدول الأفريقية في مواجهات عسكرية بدلا من انفاقها على البناء والتنمية . ولذلك واثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأخير في أبيس إبابا حاولت الدبلوماسية المصرية الا تتحول الحرب بين تشاد وليبيا الى مواجهة داخل قاعة الاجتماع بصورة تؤدي الى تصعيد المواجهة العسكرية . وعليه حاولت

مصدر من خلال اتصالاتها مع جميع الوفود استصدار نداء بمطالبة كل من الدولتين والشعبين والحكومتين بإجراء اتصالات لتسوية سلمية لهذه المواجهة فالقلق في المقام الأول يتركز على ضحايا الشعبين الشقيقين والطاقات المهتدة .. ولا توجهه أي مخاوف أمنية .

سؤال : مؤدى كلامكم ان الحرب القائمة الآن هي حرب بين تشاد وليبيا أكثر من كونها حربا بين فرقاء تشاديين ؟

□ منذ ان أعان جوكونى عودى موالاته لحسين حبرى ومنذ ان أقالته السلطات الليبية اتضح للجميع ان الحرب هي بين ليبيا وتشاد وليست حربا بين التشاديين بعضهم وبعض كما تدعى الحكومة الليبية . ولقد أكدت جميع الدول الأفريقية ذلك وبطريقة صريحة في المؤتمر الوزاري الذي عقد في أبيس أبابا . بل ان النداء الذي جاء نتيجة للمداولات التي جرت في أروقة المؤتمر أكد ان الحرب هي بين ليبيا وتشاد وليست مواجهة بين فريقين تشاديين ، ووجه النداء الى الطرفين بالعمل على فتح باب الحوار والتفاوض للوصول الى حل سلمي عادل على أساس مبدأ احترام وحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية لها .

سؤال : في محاولة للبحث عن مبادرة جذرية تقضي على النمط التقايدى في مجابهة الصراعات والمشاكل المعقدة بين السودان واثيوبيا قد يطبقو طرح ينادى باقامة حلف سلام اقليمي . ما هي الامكانية امام احراز هذا الحلف ؟

□ في حقيقة الأمر هناك ثلاث مواجهات متداخلة بعضها مع البعض الآخر . فهناك المواجهة بين اثيوبيا والمتمردين الاريتريين . وهناك مواجهة بين السودان والمتمردين الجنوبيين . وهناك مواجهة دبلوماسية بين السودان واثيوبيا حيث ان اثيوبيا تتهم السودان بمساندة المتمردين الاريتريين .. والسودان يتهم اثيوبيا بمساندة المتمردين في الجنوب . وعليه فان تلك المعادلة ذات الجوانب الثلاثة تتطلب مساعي على مستويات ثلاثة . مساعي للتقارب بين اثيوبيا والسودان كخطوة أولى . وفي نفس الوقت تبذل المساعي بين

الخرطوم والجنوبيين وبين اديس ابابا والاريتريين لتصفية اى توتر . وان
الدبلوماسية المصرية لتضطلع بدور توفيقى على تلك المستويات الثلاثة باجراء
اتصالات مع الاطراف المعنية .

سؤال : ولكن هل الأرضية مهيأة لقيام حلف اسلامى
اقليمى يساعد بدوره فى القضاء على الصراعات : المعادلة
المشار اليها الآن ؟

□ لو نجحت المساعي التى اشترت اليها وتغلبت كل من الحكومتين
الصديقتين على المشاكل الداخلية فحينئذ سيكون لديها جميعا الاستعداد
لتوثيق العلاقات بين الاطراف الثلاثة مصر والسودان واثيوبيا . وهذه هى
العلاقة الطبيعية التى تتمشى مع المصلحة الحقيقية لتلك الدول - ذلك ان اية
مواجهة بين اثيوبيا والاريتريين او بين السودان والجنوبيين
او بين السودان واثيوبيا هى بالقطع ليست فى مصلحة مصر .

سؤال : ولكن قد يكون من الصعب بمكان قيام حلف
سلام اقليمى بين دول ذات نظم سياسية مختلفة وانتماءات
ايدولوجية متباينة ؟

□ مالدينا من عوامل التقارب والتفاهم والاندماج اهم بكثير من التباينات
الايدولوجية والاختيارات السياسية . فالدول الثلاث - مصر - اثيوبيا -
السودان - تنتمى الى نفس التراث التاريخى . كما انها تنتمى الى مجموعة
دول العالم الثالث ، والى منظمة الوحدة الافريقية ، والى حركة عدم الانحياز .
وتلك التنظيمات والانتماءات السياسية اقوى بكثير من العلاقات الخاصة التى
قد تكون لهذه الدولة او تلك مع احدى القوى الأجنبية .

سؤال : فى الشهر الماضى طغت نغمة النزاع ثانية
بين اثيوبيا والصومال على اثر مناقشات على الحدود بين
الدولتين : هل يعنى هذا ان دعوة السلام التى بدأت منذ عام
قد تعثرت . ما موقف مصر التى كثيرا ما قتهم بالانحيازها
للسومال ؟

□ هناك ارادة اكيدة لدى كل من اثيوبيا والصومال لتسوية الخلاف

القائم بينهما • وفي هذا الإطار وأثناء وجودي في اديس ابابا في الشهر الماضي استقبل الرئيس منجستو وهذا من الصومال برئاسة وزير الدولة لشئون الخارجية ودارت مباحثات بين الجانبين * ونحن فرحب بالتقارب بين الدولتين الشقيقتين كما أن هناك مجموعة من المساعي التي تبذل من قبل الدول الصديقة لاحتواء أى نزاع ولتقديم المساعي الحميدة التي من شأنها أن تشجع على استمرارية الحوار بينهما كما أن الدبلوماسية المصرية تتابع عن كثب تلك الاتصالات وهذه المساعي الحميدة •

(جريدة الأخبار القاهرية ٩ - ٣ - ١٩٨٧)

الحديث الثاني عشر

هل اختيار القاهرة مقسرا لاتعقاد مؤتمر القمة
الافريقية المصغرة في اول اجتماع من نوعه يعقد خارج دولة
المقر في اديس ابابا يعكس تغير القادة الأفارقة لدور مصر
في القاهرة ؟! ما هو تقييمكم لهذه القمة ؟!

□ ان اجتماع هيئة مكتب القمة الأفريقية الثانية والعشرين على هيئة قمة
مصغرة في القاهرة يوم ١١ مارس ١٩٨٧ ، يكتسب مفزاه من انه كان الاجتماع
الاول من نوعه الذي يعقد خارج دولة المقر في اديس ابابا منذ قيام منظمة
الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ . كما كان الحضور الشامل لرؤساء جميع الدول
اعضاء المكتب - فيما عدا مالي ، التي حالت الظروف الداخلية دون حضور
رئيسها . وكذلك الجزائر ، فضلا عن توقيت انعقاد المؤتمر ، وأهمية الموضوعات
التي تناولها ، والمستوى السياسي الرفيع الذي دارت فيه مناقشات القمة
الأفارقة لمصر ، ومدى تفاعل مصر - في عهد الرئيس مبارك - مع شقيقاتها
من الدول الأفريقية ، ومدى تغير افريقيا لمصر وقيادتها .

وماذا عن الدور المصري داخل أروقة مؤتمر القمة
الافريقية المصغرة لحل مشاكل القارة السياسية والاقتصادية
والتنموية ؟!

□ لقد استهدفت القمة المصغرة مناقشة مختلف المشاكل التي تعاني منها
القارة سياسيا واقتصاديا وتنمويا . وفي إطار هذا الاهتمام المتزايد من جانب
مصر بالعمل الأفريقي المشترك ، جاء البيان ألهم الذي ألقاه الرئيس مبارك
امام رؤساء القمة الأفريقية المصغرة ، والذي حدد فيه رؤية مصر الثابتة في

ضرورة وضع منهاج واقعي زمني لحصل هذه القضايا في مقدمتها قضية
التيونية - بإبعادها المتفاقمة - وقضية العنصرية والارهاب في جنوب القارة ،
والمنازعات الدائرة في القرن الأفريقي وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في
إنتاج الغذاء ، ووضع نظام لحث الدول الأفريقية على إعطاء أولوية مطلقة
لبعضها في التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي .

وقد أكد الرئيس مبارك - أمام الزعماء الأفارقة - أن أمام إفريقيا عملا
كبيرا ينبغي انجازه بروح الفريق الواحد لمواجهة الأخطار والتحديات ، وذلك
ما دعا اليه الرئيس الكونجولي دينيس ساسو نجيسو أن يعلن - بصفته رئيسا
لمكتب القمة الأفريقية الثانية والعشرين - تقدير القادة الأفارقة تماما للاقتراحات
المحددة التي عرضها السيد الرئيس مبارك .

ما هي نتائج مؤتمر القمة الأفريقية المصغرة ؟ وهل
حقق المؤتمر كل الأهداف المرجوة منه ؟

□ نعم .. لا شك في ذلك .. وخير تعبير عن نجاح القمة هو البيان
الختامي الصادر عنها والذي تضمن الاتفاق على تنسيق الجهود ووضع
استراتيجية لمواجهة الوضع السائد في إفريقيا الجنوبية والناجم عن استمرار
نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا في ممارساته العنصرية البغيضة ،
ورفض حكومة برينوريا تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ بشأن
الاستقلال الفوري لناميبيا ، وكذلك الاتفاق على دعم دول المنطقة .

أما بالنسبة لتشابه ، فقد طالب المؤتمر تشاد وليبيا بتسوية النزاع بينهما
عن طريق المفاوضات والحوار وفق مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ،
ويعد ذلك توصيفا جيدا للمشكلة التشادية باعتبارها نزاعا ليبيا - تشاديا
وليس صراعا بين الفصائل التشادية المتنازعة ، وهو ما درجت عليه رؤية
منظمة الوحدة الأفريقية للمشكلة التشادية في السابق .

ومن وجهة نظري أن من أهم إنجازات المؤتمر هو استمرار الحوار البناء

بين الدول الأفريقية على اختلاف توجهاتها السياسية من أجل حل المشاكل والقضايا الأفريقية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، واستمرار هذا الجهود بحثا عن الحلول الملائمة لها .

طلبت مصر إضافة بند خاص على جدول أعمال المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية حول مكافحة الإرهاب الدولي بكل صوره ، وبأنظر في الدعوة التي عقد مؤتمر دولي لدراسة هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار العالم . هل تعتبر نشاط حركات التحرير - المعترف بها من جانب المنظمات الدولية - أفعالا تصل إلى عمليات الإرهاب المدانة؟

□ بالفعل ، لقد نجح الوفد المصري في الاجتماع الوزاري الأخير في اديس أبابا في استصدار قرار من المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية يقضي بتكليف السكرتير العام للمنظمة بتكوين لجنة لبحث الموضوع . ونشاط حركات التحرير - المعترف بها من جانب المنظمات الدولية - لا يمكن اعتباره أفعالا ، ولا يمكن مقارنته بعمليات الإرهاب الدولية التي نرفضها بكافة أشكالها وصورها .

الخطوات التنفيذية لإقامة حلف سلام إقليمي يضم
مصر والسودان واثيوبيا ؟

□ ليس الأمر كما قد يصوره البعض " أو كما يطرحه السؤال بأن هناك محاور أو أحلافا على الإطلاق ، والصحيح أن عقيدتنا السياسية هي أن استقرار السودان وأمنه هو استقرار مصر وأمنها . وتسمى الدبلوماسية المصرية هوما إلى وجود علاقات حسن جوار وثقة متبادلة بين السودان واثيوبيا ومصر ، تقوم على مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها احترام وحدة وتكامل وأراضي وسيادة كل دولة ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

في اليوم العالمي -تجاهية التفرقة العنصرية والذي
شارك فيه العالم كله هذا الاسبوع ٠٠ ماذا تتول وأنت تضع
ياقة من الورود على مقابر شهداء مذبحه شاريليل بجنوب
افريقيا والتي يتصادف اليوم مرور ٢٧ عاما على احداثها ١٩

□ اقول ان حركة التاريخ لا تتوقف وان ساعة الخلاص اصبحت وشيكة
وان السماء النكية للمناضلين الأفارقة التي سالت على مساحة البطولة
والاستشهاد لم تذهب سدى ٠٠

الست معى في أن النظام القسائم في جنوب
افريقيا غير قابل للتقويم والاصلاح ٠ ٠ ١ ٩
فما هو الحل انن في مقابل عدم جدوى استعماله الاتكية
البيضاء في الجنوب عن طريق القرارات او الاقتاع
بالكلمات ١٩

□ ان ما يجرى من احداث وتحركات في الجنوب الافريقى ليفرض علينا
ان نتسلح باليقظة والادراك ، وان نتابع - هن كتب - ما يجد من تطورات وان
نتدارسها بكل الاهتمام والوعى ٠

ان محاولات النظام العنصرى اليائسة والزائفة لتحسين صورته امام
العالم والخروج من عزلة مصيرها للفشل المحتوم ، اذ ان هذه المحاولات
لا تلبث ان تصطبم بحقيقة ساطعة الا وهى ان نظام الابارتهايد غير قابل
للتقويم او الاصلاح ، وان هذا النظام مآله الى الزوال ، فهذا هو الالتزام
الذى قطعناه على انفسنا ، وليعلم نظام بريتوريا ان قبوله ضمن مجتمع الدول
المتحضرة سيظل رهنا بقدرته على تفهم حقائق الواقع واستخلاص دروس
التاريخ ٠

٠٠ ما هي صور التأييد القعلى لجنوب افريقيا ٠٠
وماذا يمكن ان تقدم مصر في ظل ظروفها الاقتصادية ١٩

ان مصر اذ تعلن - مجددا - تمسكها للرأسخ بقرارات الأمم المتحدة
ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن الجنوب الافريقى ، وانطلاقا من مواقفها
(م ٧ - لحديث سياسية)

الثابتة في منامضة كافة أشكال التفرقة العنصرية في أي بقعة من بقاع العالم ،
فإنها تؤكد - بحزم - التزامها الثابت بتأييد كفاح الشعوب وحركات التحرير
الوطنية ضد هذه السياسات ، وتعرب - من جديد - عن مصانفتها لسفاح
شعب ازانيا تحت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي ANC والقائد أوليفر تامبو ،
ولنضال شعب ناميبيا لتحقيق استقلاله ، وتدعو - بصفة خاصة - إلى ضرورة
الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ حول ناميبيا
دون قيد أو شرط .

هل تعتقد ان القرار الذي تم اتخاذه في اجتماع القمة
الثامن لدول عدم الانحياز في هراي العام الماضي والخاص
بإنشاء « صندوق افريقيا » للتضامن مع دول المواجهة هو
خطوة في سبيل حل مشاكل جنوب افريقيا ؟! وهل ستساهم
مصر في هذا الصندوق ؟!

الحقيقة ان مصر ترحب بالقرار الذي اتخذه اجتماع القمة الثامن
لدول عدم الانحياز والخاص بإنشاء « صندوق افريقيا » للتضامن مع دول
المواجهة كخطوة تؤكد اصرار الغالبية العظمى من المجتمع الدولي على التضامن
في مواجهة سياسة العدوان في الجنوب . . . ومصر بالفعل تؤكد عزمها على
المساهمة في هذا الصندوق لتمكينه من تحقيق الاهداف النبيلة التي انشأه
من اجل تحقيقها .

.. بدأت نشاطك الافريقي بأول زيارة للخرطوم عام
١٩٤٤ حينما كنت طالبا بكلية الحقوق ، وتابعت من يومها
العلاقات المصرية - السودانية في مقالات « الشعلة » . هل
تعتقد ان ميثاق « الاخاء » مصطلح بديل للتكامل الذي لم
يحقق كل اهدافه ؟

ان كلا من مصر السودان ليس في الحقيقة سوى الامتداد الوجداني
للدولة الأخرى عبر الرادى ، وهو ارتباط عضوي تاريخي وجغرافي وعرقى ،
وميثاق التكامل كان مجرد محاولة طموح ، الا انها لطرف مختلف لم تحقق
الآمال التي علقت عليها . وخلال الزيارة التي قام بها مؤخرا الى القاهرة

السيد/صالح المهدي ، قدم الاخوة السودانيون ميثاق الاخاء وقبلة القاهرة بقلب وعقل مفتوحين ، وبصرف النظر عن النصوص ، فان الحوار البناء القائم بين العولتين والارادة السياسية المتوافرة حاليا لدى قيادة البلدين هي العامل الأكثر أهمية في ترجمة وتجسيد ما يربط بين شعبى وادى النيل في كل من السودان ومصر من روابط وعلاقات .

الكثيرون لا يعلمون ان رسالتك للدكتوراه عام ١٩٤٩ في باريس ، كانت عن المنظمات الاقليمية ، وعى وجهه الخصوص عن « الجامعة العربية » . فهل استطاعت الجامعة العربية - في رأيكم - ان تقوم بدورها بعيدا عن القاهرة ؟

□ اعتقد ان كافة القوى العربية على اختلاف اتجاهاتها السياسية وبنياتها الاجتماعية - سواء على مستوى النظم او على مستوى الحركات والأحزاب والتنظيمات الشعبية - تتفق على ان الوطن العربى يعانى من حالة جُزُر متناقمة متعددة الأبعاد ، التى تجسد « مازقا تاريخيا » يستلزم تجنيد كل القوى بمنظور قومى وجهد جماعى من اجل الخروج منه محليا واقليميا ودوليا .

وبصرف النظر عن التداعيات التى انت الى غياب او تغيب مصر عن الجامعة العربية ، وهى العمود الفقري للوطن العربى ، فان النتيجة كانت هي ذلك المازق الذى يعانى منه العمل العربى المشترك وذلك على الرغم من ان مصر لم تتوقف من ناحيتها وبقدر جهدها ، عن أداء دورها التاريخى فى بذل المحاولة من اجل بلورة رؤية وموقف عربيين موحدين . وأملنى ان ينجح العرب فى رؤية مصلحتهم الاستراتيجية فى وقف ظاهرة الانقسام وتغليب الصراعات والخلافات الجاثية العربية - العربية ، على صراعاتهم الاساسى مع الاطماع الأجنبية ومع التخلف .

دائما ما يقال ان الدكتور بطرس غالى متحيز لأفريقيا فما هو تعليقكم على ذلك ؟

□ ان اهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بالعلاقات الافريقية لا يقوم على

فجهد اختيار بين الاختيارات ، بل هو اختيار استراتيجي يستند الى ارتباط
الأمن القومي بالأمن الأفريقي ، فضلا عن اعتبارات المصلحة المباشرة لمصر
في العمل - بكل جهد - على تنمية وتطوير العلاقات - بمختلف اشكالها -
مع دول القارة الأفريقية ، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع كافة
شعوب القارة .

قلت ذات يوم ان التوترات القائمة في منطقتنا سوف
تكون بسبب مياه النيل وليس لأسباب سياسية . وهناك من
يقول اليوم ان كمية المياه المخزنة في سد أسوان العالي
بالكاد تكفي اليوم لسد حاجتنا لسنة أخرى وان استمرار
القفط في أفريقية لسنة رابعة او خامسة سوف يؤثر تأثيرا
مركزيا على مصر ؟!

ما هو الحل في نظركم ؟

□ ان مياه النيل هي حياتنا المباشرة ، وهي الامكانية العملية الوحيدة
للتنمية ، وهي الحضار والمستقبل كله ، ومن المؤكد ان استمرار الجفاف في
أفريقيا لسنة رابعة او خامسة لن يكون له ثارته وتداعياته على مصر وحدها
بل على كافة دول حوض النيل . والحلول التي تعمل الدبلوماسية المصرية -
من الآن - على تحقيقها لهذه المصاعب المحتملة ، هي اعطاء اهتمام خاص
بدول حوض النيل لوجود تلك الرابطة العضوية بيننا ولتشابه مصالحنا
الحسوية ، وهذه الدول هي السودان وأوغندا وتنزانيا واثيوبيا وكينيا
وزائير ورواندا وبوروندي الى جانب مصر .

وتعمل على تدعيم الحوار والتعاون السياسي بيننا وبين مجموعة هذه
الدول من خلال اللقاء المستمر في اطار مجموعة (الاندوجو) وتعني باللغة
السواحيلية (الأخاء) وذلك من أجل تهيئة انسب الأجواء للاتفاق على التعاون
والتسيق المشترك للإستخدام والانتفاع الأمثل بمياه النيل ، وإقامة المشاريع
المتصلة بذلك في اطار خطط مدروسة لتحقيق مصالح الجميع واحترام حقوقهم .
ومنعمل على الحصول على دعم عالمي وتعاون دولي من خلال منظمة الأمم

المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المتخصصة لعمل الدراسات اللازمة
للمشاريع المشتركة من سدود وغيرها .

بصراحة مطلقة الا يزعم مصر ان عددا كبيرا من الدول
الافريقية قد اعادت علاقاتها مع اسرائيل بعد معاهدة السلام
وبدأت المعونات الاقتصادية الاسرائيلية تتدفق نحوها ؟ وهل
هناك تواجد مصري لمواجهة ذلك ؟

□ أولا ليس هناك - كما يتصور البعض - عدد كبير من الدول الافريقية
التي اعادت علاقاتها مع اسرائيل بعد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .
كما ان افريقيا مازالت على التزامها بتأييد الحقوق العربية المشروعة والتي
تتركز في انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وحق الشعب
الفلسطيني في تقرير مصيره ، واقامة دولته وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام
بمشاركة جميع الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - القيادة
الشرعية للشعب الفلسطيني ، وهو الموقف الذي تاکد مؤخرا في البيان الختامي
الصادر عن القمة المصغرة التي عقدت بالقاهرة على نحو ما سبق ان اوضحت .
وخير مثال لذلك ان ساحل العاج - التي اتجهت الى اقامة سفارتها في
القدس - استجابت لجهودنا الدبلوماسية الهائلة ، ولجهود المغرب ، وعدلت
من موقفها ونقلت سفارتها الى تل ابيب حفاظا على الحقوق العربية في القدس .

الحديث الثالث عشر

كان المدخل الى الحديث حول الزيارة التي قام بها
الدكتور بطرس غالى الى زائير والمناسبة التي دعت اليها ،
ومغزاها ضمن الاطار العام للدبلوماسية المصرية
فى افريقيا ؟

□ اذا كانت زيارتى المتعددة والمتعاقبة الى مختلف الدول
الافريقية الشقيقة هى مظهر لديناميكية الدبلوماسية المصرية ، ووعيتها
بمركزية وجسورية البعد الافريقى فى الاستراتيجية الخارجية لجمهورية
مصر العربية ، فان زيارتى الاخيرة الى زائير تنقسم - بالاضافة الى كونها
حلقة فى هذه السلسلة - بأهمية نسبية متميزة ، فقد جاءت استجابة لاعتبارات
ثلاثة تجمعت فى توقيت واحد ، وهى مواصلة الحوار والتنسيق مع القيادة
الزائيرية ، وتمثيل الحزب الوطنى الديمقراطى فى احتفالات حزب الحركة
الشعبية للثورة الحاكم فى زائير بمرور عشرين عاما على تأسيسه ، والمشاركة
فى المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة دول (اندوجو) خلال الفترة من ١٨ - ٢١
مايو ١٩٨٧ . وعندما تتزامن هذه المناسبات فى زيارة واحدة فلا بد وأن تكون
بحق زيارة ذات طابع خاص .

لفهم من ذلك أن الزيارة الأخيرة الى زائير جاءت
لكيية لاعتبارات ثلاثة، أو بكلمات أخرى : دقة ها اتصالاتكم على
فها هى - فى رأيكم - النتائج التى حققتها اتصالاتكم على
مستوى العلاقات الثنائية بين الدولتين ؟

□ من المعروف أن العلاقات التى تربط بين مصر وزائير هى علاقات راسخة
و ذات طبيعة متنوعة ، كما أن الأرض المشتركة التى تجمع بين البلدين غنية
وراسعة ، فضلا عن الصداقة الشخصية التى تقوم بين كل من الرئيس مبارك

والرئيس مويوتو ، وهي جميعا اعتبارات تفرغ أهمية استمرار الاتصالات والمشاورات وتبادل وجهات النظر بين البلدين ، وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيها القارة الافريقية العديد من التطورات الهامة والتحديات الأساسية التي يتعين مواجهتها بالتنسيق المشترك والحوار المتصل .

ويهمني ان اشير - في هذا الصدد - الى حرص الرئيس مويوتو على المشاركة الشخصية في القمة الافريقية المصغرة التي انعقدت بالقاهرة يوم ١١ مارس ١٩٨٧ تلبية لدعوة الرئيس مبارك ، حيث دارت بين الرئيسين مشاورات استهدفت دعم العلاقات الثنائية وتطوير آفاقها

وخلال محادثاتي مع وزيرة الخارجية الزائيرية ، تم الاتفاق على تحديد موعد اللجنة المشتركة بين البلدين في بداية العام المقبل ١٩٨٨ ، كما تم استعراض مختلف جوانب العلاقات الثنائية ووسائل تدعيمها وتوسيعها ، وهي العلاقات التي غدت تشتمل على مجالات جديدة مثل المجال العسكري ومجال الطاقة حيث يعتزم وزير الطاقة الزائيري القيام بزيارة القاهرة في هذا الشهر (يونيو) ، ومن بين الموضوعات التي ستناولها المحادثات بين الطرفين في هذه الزيارة ، دراسة مشروع حول امكانية ربط كهربية سد اسوان بكهربة سد انجا في زائير .

والى جانب العلاقات الثنائية ، تم استعراض مظاهر التنسيق بين مواقف البلدين ازاء التطورات الافريقية وخاصة تجاه النزاع الليبي - التشادي ، والترتيب للدورة القادمة للقمة الافريقية الثالثة والعشرين في يوليو القادم .

مهمتك الاولى في زائير كانت ان بصفتمكم وزيرا ،

اما مهمتكم الثانية ، فقد كنت بصفتمكم عضوا بالامانة العامة

للحزب الوطني الديمقراطي . فكيف كانت مهمتكم الحزبية ؟

■ تتفرج المهمة الثنائية لزيارتي الى زائير فعلا حين ما تطلق عليه

« الدبلوماسية الحزبية » ، اي تلك الاتصالات والعلاقات التي تربط للحزب

الوطني الديمقراطي بالأحزاب والقوى والتنظيمات الشعبية والجماعية
والفكرية وذلك بقصد تحقيق المزيد من النقاء والحوار بين حزبتنا وبين الأحزاب
السياسية والمنظمات الشعبية والهيئات الشبابية في مختلف دول العالم بصفة
عامة ، وفي الدول الأفريقية بصفة خاصة .

وعن الحزب الحاكم في زائير :

من المعروف ان زائير التي كانت تعرف بـ (الكونغو البلجيكي) حصلت
على استقلالها في ٣٠ يونيو عام ١٩٦٠ تحت اسم (الكونغو ليوبولدنييل)
وتشكلت اول حكومة وطنية برئاسة الزعيم لومومبا . ثم وقعت هذه الدولة
الأفريقية الفتية ، فريسة لسلسلة من الاضطرابات التي خلفها الاستعمار ،
كما شهدت العديد من الحركات الانفصالية الفاشلة ، انتهت بتولي الرئيس
موبوتو السلطة في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٦٥ ، الذي اطلق على البلاد اسم (زائير)
اعتبارا من ٢٧ أكتوبر ١٩٧١ ، وهو اسم حرض الكونغو قبل الاستعمار
البلجيكي . كما غير اسم بعض المدن بالبلاد في ظل حملة تبناها الرئيس موبوتو
من اجل تحقيق (الأصالة الأفريقية) . والعودة الى الجذور .

وجمهورية زائير الشقيقة ، جمهورية رئاسية تتبع نظام الحزب الواحد ،
وهو حزب « الحركة الشعبية للثورة » الذي تأسس منذ عشرين عاما ، ويتم
حكم البلاد عن طريق المكتب السياسي (القوميسيرين السياسيين) الى جانب
المجلس التشريعي (قوميسيرين شعبيين) والمجلس التنفيذي (قوميسيرين
الدولة) .

وصيفة الحزب الواحد في زائير - كما في عدد كبير من الدول الأفريقية
الشقيقة - هي التي يراها للعديد من قادة افريقيا الصيفة المناسبة لغرس وتأكيده
القيم الأفريقية ، ولتحشد جمهرة الناس الواسعة من اجل تطوير البلاد .
ويشترك في اللجنة المركزية لحزب « الحركة الشعبية للثورة » في زائير

مسائر رؤساء الوزارات السابقين ومختلف الكوادر الادارية والتنفيذية
والتشريعية في الدولة ، برئاسة الرئيس موبوتو .

وقد نظمت زائير - بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس حزبيها
الحاكم - احتفالات واسعة استمرت ثلاثة ايام ، شارك فيها نفر من سبعين
حزبا ومؤسسة سياسية من الدول الشقيقة والصديقة لزائير ، وكانت الوفود
المشاركة لزائير احتفالاتها على مستوى عال ترأس بعضها نواب رؤساء
جمهورية ورؤساء حكومات ووزراء ومستولون حزيون كبار .

وقد ترأست الوفد المصري الذي شارك زائير احتفالاتها ، وقد تشرفت
بمقابلة الرئيس موبوتو - خلال هذه الاحتفالات - حيث نقلت له رسالة صداقة
وأخوة من اخيه الرئيس حسنى مبارك تمنى له فيها التوفيق واضطراد التقدم
لزنائير على طريق التنمية والاستقرار والتطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى
لشعب زائير الشقيق .

اما المهمة الثالثة التى استهدفتها زيارتك لزائير فكانت
المشاركة فى اجتماعات دول (اندوجو) ، فماذا عن هذه
الاجتماعات ؟

استضافت زائير الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة دول (اندوجو)
وتجمع دول (اندوجو) هو تجمع اقليمى حديث النشأة نسبيا اذ عملت مصر
والسودان وزائير على تأسيسه عام ١٩٨٢ الى جانب اوغندا وافريقيا الوسطى
حيث تم انعقاد المؤتمر الوزارى الاول لهذه المجموعة من الدول فى الخرطوم ،
وفى عام ١٩٨٤ تم انعقاد المؤتمر الوزارى الثانى للمجموعة فى كينشاسا ،
وفى هذا المؤتمر الثانى حصلت المجموعة على اسمها حيث اطلق على هذا
التجمع الاقليمى اسم (اندوجو) وهى كلمة باللغة السواحلية تعنى (الأخاء)
حيث وجد المؤسسون فى منطوق هذا اللفظ المفهوم الذى يؤمن بالتركيز على
والتجمع حوله وهو تأكيد معانى الأخاء والتعاون والمصلحة المشتركة ،
وتنضم المجموعة الى جانب المؤسسين الخمسة ، رواندا ،

وبوندى ، وبنزانيا ، كسول مراقبة ، وفى القاهرة انعقد المؤتمر الوزارى الثالث لهذه المجموعة عام ١٩٨٥ ، وكان المؤتمر الوزارى الرابع فى كينشاسا للمرة الثانية فى مايو ١٩٨٧ .

عن مجموعة دول اندوجو وهل هى اشبه بتجمع اقليمى افريقى يضم عددا من الدول فى شرق ووسط افريقيا ؟
فى الحقيقة لا تعمل مصر فى الاطار الافريقى ، من خلال منظمة الوحدة الافريقية فقط ، التى تؤمن بدورها فى مجال تحقيق آمال الشعوب الافريقية فى التضامن والتعاون والوحدة ، وانما تشارك الدبلوماسية المصرية بنشاط وفعالية فى مختلف المؤتمرات الافريقية الاقليمية ، والمؤتمرات المتخصصة فى القارة الافريقية ، وتقوم (مجموعة اندوجو) كواحدة من هذه التجمعات الاقليمية .
ومجموعة اندوجو هى تجمع او منبر هدفه الوحيد المساهمة فى تحقيق الاستقرار والتنمية بالبلدان الاعضاء وذلك من خلال التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ، وفى تجمع لا يشكل كتلة او تجمعا ضد اى بلدان او تجمعات اخرى .

وفى هذا المجال ، تلتزم مجموعة (اندوجو) بالمبادئ الواردة فى ميثاقى منظمة الوحدة الافريقية ، والامم المتحدة ، وبوجه خاص بمبدأ حقوق الانسان ، كما ورد فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وميثاق حقوق الشعوب الافريقية .

وبماذا تميزت اجتماعات المؤتمر الوزارى الرابع لدول (اندوجو) فى كينشاسا ؟

اود ان اؤكد - فى البداية - ان نجاح مجموعة اندوجو فى عقد مؤتمرها الوزارى الرابع ، انما يعكس - فى حد ذاته - ما غدت تكتسبه من تجانس واستمرار كتجمع افريقى اقليمى متميز . وقد تميز المؤتمر الرابع بمشاركة اربع منظمات دولية هى (برنامج الامم المتحدة للتنمية - الاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية - والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية - المكتب الافريقى لعلوم التربية) ، الامر الذى اضفى على اهمامات المؤتمر بعدا فنيا وكثرا شعبولا وقانونيا .

كما بلورت مناقشات المؤتمر الرابع مفهوم (اندوجو) كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقسيم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمي متعدد الأطراف ، وعليه ، فقد تجاوز المؤتمر مرحلة الحوار الدياسى الى التركيز على تعميق اوجه التعاون فى مختلف المجالات ، وخاصة فى ميدان النقل والمواصلات والزراعة والغذاء وموارد المياه والطاقة والتدريب الفنى وقضايا البيئة ، والتنمية الثقافية ٠٠ كما نص البيان الختامى على اهمية تشجيع العلاقات والروابط بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات والمراكز المتخصصة والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

وتأكيدا من المؤتمر على الاهتمام بالتعاون الاقليمي الجماعى فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط المشترك ، فقد كلف رئيس الوفد المصرى بأن يطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عمل دراسة فنية واقتصادية شاملة حتى يمكن الاستفادة بها كخطة رئيسية للتعاون الاقليمي ليس فقط لأعضاء المجموعة الدائمين والمراقبين وانما الدول المنتمية الى الاقليم بصفة عامة . واود - فى هذا الصدد - أن اشير الى ما تأمله دول المجموعة ، من أن يتحول الأعضاء المراقبون الى العضوية الكاملة للمجموعة - وفى أن تنضم الى المجموعة كذلك كل من كينيا واثيوبيا ، بحيث تكتمل فى عضوية هذا التجمع كافة دول حوض نهر النيل التسع ، وبالتالي يتوافر للتجمع مفهومه الاقليمي المتكامل بحيث يغدو الجهد المشترك فى مجال تنمية موارد ذلك النهر العظيم والاستفادة القصوى من مياهه ، هو القاسم الأعظم والعامل الجوهرى فى تأكيد وتعميق المصالح الحيوية الاستراتيجية لهذا التجمع الاقليمي :

وهل هناك أداة تتولى تسيير العمل فيما بين دورات انعقاد هذا التجمع الاقليمي ، أم أن الاجتماعات الوزارية هي جهازه الوحيد ؟

لقد انشأ المؤتمر الوزارى الذى - لأول مرة - جهازا له صفة دائمة

تحت اسم « لجنة المتابعة » والتي تتكون من سفراء دول المجموعة المعتمدين في كينشاسا برئاسة رئيس المؤتمر الرابع ، تجتمع بعد ستة أشهر ، وتكلف باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر .

ولا شك ان استضافة زائير للمؤتمرين الثانى ، والرابع ، يعكس مدى حماسها وارتباطها بفكرة تجمع اندوجو ، وتلعب مصر الدور الرئيسى فى الاحتفاظ بقوة الدفع للفكرة ، وفى تعميق مفهومها ، كما يمكن القول بان سائر اطراف المجموعة تنتظر من مصر هذا الدور ، وتعول عليه فى دعم كيان اندوجو .

وهل ناقشت اجتماعات اندوجو القضايا السياسية الافريقية والعالمية ؟

بطبيعة الحال ، كانت القضايا الافريقية والدولية احد بنود جدول اعمال الاجتماعات ، وكانت الفقرات التى تضمنها البيان الختامى بشأن هذه القضايا تقوم على المبادئ العامة التى تحكم المواقف الافريقية بخصوصها سواء بالنسبة للجنوب الافريقى ، او الشرق الاوسط ، او حرب الخليج ، او الصحراء الغربية ، او غيرها . كما تضمن البيان الختامى تأييدا لحكومة الرئيس حبرى فى تشاد . واعرب المشاركون فى اجتماعات اندوجو عن ترحيبهم بالتطور الجارى فى الوضع السياسى فى تشاد ، واكدوا من جديد على تأييدهم لاستقلال تلك الدولة وسلامة حدودها الاقليمية وسيادتها فى ظل حكومة الرئيس حسين حبرى ، كما كرروا الاشارة الى الحاجة الى اقامة الوحدة والمصالحة الوطنية لكل شعب تشاد مع الحفاظ عليها وذلك كى يعيش هذا الشعب فى وئام وفى سلام وامن ، ولكى تتضافر جهودهم من اجل اعادة بناء بلده وتطوير اقتصاده دون اى تدخل خارجى .

كما اعرب المشاركون فى اجتماعات اندوجو فى بيانهم الختامى ، عن قلقهم العميق بشأن مشكلة اللاجئين التى تشكل عبئا ثقيلا على البلدان المضيفين ، وفى هذا المجال ، فاضد المؤتمر المجتمع الدولى ، ان يقدم الدعم اللازم لتلك

البلدان المضيفة حتى تتمكن من تقليل آثار مثل ذلك العبء * وناشدوا بلدان المنشأ للاجئين ، وكذلك البلدان المضيفة ، أن تتعاون بغية إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق العودة الطوعية للاجئين الى بلدانهم الأصلية ، بما يتفق والأحكام ذات الصلة في الاتفاقيات الافريقية والدولية سارية المفعول في هذا المجال .

مضى سينعقد المؤتمر الوزاري الخامس لدول مجموعة (اندوجو) ؟

استجابة لدعوة من حكومة جمهورية افريقيا الوسطى ، قرر المؤتمر الوزاري الرابع ، ان يعقد اجتماعه الخامس في بانجي اعتبارا من يوم ٨ أغسطس ١٩٨٨ .

ويمكن القول - بصفة عامة - ان مؤتمر اندوجو الرابع ، كان بمثابة تطور نوعي لهذا التجمع الاقليمي اكسبه شخصية أكثر وضوحا وتطورا ، وانتقل به الى مرحلة جديدة من التعاون الايجابي في المجالات الاقتصادية والثقافية والتنمية الى جانب زيادة الحوار السياسي بين دول هذا التجمع الاقليمي الذي يتخذ من لفظة (الأخاء) شعارا واسما له .

الحديث الرابع عشر

حول مباحثات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة
بين مصر وكينيا دار هذا الحديث مع الدكتور بطرس نحالى
وكان المدخل هو طبيعة العلاقات المصرية الكينية والبعده
التاريخى لها والروابط القائمة بين البلدين والى أين
تطورت ؟

عندما بدأت مراحل الثورة تغلى ، ونداء الكفاح يعملو فى
افريقيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كان من الطبيعى ان يحدث ذلك
اللقاء المبكر بين حركة التحرير الوطنى التى حملت ثورة يوليو المصرية ، ابان
الخمسينات لواءها وبين طلائع النضال التحريرى وزعموز الوطنية الافريقية
مثل (جومو كينيا) بطل ثورة اناو ماو الكينية وغيره من المناضلين الافريقيين .
فقد انصت الافريقيون فى كل مكان ، الى صوت مصر المجلجل الذى راح يقول
« على الاستعمار ان يحمل عصاه على كاهله ويرحل » . والافاليقاتل حتى الموت
دفاعا عن بقائه ، وفى الحقيقة فقد ساندت مصر كل وثبة تحرر فى افريقيا ،
وكانت وراء اكثر احداث القارة ، وكانت مكاتب التحرير الافريقية والرابطة
الافريقية هى خلايا النضال الافريقى الحية ، وابواقه الاعلامية النشطة فى مجال
الاتصال الخارجى وتعبئة الراى العام الدولى لصالح قضية تحرير الشعوب
الافريقية جميعها من رقة الاستعمار والذل والاستغلال الاقتصادى والاضطهاد
المتصرى بكافة اشكاله والوانه . .

واذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للعلاقات التى تربط مصر بجميع الدول
الافريقية ، فانه اكثر ما يكون انطباقا على ما يقرم بين مصر وكينيا من علاقات
نضالية سبقت حصول كينيا على استقلالها ، عندما انشأت الحركة الكينية

الوطنية مكتباً لها في القاهرة عام ١٩٥٩ ، ومن روابط الصداقة التقليدية منذ أن وفرت اعلام الحرية على هذا البلد الأثير الى قلوب المصريين جسهما ، الذين يحملون مشاعر الاعجاب والتقدير لسينا ، ولكنياتنا المناضل ، الذي استقبلته القاهرة كواحد من الآباء الأوائل الذين حملوا مشاعل الكرامة الوطنية واتابوا طريق المستقبل أمام الأجيال الجديدة في تاريخ افريقيا المعاصرة ..

وما هي الدعائم القوية التي تستند اليها العلاقات المصرية - الكينية ، في المرحلة الراهنة ؟

ان لكينيا أهمية استراتيجية بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، فهي دولة من دول حوض النيل ، التي تسعى مصر الى تدعيم التعاون الاقليمي مع كافة البلدان المنتمية اليه ، وبخاصة في مجال مشروعات المياه وتنمية موارد هذا النهر العظيم ، لمصلحة شعوب الدول الواقعة في حوضه ..

وفضلا عن ذلك ، فان ثمة توافقا يقوم بين البلدين فيما تتبناه كل منهما من سياسات اقليمية وافريقية على مستوى القارة ، اذ يؤمن كلاهما بمبادئ واهداف منظمة الوحدة الافريقية ، كما ان كليهما ينتمى الى حركة عدم الانحياز ، ويعملان بنشاط على المسرح الدولي من اجل تصرة قضايا دول العالم الثالث والحفاظ على استقلال ارادتها في مواجهة حركة الاستقطاب الدولي والحرب الباردة التي تهب تياراتها من جديد ، بما يهدد مستقبل الدول الصغيرة ويعوق تقدمها واستقرارها ..

في ضوء هذه الحقيقة تجرى الاتصالات بين المسؤولين في البلدين على اعلى المستويات وكانت الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك الى كينيا عام ١٩٨٤ ، بداية مرحلة هامة في العلاقات بين هذين البلدين الافريقيين الشقيقين . ويمكن القول بثقة كاملة ، ان ثمة ارادة ثابتة لدى كل من الرئيسين حسنى مبارك واراب موى على تعميق وتعزيز روابط الصداقة والأخوة التي تجمع ما بين الشعبين ، وضرورة العمل على تنمية أوجه التعاون بين الحكومتين في

مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية ، بما يحقق مصلحة البلدين ويعود عليهما بالنفع المتبادل ..

كما تتم اتصالات ومشاورات بين المسؤولين في كلا البلدين ، سواء على مستوى وزراء الخارجية ، وخاصة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية أو بين المسؤولين في المستويات المختلفة ، فضلا عن زيارات متبادلة بين الوزراء في مختلف القطاعات وخاصة في مجال الري والسكان والبيئة وغير ذلك .
 واجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة المصرية - الكينية ليست سوى التجسيد العملي للدعامات القوية والروابط المتينة التي تقوم بين مصر وكينيا ..

ما هي مهمة هذه اللجنة الوزارية وما هي طبيعة عملها ؟

- تم الاتفاق بين الرئيسين مبارك وأراب موى ، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس المصري الى كينيا في فبراير ١٩٨٤ على انشاء اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة وزيرى خارجية البلدين ، على ان تعقد بالتناوب بين عاصمتى البلدين . والاجتماعات التي تمت في القاهرة خلال الفترة من ٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٨٧ ، هي الدورة الاولى لهذه اللجنة الوزارية المشتركة ، الامر الذي يجعل لهذه الاجتماعات مغزى خاصا ، اذ ان الهدف من هذه اللجنة الوزارية ، هو العمل على وضع الاطار الأشمل للعلاقات بين البلدين . والعمل على تنميتها وتعميقها وتوسيعها في مختلف المجالات ..

ولا يخفى ان اللجنة الوزارية المشتركة ستعمل على أساس شبكة الاتفاقات والمعاهدات والأطرات التعاقدية المبرمة بالفعل بين البلدين . اذ ان هناك اتفاقا للتجارة تم ابرامه بين البلدين بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٠ ، وقد تم التصديق عليه وأصبح ساريا منذ أغسطس ١٩٨٤ ، كما ابرم كذلك في عام ١٩٨٠ اتفاقا آخر بين البلدين للتعاون الاقتصادي والفنى ..

فضلا عن الاتفاق الثقافى والعلمى والاتفاق السياحى الذى تم ابرامه

بالفعل خلال الدورة الاولى للجنة الوزارية المشتركة يوم ٢٥ يونيو الجارى
(١٩٨٧) ٠٠

كما ان هناك اتفاقية بين البلدين لانشاء غرفة تجارة مصرية - كينية
مشتركة تقضى بتكوين شعبة مصرية للغرفة فى نيروبي ، واخرى بالقاهرة
وقد تم انشاء الشعبة المصرية بالفعل . كما توجد اتفاقية بين الصندوق المصرى
للتعاون الفنى لافريقيا وبين كينيا ، يتم بموجبها تقديم الخبرات المصرية الى
كينيا فى المجالات والتخصصات التى تحتاجها ٠٠

وما هو الوضع بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية
التي تقوم بين البلدين فى الوقت الراهن ، وما هى آفاق
توسعها فى المستقبل ؟

□ لقد استهدف اتفاق التجارة المبرم بين البلدين العمل على تنمية العلاقات
التجارية بما فى ذلك تشجيع اقامة المعارض والمراكز التجارية فى كل من
القاهرة ونيروبي ، كما ينص على تبادل الطرفين المعاملة الدولية الاولى
بالرعاية ، فيما يتعلق بالأمور المتصلة بالمبادلات والخدمات التجارية وسداد
المدفوعات بين البلدين بالعملات الحرة القابلة للتحويل ٠٠

وفى الواقع تتميز صادرات كينيا الى مصر باستمراريته ، ويمثل الشاي
أهم بنود وارداتنا من كينيا حيث يستحوذ على ٩٠٪ من جملةتها ، ويشكل أحد
المصادر الهامة لطوارداتنا من الشاي ، ويميل الميزان التجارى دائماً بشكل
جاء لصالح كينيا ، ولا تزال مفردات الصادرات المصرية الى كينيا بوجه عام
محدودة الصنف والكمية والقيمة ، كما يغلب عليها التذبذب ، اذ توقف ظهور
البترول والالومنيوم فى قوائم صادرات مصر الى كينيا ، وتتحصر صادرات
مصر أساساً فى المنسوجات والملابس القطنية ، وبعض مكونات الأحذية (نعال)
ولكن شمة منتجات تستوردها كينيا ولها مثل فى صادرات جمهورية مصر
العربية ، مثل خام الألومنيوم ومنتجات الحديد والصلب ، والألوانية وخيوط
الألياف الصناعية ٠٠

وخلال اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة تم بحث كيفية زيادة الصادرات - المصرية الى السوق الكينية ، والعمل على تعريف المستوردين الكينيين بمواصفات وشروط توريد المنتجات المصرية المقادة للتصدير ..

ولعل من السلبيات التي تعاني منها التجارة بين البلدين ، عدم وجود خط ملاحى منتظم يربط مصر بموانئ كينيا ، الأمر الذى يضيع علينا فرصا وامكانيات لتسويق عدد من الصادرات المصرية الى كينيا . هذا فضلا عن اتباع كينيا لسياسة الحماية الجمركية فى بعض صناعاتها المحلية التي يوجد لها مثيل فى قائمة صادراتنا ، مثل القطن والمنسوجات القطنية والصوفية ، وبعض منتجات البلاستيك والبويات والأثاث الخشبى والمعدنى ، مما يصعب معه ادخال مثل هذه السلع الى كينيا ..

ونأمل فى أن تنجح جهودنا فى عقد صفقة متكافئة يتم بموجبها زيادة صادرات مصر الى كينيا ، قابل استيراد الشاى الكينى ..

**وماذا عن الخبرات المصرية التي يقدمها الصندوق
المصرى للمعونة الفنية الى افريقيا دعما لمفهوم التعاون بين
الدول الافريقية ، ما هى مجالات التعاون المختلفة بين مصر
وكينيا ؟**

□ يقدم الصندوق المصرى عددا من الخبراء ، اذ يعمل حاليا فى كينيا ثمانية أطباء من مختلف التخصصات واثنان من المهندسين وأستاذ جامعى واحد . ويطلب الجانب الكينى زيادة عدد الأطباء المصريين العاملين فى كينيا ..

وتقدم مصر دورات تدريبية وصل عددها الى أربع عشرة منحة تدريبية خلال عام ١٩٨٦ ، فى مجالات متنوعة منها : خمس منح تدريبية فى المركز الدولى للزراعة وخمس منح تدريبية فى مجالات الاداعة والتليفزيون ، وثلاث منح تدريبية فى مجال الدراسات الأمنية والشرطة فى أكاديمية الشرطة ، ومنحة تدريبية فى معاهد التهريض المصرية ، الى جانب منح تدريبية يقدمها

المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية للدبلوماسيين الشباب فى الخارجية الكينية ، ومنح تقديمها اكاديمية النقل المصرى فى الاسكندرية للملاحين الكينيين ..

وهناك تعاون فنى بين مصر وكينيا فى مجال الزراعة ، فهناك دعوة موجهة من وزير الزراعة المصرى الى وزير الزراعة الكينى ، سوف تتم فى خلال الشهر القادم ، وسوف تدرس مصر امكانية تنفيذ مشروعات زراعية فى كينيا خاصة مع توافر مساحات كبيرة قابلة للزراعة ..

كما قام السيد وزير الرى المصرى بزيارة الى كينيا فى يناير ١٩٨٧ ، وقد تم خلالها بحث امكانية مساهمة مصر بخبراتها فى انشاء مشروعات رى وسدود فى كينيا ، لما لمصر من خبرة كبيرة فى هذا المجال ، ومن الضرورى تدعيم التعاون الاقليمى بين دول حوض النيل التى تعتبر كينيا من بينها .. وفى مجال العلاقات الاعلامية ، يطلب الجانب الكينى مساعدتهم فى التعاون فى مجال البث التليفزيونى والتدريب ، كما يقوم التليفزيون المصرى بتقديم الأفلام المصرية التسجيلية والرياضية للتليفزيون الكينى ليقوم بعرضها وتلقى نجاحا كبيرا . ويرغب الجانب الكينى فى تدريب صحفيين كينيين فى مصر لتوقيع اتفاق تبادل اخبارى بين وكالة الانباء الكينية ووكالة انباء الشرق الأوسط ..

ما هو مضمون الاتفاق الثقافى والعلمى والاتفاق السياحى الذى تم التوقيع عليه فى أعقاب اجتماعات الدورة الاولى للجنة الوزارية المصرية - الكينية ؟

□ يستهدف اتفاق التعاون الثقافى والعلمى الذى ابرم بين مصر وكينيا تدعيم علاقات الصداقة وتنمية التبادل والتفاهم المشترك بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة فى مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والرياضة وذلك من خلال تبادل زيارات المؤلفين والفنانين وعروض فرق

الموسيقى وفرق الرقص الشعبي ، بالإضافة الى إقامة معارض تصويرية وثقافية لكل من البلدين فى بلد الآخر . .

وفى مجال التعليم نص الاتفاق على تبادل المدرسين والعلماء والمتخصصين وتشجيع تبادل الوفود العلمية للمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية وتبادل التشرارات فى مجال العلوم والتعليم والطب والأداب والفنون ، بين المكتبات القومية والجامعات والمؤسسات التعليمية فى كلا البلدين ، وكذا تبادل الاخصائيين والمواد فى مجالات الحفاظ على الآثار وتطوير المتاحف . .

أما فى مجال الرياضة ، فينص الاتفاق على تقوية الاتصالات والتعاون بين الهيئات الرياضية فى كل من البلدين ، وتنمية برامج الشباب . .

وعن اتفاق التعاون السياحى بين مصر وكينيا ، فإن الاتفاق يعكس اعتراف الطرفين المتعاقدين بأن السياحة هى أداة فعالة لزيادة الفهم المتبادل والنوايا الحسنة وينص الاتفاق على اتخاذ الاجراءات الضرورية لتعزيز وتنمية الرحلات السياحية بين البلدين والعمل على تشجيع السياحة الدولية للمصالح المشترك لهما ، من خلال تسويق السياحة المتبادلة وتشجيع البرامج السياحية لتمكين زائرى الطرفين من زيارة الطرف الآخر . كما تضمن الاتفاق النص على تشجيع التعاون الثنائى بين التوكيلات السياحية وشركات الفنادق عن طريق تضمين الحوافز التى تعكس مناطق ومصادر الجذب السياحى فى البرامج السياحية بهدف تنمية السياحة من دولة ثالثة الى كل من مصر وكينيا . وقد قررت الحكومتان تنفيذاً لاحكام هذا الاتفاق تشكيل لجنة سياحية مشتركة لوضع برامج سنوية عن أنشطة التعاون السياحى ولتحليل وتعميم نتائج نشاط التعاون فى هذا المجال ولتبادل وجهات النظر عند وضع البرامج التنفيذية وتجديدها . .

وما هو التقييم بشكل عام لأعمال ونتائج هذه الدورة الاولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وكينيا ؟

□ يمكننى القول بكل اخلاص ، ان النتائج التى تمخضت عنها هذه الدورة

الأولى للجنة الوزارية المشتركة ، هي نتائج طيبة ومبشرة ، خاصة في ضوء الحقيقة القائلة بأن انعقاد الدورة الأولى ، بعد مجهودات ايجابية من كلا الجانبين ليس نهاية ، بل مجرد بداية لعملية متصلة تستهدف تعميق أوجه التعاون الثنائى فى كافة المجالات ، واثى ادعو المواطنين المصريين الى الذهاب الى كينيا للعمل هناك وممارسة التعاون مع اشقائهم الافريقيين بشكل عملى ..

ولعل البيان الختامى المشترك الصادر عن اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية - الكينية يعكس مدى توافق نقاط الالتقاء التى تجمع بين البلدين الشقيقين ، وخاصة فى المجال السياسى ، ومن منظور التعاون الاقليمى القائم على التكافؤ والمنفعة المتبادلة ..

وما يشكل دعامة اساسية تضمن ان تكون اعمال هذه الدورة الاولى وما سوف يليها من دورات متعاقبة ، بمثابة انجازات مستمرة تتجسد فى شكل عملى وتطبيقات ملموسة ، هو توافق الارادة السياسية لدى قيادة كل من مصر وكينيا فى العمل على تعميق وتوسيع مفهوم التعاون بين البلدين * ولا يخفى ان هذه الارادة السياسية تقوم على توافق فى المنهج السياسى والاستراتيجى لدى كل من الرئيسين حسنى مبارك واراب موى ، ان يتبنى الرئيس مبارك شعارات السلام والاستقرار والتنمية ، فى الوقت الذى يتبنى فيه الرئيس موى قلصفة (التياو) التى وضع اساسها والتى تقوم على مرتكزات ايجابية اهمها السلام والتنمية والوحدة * ويتضح بكل جلاء نرجة التقاطق فى الرؤية ومدى التوافق فى النظرة لدى كل من الرئيسين فى مصر وكينيا ..

الحديث الخامس عشر

مصر تعتبر من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية
فما هي الاضافات التي اضافتها مصر لهذه المنظمة؟ وما الذى
فعلته المنظمة تجاه المشاكل الصعبة والمعقدة التى تواجه
شعوب القارة خاصة مشاكل نقص الغذاء والتفرقة العنصرية
فى جنوب افريقيا ؟

□ مصر حباها الله بموقع فريد ، فهى البوابة الشمالية الشرقية لافريقيا ..
ومصر تكاد تكون الدولة الافريقية الوحيدة التى تربط وسط وقلب القارة
بشمالها ، وبالضرورة أصبح هناك رباط عضوى بين شمال القارة وقلبها ،
ومن هذا المنظور فان قدر مصر الافريقى ليس نابعا من فراغ .. والاهتمام
المصرى بافريقيا يرجع الى بداية تاريخ مصر نفسها واعنى منذ عهد الفراعنة ..
فلعلك تتذكر معنى مثلا فترة حكم الملكة حتشبسوت وانطلاقة مصر الى منابع
النيل وما تلاه فى تاريخ مصر الحديث والاتجاه الى قلب القارة ، ثم بعد الثورة
المصرية والاتجاه الطبيعى والسعى الى تحرير القارة .. وهذه كلها حلقات
متراصة ومتصلة ..

كما ان مصر دولة مؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهى التى ساهمت
ايجابيا وبفاعلية فى انشاء المنظمة واستمرار اعطاء قوة الدفع لها والعمل
بأقصى الطاقة للمحافظة على هذه المنظمة ووحدتها وهو دور شهد لها به كل
العالم .:

اما فيما يخص الشق الثانى من سؤالك فانى اود ان اشير هنا الى ان
المرحلة التى تواجه دول القارة الافريقية قد تغيرت ، فبعد ان كانت هناك قضية
اساسية ومحورية لدول القارة ، واعنى قضية التحرر الوطنى .. فان القارة

أصبحت مستقلة تماما ، فيما عدا نامبيا ، وتحولت المرحلة الى قضية التنمية الاقتصادية فى ظل ظروف غاية فى التعقيد ، منها على سبيل المثال الظروف الصعبة التى تواجه القارة ، خاصة ظاهرتى الجفاف والتصحر ، ومنها مشكلة أساسية أخرى وهى نقص الكوادر الفنية ، وقضية المديونية ، وبالرغم من كل هذا ، فإن افريقيا تحاول قدر استطاعتها أن تواجه موضوعيا هذا الموقف ولوعيتها الشديد بذلك ترى أن المنظمة الافريقية عقدت اجتماعات استثنائية لمواجهة هذه المشاكل فضلا عن عقد دورات خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الشأن باعتبار أن ما تواجهه افريقيا يواجهه العالم الثالث أجمعه بشكل أو بآخر .

وخاصة أن هذه القارة تدل ثقلها سياسيا مؤثرا على مسرح السياسة العالمية ، فهى بدولها الخمسين تمثل أقوى كتل فى الأمم المتحدة وفى مجموعة عدم الانحياز فضلا عما تمثله من ثلثى الثقل البشرى العربى وحوالى ١٨ دولة منها أعضاء فى التجمع الاسلامى أى أنه على أرض افريقيا يلتقى العالم بدوائره المتعددة العالمية والإقليمية .

ويضيف قائلا كما أنه من الأهمية بمكان ذكر أن هذه القارة بما تمثله من بعد استراتيجى هام فإنها ومازالت بمنأى عن الحرب الباردة بين القوتين العظمتين ، وهو الأمر الذى لا يجب أن نفعله وهو راجع أساسا لحكمة قارة افريقيا وشعوبها التى أصبحت تفكر بواقعية لما تعانيه من مشاكل ، خاصة الاقتصادية منها ، ويكفى للتدليل على ذلك أن منظمة الوحدة الافريقية التى نشأت بعد ١٨ عاما من الجامعة العربية عقدت ٤٤ اجتماعا وزاريا و ٢٢ اجتماعا للقمّة ، بالإضافة الى المؤتمرات الاستثنائية لمواجهة الحالات الطارئة بالموضع الاقتصادى فى افريقيا ومشكلة استقلال نامبيا فضلا عن توصيلها لآطار عام للتنمية الاقتصادية الشاملة للقارة .

**نادى الرئيس مبارك بأنه لن يبنى التقسيم فى القارة
الافريقية الا سواعد ابنائها • ماذا يعنى هذا النداء ومدى
امكانية تحقيقه ؟**

□ الرئيس حسنى مبارك لم يكن غريبا او بعيدا عن النشاط المصرى فى افريقيا وليس بعيدا عن الاهتمام بافريقيا باعتبارها احد المجالات الحيوية لخط السياسة المصرية فالرئيس محمد حسنى مبارك عندما كان نائباً للرئيس الراحل انور السادات قام بعدة جولات افريقية عديدة ورأس وفد مصر فى مؤتمرات القمة الافريقية فى السبعينات ، ولذلك فعندما يوجه هذا النداء فانه يوجهه من واقع يلمسه ويعرفه جيدا •• ومن زاوية اخرى فان الرئيس مبارك بمشاركته الفعالة فى المؤتمرات الافريقية ساهم مباشرة فى ترسيخ الواقعية الافريقية ، وفى مؤتمر القمة الافريقى الماضى تحرك حركة متوازنة فى اتصالاته برؤساء الوفود الافريقية ، تأكيدا لسياسته الواقعية ، وعلى أساس ضرورة ان يتخطى المؤتمر بعض المشاكل التى يثيرها البعض ، للتفرغ لمواجهة المشكلة الاقتصادية ومشكلة التفرقة العنصرية واستقلال ناميبيا وهو ما تحقق بالفعل ••

فنداء الرئيس مبارك يعنى انه على الدول الافريقية ان تحل مشاكلها بنفسها وان تتكاتف لبناء اقتصادياتها بنفسها ، وان تتكاتف لتحقيق رفاهية شعوبها وهذا هو لب ومحور الحركة المصرية فى هذا المجال •

وتحقيقا لذلك وتأكيدا لوعينا بمشكلة نقص الكوادر الفنية الافريقية اللازمة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والضرورية فى نفس الوقت لعملية بناء افريقيا ، فقد انشأت مصر صندوقا للتعاون الافريقى فى وزارة الخارجية يركز عمله فى تدريب الكوادر الافريقية الفنية فى كافة المجالات ، فضلا عن مشاركة الخبرة المصرية بايقادها للدول الافريقية فى كافة مشاريع التنمية المختلفة ، أى ان مصر فى حدود امكاناتها وبتفهمها لأهمية المجال الافريقى تقوم بدور حيوى وضرورى لهذه القارة وهى عملية نقل الخبرة والتكنولوجيا لهذه الدول ، وهو النمب أسلوب يحقق نتائج باهرة لمساهمة الظروف المصرية للواقع

الافريقي ٠٠ والذي يخدم ٣٤ دولة افريقية حاليا ٠٠ كما انه لا يغيب عن ذهننا ان هذا العمل فيه أيضا فائدة كبيرة لمصر ، فهو من ناحية يحقق دور مصر الرائد لافريقيا ويتيح فرصة عمالة هامة لشبابنا بتخصصاته ومؤملاته المختلفة ، ومن ناحية اخرى يفتح لنا اسواقا جديدة في القارة لتشجيع تصدير منقجاتنا .

هذا يدفعنا الى الموضوعات المطروحة امام القمة الافريقية القادمة ؟

□ لقد عبر الرئيس مبارك في مؤتمر الأمم المتحدة السابع بالاونكتاد بجنيف عن آمال زعماء افريقيا في السعى بكل جهد لحل المشكلة الاقتصادية ، والديونيات التي أصبحت تشكل الخطر الأكبر في كل قضايا القارة الافريقية لتأثيرها المباشر على خطط التنمية والاستقرار ٠٠

ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك بضرورة عقد مؤتمر دولي يجمع بين الدول الافريقية المدينة والدول المتقدمة الدائنة لمواجهة المحنة الاقتصادية التي تتعرض لها القارة لتحقيق التنمية الذاتية والاقتصادية والاجتماعية ، فلقد حددت ابعاد القضية الاقتصادية للقارة الافريقية في نهاية عام ١٩٨٦ ومطلع عام ١٩٨٧ في النقاط التالية :

— انخفاض معدلات الدخل في القارة الافريقية بالنسبة لعام ٨٦ بصورة سيئة لم تشهدهما القارة من قبل .

— انخفاض قيمة عائدات صادرات الدول الافريقية بحيث وصلت الى ٤٤,٣ مليار دولار في عام ٨٦ وذلك بمعدل انخفاض في المتوسط ٢٧٪ بالنسبة لعام ٨٥ ووصل الى قمة الانخفاض في نيجيريا ٤٢٪ وليبيا ٤٧٪ وهما من اكبر الدول المصدرة للبترول في افريقيا .

— انخفاض واردات الدول الافريقية الى ٥٢,٢ مليون دولار في عام ٨٦ بنسبة تقترب من ٢١٪ فضلا عن ذلك العجز الكلي للدول الافريقية في ميزان المدفوعات بلغ ٢٥ مليار دولار مقابل ١٢,٥ مليار دولار عن العام السابق .

- وصل حجم الديون الافريقية للقارة حوالى ٢٠٠ مليار دولار مع نهاية عام ١٩٨٦ فى مقابل ١٥٠ مليار دولار عن العام السابق وهو يمثل ٤٤٪ من الناتج القومى الاجمالى للقارة و ١٩٠٪ من عائدات التصدير .

- مازال هناك حتى تلك اللحظة ١٤ مليون شخص فى افريقيا فى حاجة الى معونات غذائية وغير غذائية كما يوجد ٣ ملايين آخرين بدون ماوى وعشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين .

- وكانت القضية الاقتصادية قد تفجرت فى القارة الافريقية مع تقاوم اخطار الجفاف والمجاعة والقحط والتصحر والجراد ، وقد عدت قضية الجفاف اسوا كارثة انسانية واجهت افريقيا فى العقدين السابع والثامن من هذا القرن .

وقد نجم عن هذه القضية تطورات خطيرة كان آخرها خطر الجراد الذى اصاب القارة الافريقية بصورة لم تشهدها منذ ٦٠ عاما ، وما يستلزم ضرورة تضامن الجهود للحكومات الافريقية والأجهزة الدولية والاقليمية (أجهزة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية) لوضع استراتيجية محددة لمكافحة اضرار الجفاف .

وأهم الموضوعات المطروحة أمام الدورة المشكلة الاقتصادية والمديونية .

الحديث السادس عشر

لقد وصلت - منذ ساعات - من تشاد ، وستطير بعد
بعد ساعات الى اديس ابابا ٠٠ فاسمح لنا ان نبدأ بالسؤال
عن الرحلة القادمة الى عاصمة الوحدة الافريقية ، وعن طبيعة
المهمة القادمة ؟

□ اتوجه الى اديس ابابا لترأس الوفد المصرى فى المؤتمر الوزارى
السادس والأربعين الذى يسبق القمة الافريقية ، وسوف تجرى جلسات هذه
الدورة خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٥ يوليو المقبل ٠٠
وإذا القينا نظرة على مشروع جدول أعمال المؤتمر الوزارى القادم
السادس والأربعين ، فنجد ان المؤتمر سيستهل أعماله بالاستماع الى تقرير
الأمين العام بشأن أنشطة المنظمة خلال الفترة من فبراير (آخر مؤتمر وزارى)
وحتى يوليو ١٩٨٧ ٠٠

أما المسائل السياسية ، فاهم البنود المدرجة بشأنها هى تقرير الأمين
العام بشأن الوضع فى الجنوب الافريقى ، وكذلك تقريره بشأن فرض العقوبات
على جنوب افريقيا ، هذا بالإضافة الى تقرير الدورة العادية الثامنة والأربعين
للجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، ومن المنتظر ان تكون مشكلات الجنوب الافريقى
هى اهم القضايا السياسية التى سيتناولها المؤتمر الوزارى ، ومؤتمر القمة
القادم ٠٠

وضمن بنود المسائل السياسية ، ستكون قضية الشرق الأوسط والمسألة
الفلسطينية واحدة من القضايا التى سيتم مناقشتها فى ضوء تقرير الأمين العام
بشأنها ، وسيتناول - تقرير الأمين العام - الوضع فى الاراضى المحتلة حيث
لا تزال الادارة الاسرائيلية سادرة فى ممارسة سياستها القمعية والعنصرية ٠٠

أما المسائل الاقتصادية فسوف تنصب على الوضع الاقتصادي المتدهور في افريقيا الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد دورة خاصة لمناقشته .

ويضم جدول أعمال المجلس الوزاري عددا من المسائل المتصلة بالتربية والثقافة والعلوم ، وموضوعات تتصل بالتعاون العربي - الافريقي ، والصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في افريقيا ، والمسائل القانونية وغيرها من البنود التي يقترحها الأعضاء .

انتهت منذ أيام الزيارة التي قمت بها الى تشاد ، فهل يمكن القاء الضوء على الموقف المصري من القضية التشادية؟

□ يتحدد الموقف المصري من القضية التشادية في ضوء مبادئ منظمة الوحدة الافريقية والأهداف الرئيسية التي اجتمعت الارادة الافريقية على تبنيها والنضال من أجل تحقيقها وهي الأهداف والمبادئ التي تنص على الدفاع عن سيادة الدول الافريقية وسلامة أراضيها وحقوقها الثابت في كيائها المستقل ، والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم . كما ظلت مصر تؤيد وتساند الشرعية التشادية وتناشد كافة الأطراف بالمساعدة على اتمام المصالحة الوطنية . كما ترفض الدبلوماسية المصرية اعتداء أية دولة على الأراضي التشادية أو احتلال أي جزء من هذه الأراضي ، وتطالب كافة الدول بضرورة احترام السيادة التشادية والوحدة الإقليمية لتشاد في إطار الحدود الدولية التي تقررت عند اعلان استقلال الدولة التشادية . كما ترفض مصر مؤامرة الصمت الافريقي على أي عدوان تتعرض له تشاد . أو أي افتئات على حقوقها السيادية على ترابها الوطني . وسوف تظل مصر متمسكة بهذه السياسة وتدافع عنها ليس فقط بالنسبة الى تشاد ولكن بالنسبة الى كل دولة افريقية تعيش نفس الظروف أو تواجه نفس الموقف .

الاجابة السابقة تعنى ان الموقف المصرى من القضية التشادية هو موقف مبدئى اى انه يتقرر فى ضوء الحقائق المجردة ، ولا يذاتر بطبيعة العلاقات المصرية - الليبية التى يقلب عليها حاليا الطابع السلبي فى ظل الظروف الراهلة ؟

□ ان ذلك صحيح تماما ، بل اود ان اضيف ان الموقف المصرى من القضية التشادية ينطلق من الحرص ، ليس فقط على المصالح الوطنية التشادية والدفاع عنها ضد العدوان عليهما ، ولكن ايضا بدافع الحرص على المصالح الوطنية الليبية التى تتاثر قطعا بالصلب نتيجة السياسة العدوانية التى تتبناها القيادة الليبية الحالية . ان تحليلنا لملزمة التشادية يقول بان القيادة الليبية قد استقرجت نفسها الى كمين فى تشاد وان التدخل العسكرى الليبى هو خطأ ليس له ما يبرره كما ان استمرار ليبيا فى تجاهل المبادئ والقيم التى تؤمن بها الشعوب الافريقية ، جعل من الخطا خطيئة لن تغفرها هذه الشعوب الافريقية ودول العالم الاخرى وانما يدفع ثمنها الشعب الليبى نفسه من السماء التى نزلها فى صراع دموى لا طائل من ورائه .

ان الموقف المصرى من النزاع الليبى/التشادى ، هو موقف معلى ومعروف فما هى حقيقة الاهداف التى استهدفت تحقيقها زيارتكم الأخيرة الى تشاد ؟

□ لم تتوقف مصر لحظة عن الاعلان الصريح دون مواربة عن موقفها المبدئى من الدانة الطرف الليبى فى نزاعه مع تشاد وفى تدخله العسكرى وعدوانه المسافر على سيادة دولة افريقية تشارك ليبيا فى الجوار الجغرافى . كما اود ان اوضح هنا ان سياسة مصر المبدئية تفرض عليها ان تؤيد الشرعية التشادية وان تمتنع عن الارتباط او الاتصال باى فصيل او طرف فى لعبة الصراع على السلطة وفى الحقيقة فان زيارتى الأخيرة الى تشاد قد استهدفت تحقيق مهمتين رئيسيتين :

الأولى : ان انقل رسالة تضامن واخوة من الرئيس حسنى مبارك - الى

الرئيس التشادى وان أوصل عملية التشاور والاتصال بالقيادة التشادية بهدف البحث عن أنسب الوسائل لتسوية الأزمة التشادية بما يحفظ دماء الشعبين التشادى والليبي وبما يحفظ الكرامة الافريقية ويصون الاستقرار العياسى للقارة ، الذى يغدو الآن املا عزيزا ينبغى الحفاظ عليه ..

والثانية : ترأس الجانب المصرى فى اجتماعات الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية/التشادية ، والبحث عن صيغة يتم بموجبها توسيع وتعميق التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والزراعية ، وتقديم الخبرات المصرية للمساهمة فى التنمية التشادية وخاصة فى المجالات التى تحتاجها تشاد ..

وما هى الفلسفة التى تقود الدبلوماسية المصرية فى التعاون مع الدول الافريقية عامة ؟

□ ان الدبلوماسية المصرية تعمل جاهدة على اعطاء ديناميكية كبيرة للتعاون بين مصر وبين كافة الدول الافريقية الشقيقة ، كما ان مصر تنتهج سياسة واضحة فى أهمية الاعتماد على الذات ، ونقل التكنولوجيا بين الدول الافريقية تحقيقا لأكبر استفادة ممكنة فى اطار التعاون بين الجنوب والجنوب ، ومن هذا المنطلق تعمل مصر على توفير خبرتها فى مختلف المجالات امام الدول الافريقية وعلى الأخص الدول التى تربطها بمصر علاقات خاصة كتشاد . وفى مجال اتاحة فرص التدريب أمام الكادرات الافريقية ورغبة فى زيادة كفاءة وانتاجية مختلف عناصر « التكنوقراط » فى الدول الافريقية ، تعمل مصر على تقديم منح تدريبية قصيرة الأمد فى التخصصات المختلفة حتى تتحقق الفائدة المباشرة لاعداد أكبر من المدربين من الناحيتين الفنية والعملية . وفى هذا الصدد أود الإشارة الى ان مصر التى سبق لها ان ساهمت بدور هام فى معركة تحرير افريقيا ، تحرص الآن على المساهمة كذلك بدور فى معركة تنمية افريقيا وانها تشارك - بقدر ما تستطيع - فى إعادة البناء الافريقى

وتتمية الهياكل الاقتصادية في الدول الافريقية ولا تقوانى مصر في البحث عن انسب الطرق ومنها أسلوب التعاون الثلاثي بيننا من ناحية وبين الدول الغربية والمؤسسات الدولية من ناحية أخرى والدول الافريقية الشقيقة التي تتطلع الى تنفيذ مشروعات التنمية المختلفة من ناحية ثالثة .

وكيف تطبق مصر هذه السياسة في مجال تعاونها مع تشاد ؟

□ كان انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وتشاد خلال الفترة من ٨ الى ١٢ يوليو فرصة اضافية للعمل على زيادة قوة العلاقات المتينة التي تقوم بالفعل بين البلدين ، كما ان تشاد يهتما زيادة تعاونها مع مصر لانهم يعتبرون مصر هي الأقرب اليهم من أى دولة أخرى وقد طلب وزير الصحة في الحكومة التشادية مد أجل عقود الأطباء العاملين في تشاد لما يؤدونه من رسالة هامة ، كما طلب توفير أطباء في فروع التخصص المختلفة فضلا عن تزويدهم بالأدوية وأدوات المعامل وأقلام الأشعة وغير ذلك من المهمات الطبية والعلاجية كما عبر وزير الاعلام التشادى عن تطلعهم لانشاء مركز ثقافى مصرى وتدريب المزيد من الكوادر الاعلامية التشادية وارسال متخصصين لعمل دورات للتشاديين لتأهيلهم في المجالات التي يحتاجونها . اما في مجال الزراعة فمن المعروف ما تواجهه تشاد من مصاعب وخاصة بسبب الجفاف وقلة الأمطار ، مما يجعلهم يعملون على تحويل الزراعة للاعتماد على الري بدلا من المطر ، وهم يطلبون من مصر تزويدهم بخبرتها في هذا المجال ، كما انهم في حاجة لمزيد من الفرص لتدريب اعداد متزايدة من الكوادر في مجال التنمية الزراعية . ومن المعروف ان مصر قد سبق أن ارسلت الى تشاد بعثة من معهد الصحراء للبحث عن المياه الجوفية ، وهي على استعداد لارسال بعثة جديدة اذا لزم الأمر فضلا عن توفير منح لتأهيل الكادرات الزراعية في مجالات الري ومقاومة الآفات .

وهل تم توقيع وثائق في مجال التعاون الفنى والعلمى ؟

□ تم التوقيع فى أعقاب انتهاء أعمال اللجنة المشتركة على البرنامج التنفيذي للتعاون العلمى والثقافى ، اشتمل على خمسة وأربعين بنداً ، تنص على التعاون والتبادل بين البلدين فى المجالات العلمية والثقافية والاعلامية والسياحية والشباب والرياضة والصحة والشئون الاجتماعية والتنمية الزراعية ، كما تم كذلك التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة العليا المشتركة ، والذي تضمن ما انتهى اليه الاتفاق بشأن تدعيم وتوسيع التعاون المصرى/ التشادى فى مجال التجارة والتعاون الاقتصادى والمواصلات والنقل والمجال القضائى وفى مجال الطيران ومساهمة فى إعادة تعمير تشاد ، وزيادة عدد الخبراء المصريين العاملين فى تشاد فى مختلف الميادين .

وماذا عن البيان المشترك الذى صدر عن المحادثات التى أجريتها مع وزير الخارجية التشادى ؟

□ نص البيان المشترك الذى صدر فى ندجامينا فى أعقاب انتهاء محادثاتى مع وزير خارجية تشاد (جوارا لاسو) على توافر الارادة السياسية لدى مصر وتشاد على دعم وزيادة وتنويع التعاون الثنائى بين البلدين ، فى شتى المجالات .

كما تضمن البيان المشترك - مساندة الحكومة المصرية التامة لجهود حكومة تشاد التى تعمل على ضمان استقلال ووحدة - اراضى وسيادة تشاد على اقليمها الوطنى ، وتحية النضال البطولى لشعب تشاد بقيادة الرئيس حسين حبرى من أجل تحرير اراضيه .

وإدان البيان المشترك سياسات التفرقة العنصرية فى الجنوب الافريقى وممارسات نظام حكومة بريتوريا العنصرى غير الانسانى ومطالب بزيادة الضغوط من المجتمع الدولى على هذا النظام لازالة التفرقة العنصرية وتحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ .

وعن الشرق الأوسط أكد الطرفان تأييدهما التام للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ومنها حقه في تقرير مصيره كما عبرا عن اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم لن يسود في المنطقة ، إلا عن طريق احترام تلك الحقوق واسترداد كل الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ . وأشار البيان الى ان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ومشاركة جميع الأطراف المعنية بشكل أحسن فرصة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة .

أذاعت وكالات الأنباء خلال وجودكم في تشاد ، انكم قد وقعتُم نيابة عن الحزب الوطني الديمقراطي باعتباركم عضوا بالأمانة العامة للحزب اتفاقا للتعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني للاستقلال والثورة الحاكم في تشاد ، فما هي طبيعة هذا الاتفاق ؟

□ تم بالفعل توقيع اتفاق يتضمن أطارا للتعاون بين الحزبين المصري والتشادي وينص الاتفاق على تبادل الخبرات والمعلومات بين الحزبين وتنسيق المواقف في المحافل الدولية من أجل خدمة مبادئ الوحدة والتضامن الأفريقي وحقوق الإنسان والدفاع عن استقلال وحرية ووحدة أراضي الدول . ومن المعروف ان العلاقات الحزبية تساعد على دعم الروابط بين الشعبين وزيادة التفاهم لما فيه مصلحة البلدين وخاصة في ضوء ان الحزبين المصري والتشادي يشتركان في عضوية حركة الاحزاب الاشتراكية الأفريقية وان تعاونهما من شأنه ان يدعم أهداف هذه الحركة الدولية .

هل تتوقع ان الحرب الليبية - التشادية ، يمكن ان تتوصل الى حل سلمي ، خاصة وان استمرارها من شأنه ان يهدد أمن عدد من الدول الأفريقية الأخرى ، ومنها السودان ؟

تسنع اليوم فرصة مواتية أمام القيادة الليبية في تسوية الصراع مع تشاد بالطرق السلمية ، وذلك من خلال جهود لجنة المصالحة الأفريقية التي (م ٩ - أحاديث سياسية)

شكلتها منظمة الوحدة الافريقية برئاسة (عمر بونجو) رئيس جمهورية الجابون . فعن هذا الطريق يمكن التوصل الى تسوية مرضية حول هذا النزاع في ظل مبادئ واهداف منظمة الوحدة الافريقية وفي ظل الشرعية الدولية . ولكن تشير التطورات الأخيرة التي تمثلت في رفض ليبيا التعاون مع لجنة المصالحة المشار اليها ، في الوقت الذي أبدت فيه تشاد تعاوناً صادقاً من اللجنة ، إلا ان القيادة الليبية تعمل على تبديد الفرصة المتاحة أمام التسوية السلمية للنزاع . ومصر لا ترجو ان يركب الغرور القيادة الليبية وتستمر في رفضها الجنوح الى السلم في تشاد ، إذ ان رفضها الاستجابة للتداعيات الرأى العام الافريقى ، من شأنه ان يجعل الكمين التشادى يتسع أمام ليبيا خاصة وان عددا من المتغيرات الهامة قد طرأت حالياً على الموقف في غير صالح ليبيا . وتأمل مصر ان تتخلى القيادة الليبية عن سياسات لم تجلب عليها الا اذانة العالم بأجمعه ، وأدت الى فتح باب التدخل الخارجى فى شئون القارة الافريقية التى تتطلع الى اغلاق ملف الأزمة التشادية والانتباه الى قضايا أكثر أهمية ، تتعلق بالتنمية ومواجهة تحديات التقدم والبناء وتطوير الأوضاع المادية من أجل مستقبل الشعوب الافريقية . ولا يخفى ان تطورات الأزمة التشادية من شأنها ان تلقى بظلالها على العلاقات الليبية - السودانية ، وهو ما سوف يفتح باباً جديداً للتوتر والصراع والتمزق فى العالم العربى ، لا يعود الا بالويل على الشعب العربى كله .

ما هو تقييم المباحثات التى جرت فى تشاد فى عبارة واحدة ؟

□ ان اجتماعات اللجنة المشتركة والوثائق التى انتهت اليها ، والمحادثات التى أجريتها مع الرئيس التشادى حسين حبرى ومع القادة السياسيين فى تشاد ، جاءت ترجمة حقيقية لما يقوم بين القاهرة ونجامينا من علاقات ممتازة ولما يربط بين الزعيمين مبارك وحبرى من صداقة واخوة وتضامن ولا شك ان الاتفاقات والهيكل التى تتوافر الآن بين البلدين تفتح آفاقاً واسعة

بين تطوير تعاونى فى مجالات التنمية والبناء. ومن أجل مستقبل أفضل للشعبين المصرى والتشادى ، اللذين يتحالفان معا فى معارك التحرير ومعارك التنمية فى نفس الوقت .

ما هو الموقف المصرى الحقيقى بالنسبة لترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك لرئاسة الدورة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، فى ضوء ما تواتر اخيرا فى اجهزة الاعلام الأجنبية المختلفة حول هذا الموضوع ؟

□ استطيع أنؤكد أن الصحافة قد لعبت دورا ساعدا على تشويه الحقيقة المتصلة بهذا الأمر إذ أن مقالته الرئيس حسنى مبارك : هو أن سيادته يساند ويؤيد - بكل قوة - ترشيح الرئيس كينيث كاوندرا لرئاسة القمة القادمة الثالثة والعشرين للمنظمة ، وأنه يعتبر الرئيس كاوندرا واحدا من قادة افريقيا العظام الذين يعملون من أجل تحرير القارة وتعزيز وحدتها ، وكان سيادته قد أضاف انهم يقولون أن الرئيس كاوندرا قد ينسحب من الترشيح وأن هناك عددا من قادة افريقيا يرشحون سيادته لرئاسة القمة القادمة ، فإذا ما كان ذلك صحيحا ، فإنه لن يتردد فى القبول بتحمل مسئولياته الافريقية ، استجابة لاجماع رؤساء الدول الافريقية . لقد كان ذلك - ولا يزال - هو الموقف المصرى الثابت تجاه مسألة رئاسة القمة القادمة والترشيح لها .

وماذا عن الوضع الاقتصادى فى القارة الافريقية
والذى يبحثه مؤتمر قمة اديس ابابا ؟

□ بطبيعة الحال فإن الوضع الاقتصادى المتدهور فى القارة ومشكلة الديون وفوائدها من أهم البنود المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر الوزارى ومؤتمر القمة أيضا . خاصة وأن هذا الوضع الحاد قد دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد دورة خاصة لمناقشته . ولا يخفى أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية تبرهن على التزامها ببرنامج الأولويات للانعاش الاقتصادى الافريقى باجراء الاصطلاحات الهيكلية اللازمة . .

واضاف انه على حين تتحمل افريقيا نصيبها من المسئولية فى تنفيذ البرنامج فان الاستجابة من المجتمع الدولى لم تكن مشجعة على الاطلاق ..
علما بان معظم الدول الافريقية قد قبلت شروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .. ولكن المبالغة فى شروطهما قد تلحق ضررا بالغاً بانهاش اقتصاديات البلدان الافريقية ..

ويضم جدول اعمال المجلس الوزارى الموضوعات التى تتصل بالتعاون العربى الافريقى .. والصندوق الخاص للمساعدة الطارئة فى حالات الجفاف والمجاعة فى افريقيا ..

(مجلة آخر ساعة القاهرية ، ٢٢ - ٧ - ١٩٨٧)

الحديث السابع عشر

ونبدأ حديثنا مع الدكتور بطرس غالى بسؤال : عن أهم القضايا التى تستحوذ على اهتمام مؤتمر القمة الافريقى الثالث والعشرين *

□ انه يمكن القول بأن الدورة ٢٣ للقمة الافريقية هى استمرار للدورة السابقة عليها من حيث أن المرحلة الحالية تشهد ذروة التحرك الافريقى سواء على المستوى الاقليمى أو على المستوى الدولى من أجل تعبئة الراى العام العالمى لمعاونة افريقيا على مواجهة أكبر التحديات التى تواجهها القارة وهى :
أولا : التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تواجهها معظم دول القارة والتى يساعد على تفاقمها الجفاف والتصحر اللذين أصابا افريقيا *

ثانيا : مواجهة السياسة العنصرية العدوانية التى تمارسها جنوب افريقيا سواء ضد الشعوب السوداء المقهورة فى جنوب افريقيا وناميبيا أو ضد دول المواجهة الافريقية وتؤدى الى زعزعة الأمن والاستقرار فى كافة أرجاء القارة .
إن أن هاتين المشكلتين لاتزالان دون حل وتهدد مستقبل افريقيا واستقرارها ونمائها ولذلك فإن الدبلوماسية المصرية تسعى الى أن تكون القمة الحالية فرصة لتجديد المشاورات وتبادل الحوار المقيد من أجل التوصل الى صيغ مناسبة لحل مشكلتنا *

الرئيس مبارك ومصر فى هذا المؤتمر ؟ ما هو شكل التحرك • وكيف !!
وما هى القصة الكاملة وراء ترشيح مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها الحالية ؟

□ يوضح د • بطرس غالى رئيس الوفد المصرى ذلك بقسوله

انه ظهر جليا وبخاصة فى فترة السنوات الأخيرة التى كانت تتعرض منظمة الوحدة الافريقية لبعض المشكلات السياسية التى تهدد مستقبل بقائها مثل المشكلة الاقتصادية والمشكلة الصحراوية ، ظهر حرص مصر على تجنب المنظمة النخوض فى هذه المشاكل الخلافية بأسلوب يمكن أن يهدد تماسكها ووحدتها كما ظهر جليا أيضا حرص مصر على القيام بدور المؤتمر لتقريب وجهات النظر بين التيارات المختلفة والاتجاهات المتباينة بين الدول الافريقية وذلك انطلاقا من كون مصر دولة مؤسسة لحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية . ولقد كان من نتائج هذه الجهود والمبادرات المصرية استمرار منظمة الوحدة الافريقية . كما كانت مصر دائما المنبر الذى يعبر عن ضمير افريقيا وصوتها الواحد . . . ولهذا كله فلقد حصلت مصر على تقدير القارة الافريقية للمبادرات والجهود المكثفة خلال العام الأخير على وجه الخصوص حيث عقدت هيئة مكتب القمة الافريقية الـ ٢٢ اجتماعاتها فى القاهرة خلال مارس ٨٧ . . . ويضيف د . غالى بأن مصر تلتزم فى تحركها افريقيا فى كل المؤتمرات السابقة والقمة الحالية على تجنب المنظمة كل ما من شأنه أن يؤثر على مستقبل وحدتها وتماسكها كما أن مصر تحرص فى ذات الوقت على أن تبحث الأمن والسلم الدوليين ولها انعكاسات سلبية على تحقيق الأمن والاستقرار فى القارة الافريقية لاسيما المشاكل الاقتصادية والكوارث الطبيعية ومشاكل اللاجئين . ومشكلة جنوب افريقيا وناميبيا والشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والحرب العراقية الايرانية .

ويواصل د . غالى حديثه بأن مصر مع كل هذا تحرص دائما فى كل المؤتمرات الافريقية على تضامنها مع كافة الدول الافريقية وعلى استعدادها لتقديم كافة المساعدات الممكنة المادية والمعنوية ووضع امكانياتها تحت تصرف كل الأشقاء الأفارقة لمعاونتها سواء بتنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويواصل د . غالى الحوار عن موضوع رئاسة القمة الحالية رقم ٢٣ مفسرا

ذلك بأنه سبق الاتفاق بين الرئيس مبارك والرئيس الكونغولي دنيس ساسو خلال زيارته لمصر وبين انعقاد مؤتمر القمة الافريقية المصغرة في القاهرة على أن يتم ترشيح الرئيس الزامبي كينيث كاوندا لرئاسة القمة الافريقية الحالية وقد عبر الرئيس مبارك منذ أول وهلة عن تأييده ومساندته للرئيس كاوندا الذي يعتبره رئيسا افريقيا مرموقا وصديقا لمصر علاوة على كونه شخصية تاريخية تملك المؤهلات الرفيعة لقيادة منظمتنا الافريقية والدفاع عن قضايانا وعندما وردت بعض المعلومات في الأسابيع الأخيرة أن الرئيس كاوندا قد ينسحب من ترشيح نفسه لرئاسة القمة فإن الرئيس مبارك صرح تعليقا على ذلك في أنه في حالة تخلى الرئيس كاوندا عن ترشيحه نفسه وإذا ما ظهر اجماع افريقي على اختياره رئيسا فإنه لن يتخلى عن مسئوليته الافريقية وأنه مستعد لتولى المسئولية .

ولكن لما تبين أن الرئيس كاوندا لن يتخلى عن ترشيح نفسه . للرئاسة سارع الرئيس مبارك الى ابلاغ كاوندا باستمرار تأييد الرئيس للدورة ٢٣ والوقوف بكل قوة لترشيح هذا القائد العظيم لرئاسة منظمتنا في القمة الجديدة .

منذ عدة سنوات ومؤتمرات القمة الافريقية توصى
بتوقيع العقوبات على جنوب افريقيا لمارستها العنصرية .
ما هو الجديد امام الرؤساء في هذه القمة بعد أن أصبحت
هذه العقوبات حبرا على ورق !!

□ للأسف أن الأوضاع في الجنوب الافريقي مازالت متربية . وبالرغم من انعقاد المؤتمر الدولي لفرض العقوبات عليها الذي عقد في باريس يونيو ٨٦ فإن حكومتها العنصرية مستمرة في سياستها العنصرية ضد الأقلية السوداء في الجنوب الافريقي ومازالت تضع العراقيل الواحد تلو الآخر لتعطيل استقلال ناميبيا طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ كما أنها مستمرة في أعمالها العدوانية ضد دول وشعوب المواجهة الافريقية كما ان المجتمع الدولي

لا يزال بعيدا عن تنفيذ ماتم الاتفاق عليه في مؤتمر باريس في تطبيق العقوبات
الالزامية الشاملة على النظام العنصرى تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة وهو انسب الوسائل السلمية التى تملكها الجماعة الدولية لانها الفصل
العنصرى وتحرير ناميبيا ولاسيما ان ضحايا الابرتهايد الذين سوف يتأثرون
من العقوبات هم الذين يطالبون بتطبيق هذه العقوبات كما ان دول المواجهة
تطالب بها ايضا .

ان المجتمع الدولى لا يزال بعيدا عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر
باريس حول برنامج مساعدة دول المواجهة الافريقية وهى التى سوف تتأثر من
تطبيق العقوبات الافريقية على جنوب افريقيا .

ويستطرد د . غالى حديثه ويقول ولكن حتى لا يغلب علينا التشاؤم فانه
يمكن ان اسجل هنا من واقع المناقشات التى دارت فى الأيام الماضية فى مؤتمر
وزراء الخارجية الحالية (٤٦) فهناك اجماع افريقى كامل على ضرورة تقديم
الدعم المادى والسياسى لدول المواجهة وحركات التحرير الافريقية سواء على
المستوى الثنائى او من خلال دفع الدول لمساهمتها فى ميزانية لجنة التنسيق
لتحرير افريقيا او من خلال المساهمة فى صندوق افريقيا التى انشأتها حركة
عدم الانحياز او من خلال انشاء صناديق تضامن وطنية مع دول وشعوب
المواجهة الافريقية .

وليبييا بعد ان استعاد التشاديون ارضهم وعلى صعيه المصالحة
الوطنية . . فيوسعنا . . ان نقول ان الأمر قد بدا فى حكم المنتهى رغم ان هناك
مفاوضات مازالت تجرى على الساحة بصدد عودة جكونى عويضى الى
نجامينا وقد شارك فى هذه المفاوضات بكل همة بعض الرؤساء الأفارقة الذين
قبلوا ان تتضافر جهودهم المحمودة كالرئيس دنيس ساسو والرئيس عمر بوتنجو
كل ذلك تحت مظلة الوحدة الافريقية سعيا ان تواصل منظماتنا كما هو الواجب
النهوض بدور فى حل هذه المشكلة . . ولكن تبقى الحدود المشتركة بين الدولتين

فى قطاع أوزو وهتاك اللجنة المختصة التى تشكلت عام ١٩٧٧ لمحاولة حل هذا الخلاف بالطرق السلمية قد عادت الى نشاطها فى ابريل الماضى (٨٧) وعقدت اول اجتماع وزارى لها منذ عشر سنوات وشكلت لجنة فرعية من خبراء القانون وخبراء رسم الخرائط واصدرت تقريراً رفع مؤخراً الى مجلس وزراء المنظمة واوقدت اللجنة المختصة لجنة وزارية كما انها ستجتمع على مستوى الوزراء على هامش مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد حالياً فى اديس ابابا ولسوف تعرض اللجنة على القمة الحالية تقريراً يجرى حالياً .

ورغم هذه الايجابيات فان المشكلة التشادية لم تفقد شيئاً من حدتها بل انها مازالت على نفس القدر من الخطورة واننى آمل ان تتخلى ليبيا عن عنادها وتجنح الى الصواب وتقبل عرض النزاع على المؤسسات القضائية الدولية او التحكيم الدولى للفصل فى القضية سلمياً وقبول حكم القضاء الدولى فى هذا النزاع .

ان ليبيا ان فعلت ذلك فسوف تجنب نفسها وشعبها المزيد من نزف الدماء واهدار الطاقات . . كما انها ستثبت مصداقية منظماتنا ووعينا وادراكنا بضرورة تعبئة وحشد امكاناتنا من اجل التصدى لتحديات العصر وبناء مستقبل افضل لأبنائنا . . وقد سبق وتكرر خلاف مشابه على الحدود بين بوركينا فاسو ومالى غير ان جهود زعيمى الدولتين وجهود الرؤساء الأفارقة قد ساعدت على احتواء هذا النزاع .

واختتمت حوارى مع رئيس وفد مصر فى المؤتمر بسؤال صريح ومخرج ولكنه بروح الاستاذ الاكاديمى المتعمق اجاب عليه بكل بساطة ووضوح سيادة الوزير :
مؤتمرات القمة الافريقية كلها تكاد تكون متشابهة لماذا وما هو رأيكم فى امكانيات زيادة فاعلية المنظمة ؟

□ يقول رئيس الوفد المصرى والذى حضر اكثر من ٢٠ مؤتمراً للقمة - ان العلاقات بين الدول الافريقية هى التى تشكل حجر الزاوية فى بناء الوحدة

التي نسعى لتحقيقها لقارتنا الافريقية ٠٠ وهذه العلاقات تسير بشكل لا بأس به الآن رغم حدوث أزمات مؤسفة بين وقت وآخر لم تلبث ان تتبدد بفضل ما بذلته وتبذله البلدان المعنية في المقام الأول من جهود لاحتوائها .

بيد اننى اود ان أسجل حقيقة هامة وهى ان قارتنا لن تتداوى أوجاعها بتجاهل الممارسات التى هى جزء من حالة التشدد البغيضة التى خلفها لنا المستعمر بغية اضعافنا ولكن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمبادئ والاهداف التى انطوى عليها هو الكفيل بمساعدتنا اذا ما التزمنا بها وفق الميثاق وفى المنظمة وفى مؤتمرات القمة تكمن فوائد الوحدة والوثام الاخوى والتكامل ولا تزال مؤتمرات القمة مهما قيل عنها من عدم قدرتها على الحسم - او تقديم العلاج الناجح لأمراضنا فانها الوسيلة الوحيدة التى تملكها لحل مشكلاتنا ولا تزال المنظمة هى الحصن الذى يجب ان تلوذ به من عوادي الذين وفدوا للتشاور بين رؤساء افريقيا لحل الخلافات التى تنشب بين دولهم مراسم استراتيجية للتغلب على مشكلات بلدانهم .

الحديث الثامن عشر

يبدو واضحا اهتمام الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس حسنى مبارك بالقارة الافريقية . فما هو تقييمكم لنجاح سياستنا الافريقية على مدى السنوات الست الماضية؟

□ لقد ادركت القيادة المصرية - منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ - ان نطاق الأمن القومى المصرى يمتد الى افريقيا بصورة مباشرة ، فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظلت افريقيا - على الدوام - بعدا استراتيجيا من ابعاد الدبلوماسية المصرية ، ولكنى استطيع ان اؤكد ان الرئيس حسنى مبارك قد اعطى البعد الافريقى ديناميكية اكبر ، واضفى على دبلوماسية مصر تجاه القارة الافريقية حضورا ماديا الى جانب حضورها المعنوى ، وخاصة فى اعقاب مرحلة السبعينات التى شهدت تفوق اولويات مختلفة فى اهتمامات مصر الخارجية . ولكن الرصيد الدقيق لحركة سياستنا الخارجية يجد مؤشرات موحية بمدى ما توليه القيادة المصرية من اهتمام بالدول الافريقية الشقيقة التى يتعين على مصر توثيق عرى التفاهم والتعاون معها فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية وغيرها .

وانا اجمع بين مصر والدول الافريقية وحدة النضال من أجل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى لرفع مستوى الاتسان الافريقى ، فان مصر تحرص على تعزيز مختلف الروابط مع كل الدول الافريقية بغض النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية .

اذا كان اهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بالعلاقات الافريقية لايقوم على مجرد اختيار من بين الاختيارات ، بل

هو اختيار استراتيجى يستند الى ارتباط الأمن القومى
المصرى بالأمن الافريقى . فهل هناك فوائد مباشرة لمصر
فى تدعيم علاقاتنا الافريقية ؟

□ ثمة اعتبارات للمصلحة المباشرة فى ان تعمل مصر - بكل جهد -
على تنمية وتطور المبادرات - بمختلف اشكالها - مع دول القارة الافريقية
وتوثيق اواصر الصداقة والتعاون مع كافة شعوب القارة .

وفى مجال تأكيد اهمية المربود الذى يعود على مصر من اصرارها ووعيتها
برسالتها نحو اشقائها الأفارقة الحافلة بالمسئولية والعطاء .. ينبغى التذكير
بدور ومواقف الدول الافريقية الذى كان عاملا رئيسيا وحاسما فى مساندة
خطها السياسى ورؤيتها الاستراتيجية فى قضايا السلام والأمن فى منطقة
الشرق الأوسط ، وكذا اجماع الدول الافريقية على اختيار مصر لعضوية
مجلس الأمن لفترة عامين (٨٤ - ١٩٨٥) . ولا يخفى ان حجم هذه المجموعة وعدد
دولها البالغ خمسين دولة يجعل منها أهم الكتل الدولية ذات الوزن والتأييد
المعنوى من ناحية ، وفى مجال اتخاذ القرارات والتصويت فى الأمم المتحدة ،
وفى المنظمات والمحافل الدولية المختلفة من ناحية أخرى .

الصندوق المصرى للمعونة الفنية للدول الافريقية ،
هو ابرز ادوات الدبلوماسية المصرية فى افريقيا منذ ان
تولى الرئيس مبارك الرئاسة وحتى الآن . فما هى انجازات
هذا الصندوق ؟

□ تحرص مصر - فى مجال التعاون مع افريقيا - على تدعيم الوجود
المصرى فى الدول الافريقية من خلال ايفاد المزيد من الخبراء المصريين من
اطباء ومدرسين واساتذة للجامعات ومهندسين فى الصناعة والزراعة والرى
والفنيين فى مختلف المجالات ، ولا شك ان أداة الدبلوماسية الفعالة - فى هذا
الخصوص - تتمثل فى الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا التابع لوزارة
الخارجية المصرية .

ويصل مجموع عدد الخبراء المصريين فى مختلف دول القارة الافريقية

الى العديد من المئات ، وجدير بالذكر - فى هذا الصدد - ان عدد هؤلاء الخبراء قد زاد خلال عام ١٩٨٦ وحده بما يصل الى حوالى ٣٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٥ . وتوجد هناك الآن اتفاقات للتعاون تم ابرامها بين الصندوق المصرى للمعونة الفنية وبين حوالى خمس وثلاثين دولة افريقية ، تقوم على اساس تعاقدى لتنظيم العلاقات بين الصندوق وبين هذه الدول .

كما تفتح مصر ابواب معاهدها المتخصصة واكاديمياتها الفنية لأبناء افريقيا ، وتوفر لهم أماكن الدراسة والتدريب لمختلف كوادرها فى التخصصات المختلفة .

ويجرى تنظيم العديد من الدورات التدريبية سواء فى مجالات الشرطة او التعاونيات الفلاحية ، او مستوى الادارة العليا والقيادات العمالية فى الدول الافريقية ، والمرضات الافريقيات ، ودورات النقل البحرى التى تنظمها الاكاديمية البحرية بالاسكندرية .

كما ينظم معهد الدراسات الدبلوماسية - التابع لوزارة الخارجية - دورتين فى كل عام للدبلوماسيين الأفارقة الشباب احدهما للدول الناطقة بالفرنسية . والاخرى للدول الناطقة بالانجليزية .

وتدور مناقشات الندوة فى كل مرة حول محور أساسى يتصل بقضية من القضايا الحيوية التى تشغل اهتمام دول القارة الافريقية .

ولا يخفى ما يجسده هذا التعاون بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل امام الخبرات المصرية فى دول القارة الافريقية .

كما يهيئ الفرصة لتعميق مختلف اوجه التعاون فى المجالات المتنوعة وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للصناعات المصرية فى الأسواق الافريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية .

والى جانب كل هذه المزايا والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى الفعال والنشط ، والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية - الافريقية يظل هو الدعامة الاساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابديا على مر الزمن .

ما هى محاور نشاط الدبلوماسية المصرية على الساحة الافريقية خلال السنوات الست الماضية ؟

□ منذ عام ١٩٨١ - وحتى الآن - اى منذ تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم نشطت مصر - منذ ذلك الحين - لاستعادة فعالية دورها الافريقى ، وتحقق ذلك بوضوح من خلال حرص الرئيس مبارك على حضور مؤتمرات القمة الافريقية ، وتأكيد المستمر على اهمية منظمة الوحدة الافريقية ، اى ان مصر - فى عهد الرئيس مبارك - تمارس ما يمكن ان نطلق عليه « دبلوماسية القمة على الساحة الافريقية » ولعل مشاركة الرئيس مبارك الشخصية للسنة الثالثة على التوالى واخرها القمة الثالثة والعشرين الأخيرة التى انتهت فى اديس ابابا منذ ايام ، ما يؤكد هذا الحرص . وخلال مؤتمرات القمة تتاح الفرصة لعمل لقاءات مباشرة بين الرئيس وبين الرؤساء الافارقة حيث يتم بحث العلاقات الثنائية بين مصر وهذه الدول ، وكذا القضايا الافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

ولاشك ان النشاط الرئاسى الدبلوماسى - فى هذه القمم الافريقية - يجعل من الحضور المصرى حضورا واضحا وفعالا وايجابيا الى اوسع مدى . وكذلك جولات وزيارات الرئيس مبارك الافريقية ، ولعل ابرزها جولته فى مستهل عام ١٩٨٤ والتى زار خلالها كلا من زائير وكينيا وتنزانيا والصومال ، وعلى الجانب الآخر فان القاهرة غدت تستقبل اعدادا متزايدة

من الرؤساء الأفارقة الذين يزورون جمهورية مصر العربية توثيقا للعلاقات الثنائية ، وخلال الشهور الماضية فقط ، زار القاهرة أكثر من عشرة رؤساء أفارقة ، ففي مارس ١٩٨٧ استضافت مصر القمة الصغيرة التي شارك فيها رؤساء كل من الكونغو وزائير وأوغندا وجيبوتي وسيراليون ، كما زار مصر الرئيس الاثيوبي ، والرئيس السنغالي والرئيس السابق ليريري باعتباره رئيسا للجنة الجنوب التي أنشأها مؤتمر عدم الانحياز الثامن في هارارى .

وتزايد المؤتمرات الأفريقية التي تعقد في القاهرة ، ولعل أحدثها - خلال الشهور الأخيرة فقط - الندوة الدولية لحوض النيل ، ومؤتمر وزراء الصحة الأفارقة ، ومؤتمر بنوك التنمية الأفريقية ومؤسسات التمويل .

كما تستقبل القاهرة - كل شهر تقريبا - العديد من وزراء الخارجية والمسؤولين في الدول الأفريقية .

ومن جانبى اقوم - شهريا - بزيارات الى الدول الأفريقية لعقد دورات اللجان المشتركة بين مصر وبين هذه الدول ، وهى اللجان الوزارية التي تعقد دوريا سواء فى القاهرة أو فى عواصم الدول الأفريقية ، لبحث أوجه تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية فى جميع المجالات ووضع الاطار العام الذى يفتح الطريق أمام تنامي هذه العلاقات .

ولا شك ان هذه اللقاءات - مع ما تتيحه من تبادل صريح وبناء للآراء - حول المسائل الإقليمية والمشاكل الدولية ذات الاهتمام المشترك فإنها تعد كذلك فرصة طيبة لمراجعة وتطوير سبل التعاون وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر والدول الأفريقية الشقيقة .

لا يقتصر نشاط مصر الأفريقية على المستوى الثنائى ، وإنما يمتد الى ساحة الدبلوماسية الجماعية فكيف تمارس الدبلوماسية المصرية هذا النشاط ؟

□ تعمل مصر فى الاطار الأفريقى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، التى تؤمن بدورها الحيوى فى مجال تحقيق آمال الشعوب الأفريقية فى

التضامن والتعاون والوحدة ، وتعتبر مصر هذه المنظمة القارية بمثابة الحصن الذى يجب على جميع الدول الافريقية ان تلوذ به من أجل الدفاع عن مصالحها وحماية كيانها فى مواجهة التدخلات الأجنبية والقوى الخارجية .

وفى ضوء هذه الحقائق تحرص القيادة المصرية - فى كل المباحثات التى اجرتها وتجريها - على ان تؤكد وجهة نظر القاهرة فى ضرورة الخلافات الافريقية داخل اطار المنطقة ، ، منعا لوقوع القارة فى براثن الاستقطاب الدولى والحرب الباردة ، وضمانا لفعالية العمل الافريقى المشترك ، وتجنبيا للانقسام داخل القارة التى ينبغى ان توحد جهودها من أجل كسب آخر معارك تحررها المتمثلة فى تحقيق استقلال ناميبيا ، والقضاء على نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، ثم من أجل الاسراع قدما على طريق التنمية انقاذاً للانسان الافريقى من خطر المجاعات التى تلاحقه وتوفيراً للجهد الافريقى المبذود فى نزاعات لا طائل من ورائها .

وتؤمن مصر بأن حل مشكلات افريقيا هو فى العمل على دعم منظمة الوحدة الافريقية كى تصبح قادرة على تسوية القضايا الافريقية التى ينبغى الا تبقى طويلا على مسرح الاحداث . ومن ناحيتها ، فان القاهرة تلتزم بمنظور رؤيتها فى ضرورة تنسيق كل مواقفها داخل مؤسسات منظمة الوحدة الافريقية ، والدبلوماسية المصرية - فى هذا المجال - ترفض اى اجراء تقوم به اى دولة من الدول الاعضاء بعيدا عن اطار المنظمة .

ولا تكتفى مصر - فى الاطار الافريقى - بالعمل من خلال منظمة الوحدة الافريقية ، وانما تشارك الدبلوماسية المصرية - بنشاط وفعالية فى مختلف المؤتمرات الوزارية ، والمؤتمرات المتخصصة فى القارة الافريقية ، وفى التجمعات الافريقية المختلفة ، مثل تجمع دول حوض نهر النيل (الاوندوجو) ، والتجمع الافريقى الفرنسى ، وغيرهما .

كما ساهمت مصر - بايجابية - من أجل حل مشاكل القارة ، وفى مقدمتها

مشاكل الجفاف والتصحر والمجاعة ، فشاركت في الاجتماعات الدولية المخصصة حول هذه القضايا ، مثل الدورة الخاصة للجسعية العامة في مايو ١٩٨٦ التي تتناول الوضع الاقتصادي الحرج في افريقيا بوفد - على مستوى وزاري - كما اجرت اتصالات - مكثفة - لتأمين اشتراك وزاري واسع من جانب عدد من الدول تحقيقا للأهداف المرجوة منها .

وسوف تشارك مصر في القمة الاستثنائية التي دعت اليها منظمة الوحدة الافريقية في سبتمبر ١٩٨٧ والتي ستخصص لدراسة مشكلة المديونية الافريقية ، والعمل من أجل بلورة موقف افريقي موحد من هذه المشكلة يصون مصالح افريقيا في مواجهة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية .

اشترتم - الى تجمع دول « اندوجو » ما هو هذا التجمع الذي تنشط مصر في العمل من أجل تدعيمه على المستوى الاقليمي في القارة الافريقية ؟

□ ان تجمع دول « اندوجو » هو تجمع اقليمي حديث النشأة نسبيا ، اذ عملت مصر والسودان وزائير على تأسيسه عام ١٩٨٣ الى جانب أوغندا وافريقيا الوسطى حيث تم انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لهذه المجموعة من الدول في الخرطوم ، وفي عام ١٩٨٤ تم انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني للمجموعة في كينشاسا . وفي هذا المؤتمر الثاني ، حصلت المجموعة على اسمها حيث اطلق على هذا التجمع الاقليمي اسم « اندوجو » وهي كلمة باللغة السواحلية تعني « الاخاء » حيث وجد المؤسسون في منطوق هذا اللفظ المفهوم الذي يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معاني الاخاء والتعاون والمصلحة المشتركة .

وتضم المجموعة - الى جانب المؤسسين الخمسة - رواندا وبوروندي وتنزانيا كدول مراقبة .

وفي القاهرة انعقد المؤتمر الوزاري الثالث لهذه المجموعة عام ١٩٨٥ ، (م ١٠ - أحاديث سياسية)

وكان المؤتمر الوزارى الرابع فى كينشاسا للمرة الثانية فى مايو ١٩٨٧ .
وعلى هذا فان مجموعة « اندوجو » هى تجمع هدفه الوحيد المساهمة
فى تحقيق الاستقرار والتنمية بالبلدان الاعضاء وذلك من خلال التعاون الاقليمى
متعدد الاطراف وهو تجمع لا يشكل كتلة او تجسعا ضد أى بلدان او تجمعات
أخرى .

وفى هذا المجال تلتزم مجموعة « اندوجو » بالمبادئ الواردة فى ميثاقى
منظمة الوحدة الافريقية ، والأمم المتحدة ، ويوجه خاص بمبدأ حقوق الانسان
كما ورد فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وميثاق حقوق الانسان والشعوب
الافريقية .

وبالاجمال ، فيمكننى ان أقول انه ليس ترفا سياسيا ان تسعى القاهرة
- فى عهد الرئيس مبارك - لأن تتعاقب علاقاتها مع عواصم افريقيا ، فهى
البعد الاستراتيجى لمصر الى جانب البعد الاستراتيجى العربى .

وليس لنا فى ذلك خيار ، فعبقرية مكانة مصر ، تحتم ذلك ، ومن ثم فان
تجاهل الاهتمام بافريقيا ومشاكلها وهمومها ، لايغنى سوى ان نشق بأيدينا
ثغرة خطيرة فى جدار الأمن القومى المصرى .

وهذا الكلام لاينطوى على أى مبالغة ، ولكنه الحقيقة التى اكدها ويلورها
المؤرخ اليونانى الشهير « هيرودوت » الذى زار مصر فى القرن الخامس قبل
الميلاد ، وقال عبارته الماثورة الموحية (مصر هبة النيل) .

ومن هنا ، فان العلاقات المصرية الافريقية تمتد جذورها الى أعماق
التاريخ ، فهى تبدأ من العصر الفرعونى وتتدفق مع مياه نهر النيل حتى الأبد .

الحديث التاسع عشر

سيادة الوزير بحكم اهتمامكم بقضايا القارة
الافريقية • اود ان اتعرف من سيادتكم على اهم المشكلات
الاقتصادية التي تواجه الدول الافريقية ؟

□ اود في بداية حديثي ان اذكر ان الدول الافريقية تواجه ازمة تنمية طاحنة
لم يسبق لها مثيل في عتقوانها وعمقها واستمراريتها وتتمثل اهم مظاهر هذه
الازمة في انهيار جهود التنمية في العديد من الدول الافريقية ، وتدهور شروط
التبادل التجاري الدولي ، وتفاقم السياسات ، والضغط الحمايية المفروضة
على الصادرات الافريقية في الأسواق الدولية ، وانهيار اسعار السلع
الاساسية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الافريقية • ويعتبر تفاقم الآثار
السلبية لعدم التوصل حتى الآن الى حلول دائمة ومتكاملة لازمة المديونية
الخارجية وما تفرضه من ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية من اخطار
التحديات التي تواجه القارة الافريقية بأسرها التي تضم الغالبية العظمى من
الدول الأقل نموا والأشد فقرا في العالم •

سينعقد في اديس ابابا خلال الفترة من ٢٠ نوفمبر
حتى أول ديسمبر ١٩٨٧ مؤتمر القمة الافريقي الذي
سيخصص لبحث ازمة المديونية الافريقية • فما هي
تصوراتكم لأهداف هذا المؤتمر ؟

□ في الواقع ان مؤتمر القمة الاستثنائي القادم سينعقد بناء على قرار تم
اتخاذ في اطار اجتماعات الدورة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية
التي انعقدت في يوليو الماضي • وسيهدف هذا المؤتمر في المقام الأول الى
بلورة « موقف افريقي موحد » تجاه قضية المديونية الخارجية للقارة الافريقية ،

ويعد ذلك بمثابة خطوة أساسية لعقد مؤتمر دولي لمعالجة أزمة المديونية الأفريقية من كافة جوانبها بمشاركة جميع أطراف تلك الأزمة ، وهي الدول الأفريقية المدينة والدول المتقدمة الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك التجارية ، فمنذ عام ١٩٨٥ والدول الأفريقية تسعى بكل جدية الى اقناع المجتمع الدولي بأهمية عقد مؤتمر دولي لمعالجة أزمة المديونية الأفريقية بطريقة متكاملة ، وتعتبر القمة الأفريقية المقبلة خطوة للاعداد لهذا المؤتمر . فالهدف من القمة هو التوصل الى « وثيقة أساسية أفريقية موحدة » تكون أساسا للحوار مع الدول الدائنة وبذلك تكون أفريقيا على بداية الطريق الى علاج لأزمة مديونيتها

اتصالا بسؤالى السابق ... ما هو المدلول السياسى
لعقد مؤتمر القمة الأفريقى القادم فى هذا الوقت بالذات ؟

□ تعد القمة الأفريقية المقبلة تأكيدا صادقا لرغبة الدول الأفريقية فى التعبير عن موقفها بشكل محدد وعلى أعلى مستوى سياسى تجاه قضية تعتبر من أهم القضايا التى تؤثر سلبيا على امكانية تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادى ليس فى أفريقيا وحدها بل وفى الدول النامية وفى الاقتصاد العالمى كله .
وما من شك ان بلورة موقف أفريقى موحد سيكون بمثابة « رسالة » الى الدول المتقدمة الدائنة والى مؤسسات التمويل الدولى تحمل رؤية أفريقيا لكيفية مواجهة أزمة المديونية بطريقة حاسمة ومتكاملة ...

واعتقد ان الوقت قد حان لأن تقوم أفريقيا بهذه الخطوة من أجل تعبئة الرأى العام العالمى واقناعه بخطورة ترك أزمة المديونية الأفريقية بدون حل عادل ودائم ، كما ان الظروف الدولية تعد مواتية للغاية ... فعلى أفريقيا تقع مسئولية الحفاظ على « قوة الدفع » التى تولدت عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى خصصت لبحث الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا والتى انعقدت فى يونيو ١٩٨٦ ، هذا فضلا عن القرارات التى تم اتخاذها لمعالجة أزمة المديونية سواء فى إطار مؤتمر الانكساد السابع الذى انعقد مؤخرا

فى جنيف أو فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو فى إطار مجموعة الـ ٢٤ التى انعقدت فى واشنطن فى سبتمبر الماضى ٠٠ وهناك توافق دولى فى الآراء على أن عقد الثمانينات يعتبر « عقد التنمية المفقود » وهذا يتطلب من أفريقيا - ونحن على مشارف التسعينات - أن تقدم تصوراتها المتكاملة عن واحدة من أخطر القضايا التى يمكن أن يكون لها انعكاسات خطيرة على السلم والأمن فى أفريقيا .

سيادة الوزير ما هى أهم مؤشرات مديونية القارة الافريقية الى الحد الذى نشهده الآن ؟

□ فى الواقع ان الغالبية العظمى من الدول الافريقية تعاني من أزمة مديونية حادة وخطيرة . فوفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فقد بلغ اجمالى المديونية الخارجية للدول الافريقية أكثر من ٢٠٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٦ تمثل حوالى ما يقرب من ٥٥٪ من اجمالى الناتج القومى الاجمالى للقارة الافريقية وتمثل حوالى ٢٢٧ من حصائل الصادرات الافريقية .

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى . قامت الدول الافريقية بسداد حوالى ٢٠٥ بليون دولار خلال عام ١٩٨٥ لخدمة ديونها ولم تتلق سوى ٨٠ بليون دولار فقط فى شكل ائتمانات وقروض جديدة ٠٠٠ وقد ادى تزايد اعباء خدمة الديون الافريقية الى عرقلة امكانية تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى غالبية الدول الافريقية المدينة ٠٠ وعلى الرغم من الجهود المستمرة التى قامت بها الدول الافريقية من أجل مواجهة اعباء خدمة ديونها ، الا ان اوضاع المديونية الخارجية للدول الافريقية لاتزال تمثل عبئا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا هائلا ٠٠ ويكفى ان اذكر فى هذا الصدد ان نسبة الديون الافريقية قد زادت من ١٩٨٪ عام ١٩٨٥ الى ان بلغت ما يقرب من ٢٢٧٪ فى نهاية عام ١٩٨٦ .

اما بالنسبة للشق الثانى من السؤال والذى يتعلق بالعوامل التى أدت الى تفاقم مديونية الدول الافريقية على النحو الذى نشهده الآن ، فيمكن ان نرجع

ذلك الى ثلاثة عوامل رئيسية يتمثل اول هذه العوامل فى التأثير السلبى للقيود المفروضة على السياسات النقدية فى الدول المتقدمة الصناعية والتي أدت الى ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات فلكية من ٥٪ الى ان بلغت فى بعض الأحيان أكثر من ١٧٪ وترتب على ذلك زيادة اعباء خدمة ديون الدول النامية ككل خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٧ بما يقرب من ٤٠ بليون دولار ٠٠٠ اما ذاتى هذه العوامل فيتصل بانهييار أسعار السلع الأساسية الى أدنى مستوى بلغته منذ أكثر من خمسين عاما ، وهو الأمر الذى أدى الى انخفاض حصة الصادرات الافريقية بشكل خطير ، وإلى زيادة حدة العجز فى موازين مدفوعاتها ٠٠ اما العامل الثالث فيتمثل فى تزايد حدة لجوء الدول المتقدمة الصناعية الى فرض العديد من القيود الحمائية ، وعدم توافر منافذ لصادرات الدول الافريقية فى الأسواق الدولية ، وهو الأمر الذى أدى الى فقدان الدول الافريقية لمصدر رئيسى من مصادر النقد الأجنبى اللازم لمواجهة اعباء خدمة ديونها الخارجية .

ويمكن القول ان هذه العوامل الثلاثة والمتمثلة فى ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات فلكية ، وانهييار أسعار السلع الأساسية ، وتزايد حدة لجوء الدول المتقدمة الى فرض العديد من القيود الحمائية ، هى التى أدت الى تفاقم مديونية الدول الافريقية على النحو الذى نشهده الآن . ولا يفوتنى أن أنكر ايضا بعض العوامل ذات الصلة والتي يأتى على رأسها ندرة الموارد الخارجية اللازمة للتنمية فى القارة الافريقية ، وانخفاض مستوى مساعدات التنمية الرسمية .

سيادة الوزير لقد تعرضت بورصات الأوراق المالية فى الدول المتقدمة الصناعية مؤخرا لانتكاسات هائلة ٠٠٠
فما هى انعكاسات ذلك على امكانية معالجة أزمة مديونية الدول النامية بشكل عام ؟

□ وبدون الدخول فى التفاصيل الفنية التى أدت الى هذه الأزمة الجديدة ٠٠

فهناك من يقول ان تلك الأزمة سوف تؤدي الى خفض أسعار الفائدة ، وبالتالي

تخفيف اعباء مديونية الدول النامية وشروط خدمة تلك الديون ، الا ان هناك -
فى الواقع - العديد من الآراء التى تقول ان تلك الأزمة سيكون لها تأثيراتها
السلبية على اقتصاديات الدول النامية اذ انها ستؤدى الى مزيد من الانهيار
فى أسعار السلع الأساسية ، فضلا عن انها سوف تحد من امكانية استيعاب
الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية ، وسوف تقلل من برامج المساعدات
التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية ، فضلا عن ان تلك الأزمة سوف
تدخل الدول المتقدمة فى مرحلة نمو بطيء سوف تنتقل حتما الى اقتصاديات
الدول النامية .

سيادة الوزير بعد مرور اكثر من عامين على انعقاد
الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى خصصت
لبحث الوضع الاقتصادى الحرج فى افريقيا ، وقرارها لما
عرف ببرنامج الأمم المتحدة للانعاش فى افريقيا * فما هو
يمكن للجهود الرامية لتنفيذ هذا البرنامج ؟

□ فى الواقع ان انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة
لبحث الوضع الاقتصادى الحرج فى افريقيا كان بناء على قرار تم اتخاذه فى
اطار اجتماعات الدورة الحادية والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية . . . وقامت
الدورة الخاصة للجمعية العامة باقران برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش
الاقتصادى والتنمية فى افريقيا خلال الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وارتكز هذا
البرنامج على تأكيد مفهوم « الالتزام المتبادل والتعاون الدولى » ، واعتمد على
تأكيد التزام الدول الافريقية بالبدا فى تطبيق برامج وطنية واقليمية للتعاون
الاقتصادى ، وتعهدا بادخال اصلاحات جوهرية على سياساتها الاقتصادية
الوطنية خاصة فيما يتعلق بقضايا النقد والتجارة والعمالة والانتاج . .
كما التزم المجتمع الدولى بمقتضى هذا البرنامج - بدعم استكمال جهود التنمية
فى افريقيا وتوفير الموارد اللازمة لتسهيل عملية تحقيق التنمية فى القارة
الافريقية .

وكان من المتوقع - عند اقرار برنامج عمل الأمم المتحدة هذا - ان تقوم الدول المتقدمة باتخاذ الاجراءات التى تكفل « خلق بيئة اقتصادية خارجية » يمكن ان تساعد على تحقيق التنمية المتوازنة والمستقرة فى القارة الافريقية الا ان هذا فى الواقع لم يتحقق . . فعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على اقرار برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والاجتماعى فى افريقيا ، الا ان البيئة الاقتصادية لاتزال تشهد انتكاسات خطيرة وحادة تؤثر سلبيا على امكانيات تحقيق التنمية فى القارة الافريقية ، اذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - انخفاض تدفقات الموارد الخارجية الى الدول الافريقية ، استمرار انهيار أسعار السلع الأساسية ، وتدهور شروط التبادل التجارى ، واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة بالقيم الحقيقية ، هذا فضلا عن ندرة الموارد المالية المتاحة لأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المطالبة بالاسهام الايجابى فى برنامج الانعاش الاقتصادى ، يضاف الى هذا التأثير السلبى لسياسات الفصل العنصرى فى الجنوب الافريقى التى تمثل تهديدا ساقرا للسلم والأمن فى القارة الافريقية .

وعلى الرغم من الشروط القاسية والقرارات الاقتصادية الصعبة التى تبنتها الدول الافريقية من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة هذا فضلا عن الاصلاحات والتعديلات الهيكلية الواسعة النطاق التى تبنتها الدول الافريقية على المستوى الوطنى ، الا ان البرنامج لم يحقق - حتى الآن - اقل النتائج المتوقعة حيث ان غالبية أعضاء المجتمع الدولى لم يف من جانيه بما التزم به عند اقرار برنامج عمل الأمم المتحدة كما ان تفاقم أزمة المديونية الخارجية لافريقيا ، وانهيار أسعار السلع الأساسية قد اعاقا من ناحية اخرى جهود الدول الافريقية الرامية الى تنفيذ المراحل الأولى للبرنامج .

كيف تصدون الاجراءات التى يجب على المجتمع
الدولى أن يضطلع بها من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم

المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا ؟

□ ان هذا السؤال على قدر كبير من الأهمية لأنه يتصل - بشكل مباشر - بأزمة التنمية فى افريقيا . . . ويستلزم الاجابة عليه ان اتطرق الى أربع مجموعات من الاجراءات ، يتمثل اولها فى ضرورة تحسين نوعية وسائل المساعدات الخارجية بما فى ذلك توفير مساعدات تساهلية للتنمية فى افريقيا ، وتأكيد أهمية وصول مساعدات التنمية الرسمية المقدمة من الدول المتقدمة الى النسبة المقررة دوليا وهى ٧٠٪ من الناتج القومى الاجمالى ، مع زيادة التدفقات الرأسمالية الخاصة وائتمانات التصدير الى الدول الافريقية ، ومواجهة مشكلة تزايد النقل العكسى الصافى للموارد من الدول الافريقية .

ويتمثل ثانى هذه الاجراءات فى أهمية تحسين البيئة الاقتصادية الدولية ، ويستلزم ذلك العمل على استقرار أسعار الصرف ، وخفض أسعار الفائدة بالقيم الحقيقية ، وتسهيل وصول منتجات الدول الافريقية الى الأسواق الدولية ، والغاء القيود الحمائية القائمة امام الصادرات الافريقية ، وتقوية الاتفاقات السلعية القائمة بالفعل ، ودعوة الدول المتقدمة الى المشاركة فى التفاوض حول اتفاقات سلعية جديدة ، ويتمثل ثالث هذه العناصر فى ضرورة دعم جهود الدول الافريقية الرامية الى ادخال اصلاحات جوهرية على سياساتها الاقتصادية الوطنية ، ودعوة الدول المتقدمة الى زيادة مساهماتها المالية فى مؤسسات التمويل الدولية . ويتمثل رابع هذه العناصر فى ضرورة اتخاذ الاجراءات التى تكفل تخفيض اعباء المديونية الخارجية للدول الافريقية ، وزيادة تدفقات الموارد الطويلة الأجل الى الدول الافريقية .

سيادة الوزير لقد قام عدد من الدول المتقدمة الدائنة
بالغاء مديونية بعض الدول الافريقية الأقل نموا ، كما قامت
بعض الدول الدائنة بتقديم مساعدات تساهلية للدول

الافريقية جنوب الصحراء ٠٠٠ فكيف تقيمون مثل هذه الاجراءات ، وآثارها على ازمة المديونية الافريقية ؟

□ في الواقع ان الدبلوماسية المصرية ترحب باى جهد تقوم به الدول
المتقدمة الدائنة من اجل تخفيف اعباء ازمة المديونية الافريقية ٠٠ الا اننا
في ذات الوقت ندعو الدول المتقدمة الدائنة الى ضرورة ان تمتد جهودها
الرامية لمواجهة ازمة المديونية الافريقية لتشمل خفض اسعار الصرف ، والغاء
القيود الحسائية التى تهدد اعتماد افريقيا على التجارة الدولية كوسيلة حقيقية
للتقدم والتنمية ، والعمل على مد فترات السداد والسماح فى اطار عدلية
اعادة جدولة الديون ، وتخفيض المصاريف الادارية المتصلة بطلب العملية ٠٠٠
كما ندعو أيضا الى ضرورة ان تمتد جهود الدول الدائنة لتشمل وضع اجراءات
مصددة لتخفيف اعباء كافة الدول الافريقية - شمالها وجنوبها ، شرقها
وغربها - نظرا لتكامل اقتصاديات القارة الافريقية ، هذا مع مد نطاق
الاجراءات التى من شأنها ان تعزز من امكانية تدفق الموارد الخارجية بكافة
انواعها الى الدول الافريقية ، واجراء تخفيض فوري لآعباء المديونية الافريقية .

سيادة الوزير تعرض الاستراتيجية السائدة التى
تتبعها الدول المتقدمة الدائنة لمعالجة ازمة مديونية الدول
النامية للعديد من الانتقادات ٠ فما هو تعليقكم على ذلك ؟

□ فى الحقيقة ان عملية ايجاد حلول لازمة المديونية يمكن ان تتم اما عن
طريق تعزيز قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها ، او عن طريق خفض التزاماتها
بقدر مناسب ، او عن طريق الجمع بين الاثنين معا ٠٠ وحتى الآن اعتدلت
استراتيجية الدول الدائنة على اول تلك الخيارات وبالنسبة لسكل الدول المثقلة
بالديون تجاه البنوك التجارية سعت استراتيجية الدول الدائنة الى « اقامة
الوقت » اللازم لتحقيق نمو فى الانتاج ، وفى حصائل الصادرات ، وهو الامر
الذى من شأنه ان يعيد للدول المدينة قدرتها على تحمل اعباء الديون ٠٠٠ ومع
قيام البنوك التجارية بالحد من المخاطر التى تتعرض لها ، اصبح استعدادها

أقل لتقديم تمويل إضافي للدول المدينة ، وقد نتج عن ذلك ان الدول المدينة قد اكتشفت - بعد عدة سنوات من النمو البطيء ، وفي بعض الأحيان السلبي - ان مديونيتها لم تقل عما كانت عليه سابقا . . .

ويعكس قصور الاستراتيجية الدولية الراهنة الطريقة « غير المتكافئة » ، التي تتقاسم بها الاطراف المعنية المختلفة مسئولية معالجة أزمة المديونية . . . اذ يركز منهج الدول الدائنة على الأمل في ان تتراجع الأسعار الحقيقية للفوائد قريبا الى مستوياتها العادية تاريخيا ، وان تستعيد أسواق الدول النامية التصديرية حيويتها مرة أخرى ، لكنها لم تتضمن التزامات محددة من قبل الدول المتقدمة الصناعية بمتابعة السياسات الاقتصادية التوسعية . . . وبالإضافة الى ذلك لم تقدر استراتيجية الدول الدائنة السائدة خطورة أزمة المديونية حق قدرها ، وبالفيت في إمكانية تحقيق التنمية في الدول المدينة عن طريق ادخال اصلاحات جوهرية على السياسات الاقتصادية الوطنية وجوبا وفي غياب بيئة تجارية ومالية دولية مواتية ، هذا فضلا عن اخفاقها في الاعتراف بحاجة العديد من الدول النامية المدينة الى تخفيض فوري لآعباء ديونها .

ولعل ابرز عيب في الطرق والوسائل المتبعة حاليا لمواجهة أزمة المديونية على النحو الذي نفذت به حتى الآن ، هو عدم تصورها في اطار استراتيجية اوسع لدفع النمو الاقتصادي العالمي . . . وفي الواقع ان احتمال بطء النمو في الدول المتقدمة الصناعية في الفترة المقبلة يلقي بمزيد من الشك على توقع حدوث سرعة في حصائل صادرات الدول النامية الذي يعتبر عاملا أساسيا لأي استراتيجية ناجحة لمواجهة أزمة المديونية ، وبدونه لا يمكن التوفيق بين أهداف النمو المتواصل في الدول المدينة ، وبين تحقيق أمن النظام المالي والنقدي الدولي .

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة أعوام على تفجر أزمة مديونية الدول النامية ، الا ان الدول المتقدمة الصناعية لاتزال تتمسك عن طرح تصوراتها عن

كيفية معالجة هذه الأزمة بمنهج يقوم على أساس دراسة كل حالة دولة مدينة على حدة . وقد ذكر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه الشامل امام الدورة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية يوم ٢٨ يوليو ١٩٨٧ .

انه من الواضح ان الدول الدائنة لاتزال محجمة عن التوصل الى صيغة ملائمة للتغلب على أزمة المديونية فى اطار مفاوضات جماعية او متعددة الاطراف ، اعتقادا منها ان الاطار الوحيد الكفيل بالتعامل مع هذه المشكلة هو اجراء مفاوضات مع كل دولة مدينة على حدة ، تشترك فيها مؤسسات التمويل الدولية والحق اننا لا نرى مبررا مقبولا لرفض اجراء مفاوضات موسعة تعالج فيها أزمة المديونية من زواياها العامة التى تشكل قاسما مشتركا فى معظم حالات المديونية ، مع افساح المجال - بعد ذلك - لمفاوضات ثنائية تناقش فيها المسائل الفرعية والتفصيلية والنقاط التى تتميز بالخصوصية بالنسبة لكل دولة وتختلف من دولة الى أخرى ، .

وفى الواقع ان تحسين الاستراتيجية التى تتبعها الدول الدائنة لمواجهة أزمة المديونية فى حاجة الى ادخال اصلاحات جوهرية عليها على اساس ما تم التوصل اليه من قرارات دولية منها قرار الانكثاد ٢٢٢ الذى تم اقراره فى اطار اجتماعات الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠٢/٤١ ، وكذا الوثيقة الختامية التى صدرت مؤخرا عن الانكثاد السابع .

كما ان منهج تحسين الاستراتيجية السائدة يجب الا يركز على الحلول الفنية فقط ، وانما يجب ان يأخذ فى الاعتبار كافة الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأزمة المديونية ، كما يجب ان يكون تحقيق النمو والتنمية فى الدول بمثابة الهدف الأساسى لمعالجة أزمة المديونية من كافة جوانبها .

سيادة الوزير اود ان اتعرف من سيادتكم على الجهود التى قامت بها وزارة الخارجية المصرية من اجل التحضير

للقمة الافريقية المقبلة ؟ وما هي المقترحات التي يمكن ان تقدمها مصر لمعالجة أزمة المديونية الافريقية ؟

□ أود في مستهل الاجابة على هذا السؤال ان اؤكد ان أزمة المديونية تعتبر من أهم القضايا الاقتصادية التي تقوم وزارة الخارجية المصرية بدراستها . . . فهناك بالفعل مجموعة من الدراسات التي قمنا بأعدادها والتي تتناول تطور أزمة مديونية الدول النامية . وتقييما سياسيا واقتصاديا لأهم المبادرات التي طرحتها الدول الدائنة لمعالجة أزمة المديونية ، كما ان هناك مجموعة من الأوراق الأساسية التي تتضمن حصرا شاملا لكافة المبادرات التي طرحتها الدول النامية حتى الآن ، تأخذ في الاعتبار ما قدمته مجموعة الـ ٧٧ أو حركة عدم الانحياز ، أو منظمة الوحدة الافريقية ، أو مجموعة أمريكا اللاتينية من مقترحات ، كما ان هناك تقييما كاملا لأهم القرارات الدولية التي تم اقرارها مؤخرا لمعالجة أزمة المديونية سواء في إطار الأمم المتحدة خاصة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وفي إطار تجمعات دولية أخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أو اجتماعات القمة الاقتصادية التي تعقدها الدول المتقدمة الصناعية سنويا .

وقد قامت وزارة الخارجية - مؤخرا - بتشكيل لجنة خاصة للتحضير للقمة الافريقية المقبلة ولاعداد « مجموعة من المقترحات المصرية » لطرحها على القمة المقبلة . . . وتدعو هذه المقترحات بشكل جوهري الى نبذ أسلوب المواجهة ، وتأكيد ان التعاون الدولي والحوار السياسى هما وحدهما الكفيلان بمواجهة أزمة المديونية الافريقية في إطار استراتيجية تعاونية دولية تهدف الى تعزيز امكانية تحقيق التنمية المتوازنة والمستقرة في القارة الافريقية ، والى تأكيد أهمية اقرار المسئولية المشتركة ، وضرورة المشاركة العادلة في تحمل الأعباء بين كافة أطراف أزمة المديونية وهي الدول الافريقية المدينة والدول المتقدمة الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك التجارية .

وسوف تعمل الدبلوماسية المصرية خلال القمة الافريقية على ضرورة
الا يقتصر الاهتمام الدولى على مجرد مديونية الدول الافريقية جنوب
الصحراء ٠٠ وانما يجب ان تمتد الجهود الرامية الى معالجة أزمة المديونية
لتشمل ديون القارة الافريقية بأسرها وفقا لمبادئ سياسية ومعايير اقتصادية
تقوم على الموضوعية والعدالة والاتصاف .

يعد مفهوم « الاعتماد المتبادل والتكافل الدولى » من
أهم ما تتمسك به الدول النامية خاصة الافريقية منها .
فما هي مبررات هذا الموقف ؟

□ فى الواقع انه لا يمكن ان تستمر التنمية فى قارة معينة بسبب نجاح
دولها فى استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمى ، فى الوقت الذى
تختنق فيه جهود التنمية فى القارات الأخرى بسبب المسار الخاطيء للأوضاع
والسياسات الدولية الى جانب الكوارث الطبيعية وإخطار الجفاف والتصحر ،
وقد ذكر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه الشامل أمام مؤتمر
الانكباد السابع الذى انعقد فى يوليو الماضى :

« انه من المقطوع به ان الدول النامية لا تستطيع مهما حسنت نواياها
وصدقت عزميتها ان توفق بين التزاماتها الخارجية الناجمة عن الديون ،
وتدهور شروط التجارة ، وبين متطلبات التنمية ومن الخطأ ان نقول ان هذه
المشكلة تخص الدول النامية وحدها وعليها تقع المسئولية ، لأن هذا الافتراض
خاطيء نظريا ، فضلا عن آثاره السلبية من الناحية العملية » .

فالعالم الذى نعيش فيه هو وحدة واحدة ولا يمكن ان تستمر مجموعة
دولية معينة فى النمو والتقدم فى الوقت الذى تتعرض فيه الدول الأخرى لقدر
متزايد من الضغوط الاقتصادية .

وفى الواقع ان أى انهيار فى الوضع الاقتصادى العالمى سيجرف معه
كافة الدول ، ولن ينجو منه أحد مهما توفر له من عوامل القوة ٠٠ هذا هو
جوهر الاعتماد المتبادل للتكافل الدولى الذى تسعى الى تأكيده فى كافة المحافل
الدولية التى ننتمى الى عضويتها .

الحديث العشرون

كانت خطوة جيدة ان يتم الاتفاق بين القادة الأفارقة في مؤتمرهم السابق في يوليو الماضي في العاصمة الاثيوبية على تخصيص قمة افريقية لمناقشة قضية الديون ، احساسا منهم بثقل هذا الهم الأفريقي ، ويصبح التساؤل المطروح ، هل لنا ان نعرف التصور الأفريقي لحل هذه القضية ؟

□ من المعروف ان اجتماع القمة سبقه اعداد على مستوى جيد ، فقد عقدت عدة مؤتمرات صغيرة ، منها على سبيل المثال اجتماعات اللجنة الدائمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والتي شاركت فيها لجنة من الخبراء الأفارقة ، بالإضافة الى اجتماعات لجنة التيسير ، وهي اللجنة المكلفة بدراسة كل ما يواجه المنظمة من طوارئ ومشاكل ، والمختصة بالأعداد والتجهيز لمؤتمر القمة الافريقية ، وهناك ايضا الاجتماع الذي يعقد صباح اليوم ٠٠ الأربعاء والذي يضم لجنة مكونة من وزراء مالية الدول الأفريقية ويضيف الدكتور بطرس غالى :
ومن المؤكد ان المؤتمر الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر على مستوى القمة ، يهدف الى تحقيق بعدين :

الأول : وضع تصور افريقي ، ووحدة لكيفية معالجة أزمة المديونية لقارة افريقيا ، والتي بلغت في يناير هذا العام اكثر من ٢٠٠ مليار دولار أى حوالى ٢٢٧٪ من قيمة صادرات دول القارة ٠٠

ثانيا : تعبئة الراى العام العالمى واقناعه بضرورة مواجهة تلك الأزمة التى تؤثر سلبيا فى اقتصاديات كل الدول الأفريقية - فبلورة موقف افريقي تجاه المديونية ، سوف يكون بمثابة رسالة الى الدول المتقدمة (الدائنة) والى مؤسسات التمويل الدولية ، تحمل رؤية افريقية عن كيفية مواجهة مشكلة المديونية بطريقة عادلة ومتكاملة ٠٠

ويصبح التساؤل الآخر ؟ هل تعتقد ان مثل هذه القمة قد تصل الى نتائج ملموسة ، او حتى تساهم فى معالجة المشكلة بشكل حاسم ؟

□ فى اعتقادى ان القمة تأكيد واضح وصادق لرغبة الدول الأفريقية للتعبير عن موقفها بشكل محدد وعلى أعلى مستوى سياسى تجاه أزمة المديونية التى تعتبر من أخطر التحديات القائمة بين الجنوب النامى ، والشمال المتقدم ، كما ان مشكلة حل الديون هى معوق رئيسى للانعاش والتنمية ليس فى قارة افريقيا وحدها ، بل فى الاقتصاد العالمى كله ، والوقت - فى اعتقادى - مناسب لتقوية دول القارة بهذه الخطوة فإقرار وثيقة أساسية افريقية موحدة ، هى مسئولية كل افريقيا ، وهى المدخل الطبيعى فى المؤتمر الدولى الذى تنادى به الدول الأفريقية ، ليقوم بضرورة وضع حلول عادلة ودائمة لازمة الديون ، ويكفى ان نعرف ان منذ عام ١٩٨٥ ودول القارة تسعى بكل جدية لإقناع المجتمع الدولى بأهمية عقد هذا المؤتمر الدولى لعلاج مشكلة الديون الافريقية ..

هناك تمايز افريقى تجاه طرح حلول موضوعية لهذه المشكلة ، هل تعتقد انه ثمة دورا مصرى لبناء ما يمكن ان نسميه توافقا افريقيا فى الآراء ؟

□ بالفعل سوف تحرص الدبلوماسية المصرية على بناء هذا التوافق ، والتى يعزز من قوة افريقيا التفاوضية فى تعاملها واتصالاتها مع الدول المتقدمة الدائنة ومع مؤسسات التمويل الدولية ، ومصر تؤيد كل الجهود التى تقوم بها الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية ، من أجل تأكيد التفاعل الديناميكى والجماعى تجاه أهم المشكلات التى تواجه دول القارة ..

الديون ليست فقط « معاناة افريقية » بل هى تضم ايضا دول عدم الانحياز وكافة الدول النامية ، هل تعتقد فى ضرورة طرح مبادرات ومقترحات لحل القضية ؟

□ أزمة الديون فى الدول النامية ظهرت على الساحة الدولية عام ١٩٨٢ ،

وكان ذلك حافزا لتقديم عدد من المقترحات لمواجهة جوانب المشكلة ، ولم تقتصر المقترحات على الديون التجارية فقط ، بل تعدتها لتشمل اشكالا أخرى مثل الديون الرسمية ، وائتمانات التصدير ، وقد اهتمت بعض المقترحات المطروحة بضرورة ادخال تعديلات جوهرية على النظام النقدي والمالي الدولي ، وعلى معالجة العلاقة بين الدول النامية والبنوك التجارية وعلى اعادة جدولة الديون ، وهناك مساهمات من مجموعة الدول النامية وعدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، مما يدل على نمو الادراك الدولي بخطورة استمرار مشكلة ديون الدول النامية دون حل اكيد ، وهناك كثير من المؤشرات الايجابية التي يشهدها المجتمع الدولي في معالجة اخطر القضايا الاقتصادية ، ومنها بالطبع ازمة الديون ومن هذه المؤشرات :

١ - نجاح مؤتمر الاونكتاد في اصدار وثيقة موحدة ، تم اقرارها بالاجماع مما يؤكد عزم كل الدول على تحمل مسؤولياتها والتزاماتها لمواجهة ازمة الديون الطاحنة ..

٢ - مواذقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها في العام الماضي على ادراج بند خاص بازمة الديون الخارجية على جدول اعمالها ، وتوصلها الى قرار ايجابي يتناول معايير معالجة ، ازمة الديون الخارجية ومن المنتظر ان تخرج دورة هذا العام بقرار آخر يأخذ في الاعتبار ان ازمة الديون تمثل ازمة تنمية ومشكلة للموارد ..

٣ - هناك توافق دولي على اعتبار ان عقد الثمانينات يعتبر عقد التنمية المفقود ، وهذا يتطلب منا في افريقيا .. ونحن على مشارف التسعينيات ان نقدم تصوراتنا المتكاملة عن اخطر القضايا التي تؤثر على السلم والامن ..

**يبقى التساؤل المهم حول الدور المصرى فى هذا
المؤتمر ، وهل هناك اعداد وورقة عمل مصرية ، تحمل
توجهات القاهرة تجاه حل الازمة ؟**

□ لقد شكلت الخارجية المصرية لجنة خاصة للتحضير لهذه القمة
الطارئة ، وبالفعل وضعت الادارة الاقتصادية بالخارجية ورقة عمل للتصديق
المصرى فى القمة ، تتضمن مجموعة مقترحات مصرية لمعالجة ازمة الديون
الافريقية ، وتستند تلك المقترحات على مجموعة من المبادئ الاساسية التى تدعو
لنيل أسلوب المواجهة وتأكيد ان التعاون الدولى والحوار السياسى هما وحدهما
كفيلان بمواجهة ازمة الديون الافريقية فى اطار استراتيجيات تعاونية دولية تهدف
لتقرير النمو والتنمية فى القارة الافريقية ..

ومصر تشارك فى الاجتماعات الافريقية بوفود مشتركة من الخارجية
ووزارة التعاون الدولى ، وسوف تعمل الدبلوماسية المصرية خلال المؤتمر
على الا يقتصر الاهتمام الدولى على مجرد مديونية الدول الافريقية جنوب
الصحراء فقط وانما يجب ان تمتد معالجة ازمة الديون لتشمل القارة الافريقية
كلها وفقا لمبادئ سياسية ومعايير اقتصادية تقوم على الموضوعية والعدالة
والانصاف ، وكان الرئيس مبارك قد اكد فى مجلس الشعب على ان افريقيا
تقف فى صف واحد فى معركة البناء والتنمية ، ومصر ليست دولة متلقية
للمساعدات فقط ، بل هى مانحة ايضا للمساعدات ، من خلال ما يقوم به
الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول افريقيا ، والذى يقدم الخبرات المصرية
المتخصصة فى كافة المجالات ، والكوادر الفنية الافريقية ..

الحديث الحادى والعشرون

لقد قمت فى الأسابيع القليلة الماضية بزيارات مكوكية الى كل من السودان واثيوبيا وكينيا ، فى محاولة للوساطة بين الخرطوم واديس ابابا لتسوية النزاع المسلح بين شمالى السودان وجنوبه ، كما انك استقبلت بمكتبك فى القاهرة منذ أيام ، ممثلى الأحزاب السياسية لجنوب السودان ، ماذا عن جولتكم هذه ؟

□ السياسة المصرية ، كما تنادى بالسلام فى منطقة الشرق الأوسط وترى ان القضية الفلسطينية يتوجب تسويتها بالطرق السلمية ، تنادى ايضا بالسلام فى القارة الافريقية ، وعلى وجه الخصوص بلاد حوض النيل ، وفى هذه المنطقة وقعت خلافات : خلاف بين اثيوبيا والسودان ، اذ تتهم اثيوبيا بمساعدة الثوار الاريتريين ، وتتهم السودان اثيوبيا بمساعدة حركة الجنوبيين بقيادة جون قرنق ، وهناك اشتباكات مسلحة وقعت على الحدود السودانية - الاثيوبية . ان من مصلحة مصر ان يسود الوفاق والسلام بين دولتين افريقيتين متجاورتين ، أى بين اثيوبيا والسودان ، وبالتالى بذلت مصر مساعي حميدة ، من خلال مهمة قام بها رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى ، وهى المهمة نفسها التى قست بها ، وهى التوصل الى اتفاقية بين منجستو رئيس اثيوبيا ، والصادق المهدي رئيس حكومة السودان ، على ان يجتمعا للحوار معا ، وان يتحدد المكان والزمان لهذا الاجتماع ، ونجحت هذه المساعي ، فاجتمع الرئيس منجستو مع الصادق المهدي .

اين ؟

فى كمبالا ويستطرد قائلا :

بعد ذلك ، كلفت بمتابعة هذه القضية ، لانه اثناء اجتماع القمة الاثيوبية

السودانية فى كمبالا ، تم الاتفاق على تشكيل لجنة من وزير خارجية اثيوبيا والسودان ، ومجموعة من الخبراء للدولتين ، فالدبلوماسية المصرية اجرت اتصالات مع كل من اثيوبيا والسودان ، لا يقصد التدخل فى هذا النزاع ، بل لتشجيع الطرفين على اختيار مكان وموعد الاجتماع ، ونجحنا فى ذلك ، ونأمل ان يكون هذا الاجتماع قد تم ، خلال الاسبوع الحالى ، او فى الايام القليلة المقبلة .

أين ؟

فى الخرطوم ، وهذه خطوة ايجابية . ومن ناحية اخرى وقع نزاع بين كينيا واورغندا ، وقعت بالتفصل بين عاصمتيهما ، بغية تشجيع كل منهما على الجلوس معا ، وأجراء حوار حول نزاعهما . حتى يستطيعا حل ما بينهما من خلاف . وعندما تم الاتفاق ، اجتمعت بكل من الرئيس مسليتى رئيس جمهورية اورغندا والرئيس آراب موى رئيس جمهورية كينيا ، وعملت مصر على ان يستمر فى الحوار ليعود السلام والصفاء بين هاتين الدولتين الافريقيتين الشقيقتين ، لأن من مصلحة مصر ان يسود السلام هذه المنطقة ، لأنه لا يمكن للمنطقة ان تنمو وتتقدم الا من خلال سيادة السلام والاستقرار السياسى .

بالنسبة لدول افريقيا ، والتحرك الذى تقوم به
الدبلوماسية المصرية ، لاجتذاب هذه الدول الى الجانب
العربى ، ما هى مظاهره وما هو المدى الذى وصل اليه هذا
التحرك ؟

□ هذا الجانب يتصل بالحوار العربى الافريقى ، وقد عقد فى القاهرة ، فى مارس / آذار ١٩٧٧ ، اول مؤتمر قمة عربية - افريقية ، حيث انشئت عدة منظمات دولية مشتركة ، بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد اجتمعت هذه المنظمات فى نهاية العام ١٩٧٧ ، ولكن هذه المنظمات تجمدت ولم تجتمع حتى اليوم ، فتجاه هذا الموقف الذى يشكل عاملا سلبيا فى اقامة علاقات قوية ببناء بين الدول العربية والافريقية ، قررت الدبلوماسية المصرية ،

منذ سنوات ان تقوم بالبحث عن صيغة جديدة بديلة للتعاون بين المجموعة الافريقية من ناحية ، والمجموعة العربية من ناحية أخرى ، وبانتظار الوصول الى هذه الصيغة الجديدة ، قررت مصر الاهتمام على المستوى الثنائى بالتعاون العربى الافريقى ، وبمعنى آخر ، عندما تقوم علاقات وثيقة بين مصر واية دولة افريقية ، وعلى سبيل المثال بين مصر ومالى أو بين مصر وزامبابوى ، أو أى دولة افريقية أخرى هى بحد ذاتها ، علاقات عربية افريقية ، ونحن نرى فى المرحلة الحالية ، ان العلاقات العربية الافريقية ، يجب ان تتم على المستوى الثنائى ، بين كل دولة عربية والدول الافريقية .

ماذا عن مصر العربية فى علاقاتها الثنائية مع الدول الافريقية ؟

□ مصر انشأت فى وزارة الخارجية صندوقا خاصا بالتنمية فى افريقيا ، ويقدم هذا الصندوق عدة مئات من الخبراء المصريين الى الدول الافريقية كل عام ، وذلك فى اطار التعاون المصرى الافريقى ، أى فى اطار التعاون العربى الافريقى . كما ان المعاهد المصرية المتخصصة ، مثل المعهد الدولى الزراعى ، والمعهد الدبلوماسى ، واكاديمية النقل البحرى فى الاسكندرية . هذه المعاهد التخصصية فى مصر مفتوحة لاستقبال القيادات الافريقية . كما ان لدينا فى الجامعات المصرية ، أكثر من ٢٢ ألف طالب افريقى ، جميعهم يتمتعون بمنح دراسية مصرية ، ان تتكفل مصر بنفقات تعليمهم وإقامتهم ، ويتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها الطالب المصرى ، ونحن من خلال هذه العلاقات الثنائية نحاول ان نقدم المثل لنوع التعاون المنشود بين افريقيا والعالم العربى . وهذا لا يعنى اننا لا نتمسك بصيغة التعاون الجماعى العربى الافريقى ، والتى وضعت أسسها فى مؤتمر قمة ١٩٧٧ بالقاهرة .

ألا تحاول مصر التوصل الى صيغة جديدة ، لهذا التعاون الجماعى العربى الافريقى ؟

فى العام الماضى ١٩٨٧ ، كان لدينا أمل بالتوصل الى هذه الصيغة

الجديدة ، بعد انقضاء عشر سنوات على انعقاد أول مؤتمر قمة عربية - افريقية ، الا ان هذا الأمل لم يتحقق مع الأسف ، و مازلنا نواصل اتصالاتنا فى هذا المجال مع منظمة الوحدة الافريقية ، ومع مجموعة من الدول الافريقية الصديقة ، ومجموعة من الدول العربية الصديقة ، لحياء التعاون العربى الافريقى .

نكرت ان هناك صندوقا للتنمية الافريقية فى وزارة الخارجية المصرية ، ماذا عن هذا الصندوق ومهامه على الصعيد التطبيقى ؟

□ انشئ هذا الصندوق فى عام ١٩٨٠ ، وتموله الحكومة المصرية بمبلغ عشرة ملايين دولار سنويا ، ورأسماله ١٠٠ مليون دولار ، ويعمل هذا الصندوق على ايفاد خبرات مصرية الى مختلف البلدان الافريقية ، ونحن بذلك نطبق المبدأ العام بصدد التعاون العربى الافريقى .

ومن خلال هذا التعاون الثنائى ، نجد مرشدين بحريين مصريين فى ميناء لاجوس ، وفى ميناء جيبوتى ، كما نجد أطباء وأساتذة فى غالبية مستشفيات وجامعات ومدارس افريقيا ، وهناك مهندسون فى الرى والزراعة والكهرباء ، وأطباء بيطريون ، الى جانب الاختصاصات الفنية والعلمية . وهذه الخبرات المصرية منتشرة فى البلدان الافريقية .

كيف يتم ايفادها ؟

□ هذه الخبرات تقدم الى الحكومات الافريقية على حساب صندوق وزارة الخارجية للتنمية الافريقية . وعلى سبيل المثال تقوم حكومة افريقية بإبلاغ الحكومة المصرية انها فى حاجة الى عدد معين من مدرسى الرياضيات ، فتبادر الحكومة المصرية الى ايفاد المدرسين المطلوبين . قلنا مثلاً فى المدارس الثانوية بالكميرون عدد كبير من مدرسى الرياضيات ومدرسى بعض المواد الأخرى ، كما ان هناك الكثير من مدرسينا فى الدول الافريقية الأخرى الى

جانب من نوافده من أطباء ومهندسين فى مختلف التخصصات • وتقوم الحكومة المصرية بدفع مرتبات جميع هؤلاء الموفدين الى الدول الافريقية ، كما تتولى دفع نفقات سفرهم الى هذه الدول ونفقات مساكنهم ، وكذلك نفقات عودتهم الى القاهرة لقضاء اجازاتهم السنوية •

(مجلة كل العرب الباريسية ، ٢٠ - ١ - ١٩٨٨)

الحديث الثاني والعشرون

هل تتفضل سيادتكم بالقاء الضوء على المؤتمر الذى دعت اليه جمهورية مصر العربية بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية والذى تحتضنه القاهرة خلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨٨ تحت رعاية الرئيس محمد حسنى مبارك ؟

□ لم تشأ مصر ان يكون احيائها المناسبة العزيزة على قلوب أبناء افريقيا جميعا ، ذا صبغة احتفالية تمر مثل غيرها من الاحتفالات والمناسبات السنوية وانما ارادت ان يكون احتفالها باليوبيل القضى للمنظمة مكتسبا طابعا علميا وعمليا فى ذات الوقت وذلك من خلال تنظيم مؤتمر ، ثم توجيه الدعوة له الى عدد كبير من المفكرين والقادة والاساتذة المتخصصين والشخصيات العامة الافريقية وغير الافريقية سواء من اميا او من امريكا اللاتينية او من أوروبا شرقا وغربا ، وفى مقدمة المدعوين الرئيس النيجيرى السابق اوييسانجو ، والسيد عيذى عمرو - أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، والرئيس لويس اتشفيريا - رئيس جمهورية المكسيك الاسبق ، وغيرهم كثيرون من المع اساتذة الشؤون الافريقية وعلماء العلاقات السياسية الدولية فى جامعات اثيوبيا ونيجيريا والسنغال وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة والصين الشعبية واليابان والهند وغيرها من دول العالم المختلفة ، بحيث يكون الهدف من المؤتمر دراسة وتقييم سجل انجازات المنظمة عبر هذه المرحلة الهامة من عمرها ، وهى مرحلة التأسيس والىلاد ، مرحلة البداية والتكوين ، وهى مرحلة ولاشك مليئة بالتجارب وحافلة بالتحديات تستحق التأمل واستخلاص الدروس التى تساعد على رسم معالم الطريق فى المستقبل ، واستقراء الخطوط اللازمة

لانتلاق افريقيا نحو مرحلة قائمة تأمل ان تكون اكثر نضجا واعمق تجربة
واغنى نجاحا .

ما هي الموضوعات التي سيعنى المؤتمر بدراستها ؟
وما هي القضايا التي ستدرج على جدول أعمال مؤتمر
القاهرة المخصص للاحتفال بمرور ربع قرن على انشاء
منظمة الوحدة الافريقية ؟

ان منظمة الوحدة الافريقية ، تنظيم اقليمي قارى ، يمثل الشخصية
الافريقية على المسرح الدولى ، ومن ثم فلها علاقات متداخلة بفختلف المنظمات
الدولية والاقليمية الأخرى ، وبالمعسكرات والكتل العسكرية والاقتصادية ،
وبالوكالات المتخصصة من كل نوع ولون ، ولذلك فان مرور ربع قرن على حياة
هذه المنظمة وسط ظروف دولية معقدة ، لهو تجربة جديدة بالدراسة والتقييم
من متخلف النواحي سواء فى المنظر السياسى أو فى مجال العلاقات الدولية ،
أو سواء فى المنظر الاقتصادى أو مشكلات التعامل فى السوق العالمية ،
أو فى المنظر العسكرى أو فى اطار الصراع بين الشرق والغرب والمواجهة بين
العملاقين . وباختصار سنتناول الأبحاث المقدمة لهذا المؤتمر كافة المشكلات
والقضايا التى تهم افريقيا سواء على المستوى الداخلى ، مثل العلاقات بين
الدول الافريقية ، ومدى نجاح المنظمة فى العمل على دعم هذه العلاقات
الاقتصادية والتكاملية بين أعضاء المنظمة فى نطاق اقليمى أو شبه
اقليمى ، أو سواء على المستوى الخارجى فى علاقات افريقيا على المسرح
الدولى ومع منظمة الأمم المتحدة أو حركة عدم الانحياز أو السوق الأوروبية
المشتركة أو التعاون العربى - الافريقى ، أو الحوار الافريقى - الأمريكى
اللاتينى .

ان المؤتمر يستهدف إتاحة الفرصة المواتية والأرضية المناسبة للتبادل
والاطلاع والدراسة والتأمل والتقييم بين المثقفين الافريقيين والمثقفين من غير
الافريقيين حول تجربة النظام الاقليمى لافريقيا فى ربع قرن ، ومستقبل هذه

التجربة ضمن اجواء موضوعية وصحية ومثمرة .

ماذا تعنى منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة لمصر ؟
وما هو الدور المصرى فى انشاء وتأسيس هذه المنظمة
منذ قيامها وحتى الآن ؟

□ ان مصر التى شاء لها القدر ان تكون على ارض افريقيا ، وشعب مصر
الذى ارتبط بشعوب القارة بروابط الدين والنيل والحضارة والثقافة ، كان
من الطبيعى ان تلعب دورا بارزا فى انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وفى
انجاح المؤتمر التأسيسى وعندما احتدم النقاش حول المقترحات المقدمة لشكل
الوحدة ، ومن ثم شكل المنظمة ، ووصل النقاش الى مرحلة من المتناقضات ،
اعلنت مصر - على لسان رئيسها - ان جميع التقسيمات التقليدية التى حاول
الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها الى شمال الصحراء وجنوبها ، والى
افريقيا ناطقة بالفرنسية ، واخرى ناطقة بالانجليزية ، قد انهارت جميعا ولم
يبق على ارض افريقيا غير لغة واحدة ، هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت
اساليب التعبير ، وبالفعل استطاع الجهد المصرى ان يسهم فى الخروج بمنظمة
فعالة ، وكان توقيع ميثاق المنظمة فى احتفال تاريخى يوم ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

وتعتبر مصر الدائرة الافريقية واحدة من اهم الدوائر التى تتحرك فيها
سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وذلك فى اطار دوائر التحرك الأخرى ،
سواء اكانت العربية او الاسلامية ، او الا انحيازية ، او الدولية ، وليس ذلك
بالأمر الغريب ، فمصر هى صاحبة اقدم الحضارات الافريقية ، وهى من اكبر
دول القارة ، وهى رائدة التحرر الافريقى ، وطليلة مسيرة تحرر الدول
الافريقية ، وهى واحدة من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ، بل ان
مصر هى التى احتضنت الدورة الاولى العادية لاجتماع رؤساء دول وحكومات
المنظمة التى انعقدت بالقاهرة فى يوليو عام ١٩٦٤ ، وقد صدرت عن هذه الدورة
قرارات هامة وتاريخية وذات قيمة كبيرة فى الحفاظ على سلامة المنظمة وتأكيد
تماسكها ، وخاصة ذلك القرار بشأن الالتزام باحترام جميع الدول الاعضاء

للحدود القائمة عند الاستقلال الوطنى ، واعتبار هذه الحدود حقيقة واقعة لا سبيل الى تغييرها حتى ولو كانت حدودا قسرية صنعها الاستعمار ولا تتفق والاعتبارات العملية أو الجغرافية أو الاثنية ويمكن التعرف على مدى القيمة العملية والتاريخية لهذا القرار ، اذا ما علمنا ان مشاكل الحدود تشكل بطبيعتها عاملا خطيرا ودائما من عوامل الشقاق ، وان المناورات والمؤامرات كانت تحاك ضد افريقيا من خارج افريقيا ، تستهدف تقسيم الدول الافريقية واشاعة النزاع والشقاق بينها .

ما هو مستقبل منظمة الوحدة الافريقية ؟ وما هو موقف مصر من هذه المنظمة الاقليمية فى مواجهة المشاكل والتحديات التى تجابهها ؟

□ ان الدبلوماسية المصرية ترى فى منظمة الوحدة الافريقية الحصن الذى يحمى وحدة القارة ، ويؤكد تضامنها ، ويعبر عن شخصيتها الاقليمية على المسرح العالمى ، كما ترى مصر فى منظمة الوحدة الافريقية الاطار المتاح للعمل الجماعى الافريقى ، والانتقال به من مرحلة التشاور والتضامن السياسى وحل الخلافات الافريقية ضمن اطار افريقى ، الى مرحلة التعاون والتكامل الاقتصادى ، وتوفير اسباب ودعائم التقدم التكني والتطور العلمى من خلال ما تتيحه من اجهزة ذات اختصاص وظيفى ومشروعات مشتركة اقليمية وشبه اقليمية مختلفة .

ان منظمة الوحدة الافريقية هى الجهاز الأمثل الذى يمكن من خلاله ان تحقق افريقيا هذه الاعتماد على الذات الافريقية ، ولعل من ابرز مظاهر ومقومات الاعتماد على النفس ، ان ينهك الافارقة - فى المرحلة الراهنة - فى الدخول معا ضمن مؤسسات وظيفية تستهدف تحقيق الاهداف وسد الحاجات الافريقية ضمن قطاعات ومجالات محددة بذاتها اقتصادية وصناعية وزراعية وتكنولوجية وثقافية واجتماعية وغيرها من قطاعات الحياة المختلفة .

ان مصر تؤمن بان تعاون الدول الافريقية - ضمن الاطر الوظيفية الأكبر

والأقدر - والتي تقوم على أسس اقليمية جزئية أو قارية شاملة ، وفى شكل مشروعات مشتركة ووحدات انتاجية متعددة الاطراف ، يجعل من شعار الاعتماد على النفس حقيقة لا وهما ، وتضيف الى رصيدها المادى قوة ومنعة ، والتي قدرتها على التعامل مع غيرها كفاءة وسندا ، وتضع فكرة الحوار بين الجنوب والجنوب على محك التنفيذ الفعلى والتطبيق العملى .

وغيره مصر على المصالح الافريقية لم تتوقف عند حد اطلاق الشعارات الحماسية ، ولم تكتف مصر بترديد بيانات التأييد ولكنها - حرصا منها على الوفاء بالتزاماتها ومسئولياتها تجاه شقيقاتها الافريقيات ، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التى تمر بها - فانها لم تتوان عن مد جسور التعاون معها فى كافة المجالات متجاوزة فى ذلك الشكل التقليدى للتعاون الثنائى حيث انشأت الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية فى عام ١٩٨٠ والذى تقدم من خلاله مئات الخبرات المصرية فى مختلف المجالات لأكثر من ثلاثين دولة افريقية شقيقة للمساعدة فى التنمية والتحديث فى افريقيا .

كما اتخذت مصر خطوة ايجابية أبعد مدى على طريق تنمية افريقيا عندما ساهمت فى تكوين مجموعة دول (ادوجو) وشاركت فى اجتماعات مؤتمراتها التى بدأت فى الخرطوم عام ١٩٨٣ ، وفى كينشاسا عام ١٩٨٤ ، وفى القاهرة عام ١٩٨٥ ، وفى كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى المجموعة التى تضم كلا من مصر والسودان وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا ويوروندى وتنزانيا ، بهدف الاتفاق على صيغ محددة لدفع خطط التنمية فى افريقيا وبخاصة فى مجال العمل على زيادة الموارد المائية لنهر النيل من خلال المشروعات المشتركة بين هذه الدول التى تنتمى الى حوض نهر النيل .

والى جانب ذلك تتبنى مصر مفهوما جديدا لدعم التنمية فى افريقيا من خلال ما يعرف بـ (التعاون الثلاثى) بين الدول العربية المتقدمة وخبرتها التكنولوجية من جهة ، وبين الدول الافريقية من جهة أخرى ، عبر مصر التى

تلعب دور الجسور بين الطرفين من خلال خبراتها ومؤسساتها ومساهماتها العلمية والفنية المتخصصة .

وماذا عن دور مصر في اقامة الحوار العربى -
الافريقى ، وتعهد هذا الحوار الذى يحقق بالضرورة مصلحة
الطرفين معا ؟

□ كان انعقاد مؤتمر القمة العربى - الافريقى الأول فى القاهرة فى مارس
١٩٧٧ اعترافا بدور مصر فى دعم مسيرة التعاون والتضامن بين الدول
العربية والافريقية ، وهو المؤتمر الذى اصدر عدة وثائق هامة تمثلت فى ايجاد
برنامج عملى للتعاون العربى - الافريقى « وانشاء عدة لجان واجهزة مشتركة
لمتابعة سير هذا التعاون فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية
والاجتماعية .

وبصرف النظر عن الأسباب والعوامل التى نتحمل جميعا - عربا
وافارقة - مسئوليتها والتى أدت الى شلل هذه اللجان والأجهزة المشتركة
وعدم قيامها بأداء وظيفتها التى كان الطرفان يأملان الكثير من وراء تحقيقها ،
فان ثمة حاجة عملية وحيوية تقوم الآن لدفع الحياة فى هذه الأجهزة ، وتنشيط
التعاون العربى - الافريقى من أجل تجاوز الازمة الراهنة التى يعانى منها
الطرفان خاصة وان كافة مقومات النجاح لهذا التعاون المثمر تتوافر ولا ينقص
سوى العزم على تأكيد الدول الافريقية والعربية على ثقتها فى نفسها وعلى
مقدرتها على التطور فى المستقبل .

ومصر تؤمن - ايمانا عميقا - بالأهمية القصوى التى ينطوى عليها هذا
التعاون ، وهى - باعتبارها دولة افريقية وعربية فى ذات الوقت - فانها على
يقين من الفائدة المحققة والمصلحة المؤكدة لهذا التعاون ، وبضرورة تذليل كافة
الصعوبات التى تعترض طريقه ، بل استطيع ان أقول ان مصر على استعداد
لأن توفر كل ما يمكن من أجل تهيئة ظروف النجاح لهذا التعاون العربى -
الافريقى الذى يشكل أحد اهتمامات مصر الاستراتيجية .

الحديث الثالث والعشرون

هل ناقشت الدورة الأخيرة للمجلس الوزاري الافريقي
مسألة الاحتفال بالعيد الفضي لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهل
يلقى سيادتكم ببعض الضوء على الاحتفالات التي ستقوم
بها مصر في هذا الخصوص ؟

□ أن مرور ربع قرن على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية لهو مناسبة
عزيزة على كل افريقيا ، وفي الحقيقة أن منظمنا قد حرصت على أن تكون
احتفالاتها باليوبيل الفضي بالشكل والاسلوب الذي يعكس مدى ايمان وتمسك
الشعوب الافريقية بهذا الصرح الذي يجسد امالها في الوحدة والتضامن
والمصير المشترك ، فعند أكثر من شهر ستة ، شكل الأمين العام للمنظمة لجنة
تحضيرية تابعة للأمانة لدراسة واعداد مشروع لبرنامج الأنشطة والاحتفالات
الخاصة بهذه المناسبة ، وتقوم الفكرة الأساسية التي يتعين العمل على بلورتها
خلال الاحتفال الفضي للمنظمة ، على أهمية بيان المنجزات التي تم تحقيقها
بالفعل ، والتفكير في كيفية مواجهة التحديات الجديدة التي تعترض افريقيا
وهي تتأهب لدخول القرن الواحد والعشرين . وقد عقدت هذه اللجنة التحضيرية
عدة اجتماعات وقدمت عدة وثائق حول تصوراتها ، وتناولت اجتماعات
المجلس الوزاري السابع والاربعين هذه الوثائق بالدراسة وقدمت مقترحاتها
النهائية في هذا الخصوص ، ويتضمن البرنامج الموضوع تنظيم ندوة حول
موضوع الاحتفال باليوبيل الفضي تحت شعار « الوحدة والتضامن والتحرير
والتنمية » ، وكذلك نشر وثائق المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية
واصدار كتب عن أنشطة المنظمة خلال ربع قرن واعداد برامج اذاعية وعروض
تليفزيونية واقامة نصب تذكاري وتنظيم اسبوع للسينما الافريقية ، فضلا

عن اقامة عدد من المعارض الفنية والمباريات الرياضية وغير ذلك * والى جانب احتفالات الأمانة العامة ، فان الدول الأعضاء فى المنظمة ستقوم كل من ناحيتها بعمل برامج للاحتفالات بهذه المناسبة الهامة .

وقد شاءت مصر ان يتخذ احتفالها باليوبيل الفضى طابعا عمليا ، فقد بادرت فى بناء من هذا الاسم بالدعوة الى عقد ندوة شارك فيها أكثر من أربعين رئيسا سابقا ودارسا وأستاذًا وعالمًا ومتخصصًا فى الشئون الافريقية من مختلف انحاء العالم وذلك لدراسة منظمة الوحدة الافريقية على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية فى المجالات السياسية والاقتصادية والجيوبوليتكية ، وكذلك لدراسة المشكلات الحادة السياسية والاقتصادية التى تواجهها القارة واقتراح الحلول لها .

فقد شارك فى المؤتمر الرئيس النيجيرى السابق اوبا سنجو والرئيس المكسيكى السابق لويس انشقرىا ، والسيد عيذى عمرو ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والسيد اناطولى جروميكو مدير عام معهد الدراسات الافريقية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية ، والسيد سمير أمين مدير معهد اليوفنتار فى دأكار الى جانب عدد كبير من الأساتذة والعلماء المتخصصين فى الشئون الافريقية فى إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان والصين .

كيف تناول المؤتمر مشكلة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا وقضية استقلال ناميبيا ؟

خصص المؤتمر الوزارى جزءا من أعماله لمناقشة الوضع فى الجنوب الافريقى ، ذلك الوضع الذى يشهد تدهورا بالغ الخطورة من جراء سياسة الفصل العنصرى وما يقترحه نظام بریتوريا من ممارسات غير انسانية فى هذا الجزء من القارة الافريقية . وفى جنوب افريقيا نفسها بلغت عمليات القمع والقهر والوحشية أشدها ضد الأغلبية السوداء ، كما لايزال شعب ناميبيا يتحمل كافة ضروب العذاب من جراء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لأراضيها ويتطلع لنيل استقلاله وحرية على غرار سائر شعوب العالم . كما يستمر تعرض

بلدان المواجهة لأعمال عدوان وزعزعة استقرار وتخريب واحتلال من جانب النظام العنصرى . وتشهد جمهورية أنجولا الشعبية وجمهورية موزمبيق الشعبية تصاعدا لم يسبق له مثيل فى أعمال العنف والقتال الذى يفرضه عليها نظام جنوب افريقيا ، الذى لا يزال يضرب عرض الحائط بأبسط مبادئ القانون الدولى وقواعده . ومن واقع المناقشات المطولة التى قام بها المجلس الوزارى للموضع فى الجنوب الافريقى ، غدا الجميع يشعر بأنه باتت تزاما على الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية المبادرة على وجه السرعة الى التصدى لهذا الوضع المتفجر باتخاذ ما يلزم من تدابير ، وكذلك تقديم المساعدات لكل من أنجولا وموزمبيق حتى تستطيع مواجهة هذا السيف المصلت على استقلالها وسيادتها . ولا يخفى ان قدرة بلدان المواجهة على مقاومة ما تتعرض له من أعمال زعزعة الاستقرار بتدبير من النظام العنصرى ، يرتهن على حد كبير على مدى ما سوف تكلفه الدول الأعضاء لتلك البلدان من أشكال التضامن الدولى

من المعروف جيدا ان القارة الافريقية تواجه أزمة اقتصادية ؟ : فكيف تتناول المنظمة الافريقية مسألة تنشيط وتطوير الاقتصاد الافريقى ، خاصة التعاون بين الدول الأعضاء ؟

تعد المديونية الخارجية من أخطر المشاكل التى تواجهها افريقيا ، اذ انها تهدد البلدان الافريقية وتضيع عليها فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل وتنازل من قدرتها على البقاء ككيانات اقتصادية واجتماعية . وقد ادرك مؤتمر القمة الثالث والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد فى يوليو ١٩٨٧ ، فداحة هذه المشكلة فقرّر عقد دورة غير عادية لاتخاذ موقف موحد بشأنها . وقد تم عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات للمتمهيد للدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر القمة الافريقية بشأن أزمة المديونية الخارجية ، وقد أقرت هذه القمة فى أول ديسمبر ١٩٨٧ وثيقة الموقف الافريقى

الموحد والاعلان بشأن أزمة دين افريقيا الخارجى ، كما اقترت عدة تدابير تتصل بكيفيات تنفيذها ورد فى الوثيقة المذكورة . ومن بين هذه التدابير تشكيل فريق اتصال على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، لاجراء الاتصالات السياسية والدبلوماسية الرامية الى توعية وإقناع الدائنين بضرورة عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الافريقية الخارجية فى غضون سنة ١٩٨٨ ، وتعريف المجتمع الدولى كله ، ولاسيما منطقتى آسيا وأمريكا اللاتينية بالموقف الافريقى الموحد وسوف تعقد لجنة الاتصال المشار اليها اول مؤتمر لها فى زامبيا « لوزاكا » فى يومى ٢١ - ٢٢ مارس ١٩٨٨ .

أما فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الأفريقية ، فإن ثمة العديد من الأنشطة على صعيد القارة الأفريقية ، تجرى فى اطار تنفيذ خطة عمل لاجوس ووثيقتها الختامية ، وبرنامج الأولويات للانعاش الاقتصادى لافريقيا ، كما تعمل منظمة الوحدة الافريقية من ناحية أخرى على بذل جهود التنمية والتوعية على الصعيد الدولى ، بغية اقناع شركاء افريقيا فى التنمية بالوفاء بما التزموا به من تعهدات فى اطار برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش والتنمية الاقتصادية لافريقيا .

ولعل الخطوة الأهم التى لابد من تحقيقها فى مضمار التعاون الافريقى ، وفى مجال تنفيذ أحكام وثيقة لاجوس الختامية ، سواء على الصعيد الاقليمى أو القارى ، هو اقرار مشروع انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية الى حيز التنفيذ العملى ، وأود أن اشير فى هذا الصدد الى أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، قد اصدر قرارا فى دورته العادية الثالثة والعشرين فى يوليو ١٩٨٧ ، يتضمن توصيات محددة بشأن ما يجب اتخاذه من تدابير بغية دفع عجلة هذا المشروع الهام والحيوى . وفى الحقيقة فإن التعاون الحقيقى بين الدول الافريقية لن يقدر له ان يتحقق الا بعد ان يرى هذا

(م ١٢ - أحاديث سياسية)

المشروع النور ، ولذلك فاني اناشد الدول الاعضاء ان تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكامل اقتصادى واجتماعى وثقافى حقيقى ، وذلك عن طريق الاهتمام بمسألة حرية انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وهى الخطوة الحاسمة على طريق تحقيق الجماعة الاقتصادية الافريقية المشتركة .

ما هى الانجازات التى حققها التعاون العربى - الافريقى
بصفة عامة ، وما هى العقبات التى تقف فى طريق تطويره
حتى يحقق الآمال التى انعقدت عليه ؟

□ ربما كانت كلمة انجازات لا تعبر بشكل صحيح عن النتائج التى يحققها التعاون العربى - الافريقى على مدى السنوات العشر الماضية ، ف للأسف ولأسباب عديدة لا أود الحديث عنها فى هذا المقام ، لم تسر الدماء بدرجة كافية فى عروق وأجهزة التعاون العربى - الافريقى حسبما كان عليه الامل ، وتسود المجموعتان العربية والافريقية مشاعر الاحباط ، كما تقوم كنتيجة طبيعية لذلك أزمة ثقة بدأت تظهر مؤشراتهما بين المجموعتين ، ينبغى العمل فوراً على ازالتها وتجاوز سلبياتها .

واقول ان الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية تتابع المشاورات مع كافة الأطراف المعنية ، بغية احياء عمل أجهزة التعاون العربى - الافريقى المؤسسية المشتركة التى شكلها مؤتمر القمة الافريقى العربى الأول الذى انعقد بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ . وللأسف فانه لم يقدر للدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى المشكلة من ٢٤ عضوا ان تنعقد حتى الآن ، وهى التى كان من المقرر ان تبدأ اجتماعها فى التاسع من يوليو ١٩٨٧ فى « اواجادوجو » عاصمة بوركينا فاسو ، والتى تأجل انعقادها بناء على طلب من جامعة الدول العربية . ويتبين لنا من ذلك مدى القصور فى نشاط هذه المؤسسات ان كان من المقرر لهذه اللجنة ان تعقد عشرين اجتماعاً بواقع اجتماعين فى كل عام . وأن يعقد المؤتمر الوزارى ، ومؤتمراً كل عام وهو مالم ينعقد على الإطلاق حتى الآن .

وسعى الى التشاور بشأن سبل تنشيط التعاون العربى - الافريقى ، وفى اطار اللقاءات الدورية التى تتم فيما بين الامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، وجه الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية دعوة الى الامين العام للجامعة لزيارة اديس ابابا ، وهى الزيارة التى تمت بالفعل فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

وفى هذا الاجتماع تم الاتفاق على الصيغة المؤسسية على اجتماعات الامينين العامين للمنظمة الافريقية وللجامعة العربية ، بحيث تعقد فى مقر هذه المنظمة وتلك بالتناوب مرة كل سنة على الأقل . وقد عرض الامين العام للجامعة العربية اقتراحا بعقد اجتماع لجهاز يخصص لبحث المشاكل التى تعترض سبيل التعاون العربى - الافريقى فى الآونة الراهنة ، على ان يشكل هذا الجهاز من الرئيسين السابقين والحاليين للمنظمتين فضلا عن الامينين العامين .

واعتقد انه قد أن الأوان للقيام بعمل جدى من أجل دفع عجلة أعمال التحضير لاجتماعات الأجهزة المؤسسية المشتركة ، حتى يتسنى الدعوة الى عقد هذه الاجتماعات فى اقرب فرصة ممكنة ، خاصة وان بوركينا فاسو على استعداد لاستضافة الدورة التاسعة للجنة الدائمة ، والسودان على استعداد لاستضافة الدورة الأولى للمؤتمر الوزارى الافريقى - العربى .

ان الاقطار الافريقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل دعما للموقف المصرى ولكن بعد ان اقامت مصر علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، فان عددا من الاقطار الافريقية اعاد علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل ، بينما اغلبية الاقطار الافريقية الاخرى لاتزال غير مرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل فما هى وجهة نظر مصر حول هذا الموضوع ؟

عندما انتفضت مصر فى عام ١٩٧٣ فى حربها التحريرية المقدسة من أجل عبور قناة السويس وتطهير سيناء من قوات الاحتلال الاسرائيلية .

تضامنت افريقيا مع مصر وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ،
ولان اسرائيل تغتصب الوطن الفلسطيني وتمنع على الفلسطينيين التمتع بحق
تقرير المصير ، فاذا كانت مصر قد استعادت سيناء وبالمفاوضات معا واذا
كانت بعد توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل ، قد اقامت علاقات دبلوماسية
معا ، فان للدول الافريقية الحق السيادي بطبيعة الحال في ان تقيم او تعيد
علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ولكن اذا كانت افريقيا تؤيد وتدعم حق
الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي التحرر من ربة الاحتلال العسكري
الاسرائيلي ، فان ذلك يستوجب عليها ممارسة كافة وسائل الاستمرار في
قطع العلاقات الدبلوماسية معها وكذلك في استمرار دعم الشعب الفلسطيني
ومساندة حقوقه المشروعة في العودة وفي اقامة وطنه القومي على ارضه .

الحديث الرابع والعشرون

لنبدأ بالمهمة الأولى الخاصة « بمؤتمر مجموعة الاتصال »
الذى انعقد فى زامبيا فهل نتفضل سيادتكم بالقاء الضوء
على هذا المؤتمر الوزارى ، وما هى طبيعة المهمة المسندة
الى هذا المؤتمر ؟

□ من المعروف ان أزمة ديون افريقيا الخارجية تأخذ فى الاستئصال
كما تشكل هذه الديون وخدمتها عبء كاداة امام تنفيذ برامج التنمية الافريقية،
ولم تكف افريقيا منذ عام ١٩٨٤ عن حث المجتمع الدولى عن معالجة الوضع
الاقتصادى المخرج الذى يواجهه بلدان نتيجة عبء خدمة الدين المتصاعد
عاجلا شاملا .

وفى الحقيقة ، ونظرا لخطورة أزمة الديون الخارجية ، لم يأل رؤساء
منظمة الوحدة الافريقية جهدا ، منذ عام ١٩٨٥ ، من أجل اقناع شركائنا
بضرورة المبادرة ، على وجه السرعة ، بعقد مؤتمر دولى بشأن المديونية
الخارجية لافريقيا يتيح للدائنين الدوليين (الدول والمنظمات الدولية المالية)
والبلدان الافريقية المدينة ، بحث مشكلة الدين بهدف التوصل الى تدابير فورية
وملائمة وتدابير شاملة فى الاجال القصيرة والمتوسطة والطويلة للتخفيف من
جسامة عبء خدمة الدين . .

ولهذا فقد اصدر مؤتمر القمة الافريقى الثالث والعشرين الذى انعقد
فى يوليو ١٩٨٧ ، اعلانا حول الدعوة الى عقد مؤتمر قمة استثنائى لدراسة
مشكلة المديونية الخارجية ، تحدد له يوم الثلاثين من نوفمبر والاول من
ديسمبر ١٩٨٧ وقد سبق هذه القمة دورة لمجلس الوزراء ، كتمت خصيصا
للتظرف فى أزمة المديونية ، والاعداد لموقف افريقى موحد . .

وقد تضمن هذا الموقف الموحد وثيقة تم اقرارها من القمة الافريقية الاستثنائية ، وقد جددت هذه القمة دعوتها الى عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية ، كما فوضت رئيس المنظمة وهو الرئيس كنيث كاوندوا بتشكيل مجموعة اتصال تساعد في عرض وثيقة الموقف الافريقى الموحد بشأن ازمة ديون افريقيا على المجتمع الدولى بغية عقد المؤتمر الدولى المنشود خلال عام ١٩٨٨ .

وفى شهر فبراير الماضى قام الرئيس كاوندوا باختيار مجموعة الاتصال المشار اليها والتي تتكون من ١٢ دولة افريقية وحدد موعدا لبدء اجتماعات الدورة الأولى لها فى لوزاكا يومى ٢١ - ٢٢ مارس ١٩٨٨ .

بالمناسبة ما هو مضمون وثيقة الموقف الموحد والتصور الذى قوصلت اليه لحل هذه المشكلة المعقدة والأزمة الخطيرة التى تواجه القارة؟ والى اى شىء انتهت مناقشات « مجموعة الاتصال » التى عقدت اجتماعاتها فى لوزاكا مؤخرا ؟

ان الوثيقة التى اقترتها القمة الافريقية الاستثنائية تعد بمثابة دراسة معمقة لأزمة الديون الافريقية وللحلول الممكنة لها ، وبلغ عدد صفحات هذه الوثيقة خمسين صفحة ، وبدون الدخول فى التفاصيل الفنية التى اشتملت عليها ، فان العناصر الأساسية التى قام عليها الموقف الافريقى الموحد تتمثل فى الاعلان الحاسم من جانب افريقيا بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا هى الهدف الرئيسى لدول القارة جميعا ، وكذلك التأكيد على ان ديوننا الخارجية تشكل التزامات تعاقدية ابرمتها دولنا الاعضاء كل على حدة واننا نفوى الوفاء بها وبالرغم من استعدادنا للسداد ، الا ان الأزمة الاقتصادية التى تمر بها حاليا وخاصة تدنى مستوى حصيله صادراتنا تجعل من الصعب جدا علينا أن نفى بالتزاماتنا .

وفى هذا الصدد يجدر القول بأن مشكلة المديونية مرتبطة تاريخيا بمسألة التنمية ، وان حلها يكمن اساسا فى قدرة افريقيا على تحقيق التنمية الكلية ،

فان من واجب بل ومستولية الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية ، ان تساهم فى حل مشكلة ديون افريقيا الخارجية ، بان تزيد تدفقات الموارد الى البلدان الافريقية بشروط ميسرة ، زيادة ملموسة .

كما اكدت وثيقة الموقف الموحد ان السبيل لتسوية ازمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية . تعاوتية متكاملة توجه نحو التنمية وتراعى فيها الخصائص المميزة لازمة الديون الخارجية . وانه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية الرامية الى حل مشكلة الدين ، يجب ان تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ولا بد من قوخي المرونة فى تنفيذها ، فى جو من التعاون الدولى المكثف مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة « والاونكتاد » فى هذا الشأن .

كما اوضحت وثيقة الموقف الموحد ، ان الحل الدائم لمشكلة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية لا يمكن التوصل اليه ، الا باتخاذ اجراءات شاملة ومتوازية فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وذلك بالنظر الى الصلة الوثيقة القائمة بين قضايا الديون الخارجية وتدفق المعونات الانمائية وتحسين نظام التجارة الدولية وتحسين اسعار السلع الأساسية واصلاح النظام النقدى .

وقد تدارست مجموعة الاتصال التى اختارها رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى دورتها الحالية والمكونة من اثنتى عشرة دولة وهى مصر - زامبيا - زيمبابوى - مالى - زائير - الكونغو - تنزانيا - نيجيريا - الجزائر - السودان - السنغال - مدغشقر ، الاطار العام الذى يمكن ان تتم من خلاله المفاوضات المنتظر اجراؤها خلال انعقاد المؤتمر الدولى الذى تدعو اليه افريقيا بين الدائنين والمدينين ، والذى يقوم على اساس الحوار والتوافق وليس المواجهة ، وكذلك تحديد جبهة الدائنين سواء الدول او المؤسسات المالية الدولية

أو البنوك الأجنبية ومكان وتاريخ انعقاد المؤتمر .

لقد القيت بيانا في مؤتمر لوزاكا الذي عقدته مجموعة الاتصال ، للرد على الخطاب الذي القاه الرئيس كنيث كاوندا ، نيابة عن جميع الوفود الافريقية الاثنى عشر التي شاركت في المؤتمر ، فماذا جاء في هذا البيان ؟

لقد القيت بيانا نيابة عن زملائي وزراء خارجية الدول الاثنى عشر المشاركين في الاجتماع وقلت فيه ان انعقاد القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية في نهاية عام ١٩٨٧ ، في اديس ابابا ، كان بمثابة ادراك واضح من جانب افريقيا لمدى عمق وشمول مشكلة المديونية الخارجية ، وتأثيرها السلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا ، وان هذا المؤتمر كان بمثابة رسالة تعبر عن وحدتنا وتصميمنا على حل هذه المشكلة ، بما تنطوي عليه من تنوع وتعقيد ، ومن ثم فان اتصالاتنا مع الدائنين ينبغي ان تعكس هذا التصميم والاصرار ، ليس فقط على عقد المؤتمر الدولي للمديونية خلال عام ١٩٨٨ ، ولكن لضمان اتخاذ عدد من الاجراءات العاجلة والعادلة بهدف التخفيف من مشكلة المديونية ومن عبئها الواقع على الشعوب الافريقية .

واكدت كذلك في بياني ان ما تحتاجه افريقيا ليس مجرد اعادة جدولة سنوية للديون ، تضيف اعباء وفوائد ثقيلة وضغوطا اقتصادية دائمة ، وانما اجراءات انعاشية ذات طبيعة مختلفة ، تسمح لبلادنا بتنفيذ خططها التنموية القصيرة والمتوسطة الأجل ويتيح لأجيالنا الحالية والمستقبلية تحقيق التطور والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود .

والآن .. بالانتقال الى المهمة الثانية في جولتكم الافريقية لدول خط المواجهة ، ما هي طبيعة الاتصالات التي قمت بها هناك ؟

لقد حملني الرئيس مبارك رسائل الى الرئيس كنيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا والرئيس بواكيم شيسانو رئيس جمهورية الموزامبيق ، والى الملك مساوواتي الثالث ، ملك سوازيلاند ، والى الرئيس روبرت موجابي ،

رئيس جمهورية زيمبابوى وتأتى هذه الرسائل فى إطار التشاور المستمر بين الرئيس مبارك وبين الرؤساء الافارقة ، سواء اتخذ هذا التشاور شكل لقاءات ثنائية من خلال الزيارات التى يقوم بها هؤلاء الرؤساء الى جمهورية مصر العربية او زيارات يقوم بها الرئيس مبارك الى اشقائه من رؤساء الدول الافريقية ، او خلال لقاءاته معهم على هامش مؤتمرات القمة الافريقية التى يحرص سيادته على المشاركة فيها كل عام او من خلال الرسائل التى يتبادلها سيادته مع الرؤساء الافارقة .

وتعتبر هذه الرسائل اسلوا دبلوماسيا متعارفا عليه فى الاتصال وتبادل الآراء والابلاغ عن وجهات النظر السياسية تجاه القضايا الدولية كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وتحمل رسائل الرئيس مبارك الى رؤساء كل من زامبيا وزيمبابوى وموزمبيق ، أهمية خاصة واستثنائية هذه المرة ، اذ ان الرئيس كاونداتى يتولى هذا العام واعتبارا من يوليو الماضى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، كما يتولى الرئيس روبرت موجابى ، رئيس جمهورية زيمبابوى ، رئاسة حركة عدم الانحياز منذ سبتمبر ١٩٨٦ ولادة ثلاث سنوات وحتى انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز فى عام ١٩٩٠ . اما الرئيس شيسانو رئيس جمهورية الموزمبيق ، فهو رئيس الدولة التى تقف فى مواجهة اشهر هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ومنظمة (الرينامو) التى تتشكل من عصابات تدعمها وتمولها حكومة بريتوريا العنصرية ، والتى تعمل على تقويض نظام موزمبيق الحاكم المعادى لسياسات العنصرية البيضاء فى جنوب افريقيا .

ومن ثم فان الرئيس مبارك يحرص على تبادل وجهات النظر مع رؤساء هذه الدول فى قضايا العمل الافريقى المشترك وفى مجال عدم الانحياز ، وبالنسبة لقضايا الجنوب الافريقى التى تعيش مرحلة حاسمة فى مواجهة عدوانية ضد جنوب افريقيا . وقد طلب منى الرئيس مبارك ، ان انقل لهؤلاء

الرؤساء تأييد مصر ودعمها الكامل لنضالهم في مواجهة العدوان الذي تشنه ضدهم جنوب افريقيا ، وفي معركتهم الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الافريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرد للتنمية والبناء .

وماذا عن الاتصالات التى اجريتها مع رؤساء ووزراء خارجية هذه الدول الافريقية والمسئولين بها ؟

من المعروف ان لمصر علاقات ودية طيبة ، بل وتتسم بسمات خاصة مع كافة دول الجنوب الافريقى ، حيث تعود هذه العلاقات ليس فقط الى التاريخ الذى حصلت فيه هذه الدول على استقلالها ولكن تمتد الى فترة الكفاح الطويل التى خاضتها شعوب هذه البلدان حتى استطاعت ان تفرض على الاستعمار البريطانى والاستعمار البرتغالى التسليم بحقها فى الحرية والكرامة الانسانية، وفى التمتع بالاستقلال والسيادة ، ولا يخفى ان مصر قدمت مساعدات مادية وعسكرية لحركات التحرير الوطنية فى كافة هذه الدول ابان فترات النضال العسكرى والسياسى الذى خاضته من اجل استقلالها بل كانت مصر من أوائل الدول التى اعترفت بهذا البلدان منذ اعلان استقلالها بل ان بعض هذه الدول مثل زيمبابوى وموزمبيق ليس لديها سفارات بالقاهرة حتى الآن بسبب الظروف التى تمر بها والنقص الذى تعاني منه فى الكوادر البشرية ومن ثم فان سفارات مصر فى هذه الدول يقع عليها عبء مضاعف لانها تؤدي رسالتها كسفارات لمصر لديها وكسفارات لهذه الدول لدى مصر فى نفس الوقت .

فخلال زيارتى الى زامبيا ، تم التوقيع على اتفاقية خاصة بإنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين حكومة جمهورية زامبيا ، وهى اللجنة التى تقوم بمثابة اطار عام للتقوية وتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية القائمة وتطوير التعاون العلمى والفنى او بمعنى آخر هى القاعدة التى ترسى التعاون الشامل

المبنى على المنفعة المتبادلة بين مصر وبين الدول الافريقية الشقيقة .
وفى موزمبيق تم التوقيع على اتفاق للتعاون الحزبي بين الحزب الوطنى
الديمقراطى فى مصر وبين حزب جبهة تحرير موزمبيق (الفريليمو) وكذلك
اتفاق آخر للتعاون الثقافى والعلمى والفنى بين البلدين ، ومن اجل تنظيم
التعاون بينهما فى هذه المجالات جميعا .

واقوم كذلك بتوقيع بيان مشترك بينى وبين زميلى وزير الخارجية فى كل
هذه البلاد التى ازورها يتضمن وجهات نظرنا ازاء القضايا الدولية والاقليمية
ذات الاهتمام المشترك .

وعن المهمة الرابعة فى جولتكم الافريقية ، ماذا
استهدف عقد مؤتمر لسفراء مصر فى منطقة الجنوب
الافريقى ؟

تدأب الدبلوماسية المصرية على عقد مؤتمرات لسفرائها فى الخارج ،
سواء فى القاهرة او فى مواقع عملهم وعلى ارض المنطقة التى يعملون فيها
وتجمع هذه المؤتمرات فى العادة السفراء المصريين العاملين فى دول يجمع
بينها اقليم جغرافى معين او تشترك فى قضية واحدة او تربط بينها علاقات
تنظيمية معينة مثل : حلف سياسى او عسكرى ، ومن المعروف ان منطقة الجنوب
الافريقى تعيش الآن مرحلة تتسم بخصوصية متميزة ، ان يجمع بينها مواجهتها
للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، مما يجعل منها بمثابة جبهة افريقية
واحدة ، يطلق عليها دول خط المواجهة مع جنوب افريقيا وهذه الدول هى أنجولا
وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبوتسوانا وتنزانيا
ويضاف اليها ملاوى لانتمائها الى نفس الاقليم وان كانت لا تعتبر ضمن دول
خط المواجهة ويمكن القول ان أنجولا وموزمبيق تعيشان حالة حرب حقيقية ، ان
تواصل حكومة بريتوريا العنصرية شن الاعتداءات العسكرية عليهما بل
واحتلال اجزاء كبيرة من اراضيها سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر
من خلال دعمها وتسليحها لعصابات مناوئة لهذين البلدين مثل عصابات

(اليونيتا) فى انجولا وعصابات (الرينامو) فى موزمبيق .
وتستهدف جنوب افريقيا اسقاط هذه النظم الوطنية وزعزعة استقرارها
واضعافها املا فى وقف وانهاء تأييدها لحركات التحرير الافريقية فى جنوب
افريقيا وفى ناميبيا .

وتستهدف مصر بالمؤتمر الذى عقنته لسفرائنا فى دول خط المواجهة
اشعار حكومات هذه الدول بمدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب
الافريقى التى تعتبرها مصر قضية افريقيا كلها ، وقد استقبلت حكومة زامبيا
مبادرة مصر الى عقد مؤتمر لسفرائها فى منطقة الجنوب الافريقى فى عاصمتها
لوزاكا بالترحيب والامتنان الشديدين ، حيث كان ذلك اول مؤتمر تعقده دولة
افريقية او غير افريقية لسفرائها فى منطقة الجنوب الافريقى فى لوزاكا وقد
عبر الرئيس كاوندا خلال لقائه معى عن اهتمامه بهذا المؤتمر وتمنى لأعماله
النجاح .

وجدير بالذكر ان مصر تساهم فى « صندوق افريقيا » الذى انشأته
دول عدم الانحياز فى ١٩٨٦ بشكل عملى ، اذ تقدم الى دول خط المواجهة
الخبرات الفنية التى تحتاجها فى مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية
بما يعمل على دعم اقتصادها ودعم صمودها امام العدوان والقهر والتخريب
الذى تتعرض له هذه الدول ، كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات
الأمن والدفاع فى هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة
فى دول خط المواجهة ودورات حماية الموانئ لعناصر الأمن فى دول الجنوب
الافريقى التى تتعرض للعدوان من جانب حكومة جنوب افريقيا العنصرية وغير
ذلك من الدورات المتخصصة ، كما تقوم بالاعداد العسكرية لعناصر المقاومة
فى حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحركة سوابو المناضلة
فى ناميبيا ، كما تقدم مصر اسلحة وذخائر ومعدات الى حركات التحرير لدعم
صمودها ومقاومتها للممارسات العنصرية واعمال القمع الوحشية لحكومة

بريتوريا ضد المناضلين وشعب جنوب افريقيا المدافع عن كرامته وحرية وحقه فى الحياة . وقد قام سفراء مصر فى دول خط المواجهة بعرض احتياجات البلدان المعتمدين لديها من الخيرات المصرية والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموقدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها الآن وفى المستقبل . وباختصار كان مؤتمر سفراء مصر فى دول خط المواجهة مع جنوب افريقيا الذى انعقد يومى ١٩ - ٢٠ مارس فى لوزاكا بمثابة تضامن من مصر مع أشقائها فى الجنوب الافريقى وتعبيرا عن سياسة مصر الثابتة فى رفض ومقاومة نظام الابرقيد والوقوف بحزم فى وجه عدوانية وعنصرية جنوب افريقيا التى تهدد مستقبل القارة الافريقية وتهدد الاستقرار والسلام الذى يعتبر هدفا واختبارا لا محيد عنه من أجل كرامة افريقيا وحريتها .

هل تعتقد ان اهتمام الدبلوماسية المصرية بافريقيا ،
كان على مدى السنوات العشر الماضية ، اكثر كثافة بسبب
هزلة مصر العربية ، وان هذا الاهتمام قد يقلص الآن بعد
عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والدول العربية ؟

□ لا اعتقد ان اهتمام الدبلوماسية المصرية بافريقيا كان بسبب عزلتها العربية ، ودليل على ذلك ان اهتمام مصر بافريقيا كان قد بلغ أوجه خلال سنوات الخمسينات والستينات ابان تفجر حركات التحرير الوطنية فى معظم دول القارة الافريقية ، وتأييد مصر ومساندتها ، بل وانخراطها الكامل فى نورات التحرر الافريقية ، وهى ذات السنوات التى شهدت كذلك نشاط مصر الفعال ودورها الريادى فى حركة القومية العربية التى تصاعدت فى مجابهة حادة مع القوى الاستعمارية ومع القوى الاجتماعية التقليدية فى المجتمعات العربية ، ولكنى اعتقد ان المخاوف التى يعبر عنها سؤالك لها ظل من الوجود لدى القيادات الافريقية ، فقد سألنى وزير خارجية موزمبيق عما اذا كانت

شواغل مصر العربية ستكون على حساب اهتمامات مصر الافريقية ، وقد اوضحت له ان مجالات نشاط الدبلوماسية المصرية تسير فى خطوط متوازنة وليست متعارضة ، بل وعلى العكس فان عودة التضامن العربى الى سيرته الاولى امر من شأنه ان يساعد على دفع عجلة التعاون العربى - الافريقى ، الذى يحقق بالضرورة مصالح الطرفين العربى والافريقى فى ذات الوقت ، وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الدولية السائدة التى تخيم بنتائجها السلبية على كافة الدول النامية ، الفقيرة والغنية منها على السواء .

اشرت الى محادثات مع وزير خارجية الموزمبيق فكيف استقبلت هذه الدولة الافريقية التى تقع فى قلب المواجهة مع جنوب افريقيا زيارتك لها بوصفك مبعوثا للرئيس مبارك ؟

□ لقد رحبت موزمبيق بزيارتى اليها كمبعوث من الرئيس حسنى مبارك ، كما كان للرسالة التى بعث بها السيد الرئيس الى اخيه الرئيس شيسانو وقع عميق لديهم ، كما ان زيارتى هى الاولى من نوعها ، اذ لم يسبق لوزير خارجية مصرى ان زار موزمبيق منذ استقلالها فى عام ١٩٧٥ ، وهم هايزالون يذكرون بالتقدير الكبير الزيارة التى قام بها الرئيس مبارك الى ماپوتو فى عام ١٩٧٧ . عندما كان نائبا للرئيس .

وماذا عن مملكة سوازيلاند الواقعة فى اقصى جنوب القارة الافريقية ، هل يوجد كذلك مجال للخبرة المصرية التى يمكن ايقادها هناك ؟

□ ان الزيارة التى قمت بها فى الايام الماضية الى مملكة سوازيلاند فى الجنوب الافريقى هى الزيارة الاولى على المستوى الوزارى فى تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التى تمتد الى اكثر من ثلاثة عشر عاما ، واستطيع ان اعترف بتقصيرى فى زيارة هذه الدولة الافريقية الصديقة هذه للسنوات الطويلة ، فهم يعتبرون مصر الشقيقة الافريقية الكبرى ويشعرون بتقدير عميق لموقف مصر الى جانبهم فى ظروفهم الصعبة التى تحيط بهم

ويفرضها عليهم موقعهم الجغرافى باعتبارهم الجار الأول لجنوب افريقيا ، وسوازيلاند دولة وان كانت صغيرة السكان الا انها فسيحة المساحة اذ يبلغ حجمها حجم دولة مثل سويسرا ، وتشكل مجالا للاستيعاب الخبرة المصرية ، اذ يوجد بها خبراء امريكيون وايطاليون واجانب كثيرون ، ويمكن لمصر ايفاد خبراءها الذين ترحب بهم سوازيلاند وتجد فيهم الكادرات المناسبة التى ترقح اليها ، وقد ابدى المسئولون فى سوازيلاند تطلعهم الى زيادة التعاون مع مصر ، بل والى مد خط طيران شركتهم الوطنية التى تصل الى نيروبي حتى القاهرة لزيادة روابط الاتصال بينها وبين مصر . وقد عبر لى الملك مساواتى الثالث خلال لقائى معه ، عن اعتزازه بالرسالة التى بعث بها الرئيس مبارك اليه ، والتى تعكس مشاعر الود والصداقة والتضامن الافريقى ، وقد طلب منى ان انقل لسيادته دعوة رسمية موجهة منه الى الرئيس مبارك لزيارتهم فى سبتمبر القادم للمشاركة فى الاحتفالات التى سيقومونها بمناسبة الذكرى العشرين لاستقلالهم ، وأكد تطلعهم لتلبية الرئيس مبارك لهذه الدعوة .

وفى نيروبي التقيت بزميلى القديم روبرت اوكونى وزير خارجية كينيا الأسبق ، والذي عين فى التشكيل الوزارى الجديد منذ ايام قليلة مرة أخرى كرئيس للديبلوماسية الكينية ، حيث تدارسنا الترتيبات الأخيرة الخاصة بزيارة الرئيس الكينى آراب موى الى القاهرة والتى ستبدأ مع بداية الشهر القادم ، وهو الحدث الافريقى الهام الذى تنتظره القاهرة .

الحديث الخامس والعشرين

بعد المهمة الافريقية التي قمت بها مؤخرا وزيارة تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر ٠٠ هل تختلف هذه المهمة الافريقية الجديدة عن سابقتها من المهام الافريقية التي تقوم بها باستمرار الى هذه القارة التي تنتمى اليها مصر وتحتل بوابتها الشمالية ؟

اشتملت مهمتى الافريقية الأخيرة على زيارة ثلاث دول افريقية هي تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر الاسلامية ، وهى وان كانت لا تختلف عن مهمتى الافريقية العديدة وزيارتي المتتالية الى الدول الافريقية الشقيقة من حيث طبيعتها العامة والتي تتمثل فى العمل على توسيع وتدعيم العلاقات المصرية مع الدول الافريقية جميعا ، واستكشاف وسائل زيادة حجم التبادل التجارى بين سوقنا المصرية والأسواق الافريقية على اختلافها ، وتكثيف الروابط وتدعيم الاتصال والتعاون فى جميع المجالات ، الا ان هذه الزيارات الافريقية كان لها امتدادات اوروبية لكل من هولندا وسويسرا ذات علاقة بافريقيا فى نفس الوقت - على الرغم من بعد المسافة بين المهمة الافريقية وامتداداتها الاوروبية .

وكيف كان ذلك ؟ وما العلاقة بين الشق الافريقى من الأخيرة وبين الشق الاوربى منها الى كل من هولندا وسويسرا ؟

تعرفون ان الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بنكرها وبوجدانها ، ويرتبط نشاطها - ارتباطا عضويا - بالقضايا الافريقية التي هى فى نفس الوقت قضايا مصرية تدافع عنها وتعمل من اجل حلها . وتعرفون كذلك ان افريقيا تعيش هذه السنوات ازمة اقتصادية متفاقمة ، تشكل الديون الخارجية التي تعاني منها الدول الافريقية على اختلافها ، احد ابرز مظاهر هذه الازمة .

وفي الحقيقة ويسبب من القلق العميق الذي يساور الدول الافريقية التي لم تكف منذ عام ١٩٨٤ عن حث المجتمع الدولي على معالجة الوضع الاقتصادي الخرج الذي يواجه بلداننا . نتيجة عبء خدمة الدين المتصاعده علاجا شاملا ، لم يأل رؤساء منظمة الوحدة الافريقية جهدا - منذ عام ١٩٨٤ - من اجل اقتناع شركائنا بضرورة المبادرة - على وجه السرعة - بعقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية لافريقيا تتيح للدائنين ، والبلدان الافريقية المدينة بحث مشكلة الديون بهدف التوصل الى تدابير فورية وملائمة وتدابير شاملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة للتخفيف من جسامه عبء خدمة الدين ، وتحقيقا لهذا الهدف عقد رؤساء الدول والحكومات مؤتمر قمة استثنائيا في ديسمبر ١٩٨٧ في اديس ابابا ، اسفر عن وثيقة انتهى اليها المؤتمر حول « الموقف الافريقي الموحد » بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية . وفي هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الافريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية للدول الافريقية وفوضوا الرئيس العالي لمنظمة الوحدة الافريقية في عرض وثيقة « الموقف الافريقي الموحد » ، على المجتمع الدولي بغية عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية افريقيا الخارجية * وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثني عشرة دولة ، كانت مصر من بينها * وقد عقدت مجموعة الاتصال هذه مؤتمرا لها في لوزاكا في مارس ١٩٨٨ ، تم خلاله بحث وسائل وكيفيات الاعداد لعقد المؤتمر الدولي المنشود ، واسلوب دعوة الأطراف الدائنة سواء الدول الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية ، للمشاركة في هذا المؤتمر الدولي * وانتهى مؤتمر لوزاكا الى اصدار تكليفات للدول الافريقية الاثني عشرة بعمل الاتصالات اللازمة مع مختلف الأطراف الدولية الدائنة من اجل شرح الموقف الافريقي الموحد ، والدعوة الى المؤتمر الدولي للمديونية الخارجية الافريقية ، وكان من نصيب مصر ، تكليفات ثلاثة ، تمثل اولها في الاتصال - بالمشاركة (م ١٣ - احاديث سياسية)

مع السودان - مع الحكومة الهولندية، وفي الاتصال - بالمشاركة مع زيمبابوي - مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وفي الاتصال - بالمشاركة مع الكونغو - مع منظمة السوق الاشتراكية المشتركة (الكوميكون) ، ومع الدول الاشتراكية الأعضاء في هذه السوق . وعليه فقد كانت زيارتي الى كل من هولندا وسويسرا من أجل تنفيذ جزء من هذه التكاليفات الصادرة الى مصر من جانب رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، ورئيس مجموعة الاتصال الافريقية المنبثقة عن المنظمة ، من أجل الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للمديونية الخارجية .

ما هي نتائج الاتصالات التي تمت في إطار هذه المهمة بكل من الحكومة الهولندية والمسؤولين في منظمة الاونكتاد التي تتخذ من جنيف مقرا لها ؟

في هولندا شرحت لوزير خارجيتها - فان دين بروك - والدكتور بوكمان - وزير التعاون ، والمسؤولين في وزارة المالية الهولندية مضمون الموقف الافريقي الموحد ، من مشكلة المديونية الخارجية ، وأكدت لهم - رسميا ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا هي هدفنا الرئيسي ، كما أكدت ايضا ان ديوننا الخارجية تشكل التزامات تعاقدية ابرمتها دولنا - كل على حدة - واثنا تنوى الوفاء بها ، الا انه وبالرغم من استعدادنا للسداد ، فان الأزمة الاقتصادية التي نمر بها حاليا وخاصة تدنى حصيلة صادراتنا ، الى جانب الأسباب الطبيعية مثل الجفاف وظروف البيئة غير المواتية ، يجعل من الصعب جدا علينا ان نفى بالتزاماتنا ، وفي هذا الصدد ، يجدر القول بان مشكلة المديونية مرتبطة تاريخيا بمسألة التنمية ، وان حلها يكمن - اساسا - في قدرة افريقيا على تحقيق التنمية القبلية . وعليه ، فان من واجب بل ومسئولية الدول المتقدمة ، ومؤسسات التمويل الدولية ، ان تساهم في حل مشكلة ديون افريقيا الخارجية ، بان تزيد تدفقات الموارد الى البلدان الافريقية بشروط ميسرة وزيادة ملموسة . وفي اتصالاتي مع الحكومة الهولندية ،

أوضحت أننا على يقين من أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف في إطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية .

وأضفت أنه بالنظر إلى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية - الرامية إلى حل مشكلة الديون - يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسؤولية المشتركة ، ولابد من توخي المرونة في تنفيذها ، في جو من التعاون الدولي المكثف . وذكرت أن تركيزنا على خصوصية الديون الأفريقية هو للفت الانتباه إلى حقيقة واقعة . - وأننا لانقصد من ذلك العمل على انقسام مجموعة ٧٧ ، أو إثارة الخلافات والمجابهات بين دول الجنوب ، وأننا نعمل على الاتصال بكافة دول العالم الثالث ، لتحقيق تضامن الدول المدينة ، وتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن . وذكرت كذلك أن المؤتمر الدولي هو أسلوب لتعسيق وحدة الموقف الأفريقي ، مع الالتزام - في نفس الوقت - بمساعدة الدول الأكثر فقرا - وهو لا يستهدف فرض شيء على الدائنين ، لأننا لسنا في موقف من يستطيع أن يفرض شيئا ، واشترت إلى أن أغلبية قادة الدول الأفريقية هم من العناصر التي تؤمن وتتمسك بمنهج الاعتدال ، وبضرورة تجنب المواجهات فضلا عن إدراك قادة أفريقيا بحاجة دولهم إلى استمرار مساعدة الدول الدائنة لهم في المستقبل . واستطيع أن أقول أن رد فعل المسؤولين في الحكومة الهولندية كان في جملته ايجابيا من الناحية السياسية ، ومن ناحية اعترافهم بخصوصية مشكلة المديونية الأفريقية ، ولكنه لم يكن كذلك من الناحية الفنية ، إذ يرون أن المؤتمر الدولي - الذي تدعو له أفريقيا - لن يضيف جديدا في مجال لفت الانتباه إلى خصوصية الوضع الأفريقي ، لأن ذلك أمر متحقق بالفعل ، ولذلك فأنهم يرون عدم فائدة المؤتمر الدولي ، لما يحويه من مخاطر زيادة جبهة المتطرفين ، وتصعيد المجابهة بين المدينين والدائنين ، وأنهم يفضلون منهج تنازل كل جالة على حده ، وإلى جانب

ذلك فقد وعدوا بدراسة وثيقة « الموقف الأفريقي الموحد » ، وموافقاتنا برأيهم في المقترحات التي تتضمنها ، وانهم سيأخذون - ما قدمناه لهم من شروح - في اعتبارهم عند تقرير موقفهم النهائي من فكرة عقد المؤتمر الدولي ، وانهم يؤمنون بأهمية التريث والاعداد الجيد قبل الاقدام على أية خطوة في هذا الخصوص .

ولكن مهمتكم كانت اسهل ولاشك في مجال الاتصالات الذي قمتم به مع مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (الاونكتاد) ؟

لقد اكد سكرتير عام الاونكتاد - الذي اتصلت به ، بالمشاركة مع نائب وزير المالية في حكومة زيمبابوي - على انهم يعترفون بخصوصية مشكلة المديونية الافريقية ، وان لها سمات محددة يدركون تميزها ضمن اطار مشكلة المديونية الخارجية ذات الابعاد العالمية ، ونكر ان (الاونكتاد) تركز على خصوصية المشاكل الافريقية ، وان مختلف وثائقه تعكس هذه الحقيقة ، وان الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، والتي تضمنت عددا من السياسات والاجراءات لها الأولوية بالنسبة للدول النامية في افريقيا جنوب الصحراء . كما عبر سكرتير عام الاونكتاد - وهو من دولة غانا الافريقية - عن اقتناعه بأنه لا يوجد تناقض بين اسلوب المعالجة الجماعية لمشكلة الديون وبين اسلوب تناول كل حالة على حدة . وحول دور الاونكتاد في اقناع الدول الدائنة بضرورة وأهمية المشاركة في المؤتمر الدولي ، اكد سكرتير عام الاونكتاد ترغيبه بأي عمل يمكنهم القيام به ، لان نشاطهم يستهدف - بالفعل - العمل على زيادة الوعي بأبعاد مشكلة المديونية ، في اطار الدور الموكل للاونكتاد في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كما اكد سكرتير عام الاونكتاد بانهم على استعداد لعمل كل ما من شأنه تقوية الموقف الأفريقي والدفاع عنه ، وشرح مضمون الوثيقة التي انتهى اليها مؤتمر القمة الاستثنائي ، وانهم على استعداد - كذلك - لوضع وثائقهم المختلفة تحت

تصرف مجموعة الاتصال ، كما نكر اخيرا استعدادهم وترحيبهم بتقديم كافة التسهيلات ، والقيام بالاعداد للمؤتمر الدولى ، اذا ما تقرر انعقاده .

هذا كما عقدت كذلك فى جنيف - مقر امانة الاونكتاد - وبمشاركة مع وزير مالية زيمبابوى ، مؤتمر لسفراء المجموعة الافريقية لدى المقر الاوروبى للأمم المتحدة فى جنيف ، وسكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، استغرق ساعتين ، وتم خلالها بحث طبيعة المهمة المكلف بتنفيذها من منظمة الوحدة الافريقية بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر دولى للمديونية الافريقية فى كل من هولندا ، والكومبيكون ، والاونكتاد كما تمت بالرد على استفسارات السفراء الأفارقة فى هذا الشأن ، وقد عكس المؤتمر - والمناقشات التى دارت فيه - مكانة مصر ودورها الرائد فى الدفاع عن القضايا الافريقية ، والتعبير عن صوت افريقيا فى المحافل الدولية .

بالعودة الى المهمة الافريقية الاخيرة فى كل من
تنزانيا ، وموريشيوس ، وجمهورية جزر القمر الاسلامية .
فما هى القضايا التى ركزت عليها خلال زيارتكم الى هذه
الدول الثلاث ؟

فى الحقيقة ان الدبلوماسية المصرية تؤمن بان مستقبل التنمية الافريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الافريقية سيظل هنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة التى تقوم عليها خطة لاجوس التى تم اقرارها فى القمة الافريقية التى عقدت بلاجوس عام ١٩٨٠ ، والتى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، وتؤمن النظرة المصرية بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، وهى الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لاينبغى أن يكون سوقا مشترك للسلع فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الافريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة والتى يتعين تكريسها من أجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الافريقية ،

وتعمل مصر على زيادة حجم التبادل التجارى بينها وبين الأسواق الافريقية تحقيقا لفكرة السوق الافريقية المشتركة ، وزيادة حجم التبادل بين اسواق القارة وبعضها البعض ، والتقليل - ما امكن - من استيراد السلع من خارج الأسواق الافريقية ، كما تعمل مصر ، فى ذات الوقت - على زيادة التعاون فى مجال الخبرات الفنية وذلك من خلال ايفاد الخبراء المصريين المتخصصين فى مختلف المجالات الفنية الى الدول الافريقية الشقيقة المشاركة فى تنفيذ خطط التنمية الافريقية . وقد انشأت مصر « الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية » لتحقيق هذه الرسالة الحيوية ، والاتفاق على هذه الخبرات المصرية التى يتم ايفادها مجانا للدول الافريقية الشقيقة ، وكذلك لتنظيم الدورات التدريبية فى مصر للكادرات الافريقية الفنية فى مختلف المجالات ، بما يحقق وجودا ماديا لمصر داخل المجتمعات الافريقية ، ونفتح أسواق الدول الافريقية امام طلائع المثقفين والمهنيين المصريين والأيدى العاملة المصرية ورجال الأعمال المصريين ، ونخلق الفرص امام توسيع آفاق التعاون بين مصر وبين سائر القارة الافريقية البالغ عددها خمسين دولة افريقية .

وفى تنزانيا تم الاتفاق - بالفعل - على زيادة عدد الخبراء المصريين الموفدين على نفقة الصندوق المصرى الى تنزانيا ، ودراسة كيفية تذليل مشكلة توفير السكن المناسب للخبراء المصريين الموفدين ، وكذلك ايفاد مزيد من الخبراء الى زنجبار ، كما تم الاتفاق على تنشيط التعاون الاقتصادى من خلال اقامة مشروعات مشتركة مع تنزانيا .

وفى موريشيوس ، تم التوقيع على بروتوكول تنفيذى للاتفاق الثقافى والفنى والعلمى المبرم بين البلدين لمدة ثلاث سنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، والذى يتضمن الاتفاق على زيادة عدد المنح ، والخبراء المصريين الموفدين الى موريشيوس فى مختلف التخصصات التى يحتاجونها ، وعلى زيادة التعاون فى المجال السياحى والثقافى والزراعى والصناعات اليدوية ، كما تم الاتفاق

على تنشيط التعاون الاقتصادي من خلال إقامة تعاون صناعى فى المناطق الحرة ، يساهم فيه القطاع الخاص والبنوك المشتركة ومشروعات سياحية بتمويل مصرى وخبرة موريشيوسية ، وكذلك تم الاتفاق على تنظيم زيارة وفد من رجال الأعمال المصريين (قطاع عام وخاص) الى موريشيوس رداً على زيارة الوفد الموريشيوسى الى مصر فى ابريل ١٩٨٨ .

خلال زيارة تنزانيا ، تم التوقيع على اتفاق للتعاون الحزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى وبين حزب الثورة التنزانى . فما هو مضمون هذا الاتفاق ؟

ينهج الحزب الوطنى الديمقراطى - فى السنوات الأخيرة - سياسة إبرام اتفاقات التعاون الحزبى بينه وبين سائر الأحزاب الحاكمة فى الدول الافريقية الشقيقة ، فقد تم توقيع اتفاق تعاون حزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى وبين حزب (اليونير) الحاكم فى تشاد فى يوليو عام ١٩٨٧ . وكذلك بين الحزب الوطنى الديمقراطى والحزب الحاكم فى جمهورية افريقيا الوسطى فى العام الماضى ، وخلال زيارتى الى تنزانيا تم توقيع اتفاق للتعاون الحزبى مع حزب الثورة التنزانى . قمت بتوقيعه باعتبارى عضواً فى الأمانة العامة للحزب . وقام السيد سالم أحمد سالم - نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالتوقيع نيابة عن الحزب التنزانى ، وينص هذا الاتفاق على تبادل الوفود الحزبية - على مستويات مختلفة - بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينهما ، ودعم العمل المشترك ، وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين الشعبين الشقيقين ، وكذلك على تبادل الخبرات الثرية فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الكادرات والتوجيه الجماهيرى ، وينص الاتفاق كذلك ، على المشاركة المتبادلة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها كل حزب فى هذا المجال . كما يتيح الاتفاق العمل على تنسيق مواقف الحزبين المشتركة ووجهات نظرهما فى اطار المنظمات الدولية ، وخاصة بالنسبة للقضايا التى تهم القارة الافريقية ، ويعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين

المؤسسات الشعبية ، وعلى دفع التعاون بينهما ، وتبادل الزيارات والمشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت إشراف كل منهما ؛ وتعمل مثل هذه الاتفاقات — في الواقع — على زيادة تعارف الشعوب الأفريقية والاتصالات بين منظماتها الجماهيرية والشعبية والحزبية ، وعدم الاقتصار فقط على قنوات الاتصال الرسمية والحكومية * وفي المستقبل القريب سيتم كذلك توقيع اتفاق بين الحزب الوطني الديمقراطي وبين الحزب الحاكم في كل من مالي وانبجولا ، ويستهدف الحزب الوطني الديمقراطي استكمال شبكة العلاقات الحزبية بينه وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، تأكيداً وتعميقاً وتنويعاً ، للعلاقات التي تربط مصر بشقيقاتها الأفريقيات ، ولا يخفى أن حركة الاشتراكية الأفريقية ، هي حركة حزبية تضم مختلف الأحزاب والمنظمات والحركات الاشتراكية في الدول الأفريقية ، والحزب الوطني الديمقراطي هو عضو في هذه الحركة • بل وقد استضاف مؤتمر الحركة الذي عقد في نهاية عام ١٩٨٦ بالقاهرة * تأكيداً على إيمان الحزب الوطني الديمقراطي بحيوية الدور الذي تقوم به الحركة في الحياة السياسية الأفريقية ، كما تعمل مصر على توسيع إطار هذه الحركة بحيث تشمل كافة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الناشئة على الساحة الأفريقية من أجل العمل على دعم وتقوية الاتجاهات الاشتراكية والديمقراطية في القارة الأفريقية ، وحشد أوسع الطاقات لبناء مستقبل الشعوب الأفريقية في رحاب الاشتراكية والديمقراطية •

الجديث السادس والعشرون

□ عندما اجتمع قادة افريقيا الاسبوع الماضى ، للاحتفال باليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الافريقية ، كان من المقرر ان يتم هذا الاحتفال فى العاصمة المصرية « القاهرة » التى شهدت توقيع ٣٢ دولة افريقية مستقلة فى ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٣ على ميثاق المنظمة الافريقية ، باعتبارها - اى مصر - احدى اهم الدول الافريقية التى احتضنت لفترة طويلة النضال الاقريقى ، ودعمت حركات التحرر فيها ، حتى وصل عدد الدول المستقلة والمشاركة فى المنظمة الافريقية الى ٥٢ دولة ، يضاف اليها المغرب الذى انسحب احتجاجا على قبول عضوية « الجمهورية العربية الصحراوية » فى شباط (فبراير) عام ١٩٨٢ ، ولكن مشاورات مكثفة جرت بين العديد من الدول والقيادات الافريقية ، توصلت الى حل وسط وافقت عليه القاهرة ، يقضى بان يتم عقد مؤتمر القمة الاقريقى الرابع والعشرين ، والذي سياتخذ طابعا احتفاليا فى دولة المقر « اديس ابابا » العاصمة الاثيوبية على ان تستضيف القاهرة القمة الآتية فى العام المقبل . وعلى الرغم من الاجواء التى تدعو للتفاؤل فى قمة الدول الافريقية ، الا ان شبح مشكلة الديون مازال يسبب قلقا شديدا للدول الافريقية حتى انه فى المؤتمر الذى عقد فى لوزاكا فى مارس (اذار) ١٩٨٨ «لمجموعة الاتصال» تردد تحذير شديد بانه « اذا لم يتم حل مشكلة الديون ، فان القارة ستعمرها الفوضى الاجتماعية والسياسية » وخصوصا ان حجم الديون الافريقية وصل الى ٢٠٠ بليون دولار ، وهى تمثل ٤٤٪ من اجمالى الناتج القومى الاقريقى ، وحوالى ٢٢٧٪ من حصيله صادراتها ومن المتوقع ان تصل فى عام ١٩٩٠ الى

٢٥٧ مليار دولار وفى بداية القرن المقبل الى ٥٥٠ مليار دولار كما وصلت خدمة الديون الى ٢٤ مليار دولار ، وستزيد الى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ .

ويزيد من تفاقم المشكلة استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية التى تمثل العائد الرئيسى بالنسبة الى معظم تلك الدول ، مما يؤدى الى ضعف معدل النمو الاقتصادى الى اقل من ٣٪ مقارنة بزيادة معدل النمو السكانى ، وهناك بعض الدول الافريقية يقترب معدل نموه الى الصفر أو ما دونه ، ويقدر بعض الدراسات بنسبة انخفاض صادرات الدول الافريقية من السلع الأساسية والمواد الخاصة بنحو ٢٩٪ عام ١٩٨٦ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٤ ، مما أدى الى خسائر بلغت ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وإلى زيادة العجز فى موازين المدفوعات الافريقية من سبعة مليارات دولار الى أكثر من ٢١ مليارات ، بالإضافة الى انخفاض القوة الشرائية للصادرات الافريقية بمعدل ٣٠٪ خلال ١٩٨٦ .

ويزيد الأزمة حدة انخفاض فى أسعار المواد الخام التى تصدرها افريقيا كالبتروول والأخشاب والبوكسيت والقطن والفول ، وفى الوقت نفسه ارتفاع فى أسعار السلع الجاهزة التى تستوردها افريقيا كالألات والملابس والمواد الغذائية ومواد البناء والكيماويات .

ويضاف الى أبعاد المشكلة الاقتصادية الافريقية استمرار تدفق الكوارث الطبيعية التى تتمثل فى « الجفاف ، والجاعة والتصحر والجراد » وذلك نتيجة للظروف الطبيعية ، ويعد الجفاف أخطرهما إذ يهدد حالياً اثيوبيا ودول الجنوب الافريقى . ولاسيما انجولا وموزمبيق ، بالإضافة الى ضعف المساعدات الأجنبية للدول الافريقية وقلة التدفقات المالية الواردة اليها وقد ذكر تقرير أخير لصندوق النقد الدولى ، ان دول افريقيا قد سددت ٢٠.٥ مليار دولار لخدمة ديونها عام ١٩٨٥ ، ولم تتلق الا ٨ مليارات دولار فقط فى صورة ائتمانات وقروض جديدة .

ويقول الدكتور بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية واحد

المختصين في شئون القارة السوداء للحوادث : ان الدول الافريقية لم تكف منذ ١٩٨٤ عن حث المجتمع الدولي على معالجة الوضع الاقتصادي الحرج الذي يواجهه دول افريقيا ، وقد ظهرت منذ ذلك التاريخ الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لبحث الديون الخارجية لافريقيا يتيح للدائنين والبلدان تدابير فورية وملائمة وشاملة وتحقيقا لهذا الهدف عقد رؤساء الدول والحكومات مؤتمر قمة استثنائيا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، اسفر عن وثيقة انتهى اليها المؤتمر حول الموقف الافريقي الموحد جدد القادة الأفارقة دعوتهم الى عقد دولي وفوضوا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بعرض وثيقة الموقف الافريقي الموحد على المجتمع الدولي بغية عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية افريقيا الخارجية وقد عمد الرئيس كنيث كاوندا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقيا تضم ١٢ دولة هي مصر والجزائر والسودان وزائير وزيمبابوي وزامبيا وتنزانيا والسنغال والكونغو ومالي ومدغشقر ونيجيريا . عقدت هذه الدول اجتماعا لها تم بحث وسائل الاعداد لعقد المؤتمر الدولي ، واسلوب دعوة الأطراف الدائنة سواء الدول الأجنبية او مؤسسات التمويل الدولية ، وانتهى المؤتمر الى اصدار تكليفات للدول الافريقية الاثنتى عشرة باجراء الاتصالات اللازمة .

ويشير التوجه الافريقي نحو تلك القضية كما يضيف الدكتور بطرس غالى الى التأكيد على ان الديون الخارجية لافريقيا تشكل التزامات تعاقدية ابرمتها دول افريقيا على حدة ، وان هذه الدول لديها النية للوفاء بها ، الا ان الأزمة تجعل من الصعب على الدول الافريقية امتلاك القدرة على السداد ، لان حل الاقتصادية وخصوصا تدنى الصادرات الى جانب المشاكل والكوارث الطبيعية ازمة المديونية يرتبط بالتنمية الفعلية ولهذا فمن واجب بل ومسئولية الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية ان تساهم في حل مشكلة الديون بأن تزیه تدفقات الموارد بشروط ميسرة وعلمت الحوادث ان رفض الدول الدائنة

لفكرة المؤتمر الدولي الذي تنادى به الدول الإفريقية يعود إلى عدد من الأسباب منها : أن الدول الدائنة تفضل معالجة مشكلة كل دولة على حدة ، بعيدا عن أسلوب المؤتمر الدولي الذي يمكن أن يصعد المجابهة بين الدائنين ، مع زيادة جبهة المتطرفين الذين يطلبون التوقف عن سداد تلك الديون . وأن هذا المؤتمر قد يعمل على أحداث انقسامات عنيفة بين دول مجموعة ٧٧ ، وإثارة الخلافات بين دول الجنوب ، في ظل ادعاء الدول الإفريقية بوجود خصوصية للديون الإفريقية .

ورغم سيطرة الهموم الاقتصادية على احتفالات اليوبيل الفضي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، فقد تناول جدول أعمالها عددا من الموضوعات السياسية يمكن أجمالها في الآتي :

١ - القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط ، وقد أشار تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية حول هذا الموضوع ، إلى ضرورة اعتماد قرار يدين الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وسياسة القبضة الحديدية التي تنتجها إسرائيل ضد الفلسطينيين ، والتأكيد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط ، وأنه لن يتحقق سلام عادل إلا بعد أن ينال الفلسطينيون حقوقهم الكاملة ، وأن تتخلى إسرائيل عن احتلال الأراضي العربية ، وأوضح التقرير تأييد الدول الإفريقية لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٢ - الموقف في الجنوب الإفريقي ، خصوصا في ظل تمسك السلطات العنصرية لفرض المخطط العنصري في إقليم ناميبيا وضد شعب جمهورية إفريقيا لصالح الأقلية البيضاء ، وإثارة السلطات العنصرية أيضا الاضطرابات في دول المواجهة الإفريقية « أنجولا ، تنزانيا ، وزيمبابوي ، وزامبيا ، وموزمبيق ، وبوتسوانا وهناك أمل في التوصل إلى حل في قضية الجنوب

الافريقي ، فى ظل النية لعقد جولة رياعية جديدة بعد نجاح كل من واشنطن وجنوب افريقيا وكوبا وانغولا فى اصدار بيان فى اوائل الشهر الحالى فى لندن يتضمن انسحاب القوات الكوبية البالغ عددها ٤٠ الف جندي من انغولا ، مع انسحاب قوات جنوب افريقيا من انغولا ، بعدما اعترفت بان لديها ٣ آلاف جندي هناك ، ووقف المساعدات التى تقدمها كل من واشنطن وجنوب افريقيا العنصرية لمنظمة يونيا المعارضة للحكم فى انغولا .

٣ - الوضع فى تشاد ، اذ تستمع القمة الافريقية لتقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع التشادى الليبي والمنبثقة من المنظمة ، وتضم « الجابون والجزائر والسنغال والكاميرون » التى اجتمعت فى منتصف نيسان (ابريل) عام ١٩٨٨ للمرة الثانية فى ليرفيل ، وخصوصا بعد تجديد التهديدات المتبادلة بين ليبيا وتشاد . ودخول فرنسا على نفس الخط .

ومن القضايا التى تثار امام القمة ، الحوار العربى الافريقى ومن المؤكد حسب مصادر دبلوماسية فى الخارجية المصرية ان استئناف غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر يعد خطوة بناءة فى سبيل دعم الحوار العربى الافريقى الذى حملت مصر لواءه وسانده منذ انعقاد اول قمة عربية افريقية فى القاهرة عام ١٩٧٧ ، وهناك رغبة مشتركة ظهرت فى قرارات القمم الاخيرة لتنشيط التعاون ، وتمخضت عن التعاون بين الامانتين العامتين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية فى احياء الاجتماعات المشتركة بينهما ، وقد اختتمت فى دمشق اوائل شهر ايار (مايو) ١٩٨٨ اعمال اللجنة العربية الافريقية التى اصدرت بيانا عبرت فيه عن تطابق وجهات النظر العربية والافريقية تجاه القضايا الافريقية والشرق الاوسط .

الحديث السابع والعشرون

مدا هو مغزى اختيار القاهرة مكانا لانعقاد الجولة
الجديدة للمفاوضات حول الجنوب الافريقى ؟

□ ان الاجابة التلقائية التى ترد على خاطرى لذلك السؤال ، هى ان مصر
سجال وسط ، ليس فقط بالمعنى الجغرافى ، ولكنها كذلك بالمعنى السياسى
والفكرى والحضارى ومن ثم فهى الانسب دائما لتلاقى الفرقاء عندها ،
او لتوافق الاطراف حولها . اما اذا اردت ان اقدم اطارا فلسفيا لاجابتي ،
فيمكن ان اضيف ان الشعب المصرى الذى احتفظ بشخصيته المتميزة عبر كل
التطورات الحضارية التى عاشها ، قد جعل من وطنه أرضا للسلام والتسامح ،
وطوع اوضاعه لضرورات التقدم بعيدا عن التعصب والتعنت ، كما اخذ
باسلوب التوازن والتعادل ، ورفض التطرف والصراع والمواجهة . ويشكل
كل ذلك رصيده المعنوى الهائل الذى يؤهله للنجاح عند كل اختيار . اما بشأن
المناسبة التى نحن بصدددها ، فمن المعروف ان الجولة الاولى من المفاوضات
الرياعية التى تمت فى لندن خلال الفترة من ٣ - ٤ مايو ١٩٨٨ ، والتى شارك
فيها معا - ولأول مرة - كل من جنوب افريقيا وكوبا مع انجولا والولايات
المتحدة الامريكية . وان كانت قد انتهت بالاتفاق على مواصلة اللقاء فى جولة
ثانية ، الا انه قد ثار خلاف بين انجولا وجنوب افريقيا حول مكان انعقاد الجولة
الثانية من هذه المباحثات الرياعية حيث اصرت انجولا على عقدها فى دولة
افريقية . وعندئذ امتدت انظار الفرقاء جميعا الى القاهرة ، التى لاحت بمثابة
الحل الذى يرتضيه ويتفق حوله الجميع ، ولا عجب فى ذلك فمصر هى الدولة
الافريقية التى تحتضن قضية الجنوب الافريقى وكل قضية افريقية ، وهى فى

ذات الوقت التى تؤمن بالحوار والتفاوض ولها تراث طويل وسجل حافل وعطاء
ماثل لكل هذه القيم التى تدافع عنها الانسانية المعاصرة ..

قامت مصر خلال الايام القليلة الماضية بعمل اتصالات
واسعة النطاق مع الدول الافريقية الشقيقة ، قبل الاعلان عن
استضافة القاهرة للجولة الثانية للمفاوضات التى تشارك
الاطراف الاربعة المعنية بمشكلة الجنوب الافريقى * هل
كانت قمة معارضة من اية اطراف افريقية لهذه المفاوضات ؟

□ لقد انصيب حرص مصر - بعد ان تلقت رغبة اطراف التفاوض فى اتخاذ
القاهرة مكانا لجولتهم التالية ، وفى مقدمتها انجولا - الطرف الافريقى صاحب
المصلحة الاولى فى عملية التفاوض - على استطلاع رأى مختلف القيادات
الافريقية وعلى رأسها بطبيعة الحال الرئيس موسى تراورى - رئيس منظمة
الوحدة الافريقية الذى انتخبته القمة الافريقية ، وكذلك الرئيس كينيث كاوندا
رئيس مجموعة دول خط المواجهة مع جنوب افريقيا ، الذى رحب كل الترحيب
باستضافة القاهرة للمفاوضات والتى اعتبرها المكان الملائم لما لمصر من تاريخ
سياسى ورصيد افريقى كبير ، كما وجه الرئيس مبارك رسائل الى العهد من
اخوانه الرؤساء الأفارقة يخطرهم بموافقة القاهرة على الاستجابة لطلب انجولا
واطراف التفاوض معها * كما قمت - من ناحيتى - بابلاغ السيد عيسى عمرو -
أمين عام منظمة الوحدة الافريقية بمضمون الخطوة المصرية ليقوم بدوره
بابلاغ كافة الدول الافريقية الاعضاء فى المنظمة .

وفى الحقيقة كانت مصر على يقين من مساندة وتأييد كافة الدول الافريقية
للمفاوضات الرباعية التى بدأت فى لندن فى مايو ١٩٨٨ ، بهدف تسوية المشكلة
الانجولية ، ومن أجل تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥
الصادر عام ١٩٧٨ .

وفى تقريره الذى قدمه الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى المجلس
الوزارى فى دور انعقاده العادى الثامن والاربعين ، وفى تقريرها المقدم الى

القمة الافريقية الرابعة والعشرين ، اشار السيد عيسى عمرو ، الى المحادثات الرباعية التي جرت في لندن في بداية مايو ١٩٨٨ ، وإلى مفاوضات برازافيل التي تلتها في شهر مايو ١٩٨٨ وايقاف الدعم العسكرى والادارى والمالى من الولايات المتحدة لغصابات اليونيتا المسلحة « عملية بريتوريا » ، وعلى ذلك فلا مجال لاية معارضة من جانب أية دولة افريقية للمفاوضات الرباعية التي تجرى بشأن تسوية الأوضاع في الجنوب الافريقى ، وتحقيق استقلال ناميبيا ، تلك المفاوضات التي تتم وسط مباركة افريقية اجماعية .

سيادة الوزير ، الم تساورك مخاوف من احتمال عدم تفهم بعض قطاعات الراى العام المصرى لمفاوضات تجرى على ارضه وتشارك فيها دولة تستقطب عدااء الشعب المصرى وكل الشعوب الافريقية ، بل وكل شعوب العالم ، وهى دولة جنوب افريقيا ، خاصة ان هذه الدولة لا تقوم بينها وبين مصر علاقات من أى نوع ؟

□ ان الشعب المصرى هو نتاج ماضيه الجيد ، ومن هذا الماضى الجيد ، على وجه التحديد ، تكونت الوطنية المصرية الجياشة ، التى لا تعرف التعصب او التعالى ، ولكن تجيد الفداء ، صونا للأرض ، ودفاعا عن الحق وتامينا للبناء والتقدم .

والشعب المصرى ، يدرك بحسه البديهى ان مصر حين تقدم ارضها مكانا للمفاوضات التى تستهدف تحقيق استقلال شعب ناميبيا الافريقى الشقيق ، وتسوية الوضع فى انجولا والجنوب الافريقى ، فانها تسهم فى تحقيق امل افريقى عزيز ، وانها تضيف الى مواقفها المبدئية الثابتة فى الدفاع عن حرية واستقلال الشعوب الافريقية الشقيقة ، وفى مناهضة ورفض نظام الابارتايد البغيض .

كما ان الراى العام فى مصر يعرف ان نظام بريتوريا المرفوض والمحاصر - افريقيا وعالميا - انما يلجأ الى التفاوض نزولا على ارادة النضال الافريقى الحاسم وتراجعا أمام صوت الضمير الانسانى الهائر ، ان الراى العام المصرى

يعرف عن يقين أن ارادة الشعوب هى من ارادة القدرة ، الذى لا بد وان يستجيب
لحلمها الطبيعى فى الحياة الحرة الكريمة والمتساوية .

ما هو المكسب الحقيقى لهذه الجولة من المفاوضات ؟
وما هى احتمالات النجاح والفشل فيها ؟

□ بصرف النظر عن الدخول فى التفاصيل الخاصة بالمواقف التى تتبناها
مختلف الأطراف والتى كانت سببا فى عدم احراز تطور ايجابى فى مشاكل
الجنوب الاfrican بصفة عامة ، وبالنسبة لمشكلة استقلال ناميبيا والمشكلة
الانجولية بصفة خاصة ، فان ثمة مؤشرات ايجابية قد طرأت مؤخرا ، ولعل
اهمها موافقة الجانبين الانجولى والكوبى من حيث المبدأ على الانسحاب الكامل
للقوات الكوبية من الاراضى الانجولية (٤٠ الف جندى) ، وذلك اذا ما أمكن
التوصل الى اتفاق بشأن استقلال ناميبيا ، كما ان جولة لندن * للمفاوضات
الرياعية التى تمت فى مايو ١٩٨٨ ، كانت بمثابة خطوة هامة على طريق
تحقيق السلام فى منطقة الجنوب الاfrican ، فاول مرة ، توافق جنوب افريقيا
على المشاركة فى المفاوضات الدائرة بين الولايات المتحدة وانجولا التى بدأت
مئذ سبع سنوات كما يمكن تسجيل عناصر مرونة جديدة فى موقف منظمة
(سوابو) التى تقود حركة النضال التحريرى فى ناميبيا ، اذ أعلن سام نجوما
رئيس الحركة عن استعداد سوابو لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ، وموافقة
على اجراء انتخابات حرة فى ناميبيا .

والى جانب ما سبق من مؤشرات ايجابية فان هذه الجولة الرياعية من
المفاوضات انما تبدأ فى ظل مناخ دولى موات ، حيث ابدت القوتان العظيمان -
مؤخرا - اهتماما بمشكلات الجنوب الاfrican ، واقتناعا بضرورة السعى ليجاد
حل سلمى لهذه المشكلة كما يهتم الاتحاد السوفيتى بمقابلة الجهود الامريكية
لتحقيق التسوية من خلال ، المفاوضات ويتم ذلك كله فى اطار سياسة الوفاق
وصعى العملاقين اما الى تسوية او تسكين المشكلات الاقليمية .
(م ١٤ - احاديث سياسية)

وبناء على ما سبق ، فإن الامل كبير فى ان تعود الجولة الرباعية الجديدة للمفاوضات والتي ستجرى فى القاهرة • الى بلورة اتفاق عريض حول تسوية مقبولة من مختلف الاطراف تحقق الهدف الافريقى الذى تهفو اليه قلوب الشعوب الافريقية ، والممثل فى استقلال ناميبيا ، ولعل عام ١٩٨٨ ، الذى يسجل مرور عشر سنوات على صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ فى عام ١٩٧٨ ، يكون هو عام استقلال ناميبيا ، وسقوط آخر معاقل الاستعمار عن ارض افريقيا الحرة ، وان يكون ذلك بداية لتحرير شعبنا المناضل فى جنوب افريقيا ••

هل يشكل انعقاد مؤتمر القاهرة أية اعباء مالية تتحملها
مصر اضافة الى اعبائها الثقيلة ؟

□ ان مصر لن تتحمل أية نفقات مالية ، لان اطراف المفاوضات هي التي تتحمل تكاليف الإقامة ، وتقتصر استضافة مصر للمؤتمر على توفير أماكن إقامة الوفود ، وعقد الاجتماعات وتوفير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ، وخطوط الخدمة الصحفية ، وضمان اجراءات الأمن المناسبة للاجتماعات، ولكن يظل اختيار القاهرة مقرا لاجتماعات المؤتمر الرباعى مكسبا معنويا ضخما يضاف الى رصيد مصر ، ويضفى عليها مزيدا من الثقل السياسى والاعلامى ليس فقط على المستوى الافريقى ، ولكن على المستوى الدولى ، وهكذا تثبت القاهرة انها كانت وستظل منارة هداية وارشاد ، وواحة أمن وسلام ، ومركز اشعاع وحضارى على الدوام •

الحديث الثامن والعشرون

ما هو مستقبل الحوار المصرى - الافريقى فى ظل تطور العلاقات المصرية مع الدول الافريقية وما هى ايجابيات هذه العلاقات على مستوى التعاون فى كافة المجالات والتنسيق السياسى الذى يمكن ان يكون بدوره عاملا مساعدا فى قضية الشرق الأوسط ؟

□ أود فى البداية التأكيد على حقيقة ان اهتمام الدبلوماسية المصرية بالعلاقات الافريقية ٠٠ لا يقوم على مجرد اختيار من بين الاختيارات ٠٠ بل هو اختيار استراتيجى يستند على ارتباط الأمن القومى المصرى بالأمن الافريقى ٠٠ وعليه فان ثمة اعتبارات للمصلحة المباشرة فى ان تعمل مصر - بكل الجهد - فى تنمية وتطوير العلاقات والمبادرات بمختلف اشكالها ٠٠ مع دول القارة الافريقية وتوثيق أو اصر الصداقة والتعاون مع كافة شعوب القارة ٠٠ ولا يخفى ما يجسده هذا التعاون بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ٠٠ فضلا عما يوفره من مجال للعمل امام الخبرات المصرية فى دول القارة الافريقية ٠

القمة الافريقية الرابعة والعشرين التى عقدت فى مايو ١٩٨٨ ٠٠ عالجت عددا من الموضوعات من ضمنها التعاون العربى الافريقى فى اعتقادكم ما حدود هذا التعاون ومتى سيتحرك بشكل عملى ؟

□ للأسف لن يطرأ أى جديد على مسألة التعاون العربى الافريقى الذى يعانى من الجمود والشلل رغم حيوية وأهمية دفع النشاط فى أجهزة هذا التعاون العربى الافريقى القائمة ٠٠ ورغم الحاجة الملحة لكلا الطرفين الى ثمرات هذا التعاون وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية غير الايجابية التى يعانى منها كلا

من العرب والأفارقة في آن معا . . وقد لاحت في الأفق بادرة أمل في تحريك الموقف . . عندما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر وقد شجعت هذه الاجواء نيجيريا على توجيه ندائها بعودة المغرب الى عضوية منظمة الوحدة الافريقية في البيان الذي القاه الرئيس النيجيري ابراهيم بابا نجيدا امام القمة الافريقية . . ولكن لا يبدو ان الاستجابة لنداء نيجيريا والمؤيد من اغلبية اعضاء المنظمة سيتحقق قريبا . . وتأمل مصر في ان تؤدي التطورات الايجابية المنتظرة على ساحة العلاقات الافريقية في ظل اجواء المصالحة والحوار التي افرزتها احتفالات اليوبيل الفضي للوحدة الافريقية . . ان تعود المغرب الى دورها الفعال على المسرح الافريقي وان يتم تجاوز المازق المتمثل في قبول الجمهورية الصحراوية في عضوية المنظمة الافريقية وعدم قبولها في عضوية الجامعة العربية .

اننا نرجو ان يشهد التعاون العربي - الافريقي انتعاشا جديدا با انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة لتعاون العربي الافريقي في « واجادوجو » في بوركينا فاسو . . والمكونة من اربع وعشرين دولة « اثنتا عشرة دولة افريقية واثنتا عشرة دولة عربية » وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٨ . . كما هو مقرر وان تتمكن اللجنة من دراسة اسباب عرقلة هذا التعاون ووسائل وامكانيات دفع سير عمل الأجهزة العليا للتعاون العربي الافريقي . . وهي المؤتمر الوزاري العربي المشترك ومؤتمر القمة الافريقي المنتظر .

ان عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة والحضارة والمصير . . لتؤكد عمق الروابط في الماضي وتفرض لزومية التضامن والتلاحم في الحاضر والمستقبل . . ان تحديات الواقع والمهام الملقة على عاتق شعوبنا والمسؤوليات التي نستشعرها نحن قادة افريقيا امام اجيالنا المستقبلية يجعل من تعاوننا قضية قدر مفروض . . فعلينا ان نقتنص الفرصة الواعدة لما فات من ضياع . . ونتمسك بارادة العمل الجاد وندفع بسماء الحياة في شرايين التعاون

المتبادل والنفع المشترك والصالح الجماعى . ان التعاون العربى الافريقى بقدرته ان يصنع مستقبلا جديرا يجمع بين الطرفين من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من اوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر .

هل تعتقد ان النتائج التى توصلت اليها القمة الافريقية فى اديس ابابا مؤخرا قادرة على تسوية مسألة الديون الافريقية . وما هو نصيب مصر من هذه الجهود ؟

□ ابرز الموقف الافريقى الموحد بشأن أزمة افريقيا الخارجية . الصادر عن الدورة غير العادية الثالثة للقمة الافريقية التى عقدت فى اديس ابابا فى الفترة من ٣٠ نوفمبر - اول ديسمبر ١٩٨٧ ثلاث قضايا رئيسية :

١ - تصاعد عبء خدمة ديون افريقيا بشكل يستنزف الموارد من الاولويات الائتمانية الأساسية ومن ثم تؤول جهود افريقيا الرامية الى الانعاش والنمو الى الفشل .

٢ - عدم كفاية التدابير الدولية الراهنة لحل مشكلة الديون الافريقية التى تحولت الى سمة دائمة ؟

٣ - عدم الاستجابة للحاجة الملحة الى ايجاد حلول محددة وفعالة فى اطار التكامل والتعايش الدوليين .

كما تضمنت وثيقة الموقف الافريقى الموحد المسائل الكبرى التى يتعين التفاوض بشأنها فى اطار مؤتمر دولى دعت الى عقده افريقيا وحددت الوثيقة اهداف المؤتمر الدولى . فيما يمكن أن يوفره من محفل يجرى خلاله حوار ومشاورات فعالة وبناءة بين افريقيا ودائنيها بهدف اتخاذ تدابير محددة وملائمة يوافق عليها الطرفان للتخفيف من عبء أزمة الديون . وكذلك فيما يؤدى اليه من توفير محفل لتعزيز وتعبئة الوعى الدولى بأزمة ديون افريقيا وتأييد العمل الفورى للتخفيف من عبء المشكلة . وقد عمد فريق الاتصال - الذى يتكون من اثنتى عشرة دولة من بينها مصر - اجتماعه الاول فى لوزاكا بزامبيا فى مارس ١٩٨٨ لتحديد اطار ووسائل عقد المؤتمر بشأن الديون الخارجية للدول

الافريقية ٠٠ وفى هذا الاجتماع تم تكليف أعضاء الفريق بأن يقوم كل منهم بمشاورات مبدئية مع البلدان والمنظمات المحددة له ٠٠ وكانت مصر قد كلفت بالاتصال مع كل من حكومة هولندا ومع امانة الاونكتاد ومع منظمة الكومبيكون والدول الاوربية الاشتراكية ٠٠ الأعضاء فى المنظمة وقد قامت مصر بهذا الاتصال بالفعل مع كل من هولندا و امانة الانكتاد ٠٠ وتأجلت مشاوراتها مع منظمة الكومبيكون الى موعد لم يتحدد بعد ٠٠ وقد عقد فريق الاتصال اجتماعا لهم على المستوى الوزارى ٠٠ على هامش اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا يوم ٢٢ مارس ١٩٨٨ ٠٠ وفى هذا الاجتماع قدم الوفد المصرى تقريره عن الاتصالات التى قام بها ٠٠ وقدمت وفود بعض الدول الأعضاء فى فريق الاتصال تقارير عن المهمات التى يتم تنفيذها ٠٠ ويعد بحث وتقييم التقارير المبدئية التى قدمت والتى اتضح منها افتقاد الحماس بشكل عام من جانب الاطراف الدائرة التى تم الاتصال بها لقبول النهج المقترح من افريقيا ٠٠ وهو معالجة مشكلة الديون الخارجية عن طريق عقد مؤتمر دولى ٠٠ فقد اتفق على تجديد مهمة فريق الاتصال حتى يتم الانتهاء من كافة المهام التى كلف بها وضرورة قيام افريقيا بتحضيرات شاملة ٠٠ وان تشن حملة توعية مكثفة بغية تحويل فكرة عقد مؤتمر دولى الى واقع ملموس ٠٠ كما اتفق على تأجيل عقد هذا المؤتمر الدولى المنشود الى ديسمبر ١٩٨٩ ٠٠ كما تقرر عقد ندوة لرجال المال والبنوك الأفارقة لدراسة مشكلة المديونية الافريقية ٠٠ وتعبئة الرأى العام الدولى للتعاطف مع افريقيا فى ضرورة حلها من خلال عقد المؤتمر الدولى الذى يضم الدائنين والمدينين معا .

كما كلف منظمة الوحدة الافريقية فريق الاتصال بعقد دورته الثالثة فى نيويورك خلال الاسبوع الثالث من سبتمبر ١٩٨٨ للاستفادة من مناقشات المجموعة العامة حول تقرير المجموعة الاستشارية بشأن التدفقات المالية الى افريقيا ٠٠ وهكذا تستمر جهود افريقيا فى تكثيف المشاورات ومواصلة

المبادرات من أجل البحث عن انسب الطرق لتخفيف عبء الديون الخارجية ..
ووقف هذا النزيف الذى يعوق آمالها فى التنمية والتطور .. وفى نفس الوقت
الالتزام الكامل بالوفاء بما عليها من تعهدات قبل الاطراف الدائنة .. التى
تحمل هى كذلك مسئولياتها فى توفير الملازمة حتى تتمكن افريقيا من النهوض
من كبوتها .. وبما يحقق مصالح الطرفين اللذين يجمعهما مصير واحد .

كما يهيئ الفرصة لتعميق مختلف أوجه التعاون فى المجالات المتنوعة
وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للمصادر المصرية فى
الأسواق الافريقية واحتمالات توسع العلاقات التجارية وتتنوع بنودها وخاصة
فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية .
واضاف :

- والى جانب كل هذه المزايا والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل بين
مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية فان الوجود المصرى والرصيد المادى
والمعنوى الضخم الذى تضعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية -
الافريقية يظل هو الدعامة الاساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل
المصير المشترك الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء
عضويا ابديا على مر الزمن .

اما عن دور التنسيق السياسى مع افريقيا فى تعبئة التأييد الافريقى
لقضية الشرق الأوسط فان ذلك ليس بجديد فلقد كانت افريقيا دائما هى الحامن
الداعم للشعب الفلسطينى والقضية العربية ، كما كانت افريقيا منذ البداية
وحتى الان هى المدافع الغيور والمؤيد بثبات وحزم لعدالة الحق الفلسطينى
وسلامة وحرية واستقلال الاراضى العربية التى تعرضت للعدوان والاحتلال
والبغي .

وقد اكدت القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية والوضع فى الشرق الأوسط
والتي صادق عليها المجلس الوزارى والقمة الافريقية من جديد موقف افريقيا

المؤيد للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وكذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ارضه ٠٠ كما تضمنت القرارات تأييد افريقيا بقوة لعقد مؤتمر دولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكذلك كل الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد كطرف مستقل على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى ٠٠ ولم تكتف افريقيا بذلك ، بل ناشدت قادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحث مشكلة الشرق الأوسط واساس هذه المشكلة - القضية الفلسطينية - واعطائها الأولوية عند مناقشتها الالتزامات الاقليمية خلال اجتماعهم - في موسكو وعدم ادخار أي جهد للمساهمة في ايجاد حل عادل ودائم .

الحديث التاسع والعشرون

في الخمسينيات • والاستينيات كان النشاط المصري في افريقيا يستهدف تدعيم حركات التحرر وتحقيق استقلال القارة ، واحيانا تحجيم التغلغل الاسرائيلي •• وقد اتى هذا التحرك بمردود مؤكد وواضح •

اما الان فان افريقيا تواجه قضايا من نوع مختلف كالتنمية والمديونية على سبيل المثال ، ومؤكد ان هذا قد استوجب تحركا مصرياً من لون مختلف يستهدف مردودا مختلفا ايضا • بطرس ، ما هي اولويات التحرك المصري في افريقيا في ضوء هذه الاعتبارات ؟

□ استطاع التحرك المصري ، عبر ٢٥ عاما ان يساعد الى حد كبير - على

تحقيق الحرية السياسية في القارة •

عند الدول المستقلة عند قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كان ثلاث دول هي

مصر واثيوبيا ونيجيريا •

وعند الدول المستقلة عند قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ كان

اكثر من عشرين دولة •

وعند الدول المستقلة عند الاحتفال بمرور ٢٥ سنة على قيام منظمة الوحدة

الافريقية (اى في مايو الماضي) كان ٥٠ دولة ، ولم يبق غير دولة واحدة غير

مستقلة هي ناميبيا ، فضلا عن ضرورة تغيير النظام في دولة اخرى هي

جنوب افريقيا •

اذن نستطيع ان نقول انه فيما يتعلق بعملية التحرر السياسى فان القارة

الافريقية ، وبالتالي الدبلوماسية المصرية حققت نجاحا لا شك فيه •

ولكن فيما يتعلق بالتحرر الاقتصادى استطيع ان اقول دون تردد ان

القارة الافريقية ، وبالتالي الدبلوماسية المصرية لم تحقق الهدف المنشود . . .
ماذا ؟

★ لأن الوضع الاقتصادي لأغلبية الدول الافريقية أصعب وأسوأ مما كان
عليه منذ ٢٥ عاما .

★ لأن الدول الافريقية بما فيها مصر كان لديها اكتفاء ذاتى ثم صارت
اليوم فى حاجة لاستيراد ما بين ٣٠٪ الى ٦٠٪ من احتياجاتها من المواد الغذائية .
★ لأن انفجارا سكانيا قد حدث فى القارة الافريقية وجعل مشاكلها
تتفاقم بلا ضابط ولا رابط .

هذه هى مظاهر الاخفاق فما هو سبب اخفاق افريقيا
فى عملية التنمية ؟

□ السبب الأول لهذا الاخفاق أن القارة منقسمة الى خمسين دولة (أى
ضعف عدد دول امريكا اللاتينية) .

السبب الثانى أن هذه الدول كلها وفقا لمعايير المساحة لها مساحات
كبيرة ، فأقل دولة لها مساحة دولة اوروبية كبيرة ، وبعض الدول لها مساحة
أوروبا (مثل زائير أو السودان) .

والسبب الثالث أن هذه الدول باستثناء مصر ونيجيريا وأثيوبيا وربما
دولة أو دولتان ، ذبها قلة من السكان حيث أن ٥٠٪ من الدول الافريقية لا يتعدى
عدد سكان أى منها الخمسة ملايين نسمة .

ولو أردنا تحليل هذه العناصر الاقتصادية ، سنجد أنها السبب الأساسى
لفشل عملية التنمية ، تضاف الى ذلك عناصر أخرى مثل الانفجار السكانى الذى
يصل معدله فى بعض البلاد الى ٢ و ٣٪ وقد ترتب على هذا الانفجار السكانى ،
أن بعض هذه الشعوب لم تعد الطاقة تكفيها ، فالطاقة عندهم هى الخشب ،
وبالتالى كان حرق الأشجار وتدمير الغابات الذى أفضى به هذه الدول الى
التصحّر ، يضاف الى ذلك موجة جفاف تعدت الثمانى سنوات ، وفوق ذلك
كله - وهذا السبب سياسى .

اذن ماذا يجب أن تكون حركة الدبلوماسية المصرية ازاء هذا الوضع ؟

□ لابد أن نقرر - أولا - أن مصر بدأت في الستينات اللجوء الى أسلوب المساعدات لأفريقيا بالشكل أو النمط الذي تتم به المساعدات من الدول الأوروبية الكبرى الى الدول النامية أو الفقيرة .
وعلى هذا الأساس تحركت مصر لتبنى مبانى على الأرض الافريقية . .
فنادق فى باماكو . . عمارات فى ابيدجان . . طرقا فى ميامى . . ونشاط مكثف
هنا وهناك لشركة النصر للتصدير أو الاستيراد .
وسرعان ما تبينت مصر أنها لا تمتلك القدرة لتستمر وفقا لهذا
الأسلوب .

وهنا كانت الاستراتيجية الجديدة التى فكرنا فيها ، فقد خلصت وزارة
الخارجية لأن تركز على نقل التكنولوجيا ، وايفاد الخبرات المصرية فى البلاد
الافريقية ، وفتح المعاهد المصرية ، والأكاديميات ومراكز الأبحاث للخبرات
الافريقية .

ولكن سرعان ما تبين - أيضا - أن مصر ليست لها القدرة المالية كي
تتولى الاهتمام بخمسين دولة أفريقية ، ففكرنا فى أسلوب آخر ، هو : (التعاون
العربى - الأفريقى) وقامت الدبلوماسية المصرية بتحريك واسع النطاق فى هذا
الاطار ، وقد أدى الى قيام منظمات مشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة
الوحدة الأفريقية .

وظل هذا الأسلوب متبعاً حتى نوفمبر ١٩٧٧ عند زيارة الرئيس السادات
الى القدس حين حاولت الدول العربية أن تنقل خلافها مع مصدر من الساحة
العربية الى الساحة الافريقية ، وكان من نتائج ذلك - الى حد ما - تعطيل
فكرة التعاون العربى - الأفريقى .

التعاون الثلاثى بين أموال الخليج والخبرات المصرية والأرض الافريقية

كان يمكن ان يتم لولا اعتبارات كثيرة منها انخفاض سعر البترول، والخلافات داخل العالم العربى ، فالخلاف العربى المصرى لم يكن الخلاف الوحيد ، فقد كان هناك - ايضا - الخلاف بين المغرب والجزائر ، وكذلك بين تشاد وليبيا .

وبالطبع ادت هذه الخلافات الى تعطيل التعاون الثلاثى المفترض وهنا فكرت الدبلوماسية المصرية فى اسلوب آخر للتعاون الثلاثى . وهو اللجوء الى الدول المانحة سواء المنظمات الدولية المالية ، او الدول الأوروبية او السوق الأوروبية المشتركة او الولايات المتحدة او اليابان .

وقدمت مصر فكرتها المبتكرة وهى الفكرة التى ظهرت - فيما بعد - فى خطة لاجوس (التى تقول بالتعاون بين الجنوب والجنوب او ساعدونا كى نستطيع ان يساعد بعضنا بعضا !!

ما هى أهمية هذا اللون من التعاون ؟

□ بدلا من ان تكون المساعدات ثنائية من قبل أوروبا ، او اليابان وتقوم على صيغة (دولة أوروبية مانحة) ولدولة أفريقية متلقية) لماذا لا تكون تلك المساعدات لدولة أفريقية كى تساعد دولة او عدة دول أفريقية أخرى .

وأهمية هذه الفكرة التى تنادى بها الدبلوماسية المصرية هى - كما ذكرت فى بداية الحديث - أن القضية الأولى للتخلف الأفريقى هى التجزئة ، أو تقسيم أفريقيا الى خمسين دولة ، وبالتالي مادام استمرت هذه التجزئة ، وطالما كانت المساعدات على أساس ثنائى ، فإن هذه التجزئة ، ستترسخ وتزداد حدة ، بينما نحن نريد أن تكون المساعدات ثلاثية ، بمعنى تقديمها لأكثر من دولة ، فى صيغة مشروع مشترك لثلاث دول ، مثلا أو مساعدات تقدم لدولة أفريقية كى تقدم لدولة أخرى ، وهكذا فمن طريق هذه الصيغة للمساعدات يمكن للدول الأفريقية أن تتغلب على التجزئة .

وسأعطيك أمثلة لهذه الصيغة :

★ مشروع جونجلى : وهذا مشروع مصرى - سودانى ، ومصر تستفيد

من ٥٠٪ من المياه الاضافية التي يوفرها المشروع ، بينما السودان سيستفيد من الخمسين في المائة الأخرى .

الذي قدم هذا المشروع السوق الأوروبية المشتركة :

★ نستطيع أيضا أن نتصور شبكة مواصلات وطرق بين عدة دول ، أو مصنع تشارك في ملكيته ثلاث دول ويقع في اقليم دولة واحدة من هذه الدول مثلا .

عن طريق هذه الصيغة - اذن - فصل بطريق غير مباشر الى تشجيع التكامل من خلال المساعدات ، وهذا هو ركن من أركان السياسة المصرية فيما يتعلق بالتنمية الافريقية ، فنحن ننادى بالتعاون بين الجنوب والجنوب ونطالب الشمال ان يشجع هذا التعاون ونعتبر ذلك صيغة ممتازة للاستفادة من المعونات وتوظيفها لخدمة التغلب على واقع التجزئة .

★ ومثل آخر يجسده اتفاقنا مع اليابان على تدريب ممرضات ، ورات اليابان انها لو درست الممرضات في طوكيو فان كل مبلغ المعونة سيستهلك في هذا الأمر ، ولذا اقترحت اليابان ان يتم تدريبهن في القاهرة .

★ كذلك نقيم دورات لجميع النئات ، ضباط بوليس افريقيين يحضرون دورات في اكاديمية الشرطة ، ضباط جيش كذلك في الاكاديميات والمعاهد العسكرية ، ورجال اعمال ، وايضا رجال سلك دبلوماسية ، واعلام .

هناك ٢٢ ألف طالب افريقى موجودون في مصر ، وقد دفعنا ذلك الى فكرة انشاء جامعة فرانكوفونين تكون قاصرة على الطلبة الافارقة الناطقين باللغة الفرنسية وهذه ٠٠٠ بالطبع - فكرة تعاون ثلاثى من الدرجة الاولى لأن الدول الفرنكوفونية الغنية مثل فرنسا وبلجيكا وسويسرا وكندا ستقدم المساعدات المادية والتمرين أو الدراسة ستكون في مصر ، وبالتالي ساعدنا هذا على تحقيق صيغة (التعاون بين الجنوب والجنوب) .

اذن فان الخبرات الافريقية الناطقة بالفرنسية بدلا من ان تذهب الى

خارج القارة وتنشئ علاقة ثقافية مع فرنسا أو كندا ، فإنها تنشئ هذه العلاقة الثقافية مع مصر باستعمال لغتهم ، دون أن نتهم باى نوع من الهيمنة الثقافية .

وما الذى يمكن أن تستفيد مصر من هذا كله ؟

القارة الافريقية - كما تعلم - فيها نقص فى السكان ، فلو استطعنا من خلال هذا التعاون بين الجيوب والجنوب أن نشجع الهجرة المصرية الى البلاد الافريقية ، فإننا - بهذا - نكون قد أوجدنا حلا لمشكلة الانفجار السكاني فى مصر ، لأن عندنا ٥٠ مليوناً يقطنون ٣٪ من أرض مصر وبالطبع فإن الهجرة الى افريقيا تمثل حلاً من الحلول المطروحة لمواجهة هذا الوضع الصعب .

سيقوم البعض ان هذه الهجرة هى استثمار جديد ، وهذا خطأ كبير ، فنحن لا نحتاج أن نهاجر الى البلاد الافريقية لان لدينا بالفعل ٣٥٠ ألف مصرى فى الدول المانحة (١٠٠ ألف فى الولايات المتحدة - ١٠٠ ألف فى أوروبا الغربية - ٥٠ ألفا فى استراليا - ١٠٠ ألف فى كندا) .

وهناك عنصر آخر ، فنحن نريد تكاملاً بين مصر و افريقيا واول مظاهر التكامل هو فتح الأبواب بين البلاد الافريقية ، وهذا يتحقق - بلاشك - بصيغة التعاون بين الجنوب والجنوب .

ثم هناك قضية أهم من هذا كله . وهى قضية مياه نهر النيل نحن محتاجون بسبب الانفجار السكاني فى مصر الى توسيع الرقعة الزراعية ، وبالتالي نحتاج الى كميات اضافية من المياه ، لو أردنا أن نستفيد من ألفى كيلو متر على شواطئ البحر الأحمر ، وألف كيلو متر على شواطئ البحر المتوسط ، لا نستطيع أن نجد المياه اللازمة لهذا بكميات اضافية الا من خلال مشروعات جديدة خارج الاراضى المصرية .

لا يصح أن ننتظر مثل الماضى أن تقبل الدول الافريقية اعطاءنا كميات اضافية من المياه ، او إقامة سدود او قنوات داخل اقليمها دون مقابل .

وبالتالى فمن بين ٥٠ دولة افريقية يجب ان يكون لمصر اهتمام خاص
بشماتى دول وهى السودان واثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا وبورندى
ورواندا وزائير ، وهذه الدول تمثل ١/٥ القارة .

ان نهر النيل قد يصلح كقاسم مشترك اعظم للتكامل الاقتصادى بين
هذه الدول .

وهناك عيب خطير فى تقسيمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية حين
يجعلون مصر جزءا من افريقيا الشمالية مع (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)
بينما لو بحثنا عن التقسيم الجيوبوليتكى الحقيقى لابد ان يضم مصر والسودان
واثيوبيا واوغندا ولا بد من اعتبار مصر جزءا من افريقيا الشرقية .

ولو اردنا اعتماد معيار المسافة فى اجراء التقسيم سنجد ان المسافة بين
القاهرة والخرطوم اقرب من المسافة بين القاهرة وتونس والجزائر والمغرب .

ان هناك صعوبة فى تنفيذ التركيز فى التحرك المصرى على هذه الدول
لان العقل المصرى بالاضافة الى المنظمات الدولية المالية والغنية يرون مصر
داخل مجموعة الدول الشمالية ، بينما (فى اعتقادى) انه من الناحية
الاقتصادية ومن الناحية الجيوبوليتيكية بسبب البحر الأحمر ونهر النيل فان
مصر تنتمى الى دول افريقيا الشرقية .

ولى ملاحظة اخيرة فى هذا السياق ، وهى مرتبطة بالوضع الاقتصادى
فى مصر حاليا فنحن نشترى بثلاثة ونصف بليون جنيه سنويا مواد غذائية
(قمح - بن - شاي - توباكو - لحم - ذرة) بينما لو اشترينا هذه المواد
الغذائية من الدول الافريقية وبالذات من دول حوض النيل ، فاننا نكون قد
انشأنا - بطريقة تكاد تكون تلقائية - الوحدة الاقتصادية بين مصر وهذه
الدول ، ونكون قد انشأنا الروابط التى تجعلنا نقدر على الانتقال الى سوق
مشتركة .

ما الصعوبة التي تمنع تحقيق هذا الوضع ؟

□ هناك عدة صعوبات ، فمازالت السياسة الاقتصادية المصرية تقبض الي اوروبا الغربية ، ولاشك ان شراء اللحم من الأرجنتين وأورجواى اسهل كثيرا من شرائه من الصومال واثيوبيا والسودان لأن الأجهزة الادارية والمالية فى امريكا اللاتينية تتحرك بكفاءة وسرعة أكثر من افريقيا .

ولكن من الناحية الاستراتيجية لمصر ، لنا مصلحة مباشرة فى شراء كل ما نحتاجه من اللحم من الصومال والسودان وكل الجلود من اثيوبيا وكل المشاي من كينيا وكل البن من اوغندا ، وان نربط مصدر بقرة مع هذه البلاد .
وفيما بعد لو زاء الانتاج الصناعى المصرى الذى يكفى اليوم - بالكاه - الاستهلاك المصرى الداخلى ، فلابد ان نقيم مشروعات مشتركة للتصنيع مع هذه البلاد .

نحن لا نستطيع ان نبيع بسهولة المنتجات المصرية لأوروبا أو للسوق الأوروبية المشتركة لأن السوق هناك مقفل ولكننا يمكن ان نجد سوقا مفتوحا فى افريقيا .

هذه كلها اعتبارات تميز الاستراتيجية المصرية للتنمية .
وهكذا فقد ذكرت هذه المبادئ العامة لاثبت من خلالها ان هناك مصالح مشتركة بين هذه الدول التى تنتمى اليها (فى حوض النيل مثلا) وان تطهيق هذه المبادئ على هذه المجموعة يرضى - أيضا - اول ما يرضى ، المصالح الوطنية المصرية .

الأمن القومى المصرى - اليوم - يتأثر بواقف هذه الدول الى حد كبير فلو رفضت احداها اعطاءنا مياه اضافية ، فانا سوف ندخل فى ازمات لا نهاية لها .

هذه باختصار الاستراتيجية المصرية الجديدة ، ولكن لن تكون هناك قيمة حقيقية لهذه الاستراتيجية الا بتوافر عنصرين هما :

١ - وجود وعى يساند هذه الاستراتيجية :

٢ - تضامن من كافة الأجهزة الحكومية تجاه هذه الاستراتيجية .

النقطة الثانية التي كنت أود التعرض لها مع سيادتكم فيما يتعلق بالتحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا هي قضية المديونية وفي قضية المديونية كان على مصر أن تخوض تحركا للتفاوض مع الدول الدائنة أو المنظمات الدولية حول تحسين شروط القروض ، وتيسير السداد . الخ .
ولكننا - فيما يبدو لم نجد بوابر وإشارات ايجابية محددة في هذا الأمر الا من الاتحاد السوفيتي ودول الكومكون . فماذا عن دول الغرب ؟

□ بالطبع هذه العملية صعبة ومعقدة للغاية .

ديون القارة الافريقية وصلت الى اكثر من ٢٢٠ مليار دولار !

ثم ان قضية المديونية مرتبطة بمجموعة من القضايا الأخرى في أفريقيا مثل ضعف وغياب الهياكل الاقتصادية ، وانخفاض سعر المواد الأولية الأفريقية كالكاكاو والبن ، والتوتر السياسي السائد في هذه البلاد ، فضلا عن الجفاف والتصحر .

وكذلك فان ٧٠٪ أو ٨٠٪ من الدول الأكثر تخلفا في العالم موجودة في

أفريقيا .

وهكذا حاولت الدبلوماسية المصرية في أفريقيا أن تبرز هذا الوضع بطريقة جماعية ، وانهقدت دورة غير عادية لمؤتمر القمة الافريقية لمناقشة قضية المديونية ، وطالبنا بحوار مؤكدين عدة مبادئ هي اننا لا نرفض دفع الديون لأن هذا التزام ونحن سنوفى التزاماتنا وايضا نحن نوافق على منهج (حالة بحالة) او الحلول الثنائية ، ولكن - فقط - كل ما نطلبه هو عقد مؤتمر لابرار خصوصية المديونية الافريقية وللمبحث عن حلول سياسية لقضية المديونية .

خطورة هذا المنهج انه قد يضمف مجموعة الـ ٧٧ ، ويغضب دول امريكا

(م ١٥ - احاديث سياسية)

اللاتينية ، فضلا عن ان كثيرا من الدول الافريقية لا ترتاح له ، وتفضل الحل (حالة بحالة) لأن كل دولة لديها أمل من خلال الاتصالات الثنائية أن تنال تسهيلات تختلف عن التسهيلات التي قد تمنح للمجموعة .

موقف مصر هو الدفاع عن التضامن الأفريقي وبما أن المديونية أصبحت قضية أفريقية تمثل قاسما مشتركا أكبر بين الدول الأفريقية ، فائنا يجب أن نستفيد من هذا القاسم المشترك الأكبر في محاولة علاج القضية بحيث نستطيع أن ندعم الروابط بين هذه الدول من خلال علاج قضية المديونية فقط . نريد مؤتمرا يضمنا جميعا ومن خلال هذا المؤتمر نجد أساليب جديدة ، وأطر سياسية جديدة لتخفيف عبء الديون الأفريقية .

وبالفعل عقدنا عدة اجتماعات واتصالات ، وشكلنا مجلسا يسمى (لجنة الاتصال) وهي مكونة من مجموعة منصدرة من الدول من ضمنها مصر ، وبالفعل أجرينا اتصالات مع الاونكتاد في جنيف والمنظمات الدولية المالية والغرض من هذه الاتصالات هو تعبئة الرأي العام معنا !!

بأي أثر كانت هذه الاتصالات ؟

اذن فالقضية سياسية أكثر مما هي مالية ، فنحن نريد أن نجد أساليب جديدة ولاسيما أن هذه القضية سوف تستمر على مدى العشرين عاما القادمة ، لأن الدول الفقيرة ليست لها القدرة على دفع هذه الديون ، وبالتالي تطلب إعادة الجدولة وهذا يعنى أن الدين الذي وصل الى ٢٢٠ مليار دولار سيصل الى ٣٠٠ مليار في السنوات القليلة القادمة ، بما يوجب أن تكون معالجة قضية الديون من خلال اقتراب هذه الاتصالات كانت مع ثلاثة أطراف ، ولكن مازال عندنا عشرات من الدول ومن المنظمات الدولية .

وكنا في هذه الاتصالات نجد رد فعل ايجابى من وزارات الخارجية والأجهزة السياسية في هذه الدول الدائنة ، وأكدت بعضها أنها مستشركة في

مثل هذا المؤتمر لو نجحنا فى عقده .

اما الزه السلبى فكان يجيئنا - دائما - من الأجهزة المالية التى - عادة -
ما تتساءل : لماذا تريدون هذا المؤتمر ؟ وحين نقول لتعبئة الراى العام ،
يجيبون من جديده : الراى العام معبأ ونحن نعرف الأوضاع وغير محتاجين الى
مؤتمر ، اما معالجة هذه الأوضاع فلا تكون الا عن طريق اقتراب الحالة بحالة
او العلاقات الثنائية .

(مجلة الاهرام الاقتصادى القاهرية ، ١٢ - ٩ - ١٩٨٨)

الحديث الثلاثون

كانت أوغندا آخر محطة في جولتك الأفريقية الأخيرة
وخلال وجودك هناك قمت بزيارة مدينة (جينجا) الأوغندية
فما هو السبب وراء زيارتك لهذه المدينة الأوغندية ؟

ان مدينة (جينجا) هى ثانى المدن الأوغندية بعد العاصمة كمبالا ، وثمة
وجود مصرى قديم يعود الى أكثر من أربعين عاما ، حين تم بناء سد (أوين)
على مخرج بحيرة فيكتوريا عند منابع نهر النيل فى الأربعينات من هذا القرن،
لتخزين المياه المتدفقة الى البحيرة ، ثم توجيه الايراد السنوى للبحيرة من
الأمطار والبالغ ١٣ مليار متر مكعب الى نهر النيل لتصل إلينا فى مصر عبر
رحلة تخترق خلالها أواسط وشمال أوغندا ثم السودان وصولا الى الوادى
العتيد . وقد تمثل هذا الوجود المصرى فى تفتيش الرى المكون من مهندسى
الرى الذين ظلت توفدهم وزارة الرى المصرية طوال هذه السنوات لمراقبة
مناسيب المياه وإبلاغ السلطات المصرية المسؤولة عن سائر التطورات التى
تحدث فى ايراد النهر عند منابعه الأوغندية ، أى ان وجودهم هناك هو بمثابة
محطة انذار مبكر تقوم بقياسات المناسيب ومراقبة أوضاع المياه فى موقع المنابع
عند خزان (أوين) فى البحيرات الاستوائية ، وتمتلك مصر عددا من البيوت
المخصصة لإقامة مهندسى الرى، وبسبب حاجتنا الى هذه البيوت لإقامة الخبراء
المصريين الموفدين الى مدينة (جينجا) للعمل هناك ، على نفقة الصندوق
المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية ، وذلك فى ضوء أزمة الاسكان
المعقدة التى تواجهها أوغندا .

فقد طلبت وزارة الخارجية من وزارة الرى اعارتها هذه البيوت التى
تفيض عن حاجة مهندسى الرى الموفدين الى أوغندا ، لاعاشة خبراء الصنوق

فيها ، وقد تفضل زميلي وزير الري بالموافقة على ذلك ، وقام الصديق المصري
بعدل الترميمات اللازمة لهذه البيوت استعدادا لوصول اربعة من الاطباء
المصريين الذين تقرر ايضادهم الى اوغندا والعمل في مدينة (جينجا) . وقد
حرصت على زيادة هذه المواقع للوقوف بنفسى على اعمال الترميم والتجديد
اللازمة قبل تسفير الاطباء الاربعة للعمل في دولة اوغندا الشقيقة .

وهل تختلف جولتك الافريقية الاخيرة التى شملت كلا من
رواندا وبوروندى وأوغندا عن سائر زيارتك السابقة الى الدول
الافريقية الشقيقة ؟

لا اعتقد ان هذه الجولة الاخيرة تختلف عن سابقتها من الجولات التى
ازور خلالها الدول الافريقية الشقيقة ذلك ان الهدف الذى ترمى الى تحقيقه
هذه الزيارات جميعا هو هدف واحد يتمثل فى العمل على تنشيط العلاقات بين
مصر وبين شقيقاتها الافريقيات ، وتعزيز مختلف اوجه التعاون فى المجالات
المختلفة وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، والتعاون الفنى ، وبحث امكانية
الوفاء باحتياجات هذه الدول من الخبرات المصرية المتخصصة للاسهام فى
تطوير وتنمية التعاون بين الجنوب والجنوب وهى الاستراتيجية التى نؤمن بها
ونرفع لواءها فى مواجهة التحديات التى نعانى منها جميعا ، هذا بطبيعة الحال،
الى جانب تبادل الرأى والتنسيق بين المواقف تجاه القضايا الاقليمية والعالمية
التي تستقطب اهتمامنا المشترك على الساحة الافريقية ، وفى المحافل الدولية .

ولكن هل تربط مصر بهذه الدول علاقة خاصة تختلف عن
تلك التى تربط مصر بغيرها من الدول الافريقية الأخرى ؟

□ فى الحقيقة توجد ثمة روابط يمكن اعتبارها روابط خاصة تربط مصر
بهذه الدول ، هى تلك التى تتمثل فى رابطة الانتماء المشترك الى حوض نهر
النيل ، فهى جميعا دول نيلية ، يرتبط مصيرها برباط واحد هو ذلك الشريان
المائى الذى يشكل بطبيعة الحال وحدة ايكولوجية ذات سمات خاصة ، فضلا
عن عضويتها معا فى هذا التجمع غير الرسمى الذى غدا يعرف باسم تجمع

دول (اندوجو) أى دول الاخاء الافريقى الذى يعمل على استكشاف آفاق التعاون الاقليمى المشترك فى مجال التنمية الشاملة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ولكن هذه الارتباطات الخاصة التى يمكن تحديدها من الناحية الموضوعية او الفنية ، ليست فى واقع الأمر ذات دلالة جوهرية ، ذلك ان انتماء مصر الافريقى ، هو الانتماء الأكبر والأوسع مضمونا ، الذى يحدد اختيارات مصر الاستراتيجية ، فى مجال السياسة والاقتصاد والأمن القومى ، وفى ضوء هذه الحقيقة فانى لا أرى ثمة فرق بين هذه الدول التى تقوم بينها وبين مصر وثائق وعلائق طبيعية خاصة ، وبين غيرها من الدول الافريقية الشقيقة ، من حيث الهدف العام الذى يحدد استراتيجيتها السياسية الخارجية المصرية ، على النطاق الافريقى الأشمل . ودليلى على ما أقول هو ان ما تقدمه مصر مثالا فى مجال التعاون الفنى مع دول الجنوب الافريقى يفوق مجموع ما تقدمه مصر فى هذا المجال الى مختلف الدول الافريقية التى تقع فى حوض نهر النيل . . . ولعل تلك الحقيقة المادية تقوم كبرهان ساطع على تداخل المصير المشترك الذى يربط مصر بالقارة الافريقية كلها .

نعود الى زيارتك الى أوغندا التى كانت المحطة الأخيرة

فهل يمكن اللقاء الضوء على طبيعة اتصالاتك هناك ؟

لقد كلفنى الرئيس حسنى مبارك بنقل رسالة صداقة وتضامن الى اخيه الرئيس الأوغندى يورى موسىفينى ، وذلك انطلاقا من حرصه على استمرار التشاور وتبادل الرأى والعمل على تنسيق مواقف البلدين والاهتمام بمواصلة تدعيمها فى مختلف المجالات .

وقد استقبلنى الرئيس الأوغندى بترحيب كبير كمبعوث شخصى للرئيس مبارك الذى أكد لى اعتزازه وتقديره له . باعتباره زعيما افريقيا يلعب دورا ايجابيا من أجل افريقيا ، وخلال وجودى فى أوغندا ، عقدت سلسلة من الاجتماعات شملت نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية «بول سى موجاريرى»

حيث تم بحث سبل ووسائل تكثيف وتنويع علاقاتنا لمصلحة البلدين والشعبين ،
كما تناولنا كذلك جهود مجموعة الاندوجو التي يشترك البلدان في عضويتها
لتقرير التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل .

واتفقنا معا على بذل جهودنا لكفالة نجاح الاجتماع القادم للمجموعة
والمقرر عقده بالقاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر وحتى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .
وجدير بالذكر ان اجتماع الاندوجو الخامس سيتضمن جدول اعماله بندا
خاصا يبحث المشروعات المتعلقة بإمكانية استخدام نهر النيل في الملاحة النهرية
لأغراض نقل السلع والبضائع ، وهو الموضوع الذي كان الرئيس الأوغندي
قد عبر - في لقاء سابق بينى وبينه - عن اهتمامه الشخصي به نظرا لاحتياج
أوغندا الشديد الى تطوير وتكثيف النقل عن طريق الملاحة النهرية بسبب
افتقارها الى الموانئ . وعدم وقوع اقليمها على الساحل ويمكن ان اضيف -
في هذا الصدد - ان اجتماع الاندوجو الرابع الذي تم في كينشاسا في مايو
١٩٨٧ ، كان قد كلفني بالاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية لبحث إمكانية
ان يضع البرنامج مشروعا عاما في مجال التنمية الاقليمية .

واستجابة لاتصالاتي التي قمت بها - تنفيذا لهذا التكليف - مع مدير عام
البرنامج في نيويورك في سبتمبر من العام الماضي ، وافق البرنامج على ايفاد
فريق خبراء لدول الاندوجو لتحديد مجالات التعاون الاقليمي التي ترغب فيها
تمهيدا لاعداد دراسات الجدوى اللازمة بشأنها وعرضها على دول المجموعة
لتختار منها ما يناسبها حسب اولويات التنمية لديها . وإلى جانب ذلك ،
تدارسنا مع وزير الخارجية الأوغندي ترتيبات المؤتمر الذي ستستضيفه القاهرة
في منتصف نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي ستدعو اليه رابطة الأحزاب الاشتراكية
الافريقية مختلف الأحزاب السياسية النشطة على الساحة الافريقية . وقد
أبدى الوزير الأوغندي ملاحظة هامة بخصوص ضمانات نجاح هذا المؤتمر ،
وفي مقدمتها معايير الدعوة الموجهة الى الأحزاب ، وضدورة ان تكون أحزابا

ذات نشاط قانونى ، وشرط عضويتها فى المجالس النيابية الوطنية ، وأهمية الترتيب الجيد للموضوعات التى سيتناولها المؤتمر ، لضمان نجاحه . . .

وقد اتفق رأى بيننا على أهمية المؤتمر فى مجال توفير فرصة التعريف بمختلف الأحزاب السياسية الافريقية ولدعم قنوات الاتصال الحزبية على المستوى الافريقى ، وتركيز الجهد فى تناول القضايا الافريقية الحيوية مثل الديمقراطية ، وبلورة فهم مشترك حول التمييز بين الدولة ، والحكومة ، والحزب ، وغير ذلك من المفاهيم التى لم تستقر بعد فى الفكر والممارسة الافريقية فى مجال التطبيق العملى منذ الاستقلال الوطنى للكيانات السياسية الافريقية .

وخلال زيارتى لأوغندا ، عقدت محادثات مع صديقى وزير الداخلية (ابراهيم موكيبي) الذى كان وزيرا سابقا للخارجية ، وقد بحثنا معا التعاون المصرى - الأوغندى فى مجال الشرطة ، وزيادة المنح التدريبية المقدمة سنويا لأوغندا فى المركز الافريقى لدراسات وبحوث الشرطة ، وتنفيذ الدورة الخاصة ^{تحت} لخمسة وعشرين ضابط شرطة أوغنديا والتى تستغرق ستة أسابيع على نفقة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، وهى الدورة التى من المقرر ان تبدأ بالفعل خلال هذا الشهر . . .

وقد تم - فى أعقاب الزيارة - توقيع بيان مشترك مصرى - أوغندى تمت بتوقيعه عن مصر وقام وزير خارجيتهم بتوقيعه عن الجانب الأوغندى ، استعرض مواقف البلدين تجاه مختلف القضايا السياسية الافريقية والعالمية ذات الاهتمام المشترك .

وبالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، أكد البيان المشترك على قناعة الطرفين بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى إطار الأمم المتحدة ووفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، يوفر افضل اطار للتوصل الى سلام شامل وعادل ودائم ، كما طالب البيان بحركة

الدول غير المنحازة ببدء عملية اعادة تقييم الموقف الدولى وتأثير عملية الاتصالات والتقارب بين القوتين العظميين على دول العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

والآن يجىء الدور على طبيعة المهمة التى قمت بها فى
المحطة الثانية من جولتك والتى شملت بوروندى ؟

لقد قمت بزيارة بوروندى كمبعوث شخصى من الرئيس، محمد حسنى مبارك ، والذى كلفنى بأن انقل الى أخيه الرئيس البوروندى مشاعر مشاركتنا لهم فى الأزمة التى يمرون بها ، وهو ما يعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على ما يمكن تقديمه الى بوروندى الصديقة التى نعننى باستقرارها نظرا للروابط العديدة بين البلدين ، وفى مقدمتها انتماؤنا المشترك لحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على ان يسوده السلام والرخاء والتقدم ..

وخلال زيارتى الى بوروندى عقدت محادثات مع وزير الشباب والصحة والأشغال الذى يتولى وزارة الخارجية بالنيابة خلال غياب وزير الخارجية للمشاركة فى مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا .. كما صدر بيان مشترك - فى أعقاب الزيارة - أكد على تأييد مصر لتدعيم علاقات الصداقة المبنية على دعائم قوامها روح حسن الجوار بين الدول الافريقية الشقيقة ، وبصفة خاصة دول حوض نهر النيل ..

كما جاء فى البيان المشترك ، ان الطرفين قد استعرضا نتائج الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا المصرية - البوروندى التى عقدت فى القاهرة فى الفترة من ١١ - ١٤ يوليو ١٩٨٨ ..

وقد أعرب الجانب البوروندى عن امتنائه للمساهمة الفنية المصرية ، وتقديره للجهود التى يبذلها الخبراء المصريون العاملون فى جمهورية بوروندى وجدير بالذكر ، انه خلال وجودى فى (بوجمبورا) قمت بافتتاح المبنى الجديد للسفارة المصرية فى العاصمة البوروندى ، وهو مبنى يعتبر من المعالم المصرية

لمدينة بوجمبورا . ويقوم كرمز على مدى عمق الصداقة والاخوة التي تمتاز بها العلاقات المصرية - البوروندية ، ومما يحمل مغزى خاصا على المستوى الشخصى ، اننى سبق ان وضعت حجر الأساس لهذا المبنى خلال زيارة سابقة لبوروندى فى عام ١٩٨٣ ، وانه لن دواعى سعادتى ان أقوم بافتتاح مبنى السفارة المصرية بعد مرور خمس سنوات على وضع حجر الأساس لها ، ايذانا ببداية مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين ، تحمل آفاقا واسعة ومتفائلة لنمو متزايد ومضطر للصداقة والتعاون بين مصر وبوروندى .

ما هى الخلفية التاريخية والجيو سياسية للأزمة القائمة فى بوروندى بين العنصرين اللذين يتكون منهما الشعب هناك ؟

من المعروف ان الأغلبية الساحقة للشعب البوروندى تنتمى الى أصول الهوتو التى تشكل قرابة ٨٥ فى المائة من السكان ، بينما يمثل عنصر التوتسى حوالى ١٥ فى المائة فقط . ويعمل معظم الهوتو بالمهن الزراعية والأعمال المتصلة بها ، ومن ثم يعتمد الاقتصاد البوروندى على أنشطتهم أساسا نظرا لأن صادرات البن تجلب ٩٠ فى المائة من العملات الصعبة للبلاد . أما التوتسى ، فهم رحل ويعملون أساسا بالرعى .

ومنذ خضع الاقليم الذى تقع به بوروندى للاستعمار الألمانى ، بدأ المستعمرون الأوروبيون يشجعون الخلافات القبلية بين الاغلبية من الهوتو والأقلية التوتسى . ولم يتغير الأمر كثيرا مع حلول البلجيكيين محل الألمان عام ١٩١٤ حيث عمدت بلجيكا الى ايجاد نوع جديد من التوازن الهش من خلال التقرب من الاقلية وتشجيعها على الانتقال من الاقليم الشمالى الذى يتركزون فيه الى الوسط والى العاصمة بوجمبورا .

ويبدو ان الاستعمار وجد ان التقرب من الاقلية سيضمن له وضع افضل فى البلاد من خلال حماية هذه الاقلية من الأغلبية وقد ترتب على هذه السياسة سيطرة التوتسى على الجهاز الادارى ، ومن ثم على الجيش بعد حصول

بوروندى على استقلالها عام ١٩٦٢ ، ومن ثم كان من الطبيعى أن ينتمى رئيس الدولة وقيادات الجيش والمناصب الوزارية الهامة الى هذه الأقلية . وبعد فترة من الهدوء النسبى والمتوتر عقب الاستقلال ، ساعد عليه وجود الملك فى السلطة كزعيم مقبول من الأغلبية والأقلية معا ، قام رئيس الوزراء (موكو مبيرو) بالانقلاب على الملك ، واعلان الجمهورية عام ١٩٦٦ . . . وبدا الهدوء الهش بين العنصرين يتعرض لهزات حقيقية انتهت الى صدام دموى ضار عام ١٩٧٢ ، اودى بحياة ما لا يقل عن خمسين الفا من الشعب البوروندى اثر قيام الهوتو بالثورة احتجاجا على اوضاعهم . . .

ولكن ما هى الاسباب الحقيقية التى أدت الى وقوع الصدمات مجددا فى أغسطس الماضى ؟

استطيع ان اؤكد ان الرئيس البوروندى (بيري بويويا) يعتبر نفسه رئيسا لكل البورونديين ، وقد عمل منذ استلامه للسلطة فى سبتمبر ١٩٨٧ ، على تجنب هذه الصدمات الدموية ، بل وقام بتنفيذ برنامج اصلاحى يستهدف إتاحة الفرصة لعنصر الأغلبية فى الحصول على مزيد من التعليم ومن الوظائف العامة ، ولكن يبدو ان اعتماده على عناصر الأقلية ، لاعتبارات أمنية طبيعية ، أدى الى وقوع الاضطرابات التى أدت بدورها الى قتل عدة آلاف منهم حسبما اذاعت حكومة بوروندى ، مما أدى الى هروب اعداد مضاعفة من الأتليم الشمالى الخصب الى حدود رواندا المجاورة . وهكذا تطورت الأمور ووقعت صدامات أدت الى تدخل الجيش فى الشمال مما أسفر عن وقوع خسائر ، لم يكن من الممكن تفاديها على حد قول الرئيس البوروندى فى تعقيبه على الاحداث خلال مؤتمره الصحفى الذى عقده يوم ٢٧ أغسطس الماضى . . .

وستعمل حكومة رواندا على القور بالبدء فى تنفيذ خطة تستهدف توطين اللاجئين واعادتهم الى ديارهم وقراهم ، وإلى القيام فى نفس الوقت بحملة ترمى الى تحقيق الاستقرار داخل البلاد وتهيئة الأوضاع لازالة التوتر بين عنصرى الشعب البوروندى . . .

ونحن على ثقة من ان حكومة الرئيس (بويويا) عاقدة العزم على الاستمرار في برنامجها الهادف الى تحقيق التوازن بين الاغلبية والاقلية ، رغم ما يواجهها من مصاعب وتعقيدات ، تدرك ابعادها وتحاول التغلب عليها ..

وماذا عن زيارتك الى رواندا التي بدأت بها الجولة الأخيرة ، وما هو موقف حكومة كيجالي تجاه هذه الأحداث ؟

ولقد قمت بناء على تكليف من الرئيس مبارك بنقل رسالة الى الرئيس الرواندى (هابيا مريانا) ينص مضمونها على تأييد مصر السياسى والمعنوى لرواندا التي تعاني من تدفق اللاجئين البورونديين اليها ، نتيجة اعمال العنف والصراع القبلى فى بوروندى ..

وفى الحقيقة ان اتصالنا برواندا او بوروندى ، لا يحمل سوى الحرص الكامل على دعم التدخل فى الشئون الداخلية لاي دولة صديقة ، وان دورنا يقتصر كأصدقاء على التعرف على امكانية تقديم المساعدة للتخفيف من حدة الأزمة والعمل من أجل حلها ..

وفى الحقيقة فان موقف الرئيس الرواندى الذى يثق فى شقيقه رئيس جمهورية بوروندى يقوم بثبات على العمل على تأييد سياسة حسن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا ، لتوفير مناخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولها . كما تحرص رواندا على عدم السماح لاي عناصر باستخدام الاراضى الرواندية فى اثاره الاضطرابات والفوضى فى الدول المجاورة ، بل ان الرئيس الرواندى يهتم بضرورة عقد لقاءات منتظمة بين سلطات الحدود فى رواندا وبوروندى للتعاون على استتباب الأمن فى مناطق الحدود بينهما ..

ولكن لاشك ان رواندا تواجه مشكلة انسانية ملحة بسبب تدفق اللاجئين من بوروندى ، مما يتطلب توفير الغذاء والسكن المؤقت لهم بصفة عاجلة ، ذلك ان رواندا تعتبر اقامتهم بها مؤقتة وترغب فى عودتهم ، وانها تطلب معونة

عاجلة من كافة الدول والمنظمات الدولية لمواجهة هذا الموقف . ولا يخفى أن رواندا بمساحتها الضئيلة تعجز عن ايواء كل هذه الاعداد التى تصل الى حوالى خمسين الفا من اللاجئين ، خاصة وان النشاط الرئيسى للسكان ، وهو الزراعة ، يتطلب مساحات غير مأهولة ، مما يعنى ان استعمار تدفق اللاجئين الى رواندا ، يمكن ان يؤثر سلبا على احد اهم مصادر دخلها ، هذا فى ضوء ارتفاع كثافة السكان فى الكيلومتر المربع .

وخلال زيارتى فى رواندا قمت بعقد سلسلة من المحادثات مع زميلى وزير خارجية رواندا ، ومع رئيس البرلمان الرواندى ومع وزير الشباب ، عكست جميعها مدى عمق الصداقة والاخوة التى تمتاز بها العلاقات المصرية - الرواندية ، كما اتاحت الفرصة لدراسة سبل تدعيم التعاون الثنائى بين البلدين الشقيقين ، ولاستعراض المشاكل السياسية على الصعيدين الاقليمى والدولى ، وقد اعرب المسئولون الروانديون الذين اجتمعت معهم عن ارتياحهم للتطور الايجابى الذى تشهده العلاقات الثنائية المصرية - الرواندية ، وعن تقديرهم الكبير للخبرات المصرية العاملة فى رواندا . كما صدر بيان صحفى فى ختام زيارتى الى كيجالى .

وجدير بالذكر ان وفدا روانديا على مستوى عال يقوم حاليا بزيارة مصر ، برئاسة سكرتير عام حزب الحركة القومية للتنمية ، وهو الرجل الثانى فى الدولة ، وسوف يتم خلال زيارته هذه توقيع اتفاق على التعاون الحزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى وبين حزبهم الحاكم فى رواندا .

الحديث الحادى والثلاثون

□ اشار الدكتور غالى فى بداية حديثه الى كتاب فلسفة الثورة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى الخمسينات الذى ذكر ان السياسة الخارجية المصرية تدور فى ثلاث دوائر وهى الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية ولم تكن قد ظهرت بعد حركة عدم الانحياز التى تبلورت فى ١٩٥٦ وكانت اول قمة لعدم الانحياز فى يوغسلافيا عام ١٩٦١ .

وقال ان الخارجية المصرية تعمل الآن من خلال ثلاث دوائر هى الدائرة الافريقية والدائرة العربية ودائرة عدم الانحياز . . . وترتيب الدوائر لا يعنى ان هناك اولوية لدائرة على اخرى بل لأن الدائرة الافريقية مرتبطة بالجغرافيا ومياه نهر النيل تليها الدائرة العربية المرتبطة بالتاريخ . . . ثم دائرة عدم الانحياز المرتبطة بالسياسة العالمية فى مختلف انحاء العالم . . . وهناك تداخل بين الدوائر الثلاث فهناك تكامل بين الدائرة العربية والافريقية فثمة دول عربية تقع فى افريقيا و٧٥ فى المائة من الاراضى العربية تقع فى افريقيا وحوالى ٧٠ فى المائة من سكان العالم العربى يقطنون فى افريقيا . . . وهناك ايضا قاسم مشترك اعظم بين الدائرتين وهو ميثاق عدم الانحياز ان بموجب ميثاق اديس ابابا ارتبطت جميع الدول الافريقية بسياسة عدم الانحياز وهناك مجموعة قرارات صدرت من جامعة الدول العربية جعلت سياسة عدم الانحياز القاسم المشترك الأكبر للدول العربية فى سياستها الخارجية . . . والدائرة الثالثة وهى عدم الانحياز مرتبطة ارتباطا كبيرا مع الدائرتين الاولى والثانية . . .

واوضح الدكتور غالى ان الدائرة التى يجب ان تنال اهتمامنا يجب ان

تكون الدائرة الأفريقية وذلك لأن نهر النيل يمثل حياة مصر وجميع المصادر الأخرى من أمطار وأبار لا تمثل أكثر من ٢ في المائة من المياه ٠٠ ومنابع نهر النيل تقع في أفريقيا في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وبيروندى ورواندا وزائير والسودان ٠٠ أى أننا نستطيع القول أن الأمن القومى المصرى مرتبط بالعلاقة الخاصة بين مصر ودول حوض النيل حيث أننا لا نستطيع إقامة أى مشروع جديد لتكون لنا كميات إضافية من المياه سواء بإقامة سد على بحيرة ألبرت أو إقامة قنوات إلا بموافقة هذه الدول تضاف الى تلك قضية الجفاف وتفكر الدول الأفريقية جددا فى الانتقال الى الزراعة من خلال الري وبذلك ستخصص الكميات المستخدمة من المياه من الكميات التى ستصل الى مصر التى تحتاج الى كميات إضافية من المياه لزراعة الصحراء ٠٠ أى أن القضية المحورية بالنسبة لمستقبل مصر بالنسبة للطاقة أو المواصلات أو الزراعة هى الحصول على كميات إضافية من المياه لا نستطيع الحصول عليها إلا بموافقة دول حوض النيل ٠٠ ومشروع قناة جونجلي البالغ طولها ٣٦٠ كيلو مترا توقفت منذ عامين بعد تنفيذ أكثر من ثلثه بسبب الاضطرابات فى جنوب السودان وضيع على مصر ٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا .

ولقد حاولت الدبلوماسية المصرية أن تستقطب دول حوض النيل وتوثق علاقاتها معها من خلال توثيق العلاقات الثنائية وانتقلنا الى تشكيل مجموعة غير رسمية سميت (الاندوجو) وعقدت أول اجتماع بها منذ خمس سنوات بالخرطوم وضمت أوغندا والسودان ومصر وزائير وهى الدول التى تمثل النيل الأبيض واتسعت بعد ذلك لتشمل كينيا وبيروندى ورواندا وأفريقيا الوسطى ٠٠٠ والفكرة من مجموعة الاندوجو هى إنشاء رابطة للتعاون فى مجال الاتصالات وإنشاء سوق أفريقية مشتركة وإنشاء شبكة كهربائية وشبكة للطرق وتنظيم الاستفادة من نهر النيل ٠٠٠

وأضاف إن اهتمام مصر بأفريقيا غير مقصور على مجموعة دول حوض

النيل بل يمتد الى جميع الدول الافريقية سواء من خلال العمل المشترك من خلال منظمة الوحدة الافريقية او من خلال العلاقات الثنائية الوثيقة وعشرات اللجان المشتركة او الصندوق المصرى للتعاون الافريقى الذى تم انشاؤه عام ١٩٨٠ وتابع لوزارة الخارجية المصرية والذى يعمل على فتح الباب على مصراعيه للخبرات المصرفية لتعمل فى الدول الافريقية ولتعمل الخبرات الافريقية فى مصر ٠٠٠ وأن بلوغ عدد الطلبة الأفارقة فى الجامعة المصرية حوالى ٢٢ ألف طالب لدليل على وجود مصر الافريقى ٠٠٠ وهناك خبرات مصرية فى جميع البلاد الافريقية فى مختلف المجالات ٠ كما تم فى قمة هراى منذ عامين الاتفاق على انشاء صندوق افريقى لمساعدة دول المواجهة ٠

واوضح الدكتور غالى انه أمام العجز المالى الذى تعانيه مصر والدول الافريقية من أجل التعاون بين الجنوب والجنوب لجأنا الى فكرة ٠التعاون الثلاثى وهى مطالبة دولة غنية ان تقدم مساعدات مالية او عينية لمصر حتى تستطيع مصر ان تتعاون مع دولة افريقية اخرى وقد نجحنا مع اليابان التى تساهم فى اقامة دورات تدريبية للتمريض ، وايضا بالنسبة لأكاديمية النقل البحرى وبالنسبة للأدوية المنقولة الى كل من السودان والصومال ٠

كما اننا نسعى الى التغلب على التجزئة الافريقية المنقسمة الى ٥٠ دولة وهى ضعف عدد دول أمريكا اللاتينية ولا تستطيع ان تنمو من خلال الحدود التى فرضت عليها نتيجة الاستعمار فلابد ان تنتقل الى الاتحادات الاقليمية والسوق المشتركة وفق خطة لاجوس التى من المنتظر ان تكون المشكلة الرئيسية التى تواجهنا سواء لاقامة السوق الافريقية المشتركة او الاتحادات الجمركية هى عدم وجود اتصالات بين الدول الافريقية ومن هنا تأتى أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب ٠٠٠ وقال الدكتور غالى ان السياسة الخارجية المصرية تعمل على مساعدة حركات التحرير ولقد بدأت منذ الخمسينات فى الجمعية الافريقية التى كانت مقرا لجميع حركات التحرير التى نشأت فى القارة الافريقية

ولعبت دورا فى مساعدة هذه الحركات ٠٠٠ وفى الوقت الحالى مازالت الدبلوماسية المصرية تلعب دورا بالنسبة لحركات التحرير من خلال لجنة التحرير الموجودة بدار السلام والتي تتمتع مصر بعضويتها منذ ١٩٦٣ وتقدم مساعدتها لحركتى التحرير فى الجنوب الاfrیقی والسوابو فى نامبيا ٠٠٠ بالإضافة الى المساعدات الثنائية لهذه الدول سواء بتقديم أسلحة أو معونة فنية أو دبلوماسية بالإضافة الى الصندوق الاfrیقی لمساعدة دول المواجهة أمام حكومة جنوب أفريقيا بهدف حصول نامبيا على استقلالها والقضاء على التمييز العنصرى ٠

واستطرد وزير الدولة للشئون الخارجية قائلا ان المؤتمر الرباعى الذى عقد مؤخرا فى القاهرة وضم كوبا وأنجولا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ووجود مندوب سوفيتى يعد تعبيرا عن اهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضايا الموجودة بالقارة الاfrیقیة ٠

وتناول الدكتور غالى الدور المصرى فى تسوية المنازعات بالطرق السلمية ودور الدبلوماسية المصرية لتشجيع التقارب بين اثيوبيا والسودان بعد ان ازدادت حدة أزمة الثقة بين الحكومتين من تبادل الاتهامات حيث تتهم السودان اثيوبيا بمساعدته لحركة جون جارانج فى الجنوب السودانى وترد اثيوبيا الاتهامات باخرى وهى مساعدة السودان للحركة الارتيرية بعد ان شكلت خطرا من أجل انشاء تضامن بين دول حوض النيل ونجحت الدبلوماسية المصرية فى ايجاد لقاءات بين الزعيمين ورؤساء الوزارات وتم الاتفاق بينهما على اقامة التمثيل الدبلوماسى بينهما واقامة لجنة مشتركة ٠٠٠ وحاولت الدبلوماسية المصرية بطريقة هادئة ان تشجع الحوار وتهدئ المناخ لتحسين العلاقات بين الدول الاfrیقیة التى مما لاشك فيه ان منازعاتها تضعف القارة الاfrیقیة والتضامن الاfrیقی ٠

وقال الدكتور غالى ان الخبرات المصرية فى الدول العربية بلغ عددها ٣٥٠ الف خبير مصرى موزعين بواقع ١٠٠ الف فى أوروبا الغربية و ١٠٠ الف فى كندا و ١٠٠ الف فى الولايات المتحدة و ٥٠ الف فى استراليا فاذا نجحنا ان نعمل على ايفاد الخبرات المصرية الى الدول الافريقية والعربية فمما لا شك فيه انها ستعمل على تنمية العالم الافريقى والعالم العربى .

واشار الدكتور غالى فى رده على سؤال حول دور الدبلوماسية الشعبية فى القارة الافريقية بقوله : ان الدبلوماسية المصرية بدأت منذ عدة سنوات بالاتصال بالدبلوماسية الشعبية من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية والهيئات غير الحكومية وذلك من خلال ابرام عدة اتفاقات بين الحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب الافريقية ليربط الأحزاب الافريقية بعضها مع البعض الآخر . كما ستعقد فى القاهرة الدورة الثانية لرابطة الأحزاب الاشتراكية الافريقية فى ١٥ نوفمبر المقبل برئاسة الرئيس عبده ضيوف وسيعقد اجتماع لجميع الأحزاب الافريقية لبحث سياسة عدم الانحياز على ضوء المتغيرات العالمية الجديدة . وانا نحاول أيضا الاتصال بالبرلمانات الافريقية والجامعات والهيئات العلمية وقد لجأ الصندوق الافريقى للتنمية التابع لوزارة الخارجية الى أسلوب جديد حيث تم ايفاد عشرات من الاساتذة للجامعات العلمية المختلفة . ولجأنا أيضا الى تشجيع القطاع الخاص المصرى لتدعيم العلاقات الافريقية .

وبالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى واثر نهج كعب دايفيد على العلاقات المصرية الافريقية قال الدكتور غالى ان الدائرة الافريقية والاهتمام بها لا يقلل من أهمية الصراع العربى الاسرائيلى الذى يدرك الرأى العام المصرى والعربى أهميته فى حين ان الرأى العام العربى غير مدرك لأهمية أزمة الجفاف والتصحر والمياه وما يتبعها من مشاكل الكهرباء والزراعة وغيرها ومن هنا كان الاهتمام بالدائرة الافريقية غير المستقرة والتى يمكن ان تحدث بها مواجهات عسكرية

على منابع المياه ٠٠٠ اننا لا نقلل من الدوائر الأخرى لكننا نتكلم عن الناحية الغائبة عن الرأي العام المصري والعربي وحول المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني أوضح الدكتور غالى اننا لا نستطيع تحقيقها الا بالمفاوضات مع اسرائيل سواء كانت فى اطار المؤتمر الدولى او اى اطار آخر ٠٠

اما بالنسبة للعلاقات الافريقية الاسرائيلية قال ان الدول الافريقية دول مستقلة ذات سيادة ولها سياستها ولو رأت ان تكون لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل فهذا حقها ٠٠٠ وهناك قرارات من منظمة الوحدة الافريقية تطلب بالا تكون للدول الافريقية علاقات مع اسرائيل لتتمكن من الضبط على المستوى الدبلوماسى وهناك الكثير من الدول ملتزم بهذه التوصيات وبعض الدول رأت ان يكون لها علاقات فهذا حقها ٠

وبالنسبة للحرب القادمة فى افريقيا حول المياه قال الدكتور غالى انه تم انشاء لجنة مصرية فى مختلف الوزارات لبحث قضية مياه النيل من مختلف المجالات السياسية وغيرها ٠

الحديث الثاني والثلاثون

انعقد في الأيام الماضية المؤتمر الخامس لمجموعة
(الاندوجو) لدول حوض النيل ٠٠ فماذا يعنى هذا المؤتمر
والمؤتمرات التى سبقته ؟

□ لقد استضافت القاهرة الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة دول
(اندوجو) ، وهى مجموعة من الدول تشكل تجمعاً اقليمياً حديث النشأة
نسبياً ، اذ عملت مصر والسودان وزائير على تأسيسه عام ١٩٨٣ ، الى جانب
اوغندا وأفريقيا الوسطى حيث تم انعقاد المؤتمر الوزارى الأول لهذه المجموعة
من الدول فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، وفى سبتمبر عام ١٩٨٤ انعقد المؤتمر
الثانى للمجموعة فى كينشاسا ، وفى هذا المؤتمر الثانى حصلت المجموعة على
اسمها (اندوجو) ، وهى كلمة باللغة السواحلية تعنى (الاخاء) ، فقد وجد
المؤسسون فى منطوق هذا اللفظ المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع
حوله ، تأكيداً لمعانى الاخاء والتعاون والمصلحة المشتركة . وضمت المجموعة -
الى جانب المؤسسين الخمسة - رواندا وبوروندى وتنزانيا ، كدول مراقبة .
وفى القاهرة انعقد المؤتمر الوزارى الثالث لهذه المجموعة فى أغسطس ١٩٨٥ ،
بينما انعقد المؤتمر الرابع للمجموعة فى كينشاسا للمرة الثانية فى مايو
١٩٨٧ ، وفى القاهرة للمرة الثانية انعقد المؤتمر الخامس خلال الفترة من ٣١
اكتوبر وحتى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وفى هذا المؤتمر اعلنت رواندا تحصيل
عضويتها المراقبة الى عضوية كاملة ، ومن ثم فانه يمكن القول بأن مجموعة
دول اندوجو هى اشبه بتجمع اقليمى افريقى يضم عدداً من دول حوض نهر النيل
فى شرق ووسط افريقيا .

وفى الحقيقة فان مصر لا تعمل فى الاطار الافريقى ، من خلال منظمة

الوحدة الافريقية فقط ، التى تؤمن بدورها فى مجال تحقيق آمال الشعوب الافريقية فى التضامن والتعاون والوحدة ، وانما تشارك الدبلوماسية المصرية - بنشاط وفعالية - فى مختلف المؤتمرات الافريقية الاقليمية ، والمؤتمرات المتخصصة فى القارة الافريقية . وتقوم مجموعة (اندوجو) كواحدة من هذه التجمعات الاقليمية ، فالاندوجو هو تجمع او منبر او محفل هدفه الوحيد المساهمة فى تحقيق الاستقرار والتنمية بالبلدان الاعضاء ، وذلك من خلال التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ، وهو تجمع لا يشكل كتلة او معسكرا ضد أى بلدان او تجمعات اخرى .

وفى هذا المجال ، تلتزم مجموعة (اندوجو) بالمبادئ الواردة فى ميثاقى منظمة الوحدة الافريقية ، والأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، وبحقوق الانسان، كما نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ميثاق حقوق الانسان والشعوب الافريقية .

بماذا تميزت اجتماعات المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة

(الاندوجو) لدول حوض النيل التى عقدت بالقاهرة ؟ .

□ أود أن أؤكد - فى البداية - ان نجاح مجموعة اندوجو فى عقد مؤتمرها الخامس ، انما يعكس - فى حد ذاته - ما أصبحت تكتسبه هذه المجموعة من تجانس واستمرار ، كتجمع افريقى اقليمى متميز ، واذا كان المؤتمر الرابع قد سجل مشاركة أربع منظمات دولية ، هى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية، والمكتب الافريقى لعلوم التربية .

ومن ثم يمكن القول أن مؤتمر (اندوجو) الخامس الذى عقد بالقاهرة ، قد أسهم فى بلورة مفهوم (الاندوجو) كتجمع يستهدف تحقيق مفهوم (الاندوجو) كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمة اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ، أى أن المؤتمر قد عنى بالتركيز أساسا على

تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ،
والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العلى الذى يتجسد فى مشروعات
اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى
والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع
النهوض - فى نفس الوقت - بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الافريقية
المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة لاجوس التى تستهدف التنمية
الاقتصادية الشاملة للقارة الافريقية .

واستطيع ان اقول ان مؤتمر القاهرة ، قد سار خطوة متقدمة على هذا
الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها
مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنقيذاً للتكليف الذى عهد به
مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب
المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدى فنية اقتصادية
شاملة يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة . وقد
ابلى الوفد المصرى الاجتماع بموافقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية على
الاضطلاع بهذه المهمة .

ما هى المجالات التى تهتم دول (اندوجو) بتحقيق التعاون
الثنائى وشبه الاقليمى والائلىمى فيها والتى تعطىها أولوية فى
سلم اهتماماتها فى الوقت الراهن ؟

□ تشكل مشروعات البنية الأساسية واحدة من الأولويات الهامة فى
مجال التعاون بين دول حوض النيل ، وفى مجال الطرق البرية تهتم مجموعة
الاندوجو اهتماما خاصا بتوسع وتحسين ربط الطرق فيما بينها وذلك فى إطار
خطط اتحاد جمعيات الطرق الافريقية الرامية الى انشاء شبكة صالحة تربط
البلدان الافريقية بعضها ببعض الآخر ، وكذلك فى مجال السكك الحديدية ،
تدارس اجتماع القاهرة التقرير الذى قدمه الاتحاد الافريقى للسكك الحديدية

بشأن ربط السكك الحديدية في الدول الأعضاء اندوجو ودعا الاجتماع ، السلطات المختصة - في هذه الدول - الى دراسة المشروعات المقترحة من الاتحاد ، وابلاغ تعليقاتها عليها الى الاجتماع الوزاري السادس للمجموعة . اما في مجال النقل النهري ، فقد اكد الاجتماع على اهمية ترشيد وزيادة الانتفاع بالبحيرات والأنهار كوسائل نقل . وأكد المؤتمر في هذا الصدد - بصورة خاصة - على استخدام البحيرات الكبرى ونهر النيل ، كوسائل لربط دول المجموعة بعضها ببعض الآخر ، وتوصيل البلدان غير الساحلية بالبحار المفتوحة ، ومن ثم فقد اوصى الاجتماع باعداد دراسة لربط وسط وشرق افريقيا عن طريق نهر النيل بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وجدير بالذكر ، فاننى - خلال زيارة قمت بها الى كمبالافى ديسمبر ١٩٨٧ - وفى خلال لقاء تم بينى وبين الرئيس يورى موسيفينى - طلب منى الرئيس الأوغندى ضرورة الاهتمام باستخدام نهر النيل فى نقل السلع والبضائع من افريقيا الى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا ، ومن أوروبا الى الدول الافريقية الواقعة على مجرى نهر النيل ، تلبية لرغبة الرئيس الأوغندى ، ثم وضع النقل النهري على جدول أعمال اجتماع القاهرة لمجموعة الاندوجو لدول حوض النيل ، وأخيرا فى مجال النقل الجوى ، شجع اجتماع القاهرة ، ابرام الاتفاقات التى ترمى الى انشاء روابط من المواصلات الجوية بين عواصم بلدان المجموعة ، وضرورة التاكيد - بصفة خاصة - على منح حق الرحلات الجوية ، وتقديم التسهيلات الخاصة بها ، وفى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تدارس اجتماع القاهرة التقرير المقدم من الاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن اقامة روابط هاتفية آلية مباشرة بين عواصم دول الاندوجو .

وكانت مسائل الطاقة والموارد المائية من بين اهتمامات اجتماع القاهرة ، فقد تدارست دول الاندوجو فكرة الربط بين الخزانات القائمة والمقترح انشاؤها فى المنطقة حتى يتسنى مواجهة النقص فى الطاقة فى بلدان المجموعة ، وجدير

بالذكر ، ان ثمة تقدما ثنائيا بين مصر وزائير قد تحقق فى هذا المجال ، ان تم بالفعل التوقيع على بروتوكول التعاون فى مجال الكهرباء والطاقة بين البلدين فى ١٤ يونيو ١٩٨٧ ، ويهتم الرئيس موبوتو بالربط بين محطات توليد الكهرباء من سد (انجا) التى تعتبر من أكبر محطات توليد الكهرباء فى العالم - وبين محطات توليد الكهرباء من السد العالى ، وهو ما سوف يوفر - فى حالة تحقيقه - فائضا كبيرا جدا ، يمكن تصديره الى تركيا والى دول غرب أوروبا . وهكذا تنتقل افريقيا - لأول مرة - الى قارة مصدرة للكهرباء بعد ان كانت مصدرة للمواد الأولية ، ومن بينها البترول الذى يستخدم كوقود وطاقة ، هذا الى جانب اهتمام الاجتماع بالدعوة الى عقد اتفاقات خاصة فى مجال البحوث البترولية فيما بين دول الاندوجو ، وأوصى بالاستغلال المشترك للموارد المائية فى البحيرات والأنهار وخزانات المياه الجوفية المشتركة .

ونظرا الى أهمية مشروع الدراسات الهيدروميثورولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بوصفه مثالا حيا للتعاون بين كل دول حوض النيل ، أكد الاجتماع على ضرورة اتخاذ الاجراءات الفعالة اللازمة لتنشيط وتطوير المشروع لتمكينه من استكمال أهدافه ومعالجة الصعوبات التى ظهرت فى المراحل السابقة ، واعادة تعمير وتطوير شبكة المحطات الحالية ومركز البيانات ، وتم الاتفاق على انجاز هذه الأعمال وفقا لخطة العمل التى وافقت عليها اللجنة الفنية التى تشترك فيها كافة دول حوض النيل .

اما فى مجال التعاون الاقتصادى ، فقد اكدت المناقشات فى اجتماع القاهرة ، على أهمية تشجيع التبادل التجارى بين دول الاندوجو ، ومطالبة المؤسسات التجارية الخاصة والعامة فى الدول الأعضاء بالبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع التبادل التجارى وتعزيزه ، وبخاصة فى مجال المنتجات الغذائية ، كما أكد الاجتماع على ضرورة دراسة الحواجز والتعريفات الجمركية القائمة ، بغية تذليل العقبات التى تعوق تدفق التجارة فيما بين دول

الاندوجو ، وتقليل هذه العقبات ، كما اوضح اجتماع القاهرة بانشاء احتياطي من الأغذية على المستوى شبه الاقليمي ، بغية تعزيز الأمن الغذائي فيما بين بلدان المجموعة ، وكذا العمل على تشجيع الصناعات التي تقوم على الزراعة . ويهمني ان اشير - في هذا الصدد - الى المعنى الذي اكد عليه الرئيس محمد حسنى مبارك خلال لقائه مع رؤساء الوفود المشاركة في مؤتمر القاهرة الخامس لمجموعة (الاندوجو) ، وهو ان موارد المياه - وان كانت قضية هامة من قضايا التنمية - الا ان اهتمامات التعاون الاقليمي بين دول (الاندوجو) ، هي اهتمامات شاملة ، وتمتد الى مختلف جوانب التعاون ، وتشتمل على مجالات عديدة ، مثل الصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، بل والتنمية الثقافية والاجتماعية بمفهومها الواسع لمجتمعاتنا جميعا .

وهل ناقشت اجتماعات اندوجو القضايا السياسية
الافريقية والعالمية الى جانب القضايا المتصلة بالتنمية الاقليمية
لدول المجموعة ؟

□ بطبيعة الحال ، كانت القضايا الافريقية والدولية أحد بنود جدول أعمال اجتماعات القاهرة لمؤتمر الاندوجو الخامس ، وكانت الفقرات التي تضمنها البيان الختامي بشأن هذه القضايا تقوم على المبادئ العامة التي تحكم المواقف الافريقية بخصوصها سواء بالنسبة للجنوب الافريقي او الشرق الأوسط او المفاوضات العراقية - الايرانية او الصحراء الغربية او الموقف من تشاد او غيرها من القضايا .

كما اشد الاجتماع بالدور الذي تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل تحقيق السلام العالمى ونزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول وأكد - من جديد - عزم الدول الأعضاء على مواصلة العمل من أجل اعلام هذه الحركة واعرب عن رضائه عن نتائج عمل وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذى عقد فى نيقوسيا بقبض فى سبتمبر ١٩٨٨ . كما اكد الحاجة

الى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده في بلجراد عام ١٩٨٩ .

وأعرب اجتماع القاهرة - كذلك - عن قلقه العميق ازاء مشكلة اللاجئين التي تمثل عبئا ثقيلا على البلدان المضيضة لهم ، وبغية حل هذه المشكلة ، ناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لهذه البلدان المضيضة لتمكينها من تخفيف اثار هذا العبء كما ناشد البلدان الأصلية للاجئين والبلدان المضيضة لهم ان تتعاون معا في ايجاد حل دائم للمشكلة عن طريق عودة اللاجئين بصورة طوعية الى بلدانهم الأصلية وفقا للأحكام ذات الصلة للاتفاقيات الافريقية والدولية السارية المفعول .

هل هناك ادارة تتولى تسيير العمل فيما بين دورات انعقاد هذا التجمع الاقليمي ومتى ، واين سينعقد المؤتمر السادس للاندوجو ؟

□ لقد انشأ المؤتمر الوزارى الرابع - لأول مرة - جهازا له صفة ومهمة محددة تحت اسم (لجنة متابعة) والتي تتكون من سفراء دول المجموعة المعتمدين في كينشاسا برئاسة وزير خارجية زائير التي عقد بها المؤتمر الرابع والتي كلفت باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ، وفى مؤتمر القاهرة ، حدث تطور جديد فى هذا الشأن ، ان قرر الاجتماع الخامس تشكيل امانة مؤقتة لمدة حددت بسنة واحدة ، تضطلع اثناءها وزارة خارجية جمهورية مصر العربية بالمسئوليات المنوطة بهذه الأمانة وذلك بالتعاون مع لجنة متابعة تتألف من سفراء دول الاندوجو المعتمدين لدى القاهرة ، وتم الاتفاق على ان يحال موضوع تكوين امانة عامة للمجموعة الى الاجتماع الوزارى السادس لدول الاندوجو لاجراء مزيد من الدراسة حوله .

ولعل من مظاهر تبلور هذا التجمع الاقليمي اكثر فاكثرا ، موافقة اجتماع القاهرة على تقديم اقتراح الى رؤساء دول مجموعة الاندوجو يقضى بالنظر

الى امكانية عقد مؤتمر قمة بغية العدل على تحقيق أهداف المجموعة ، واعطائها
قوة جديدة .

أما بالنسبة لمكان وموعد الاجتماع السادس لدول مجموعة الاندوجو .
فقد أعلن رئيس وفد أفريقيا الوسطى - الذى كان من المقرر أن ينعقد بها المؤتمر
الخامس ، حسب الاتفاق الذى تم خلال اجتماع المؤتمر الرابع فى كينشاسا ،
وحالت ظروف طارئة دون انعقاده فى بانجى حسبما كان مقررا - ان الدعوة
لا تزال قائمة وانهم يرحبون بعقد المؤتمر السادس لمجموعة دول الاندوجو فى
بانجى خلال عام ١٩٨٩ . على ان يتم تحديد موعد الاجتماع بالطرق
الدبلوماسية حسب اتفاق الدول الأعضاء فى المجموعة ، ومن ثم فان لقاء
(الاندوجو) القادم سيكون فى بانجى - عاصمة أفريقيا الوسطى خلال العام
القادم ١٩٨٩ .

الحديث الثالث والثلاثون

اعتقد ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية
الافريقية تلعب دورا هاما في المحيط الافريقي ٠٠ هل لنا ان نعرف
في البداية - كيف ولدت فكرة انشاء الرابطة ؟

ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية في افريقيا ، تنظيم حديث
نسبيا ، يعود ميلاده الرسمي الى عام ١٩٨١ ، وان كانت ثمة اجتماعات
تحضيرية قد سبقت هذا الميلاد الرسمي منذ عام ١٩٧٥ .
وفي الحقيقة كان لى شخصا دور فى بلورة فكرة هذا التنظيم ، وذلك
من خلال المناقشات التى دارت بينى وبين الرئيس السنغالى السابق والمفكر
الافريقى البارز - ليوبولد سنجور - وتعود الجذور الاولى للفكرة عندما ظهر
اتجاه لانضمام الأحزاب الافريقية التى تتبنى ايدولوجية الاشتراكية
الديمقراطية ، الى تنظيم الاشتراكية الدولية المعروف ، وريث الدولية الثانية
١٨٧٠ - ١٩١٧ ، التى كانت بمثابة الاتحاد العالمى للأحزاب الاشتراكية . وقد
استقر الرأى وقتها على اهمية التفكير فى انشاء رابطة افريقية تضم الأحزاب
الافريقية ذات المنحى الاشتراكى ، بعيدا وباستقلال عن الاشتراكية الدولية ،
وحتى لا تكون مجرد ذيل لأحزاب « المتروبول » ، كما كنا عليه فى مرحلة
ما قبل الاستقلال . ومن ثم ظهرت فكرة تأسيس تنظيم أو رابطة تضم الأحزاب
الاشتراكية الافريقية . وبدانا نعقد بالفعل بعض الاجتماعات التمهيدية بين
حزب الدستور التونسى والحزب الاشتراكى السنغالى والاتحاد الاشتراكى
المصرى . وفى الحقيقة ، لقد طرأت تغيرات واسعة على الأحزاب المؤسسة ،
فهناك بعض الأحزاب التى لم تعد قائمة بسبب وقوع انقلابات عسكرية او بسبب

اندماجها ضمن تحالفات حزبية أوسع وسبب إلغاء نظام الحزب الواحد والسماح بتعدد الأحزاب والرابطة الآن تضم أربعة عشر حزبا أفريقيا ، وتغير اسم الرابطة ليصبح رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية ، كما لا تشترط الرابطة اشكالا أيديولوجية بعينها ، وإنما يحتوى ميثاقها على معايير مرنة تستوعب التنظيمات السياسية الأفريقية ، على اختلاف توجهاتها ، مادام أنها تعمل من أجل بناء مستقبل افريقيا ، ومن أجل تحرير ورفاهية الانسان الأفريقى . . .

ويرأس الرابطة الآن الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وتضم الى جانب الأحزاب الأعضاء أحزابا مراقبة ، وكذلك عددا من حركات التحرير مثل المؤتمر الوطنى الأفريقى ، والمؤتمر الوطنى الجامع ، وهما الحزبان النشطان فى جنوب افريقيا ، ومثل منظمة التحرير الفلسطينية . وقد شارك فى اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام للرابطة التى عقدت بالقاهرة ، ٤٦ حزبا وحركة تحرير افريقية ينتمون الى نحو أربعين دولة ، بما فى ذلك الأحزاب الأوروبية (الألمانية واليونانية والفرنسية والأسبانية) الى جانب الحزب الشيوعى الصينى ، الذى ارسل وفدا مراقبا لاجتماعات مجلس الرابطة . . . وكان عدد المشاركين أكثر من مائة مشارك ، يشكلون وفود هذه الأحزاب . . .

ما اهداف ومبادئ رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ؟ وما الأجهزة التى تتكون منها الرابطة ؟

□ تؤمن الرابطة - وذلك من واقع نصوص ميثاقها - بان الاشتراكية والديمقراطية هما السبيل الوحيد الى تنمية البلدان الافريقية . وتخليص شعوبها من جميع اشكال الاستغلال . وان جهود التنمية الافريقية يجب ان تتجه الى بناء مجتمع عادل يضمن تكافؤ الفرص للجميع بدون أية تفرقة أو تمييز ، وعليه فان هذه التنمية تستلزم تنظيم القوى المنتجة بشكل محكم من خلال التخطيط الاقتصادى ، كما تستلزم توزيع الدخل الوطنى توزيعا عادلا ، وفى قراءتنا لميثاق الرابطة نجد انها شديدة التعلق بالحريات وباحترام حقوق

الانسان طبقا لأيديولوجيتها القائمة على أساس ان الانسان هو الغاية القصوى والآداة الفضلى لكل عمل تنموى ، ذلك ان جوهر المجتمع الاشتراكى وغايته ، يكمنان فى مشاركة الفرد مشاركة حرة وواعية فى حياة المجموع ومصيره طبقا لقيم الحضارة الافريقية الخاصة • وتؤمن الرابطة بأن المشاركة الشعبية تقتضى الفصل بين السلطات ، وضمان الحريات النقابية ، وديمقراطية الممارسة داخل أحزابها ، والرابطة الافريقية للأحزاب الاشتراكية والديمقراطية ترسم لنفسها الرسالة المتمثلة فى عدد من الأهداف أهمها تعزيز روابط التضامن بين الأحزاب والمنظمات الأعضاء ، والعمل من أجل اقرار التنسيق الحر بين سياسة هذه الأحزاب ، وتنمية وتدعيم العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين المنظمات المنبثقة عن الأحزاب ، وخاصة منظمات الشباب ، والمنظمات النسائية ، والتشجيع - بوجه خاص - على اقرار التعاون بين النقابات العمالية والتعاونيات الفلاحية المتفرعة عن الأحزاب الأعضاء فى الرابطة الافريقية للأحزاب الاشتراكية ، واقرار علاقات الصداقة والتضامن مع المنظمات الإقليمية والدولية التى تؤمن بالمثل العليا للاشتراكية والديمقراطية • وانطلاقا من الرغبة فى تنفيذ هذه الأهداف تقوم كونغودرالية الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية للنهوض بمستوى تنسيق أعمالها تنسيقا خصباً ودائماً فى ظل المساواة والاحترام المتبادل • وتتكون أجهزة الرابطة الافريقية للأحزاب الاشتراكية والديمقراطية من المؤتمر ، والمجلس العام ، والمكتب • واجمالا ، أستطيع ان أقول ان الأهداف العليا للرابطة الافريقية للأحزاب الاشتراكية والديمقراطية هى تحرير البلدان الافريقية من جميع أشكال الاستغلال ، وتخليص شعوبها من كل ألوان الاستغلال ، واعادة البعد الانسانى الكامل الى الانسان الافريقى •

**ما الموضوعات التي تصدرت جدول أعمال الدورة الثانية
للمجلس العام للرابطة التي استضافتها القاهرة يومي ١٦-١٧
نوفمبر ١٩٨٨ ؟**

□ استطيع ان اقول ان الازمة الاقتصادية والمالية فى البلدان الافريقية كانت هى الموضوع الرئيسى على جدول اعمال المجلس العام للرابطة الى جانب الوضع فى الجنوب الافريقى . خاصة فى ضوء ان الرابطة كانت قد ارسلت بعثة تتكون من مندوبين عن الحزب الاشتراكى السنغالى والحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر ، وحزب الاستقلال المغربى ، والسكرتير العام للرابطة ، لزيارة دول المواجهة مع الجنوب الافريقى خلال الفترة من ١١ - ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨ . وكانت مناقشة التقرير الذى وضعته هذه البعثة الموفدة من الرابطة للتقصى المعلومات ، أحد بنود جدول أعمال الدورة الثانية للمجلس العام للرابطة . وعلى ذلك ، فان المجلس العام قد اصدر وثيقتين أساسيتين فى ختام اجتماعات دورته الثانية ، انصبت الاولى على المشكلات الاقتصادية والمالية الافريقية ، بينما اختصت الوثيقة الثانية بالوضع فى الجنوب الافريقى . هذا الى جانب وثيقة أخرى حول مواقف الرابطة من القضايا السياسية الإقليمية والعالمية . ووثيقة أخيرة تضمنت التقرير العام عن دورة القاهرة .

**كيف كان تناول رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية
الافريقية للمشكلات الاقتصادية للقارة ؟**

لا بد ان اشير - فى هذا الصدد - الى الخطاب الذى القاه كل من الرئيس محمد حسنى مبارك ، والرئيس عبده ضيوف فى افتتاح أعمال المجلس العام للرابطة ، فقد كان كل من الخطابين ترجمة مباشرة لتحديات القارة الافريقية وشواغلها فى المرحلة الراهنة . فقد أكد الرئيس مبارك على أن أهم ما يواجه قارتنا فى مرحلتها الراهنة ، هو تلك العضلات الاقتصادية التى تجسدها مشاكل التنمية المتراكمة فى دولنا النامية والتى تضاعف من حدتها مشاكل الجفاف والتصحر ونقص الموارد المتاحة ، وذلك كله فى ظل نظام اقتصادى

دولى غير متوازن ، وشروط مجعفة للتجارة الدولية ، بالإضافة الى تضاول
مساعدات التنمية ، وضعف الاستثمارات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول
النامية الافريقية ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى استفحال مديونية الدول
الافريقية ، وانتفاص وارداتها من الغذاء والمعدات والآلات ، وانتشار المجاعات،
وسوء التغذية ، وتراجع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والمرض والتخلف .
وقد أكد الرئيس مبارك على أهمية مواصلة العمل على تعميق مفهوم الاعتماد
على النفس فرديا وجماعيا - وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى الداخلى
الجماعة الافريقية ، وزيادة الجهد فى اتجاه اقامة التكامل الاقتصادى الافريقى
بحلول عام الفين طبقا لمخطة عمل لاجوس * ومن ناحيته تقدم الرئيس عبده
ضيوف بخطوط عريضة لمخطة عمل اطلق عليها اسم «مخطة عمل القاهرة» ،
تدور حول ثلاثة محاور هى : العمل على انشاء تجمعات اقليمية افريقية من
أجل التنمية ، تتوافر لها مقومات البقاء ، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غربى
افريقيا ، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا . الخ . وطالب بعقد
لقاءات دورية فيما بين رؤساء الدول لزيادة فعالية هذه المجموعات الإقليمية
التنموية،بالإضافة الى توفير أجهزة ادارية مشتركة ودائمة لها ، بهدف التغلب
على معوقات التنمية ، الأمية ، والمشاكل الصحية ، والعجز الغذائى ، وندرة
الطاقة ، ونقص الانتاج ، وتدهور البيئة ، والتصنيع ، والادارة السياسية
للتنمية ، اما المحور الثانى لمخطة الرئيس عبده ضيوف ، فهو العمل على
صياغة مفهوم جديد للنظام العالمى يقوم على التضامن والتعاون فى ظل
الاحترام المتبادل للايديولوجيات والثقافات . والمحور الثالث ، ينصب على
تنظيم الادارة الافريقية بالاعتماد على المجتمعات المحلية الافريقية باعتبار انها
اساس التنمية ، وزيادة اللامركزية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناطق الريفية ،
وبناء ريف افريقى جديد . وقد جاءت الوثيقة الخاصة بالمشكلات الاقتصادية
استلهاما لأفكار الرئيسين مبارك ، وضيوف فقد أكدت الوثيقة على ضرورة

ايجاد حل شامل يستند الى اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية على اساس من الربط بين اسعار المواد الأولية التى تصدرها البلدان النامية ، واسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها ، وازالة الحواجز الجمركية التى تواجهها الصادرات الصناعية لبلدان العالم الثالث ، وتقليل اعباء الديون الخارجية والعمل على اسقاطها بالنسبة لأشد البلدان فقرا . كما نادى الوثيقة بتعبئة الموارد المالية والبشرية الكامنة فى البلدان الافريقية ، فى اطار استراتيجية ملائمة تتيح - فى الوقت ذاته - دفع النمو الاقتصادى ، وتوزيعا أكثر عدالة وانصافا للدخول . وناشدت الوثيقة العمل على توطيد اركان التعاون الافريقى المشترك ، بغية تحقيق تكامل اقتصادى ومالى كفيل بتعزيز استقلال بلداننا ، وترشيد استخدام امكانياتها .

تواكب مع اجتماعات الدورة الثانية لمجلس رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية عقد ندوة شاركت فيها كافة الأحزاب الافريقية وغير الافريقية التى جاءت الى القاهرة ، حول عدم الانحياز فى برامج الأحزاب الافريقية ، فما هذه الندوة ولماذا تركز موضوعها على عدم الانحياز ؟

□ من المعروف ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية تعتبر عدم الانحياز استراتيجية مشتركة للكفاح الذى تخوضه افريقيا ضد الاستعمار والعنصرية وسائر اشكال الهيمنة ، وذلك حسبما نص عليه ميثاق الرابطة ، كما انها تدعو ، على مستوى السياسة الخارجية الى تنمية التعاون الدولى واقرار سلام عادل ودائم بين الشعوب والأمم .

وتؤمن الرابطة فى نفس الوقت بضرورة مواصلة كفاحها من أجل ان تسود الديمقراطية العلاقات الدولية ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى فى ضوء المتغيرات الدولية المهمة التى تتمثل فى الوفاق الجديد بين الشرق والغرب ، والتى ترقى فى مجموعها الى ما يمكن تشبيهه بالمنعطف التاريخى الذى ينتقل بموجة العالم السياسى المعاصر الى وضعية ذات سمات متميزة غير مسبوقة (م ١٧ - احاديث سياسية)

من قبل ، ان تتعرض الأحزاب الافريقية التي تتخذ من سياسة عدم الانحياز المشترك الأعظم لسياستها ، والمنهج الذي تتبناه في تعاملها الدولي على مسرح السياسة العالمية ، لهذا التطور الكبير الذي سوف يمتد بتأثيراته الى أركان العالم كافة .

لقد وجدت الأحزاب الافريقية لزاما عليها ان تتناول الظاهرة الجديدة بالتحليل والدراسة والنظرة التي تستشرق آفاق المستقبل ، حتى تتمكن من قيادة الرأي العام الافريقي ليواكب مسيرة التطور ويسهم في إثرائها ويضيف اليها ، بما يحقق مصالح شعوب القارة ويحفظ حقوقها في ظل عالم متطور ومتغير .

ان العالم السياسى المعاصر يشهد تطورات متلاحقة لا نستطيع ان نتخلف عن متابعتها أو نقف منها موقف المراقب المتفرج ، بل لابد ان تكون افريقيا مشتركة فيها بشكل فعال ، وذلك انطلاقا من حقيقة ان الدول الافريقية تحتل نصف أعضاء حركة عدم الانحياز ، وقد عقدت هذه الندوة خلال يومي ١٥ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ ، استجابة لدعوة من الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية . وقدم عدد من الخبراء ابحاثهم حول سياسة عدم الانحياز ، وشارك فى المناقشات التى دارت على مدى يومين ، جميع ممثلى الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية الافريقية الى جانب ممثلى الأحزاب الأخرى الحاضرين بصفة مراقب .

واذا كانت حركة عدم الانحياز قد اثبتت صلابتها على مدى الأعوام السبعة والعشرين التى انقضت على انشائها ، باعتبارها قوة ديناميكية فى السياسية الدولية ، فإنها ترحب بالتطورات الدولية الأخيرة والتي تميزت أساسا بالانفراج بين القوتين العظميين ، وتؤيد ذلك التحرك الايجابى لحل العديد من المشكلات الاقليمية ، ذلك ان تخفيف حدة التوتر العالمى عن طريق

الانفراج ونزع السلاح وحل القضايا الاقليمية ؛ كان على الدوام من الاهداف الحيوية لحركة عدم الانحياز التي تؤمن بها احزابنا ودولنا .

ولكن يجب علينا رصد هذه التطورات وتقييم مدى تأثيرها على بلدان العالم الثالث وقضاياها العادلة .

وقد كان هذا جوهر القرار الذي اصدره مؤتمر القمة الرابع والعشرون لمنظمة الوحدة الافريقية في مايو ١٩٨٨ ، وذلك بحس مبكر لدور الدول الافريقية ومسئوليتها على مسرح السياسة العالمية .

وقد استجابت حركة عدم الانحياز الى تلك المبادرة الافريقية ، اذ شكل المؤتمر الوزاري للحركة ، الذي عقد في نيقوسيا من ٧ - ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، لجنة وزارية اوكل اليها استعراض منهجية عمل الحركة بغية تدعيم فاعليتها والدور الذي تنهض به في الشئون الدولية ، وقد قدم العديد من الدول الافريقية افكارا عملية في هذا الصدد ، وتشارك بالفعل ست وعشرون دولة افريقية في عضوية هذه اللجنة التي تضم تسعا وثلاثين دولة .

وقد رحبت ندوة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية بهذه الخطوة ، باعتبارها دليلا جديدا على قدرة الحركة على التكيف مع الظروف العالمية المتغيرة واعادة تأكيد عزمها على الاضطلاع بدور نشط في محيط الشئون الدولية . كما تعهدت الندوة بالمزيد من التعاون الوثيق والتنسيق فيما بين الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية بغية ترسيخ وتدعيم مبادئ عدم الانحياز على أساس قاعدة عريضة متعددة الجوانب تتضمن المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية ، كما أكد المشتركون في الندوة ، على ضرورة توسيع نطاقها حتى تشمل القضايا المتصلة بحقوق الانسان والديمقراطية .

ويهمني في هذا الصدد الإشارة الى ان المناقشات التي دارت في هذه الندوة قد اتسمت بالصراحة والمكاشفة ، ولاشك ان مثل هذه الاجتماعات

توفر فرصة طيبة لتبادل الآراء فيما بين الأحزاب حول الشئون التي تهمها ، كما ان الأفكار التي نبعت من المناقشات سوف تثري مفهوم عدم الانحياز وتزيد من فعالية الحركة على المسرح الدولي . ولا يخفى ان هذه الندوة تمثل اساسا لتابعة فعالة من جانب الدول الافريقية خاصة ومن جانب دول عدم الانحياز عامة ، للاسهام في تدعيم وتنشيط واعادة تجديد دور عدم الانحياز في السياسة العالمية .

صادف ان توافقت اجتماعات رابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الانترية ، تلك الحدث اهم والتاريخي المتمثل في اعلان دولة فلسطين المستقلة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، فصادا كان رد فعل الرابطة ؟

□ لقد رحب ممثلو الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، بذلك القرار الاجماعي الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالجزائر ، بشأن الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية . ان اعتبروه تجسيدا لأمل طال انتظاره ، واستجابة لارادة التضال الفلسطيني من أجل الحرية والكرامة وحق تقرير المصير . وفي غمرة الفرح به ولد الدولة الفلسطينية الجديدة ، التي تكلل كفاح الشعب الفلسطيني الطويل ، فان الأحزاب الافريقية قد عبرت عن تحيتها لأرواح الشهداء الفلسطينيين الذين يقدمون كل يوم أروع الأمثلة على التضحية والفداء ، كما أعربت عن تأييدها الانتفاضة الشعب الفلسطيني البطل في الأراضي المحتلة ، في مواجهة بطش الاحتلال وانتهاكاته المستمرة لحقوق الانسان الفلسطيني ، كما عاهدت الأحزاب الافريقية ، الأشقاء الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بأن تظل جنبها تساند قضيتهم العادلة وتؤيد نضالهم الشريف حتى النصر الكامل ، وأعربت عن التزامها بتوحيد جهودهم على المستويين الافريقي والدولي لدعم الكفاح الفلسطيني من أجل التحرير وتقرير المصير ، وكذا تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة ، وعلى اساس جميع

القرارات الصادرة عنها ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . كما أرسلت رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية برقية تهنئة الى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

فى ضوء اجتماعات الأحزاب الافريقية الأخيرة ، ما التقييم عن دور القاهرة على الساحة الافريقية ؟

لاشك ان عقد مؤتمر الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، الأخير فى القاهرة ، والذي حضرته وفود تمثل أربعين دولة افريقية وغير اريقية . يؤكد من جديد ان مصر الديمقراطية هى مركز اشعاع سياسى له ثقله المتميز داخل القارة . كما يؤكد ان مصر التى حملت رؤية التحرر السياسى فى افريقيا ، وساندت وتساند حركات التحرير فيها ، تلاقى القبول من جانب دول القارة الافريقية الشقيقة ، لانها لا تتدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة ، وتسعى الى دعم التبادل الاقتصادى مع أشقائها فى افريقيا ، والى نقل خبراتها المتقدمة اليهم فى كافة المجالات ، وتعمل على دعم الهوية الوطنية من أجل ترسيخ القيم الثقافية الأصلية لقارتنا الخالدة . وهذه هى المعانى التى حرص الرئيس عبده ضيوف على تضمينها برقيته التى بعث بها الى الرئيس مبارك ، والتى حرص كذلك ممثلو الأحزاب الافريقية على الإشارة اليها فى قرار الشكر الذى أصدره فى نهاية اجتماعاتهم التى عقدوها فى بلدهم الثانى مصر .

الحديث الرابع والثلاثون

ما المحور الأساسي لمهتك الأفريقية - العربية الأخيرة
التي زرت خلالها كلا من أفريقيا الوسطى ، وتونس ، وماالجوهر
الذى يجمع بين المهتين ؟

استطيع ان اقول ان الدبلوماسية الحزبية كانت من القاسم المشترك
بين زيارتى الى كل من أفريقيا الوسطى وتونس خلال النصف الثانى من يناير
١٩٨٩ . فقد تناولت محادثاتى فى كل من البلدين الشقيقين حقا حزبيا واضحا ،
بصفتى عضوا فى الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى . وفى هذا المجال
يهمنى الإشارة الى ان ثمة نوعين من النشاط الذى تمارسه الدبلوماسية
المصرية ، فهناك الدبلوماسية الرسمية التى تقوم بها الدولة متمثلة فى حكومتها ،
وهناك فى نفس الوقت دبلوماسية الحزب الوطنى الديمقراطى ، او بكلمات
أخرى الاتصالات والنشاطات الخارجية للحزب الوطنى مع الأحزاب والمنظمات
الشعبية والنقابية فى مختلف الدول الأجنبية .

فلا تقتصر مصر فى اتصالاتها مع شقيقاتها العربيات او شقيقاتها
الأفريقيات او مع دول العالم الثالث ، او مع الدول الأوروبية ، او حتى مع
القطبين العظميين ، على المستوى الرسمى او الحكومى فقط ، بل انها تمد
اتصالاتها الى مختلف الأحزاب والقوى والتنظيمات الشعبية والجماعية
والنقابية عن طريق الحزب الوطنى الديمقراطى ، وذلك بقصد تحقيق المزيد من
اللقاء والحوار بين حزينا وبين الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية والهيئات
الشبابية فى مختلف دول العالم .

وجدير بالإشارة اليه ، ان الأهداف الحيوية والجمهورية التى تتبناها كل

من الدبلوماسية الحكومية والدبلوماسية الحزبية ، فى إطار تعاملها مع المجتمع الدولى واحدة ومتسقة ، وتتلور فى استراتيجيه مثلثة الأضلاع ، وتمثل فى السلام والاستقرار والتنمية . وفى مجال العمل على تحقيق هذه الاستراتيجيه ، فان الأساليب والأدوات هى التى تختلف وتتعدد بين هذين النوعين من الدبلوماسية ، وإن كان التكامل هو الطابع المميز لهما معا .

وقعت سيادتكم فى بانجى عاصمة افريقيا الوسطى بروتوكولا للتعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وبين حزب التجمع الديمقراطى لافريقيا الوسطى ، فما الخطوط الرئيسية للتعاون بين الحزبين والمرامى التى يستهدف هذا التعاون تحقيقها ؟

يجمع الحزبين الافريقيين أولا الارادة المشتركة فى تطوير وتعزيز علاقات التعاون بينهما ، لأن فى هذا التعاون اضافة الى قوة كل منهما فى مساندة كل القضايا العادلة فى افريقيا وفى العالم كله ، وفى دعم كفاحهما المشترك ضد الظلم والتخلف ، وكل صور القهر والسيطرة ، كما ان هذا التعاون من شأنه ان يزيد من قدرتهما معا على الاسهام بقوة فى النشاط الانسانى لخلق مجتمع مزدهر قائم على أساس مبادئ الوفاق واحترام الذات ، واحترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الشعوب ، وحق الشعوب فى تقرير المصير . وفى بروتوكول التعاون المبرم بين الحزبين يقوم التشاور والتنسيق كأسلوب أمثل لممارسة التعاون المنشود بينهما ، وذلك عن طريق تبادل الوفود على مستوى عام بشكل منتظم بهدف تعميق التشاور وتبادل وجهات النظر والمعلومات حول الأوضاع الدولية . . كما يتبادل الحزبان التعريف بنشاط كل منهما فى المجال السياسى والاقتصادى والتنظيمى ، كما ينص البروتوكول على امكانية التشاور المسبق ، بالاتفاق بينهما أو بناء على مبادرة أى منهما ، من أجل التقريب بين وجهات نظرهما ، بغية اتخاذ مواقف مشتركة فى المحافل الدولية . كما يقوم الحزبان بتبادل المستندات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه ،

كما يشجع كلا منهما على المشاركة فى المؤتمرات العامة والندوات والحلقات التى ينظمها كل طرف . وهكذا يعمل الحزبان كهدف ثابت للبروتوكول الموقع بينهما على توثيق وتوسيع التعاون بين الدولتين فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ثم يكون النشاط الحزبى احدى القنوات الاضافية التى تصب فى خدمة العلاقات الثنائية بين الدولتين والحكومتين والشعبين فى كل من جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية مصر العربية .

من المعروف ان مصر وتونس والسنغال هى من الدول التى تنشط أحزابها فى رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية فى افريقيا ، فهل نفضل بالقاء مزيد من الضوء على هذا التجمع الحزبى الافريقى ، وهل تضم الآن هذه الرابطة كل الأحزاب الافريقية ، أم البعض منها فقط ؟

رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية فى افريقيا ، تنظيم حديث نسبيا يعود ميلاده الرسمى الى عام ١٩٨٢ ، وان كان التفكير فى انشاء هذه الرابطة يعود الى عام ١٩٧٢ . كما سبق هذا الميلاد الرسمى اجتماعات تحضيرية بدأت فى عام ١٩٧٧ . وفى الحقيقة كان لى - شخصيا - دور فى بلورة فكرة هذا التنظيم ، وذلك من خلال المناقشات التى دارت بينى وبين الرئيس السنغالى السابق والمفكر الافريقى البارز - ليوبولد سنجور - وتعود الجذور الاولى للفكرة عندما ظهر اتجاه لانضمام الأحزاب الافريقية التى تتبنى ايدولوجية الاشتراكية الديمقراطية ، الى تنظيم الاشتراكية الدولية المعروف ، وريث الدولية الثانية ١٨٧٠ - ١٩١٧ ، والتى كانت بمثابة الاتحاد العالمى للأحزاب الاشتراكية . وقد استقر الراى وقتها على اهمية التفكير فى انشاء رابطة افريقية تضم الأحزاب الافريقية ذات المنحى الاشتراكى ، بعيدا بالاستقلال عن الاشتراكية الدولية ، وذلك حتى لا تكون مجرد احزاب مٹحقة بالاشتراكية الدولية ، بدون القدرة على التعبير عن خصوصيتنا او ذاتيتنا المتميزة ، وحتى

لا تكون مجرد ذيل لأحزاب المتروبول ، كما كنا عليه فى مرحلة ما قبل الاستقلال ، ومن ثم ظهرت فكرة تأسيس تنظيم أو رابطة تضم الأحزاب الاشتراكية الافريقية . وبدأنا نعقد بالفعل بعض الاجتماعات التمهيدية بين عدد من الأحزاب الافريقية ، وفى طليعتها الحزب الاشتراكى السنغالى ، كما كان الاتحاد الاشتراكى المصرى من الأحزاب المؤسسة للرابطة .

وفى الحقيقة ، لقد طرأت تغيرات واسعة على الأحزاب المؤسسة ، فهناك بعض الأحزاب التى لم تعد قائمة بسبب اندماجها ضمن تحالفات حزبية أوسع أو بسبب التغيرات السياسية التى وقعت فى بلادها . والرابطة الآن تضم أربعة عشر حزبا افريقيا منها أحزاب حاكمة مثل الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب التجمع الدستورى الديمقراطى ، ومنها أحزاب افريقية أخرى عديدة غير حاكمة . كما تقرر تغيير اسم الرابطة من (رابطة الأحزاب الاشتراكية) ، الى (رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية) ، لتضم كافة الأحزاب على اختلاف برامجها وسياساتها وايدولوجياتها ، لأن ما يجمع بين الأحزاب الافريقية من قضايا وتحديات وأهداف مشتركة ، له الأهمية والأولوية على الاختلافات الأيدولوجية . كما لا تشترط الرابطة أشكالا ايدولوجية بعينها ، وإنما يحتوى ميثاقها على معايير مرنة تستوعب التنظيمات السياسية الافريقية ، على اختلاف توجهاتها ، طالما انها تعمل من أجل بناء مستقبل افريقيا ، ومن أجل تحرير ورفاهية الانسان الافريقى . ويترأس الرابطة الآن الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وتضم الى جانب الأحزاب الأعضاء ، أحزابا مراقبة ، وكذلك عددا من حركات التحرير ، مثل المؤتمر الوطنى الافريقى ، والمؤتمر الوطنى الجامع ، وهما الحزبان النشطان فى جنوب افريقيا ، ومثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد شارك فى اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام للرابطة التى استضافتها القاهرة يومى ١٦ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، ستة وأربعون حزبا وحركة تحرير افريقية تنتمى الى أربعين دولة، الى جانب الأحزاب

الأوروبية المشاركة (الألمانية واليونانية والفرنسية والأسبانية) والحزب الشيوعي الصيني . ونأمل ان تنضم كافة الأحزاب النشطة على الساحة الافريقية في المستقبل الى هذه الرابطة ، حتى تصبح بحق رابطة الأحزاب الافريقية كافة ، وتكمل لها حركيتها وفعاليتها كتنظيم قارى شامل غير حكومى يستقطب الجماهير الافريقية المنظمة والمعبأة من اجل اهداف التقدم والتنمية والتحرر على المستوى الافريقى .

**ما - فى راىكم - الرسالة المنوطة بالأحزاب الافريقية
فى المرحلة الحالية من التطور السياسى والاقتصادى الذى
تعيشه شعوب القارة ؟**

ان الأحزاب الافريقية التى تضم فى صفوفها الجماهير الافريقية المتعطشة الى التغيير ، والطامحة الى التطور ، المطالبة اليوم ، اكثر من اى وقت مضى ، بضم صفوفها من اجل الكفاح معا والانتصار معا . ذلك ان ما يربط بيننا من وشائج الأخوة والمصير الواحد ، وما يواجهها جميعا من تحديا هائلة ومشكلات معقدة ليفرض علينا ، تركيز الجهد فى بناء جسور التفاهم بين دول القارة وشعوبها ، ويملى على احزابنا الانصراف الكلى الى اداء واجبها ، فى ثقة بالنفس لا تهتز ، وايمان بشعوبنا لا يتزعزع . وتستطيع احزابنا بالعمل الجاد ، وبالتنظيم العلمى على تحويل احلام وآمال شعوبنا الى حقائق . . ومن هنا تأتى مسئولية احزابنا الافريقية ، لأن العمل من اجل التقدم هو مهمتنا ، والنضال من اجل التحرر هو غايتنا . فعلى قادتنا الحزبيين فى كل موقع ، ان يتباروا ويعملوا على توظيف مواهبهم القيادية فى تعبئة قوى شعوبنا ، وفى تنظيم وحشد طاقات البناء والتغيير ، وفى ترجيح كفة الخير ، وفى الارتفاع بمستوى الادراك والوعى لجماهيرنا . ان التحدى الضخم الذى يواجهه افريقيا ، يتطلب منا جهدا جماعيا مشتركا يتناسب مع مستوى الهدف الكبير الذى عزمنا على تحقيقه من اجل اقامة التكامل الاقتصادى الافريقى ، بحلول عام الفين وفقا لخطة عمل لاجوس الصادرة فى عام ١٩٨٠ ، ويظل الهدف المهم للخروج

من مازقنا ، ان نواصل العمل على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا ، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الافريقية ، ولعل مبادرة رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية ، الى تنظيم ندوة علمية فى لومى عاصمة التوجو فى اواسط هذا العام ، لمناقشة قضية العلاقات « بين افريقيا وبين أوروبا » عام ١٩٩٢ ، والاعداد لهذه الندوة بندوة تمهيدية فى بروكسل فى فبراير الجارى ، ما يعكس أهمية الاقتراب العللى من المشاكل الاقتصادية والتنموية التى تواجه افريقيا . فان قرب تحقق هذا الواقع الأوروبى الجديد بحلول عام ١٩٩٢ ، ليجب علينا ادراك الأبعاد التى تغلوى عليه ، وتلمس أسلوب التعامل معه بما يحقق المصلحة المشتركة بيننا ، خاصة وان قارتنا تقع على الحدود الجنوبية المباشرة لهذا الكيان الأوروبى العملاق ، الذى يقوم كواحد من المتغيرات الجديدة فى العقد الأخير من القرن الحالى . وسيشارك الحزب الوطنى الديمقراطى فى هذه الندوات المهمة رغبة فى الاسهام المشترك مع الأحزاب الافريقية فى صياغة شكل التعامل مع هذا الكيان الأوروبى الموحد ، تحقيقا لمصالح الجانبين .

الحديث الخامس والثلاثون

فى اطار تحسين العلاقات المضطربة بين اثيوبيا ومصر
يثور هاجس لدى البعض ان يكون هذا التحسين على حساب
العلاقات المصرية السودانية ؟

□ هذا غير صحيح على الاطلاق فهدف الدبلوماسية المصرية على مدى
السنوات العشر الماضية هو العمل على تحسين العلاقات بين السودان واثيوبيا ،
ولا يمكن أن تنجح مصر فى تحقيق هذا الهدف اللهم الا اذا كانت علاقتها ودية
مع كل من السودان واثيوبيا - وبمعنى آخر ان كان تحسين العلاقات مع
اثيوبيا يضر العلاقات المصرية السودانية لأبعد هذا مصر بالتالى عن تحقيق
هدف أساسى فى سياستها وتحركاتها الدبلوماسية ، الا وهو علاقات ثلاثية
ممتازة بين مصر والسودان واثيوبيا ، وهى دول مجاورة جغرافيا مرتبطة نهريا
ومتكاملة اقتصاديا .

كانت الدبلوماسية المصرية حريصة على تحقيق معادلة
يجرى فى ظلها مساعدة السودان لاثيوبيا على تسوية خلافاتها
الداخلية مقابل أن تساعد اثيوبيا السودان على حل مشكلة
الجنوب * هل ثبت لكم جدوى هذه المعادلة ؟

□ حل الخلافات الداخلية لكل من السودان واثيوبيا ومحاولة التقريب
بينهما كان وسيظل هدفا من أهداف التحرك الدبلوماسى المصرى ، وقد بدأناه
منذ عهد الرئيس السابق النميرى * وقد كلفنى الرئيس مبارك بتذليل الاتصالات
بين السودان واثيوبيا بما يخدم تحقيق هذا الغرض وهو هدف رئيسى
لدبلوماسيةنا .

ولكن الا تستطيع مصر ان تلعب هذا الدور الآن خاصة
إذا فشلت كل من السودان واثيوبيا فى مساعدة بعضهما
البعض ؟

□ نحن على أتم استعداد لأن نلعب دور الوسيط للمساهمة فى ايجاد حل
للخلاف بين شمال وجنوب السودان وبين حكومة اديس ابابا والحركة
الانفصالية ، ولكن هذا يتطلب موافقة الأطراف المعنية فى الاساس .

أنشاء وجودكم فى اديس ابابا التقيتم با.صادق المهدي -
هل كان نتاجات الى اجريتها صلة بالآزمة السودانية
اليوم أم بالاعلاقات المصرية السودانية ؟

□ لقد أعريت له عن تضامن الشعب المصرى مع الشعب السودانى ووقوفه
الى جواره قلبا وقالبا - واننى آمل أن تتم تسوية قريبة لأزمة السياسية وأن
تتحقق له الوحدة الوطنية المنشودة .

مرت العلاقات المصرية - الاثيوبية بمراحل متباينة ،
بينما كانت سنوات السنينات حميمة يسودها الدفء العميم ،
عانت فى سنوات السبعينات من الجمود والتوتر ، فما الأسباب
والعوامل وراء ذلك التغير ؟

□ من الحقائق الموضوعية الثابتة ان ما يربط بين مصر واثيوبيا من
روابط التاريخ والنيل والحضارة ، هو ما يشكل فى الواقع ، الأساس الراسخ
الذى تقوم عليه المصالح المشتركة للشعبين المصرى والاثيوبى ، وعليه فان ثمة
عوامل جغرافية وأزلية ، صنعت معا هذا التراث الغنى من الوشائج الدينية
والانسانية والثقافية والنفسية ، التى تقوم كجسر خالد من الزمن ، يتواصل
عليه الماضى والحاضر والمستقبل ولعله من الطبيعى ان تسجل العلاقات بين
بلدين تتميز بكل هذه السمات ، ارثا حضاريا يصمد لكل ما يمكن أن يطرا
عليه من هزات أو زلزلات أو تناقضات وقتية عابرة .

فاذا كانت قد ظهرت تناقضات بين مصر واثيوبيا فى أعقاب قيام الثورة
الاثيوبية فى نهاية سنوات السبعينات من حيث توجهات السياسة الخارجية

لكليهما ، أو فلسفة الحكم الداخلية لكل منهما ، إلا أن شريان الحياة الذى يشد الشعبين الى بعض ، كان قادرا على تجاوز الأزمات الطارئة .
وفى ضوء الاعتبارات الاستراتيجية التى تعلو على غيرها من الاعتبارات، ومن منطلق الأهمية الحيوية لكل من اثيوبيا ومصر الى بعضهما البعض ، فقد حرصت الدبلوماسية المصرية وتجاوبت معها الدبلوماسية الاثيوبية على الجانب الآخر ، على ضرورة كسر الجمود الذى ران على علاقتهما فى السنوات الأخيرة، واستطيع أن أقول انه بفضل هذه الرؤية الثاقبة للقيادة السياسية فى كلا البلدين ، نجح الطرفان بالفعل فى الأونة الراهنة ، فى تحقيق انفراج ملموس فى جو العلاقات بين البلدين ، كان من أبرز نجاحاتها زيارة الرئيس منجستو لمصر فى إبريل ١٩٨٧ وزيارة الرئيس محمد حسنى مبارك الى اثيوبيا فى سبتمبر ١٩٨٧ بمناسبة اعلان الجمهورية ، وكذا زيارة رئيس وزراء اثيوبيا للقاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٨٨ .

ولا شك أن الزيارة الرسمية للرئيس مبارك الى اثيوبيا ردا على زيارة الرئيس منجستو الموعود بإتمامها ، ستكون بمثابة التقوية الطاقية لمسيرة من الجهد الدائب ، الذى يتحلى بالوعى العميق والحكمة الواضحة ، لكلا الرئيسين المصرى والاثيوبى ، من أجل تقارب عزيز يستهدف بناء مستقبل يسوده الاستقرار والتنمية والتقدم لصالح الشعبين الشقيقين .
وقد هيا المناخ الجديد الذى ساد علاقات البلدين على مدى السنوات الماضية توقيع أول اتفاقية من نوعها فى تاريخ العلاقات بين البلدين لإنشاء اللجنة المشتركة بينهما فى يوليو سنة ١٩٨٧ .

إذا كانت اللجنة المشتركة قد انشئت فى أواسط عام ١٩٨٧ ، فلماذا لم يقدر للدورة الأولى لهذه اللجنة أن تجتمع الا فى مارس ١٩٨٩ ؟

□ اللجنة المشتركة هى أسلوب اطارى غدا يشكل السمة التنظيمية الأكثر عملية وإيجابية فى السهر على تطوير وتعزيز العلاقات التى تقوم بين مصر

والدول الصديقة ، وتغدو الحاجة الى انشاء لجنة مشتركة أكثر إلحاحا ، عندما تتنوع وتتکلف العلاقات بين مصر ودولة أخرى ، وعندما تقوم قاعدة عريضة من المصالح بتعين العمل على توفير الأساس الأكثر شمولاً ، من أجل إزالة مختلف العقبات والمعوقات الروتينية والبيروقراطية التي تحول دون تطورها ، وإتاحة أفضل الفرص لنموها واتساعها ، وفتح الآفاق الربحية أمام اضطراد اثرها مضمونها . ولا يخفى ما تعانيه بلادنا من بيروقراطية ثقيلة وروتين قاتل .

ولاشك أن ما يقوم بين مصر وأثيوبيا من شبكة الاتفاقات التعاقدية ، ومن احتمالات وإمكانات كبيرة للتعاون والتبادل بينهما في مختلف المجالات ، يبرر بكل مقياس ، انشاء لجنة مشتركة عليا تكون بمثابة الإطار العام الذي يهيئ اكتشاف الحقول الجديدة ، ويوفر الوسائل والأساليب الكفيلة بتدعيم العلاقات بين البلدين وجنى أكبر الثمرات لصالحهما المشترك .

ولا يخفى أن التحرك الدبلوماسي المصري في توثيق وتنويع وتعزيز العلاقات مع أثيوبيا إنما يستهدف كفاية أخيرة ، تأمين أجواء الاستقرار والتنمية والتقدم لشعوب المنطقة التي تنتمي إليها ، ومن ثم الاستفادة بالرفع المتبادل الذي يتم تحقيقه بين الجانبين كنتيجة طبيعية لمناخ الانفتاح الإقليمي المنشود .

وقد استهدفت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة المصرية - الأثيوبية تمهيد الأرض للتطوير الشامل للعلاقات بين البلدين ، ليس فقط على المستوى السياسي بل وعلى المستوى الاقتصادي والتجاري والفني والثقافي والعلمي والصناعي والزراعي ، وكذلك في مجالات الطاقة والمواصلات والرى والانشاءات والرعاية الصحية والسياحة والشباب والرياضة .

ميز انعقاد هذه الدورة مشاركة رجال الأعمال المصريين في اجتماعات اللجنة المشتركة وهو ما عد سمة جديدة صاحبت

اجتماعات الدورة ، ما الذى يستهدفه البدء فى تجريب هذا النمط من النشاط المصرى ؟

□ انطلاقا من الرغبة فى تجنيد مختلف الطاقات والاستفادة من سائر الأساليب التقليدية وغير التقليدية فى الوصول الى الهدف ، حرص الجانب المصرى على ان يصاحب الوفد الرسمى المشارك فى اجتماعات اللجنة المشتركة ، وفد من رجال الاعمال المصريين الذين يمثلون القطاعين العام والخاص حتى يمكن من خلال الاتصالات المباشرة بينهم وبين المسؤولين الاثيوبيين بحث الفرص العملية لمشاركة رجال الاعمال المصريين فى المشروعات المشتركة مع اثيوبيا تحقيقا لمنفعة البلدين .

وكانت اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية الاثيوبية فى واقع الامر بمثابة التجربة العملية الاولى لهذا الأسلوب الذى تمارسه بالفعل ومنذ سنوات طويلة مختلف الدول المتقدمة التى تأخذ بنمط المصلحة الشاملة للمجتمع والتى تركز الاتصالات الرسمية والحكومية من أجل خدمة الاقتصاد الوطنى بمفهومه الواسع ، الذى يضم مختلف القطاعات العاملة فى الوطن سواء أكانت أجهزة ومؤسسات للملكية العامة أو شركات ومصالح القطاع الخاص .

ولا يفوتنى أن أتوجه بالشكر الى كل من جمعية رجال الاعمال المصريين ونقابة المهن الهندسية ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، وشركة المقاولون العرب ، وغير ذلك من شركات المقاولون العرب ، وغير ذلك من شركات التصاع الخاص الأخرى ، لتبلييتهم دعوتنا للمشاركة معنا فى اجتماعات اللجنة المصرية الاثيوبية .

ولعل البدء فى تجريب هذا النمط من النشاط المصرى فى دولة افريقية شقيقة هى اثيوبيا ، يستهدف خاق المزيد من الروابط المادية نحو تخفيف الوجود المصرى فى منطقة تمثل أهمية استراتيجية حيوية فى الأمن الوطنى للدولة ، هى منطقة القرن الافريقى ، وحوض نهر النيل ، صونا للمصالح الجوهريّة بلغة المال والاستثمار والمنفعة .

وتسعى الدبلوماسية المصرية الى اعتبار اثيوبيا بمثابة الدولة النموذج لنشاط رجال الأعمال المصريين استنادا الى العديد من المنطلقات التي تجعل من اثيوبيا - من حيث اتساع السوق ، والحجم البشري ، والقدرة العملية - مجالا مواتيا لاستيعاب الكثير من النشاط ، الى جانب ما تتيحه الاتجاهات السياسية والاقتصادية الجديدة في النظام الاثيوبي من مناخ يسهل بدور اكبر للقطاع الخاص في المرحلة الحالية وهو الامر الذي يجعل لمجالات وأبعاد التعاون آفاقا واسعة ، يمكن استثمارها الى جانب ما يتوافر لدى كل من القاهرة واديس ابابا ولدى القيادة السياسية في البلدين ، من ارادة حاسمة في العمل على تقوية ودفع علاقات البلدين الى مستويات تتناسب مع ما يقوم بين الشعبين من صداقة تقليدية حميمة .

ما دور الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا .. وهل جاء في الأساس لتقنين أطر الاستفادة من الخبرة المصرية ؟

□ الى جانب امكانيات مصر في تقديم انماط متنوعة من الخبرة المصرية في مجالات متعددة تحتاج اليها عملية التنمية الاثيوبية ، وخاصة في مجال الري والزراعة وغيرها ، كان توقيع اتفاقية الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الافريقية وبين الحكومة الاثيوبية ، بمثابة الاطار التقني الذي يتيح الاستفادة من الخبرة المصرية المتخصصة .

ولاشك في ان اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر واثيوبيا قد اتاحت تناول الكثير من المجالات وعدم الاقتصار على العلاقات التجارية ، اذ تم بحث امكانيات التعاون الاقتصادي والتقني مثل تنفيذ الدراسات الاقتصادية لمشروعات الاستثمار وتنظيم المعارض ، والمعارض المتخصصة ، وانشاء مشروعات اقتصادية والاشتراك في أنشطة مشتركة مع دولة ثالثة لتنفيذ مشروعات التنمية .

تراسلم سيادتكم الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة
المشتركة المصرية - الأثيوبية ، فبماذا تقيمون أعمال ونتائج
هذه الدورة الأولى ، دون تحيز وبموضوعية تتصفون بها ؟

□ لاشك فى ان المناقشات المستفيضة التى تمت بين الجانبين المصرى
والأثيوبى اثناء اجتماعات اللجنة المشتركة واللجان الفرعية المنبثقة عنها ،
قد اتاحت الفرصة للتعرف الدقيق من جانب كلا الطرفين على احتياجات
ومتطلبات الجانب الآخر ، وكذلك مدى القدرة على الاسهام المتبادل فى اشباع
هذه الحاجات والمتطلبات ، حسب خطة التنمية فى كلا البلدين .

فعلى المستوى التجارى ، تم توقيع بروتوكول تجارى بين البلدين ، يقوم
على أسلوب الصفقة المتكافئة ويأخذ فى اعتباره العمل على تقديم اسعار
مناقسة للسلع التى يتم تبادلها بين البلدين ، وخاصة ما يحقق هدف الأمن
الغذائى المصرى ، من ضرورة توفير صلع غذائية من اسواق افريقية قريبة
تحقق نفقات شحن اقل ، وتعكس تضامنا دول الجنوب ، وتخلق مصالح متبادلة
بين مصر وشقيقاتها الافريقيات .

كما انه مما لاشك فيه ، ان اشراك رجال الاعمال المصريين فى اجتماعات
هذه اللجنة المشتركة ، من شأنه ان يكفل تحقيق دخول مصر فى مجال
المشروعات المشتركة فى اثيوبيا (المزارع - تنمية الثروة الحيوانية - المجازر -
ثلاجات حفظ الطعام - مصانع تعليب) وهو ما سوف يضمن فى المستقبل
تحقيق طفرة بارزة فى علاقات التعاون الاقتصادى بين البلدين ، وخاصة اذا
ما تم تصدير الفائض ، مشاركة للدول المجاورة .

اذا ما تطرقنا الى مجال التعاون الدولى الفنى هل يمكن
تطويع الامكانيات لدخول اثيوبيا فى مشروعات مشتركة لتحقيق
التنمية الاقليمية ؟

□ ان الاتفاق الذى تم توقيعه بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع
الدول الافريقية ، وبين الحكومة الاثيوبية ، من شأنه تقديم معونات للدراسات

المتخصصة أو في مجال التطوير المهني أو التدريب وكذلك في مجال الخبراء والباحثين والفنيين المصريين لتقديم خدماتهم الاستشارية في إطار مشروعات وبرامج محددة .

كما ينظم الصندوق المصري دورات دراسية وتدريبية متخصصة في مصر للكادرات الأفريقية ، سوف يشترك فيها المدربون ، سواء في مجال تأهيل شباب الدبلوماسيين في المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية ، أو للكادرات الزراعية في المركز الزراعي الدولي التابع لوزارة الزراعة ، أو للكادرات الإعلامية في معهد الدراسات الإعلامية التابع لوزارة الاعلام ، أو في أكاديمية النقل البحري ، أو غيرها من المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة .

وجدير بالذكر ان اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر وأثيوبيا قد سلطت الضوء على إمكان الدخول في مشروعات مشتركة مع أثيوبيا لتوليد الكهرباء والطاقة من مساقط مياه النيل الأزرق . الدورة الأولى بمثابة مرحلة نوعية جديدة للعلاقات بين مصر وأثيوبيا ليس فقط على المستوى الثنائي وإنما على المستوى الإقليمي الذي يضم دول حوض نهر النيل ، كما انها بمثابة الضوء الأخضر الذي يمكن ان تنطلق بعده الجهود الرسمية والحكومية وغير الرسمية والحكومية في كلا البلدين ، للعمل على تطوير وتنمية ودفع العلاقات المصرية الأثيوبية في مختلف المجالات بما يحقق المصلحة المتبادلة والنفع المشترك للشعبين اللذين يربطهما كل هذا الكم من روابط الصداقة والاخاء والمعير الواحد عبر الزمن .

هل هناك جديد في مشروعات نهر النيل ؟ وهل كان هذا موضع مناقشة مع السلطات الأثيوبية ؟

□ هناك اتفاق بين الطرفين على أهمية التشاور والتعاون ، وقد سجل هذا في معضد اللجنة المشتركة ، وستصل الى مصر في خلال الأيام القادمة بعثة من U.N.D.P على رأس السفير الفرنسي السابق بول مارك هنري الذي

زار دول حوض النيل لاعداد خطة عمل يتم بموجبها وضع اسس التعاون بين
دول حوض النيل •

اثيوبيا لم تنضم بعد الى مجموعة الدوجو لدول حوض
النيل رغم انها عقدت خمس دورات كانت آخرها فى القاهرة
فى نهاية العام الماضى ؟

□ املنا كبير فى ان تشترك اثيوبيا كعضو كامل او مراقب فى اعمال
الدورة القادمة والتي كان قد اتفق على ان تعقد فى باتنجى عاصمة افريقيا
الوسطى الا ان الحكومة لكثرة المؤتمرات التى ستعقد فى بلادها طلبت نقلها
الى عاصمة دولة صديقة اخرى • وقد اجرينا الاتصالات مع بعض الدول النيلية
لاستضافتها ولم يتقرر بعد مكان عقدها •

الحديث السادس والثلاثون

سألتناه : ما هي المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية
المصرية ؟

□ كان الشعار الأساسى للسياسة الخارجية المصرية هو « وحدة وادى النيل » وكان التركيز فى التوجه العملى على الجنوب • وبعد الحرب العالمية الثانية تغير مركز الثقل ، حيث انتقل الى التركيز على العالم العربى ، وبالذات على المشرق العربى ، وكان الشعار هو « الوحدة العربية » •
هذا بالنسبة للماضى • اما بالنسبة للمرحلة الراهنة فتحاول السياسة الخارجية المصرية ايجاد نوع من التوازن والتكامل بين العالم العربى من ناحية والعالم الافريقى من ناحية ثانية • وقد بدأ تبلور هذا الاتجاه الجديد عندما عقد اول مؤتمر عربى - افريقى فى القاهرة عام ١٩٧٧ •

ما هي مسوغات هذا التعديل ؟

□ أولا • • الحاجة المتبادلة بين كل من العالم العربى والعالم الافريقى • ثانيا • • لا تنسوا ان ٧٥٪ من الاراضى العربية تقع فى افريقيا ، كما ان ٨٠٪ من سكان العالم العربى موجودون فى القارة الافريقية حيث توجد مجموعة دول عربية تحتل مكانا أساسيا فى افريقيا ، هى مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - السودان - الصومال • • وجيبوتى •

وفى ضوء هذه الحقائق تحاول السياسة المصرية حاليا التركيز على هذا الترابط العربى - الافريقى ، باعتبار ان مصر هى محور ارتكاز هذا الترابط وذلك التكامل •

وليست عودة مصر الى الجامعة العربية ، وقيام مجلس التعاون العربى ،
الا مظهرا من مظاهر المكانة المحورية التى تتبوؤها مصر بهذا الصدد .
كما ان تولى الرئيس حسنى مبارك لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية فى
الدورة القادمة فى يوليو سيعطى مزيدا من الترابط .

واستطيع ان اضيف الى هذه الابعاد ، بعدا آخر يتمثل فى وجود قاسم
سياسى وفكرى مشترك بين العرب والافارقة ، هو سياسة عدم الانحياز .
وتعرفون ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ينص على تبنى سياسة عدم
الانحياز .

وترى السياسة المصرية ضرورة مقاومة اى تيار يسعى الى ايقاع الفارقة
بين العرب والافارقة ، او اعطاء اولوية لاحدهما على الآخر فى التوجه
السياسى . بل يجب التاليف بينهما على قاعدة عدم الانحياز .
بعبارة اخرى يجب الربط بين السياسات العربية والافريقية وعدم
الانحياز .

هل هذا يمثل توجهها خاصا وشخصيا لك ، ام توجهها عاما
ورسميا للخارجية المصرية ؟

□ ليس صحيحا اننى انا الذى بدأت هذا التوجه . ففلسفة الثورة ذلك
الكتاب الذى افه جمال عبد الناصر عام ١٩٥٣ تضمن الحديث عن الدائرة
الافريقية جنبا الى جنب مع الدائرة العربية .

وتذكرون ان مصر بعد ظهور هذا الكتاب لعبت دورا رائدا فى دعم حركات
التحرير الافريقية ، وساهمت فى تحرير جميع دول افريقيا بلا استثناء تقريبا .
وفى شارع حشمت بالزمالك حيث يوجد الآن مقر الجمعية الافريقية . . كان
نفس المبنى مقرا لمعظم رؤساء افريقيا الذى عاشوا بهذا الشارع اثناء قياداتهم
لحركات بلادهم التحررية . . ولهم تذكيرات لا تنسى بهذا المكان .
اذن ، هذه ليست سياسة جديدة . هي امتداد لسياسة قديمة ، يمكن

تتبع بداياتها في شعار « وحدة وادى النيل » بل ان السياسة الفرعونية كانت تعطى الأولوية للتحرك صوب الجنوب ثم تنتقل بعد ذلك الى المشرق .
هذه الازدواجية موجودة في مصر . وهي سمة من سمات الدول التي لها سياسة خارجية نشيطة . خذوا على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية .
انها تقتصر حركة مزدوجة . . في اتجاه المحيط الاطلسي حيث أوروبا وفي اتجاه المحيط الهادى الى آسيا . . فرنسا نفس الشيء . . بين شطرى المعادلة أوروبا . . وأفريقيا عبر البحر المتوسط . . وانجلترا . . الكومنولث من ناحية والانتفاء الى أوروبا من ناحية أخرى .

لذلك ليس غريباً ان تسعى مصر الى الوصول الى نوع من التكامل أو التوفيق بين السياسات العربية والأفريقية وعدم الانحياز .

هل ينطوى التركيز على الدائرة الأفريقية - حتى في إطار ثلاثية : العرب وأفريقيا وعدم الانحياز - على تقليل من شأن أهمية ومركزية القضية الفلسطينية ، باعتبارها محور الصراع العربى الاسرائيلى ؟!

المسألة ليس بها هذا المغزى . هي بالأحرى مسألة خاصة بمدى اهتمام الرأى العام . الرأى العام مهمته بالقضايا العزبية بالفعل سواء لأسباب عاطفية أو ثقافية أو حتى ظروف فرص العمل . والمشاكل العربية معروفة . اما الاهتمام بأفريقيا فهو أقل بكثير . ومهمة المسئول عن السياسة الخارجية ان يرفع درجة هذا الاهتمام بحيث يحقق التوازن المنشود فلا يطفى توجهه على آخر .

لكن . . الا يقول لنا التاريخ ان مصر القوية كانت دائماً تتجه صوب الشرق اما مصر الضعيفة فهي التي كانت تمسك انفطارها نحو الجنوب ؟

□ ليس دائماً . خذوا مثلاً محمد على . لقد بدأ بالتحرك نحو الجنوب ، وعموماً هناك ما يشبه القانون الذى حكم اتجاه التحرك المصرى . فقد كان

التحرك نحو الشرق لصد هجوم خارجى • اما التحرك صوب الجنوب فقد كان من أجل تأمين العمق الاستراتيجى •

قالت صحيفة « التايمز » البريطانية انكم قلتم ان الحروب القادمة فى افريقيا لن تكون على السياسة وانما ستكون على الماء • هل توضح لنا هذا التصريح ؟

□ لقد قلت بدقة أن النزاعات القادمة فى افريقيا قد لا تكون متصلة بالحدود بقدر ما تكون متصلة بتوزيع المياه • لان العالم كله - وبالأذات القارة الافريقية - سيعانى نقص المياه فى المستقبل غير البعيد • وبسبب الجفاف من ناحية ، والانفجار السكانى من ناحية أخرى سيزداد الطلب على الماء ، وستلجأ المزيد من الدول الى الزراعة بالرى بدلاً من الزراعة على المطر ، وذلك لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الحاصلات الزراعية • حينئذ سنحتاج الى جهاز لترشيد استعمال المياه واقامة مشروعات مشتركة بين الدول المعنية •

وقد سبقتنا أوربا فى هذا المجال • ورغم الاختلاف بين النظم السياسية ، رأسمالية واشتراكية، أقيمت مشروعات مشتركة على نهر الدانوب ونهر الراين • كما ان آسيا قد سبقتنا أيضا ورغم الاختلاف أيضا بين النظم السياسية أقيم مشروع مشترك على نهر الميكونج تستفيد منه تايلاند (الرأسمالية) وفيتنام (الشيوعية) •

اما نحن فلم ننجح حتى الآن فى الاستفادة من الأنهار الافريقية لربط البلدان الافريقية وجعلها اداة للتكامل الاقتصادى والتكنولوجيا •

يوجد حاليا تجمع لدول حوض نهر النيل •• ما هى العقبات التى تواجه هذا التجمع ؟

□ هذا التجمع سياسى ، الغرض منه خلق وعى لدى دول حوض النيل بأهمية التعاون بين هذه الدول ، وقد التقى اطراف هذا التجمع عدة مرات • وفى آخر اجتماع بالقاهرة طلب من « برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة » تقديم دراسة جدوى للتعاون بين دول الحوض •

وما دور صندوق التعاون الفنى التابع لوزارة الخارجية المصرية والمعنى بتنمية التعاون مع بلدان القارة الافريقية ؟

□ هذه استراتيجية تتبعها مصر . ففى الستينات بدأت مصر تبنى فنادق ومبان فى ابيدجان وباماكو وغيرهما ، وتقوم بتعبيد طرق واقامة مشروعات بنية أساسية فى عدة بلدان افريقية . وسرعان ما تبين انه ليست لدينا امكانية مالية كافية للقيام بمشروعات كبرى فى افريقيا .

ازاء هذا الدرس المستفاد ركزنا على نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وفتحنا ابواب المعاهد المصرية المتخصصة للخبرات الافريقية واصبحت مهمة الصندوق تعزيز هذا التعاون التكنولوجى .

لقد كان ضروريا ان نستفيد من خبراتنا التاريخية . وتذكرون انه تم رفع شعار اقامة سوق افريقية مشتركة قبل عام ٢٠٠٠ . وتبين ان هذا هدف خيالى . لذلك ترى الاستراتيجية المصرية انه يجب التفكير أولا فى خلق سوق للعقول الافريقية قبل خلق السوق الاقتصادية . ومهمة الصندوق هى تعزيز التعاون مرفقا لهذا التوجه . فتقوم اكااديمية الشرطة - مثلا - بتدريب ضباط من مختلف البلدان الافريقية على مكافحة المخدرات ، لاسيما وان القارة الافريقية أصبحت معبرا بين آسيا واوروبا لهذه التجارة التى تتحكم فيها مافيا عالمية ، كما ان اكااديمية النقل البحرى قد دريت مئات من المرشدين للهوانى الافريقية .

وأذكر ان حكومة سيراليون كانت تزمع عقد قمة فى العاصمة فريتاون ، وتبين لها عدم توفر أى خبرة بالترتيبات البروتوكولية . جاءوا الينا وعملنا لهم دورة تدريبية . . . وليست هذه سوى أمثلة ، تبين اننا نركز قدر الامكان على المساعدة الفنية فى المجالات المختلفة من طب وزراعة حتى الفن الدبلوماسى .

بمناسبة الحديث عن افريقيا ، وايضا بمناسبة تفاسم
ازمة البطالة في مصر . هل توجد لديكم تقديرات عن آفاق
لخلق فرص عمل في البلدان الافريقية للأيدي العاملة المصرية ؟

□ عام ١٩٧٧ كان الشعار هو اعادة تدوير الدولارات النفطية ، أو العوائد
المالية المتحصلة عن تصدير البترول . اما الشعار الذى ارفعه الآن فهو اعادة
تدوير قوة العمل الفنية المصرية .

كيف ؟

□ يوجد ٢٠٠ ألف مصرى فى أوربا الغربية ، و ١٠٠ ألف فى كندا و ١٠٠
الف فى الولايات المتحدة ، و ٥٠ ألفا فى استراليا . أى يوجد نحو نصف مليون
مصرى معظمهم من قوة العمل الناهرة فى هذه البلدان . لو اسنطعنا اعادة
توزيع جزء من هذه الخبرات فى افريقيا لمعزنا التضامن مع الدول الافريقية
ودعمنا الدور المصرى والقيادة المصرية فى القارة الافريقية .

لقد راينا ان فترة التوائض النفطية لم تنعكس بشكل مؤثر
على التعاون الاقتصادى مع البلدان الافريقية . فكيف تتفاعل
بمستقبل هذا التعاون فى فترة انخفاض اسعار البترول ؟

□ لا يجب التقليل من المقتضيات الاقتصادية . لكن لا ينبغى أيضا التهوين
من شأن الارادة السياسية . بالعكس ارى ان الارادة السياسية هى التى
تحكم ارادة الدول .

ماذا تمثل افريقيا للاستثمارات العربية من الوجهة
الاقتصادية ؟

□ افريقيا تمثل امكانيات اقتصادية هائلة . . فلا زالت تمثل قارة بكرة
حتى الآن .

□ فى هذا السياق . . الا يمثل التغفل الاسرائيلى فى
القارة الافريقية عاملا معرقلا أو على الأقل منافسا ؟ !

التغفل الاسرائيلى مبالغ فيه لان الامكانيات المالية الاسرائيلية محدودة .

ولكن اللوى الصهيونى يستطيع طرق ابواب مؤسسات
مالية دولية مهمة ؟ !

□ رايى ان هذه مبالغة ، وان التفوذ الاسرائيلى والصهيونى ليس بهذا
الجبروت ، كما اننا نستطيع نحن - بالمقابل - ان نبتكر وسائل للتغلب على
محدودية قدراتنا المالية . من ذلك مثلا الاستعانة بطرف ثالث . وترون اننا
نقيم مشروعات فى افريقيا بالتعاون مع اليابان . ونقيم دورات لتدريب الممرضات
بمساعدة مالية يابانية . وكذلك الحال فيما يتعلق بدورات لتدريب ضباط
البحرية . كما ان قدرتنا على الاتصال بالصناديق المالية الدولية موجودة .
باختصار . . لا تبالغوا فى قيمة التغلغل الاسرائيلى فى افريقيا .
هل توجد حقيقة . . مشكلة مصرية - سودانية ١٩٠٠ !

□ بالتأكيد لا توجد مشكلة مصرية سودانية . بل يوجد تعاون كامل بين
الدولتين فى كل المجالات . . فى التجارة . . وفى مياه النيل ، وفى غيرها . .
المشكلة الحقيقية فى السودان : هى الحرب فى الجنوب . .
المشكلة ، كانت ازمة الثقة بين السودان ، وبين جيرانه ، اثيوبيا ، كينيا
اوغندا ، تشاد ، وزانير .

الدبلوماسية المصرية ، تقوم بدور الوسيط بين السودان وبين جيرانه ،
حيث تربطنا علاقات ودية بهؤلاء جميعا .

كذلك نقوم بتشجيع الحوار بين الحكومة ، والجنوبيين . .
الدبلوماسية المصرية ترى ضرورة التقارب المصرى السودانى ، لانه
لمصلحة البلدين . . فهناك تكامل حقيقى بين كل من مصر والسودان واثيوبيا . .
جغرافيا ، ومائيا . . ومهمتنا تعزيز هذا التكامل . .

ولهذا عملنا على انشاء مجموعة « الاندوجو » . . لدعم العلاقات بين
دول حوض النيل ، وفى مقدمتها السودان .

فمن خلال هذه المجموعة نستطيع التقريب بين دول الشمال الاfricanى
وبين جنوبه . . ونستطيع تحسين علاقات السودان بالدول المجاورة .

ولقد ساهم السودان معنا فى تكوين هذه المجموعة .. وتعزيز التعاون
بيننا جميعا من شأنه ان ينعكس ايجابيا لمصلحة حل مشكلة جنوب السودان ..
فى ضوء المعلومات والاجتماعات الاخيرة ، هل ترى
احتمال حل المشكلة فى جنوب السودان ؟ وماهى اساس الحل
كما تراها ؟

الاتصالات التى جرت فى اديس ابابا مؤخرا بين الحكومة السودانية
والجنوبيين تشير الى اننا اقترينا فعلا من التوصل الى حل سياسى لهذه المواجهة
العسكرية .

اما اساس التسوية .. فهو « اتفاق كوكا'دوم » ، وهو الاتفاق
الذى تم التوقيع عليه فى اديس ابابا عام ٨٨ .
هل للدول المحيطة تأثير على المشكلة .. سلبا وايجابا ؟
بالطبع لها تأثير .. لان قبائل الجنوب فى السودان لها امتدادها وموجودة
بالدول المجاورة .. مع وجود حدود مشتركة ..
ومشاكل الحرب عموما فى مثل هذا الوضع ، تؤثر مباشرة ، على حركة
الناس ، وعلى اللجوء الى المناطق المجاورة .. وكذلك على انتقال المساعدات
الدولية - عبد الجيران .

هل صحيح يوجد بعد دولى .. بمعنى تدخل يزكى فيران الحرب ؟
□ فى رأى ، وقد يغضب البعض ، لا يوجد بعد دولى ، ومن يتحدثون
عنه ، انما ليتهربوا من مسئولياتهم ، ويقولوا هناك تدخل ومؤامرة ..
- القضية مدّية قبل كل شئ ..
- هى قضية وحدة وطنية ..
- هى مسألة داخلية ..

تحدثتم عن السياسة العامة ، وركائزها فيما يتعلق
بالمحور الافريقى .. ماذا عن التعاون الثنائى .. ولماذا يتعثر
رغم كثرة الحديث عنه ؟

□ بداية .. لا بد من تنشيط التعاون التجارى ..

لا يعقل ان نشتري حاجتنا من اللحوم من الأرجنتين وارجواى فى أقصى الأرض .. وتترك اللحوم فى الصومال ، واثيوبيا وهى بعد خطوات منا .. وكذلك الشاى والبن والفل والجلود وغيرها ..
عندما اقيم هذا التعاون التجارى - ارتبط بعلاقات وثيقة ، وهذه خطوة هامة ..

ولدى الوزارة تعليمات واضحة ومشددة من الرئيس فى هذا الشأن .
ولذلك عندما ذهبت الى كوناكرى العام الماضى لاجتماع اللجنة المشتركة المصرية الغينية .. اخذت معى عددا من رجال الاعمال المصريين ، قطاع خاص ..

وفحن بذلك نحاول تشجيع القطاع الخاص للدخول فى هذه الأسواق الهامة .

لكن رغم قدم هذا التوجه نسبيا ، ألا اننا نلاحظ البطء فى الاستجابة ..

المشكلة اننا مازلنا ننظر شمالا .. نحو اوريا ..
وعلىنا ان « نعمل انقلابا .. » فى نظرتنا ونتجه جنوبا ..
صحيح هذه تجربة ندوة على العقلية المصرية ، لكن لابد من الاصرار عليها ، وتشجيع هذا التوجه ، حتى يتحقق التوازن بتقوية علاقات الجنوب - الجنوب .

الحديث السابع والثلاثون

كيف تمت عملية ترشيح الرئيس حسنى مبارك لرئاسة
القمة الافريقية فى دورتها الخامسة والعشرين ، وهل هناك
مرشحون آخرون لرئاسة نفس الدورة ؟

□ يتم التشاور بين الرؤساء الأفارقة من أجل الاتفاق على ترشيح رئيس
افريقى لكل دورة من دورات القمة للعربية ، ويتم التوصل الى انتخاب رئيس
القمة الافريقية فى كل عام بتوافق الآراء حول المرشح الذى يتم الاتفاق على
ترشيحه لرئاسة القمة ، ان لا يمكن ان يجرى انتخاب بين أكثر من مرشح ، وتأسى
التقاليد الافريقية ان يتواجه الرؤساء الأفارقة من أجل رئاسة منظماتهم التى
تجسد معانى الوحدة والتضامن والأخوة بين الدول الافريقية جميعا ، ويراعى
ان يتناوب رئاسة المنظمة رؤساء الدول الافريقية ، حتى تتساوى فرص الجميع
فى نيل شرف رئاسة المنظمة التى تجمع بين دول القارة الافريقية : اما بالنسبة
لترشيح الرئيس مبارك لرئاسة القمة الافريقية ، فهى قصة تمتد الى سنوات
ثلاث خلت ، وتعود بداياتها تحديدا الى شهر مارس ١٩٨٧ ، عندما دعا الرئيس
مبارك مكتب القمة الثانية والعشرين ، والتى كانت مصر ضمن أعضائها كنائب
لرئيس القمة ، الى عقد اجتماع فى القاهرة لتدارس الوضع الافريقى عشية
التحضير للقمة الثالثة والعشرين ، ففى خلال اجتماعات هذه القمة الافريقية
المصغرة التى تمت فى القاهرة يوم الحادى عشر من مارس ١٩٨٧ برئاسة
الرئيس الكونجولى ساسو نجيسو ، ظهر ميل من جانب الرئيس الكونجولى
وأيده فى ذلك عدد من الرؤساء المشاركين فى اجتماعات مكتب القمة الثانية
والعشرين ، الى ترشيح الرئيس مبارك لرئاسة القمة الثالثة والعشرين ، خاصة
وان منطقة الشمال الافريقى التى تنتمى اليها مصر كانت هى المنطقة التالية

فى التناوب الدورى للرئاسة بين المناطق الافريقية الخمس ، غير ان الرئيس كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا ابدى رغبة فى ان يتولى هو الرئاسة التالية للقمة حتى يتاح له ومعه دول المواجهة مع جنوب افريقيا ، التصدى بثبات لممارسات جنوب افريقيا العدوانية على دول المواجهة ، وخوض المراحل الاخيرة فى معركة افريقيا الشرسة من اجل الحصول على استقلال ناميبيا من بين مخالب الاستعمار العنصرى لجنوب افريقيا . وقد سارع الرئيس مبارك دون تردد فى تأييد الفكرة والاتضمام بحماس الى الفريق الذى ينادى بترشيح الرئيس كاوندا لرئاسة القمة الثالثة والعشرين ، وقد تحقق ذلك بالفعل من خلال توافق آراء القادة الافارقة جميعا ، وفى العام التالى ، اقترح العديد من القادة الافارقة على الرئيس مبارك الترشيح لرئاسة القمة الرابعة والعشرين ، الا انه رجا اخوته من الرؤساء الافارقة ان يقبلوا اعتذاره عن الاستجابة لمطلبهم ، بسبب انشغالاته على الساحة العربية خلال عام ١٩٨٨ الذى كان بكل مقياس عام انعطاف تاريخى فى مسار القضية العربية والفلسطينية جميعا استنفد الكثير من طاقة وجهد وقت الرئيس حسنى مبارك ، وعندما طلب الرئيس موسى تراورى رئيس القمة الافريقية الرابعة والعشرين ، ومعه العديد من القادة الافارقة من الرئيس مبارك القبول بالترشيح لرئاسة القمة الخامسة والعشرين ، لم يملك سيادته سوى النزول على ارادة الرؤساء الافريقيين والقبول بتكليفهم له بتحمل هذه المسئولية الافريقية والاستجابة المقرونة بالعرفان والاعزاز لما اولوه اياه من ثقة غالية وشرف كبير بتمثيل افريقيا وقيادة مسيرتها على مدى العام القادم .

هل تفضلون بتحديد ملامح الاستراتيجية الافريقية التى ستتولى جمهورية مصر العربية بالمشاركة مع الدول الافريقية الأخرى وضعها موضع التنفيذ خلال القمة القادمة ؟

□ تتحدد ملامح الاستراتيجية الافريقية فى مواجهة المشكلة الاقتصادية ، اذ يتمحور العمل الافريقى المشترك حول بند وحيد فى هذه المرحلة الحاسمة

من حياة افريقيا ، وهو بند التحديات الاقتصادية ، التى تقترن فى ذات الوقت بتحديات البقاء ، فى الحقيقة يحدد هيكل الاقتصاد الافريقى بوضوح السمات الجوهرية لمشكلة افريقيا الاساسية والتى تتمثل فى ظاهرة « التخلف » ، بكل أبعادها الاقتصادية فى المقام الأول وغيرها من الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية جميعا . ان المشاكل الرئيسية التى نكبت بها افريقيا ليست فى الواقع الانتاج تفاعل مأسوى بين فقر مدقع ومستويات من الانتاجية منخفضة الى درجة سحيقة ، فى بنية تتسم بنقص خطير فى الهياكل الأساسية الرئيسية والاجتماعية ، وبصورة خاصة فى مجالات رأس المال المادى ، والقدرة على القيام بالبحوث والدراسة التكنولوجية ، وتنمية الموارد البشرية التى لا غنى عنها فى اقتصاد متكامل وديناميكى . وتعمل عدة مشاكل أخرى متعددة ، مثل الضغوط التضخمية وعدم استقرار عائدات التصدير والعجز فى ميزان المدفوعات ، وعبء الدين الآخذ فى الارتفاع ، وعدد من العوامل الخارجية والطبيعية الأخرى ، مثل الجفاف والتصحر ، التى تؤثر على الاداء الاقتصادى لافريقيا ، على تفاقم هذه الأزمة المركبة والرهيبية . ولا يخفى ان هذه الأزمة تلقى بظلالها الكئيبة على مستقبل افريقيا وتحيل جهدها المبذول فى مجالات التنمية الى سراب . واذا كانت المشكلة الاقتصادية هى البند الأهم على جدول اعمال افريقيا فى المرحلة القادمة ، فان غير ذلك من البنود ليس فى الواقع سوى مهام متصلة ومرتبطة بالمشكلة الجوهرية ، لأن حل مشكلة المديونية الخارجية للدول الافريقية انما يصب فى مجرى العمل من أجل مواجهة المشكلة الاقتصادية ، كما ان التركيز على التعاون بين الجنوب والجنوب ، أو تأكيده أهمية التعاون العربى الافريقى ، انما هو نشاط لا يستهدف سوى المساعدة على حل المشكلة الاقتصادية ، وحتى على المستوى السياسى الذى يتمثل فى زيادة التضامن بين الدول الافريقية وحل المنازعات بينها بالطرق السلمية وتخفيف حدة التوتر وتصفية البؤر المزمنة التى تدفع الى الاحتكاك بين بعض

الدول الافريقية المتجاورة ، هو ايضا جزء لا يتجزأ من المهمة الأساسية التي تتمثل في المواجهة الشاملة للمشكلة الاقتصادية ، ذلك ان النجاح في تحقيق ذلك انما هو تهيئة للبيئة المناسبة لحشد الطاقات الافريقية من اجل البناء والتقدم ، وباختصار فاني استطيع ان اقول ان المشكلة الاقتصادية هي البند الأول والأخير على جدول أعمال افريقيا ، وهي المهمة المطروحة بالحاح على قادة افريقيا ، وان كل ما عداها من مهام هو في الحقيقة مسميات أخرى لنفس المهمة ، كما ان غير ذلك من المشاكل ليس الا مجرد مظاهر وأعراض لنفس المشكلة . ومن هنا فان استراتيجية العدل الافريقي المشترك ستكون استراتيجية ذات مضمون اقتصادي من حيث الجوهر والأساس .

ان مشكلة المديونية الخارجية ربما كانت هي ابرز أعراض هذه الأزمة ، وأكثرها عاقبة للنمو الافريقي ، فما هي سمات هذه المشكلة والى أي حد انتهت الجهود الافريقية والدولية لحلها ؟

□ يقدر حجم الديون الافريقية بحوالى ٢٢٠ مليار دولار أمريكى ، يتعين على افريقيا خدمتها من حصيلة النقد الأجنبي التي تقلص بدرجة كبيرة . ولا يخفى ان الجزء الأكبر من هذه الديون هو ببساطة نتيجة تذبذب أسعار الصرف وزيادة أسعار الفائدة بسبب قرارات لم تشارك بلداننا في صنعها . وتتجاوز خدمة هذه الديون في كثير من دولنا الافريقية نسبة مائة في المائة ، كما تشير التوقعات الى انه اذا لم تتخذ تدابير شاملة لمواجهة قضية الدين الخارجى في افريقيا فانه بحلول عام ١٩٩٥ سوف يصل اجمالى ديوننا الخارجية الى ٣١٣ بليون دولار ، وبحلول عام ٢٠٠٠ من المتوقع ان تتفاقم خطورة هذه الحالة وسوف تبلغ ديوننا القصيرة والطويلة الأجل معا نحو ٦٠٠ بليون دولار ، والأسوأ من هذا ان ارتفاع المديونية بهذا المستوى سيكون ناشئا عن القروض السابقة والفوائد المتأخرة والأقساط المتراكمة ، وليست القروض (م ١٩ - احاديث سياسية)

الجديدة التى يقصد بها دفع عجلة التنمية .

وفى الحقيقة فان افريقيا هى اشد القارات معاناة من الفقر بحيث تضم سبعة وعشرين بلدا من البلدان السبعة والثلاثين الأقل نموا فى العالم ، وحيث يتضاءل دخل الفرد فيها على نحو متواصل ، وفى الوقت الحالى الذى تعكف فيه افريقيا على تنفيذ برنامج اولويات الانعاش الاقتصادى فى افريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية ، فان الدول الافريقية تجد نفسها فى وضع لا يسمح لها بتعبئة الموارد التى تكفيها للوفاء بالتزاماتها ، فالقضية فى أغلبية بلداننا الافريقية ليست أزمة فى السيولة ، وانما هى قضية عسر مالى . وقد تعهدت الدول الافريقية باتخاذ اجراءات وتدابير ملموسة على نحو فردى وجماعى بغية تحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا، وهناك اعتراف الآن من قبل الجميع باننا فى مستوى التزاماتنا . ولقد بدأت الدول الافريقية اصلاحات هامة على الصعيدين الاجتماعى والسياسى كلفت شعوبنا وحكوماتنا الكثير ، كما أعدت الدول الافريقية تنظيم اولويات واعتمدت استراتيجيات جديدة لتسهيل التنمية المعجلة لاقتصادياتها ، فضلا عن اعتماد اصلاحات للسياسة الاقتصادية وتدابير لتصحيح الهيكل واتخذت تدابير تستهدف تحسين قدرتها الاقتصادية وادارة اقتصادياتها الكلية ، علاوة على ذلك اتخذت الدول الافريقية تدابير سياسية تهدف الى تقليص حالات العجز فى ميزان حسابات مدفوعات الجارى ، بغية ايجاد النقد الأجنبى اللازم لمدفوعات خدمة الديون ، وتضمنت هذه التدابير تخفيضات شديدة فى وارداتها وكذلك تدابير تستهدف العمل على زيادة صادراتها - وبالرغم من كل تلك التدابير ، فقد استمرت نسبة خدمة الدين فى الارتفاع .

أما عن موقف الأطراف الدائنة ، فرغم التوافق فى الرأى حول مبدأ المسئولية المشتركة والدوافع الانسانية التى تعبّر عنها بعض الدول ، فلا يزال الدافع الرئيسى وراء اتخاذ اجراءات للتخفيف من عبء المديونية تحكمه عدة

اعتبارات تعود في معظمها الى رغبة الدول الصناعية المتقدمة في تفادي انهيار النظام النقدي الدولي .

ولعل أوضح مثال على ذلك ، تطوير وانتشار ظاهرة اعادة جدولة الديون ، وهي وسيلة تلجأ اليها الدول المتعسرة ، وهي تضمن للدول الدائنة استمرار التزام الدولة المدينة بسداد اعباء ديونها في مقابل موافقة الدول الدائنة على تأجيل السداد مع تحميل الدولة المدينة اعباء مالية اضافية .

وترى افريقيا أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديونها الخارجية ، هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف في اطار استراتيجية تعاونية متكاملة توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية في افريقيا ، ومن ثم فقد وضعت افريقيا الموقف الافريقي الموحد في ديسمبر ١٩٨٧ واهابت بالمجتمع الدولي قبول دعوتها الى عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية لافريقيا ، وشكلت لهذا الغرض مجموعة اتصال من اثنتي عشرة دولة افريقية كانت مصر من بينها .

وقد اوضحت الاتصالات والمشاورات التي قامت بها افريقيا في اطار مجموعة الاتصال مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية لعقد مؤتمر دولي للمديونية الخارجية للدول الافريقية ، انه لا يوجد رأى عام مؤيد من جانب الأطراف الدائنة لعقد هذا المؤتمر .

وفي ضوء تلك الحقيقة ، قرر الرؤساء الأفارقة في قمة مايو ١٩٨٨ ، عقد ندوة دولية حول المديونية الافريقية ، يدعى اليها خبراء من مختلف الدول الافريقية المختلفة والدول الدائنة والأطراف الدولية الأخرى للبحث عن أنسب الحلول لهذه المشكلة المعقدة ، التي غدت تلقى بظلالها على مستقبل التنمية الافريقية والعمل على تهيئة الرأي العام العالمي لعقد المؤتمر الدولي .

وقد تقدمت مصر باقتراح - وافقت عليه منظمة الوحدة الافريقية - بعقد هذه الندوة بالقاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٠ . وتقوم مصر

بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية باعداد الترتيبات الخاصة بعقد هذه الندوة ، حيث تقوم المنظمة بتوجيه الدعوات الى الخبراء الأفارقة والخبراء من مختلف دول العالم المهتمين بهذا الموضوع ، بينما تقوم مصر بدراسة الترتيبات والخدمات المؤتمرية التي ستقوم بتوفيرها .

وستركز هذه الندوة أساسا على استعراض شامل لتأثير ووقع الاجراءات التي اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الافريقية والدول الدائنة على مشكلة المديونية الافريقية وعلى عمليّة التنمية ، ويبحث خطة العمل القادمة ، مع الأخذ في الاعتبار ، الاقتراحات المتضمنة في اعلان الموقف الافريقي الموحد وامكانيات وضع خطة طويلة المدى في مجال التنمية الاقتصادية في الدول الافريقية .

كما ستقوم مصر - في هذا الاطار - بتنظيم ندوة في القاهرة يومي ٢ - ٣ اغسطس ١٩٨٩ ، حول المديونية الخارجية لكل من افريقيا وأمريكا اللاتينية يشارك فيها عدد من خبراء القارتين وذلك بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي في كل من وزارتي الخارجية المصرية والمكسيكية ، وسيكون الموضوع الأساسي لهذه الندوة هو عقد مقارنة بين شكل وظروف وسمات الديون الخارجية في كلتا القارتين والجهود التي تبذلها كل منهما من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة ، ودراسة السبل والوسائل للتنسيق بينهما في اطار جهود حل مشكلة ديون العالم الثالث .

ان الدبلوماسية المصرية ترفع شعار التعاون بين الجنوب ، باعتباره أحد أهم ضمانات زيادة القدرة الانتاجية بالاعتماد على الذات وخاصة بين الدول الافريقية ، فالى أي حد نجح هذا الشعار حتى الآن ؟

□ لعل أهم ما تعاني منه افريقيا هو تجزئة اقتصادها ، ان تعد تجزئة اسواق المنتجات الافريقية واسواق عوامل الانتاج ، قيذا رئيسيا آخر على استغلال الامكانيات الضخمة لأوجه تكامل الموارد وفورات الحجم في القارة .

وتتجمل التجزئة بصفة رئيسية عن البيئة الطبيعية غير المواتية بصورة عامة والدول الصغيرة الحجم على نحو سميز في افريقيا ، وفي دول ذات مستويات منخفضة من الدخل ، فمن بين الخمسين بلدا في افريقيا ، يقل تعداد السكان في ٢٣ بلدا منها عن خمسة ملايين في كل بلد ، ويقل تعداد السكان في عشر دول منها عن مليون واحد في كل دولة . وهناك ثلاث عشرة دولة تقل مساحة كل منها عن خمسين ألف كيلو متر مربع ، بينما توجد ١٤ بلدا من البلدان غير الساحلية . وقد حال التوزيع السكاني غير المتوازن للسكان وخاصة في البلدان ذات المساحة الواسعة جغرافيا ، دون تطوير شبكات النقل ، مما أدى الى الحد من تكامل الاقتصاديات الوطنية ، وقد أدى ذلك الى تكثيف اعتماد البلدان الافريقية على الأسواق الخارجية .

وكانت هذه الوضعية السلبية هي الدافع الى صدور خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ التي اشترك في وضعها الرئيس حسنى مبارك وتستهدف هذه الخطة خلق سوق افريقية مشتركة من خلال الاعتماد الجماعى على الذات في افريقيا . ولا يخفى أن البلقنة السياسية للقارة التي حولتها الى دول وامن تقوم على أساس اعتباراتى ، تعطى افريقيا الحافز الطبيعى لاعادة تنظيم المنطقة المجزأة فى كيان اقتصادى وسياسى اكثر اتساقا واقرى ، كما ان الاحساس الافريقى بالوحدة والتضامن سيحدث شعورا طبيعيا بضرورة زيادة التعاون الاجتماعى - الاقتصادى ، ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، فإن العقبات العديدة التى تصادفها البلدان الافريقية فرادى فى تحقيق تنمية حقيقية نتيجة ضيق وتجزئ رقعته الاقتصادية وفرت اساسا منطقيا وموضوعيا لبحث الافريقيين على السعى وراء هدف الاعتماد على الذات وتحقيقه ، واجمالا تعتبر افريقيا الاعتماد على الذات هدفا ووسيلة ستجد افريقيا فى النهاية بواسطتها هويتها الحقيقية وكرامتها الكاملة وقوتها التاريخية . وسوف تعمل مصر من خلال رئاستها للمنظمة على مدى العام القادم ، على دفع الجهود

التي تسير الآن على قدم وساق من أجل تحقيق الهدف الذي تسعى إليه خطة لاجوس وهو إنشاء السوق الافريقية بحلول عام ٢٠٠٠ .

وإذا كانت السوق الافريقية المشتركة المنشودة هي سوق للسلع والخدمات ، فإن مصر ترى ان ثمة سوقا أخرى مشتركة يتعين العمل على انشائها وهي السوق المشتركة للعقول الافريقية ، وهي الثروة الأهم التي تملكها والتي تتدثر في الفنيين والتكنولوجيا من ابنائها ، وقد سارت مصر بالفعل خطوات هامة في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال انشائها للصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الافريقية .

فقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف اشكال الخبرات الفنية في مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق ايفاد الخبرة المصرية المتخصصة في سائر المجالات التي تحتاجها دول القارة الافريقية ، او بتوفير التأهيل اللازم للكادرات الافريقية في شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية ، لإيلاء الدول الافريقية في مختلف المراكز والمعاهد والاكاديميات المتخصصة في جمهورية مصر العربية .

ولقد صايف نشاط الصندوق المصري ، الذي يعد الاداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملي الفاعل في التعاون مع الدول الافريقية ، نجاحا كبيرا ، كما لقي اهتماما واسعا ، ليس فقط من جانب الدول الافريقية جميعا ، بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، والتجمعات الاقليمية العاملة في مجال المعونة الفنية .

كما عقد الصندوق المصري ، منذ انشائه وحتى الآن ، اتفاقات للتعاون الفني ، مع خمس وثلاثين دولة افريقية ، فضلا عن تبادل مذكرات مع ست دول أخرى ، وعلى مدى سني نشاطه خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٨ ، بلغ عدد الخبراء المصريين الذين اوفدهم الصندوق حوالي ألفي خبير ، وسوف تواصل مصر جهودها في هذا السبيل الذي يحقق بشكل عملي ملموس سياسة التعاون

بين الجنوب والجنوب ، والتي تعتبر الأنشطة المصرية فى مجال تقديم المعونة الفنية تجسيدا حقيقيا ونموذجا رائدا لها .

**لعل التعاون العربى - الافريقى الذى كانت مصر سباقة
فى الدعوة اليه هو احد اهم تجارب التعاون بين الجنوب
والجنوب ، فما الذى تخطط له مصر فى مجال زيادة نشاط هذا
التعاون فى المرحلة المقبلة ؟**

□ ان العرب والأفارقة قد التقوا وتعارفوا منذ قرون عبر البحار والصحارى
ومارسوا التجارة فيما بينهم ، وقد شهد ابن بطوطة فى منتصف القرن الرابع
عشر الميلادى بحوية العلاقات بين العرب والأفارقة ومتانتها عندما جاب
البلاد العربية والافريقية . وكانت سبل التلاقى التى جمعت بيننا هى « بل
المبادلات والايمان وأحيانا الاصطدامات ، ذلك ان المجابهات تعد جزءا من تراث
الشعوب » لما تمثله من عبر وتشكله من مقدمات للتسامح والتداخل .

ولعل هذا الوعى بحقائق التاريخ هو الذى حفز مصر الى ضرورة
استثمار هذا التراث المشترك ، والدعوة الى استضافة أول قمة عربية - افريقية
فى مارس ١٩٧٧ ، لبدء عهد جديد من مسيرة التعاون المثمر بين المجموعتين
العربية والافريقية .

وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة ، حققت مسيرة التعاون العربى -
الافريقى بعض النجاحات الهامة ولكنها لم تكن أبدا فى مستوى الآمال الكبيرة
التي علق عليها ، وبالرغم من التدفقات المالية التى بلغت أكثر من عشرة بلايين
دولار من العالم العربى الى افريقيا ، فقد كانت هناك بعض المشاكل التى خيمت
على هذا التعاون . وترى مصر ان الوقت قد حان لتجاوز الأزمة الراهنة ،
لأن هناك فرصة واعدة الآن أمام التعاون بين هذين العالمين اللذين يحتاجان
الى بعضهما البعض ، للانطلاق الى آفاق واسعة من أجل التبادل النافع
والصالح الجماعى لهما .

ولعله من المؤشرات الايجابية التى تدعو الى التفاؤل انعقاد الدورة العاشرة

للمجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى فى شهر يونيو الفائت فى الكويت .
وستعمل مصر التى تستشعر مسئولية خاصة تقع على عاتقها فى هذا
الخصوص ، على اتخاذ كل ما من شأنه تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون
العربى - الافريقى ليس فقط فى الجوانب الاقتصادية ، وهى الجوانب الجوهرية
بطبيعة الحال ، ولكن فى المجالات الثقافية والاعلامية كذلك .
وستضع مصر على قائمة أولوياتها العمل من أجل عقد المؤتمر الوزارى
المشترك بين المجموعتين ، وربما المؤتمر الثانى للقمة العربية - الافريقية
المنشودة .

ستشهد رئاسة مصر للمنظمة حدثا تاريخيا هاما يتمثل
فى استقلال ناميبيا ، مما سيضع على افريقيا مسئولية مواجهة
التطورات الناجمة عن ذلك على مستوى الجنوب الافريقى ،
فهل تفضل بالقاء الضوء على ذلك ؟

□ سيتحقق مع نهاية هذا العام أمل من آمال افريقيا التى طالما كافحت
من أجل انجازه وهو استقلال ناميبيا من براثن الاستعمار العنصرى لجنوب
افريقيا . ولاشك ان ذلك يلقى بمسئوليته على حركن النضال الافريقى ضد
نظام الأبارتيد ، ان يوفر قاعدة متقدمة لهذا النضال تتجسد فى ناميبيا المستقلة ،
كما يتعين على افريقيا ان تستنفذ جهودها لخوض آخر معارك الحرية فى
افريقيا من أجل تحرير الأغلبية الافريقية فى دولة التمييز العنصرى من وطأة
العنصرية والممارسات اللا انسانية ضد حقوق شعبنا الافريقى فى جنوب
افريقيا . ان استقلال ناميبيا لا ينبغى ان يكون بداية استرخاء بل نقطة تحول
جديدة فى معركة مكافحة العنصرية وتشديد الحصار على حكومة الاقلية
البيضاء فى بريتوريا .

ولعله من الضرورى ان تعمل افريقيا على بناء جسور التعاون بينها
وبين الجماعات البيضاء المتعاطفة مع قضية حقوق الأغلبية السوداء فى جنوب
افريقيا وتشجيعهم من خلال بدء حوار معها حول تصوراتنا لشكل مجتمع

ما بعد الأبارتيد - وفى هذا السبيل تفكر مصر فى الدعوة الى عقد مؤتمر تحضره الشخصيات الافريقية والأحزاب ورجال السياسة جنبا الى جنب مع المثقفين والمتعاطفين من الجماعات البيضاء فى جنوب افريقيا لبحث اشكال التعايش السلمى بين الاغلبية السوداء والاقلية البيضاء فى المجتمع الجديد الذى نصل الى بنائه فى جنوب افريقيا ، وذلك على غرار مؤتمر دكاكر الذى انعقد فى ١٩٨٧ .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الافريقى ، وبالعمل على تأمين استقلال ناميبيا ، شاركت مصر فى قوة الشرطة الدولية التى تعمل هناك تحت اشراف الأمم المتحدة ، للاشراف على انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، تمهيدا لاجراء الانتخابات الخاصة باعلان الاستقلال فى خريف هذا العام .
ولسوف تراقب مصر بكل يقظة تطورات الأوضاع هناك فى مواجهة محاولات جنوب افريقيا المراوغة او التنصل من مسؤولياتها حسب خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا .

وسوف يستهدف نشاط مصر من خلال رئاستها للمنظمة مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الافريقى من الاستعمار والعنصرية ومساندة دول المواجهة الشقيقة فى الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، وتشارك مصر فى « صندوق افريقيا » الذى انشأته حركة عدم الانحياز بما يعادل مليونى دولار امريكى سنويا ، للاسهام فى تقديم الخبرات المصرية والمساعدات الفنية لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد بالعدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريتوريا العنصرى .
كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لسكادات الأمن والدفاع فى هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة فى دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانئ لعناصر الأمن فى دول الجنوب الافريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة فى

حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، وحزب المؤتمر الوطنى النجاسى وهما الحزبان الشيطان فى جنوب افريقيا ، كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تحقيق الوحدة والتعاون بينهما من اجل زيادة فعالية النضال ضد التمييز العنصرى ، كما تقدم مصر الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وقد استقبلت مصر منذ أيام السيد سام نجوما رئيس منظمة سوابو المناضلة فى ناميبيا ، لاجراء محادثات معه عشية اعلان استقلال الاقليم وتقديم الدعم والمساندة الكاملة له .

تعمل الدبلوماسية المصرية على حل المنازعات الافريقية فى كل موقع من اجل ان يسود السلام والاستقرار ربوع القارة ، فما هى خطة مصر فى هذا الخصوص خلال فترة رئاسة الرئيس حسنى مبارك للمنظمة ؟

□ تعمل مصر بكل الجهد على تدعيم التضامن الافريقى على اتساع القارة ، وتجهد فى تصفية بؤر التوتر وانهاء المنازعات وحل المشكلات بين الدول الافريقية الشقيقة ، حتى تنهيا الظروف المناسبة للاستقرار السياسى الذى يساعد على تعبئة الطاقات وحشد الموارد للبناء والتنمية بدل اهدائها فى الحروب والمواجهات التى تحقق اهداف اعداء انريقيا .

وقد سجلت الدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق فى الفترة الأخيرة من تحسن ملحوظ فى العلاقات بين الدول الافريقية الشقيقة فى كثير من أنحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الافريقية العليا فوق كل الاعتبار، وخاصة فى القرن الافريقى وفى المغرب العربى، وبين بوروندى ورواندا، كما سوف تبذل الجهد من اجل الاحتفاظ بالهدوء والتطور الايجابى فى العلاقات بين ليبيا وتشاد وبين موريتانيا والسنغال . وقد ارسل الرئيس مبارك مبعوثا شخصيا فى الأيام القليلة الماضية الى كل من نواكشوط وداكار، كما سوف يلتقى بكل من الرئيسين فى اديس ابابا خلال اجتماعات الدورة القادمة لمجلس

رؤساء الدول والحكومات وبشكل يقطع الطريق على احتمالات مواجهة عربية
افريقية من شأنها ان تهدد أسس التضامن العربى - الافريقى الذى نشده
جميعا ، وسيظل الرئيس مبارك ببذل الجهد المتواصل من أجل تدعيم الاستقرار
والسلام فى افريقيا كضمانة جوهريين لجهدنا الانسانى من أجل التقدم وتحقيق
آمال شعوبها فى غد افضل .

الحديث الثامن والثلاثون

السؤال الاول الذى وجهته « آخر ساعة » للدكتور بطرس
غالى :

على مدى اكثر من ثلاثة اسابيع قمت - يا سيادة الوزير -
بنشاط واسع واتصالات متعددة ، سواء فى أوروبا أم فى
الولايات المتحدة ، فهل يمكن القاء الضوء على طبيعة المهمة
المتعددة الجوانب التى اختتمت الى باريس وواشنطن ونيويورك
وجنيف ؟

□ رغم ان زيارتى هذه المرة كانت تتوجه الى أوروبا ومنها عبر الأطلنطى
الى الولايات المتحدة ، الا أن القضايا الافريقية والشواغل الافريقية كانت هى
القاسم المشترك الأعظم فى كل الاتصالات التى قمت بها أو الاجتماعات
والمؤتمرات التى عقدتها أو شاركت فيها أو المحاضرات التى أقيمتها ..
لغى فرنسا تركزت اتصالاتى مع المسئولين فى الرئاسة الفرنسية أو فى
وزارة الخارجية حول استطلاع وجهة النظر الفرنسية فى الأسباب التاريخية
للنزاع الموريتانى السنغالى وللإطلاع على البيانات والوثائق القانونية لدى
المحفوظات الفرنسية خلال سنوات السيطرة الاستعمارية لفرنسا على كلا
الأقليمين فى فترة ما قبل الاستقلال ..

أما فى واشنطن فقد عقدت سلسلة من الاجتماعات مع المسئولين الأمريكين
عن الشئون الافريقية حيث تناولت محادثاتنا تطورات الأوضاع فى الجنوب
الافريقى وخاصة فى أنجولا وموزمبيق وناميبيا وجنوب افريقيا ، وكذلك
تطورات الجهود السلمية التى يقوم بها الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر
فى الوساطة بين الحكومة الأثيوبية وجبهة التحرير الاريترية ، والأوضاع فى
جنوب السودان وغيرها من القضايا التى تهم القارة الافريقية ..

كما التقيت بعدد من أعضاء الكونجرس الأمريكى والأساتذة والعلماء

المتخصصين فى مشكلة المياه فى القارة الافريقية ، حيث القيت محاضرة حول مستقبل النقص فى المياه وما ينبغى ان تكون عليه الاستراتيجية الافريقية فى هذا الشأن ، وذلك فى ضوء المؤتمر الذى ستستضيفه مصر حول تنمية المياه والتكنولوجيا فى افريقيا فى يونيو عام ١٩٩٠

واستكمالا لهذا الجهد قمت بعد وصولى الى نيويورك بعقد اجتماع مع مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الذى يقوم باعداد دراسات جدوى وخطط التنمية الاقليمية لدول حوض نهر النيل فى مختلف المجالات ومن بينها مجارى المياه والطاقة والمواصلات النهرية .

والى جانب الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى الأمم المتحدة والخطاب الذى القاه يوم التاسع والعشرين من سبتمبر باعتباره الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية فقد قام سيادته بالعديد من الاتصالات واللقاءات التى دارت فى مجملها حول القضايا الافريقية وحول المشاكل العديدة التى تعترض مسيرة القارة الافريقية على طريق التنمية والتقدم .

وفى نيويورك تم ترتيب مؤتمر يوم ٢٨ سبتمبر الماضى شارك فيه وزراء خارجية كل من مصر وفنزويلا والهند والسنغال الى جانب مستشار الرئيس الفرنسى ميتران لبحث وسائل تنفيذ المبادرة الرباعية التى قام الرئيس حسنى مبارك باتخاذها يوم الرابع عشر من يوليو الماضى فى باريس بمشاركة مع رؤساء جمهورية كل من السنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند .

وعلى مدى يومى الخامس والسادس من اكتوبر ، تم عقد الاجتماع الثانى والثالث للجنة الافريقية المعنية لمعاونة الرئيس حسنى مبارك فى جهود الوساطة التى يقوم بها لتسوية النزاع بين موريتانيا والسنغال .

كما قمت بتمثيل مصر فى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى عقد على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة - يوم ٢ اكتوبر - كما مثلت مصر كذلك فى اجتماعات اللجنة

الدائمة للتعاون العربى الافريقى ، التى عقدت دورتها الحادية عشرة على المستوى الوزارى يوم السادس من اكتوبر ١٩٨٩ فى نيويورك ، وهى اللجنة التى استعادت مصر عضويتها بها فى يوليو الماضى خلال اجتماعات المجلس الوزارى الأخير الذى سبق انعقاد القمة الافريقية الخامسة والعشرين فى اديس ابابا .

اما فى جنيف التى كانت المحطة الأخيرة فى رحلتى الأخيرة ، فقد قمت باجراء محادثات مع كينيث داندزى سكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة . وذلك لدراسة مساهمة منظمة الانكاد فى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا الذى يمتد بين أعوام ٨٦ - ١٩٩٠ .

هذا الى جانب المحادثات التى اجريتها فى كل من نيويورك وواشنطن وجنيف مع العديد من زملائى وزراء خارجية الدول الافريقية ورؤساء المنظمات والوكالات المتخصصة حول ما نقوم به من نشاط فى القارة الافريقية . وعلى ذلك فان افريقيا كانت وستظل هى دائما محور الاهتمامات والانشغالات التى تعنى بها الدبلوماسية المصرية وبخاصة خلال هذا العام الذى يترأس فيه الرئيس مبارك منظمة الوحدة الافريقية ، ويتحدث فيه باسم افريقيا فى كل المحافل الدولية وفى كل العواصم العالمية التى يزورها .

ما هو على وجه التحديد مضمون المبادرة الرباعية التى قام الرئيس مبارك باتخاذها مع رؤساء كل من السنغال وبنزويلا ورئيس وزراء الهند فى يوليو الماضى فى باريس ، وما الذى تستهدفه هذه المبادرة فى ضوء التوتر الدولى الراهن ؟

لقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة تطورات مهمة وجذرية على الصعيد العالمى والأصعدة الاقليمية ، تبشر بعصر جديد للعلاقات الدولية ، بما يفرض علينا متابعتها والاستعداد له بما يوفر المناخ المناسب للحفاظ على حقوق الدول صغيرها وكبيرها ، ودعم أمنها ، ودعم دور الجميع فى تلك المسيرة التى لا تهم

الدول العظمى وحدها أو دول الشمال فقط ، وإنما تتصل بمستقبل البشرية كلها ، خاصة وأن المشاكل التي تواجه العالم الثالث ، وبالذات في المجال الاقتصادي ، لا تزال تنتظر الاتفاق على إطار مقبول لمواجهةها على نحو فعال .
ومن هنا فقد يادر السيد الرئيس حسنى مبارك ، مع قادة ثلاثة من الدول النامية الصديقة ، في طرح فكرة ضرورة احياء الحوار بين الشمال الجنوب والعمل على اثرائه وتحقيق الشمول فيما يتناوله من قضايا ومعالجة من مشكلات تهم الجانبين معا .

ولعل الدافع الى هذه المبادرة ، انما يتمثل في انه مع ترحيب شعوب العالم الثالث بهذا التطور الايجابى الذى ييشر بظهور حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ، فانها لانالت تعاني كثيرا من المخاوف والشكوك أساسا الى شعور شعوب العالم الثالث ، بأن الانفراج الذى تشهده هذه الأيام ، لا يزال مركزا الى حد كبير في مجال العلاقات بين الدول الكبرى ، ان انعكاساته الايجابية لم تصل بعد الى أعماق الوضع الدولى العام ، ولم تمتد بصورة ملموسة الى أوضاع العالم الثالث ، وخاصة الأوضاع الاقتصادية ، وما يتصل منها من مشاكل اجتماعية وبيئية وسياسية خطيرة . .

لقد وجدنا في هذه التطورات التى شهدتها المسرح الدولى في السنوات الأخيرة طريقا من الأمل . سواء فيما يتعلق بانفراج مناخ العلاقات بين الشرق والغرب ، وتحقيق التقدم الملموس في مجال نزع السلاح ، أو فيما يختص بالبدء في تسوية عدد من المشاكل الاقليمية في فترة زمنية محدودة بعد سنوات طويلة من التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية . .

وعلى ذلك فان تقديرنا قد انتهى الى نتيجة مؤداها ان هذه التطورات الايجابية ، انما تعكس ميلاد نهضة جديدة لشعوب العالم كله ، يسودها الحوار بين المجتمعات المختلفة ، من أجل تحقيق التعايش والتعاون الايجابى ليس فقط بين الشرق والغرب ، ولكن كذلك بين الشمال والجنوب ، وبين الغنى

والفقير ، بعد ان جمعت بيننا جميعا التحديات والشدائد ووجدتنا الاخطار
المشتركة التى تهدد مصيرنا ومستقبلنا . .

كيف كان رد الفعل العالمى لهذه المبادرة ، سواء من جانب
بقية دول العالم الثالث ، ام من جانب دول الشمال ، وما هو
التقدم فى مجال اخراج هذه المبادرة الى حيز التنفيذ فى ضوء
الاتصالات التى تمت مؤخرا فى نيويورك ؟

□ جاء انعقاد مؤتمر القمة الافريقية الخامس والعشرين يوم ٢٤ يوليو
١٩٨٩ ، بعد ايام قليلة من صندوق المبادرة الرباعية فى باريس ، وعليه ، فقد
سارع رؤساء الدول والحكومات الافريقية الشقيقة الى مباركة هذه المبادرة
فى مؤتمر القمة الافريقى ، بل وتفويض الرئيس محمد حسنى مبارك باجراء
الاتصالات الدولية اللازمة لدفع فكرة الحوار قدما ، على امل ان يؤدى هذا
الحوار الى علاج مشكلة المديونية الخارجية ، والى علاج المشكلة الاقتصادية
التي تعاني منها شعوبنا الافريقية فى نطاقها الأعم والأوسع ، وذلك فى ضوء
التحطل الواسع الذى غدا يشوب النظام الاقتصادى الدولى ، والذى بلغ ابعادا
لا يمكن تجاهلها او السكوت عليها .

ومن ناحية أخرى ، فان مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز ، الذى
عقد فى بلجراد فى مطلع شهر سبتمبر ١٩٨٩ ، قد خص ذات المشكلة باهتمام
كبير ، ووضعها فى مقدمة أولويات الحركة ، ان اتفقت آراء الرؤساء المجتمعين ،
وهم يمثلون أكثر من ثلثى قادة العالم ، على ضرورة التصدى للمشكلة
الاقتصادية فى العالم الثالث بأسلوب عملى فعال ، ازاء تفاقمها وتدهورها فى
الأعوام الأخيرة ، وذلك نتيجة لتدهور شروط التجارة الدولية وتراجع عائد
السلع الأولية ، والحواجز الجمركية وغير الجمركية الموضوعة أمام
صادرات الدول النامية ، وضعف التدفقات المالية للاستثمار والتنمية ، وتزايد
أعباء الديون ، والانتقال العكسى للموارد ، لدرجة ان المشكلة أمام كثير من

نول العالم الثالث - وخاصة الدول الافريقية - لم تعد مشكلة نمو وتطور ، بل أصبحت مشكلة بقاء بكل معنى الكلمة .

وكما فعل مؤتمر القمة الافريقى فى يوليو الماضى ، فان مؤتمر قمة عدم الانحياز اشار الى اهمية الدخول فى حوار مثمر مع الدول الصناعية المتقدمة حول القضايا الاقتصادية الأساسية ورحب بالمبادرة الرباعية التى طرحها فى العاصمة الفرنسية اثناء انعقاد مؤتمر قمة الدول السبع الصناعية .

اما على جبهة العالم المتقدم ، فان فرنسا ، التى أبدت من اللحظة الأولى تعاطفا مع موقف العالم الثالث ، والتى أبدت المبادرة وتعهدت بالعمل على الترويج لها لدى بقية الدول السبع المتقدمة ، فان جهودها بدأ يؤتى ثماره ، اذ تؤيد المبادرة الآن كل من اليابان وكندا والمانيا الاتحادية وايطاليا ، كما بدأت الولايات المتحدة تتفهم أبعادها . وقد تركزت محادثات مع المسئولون الأمريكيين على شرح أبعادها الشاملة التى تتناول ضرورة مجابهة المشكلات التى تهم كلاً العالمين المتقدم والمتخلف ، الغنى والفقر ، الشمال والجنوب ، مثل الارهاب والبيئة والمخدرات وغيرها من القضايا الكونية التى هى جزء لا يتجزأ من قضايا التنمية والتقدم بمعناه الواسع ، كما أكدت للمسئولين الأمريكيين ، بأن المؤتمر المنشود للحوار بين الشمال والجنوب ، لا يستهدف انشاء مؤسسات جديدة أو أجهزة دولية مستحدثة ، وانما ينوى الاستفادة من المؤسسات والأجهزة الدولية القائمة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأجهزة البيئة والمنظمات العالمية والوكالات المتخصصة الموجودة بالفعل .

ما الذى انتهت اليه اجتماعات اللجنة الافريقية الخاصة بالنزاع بين موريتانيا والسنغال ، وما هو تقييمكم للمرحلة التى وصلت اليها جهود الوساطة التى يقوم بها الرئيس حسنى مبارك واللجنة الافريقية فى شأن تسوية هذا النزاع ؟

قبل انعقاد الاجتماع الثانى للجنة الافريقية المعينة لمعاونة رئيس منظمة (م ٢٠ - أحاديث سياسية)

الوحدة الافريقية فى مساعيه لتسوية النزاع بين موريتانيا والسنغال ، والذي كان مقررا فى نيويورك يوم الخميس من أكتوبر ١٩٨٩ ، عقدت سلسلة واسعة من المحادثات المكثفة مع وزير خارجية كل من موريتانيا والسنغال ، وذلك بهدف تذليل العقبة التى حائلت فى السابق دون التوصل الى اتفاق اطار بين الطرفين حول اجراءات بناء الثقة وتطبيع العلاقات بينهما ، وهى العقبة التى تقدر فى مسألة الحدود بين البلدين ، والتى تصر السنغال على ضرورة تضمينها أى اتفاق بين الطرفين باعتبارها من المسائل التى يتعين بحثها فى مجال الجهود المبذولة لتسوية النزاع القائم بينها وبين موريتانيا ، والتى ترفض موريتانيا الاعتراف بوجود مشكلة تتعلق بالحدود ، وبالتالي ترفض الاشارة الى مسألة الحدود . وبسبب اصرار كلا الطرفين على موقفه فقد تدارست اللجنة الافريقية التى تتكون من مصر ونيجيريا والنيجر وزيمبابوى والتوجو وتونس ، ما ينبغى اتخاذه من خطوات فى مجال الوساطة خلال اجتماعها فى الخامس من أكتوبر ، وذلك فى ضوء التقرير الذى قدمه الوفد المصرى حول المرحلة الاولى مساعى انتسوية ، بدءا من ارسال لجنة تقصى الحقائق الى كل من البلدين المتنازعين خلال شهر اغسطس ١٩٨٩ ، ومرورا بالزيارة الاستطلاعية التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى عاصمتى البلدين ومحادثاته مع كل من الرئيس معاوية ولد الطايح رئيس جمهورية موريتانيا والرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال ، وانتهاء بالزيارة الثانية التى قامت بها لجنة تقصى الحقائق خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩ الى طرفى النزاع ، والمحادثات والاتصالات التى تمت مع وزيرى خارجية البلدين فى نيويورك .

وفى أعقاب مناقشات مستفيضة حول خطوات المرحلة التالية ، تدارست اللجنة الصيغ المختلفة لمباشرة جهود الوساطة فى المستقبل ، وواظمت بين صيغة الدعوة وبين اتخاذ عدد من الاجراءات التى تستهدف اعادة بناء التفاهم وبناء الثقة بين الطرفين مثل وقف الحملات الاعلامية بين البلدين والقبول

بتوفير الحماية لمواطني وممتلكات الطرف الآخر وتأمين عودة المواطنين الراغبين في العودة الى وطنهم ، واعادة الممتلكات المصادرة بواسطة كلا الجانبين ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء ، واعتبار ذلك بمثابة مرحلة تهيء لارسال بعثة وزارية الى كل من نواكشوط وداكار للعمل على تناول القضايا الجوهرية المتصلة بالنزاع طبقا لنصوص القرار رقم ١٢١٧ الصادر عن المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته الخمسين في يوليو ١٩٨٩ .

وانتهى قرار اللجنة الافريقية التي تبني الأسلوب الأخير وهو تأجيل اتخاذ قرار وامهال الطرفين حتى اتمام زيارة اللجنة الى كل من نواكشوط وداكار ، مع الاتفاق على ضرورة عقد اجتماع ثان للجنة في نيويورك ، تم بالفعل يوم السادس من أكتوبر ، وذلك للاستماع الى كل من وزير خارجية موريتانيا والسنغال ، في عرض وجهة نظرهما أمام اللجنة .

وقد صدر في أعقاب اجتماع الدورة الثالثة للجنة الافريقية يوم السادس من أكتوبر ١٩٨٩ صدور بيان موجز تضمن قرار اللجنة بزيارة الى كل من موريتانيا والسنغال في نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٩ ، والاتفاق على عقد اجتماعها التالي في اديس ابابا في ديسمبر ١٩٨٩ ، كما عبرت اللجنة عن شكرها للرئيس محمد حسني مبارك ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لجهود الوساطة التي يبذلها لتسوية النزاع .

واذا كانت اجتماعات اللجنة الافريقية التي تمت في نيويورك لم تحقق حتى الآن الهدف المنشود بحل النزاع والتقدم بجهود الوساطة نظرا لانتزاع كل من البلدين المتنازعين بموقف متشدد لم تفيل التنازل عنه ، فان من ايجابيات الاجتماع ، حرص وزراء خارجية الدول الست على الاستماع الى وزيرى خارجية البلدين ، مما أظهر مدى الوعي والادراك من جانب اللجنة الافريقية بدرجة تعقيد النزاع وأهمية مناقشة كل من الوزيرين حول وجهة نظره التي

يلتزم بها . كما كان اصرار اللجنة على ضرورة تضمين البيان الصادر عن اجتماعها فقرة حول توجيه الشكر للرئيس محمد حسنى مبارك على جهوده التى يبذلها فى الوساطة بين البلدين ، ما يؤكد مدى تقديرها وامتنانها لحجم وجهد الدبلوماسية المصرية فى مجال التسوية السلمية ، وخاصة خلال هذه الفترة القصيرة منذ بدء جهود الوساطة التى كلف بها الرئيس مبارك باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومن ناحية اخرى يمكن القول ان الاتصالات التى قمت بها فى كل من فرنسا والولايات المتحدة ، قد اظهرت بوضوح اهتمام الدول الكبرى بما تقوم به مصر من جهود التسوية السلمية للنزاع وتأييدها ومساندتها لهذه الجهود .

ولا يخفى ان جهود الوساطة لحل هذا النزاع المعقد ذات الجذور التاريخية التى تضرب فى اعماق العلاقات بين الشعبين الموريتانى والسنغالى لا تزال فى بداية طريق طويل ، بل يمكن القول انها لا تزال فى مرحلة التعرف على حقائق النزاع والمشكلات النوعية متعددة الجوانب التى تطبع هذا النزاع بطبيعتها ، ولعل هذه الحقيقة هى التى دفعت باللجنة الافريقية الى ان تقرر ضرورة مباشرة مزيد من الاتصالات بين طرفى النزاع بل والقيام بزيارة الطرفين ودراسة الأمر على الطبيعة ، قبل ان تتخذ قرارها فى شأن أسلوب التسوية المنشودة للنزاع .

عقد وزراء خارجية عدم الانحياز مؤتمرا لهم على هامش اجتماعات الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فما هو تقييمكم لنتائج هذا المؤتمر ؟

□ من التقاليد الثابتة ان تعقد دول حركة عدم الانحياز مؤتمرا لها على هامش الدورة العادية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبسبب وجود عدد كبير من وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز فى نيويورك للمشاركة فى اجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة ، فان وزراء خارجية دول عدم الانحياز يرونها فرصة لعقد مؤتمر وزارى للحركة بهدف التنسيق بين دول

الحركة فى المواقف التى تتبناها دول عدم الانحياز تجاه مختلف القضايا والمشكلات والبنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ، وقد عقد وزراء خارجية عدم الانحياز مؤتمرهم فى نيويورك يوم الثانى من اكتوبر ١٩٨٩ .

وقد صدر عن الاجتماع بيان ختامى تضمن مواقف دول الحركة تجاه الوضع فى ناميبيا وقرار وزراء الخارجية بايفاد لجنة عدم الانحياز الخاصة بناميبيا والمكونة من ثمانى عشرة دولة الى الاقليم فى منتصف شهر اكتوبر الجارى لمراقبة الانتخابات التى ستجرى حول تقرير مصير الاقليم تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبالترتيب لاجتماع مكتب تنسيق الحركة على المستوى الوزارى فى ضوء التقرير المقدم من لجنة الثمانى عشرة ، كما أكد البيان على اهمية الدعوة الى اجتماع لدورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسألة الأبارتيد ، والى ضرورة تنسيق مواقف دول الحركة فى هذه الدورة الخاصة ، كما ايد بيان وزراء خارجية عدم الانحياز انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، وأكد على حيوية توفير الحماية الدولية للفلسطينيين الراقعين تحت الاحتلال الاسرائيلى ، وأعرب عن تصميم دول الحركة على اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . وحول المسائل الاقتصادية أكد بيان وزراء الخارجية دول عدم الانحياز على اهمية الحاجة الى تكثيف الجهود من أجل ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية الحادة وفقا للأسس التى اقراها مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز ، وفى العمل على احياء الحوار مع الدول المتقدمة وفقا لهذه الأسس ذاتها . وفى هذا الصدد أكد البيان على اهمية الدورة الخاصة للجمعية العامة المقرر انعقادها فى ابريل عام ١٩٩٠ ، والتى ستكرس للتعاون الاقتصادى الدولى ، وعلى الأخص لزيادة انعاش النمو للتنمية فى الدول الفقيرة .

وقد القيت بيانا باسم مصر فى هذا المؤتمر ، أكدت فيه على اهمية الحفاظ على قوة الدفع لروح بلجراد التى سادت أعمال القمة التاسعة للحركة

وهى الروح التى تقوم على الحوار والتفاوض بديلا عن المواجهة والتوتر فى العلاقات الدولية ، كما اكدت على ضرورة ان تسهم دول حركة عدم الانحياز بدور فعال فى صياغة ملامح العصر الجديد للوفاق الدولى ، وفى ارساء قواعده ، لأنه بدون هذه المشاركة الجماعية من الأسرة الدولية ، سيظل عصر الوفاق مفتقرا الى الوضوح والاستقرار ، ويبقى عرضة للهزات والنكسات التى تؤثر سلبيا على شكل المستقبل الذى ننشده جميعا ، كما أعربت عن تأييدى لمشروع البيان الختامى الصادر عن المؤتمر ، وطالبت بأهمية الترتيب الجيد للمؤتمرات الدولية القادمة التى ستشارك فيها حركة عدم الانحياز ، حتى تأتى هذه المشاركة بصورة فعالة ومؤثرة وبما يضمن مصالح دول الحركة .

شاركت مصر فى الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى ، التى عقدت على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة ، فهل يمكن القاء الضوء على التعاون العربى - الافريقى والأبعاد التى تنتظره فى المستقبل ؟

من المعروف ان مصر قد استعادت مقعدها فى اللجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى المعروفة باسم لجنة الأربعة والعشرين ، اذ تتكون هذه اللجنة التى تعد من أهم أجهزة التعاون العربى - الافريقى من اثنى عشر عضوا عن الجانب الافريقى ، وفى المؤتمر الوزارى الأخير لمنظمة للوحدة الافريقية ، انتخبت المنظمة مصر عن الجانب الافريقى فى المقعد الذى خلا بانسحاب المغرب من المنظمة منذ سنوات . وفى الدورة الحادية عشرة التى عقدت فى نيويورك يوم السادس من أكتوبر ١٩٨٩ ، عبرت اللجنة عن ترحيبها الكبير بانضمام مصر الى عضوية هذه اللجنة ، وقد أعرب كل من وزير خارجية الكويت ووزير خارجية بوركينا فاسو ، الرئيسان المشاركان للدورة عن ان استعادة مصر لعضويتها فى اللجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى ، انما يشكل دعما لجهود التعاون ، نظرا لجهود مصر ودورها الهام فى هذا المجال ، خاصة وان مصر هى التى احتضنت أول قمة عربية - افريقية عام ١٩٧٧ ، وهى القنة

التي وضعت أول ميثاق للتعاون العربي - الإفريقي .

وقد تناولت اللجنة الدائمة عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ، لعل في مقدمتها موضوع انشاء مؤسسة استثمار عربية - افريقية مشتركة ، وهو البند الذي كانت قد تقدمت به الكويت الى اللجنة الدائمة في دورتها العاشرة التي عقدت في الكويت ، والتي اوصت بدراسته في اجتماع خاص مشترك لوزراء مالية الدول أعضاء اللجنة ، عقد بالفعل في واشنطن يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ . وقد أيد وزراء المالية العرب والأفارقة هذا المشروع الذي يشكل خطوة مهمة في طريق التعاون وأوصوا بدراسة مشروع اطار الاتفاقية المنشئة لهذه المؤسسة من جانب الدول الأعضاء وتقديم ملاحظاتهم حوله خلال فترة لا تزيد على أربعة أشهر تمهيدا لقراره في يناير عام ١٩٩٠ .

كما تناول اجتماع اللجنة موضوع اعداد وتنظيم المعرض التجاري العربي - الإفريقي الأول المقرر اقامته في أكتوبر عام ١٩٩٠ ، وهو ما سوف يفتح الفرصة أمام التعرف على الأسواق العربية والإفريقية والعمل على زيادة التبادل التجاري بين العالمين العربي والإفريقي تحقيقا لدعم وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، والانتقال به الى آفاق جديدة بما يخدم مصالح شعوبنا جميعا ، وفي هذا النطاق يدخل أيضا مشروع اطار الاتفاقية : انشاء منطقة عربية - افريقية للتجارة التفضيلية . كما دعت اللجنة الدائمة الى اجتماع تمهيدى يعقد في تونس قبل نهاية مارس ١٩٩٠ للمستثمرين الإفريقيين والعرب يشارك فيه بنك التنمية الإفريقية ، وغيره من المؤسسات الاستثمارية الإفريقية والعربية المتخصصة .

ولا يخفى ان الرئيس حسنى مبارك يهتم اهتماما خاصا بضرورة العمل على تدعيم وتعزيز التعاون العربي - الإفريقي ، كواحد من أبرز أهداف الدبلوماسية المصرية ، لما تؤمن به مصر من جدوى وفعالية هذا التعاون بين المجموعتين اللتين تربط بينهما كل أواصر التاريخ والثقافة

والحضارة والمصلحة المشتركة ولما يحققه من تعميق للتعاون بين الجنوب والجنوب ، الذى يشكل المقدمة الضرورية واللازمة للتعاون الناجح بين الشمال والجنوب الذى نصبو الى تحقيقه لصالح المجتمع البشرى كله . .

قامت يا سيادة الوزير فى جنيف بعمل اتصالات مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومع مدير عام المفوضية السلمية للاجئين ، فما الموضوعات التى كانت موضع محادثاتكم مع هاتين المنظمتين الدوليتين ؟

□ لقد انصبت اتصالاتى مع هاتين المنظمتين اللتين تتخذان من جنيف مقرا لهما ، على موضوع النزاع الموريتانى - السنغالى ، ان لا يكفى ان هذا النزاع الدامى قد افرز عددا من المشكلات الانسانية على الجانبين ، ان ظهرت مشكلة اللاجئين والنازحين من كل من البلدين الى البلد الآخر ، وقد استهدفت محادثاتى مع المسئولين فى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والمفوضية السلمية للاجئين ليس فقط تأمين المساعدات الضرورية المطلوبة للتخفيف من وطأة هذه المشكلات المتخلقة عن أحداث ابريل الماضى بين موريتانيا والسنغال ، بل والعمل كذلك على ضمان حل هذه المشكلات فى المستقبل ، بحيث يتم تجاوز آثارها والعودة بالأوضاع فى العلاقات بين البلدين الى طبيعتها الاولى ، تحقيقا لعلاقات حسن الجوار التى ينبغى ان تقوم بين الشعبين الشقيقين . .

الفصل الثاني

العلاقات المصرية العربية

وأزمة كامب ديفيد

الحديث الأول

ما هو تقديركم لتجربة التكامل على الصعيدين الداخلى والاقليمى ؟

□ ان الواقع الجديد الذى يعيشه كل من شعبى مصر والسودان منذ توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى فى فبراير ١٩٧٤ ، انما هو تعبير صادق وواقعى عن التاريخ العريق ووحدة المصالح والمصير المشترك الذى يربط بينهما ، ولقد ترجمت هذه الروابط والصلات من خلال تجربة التكامل الفريدة الى خطوات ايجابية تستهدف ازالة الحواجز والاسراع بعجلة التنمية فى كافة المجالات انطلاقا نحو كيان وحدوى قوى يرتكز الى أسس سليمة تتفق مع متطلبات العصر والمتغيرات الدولية ويمهد للدور الايجابى الذى ستلعبه الأمة العربية كلها على الصعيد العالمى ، ذلك ان فكرة التكامل السودانى المصرى وأسلوبه يمكن ان تحقق تجربة واسعة فى التكامل الاقليمى تكون نموذجا أمام الدول العربية ، فهى تجربة تقوم بين دولتين تؤمنان بأهمية التكامل العربى وهما عضوان فى جامعة الدول العربية وتشكلان أكثر من نصف الأمة العربية فى العمل السياسى والتكامل الاقتصادى اذ امتدت تجربة التكامل بين البلدين الى المجال العسكرى لتعزيز ودعم أمن وسلامة البلدين ، كما تم التنسيق والتعاون من أجل المحافظة على أمن البحر الأحمر فى اطار المحافظة على الأمن العربى وتحقيق أهدافه الاستراتيجية .

ما هى تطبيقات وانعكاسات التكامل فى المجال الإفريقى ومجال عدم الانحياز ؟

□ ان التكامل قائم أيضا فى المجال الإفريقى الحيوى حيث نبهت القيادة

المصرية والسودانية الى الاخطار التي تحيط بقارتنا الافريقية من جراء التدخل الأجنبي فى شئوننا الداخلية ومحاولات ضرب وحدة الصف الافريقى ونقل صراع القوى الكبرى على الساحة الافريقية واثارة الخلافات بين الشعوب الافريقية .

ان موقفنا المشترك فى مجال التضامن الافريقى هو ضرورة تسوية جميع المنازعات الافريقية بالوسائل السلمية وفى اطار منظمة الوحدة الافريقية التى نؤمن ايماننا قويا بميثاقها .

ومن هذا المنطلق كانت وقفة كل من السودان ومصر الصلبة فى مؤتمر الخرطوم لمنظمة الوحدة الأفريقية فى يوليو سنة ١٩٧٨ تحذر أفريقيا من الانقسام والتشتت وتكشف القوى الخارجية التى تهدد القارة . ولقد انطلقت هذه الوقفة من خبرة طويلة ومريرة فى علاقات البلدين بقوة عظمى كانت ومازالت تسعى لبسط نفوذها على القارة الأفريقية . ولقد تمخضت هذه الوقفة عن الدعوة الى ضرورة النظر فى وضع اسنراتيجية افريقية مشتركة لدعم حركة عدم الانحياز ، وتؤكد هذا الموقف فى الاجتماع الوزارى لمجموعة دول عدم الانحياز فى بلجراد فى يوليو سنة ١٩٧٨ .

ما هى علاقة التكامل المصرى السودانى بالتعاون العربى الأفريقى ؟

□ ان الحدود مجال اتصال لا مجال انفصال أو اقتتال ، والتجربة القائمة بين مصر والسودان لأصدق دليل على هذا المنطق القويم ولا شك ان خطواتنا التكاملية هى نموذج يعتد به على النطاق الأفريقى ، كما انها مثال يحتذى على نطاق التعاون العربى الأفريقى الذى أخذنا فيه على عاتقنا مسئولية الاستمرار فى دفع ابعاد هذا التعاون وبذل الجهد لاقامة صرح بناء عظيم يجسد الامال التى وضعها مؤتمر القمة الأول للدول العربية والافريقية الذى كان لمصر شرف استضافته فى مارس سنة ١٩٧٧ والذى

أثمر عن العديد التوجهات والمشاروعات التى عملت دول المجموعتين خلال عام ١٩٧٨ على بلورتها ووضع أسس تحقيقها فى المجالات وبخاصة فى ميادين التعاون الاقتصادى والفنى والمالى .

هل هناك استراتيجية موحدة بين البلدين فى نطاق حوض نهر النيل ؟

□ هذه نقطة ذات أهمية خاصة وحيوية فى اطار العلاقات المصرية - السودانية مع أفريقيا ، وهى تتعلق بالمسائل المتعلقة بالاستفادة من مياه نهر النيل ، فمصر والسودان تؤيدان فكرة انشاء هيئة فنية عليا تجمع دول حوض هذا النهر العظيم ، كما انهما تشاركان - بايجابية وفعالية - فى الجهود الرامية لانشاء هذه الهيئة ، ومصر فى سعيها نحو هذه الغاية انما تستهدف:

- ١ - الاحتفاظ بحقوق كل من مصر والسودان التاريخية فى مياه النهر .
- ٢ - اقرار الاتفاقيات التى تحكم الوضع القانونى للنهر ، واحترام الحقوق المكتسبة .

وهى فى هذا انما تؤمن بحق كل من مصر والسودان المشروع والمطلق فى الدفاع عن أمنها وحياتها ، كما أنها تؤمن أيضا بضرورة احترام حقوق جميع الدول الأخرى المستفيدة من مياه النهر .

ان هذا التكامل ليس موجها ضد أحد وانما هو ارساء للأسس الواقعية والعملية وللروابط التاريخية والقومية بين شعبين يسعيان لتحقيق آمالهما فى الرخاء والتقدم .

وأن الواجب يفرض علينا الحرص على هذه التجربة الفريدة وان نرعاها ونحافظ عليها بعد ان أرسى قواعدها الرئيسان جعفر محمد نميرى ومحمد أنور السادات برؤية ثاقبة ارتقيا فيها بالمسئولية التاريخية والقومية الى أقصى حدودها فى مرحلة حاسمة من تاريخ أمتنا العربية ونضالها المستمر من أجل المحافظة على استقلالها وحريتها .

الحديث الثانى

خصوصية العلاقات المصرية - العربية الأخيرة ، تأتى
من اجماع الدول العربية فى قمة بغداد ، على مقاطعة مصر ،
حتى تتخلى عن اتفاقات كامب ديفيد ؟

□ لم يكن هناك اجماع أولا ٠٠ ونفس هذا الاجماع كان موجودا فى قمة
شتورا ٠٠ ثانيا يجب ان ننظر الى هذه العلاقات على مستويين : المستوى
الحكومى والمستوى الشعبى ٠٠ اما العلاقات على المستوى الشعبى فهى
ممتازة ٠٠ هنا فى القاهرة الاف من الأخوة العرب ٠٠ وفى العالم العربى
نحو ثلاثة ملايين خبير وعامل مصرى .

بينما اذا نظرت الى العلاقات المصرية - العربية فى ما بين ٦١ - ٧٠ ،
ستجد ان خبيرا مصريا واحدا لم يكن موجودا فى العالم العربى .
هل تجرى حاليا اية محاولات لمصالحة مصر ؟

لا اريد ان اذكر الأسماء ولكن اريد ان اقول ان عملية السلام تقتضى
مجهودات من الأطراف المعنية ، واذا كان طرف من الأطراف المعنية منهمكا
فى مشاكل أخرى ، فان هذا الانهماك ، يعتبر عقبة بالنسبة للسلام .

لكن السقم مشغولين هنا بهذه المسألة ؟

□ لا ٠٠ مصر غير مشغولة بهذه المسألة بلا شك . واكرر لو ارادت
الدول العربية ان تعود اهلا وسهلا . ولكن يجب ان تأخذ فى الاعتبار اننا
سوف نستمر فى علاقاتنا مع اسرائيل ، وسوف ننفذ التزامات معاهدة
السلام . كما ان هناك دولا عربية الآن لها سفارات فى القاهرة ، الى جانب
السفارة الاسرائيلية . واستطيع ان اذكر الصومال والسودان والسلطنة .

وأملنا في الأشهر القادمة ان تعود دول عربية أخرى للتعامل مع مصر على نفس هذا الأساس .

الاجراءات التي أعلنها الرئيس حسنى مبارك بشأن وقف الحملات الصحفية ، والاعلامية ضد الدول العربية . .
الا تعتقد أنها تهيئة لعودة العلاقات المصرية - العربية ؟

□ لا شك ان فى هذا تسهيلا لعودة العرب الى مصر ولكن على الدول العربية اذن ان تعود .

زيارة الرئيس حسنى مبارك الى سلطنة عمان . هل لها أية علاقة بمسألة العودة الى العرب ؟

□ هى زيارة خاصة بالعلاقات الثنائية بين الدولتين ، وهى علاقات شبيهة بعلاقتنا مع الخرطوم ومقديشيو .

ومشروع الأمير فهد للسلام ، هل تعتقد بأنه مشروع وسط بين اتفاقات كامب ديفيد وحالة عربية جديدة تجاه البحث عن السلام ؟

□ مشروع الأمير فهد يتضمن مجرد مجموعة مبادئ . كيف ستطبق هذه المبادئ ؟ هل ستقوم الدبلوماسية السعودية باتصال مع اسرائيل ؟ هل ستفكر فى عقد مؤتمر ثلاثى أو رباعى أو عام ؟ هل ستكون هناك اتصالات مباشرة أو غير مباشرة ؟

فليست العبرة بالمبادئ ، والمبادئ سجلت فى نوفمبر ١٩٦٧ فى القرار ٢٤٢ . العبرة الآن هى « ما هو اطار العمل لتطبيق تلك المبادئ ؟ وهذا المشروع لم يتقدم باطار عمل . يضاف الى ذلك ، ان أى مشروع - لى تكون له فرصة النجاح - لابد من اتصالات مع الطرف الآخر الذى هو الجانب الاسرائيلى - وطالما ان تلك الاتصالات لم تبدأ ، وطالما لم توجد قنوات أو اتفاق على قنوات لهذه الاتصالات ، فمن الصعب ان نتكلم عن أى مشروع .

ولكن الا تعتقد ان الدول العربية ، فى حالة تأييدها لمشروع

الأمير فهد ، فى قمة فاس المقبلة ، ستكون فى موقف تفاوضى أقوى من مصر ؟

□ لا أستطيع ان ابنى سياسة على حالة مستقبلية • وهنا أستطيع ان أذكر ان هناك مشروع تشاوشيسكو وقد ذهبت الى رومانيا ، وأصدرت بياناً رحبت فيه بالمشروع ، كما اتنا رحبنا بالمشروع السوفييتى ، وهناك المشروع الأوروبى • وهناك مشروع أمريكا اللاتينية وهناك اتصالات تجرى الآن للتقدم بمشروع أفريقى • ونحن نرحب بأى مشروع قد يؤدى الى تحقيق السلام الشامل فى المنطقة • لا ندعى ان السلام يجب ان يتم من خلال أسلوب معين • العبرة بالهدف وليس بالأسلوب ولكن يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ، الخطوات التى حققناها فى اطار معاهدة السلام • وثانياً لابد من موافقة الطرف الآخر ، وهو اسرائيل ، والا اذا وجد رفض مزدوج كما هو الآن ، وهو ان المنظمة ترفض الاعتراف باسرائيل ، واسرائيل ترفض الاعتراف بالمنظمة ، فلن يوجد حوار ، ولا يمكن ايجاد أى مشروع • ما هو المشروع ؟ هو اطار ، لاجراء حوار • قد نتفق على المبادئ العامة لهذا الحوار ، ولكن لابد من اطار ، لاجراء هذا الحوار • اين ينعقد هذا الحوار ••• حول أى مائدة ••• كيف سيتم الجلوس حول هذه المائدة •••••

هل تعتقدون ان العلاقات المصرية - العربية الآن ، أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التصافى ونهاية القطيعة ، مما كانت عليه فى الفترة التى امتدت من قمة بغداد الى اغتيال السادات ؟

□ الخطأ الذى يرتكبه الصحفيون ، والمفكرون انهم يأخذون العلاقات المصرية - العربية فى فترة وجيزة ، لابد من أخذ هذه العلاقات ، من بداية هذا القرن ، الى الآن • يعنى من ١٩٢٢ (المؤتمر الإسلامى الأول) ، او من ٢٢ مارس ١٩٤٥ (قيام الجامعة العربية) حتى يكون بالامكان الحكم على هذه العلاقات •

وستجد أن هناك فترات فتور وفترات صداقة • وهناك نوع من الذبذبة في هذه العلاقات • وعلى سبيل المثال ، تجد أن العلاقات بين مصر والدول العربية في سبتمبر ١٩٦١ ، كانت أسوأ مما كانت عليه الآن • وهو التاريخ الذي تم فيه الانفصال بين مصر وسوريا ، وشهد نوعا من الفتور في العلاقات المصرية - العربية • وعام ١٩٦٢ في مؤتمر « شتورا » ، طلبت ١٣ دولة عربية ، إخراج مصر من جامعة الدول العربية • فمن الخطأ أن تنظر إلى العلاقات المصرية - العربية من عام ١٩٧٧

في عام ١٩٤٩ حدث خلاف مماثل ، حيث انقسم العرب إلى فريقين ، مجموعة تضم الأردن والعراق وكانت تطالب بضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن • ومجموعة تضم مصر والسعودية ، وكانت تطالب بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة • فكان الخلافات حول مستقبل القضية الفلسطينية ، ليست خلافات جديدة في المجتمع العربي • والخلافات بالنسبة لقضايا أخرى ليست جديدة • فلو أردت أن تحكم على العلاقات المصرية - العربية ، يجب أن تحكم على هذه العلاقات في فترة طويلة ، ببعه تاريخي حتى تستطيع أن تحكم عليها •

**في العلاقات المصرية - السودانية ، هل تعتقد أن الوقت
مهيأ الآن لإقامة وحدة بين البلدين ، بموجب إطار التكامل
الاقتصادي بين الدولتين ؟**

□ أنا ذهبت للسودان كطالب عام ١٩٤٤ • ومنذ ذلك التاريخ ترددت إلى السودان عشرات المرات • وأنا شخصيا وبالصفة العادية لمي (ككاتب ومفكر) أو من بالترابط الخاص والمصيري بين كل من الخرطوم والقاهرة أما كيفية تحقيق هذا الترابط • فإنه يتطلب ، اتصالات ودراسات علمية وموافقة كل من الشعبين ، وما هي الصورة التي سيتخذها هذا التقارب وهو ما قد تختلف فيه •

فى رأى انه لا مستقبل لكل من الدولتين على مدى العشرين
او الثلاثين سنة القادمة ، الا اذا وجد تلاحم حقيقى بين الدولتين واعتقد ان
هناك صعوبات كثيرة ، سواء كانت صعوبات بيروقراطية او فنية ، او عدم
اهتمام حقيقى بأهمية هذا التكامل عطلت قيام هذا التكامل .

**المراقبون يصفون اهتمامكم بالسودان بأنه بمثابة تدخل
فى الشؤون الداخلية لئلك البلاد ؟**

□ أى تكامل لابد ان يتطلب تدخل فى الشؤون الداخلية المتبادلة .

ومجلس التعاون الخليجى . ما هو تقييمكم له ؟

□ مصر ترحب بأى وحدة جزئية عربية . فحينما قامت الوحدة
الأردنية - العراقية عام ١٩٥٩ ، رحبنا بها . وحينما قام مشروع وحدة
شطرى اليمن رحبنا به ايضا . فأى وحدة جزئية ، هى خطوة ايجابية فى
طريق الوحدة الكلية .

**ما هى تصوراتكم للحرب الإيرانية - العراقية ؟ وإلى
أى مدى ستعكس آثار هذه الحرب على المنطقة ، حسب
اعتقادكم ؟**

□ املنا كبير فى المجموعات التى تلعب دور الوسيط ان تساهم فى
وقف هذه الحرب ، سواء فى اطار الأمم المتحدة . أو فى مجموعة عدم
الانحياز ، أو المجموعة الاسلامية ، أو المساعى الفردية . لاننا اذا كنا ننادى
بالسلام فى الشرق الأوسط ، فمن باب أولى ان ننادى بالسلام بين دولتين
اسلاميتين ، ودولتين تنتميان الى مجموعة عدم الانحياز ، ودولتين بينهما
حدود مشتركة ينبغى عليهما التعاون وليس الحرب .

الحديث الثالث

دكتور غالى اين وصلت الازمة فى العلاقات المصرية
الفلسطينية ؟

□ امر مبالغ فيه ان نقول ان هناك « أزمة » كل ما حدث ان الحكومة المصرية « لم تسترح » الى التصريحات التى صدرت فى الجزائر والتى تعتبر بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية لمصر .

لكن هذا لا يعنى ان مصر قد قطعت علاقاتها بالمنظمة ، بل على العكس ، فمصر تريد مساعدة المنظمة ، والمنظمة تريد ان تحصل على مساعدة مصر .
واملنا ان تتم تسوية هذا الخلاف الدبلوماسى بطريقة ودية فى اسرع وقت ممكن .

وهل هناك حوار الآن بين الطرفين ؟

□ الاتصال مستمر عبر قنوات متعددة .

ماذا تريد مصر من منظمة التحرير ، وهل تستطيع تحديد موعد زمنى يمكن ان يزول خلاله سوء التفاهم ؟ وهل ما صدر من ايضاحات فلسطينية حتى الآن يعتبر غير كاف ؟

□ يمكننى ان اقرر ان هناك « سوء تفاهم دبلوماسى » قد وقع ، وسيتم تسويته بطريقة ودية فى الأيام المقبلة . ولكننى لا استطيع تحديد موعد محدد . ففى الدبلوماسية لا توجد مواعيد محددة لانهاء سوء التفاهم . المهم ان هناك رغبة موجودة لدى الطرفين لتسوية هذا الذى حدث . والعبرة بالرغبة الصادقة فى الابقاء على علاقات مفيدة ومثمرة .

فى مصر اطراف لها حساسية شديدة تجاه مهاجمة
المنظمة لاتفاقية كامب ديفيد • وتعتبر الهجوم على كامب ديفيد
هجومًا على مصر • ما هو تقييمكم ؟

□ اطلاقا لم يقل احد ان الهجوم على كامب ديفيد هو هجوم على مصر
البعض فى مصر نفسها يهاجمون نقطة او اخرى فى كامب ديفيد لا تعتبر وثيقة
مقدمة غير قابلة للنقد • كامب ديفيد مجرد اطار للحل • ولكل مجتهد الحق
فى ان ينتقد كامب ديفيد بما فيها من عيوب وحسنات • والدبلوماسية المصرية
تعلن رسميا ان كامب ديفيد حققت الجزء الاول المتعلق بالانسحاب من الاراضى
المصرية • انما لم تحقق الهدف الثانى وهو الانسحاب من الضفة وغزة فهذا
لم يحدث حتى الآن •

اذا كانت لا توجد ازمة بل سوء تفاهم فما هو المطلوب
تحديدا من المنظمة • هل المطلوب اصدار بيان رسمى من
المنظمة باسم السيد ياسر عرفات ؟

□ لاداعى لبيانات رسمية • العبرة ان يتم هذا بطريقة ودية وهناك اساليب
متعددة لتسوية مثل هذه الامور • يعنى • • الحديث عن هذه الازمة يزيد
الازمة ولا يحلها • والموضوع يجب ان ينتهى بطريقة هادئة وودية •

هل مازالت مصر تطالب المنظمة بالاعتراف باسرائيل
لكسر الجمود الذى يحيط بالقضية الآن ولوضع الادارة
الامريكية امام مسئولياتها ؟

□ الموقف المصرى غوقف من يطلب من الجانب الفلسطينى التحرك •
اما تفاصيل هذا التحرك فصاحب الامر هو الذى يقرره •

الموقف المصرى يتلخص فى انه امامنا وقت محدود فلو لم يتحرك
الجانب الفلسطينى فى الاسابيع المقبلة سيضعب التحرك الأمريكى وقد تزجل
المفاوضات فى اطار مشروع ريجان الى ما بعد الانتخابات الأمريكية •
لهذا نقول ان الاسابيع والاشهر القليلة المقبلة مامة وحاسمة اما بعد

شهر تشرين الأول (أكتوبر) فاننا سندخل فى فترة حملة الانتخابات ووقتها
سيصعب التحرك الأمريكى .

كيف تطالبون الجانب الفلسطينى بالدخول فى المحادثات
بينما القضية الخاصة بالانسحاب من لبنان لم يحدث فى
شأنها أى تقدم حيث الجانب الاسرائيلى لم يقدم أى شىء
حتى الآن ؟

□ نحن لم نطلب من الجانب الفلسطينى أن يدخل فى المفاوضات نحن
نطلب منه ان يبدأ التحرك ويعلن استعدادة للتفاوض وهو سيقوى المركز
الأمريكى ويدفعه للتحرك .

تحدثون كثيرا عن الدور الأمريكى . فما هى المؤثرات
التي لديكم بالنسبة للموقف الأمريكى ؟

□ دون الدخول فى تفاصيل ، الجانب الأمريكى تقدم بمبادرة أو منهج
لايجاد حل للقضية الفلسطينية فما هو الموقف تجاهه ؟ الجانب الاسرائيلى
رفض . الجانب العربى رفض . أمام هذين الرفضين لا يستطيع الجانب
الأمريكى ان يتحرك . اما اذا حصلت موافقة من هذا الجانب أو ذاك تستطيع
امريكا ان تتحرك .

البيان الختامى للمجلس الوطنى الفلسطينى لم يرفض
مبادرة ريجان رفضا قاطعا قال اننا نرفض المبادرة لانها
لا تحقق الحقوق الفلسطينية . وهناك قرارات قمة فاس اذ
الباب لم يخلق بالكامل تجاه التسوية ؟

□ نريد تصريحا فلسطينيا واضحا ، نريد تحركا فى اطار أحداث
صدمة كهربائية على الراى العام الأمريكى . وعلى الراى العام الاسرائيلى
حتى لا نضع القضية على الرف .

لعل مصر هى الدولة الاساسية التي وقفت وراء منظمة
التحرير دعما وتأييدا . ومصر كانت الدولة الاساسية التي
وقفت وراء قرار الرباط بان المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد

لشعب فلسطين • ولكن منذ كامب ديفيد فإن مصر لا تتحدث
عن ذلك وتقول « للفلسطينيين » • ما هو موقف القاهرة من
المنظمة ؟

□ مصر معترفة بالمنظمة والمنظمة لها مكتب بالقاهرة •

كممثل شرعى ووحيد ؟ •

□ هنا نعود مرة أخرى الى التمسك بالشعارات التى ليست لها قيمة

حقيقية وتصعب الأمور •

القضية هنا ليست قضية شعارات • انها امر اساسى

بالنسبة للشعب الفلسطينى ؟ •

□ لا اعتقد ذلك • والأسباب فى ذلك ترجع الى اننا مهتمون بأن تبدأ

المفاوضات وان يتحرك الجانب الاسرائيلى • والوسيلة لتحقيق ذلك هى ان

تعطى المنظمة نوعا من التفويض الى الأردن ، وان يتصل الأردن ، وان يتصل

الأردن ببعض الشخصيات الفلسطينية ، لتكوين وفد أردنى فلسطينى مؤلف

من فلسطينيين من الضفة والقطاع يتفاوضون بموجب تفويض ضمنى من

المنظمة ، تفويض سرى أو ضمنى فهذه تفاصيل • والمهم ان يبدأ التفاوض

فلو نجحت هذه العملية سيكون من السهل للمنظمة ان تدخل بطريقة رسمية •

ولو فشلت المفاوضات فستبقى المنظمة محتفظة بمركزها دون ان تخرج

عن اطارها •

ولكن الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعى ووحيد قضية

محسومة عربيا • هناك قرار قمة الرباط ومصر ملتزمة به ؟ •

□ لا نريد ان ندخل فى مناقشات ميتافيزيقية • فلنكن عمليين • الطرف

الأمريكى والطرف الاسرائيلى لا يعترف كلاهما بالمنظمة • فلتكن مرنا كى تصل

الى هدفك والعبرة بالنتائج وليس بالوسائل ، أى نكون منهجين •

باختصار القضية الفلسطينية ستجمد اذا لم تتحرك • فالدخل فى

مناقشات تبعدنى كل البعد عن الواقع امر لا يهمنى ، الذى يهمنى هو تحقيق

التحرك ومن خلال هذا التحرك استطيع التوصل الى حلول مؤقتة ومنها انتقل من حل الى حل آخر بينما قضاء الوقت في مناقشة من هو الممثل الوحيد او هل فاس افضل من ريجان او من المشروع المصري الفرنسي .

العبرة ليست بالمناقشات ذات الطابع الاكاديمي او القانوني او الميتافيزيقي . ما اهمية مناقشة الممثل الوحيد او غير الوحيد في الوقت الذي تستمر فيه اسرائيل في احتلال الارض واقامة المستوطنات مما يجعل القول بان تحرير الارض غير قائم بعد ان غطت المستوطنات كل الارض .

اهمية تمثيل المنظمة والاعتراف بها ضروري نظرا لوجود مخطط اسرائيلي يسعى لإبراز قيادة فلسطينية بديلة وعملية للتفاوض كروابط القرى مثلا ؟

□ في هذه الحالة يمكن للمنظمة ان ترفض ولكن المهم هو ان تكون المفاوضات قد بدأت وتحركت القضية والسؤال في اى مرحلة التفاوض يمكن ان ترفض وان تقول انك غير موافق .

في آخر اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني عقد في القاهرة أعلن الرئيس الراحل أنور السادات قطع علاقاته مع الأردن بسبب مشروع الملك حسين بإنشاء المملكة العربية المتحدة باعتبار انه يصفى القضية الفلسطينية السؤال الا يعتبر مشروع ريجان بمثابة وجه آخر لمشروع الملك حسين ؟

□ اننى لا اتفق مع التوجه الذى يفرضه مثل هذا السؤال لما يعنيه من فرض الجمود على العرب والحجر على تفكيرهم مما يعوق انطلاقنا الى آفاق المستقبل ويقتصر على حديث الماضى وما فيه من سلبيات .

ولكننى اطرح الاسئلة من خلال الواقع الفلسطينى القائم والموزع على كل انحاء العالم العربى . فنحن اذا لم نتفهم هذا الواقع ونتعامل معه فسنجد انفسنا فى موقع آخر وكان هذه القضية بعيدة عنا .

□ اننى اتفق معك فى هذا ولكننى اناشد المنظمة الا تضيع الوقت فى مناقشات قائمة على الماضى . اذا اردتم حل المشاكل فلابد ان تكون لكم

رؤية مستقبلية حاولوا أن تتحللوا من آثار الماضي أما إذا عدنا وقلنا فى الماضي كذا ، وهذا ما وقع فى سنة ١٩١٧ ، وفى سنة ١٩٤٨ كانت هناك أحداث معينة ، الى آخر ذلك إننى أقول فلتنظروا نظرة مستقبلية للأمور ، فالأوضاع اليوم هى كذا فكيف نتصرف بشأنها • ابدأ من لا شيء واثناء التفاوض أحاول تحقيق بعض الأهداف • المهم ، ان نبدأ التحرك وان نبدأ فى الأسابيع والأشهر المقبلة فان لم نتحرك فى المستقبل ، ضاعت القضية وتجمدت •

ما هى توقعاتكم حول الأزمة فى لبنان • متى يتم الانسحاب الاسرائيلى ؟ •

□ الخطة كلها قائمة على أساس انه من خلال التحرك الأمريكى ستنتهى الأزمة اللبنانية أو الاحتلال الاسرائيلى للبنان فى الأسابيع والأشهر القادمة • وستتحرك القضية الفلسطينية بعد ذلك • هناك مثل شعبى يقول « امشى وراء الكذاب حتى باب الدار » •

ما الذى حملته أنت والدكتور الباز فى مهمتكم الأخيرة الى بيروت ؟ •

□ كانت مهمتنا مجرد دعم لموقف الرئيس امين الجميل والشرعية التى يمثلها وتقديم استعداد مصر للمساعدة على الصعيد الداخلى أى المصالحة بين الطوائف المختلفة وعلى الصعيد الخارجى تقديم المساندة الدبلوماسية فى المحافل الدولية وقد تم ذلك مثلاً فى قمة عدم الانحياز الأخيرة •

وماذا طلب لبنان من مصر ؟ •

□ ما عرضناه بالضبط المساندة الدبلوماسية بالنسبة للقضية الخارجية اللبنانية •

هناك تساؤل طرحه البعض • يقول ان مصر عندما غزت اسرائيل لبنان ، لم تذهب الى بيروت وقت الحصار ووقت القصف • • وعندما خرج الفلسطينيون من بيروت واحتلت العاصمة ذهبت مصر الى لبنان ؟ فما هو رأيك ؟

□ هذا غير صحيح لثلاثة اسباب :

- الأول : ان مصر لم تذهب الى لبنان الا بثناء على طلب لبناني . ولثناء
احتلال وغزو لبنان لم يطلب من مصر الذهاب إلى بيروت ، لأسباب متعددة .
والثاني : ان الاتصالات بين مصر ولبنان كانت مستمرة سواء اثناء
الحرب أو بعد الحرب من خلال قنوات متعددة .
الثالث : لقد كان هناك تنسيق بين الدبلوماسية اللبنانية والدبلوماسية
المصرية سواء قبل أو اثناء أو بعد هذه المرحلة .

(مجلة التضامن اللندنية ، ٢١ - ٤ - ١٩٨٣)

الحديث الرابع

ما هو موقف مصر ان لم تنسحب اسرائيل من لبنان
وحقيقة ما تردد حول عودة السفير المصرى الى تل ابيب ؟

□ لا يمكن ان يستمر احتلال اسرائيل لأراضى لبنان أكثر من ذلك رغم معارضة القوى الكبرى والرأى العام العالمى لهذا الاحتلال انتى أمل ان ينتصر التعقل والمنطق على التطرف والتعنّت داخل اسرائيل ان احترام القانون الدولى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن أمر لا يعنى الدول العربية وحدها بل يهم المجتمع الدولى بأسره .
اما عن عودة السفير المصرى الى تل ابيب فان ذلك مرتبط بتغير المناخ السياسى والملايسات فى المنطقة حتى يكون تواجد سفير مصرى فى تل ابيب جزءا من استئناف عملية السلام لا مجرد مظهر خال من المضمون السياسى .

تشهد العلاقات المصرية - العراقية تطورا ملحوظا يتمثل فى مساعدة مصر للعراق فى حرب الخليج واللقاءات التى تمت بينكم وبين الرئيس صدام حسين والسيد طارق عزيز . هل ستكون الخطوة التالية هى عودة السفير العراقى للقاهرة والسفير المصرى الى بغداد ؟ هل صحيح انه حدثت بعض الضغوط العربية لمنع زيارة طارق عزيز للقاهرة ؟

□ ان مصر تقف الى جانب العراق فى دفاعه عن أرضه وذلك لأسباب عديدة منها ان العراق أعلن مرارا استعداداه للتفاوض ووقف القتال ولا يمكن ان تبقى مصر مكتوفة اليدين عندما يتعرض شعب عربى شقيق لهجوم على أرضه ووطنه اما عن الخطوة التالية فانا نرحب بعودة السفيرين المصرى والعراقى فى أى وقت وان كنا لا نرى ما يدعو الى تعجيل مثل هذه

الخطوة • فان التعاون قائم ومتشعب بين القاهرة وبغداد ولا اظن ان وجود سفيرين سوف يضيف الكثير اليه •

اما عن زيارة السيد طارق عزيز للقاهرة فان دعوة قد وجهت اليه وقام من جهته بتلبيتها اما عن تعرضه للضغوط وغيره فلا علم لى بذلك وتصورى ان العراق يبني سياسته ومواقفه بأسلوب استقلالى ولا يلتفت الى الضغوط •

تسلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من السيد ياسر عرفات حول الوضع فى البقاع ودور الأنظمة العربية لتفتيت وحدة الصف الفلسطينى • كيف ترون سيادتكم التصرك المصرى لرأب الصدع فى صفوف المنظمة ؟

□ ان ما يحدث داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية مؤسف ، مؤسف ، ٠٠٠٠ ومهما كانت مسئولية أنظمة او دول عربية لما يحدث فان على الفلسطينيين ان يرفضوا ان يستخدموا كأداة لتحقيق مآرب واغراض غيرهم بشكل يهز كيان الحق الفلسطينى ويهدد كل المكاسب التى حققناها بالكفاح المشترك من أجل الشعب الفلسطينى والحق الفلسطينى فى المجتمع الدولى خلال العشرين سنة الماضية ٠٠٠ ان مصر لن تدخر وسعا لموقف تدهور الموقف وتناشد الاخوة الفلسطينيين ان يرتفعوا الى مستوى المسئولية •

ترى بعض الدوائر ان استجابة بعض الدول العربية لموقف نشر كتاب « خريف الغضب » فى صحفها مؤشر وعلامة التقارب فما صحة ذلك ؟

□ ان العلاقات بين مصر والدول العربية والتعاون فى مجالات عدة ومختلفة يسير على خير وجه ٠٠٠ وان غالبية الدول العربية تقدر تماما اهمية وفائدة وجود ملايين من المصريين يقومون بدور بارز فى بنائها الاقتصادية وفى النشاطات الحيوية لديها •

الحديث الخامس

نريد مقارنة موضوعية بين معاهدة السلام المصرية
الاسرائيلية واتفاقية لبنان ؟

□ الاساس الفكرى واحد فى الحالتين ٠٠ وهو اتباع اسلوب الحوار
والتفاوض بدلا من الحرب والعنف والمواجهة واما الاحكام والتفصيلات
الأخرى ٠٠ فانها تختلف باختلاف الظروف ٠٠ وفى تقديرى ان الاتفاقية
الموقعة فى ١٧ مايو بين لبنان واسرائيل ٠٠ لا ترقى الى كونها معاهدة
سلام ٠٠ بل هى اقرب من الناحية الفنية الى اتفاقية فك الاشتباك ٠٠ مثل
تلك التى وقعت فى مصر فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٤ ٠٠ والتى وقعت فى سوريا فى
٣١ مايو سنة ١٩٧٤ مع اسرائيل ٠

الموقف العربى العنيف الذى اتخذ ضد مصر فى مؤتمر
بغداد ٠٠ لم يحدث مثله بالنسبة للبنان ٠٠ فما هو تعليل
ذلك ؟

□ انه لدليل على ان القادة العرب ٠٠ والرأى العام العربى ٠٠ قد
ادركوا بعد ٦ سنوات ٠٠ ان مصر كانت على حق عندما نادى منذ سنة ١٩٧٧
بالحل السلمى ٠٠ وينقل معركتنا على الصعيد الدبلوماسى بدلا من أرض
القتال ٠٠ فالدبلوماسية ليست الا استمرارا للكفاح بوسائل اخرى ان كان
لى ان استخدم عبارة شهيرة قالها - كلوزفيتز - مع بعض التحريف ٠٠ وقد
لعبت مصر تقليديا وتاريخيا دورا قياديا ورائدا فى العالم العربى ٠٠ ومن
ذلك ان مصر كانت اول دولة عربية وقعت اتفاقية هدنة مع اسرائيل فى ٢٤
فبراير سنة ١٩٤٩ ٠٠ ثم تلتها لبنان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ ٠٠ ثم الأردن
فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٩ ٠٠ واخيرا سوريا فى ٢٠ يوليو من نفس السنة ٠

كما ان اختلاف رد الفعل العربى تجاه اتفاقية لبنان .. يرجع الى حدوث تطور ايجابى فى التفكير العربى .. نرحب به .. ويتفق هذا التطور مع ما جاء فى مشروع السلام العربى فى فاس .. والذى يقر بحق اسرائيل فى العيش فى سلام فى المنطقة وبضمان مجلس الأمن لذلك .

ما هو التحليل الموضوعى لموقف سوريا ..

ان سوريا دولة معتدى عليها .. احتلت اسرائيل جزءا من اقليمها فى الجولان منذ سنة ١٩٦٧ .. بل وتسمى علنا وبصراحة الى ان تضم هذه الأرض الى اراضيها .

فمن الطبيعى اذن ان تعارض سوريا هذه السياسة الاسرائيلية .. وان تعمل جاهدة على استعادة ارضها فى الجولان .. ومن الطبيعى ايضا ان تشعر سوريا بالقلق تجاه نوايا اسرائيل .. وان تتوقع مزيدا من العدوان من جانب اسرائيل .. وبالتالي .. فلا بد وان يسيطر على مواقفها مخاوف أمنية .

ولذلك .. فان مواقف سوريا الحالية فى تقديرى ترجع الى مجموعتين من الدوافع .. الأولى .. أمنية .. فتسعى الى ضمان الا يترتب على الاتفاق الاسرائيلى اللبنانى اى مساس بأمنها .. والا يعرضها ذلك الى الخطر .. والثانية .. سياسية .. اذ ان سوريا تود ان تحصل على ضمانات دولية بالنسبة لاستعادة الجولان السورى .

وماذا .. عن اتجاه المقاومة الفلسطينية واصرار قطاعات

هامة منها على الخيار العسكرى ؟

□ مع احترامى لبسالة وشجاعة المقاتلين الفلسطينيين .. فاننى ادعو القيادة السياسية الفلسطينية .. ومختلف فصائلها .. وكذا المنشقين على السيد ياسر عرفات .. الى الابتعاد عن الشعارات الجوفاء .. والى مواجهة الواقع .. فالمعارك العسكرية اليوم لم تعد مثل ما كانت عليه فى عهد

الفرسان .. تعتمد أساسا على شجاعة الانسان ويسالته .. خاصة ان
ترديد مثل هذه الشعارات .. يضر بالقضية اكثر مما ينفعها .. وان الذى
يريد ان يحارب لا يعلن عن ذلك فى الميكروفونات .. ولكنه يترك ذلك لصوت
المدافع . والحل السلمى فى نظرى .. هو اجدى أسلوب للتوصل الى حل
عادل للقضية الفلسطينية .. يضمن للشعب الفلسطينى حقوقه وكيانه ودولته .

حرب الخليج بين العراق وايران وقد استنزفت ثروات
الدولتين .. ما العمل لوقف هذه الحرب وما هى مسئولية
الطرفين ؟

على الطرفين ان يدركا ان استمرار الحرب لا يخدم مصالح الشعب
العراقى او مصالح الشعب الايرانى .. بل يخدم مصالح واطماع القوى
الخارجية .. وان من واجبنا امام الله وامام شعوبنا .. وامام التاريخ ..
ان نبذل ما فى وسعنا لوقف هذه الحرب الدامية .. وان على قادة ايران
والعراق ان يغلبوا العقل والمنطق على العاطفة .. وان يضعوا
مصالح الشعبين فوق كل اعتبار .. والا يتركوا العناصر الخارجية تشغل
شعوبهم لتحقيق مطامعها وايجاد اسواق لبيع عتاد الحرب واسلحتها الفتاكة .
ان الحل يكمن فى ان يبدأ البلدان بوقف اطلاق النار .. ثم التفاوض
المباشر بعد ذلك .. ودون تأخير .. واننى واثق ان المتفاوضين سوف يجدا
الحلول .. ويتوصلا الى انتهاء النزاع بأسلوب مقبول للطرفين .

التكامل المصرى السودانى .. ومجلس التعاون
الخليجى انواع من التكتلات العربية .. فهل هذا فى صالح
وحدة العرب ؟

□ انها ليست تكتلات موجهة ضد طرف آخر .. بقدر ما هى تجمعات
تسعى الى تحقيق مزيد من التعاون بين اعضائها .. ولقد نص ميثاق جامعة
الدول العربية على مثل هذه التجمعات الجزئية .. وهى مفيدة ومجدية فى
تقديرى .. ويمكن ان يكون لها آثار ايجابية بعيدة المدى .

ما هي مستقبل جامعتي الدول العربية في تونس
والقاهرة ٠٠ وهل قصر مصر على عودة الجامعة إليها ٠٠ وعلى
ان يكون أمينها العام مصرياً ؟

□ ليس هناك الا جامعة عربية واحدة ٠٠ وان ما قصر عليه مصر ٠٠
هو الالتزام بالشرعية ٠٠

المادة ١٠ من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على ان مقر الجامعة
في القاهرة ٠٠ ولم يتم حتى الآن تعديل الميثاق ٠٠ ولا مستقبل لجامعة الدول
العربية بدون مصر .

ما هي معوقات اعلان وتحقيق عودة العلاقات الطبيعية ٠٠
بين مصر والدول العربية ٠٠ بالرغم من وجود قنوات فعلية
للاتصال ؟

□ ان مصر لا تترك بشكليات في علاقاتها مع الدول العربية ٠٠ وان
العلاقات الدبلوماسية ليست الا قناة اتصال تتخذ شكل مراسمي معين ٠٠
فان كانت هذه القنوات موجودة بالفعل ٠٠ بيننا وبين غالبية الدول العربية ٠٠
فماذا يمكن ان تضيف استئناف العلاقات بشكل رسمي ؟

ويجب ان اوضح ان الاولوية الاولى في نظرنا ٠٠ هي التضامن
العربي ٠٠ فان كان اعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين دولة او اثنتين
او ثلاثة من الدول العربية ٠٠ ومصر ٠٠ سيخلق اسبابا للانشقاق والتناحر
داخل العالم العربي ٠٠ فنحن لا نريد ذلك .

ومع ذلك فان التعاون بين مصر والعديد من الدول العربية في شتى
المجالات ٠٠ يسير على خير وجه ٠٠ رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية
رسمية .

الحديث السادس

تبدو العودة حلا ، او اعادة صياغة العلاقات المصرية العربية مخرجا . مصر تلعب دورا فى ذلك الآن . هل نستطيع ان نتعرف الى اهم ملامح هذا الدور ؟

□ اختلف مع كلمة « عودة مصر الى العالم العربى » ، انا مع عودة العالم العربى الى مصر ، مما يؤيد ذلك ان مصر والسودان من حيث الكم ومن حيث الكيف يمثلان اكثر من ٧٠ بالمائة من العالم العربى . مصر ترحب بالعودة ، وبذلت ومستعدة لأن تبذل مساعى من اجل تسهيل هذه العودة ، ولكن المساعى التى تستعده مصر لتقديمها لن تزداد عن حد معين . وهذا الحد وبوضوح يتعلق أولا بأن يفهم العرب حقيقة الظروف الدولية ، وان يطوعوا امكانياتهم فى اطار ذلك لتحقيق السلام الدائم والعدل والشامل .

يضاف الى ذلك ان مصر رغم القطيعة العربية لم تمنع مساعداتها عن اية دولة عربية ، فى صورة الخبرات المصرية التى تساهم فى تنمية العالم العربى من المحيط الى الخليج . ان هناك ما يقرب من ثلاثة ملايين خبير ومتخصص مصرى فى العالم العربى . ومصر مستعدة لما هو اكثر من ذلك . مستعدة لأن تقدم المزيد من المساعدات وبالذات للدول العربية التى ليس لديها امكانيات مادية ، مع تمكينها من امتيعاب هذه المساعدات .

واتصالاتنا الدبلوماسية لتحريك الموقف العربى لم تتوقف اجرينا اتصالات مع المغرب ، وذهبت الى بغداد للاجتماع بالسيه طارق عزيز ، واجرينا اتصالات مع الاردن ، وفى مؤتمر عدم الانحياز اجرى الرئيس مباوك

اتصالات مع بعض القيادات العربية • وفى الأمم المتحدة ، والمؤتمرات الدولية الأخرى ، تتم لقاءات أخرى واتصالات أخرى •

ثم موافقنا واضحة ، ومساعداتنا المتاحة معروفة • موقفنا من الحرب العراقية الإيرانية واضح • موقفنا من أمن الخليج العربى واضح • من قضايا السيادة العربية واضح • دورنا مع القضية الفلسطينية واضح ••
فما هو المطلوب من مصر إذن ؟ ان تلون بالسلبية والسكون والجمود ؟ لا تطلب منها مالا تستطيع ان تتحمل تبعاته فى تعقيدات الأوضاع الراهنة ، او تغفل عن حقائق الظروف الدولية الراهنة وتفوت الفرص القليلة المتاحة للسلام ، وماذا سيكون عليه الأمر ؟ تكريس الاحتلال ومزيد من المستوطنات ، وعدم رفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع •

وماذا عن الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟

الاتصالات مع المنظمة مستمرة ، نقابلهم ، ونحن على أتم الاستعداد لتقديم يد العون لهم • نحن نرى ان المنظمة هى الاطار الوحيد الذى بمقتضاه يستطيع الشعب الفلسطينى ان يحقق حقوقه المشروعة •

القوات الأمريكية اشتركت عمليا فى الاقتتال اللبناني ، ووصلت الى شواطئ لبنان حاملة الطائرات (ايزنهاور) فيما وصف بأنه استعراض للقوة ، واعطيت تصريحات أمريكية ذات طبيعة عسكرية بحتة • ليست سابقة خطيرة ؟ ليست قابلة للتكرار ؟ وكيف تقيمها مصر ؟

□ هذه ليست المرة الأولى ، فى يوليو/تموز ١٩٥٨ نزلت قوات أمريكية الى الشواطئ اللبنانية • ومن الطبيعى ان تضطر قوات حفظ السلام اذا وقع ضدها هجوم ان تصد هذا الهجوم • ولقد حدث ذلك مع قوات الأمم المتحدة فى عشرات من السوابق ، فى الكونغو ، فى قبرص • وفى لبنان من قبل عندما (م ٢٢ - أحاديث سياسية)

كان يستضيف قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة • وفي أماكن أخرى •
وإذا وقع هجوم على قوات حفظ السلام ، فلا شك أن لها الحق في أن
تدافع عن نفسها ، وهو نص وارد في جميع الاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق
وواجبات قوات حفظ السلم تجاه الدولة المضيفة •

(جريدة العرب اللندنية ، ١٤ - ٩ - ١٩٨٣)

الحديث السابع

ماذا كانت اهداف زيارتكم للبنان ؟

الزيارة ارادت ان تعبر عن تضامن مصر مع لبنان واستعداد مصر ان تقدم جميع المساعدات للحكومة اللبنانية سواء فى سبيل تدعيم المصالحة الوطنية او فى سبيل اخراج القوات الاجنبية التى تحتل لبنان • طبعاً المقصود بالمساعدات المساعدات الدبلوماسية قبل كل شئ •

الوسائل الأساسية هى المفاوضات والتحرك الدبلوماسى والحوار والوساطة والاتصال مع الدول الصديقة ، والاتصال مع المجموعات الصديقة سواء كانت المجموعة الأوروبية ، سواء كانت مجموعة عدم الانحياز ، سواء كانت المجموعة الافريقية سواء كانت مجموعة داخل الأمم المتحدة • المهم ان مصر مستعدة ان تقدم المعونة الدبلوماسية فى مختلف المحافل الدولية • وأحب ان أقول ان هذا ليس بجديد • فقد كان هناك دائماً اتصال وثيق وتعاون وثيق بين الوفد المصرى المعتمد لدى الأمم المتحدة والوفد اللبنانى المعتمد لدى الأمم المتحدة ، حينئذ كان هناك غسان توينى وعصمت عبد المجيد وكانت هناك اتصالات ومشاورات مستمرة بين الوفدين على الصعيد الدبلوماسى •

فى حال فشل السلام الأمريكى فى لبنان ، هل هناك امكانية لسلام مصرى ، وعلى أية صورة من الصور •

□ يكاد يكون هناك اجماع اننا لا نستطيع ان نجد حلاً سلمياً للأزمة الشرق الأوسط دون الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو اجماع كافة الدول التى تحاول ان تحل هذه الأزمة الخطيرة • ولكن لدينا بدائل من البدائل التى درست هى المبادرة المصرية/الفرنسية المعروضة أمام مجلس الأمن • انها

ما زالت فى جدول أعمال مجلس الأمن وهذه المبادرة تحاول ان تقدم بديلا فى حالة عدم نجاح التحرك الأمريكى فى هذه المنطقة ولكن قبل ان نفكر فى البديل ، يجب ان نعطى الفرصة للإدارة الأمريكية الجديدة لكى تتحرك .
وهدف الدبلوماسية المصرية فى الفترة القادمة هى المزيد من الاتصال والمزيد من الضغط على الجانب الأمريكى فى سبيل ايجاد حل سلمى لأزمة الشرق الأوسط .

ولكن هل انتم واثقون ان الحل السلمى المنشود لأزمة الشرق الأوسط ممكن بدون تدخل الاتحاد السوفيتى ؟ فى غياب الاتحاد السوفيتى ، هل ممكن مثل هذا الحل الشامل ؟

نحن نقول انه لا حل نهائى لأزمة الشرق الأوسط دون الاتحاد السوفيتى ولكن الفكرة الأساسية هى اننا نرى ان تدخل الاتحاد السوفيتى فى مرحلة المفاوضات يكون لاحقا ، لا فى الوقت الحاضر .
اذا رجعنا الى احكام اتفاقات كامب ديفيد سنجد نصا صريحا يطلب من الدول الأعضاء التى لها مقاعد دائمة فى مجلس الأمن ان تصدق على اتفاقات السلام التى ستبرم فى المستقبل ، وان تتبع سياسة تتماشى مع هذه الاتفاقات . هذه الفقرة موجهة بطريقة صريحة لدولة لها مقعد دائم فى مجلس الأمن . وهذه الدولة هى الاتحاد السوفيتى .

يضاف الى ذلك ان أزمة الشرق الأوسط أصبحت الآن نزاعا من نزاعات الحرب الباردة دون وجود توافق بين ارادة كل من العملاقين . فلا بد فى مرحلة لاحقة من اشتراك الاتحاد السوفيتى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط .

**هل كان هناك تصور مصرى/عربى مشترك ومتسق حول
حول الوضع اللبناني انبثق عنه قرار مصر بزيارتكم للبنان .
ان العرب متخوفون الآن من ان يذهب لبنان الى اسرائيل**

منفردا ٠٠ هل سبقت زيارتكم للبنان مشاورات مع الدول
العربية المعنية أم كانت زيارتكم مجرد توافق لبناني مصري
فقط ؟

□ الزيارة كانت مجرد توافق لبناني مصري فقط تمت اتصالات قبل
ذلك بين رئيس الجمهورية المصرية ونائب رئيس الوزراء كمال حسن على ،
تمت اتصالات كما اشرت من قبل بطريقة مستمرة في نيويورك اثناء العدوان
الاسرائيلي على لبنان ، اى ابتداء من يونيو من هذا العام ، كانت هناك
اتصالات مستمرة بين الوفد المصري والوفد اللبناني في الأمم المتحدة . ومن
خلال هذه الاتصالات كنا نستطيع ان نتشاور مع الجانب اللبناني ٠٠
لم يكن هناك تشاور مصري/عربي قبل هذه الزيارة لقد قامت زيارتنا
على علاقات ثنائية بين بيروت والقاهرة .

وكيف وجدتم استعداد لبنان الرسمي بصدد التفاوض
مع اسرائيل ؟

□ في الواقع هناك احتلال عسكري اسرائيلي في لبنان ولا بد من
التفاوض . لا مفر من التفاوض . ونحن نؤيد التفاوض وعلى لبنان ان يصدر
قراره السياسى فيما يتعلق بكيفية التفاوض واسلوبه ومكانه والدبلوماسية
المصرية ، لو اراد لبنان ، على اتم الاستعداد لتقديم المعونة الفنية او المساعدة
الفنية او المساعدة الفنية للبنان اثناء تفاوضه . ولكن عملية التفاوض هي
من صميم السيادة اللبنانية .

كل ذلك من صميم اختصاص الحكومة اللبنانية . ولا نريد نحن ان نتدخل
في هذا الاختصاص . الموقف المصري هو انه لو طلب لبنان اى مساعدة
دبلوماسية . او اى تشاور دبلوماسى فيما يتعلق بهذه المفاوضات ، فان مصر
على اتم الاستعداد .

هل تخلت مصر نهائيا عن مسألة الحكم الذاتى ، ام ان
هناك ، وفى ظل الظروف المستجدة فى لبنان ، مجالا لاعادة
بحث هذه المسألة ؟

□ اننى غير ميال لاستعمال كلمة « الحكم الذاتى » ، الكلمة الحقيقية ،
وسوف اريك الآن الكتاب الأبيض الذى صدر قبل سنتين ، هى كلمة « نظام
انتقالى » ، نظام انتقالى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومن خلال هذا
النظام ، الحكم الفلسطينى هو الذى سيتفاوض مع الجانب الاسرائيلى .
الآن نحن نرى انه لا مفاوضات الا اذا اشترك الجانب الفلسطينى والجانب
الأردنى بتلك المفاوضات

ما هى الصورة الحقيقية لعلاقات مصر الحالية مع العرب
ومع اسرائيل ؟ لقد حصل تغير منذ فترة ؟

□ فى الواقع ان العلاقات بين مصر والعالم العربى مسألة تختلف .
يجب ان نفرق بين العلاقات على المستوى الشعبى والعلاقات على المستوى
الحكومى . فيما يتعلق بالعلاقات على المستوى الشعبى فاننى استطيع ان
اقول ان هناك اكثر من مليون خبير مصرى يعملون فى العالم العربى ،
ويقدمون المساعدات للدول العربية ويساهمون فى تنمية تلك الدول العربية .
صورة عكسية هناك الوف والوف من الطلبة العرب ، سواء فى الجامعات
المصرية او فى جامعة الأزهر ، او فى المعاهد المتخصصة ، هنا فى القاهرة .
كان التبادل على المستوى الشعبى بين مصر والبلاد العربية قائم .
يبقى التشاور على المستوى الحكومى هذا المستوى قائم ايضا . بعض الدول
العربية تطلب ان لا نذكر هذا التشاور وبعضها الآخر لا مانع لديها من ان
تعلن قيام هذا التشاور فكان التضامن العربى بين مصر وشقيقاتها قائم ،
كان قائما حتى فى فترة الأزمة التى سبقت ، واملنا ان التضامن العربى
سيتغلب على المنازعات العربية عاجلا او اجلا .
يضاف الى ذلك ان المنازعات العربية ليست ظاهرة جديدة . وقعت

عشرات من المنازعات العربية فى الماضى ، واستطيع ان اتكهن انها ستقع ايضا فى المستقبل . المهم ان تتم تسوية تلك المنازعات بطريقة سلمية ، وان يتم ذلك فى اطار عربى دون تدخل اجنبى . فلو تم التدخل الاجنبى عن المنطقة فحينئذ سوف تنقلب تلك المنازعات من منازعات عربية - عربية ، محلية ، الى منازعات دولية او الى منازعات من منازعات الحرب الباردة وسيصعب تسويتها داخل اطار عربى .

هذا بالنسبة لعلاقتنا مع الدول العربية

بالنسبة لعلاقتنا مع اسرائيل ، فاننا سنحترم معاهدات السلام التى أبرمت بين مصر واسرائيل وهى علاقات عادية ، علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل . اننا نرفض أية علاقة خاصة ، أى تعاون خاص بين الدولتين خارج اطار العلاقات العادية الطبيعية بيتنا وبين اسرائيل .

هناك جفاء حاليا بين مصر واسرائيل ، فالى أى حد يمكن ان يصل هذا الجفاء ؟

□ هذا الجفاء يمكننا ان نصفه بان هناك سلاسا باردا بين مصر واسرائيل ، ولكننا نرى انه يجب الاستمرار فى التفاوض مع الجانب الاسرائيلى لانه من خلال هذا التفاوض قد نستطيع ان نجد حلا سلميا لأزمة الشرق الأوسط . مازالت الفلسفة الدبلوماسية المصرية قائمة على التفاوض والحوار ، والمزيد من التفاوض والحوار .

واذا استمر الاحتلال الاسرائيلى فترة زمنية طويلة ، فهل سيبقى الموقف المصرى من اسرائيل على ما هو عليه ، ام انكم ستصعدون من موقفكم بشكل من الأشكال ؟

□ نحن نرى ان الحوار هو مفتاح الحل ، وان المزيد من الحوار مع الجانب الأمريكى ، مع الجانب الأوروبى ، مع الجانب الاسرائيلى ، هو الذى قد يوجد حلا للاحتلال الاسرائيلى للبنان .

هل صحيح ان لبنان طلب من مصر استمرار سحب السفير
المصرى من تل ابيب كورقة ضغط على اسرائيل من اجل
انسحابها من لبنان ؟

□ لم يطلب لبنان ذلك .

وهل صحيح ان لبنان طلب من مصر خبراء او مدربين
عسكريين لاعادة بناء الجيش اللبناني ؟

□ وهذا ايضا غير صحيح .

كيف تنتظرون معالى الوزير الى موضوع الاقليات المثار
الآن بقوة فى لبنان وفى سواء من الاقطار العربية ؟

نحن نؤمن بالتعايش السلمى داخل الدول العربية ، وبالتعايش السلمى
بين الاقليات المختلفة . هناك قاسم مشترك اكبر بين هذه الاقليات وهى اللغة
العربية ، الحضارة العربية ، الانتماء العربى . ومن خلال هذا القاسم المشترك
الأكبر ، يجب ان نتغلب على المنازعات ، على الاحتكاكات التى ظهرت بين
الاقليات المختلفة فى الشرق الأوسط والتى فى الكثير من الأحيان كانت تعززها
عناصر اجنبية عن المنطقة .

احب ان اقول ان الخلافات بين الاقليات ، او بين الاقلية والاغلبية ليست
ظاهرة موجودة فقط فى الشرق الأوسط سنجد هذه الظاهرة موجودة فى
مختلف بلدان العالم استطيع ان اذكر ايرلندا وعشرات من الدول الافريقية .
عشرات من الدول الآسيوية المهم ان نجد حلولاً سلمية لهذه المنازعات ، ان
نغلب التضامن القومى على الخلافات ، ان نعمل من خلال الحوار اذا كنا
ننادى بالحوار بيننا وبين دولة اجنبية كاسرائيل فمن باب أولى ننادى بالحوار
بين أبناء نفس الوطن .

هناك دعوات كالدعوات التى تثار احيانا فى لبنان لاقامة
مجتمع تعددى ، او دولة تعددية على النمط السائد فى سويسرا

**او سواها .. فهل هذا برايكم هو الحل ، او الحل هو لبنان
بصفته السياسية والدستورية الحالية ؟**

فى الواقع نرى ان الشعب اللبنانى هو الذى يستطيع ان يجد حلا
لمشاكله . ومهما كان الاختيار الذى سيتم من جانب الشعب اللبنانى ، فسيجد
فى مصر مساندة لهذا الاختيار .

**متى ستعاد العلاقات الدبلوماسية بين مصر ولبنان ؟ هل
يحتتم بصدها فى لبنان ؟**

فى الواقع لم نناقش هذا الموضوع ، لان هناك علاقات اهم بين مصر
ولبنان . علاقات اهم بكثير من العلاقات الدبلوماسية اننا لا نريد ان نقلل من
اهمية مظهر العلاقات الدبلوماسية . انه مظهر من مظاهر السيادة ولكن المهم
هى العلاقات الحقيقية القائمة بين الشعب اللبنانى والشعب المصرى والتى
ليست فى حاجة الى علاقات دبلوماسية والتى ظهر لها آثار هائلة فى
التاريخ ..

اننا لا ننسى دور الشعب اللبنانى فى النهضة التى ظهرت هنا فى مصر
فى نهاية القرن الماضى ، سواء عن طريق المفكرين او الصحفيين امثال بشارة
تقلا ، جرجى زيدان ومجموعة من القيادات الفكرية اللبنانية التى ساهمت فى
البعث الفكرى العربى . وعندما قابلنى الشيخ بيار الجميل ذكر لى انه عاش
فى المنصورة على مدى اربع سنوات ، وانه مدين لاقامته فى مصر ، وما هذا
الا تعبير للعلاقات الحقيقية القائمة بين لبنان ومصر ، بين الشعب اللبنانى
والشعب المصرى ، سواء كان الشعب اللبنانى المسلم او اللبنانى المسيحى .
هناك ثقة متبادلة بين جميع عناصر الشعب اللبنانى والشعب المصرى .

كان انطون الجميل رئيس تحرير « الاهرام » ، كان الاخوان زيدان
اصحاب « دار الهلال » .. كان هناك دور لبنانى اساسى فى ميادين اخرى .
جول خلاط كان رئيس البورصة فى الاسكندرية استطاع ان اقول ان لبنان لعب
دورا هاما على جميع المستويات وجميع فروع المجتمع المصرى

لقد كان لدينا احساس دائم فى لبنان بأن الوضع العربى
غير طبيعى لان لبنان كان غائبا وكذلك مصر ؟ هناك جناحان
هامان جدا فى حركة العمل العربى هما لبنان ومصر ..

واملنا ان التعاون بين لبنان وبين مصر سوف يساعد على استتباب
التضامن العربى ككل فى هذه المنطقة . وجميعنا بحاجة الى هذا التضامن
رغم الاختلافات التى قد توجد . ان الاختلافات لا توجد الا داخل الأسرة
الواحدة . اذا لم توجد علاقات لا توجد خلافات . هناك مثلا بين مصر وبين
اية دولة فى امريكا الوسطى ، فلا يوجد احتمال لقيام منازعات بين مصر
وهذه الدولة بسبب البعد الجغرافى ، بينما الخلافات تظهر عادة داخل الأسرة
الواحدة . ويجب ان نقبل هذه الخلافات كأنها سمة من سمات الحياة والمهم
كما قلت ان نتغلب على هذه الخلافات وان نعمل على تسويتها داخل الأسرة
العربية ، وان نتجنب التدخلات الأجنبية .

ان الشعب المصرى متضامن مع الشعب اللبنانى ، وهو يؤمن برسالته
داخل الأسرة العربية ..

الحديث الثامن

ماذا عن العلاقات الثنائية بين مصر وسلطنة عمان ؟

□ من المعروف ان العلاقات الثنائية بين مصر وسلطنة عمان يمكن وصفها بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة ومتكاملة ، فالمتعاون والتنسيق بين الدولتين هما السمة التي تحكم العلاقات بين البلدين الشقيقين فى مختلف المجالات السياسية والثقافية والاعلامية والاقتصادية ، فسلطنة عمان كانت ومازالت من الدول العربية القليلة التى ساندت مصر فى مسيرتها من أجل ارساء أسس السلام وعمل المؤتمر العربى على عزل مصر ، هذا الى جانب وقوف الشعب العمانى ، شأنه فى ذلك شأن كافة الشعوب العربية ، خاصة عندما خضنا حرب اكتوبر ١٩٧٣ المجيدة .

الأهم من ذلك كله ان هناك تطابقا فى الموقف والنظرة الى السلام كهدف استراتيجى يحدد سياسة البلدين ، ويمكن القول باختصار ان العلاقات الثنائية بين البلدين هى علاقات نموذجية .

هل هناك جهود خفية للدبلوماسية المصرية من أجل وقف حرب الخليج بين العراق وايران ؟ ماذا سيكون عليه الموقف المصرى اذا قامت ايران باغلاق مضيق هرمز ؟

□ لا توجد أية جهود خفية او علنية للدبلوماسية المصرية من أجل وقف حرب الخليج بين العراق وايران ، وتعتقد الدبلوماسية المصرية ان هذه الحرب وامتدادات آثارها الخطيرة على المنطقة بأسرها ، وما لأطرافها من ارتباطات وتحالفات متداخلة ومعقدة ، قد أصبحت قضية دولية ، من الطراز الأول ، تهدد السلام والأمن الدوليين للخطر الحقيقى ، ولهذا فمن الضرورى ان تعرض

القضية على مجلس الأمن ، وان تساهم الدول العظمى فى إيجاد حل سريع لها ، أما عن احتمال اقدام ايران باغلاق مضيق هرمز ، فمن المعروف ان حرية الملاحة الدولية فى المضائق من بين المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المصرية ، وان مصر قد تمسكت - دائما - بهذا المبدأ وطبقته فى جميع الظروف . ولا يخفى ان سلبية الدور المصرى ان هى الا نتيجة منطقية تقترب على انحياز مصر للموقف العراقى ومساندتها الكاملة للعراق الشقيق فى مواجهة العدوانية الايرانية التى تدير معاركها الآن على الأرض العراقية ، وتضع شروطا تعجيزية لا يقبلها أى منصف ، ومن المؤكد ان نوعية هذا الموقف المصرى يجعل قدرة الدبلوماسية المصرية على القيام بوساطة أمرا غير قائم ، وفى ضوء هذه الملابسات يأتى تفسير الموقف المصرى المشار اليه .

ما الذى قدمته الدبلوماسية المصرية للشعب الفلسطينى الذى يتعرض للقمع والتعذيب فى الأراضى العربية المحتلة بعد قيام اسرائيل بتطبيق قانون الاحكام العسكرية على الفلسطينيين فى الضفة والقطاع ؟

□ منذ مبادرة السلام المصرية لم تتوقف جهود الدبلوماسية المصرية يوما واحدا عن العمل المستمر على جميع الجبهات فى مجال الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطينى ، فقد تقدمت الحكومة المصرية بذاكرة فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ ، سلمت - وقتئذ - الى وزير الخارجية « فانس » حول اجراءات بناء الثقة التى طالبت مصر بضرورة تنفيذها فى الأراضى المحتلة لخلق جو جديد وسلمت مصر مذكرة فى أكتوبر ١٩٨٠ الى السفير « لينوفيتش » ممثل الرئيس كارتر .

وقد تضمنت - هاتان الوثيقتان - مقترحات عملية محددة طالبت اسرائيل بالقيام بها ، منها العمل على تجميد اقامة المستوطنات فى الضفة والقطاع ، واعادة الأراضى والممتلكات المصادرة ، بما فى ذلك الاملاك العامة ، ورد الودائع المصادرة او المجمدة ، واتخاذ التدابير الضرورية للقيام برفع الحظر

من الاجتماعات السياسية ، والسماح بحرية التعبير لفلسطيني الضفة والقطاع ، والغاء أية سياسات أو ممارسات من شأنها خلق أجواء التوتر ، والغاء جميع القيود المفروضة على حرية الانتقال ، والعفو عن المسجونين السياسيين .

كما قدمت مصر مذكرة بوجهة نظرها في الأوضاع غير المحتملة التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ، ووزعت على مجلس الأمن كوثيقة رسمية في عام ١٩٨٣ . وأكدت الدبلوماسية المصرية - دوما - في كافة اتصالاتها الدولية ، على عدم شرعية اجراءات اسرائيل وممارساتها في الأراضي المحتلة لتغيير السمة الجغرافية والتكوين السكاني فيها ، وقد رفضت مصر هذه السياسة رفضا مطلقا ، لانها غير قانونية ، وغير مشروعة بمقتضى احكام القانون الدولي والمقررات والقرارات الاجماعية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي مقابلة بينى وبين وزير الخارجية الأمريكى « جورج شولتز » تمت في شهر ابريل من العام الماضى « ١٩٨٣ » تحدثت مطولا عن ضرورة تحسين وضع الا ان شيئا ملموسا لم يتحقق حتى الآن ، في هذا الخصوص ، كما تناولت مناقشاتى - مع المبعوث الأمريكى « رامسفيلد » خلال زيارته للقاهرة في ديسمبر الماضى - التشديد على هذا الموضوع .

ما هو الدور المنتظر للدبلوماسية المصرية بعد انتخاب مصر عضوا في مجلس الأمن في المجال العربى .

□ ان عضوية مصر في مجلس الأمن لفترة العامين القادمين ليست - في الواقع - سوى فرصة اضافية لأن تضع مصر مبادئها وسياساتها موضع التطبيق العملى وعلى محك التنفيذ الفعلى في محفل دولى له اهمية مثل مجلس الأمن .

فالدبلوماسية المصرية تقوم على مبادئ ثابتة وأصيلة ، أهمها العمل

على تصفية الاستعمار وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وتدعيم سياسة عدم الانحياز ، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وتعميق أشكال التعاون الدولي بين كافة الدول صغيرها وكبيرها ، غنيها وفقيرها ، وإزالة كافة أشكال التمييز العنصري ، وتأكيد حقوق الإنسان ، وإعلاء شأنها في مختلف أنحاء العالم .

وإذا كانت تلك هي المبادئ العامة التي تحكم نشاط الدبلوماسية المصرية في مختلف الجبهات ، فإن انشغال مصر الأكبر وجل اهتمامها سينصب - بطبيعة الحال - على قضية العرب الأولى التي تتمثل في القضية الفلسطينية التي ستبذل كل الجهود من أجل السعي لتهيئة أفضل الظروف الظروف للبحث عن حل مقبول لها ، وكذا دفع مسيرة السلام ، وتسوية قضية الشرق الأوسط .

الحديث التاسع

كانت مبادرة مصر لانتهاء الحرب العراقية الايرانية
مثار تعليق وجدل في اكثر الأوساط خاصة بعد أن فشلت
من قبل كل جهود الوساطة من امم متحدة وعدم انحياز
ومنظمة المؤتمر الاسلامي ووساطة الجزائر ومجلس التعاون
الخليجي . بل ان هناك من ذهب الى ان المبادرة ليست سوى
خدعة لاجراء مصر من عزلتها الدبلوماسية ؟

□ أولا مصر ليست في عزلة دبلوماسية حتى تفتش عما يخرجها من
هذه العزلة .

ثانيا : الوساطة المصرية تتم في اطار حركة عدم الانحياز . . اي ان
الوساطة ترمى الى أن تتحرك مجموعة عدم الانحياز وتقولى عملية ايجاد حل
للمواجهة العراقية الايرانية خاصة وان هناك قاسما مشتركا اكبر بين كل من
الدولتين . فكلامهما من دول عدم الانحياز . . اي انهما ليسا منحازين لاي
من المعسكرين . . وعليه كان يجب ان نستطيع ان نبني القنوات التي يمكن
بمقتضاها الوصول الى تسوية النزاع الحالي بين العراق وايران حتى
لو كانت تسوية لاسيما وان الدبلوماسية المصرية ترى ان مجموعة عدم
الانحياز لها مسئولية خاصة ويجب ان تتحملها .

يقال ان الولايات المتحدة ارسلت بعثة خاصة في الخليج
بحثا عن قواعد تستخدم في حالة تصاعد الحرب وذلك في
ضوء ما يشاع من ان ريجان ينظر الى تدخل عسكري مباشر
في الخليج . . والآن التساؤل فيما اذا تعرضت الدول البترولية
للخطر هل تشجعون خطوة كهذه ؟

□ الا من يجب ان يكون منبثقا من نفس المنطقة فأبناء المنطقة هم الذين

يحافظون على امنها لا الآخرون • بل ان دول المنطقة اذا اتحدت فلن نكون فى حاجة الى تدخلات اجنبية • وهنا أحب ان اؤكد بان معاهدة الدفاع المشترك التى وقعت عليها مصر سنة ١٩٥٠ مازالت قائمة وسارية المفعول • وانه من خلال هذه المعاهدة تستطيع دول المنطقة ان تجد حلا لقضية الأمن فى المنطقة •

على سعيد الوضع فى لبنان دعت اسرائيل مؤخرا الى اجراء لفصل القوات بينها وبين سوريا فى سهل البقاع وذلك عن طريق ايجاد منطقة عازلة تحرسها الأمم المتحدة ما هى وجهة نظركم حيال هذا ؟

□ نحن نتمسك بالقرارين رقمى ٦٠٨ ، ٦٠٩ الصادرين عن مجلس الأمن فى يونيو ١٩٨٢ ، والذي يطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان فورا • وهو ما وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية • اننا نرى ان انسحاب اسرائيل من جميع اراضى لبنان هو الخطوة الاولى لاستتباب السلام • وبعد هذا الانسحاب فاننا نرحب بوجود قوات للأمم المتحدة فى بعض المناطق الحساسة للحيلولة دون وقوع اشتباكات جديدة فى المنطقة •

فكرة حياد لبنان عرضتم لها منذ عام ويزيد • هل مازلتهم ترون امكانية تنفيذها ؟

□ فكرة حياد لبنان جديرة بالاهتمام ولكنها سابقة لأوانها • فيجب ان تتحقق أولا المصالحة اللبنانية ثم انسحاب القوات الأجنبية ، ثم بعد ذلك نستطيع ان نفكر فى وضع قانونى خاص للبنان يساهم فى الاستقرار ويمكن بالتالى للبنان من ان تعود الى اشعاعها الثقافى والحضارى فى المنطقة

نظرا الى اغلاق اسرائيل لمناطق العبور على نهر الاولى على انها بداية لاحتواء الجنوب وفصله عن لبنان • ما هو تقييمكم ؟

□ الدبلوماسية المصرية ستقاوم اية محاولة لتقسيم لبنان لانها ترى ان وحدة التراب اللبناني والاستقلال السياسى للبنان ركن من اركان السلام الشامل الذى نسعى ونجاهد فى سبيل تحقيقه •

الحديث العاشر

على صعيد تحقيق المصالحة بين مصر والعالم العربي
نتساءل ٠٠ ما هو تصوركم لشكل عودة مصر الى جامعة الدول
العربية خاصة وان عودتها باقت مطلباً ملحا لمنظمة التحرير
الفلسطينية والدول العربية قبل ان يكون لمصر ؟

□ حول عودة مصر الى جامعة الدول العربية هو سؤال غير دقيق
من الناحية الشكلية ٠٠ جامعة الدول العربية ، فعنويتها في هذه المنظمة
الاقليمية التي شاركت في تأسيسها لاتزال قائمة طبقا لميثاق هذه الجامعة .
واسمحي لي بأن استطرد قليلا في شرح الناحية القانونية الفنية في هذا
الخصوص لأن ثمة ظلالا كثيفة من عدم الوضوح قد اكتشفت هذا الأمر المتعلق
بعلاقة مصر بـجامعة الدول العربية . فالجدير بالذكر - في هذا المقام - أن
تعليق « أو وقف عضوية » مصر في الجامعة ونقل مقرها من القاهرة الى
تونس قد صدر بهما قرار من مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في
اجتماعه الذي انعقد في بغداد في ٣١ مارس سنة ١٩٧٩ ، كما أن الدعوة الى
انعقاد هذا المؤتمر قد تم توجيهها من جانب وزير خارجية العراق ، وعلى ذلك
فهو مجرد مؤتمر دولي خارج نطاق احكام ميثاق الجامعة العربية .

عفوا سيدي الوزير ، ولكن مؤتمر وزراء الخارجية
والاقتصاد العرب المشار اليه قد رتب آثارا قانونية فيما بين
الدول المشتركة فيه والتي وافقت على قراراته الخاصة بتجميد
عضوية مصر في جامعة الدول العربية ؟

□ ولكن بالاحتكام الى نصوص ميثاق الجامعة والالتزام الدقيق بالشكل
القانوني يقودنا الى القول بأن ما اتخذه مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد

العرب الذى انعقد فى بغداد فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٩ بشأن وقف عضوية مصر فى الجامعة أو نقل المقر هى قرارات عديمة الأثر وغير شرعية وذلك استنادا الى ما يلى :

أولا : اذا ما عدنا الى ميثاق جامعة الدول العربية وجدنا أن الجهاز الذى يختص بشئون العضوية ويملك سلطة اتخاذ قرار ملزم بشأنها هو مجلس الجامعة ، وليس ثمة شك فى أن هذا المؤتمر لا يعتبر اجتماعا عاديا أو غير عادى لمجلس الجامعة طبقا لما تقضى به نصوص الميثاق .

ثانيا : ليس من بين نصوص الميثاق نص يخول مجلس الجامعة - وقف العضوية وتحديد ما يترتب عليها من حقوق ، وذلك على نقيض ما تجرى عليه بعض المواثيق الدولية من بيان حكم هذه المسألة مثل ميثاق الأمم المتحدة ثالثا : فيما يتعلق بمقر الجامعة ، فقد جاء نص المادة العاشرة من الميثاق صريحا فى أن القاهرة هى المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، وأن لمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه ، فإذا كان هذا النص يجيز صراحة لمجلس الجامعة أن يعقد اجتماعه خارج القاهرة ، وهو الأمر الذى حدث بالفعل أكثر من مرة ، فهو صريح أيضا فى تقرير كون القاهرة هى المقر الدائم للجامعة دون الترخيص فى نقل هذا المقر .

بناء على ما تقدم - وفى ضوء أحكام ميثاق جامعة الدول العربية - نجد أن قرار تعليق عضوية مصر يفتقر لكل مضمون قانونى - وإن التمسك بأهداف التحايل القانونى يؤكد انعدام آثاره القانونية للاعتبارات السالف بيانها .

ولكن يمكن تكيف هذه القرارات بأنها قرارات سياسية لا اعتبارات قانونية وعليه اتساع ما هو الموقف المصرى فى ضوء ذلك ؟

□ لا يمكن الأخذ بمثل هذا المنطق ، لأن التكيف السياسى للقرارات التى

تتخذها منظمة دولية يضعف من المنظمة ذاتها ، وحتى مع القول بأنها قرارات سياسية ، فانها تكون بذلك عديمة الأثر في دائرة جامعة الدول العربية التي نحن بصدد الحديث عنها والتي يرتبط أعضاؤها بأحكام ميثاقها - ويصبح أمرا لا يعنى الا مجموعة الدول التي تبنتها ولا يعبر عن ارادة صحيحة لمجلس الجامعة العربية .

ولكن ، ماذا لو اردنا ان نبحث عن تكييف قانونى يتيح لمصر العودة الى ممارسة نشاطها داخل الجامعة العربية من جديد فى ضوء الشرح الذى تفضلتم بتقديمه ؟

□ لقد كان الموقف المصرى الرسمى من قرارات مؤتمر بغداد ، هو عدم الاعتراف بشرعية تلك القرارات . وبناء عليه فلا مجال للبحث عن تكييف قانونى لأن ما يقوم على الباطل هو باطل . . .

ولكن من ناحية أخرى فان فهمنا لهذه القرارات على انها قرارات تنتفى عنها طلفتها القانونية ، ولا تعنى الا من تبناها وليست لها أية قيمة قانونية ملزمة يقودنا الى الافتتاح بأن هذه القرارات يمكن لمن اتخذوها الرجوع عنها اما فرادى أو بشكل جماعى ، وذلك دون ان تتأثر من الناحية القانونية مسئولية أى منهم عن مخالفتها . . .

اذ أن العودة عن تلك القرارات لا يحتاج لاجراء شكلى معين . . . اضيف الى ذلك بان قرار تعليق عضوية مصر - وبصرف النظر عن كونه قرارا سياسيا - لا يقضى باجراء قانونى محدد بنصوص الميثاق . . . كما ان هذا القرار قد تم اتخاذه بالأغلبية وليس بالاجماع . . .

ومن ثم فان الرجوع عنه والعودة فيه ، يمكن ان تكون بالأغلبية فقط وليس بالاجماع وذلك حتى مع التجاوز عن عدم تمثيل قمة بغداد لارادة الجامعة العربية

هل نفهم من ذلك بان الرجوع عن قرارات مؤتمر بغداد هو الطريق الوحيد امام فتح الباب لعودة مصر لاستئناف

نشاطها داخل الجامعة العربية ؟ وهل هناك ثمة شروط تضعها
مصر أمام قبولها العودة الى استئناف نشاطها ؟

□ لا يمكن الحديث أبدا عن طريق واحد ، فهناك دائما العديد من الطرق
والأساليب والاختبارات بالنسبة لعلاج كل مسألة . ولكن ربما كان الصحيح
هو أن المبادرة الآن في يد الجامعة التي تستطيع أن تجد الصيغة المناسبة التي
بموجبها يمكن تجاوز الموقف الحالي . . . ومصر لا تضع شروطا أمام استئنافها
لنشاطها داخل أجهزة الجامعة العربية . .

هل تسعون الى صدور قرار جديد من الجامعة العربية
ينص على إلغاء القرارات السابقة ؟

□ لو رُوي بأن تأخذ الدبلوماسية المصرية بالمنهج الأول ففي هذه الحالة
يقضى تمسك مصر بالشرعية ضرورة صدور قرار جديد من الجامعة العربية
ينص على إسقاط القرارات السابقة الخاصة بتجميد العضوية واعتبارها في
حكم الملغاة بسبب عدم مشروعيتها . أما في حالة تبني الدبلوماسية المصرية
للمنهج الثاني فيكتفى باعتبار ما سبق من قرارات كان لم تكن . .

وينطبق نفس الشيء على مسألة نقل مقر الجامعة من القاهرة ،
فلو أرادت الدبلوماسية المصرية الأخذ بعرفية الميثاق فلا يجوز نقل المقر بغير
تعديل الميثاق - وهو ما تأسس عليه مواقف مصر في رفض الاعتراف بجامعة
تونس .

ويقتضى الأمر حينئذ ضرورة عودة الجامعة الى مقرها الرسمي
بالقاهرة . خاصة وأن قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع ، الذي عقد في
بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ ، قد نصت على أن نقل مقر الجامعة من القاهرة هو
نقل (مؤقت) ريثما تتوفر الظروف السياسية المناسبة لعودة مصر الى حظيرة
الأمّة العربية .

أما إذا نصحت المباحث التونسية في انشاء مقر دائم جديد للجامعة في

تونس واختارت الدبلوماسية المصرية اللجوء الى منهج الحلول السياسية العملية فى تناول مسألة تطبيع علاقاتها بالجامعة - فانها تقبل فى هذه الحالة فكرة أن تكون الجامعة أكثر من مقر دائم • بحيث يكون مقر القاهرة هو المقر الرئيسى •• ويكون بتونس المقر الثانى •• ويمكن الاسترشاد - فى هذا الخصوص - بما هو متبع فى الأمم المتحدة - إذ لها مقر فى نيويورك وآخر فى جنيف ••

يقودنا الحديث الى تساؤل آخر حول الاتجاهات المطروحة حالياً لتعديل ميثاق الجامعة وما قد يترتب على ذلك من سبب اضافى يؤكد أهمية وجود مصر داخل أجهزة الجامعة ومشاركتها فى اقرار التعديلات الجديدة المتوقعة ؟

□ فى البداية لابد أن تناول الجانب الشكلى فى مسألة علاقة مصر بالتخيلات المطروحة حالياً لتعديل ميثاق الجامعة • فمع أن موضوع تعديل ميثاق الجامعة العربية هو موضوع قديم قدم الميثاق نفسه الا أنه لا يخفى أن عرض مشروع تعديل الميثاق على القمة العربية المنتظرة سوف يخلق - فى غياب مصر - وضعاً غير طبيعى حيث قد تكتمل أغلبية الثلثين اللازمة لنفاذ التعديلات بدون اشتراك مصر فى بحثها واقرارها ••

فى حين أن المادة التاسعة عشرة من الميثاق تقضى بنفاذ التعديلات فى حالة موافقة ثلثى أعضاء الجامعة عليها وأغلبية الثلثين المطلوبة تسرى على جميع أعضاء الجامعة بما فى ذلك مصر التى تعتبر عضواً بالجامعة نشاطه مجمد أو مطلق بشكل مؤقت - وتأسيساً على ذلك فعصر من الناحية القانونية هى إحدى الدول الأعضاء التى تدخل فى حساب ثلثى أعضاء الجامعة •

هذا من الناحية القانونية الشكلية التى تقضى كذلك بضرورة أن تشارك مصر فى التخييل المقترح حتى تلتزم به الى جانب الناحية السياسية التى لا يمكن أن تغفل دور مصر فى اقامة العمل العربى المشترك •

ويسجل التاريخ العربى الحديث أن أول اجتماع لقادة الدول العربية كان

هو ذلك الاجتماع الذى دعت اليه الحكومة المصرية وعقد فى انشاص فى شهر مايو ١٩٤٦ وحضره ملوك ورؤساء الدول العربية المستقلة فى ذلك الحين - وبعد ذلك بسبعة عشر عاما - وان اختلفت الظروف - كانت مصر الثورة هى التى دعت الى عقد مؤتمرات القمة العربية واستضافت اول مؤتمرين فيها .

هناك الكثير من المتغيرات التى طرأت على الساحة اليوم وحدثت بأطراف عربية الى ان تقف سدا امام عودة مصر الى مكانها فى الجامعة . والتساؤل ماذا لو اسفرت العودة عن مجرد رمز القبول العربى بمصر ؟

لو ان العودة ستكون مجرد رمز فلا داعى لها . ولكن لو ان العودة كانت وسيلة لتطوير الجامعة العربية فيها ونعم .

هناك اطراف عربية تتخوف من عودة مصر الى حجمها فى الجامعة ، فالسعودية مازال البعض يراها تتحكم فى العلاقات من منطلق الصراع على الزعامة . هل تعتقدون بان السعودية قد تمنع فى عودة مصر ثانية الى جامعة الدول العربية ؟

□ عندما قامت الجامعة سنة ١٩٤٥ قامت بموجب نوع من الاتفاق بين السعودية ومصر . وبما ان هذا الاتفاق قد تم لمصلحة الأمة العربية فمن الممكن ان نتصور اتفاقا جديدا بين مصر والسعودية من أجل جامعة الدول العربية جديدة .

هل يمكن ان يحدث هذا وسط كم المتغيرات المتنامى ؟

□ لا يوجد أى تناقض جذرى بين السياسية المصرية والسياسية السعودية - وكذا الحال بالنسبة للمصالح بل ان هناك تكاملا سياسيا بين الدولتين . وفى اطار هذا التكامل نستطيع ان نتصور ان كلتا الدولتين قد يكون له موقف مشترك يساعد على بلورة جامعة دول عربية جديدة .

هناك دول تنكر على مصر العودة الى مكانتها في الجامعة وتتصدرها سوريا لاختلافات في المنحى السياسى الذى تتبعه كل منها والذي يعكسه صداقة سوريا للاتحاد السوفيتى وتعاطف مصر مع الولايات المتحدة ؟

□ يجب الا نبالغ فى الخلاف الذى يكون بين سوريا ومصر خاصة وان هناك سوابق لرأب الصدع فيما بينهما ..

وأضرب مثالا على ذلك عندما وقع الانفصال فى الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦١ - كان هناك صراع قوى بين الدولتين - ولكن ورغم ذلك مرت الأيام وتم التصالح بينهما . فمصر وسوريا والسوابق موجودة فمعاهدة الهدنة التى أبرمت بين مصر واسرائيل كانت النموذج الذى بمقتضاه عقدت سوريا معاهدة مماثلة مع اسرائيل واتفاقية فض الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل كانت النموذج لاتفاقية فض الاشتباك بين سوريا واسرائيل .. وأملنا ان تكون معاهدة السلام التى تمت بين مصر واسرائيل بمثابة النموذج الذى تحدد الأطراف العربية فى المنطقة حذوه وتتصدرها سوريا .

هناك من يدعى بان العرفان بالجميل هو الذى يحدد العراق الى الحفاظ على معالم التقارب مع مصر وليس هناك اية اعتبارات أخرى ؟

□ اختلف فى هذا التفسير .. وارى ان العلاقات التى قامت بين مصر والعراق قبل وبعد قيام الجامعة انما تدل على ان هناك ارادة سياسية مشتركة ترمى الى تحقيق السلام الشامل فى المنطقة ..

على حين تنفرد مصر بموقف ابرز معالمه كامب ديفيد - فان المجموعة العربية تتصدى لذلك - فكامب ديفيد مازالت فى اعينهم بمثابة المظلة التى قيدت مصر ومنحت اسرائيل مشروعية المد فى المنطقة - كيف تعولون على العودة الى الجامعة وهى التى قامت أساسا على التصدى لاسرائيل ؟

□ جامعة الدول العربية الحالية كانت تقوم من أجل المواجهة على مستوى

عسكري ضد اسرائيل . اليوم من المفروض أن تقود الجامعة المواجهة على المستوى السياسى والدبلوماسى . . كان يجب على الجامعة العربية أن تتطور منذ سنة ١٩٥٠ عندما وقعت معاهدة الهدنة بين مصر واسرائيل والأردن واسرائيل ولبنان واسرائيل وسوريا لأنه قد طرأ موقف جديد يتطلب الاعداد للتفاوض والحوار بدلا من المواجهة العسكرية .

من القضايا الأخرى التى تفصل مصر اليوم عن المجموعة العربية انه على حين مازالت مصر تسير وفق منهج كامب ديفيد فان الأطراف العربية تتطلع الى عقد مؤتمر دولى الذى وان رحبتم به الا انكم تتحفظون حيال عقده ؟

□ لا يوجد تعارض بين الموقف المصرى والموقف العربى ان بمجرد اعتراف الموقف العربى بالقرار ٢٤٢ وبمبدأ التفاوض مع اسرائيل قد اسقط أى اختلاف جوهري بين مصر والعرب فيما يتعلق بهدف التفاوض فالاختلاف ينحصر فقط فى الاطار الذى سيتم التفاوض من خلاله - هل سيكون كامب ديفيد أو مبادرة ريجان أو المؤتمر الدولى ؟ وبصفة عامة فان الدبلوماسية المصرية مرنة وعلى استعداد لتقبل أى اطار شريطة موافقة الأطراف الرئيسية عليه وخاصة التى تملك السيطرة الفعلية على الأرض والولايات المتحدة التى تمدها بالسلاح والدعم .

معنى هذا انكم ترحبون بمؤتمر دولى بلا تحفظ ؟

□ التحفظ الوحيد لنا يرتكز على ضرورة موافقة الولايات المتحدة واسرائيل على عقد المؤتمر الدولى والتخلى عن موقف الرفض الذى يعوق مسيرة السلام حتى الآن .

هناك نقطة خلاف أخرى تتعلق بتعاطفكم مع الولايات المتحدة رغم فشلها فى المنطقة واعطاء السوفيت دورا ثانويا محدودا . خلافا لبعض الدول العربية التى تحاول اعطاء السوفيت دورا اكبر من ذلك بكثير ؟

□ هنا ايضا لا يوجد خلاف جذرى بيننا وبين الدول العربية لأنه لو تم

تقارب وحدث انتهاء للحرب الجديدة الباردة القائمة بين العملاقين ولو حدث تقارب على غرار التقارب الذى تم بموجب التصريح المشترك الذى صدر فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ بين سايروس فانس وجروميكو فحينئذ سيكون من السهل ان تنتقل من أسلوب كامب ديفيد الى أسلوب المؤتمر الدولى . ولكن لا يمكن أن يتحقق للمؤتمر النجاح الا اذا توافر شرط مسبق وهو ان يكون هناك تلاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

قد لا تحتاج مصر الى نفوذ يدها من معاهدة السلام مع اسرائيل لكى ينتهى تجميد عضويتها فى الجامعة - ولكن سيكون لزاما عليها ان تقبل قرارات القمة العربية السابقة وبصفة خاصة قرارات قمة فاس ؟

ليس لدينا مانع بالنسبة لقرارات فاس - ولكن لدينا كل مانع لاي قرار قد يحاول التقليل او اضعاف التزامات مصر بموجب اتفاقات السلام مع اسرائيل .

هل مصر على استعداد لتحمل النتائج التى يمكن ان تترتب على عودتها لجامعة الدول العربية بالنسبة لاسرائيل وهى التى رأت ان مجرد التقارب مع المنظمة (منظمة التحرير الفلسطينية) فى يوم من الايام هو انتهاك صريح لكامب ديفيد ؟

□ لو كانت عودتنا الى جامعة الدول العربية ستؤدى الى تغيير أسلوبها وتطويرها بحيث تستطيع ان تواجه تحديات المستقبل فاننا نرحب بهذه العودة اما ان تعنى عودتنا الى الجامعة تغيير مصر لسياستها فهذا هو الخطأ بعينه . ومن ثم فان عودتنا الى الجامعة لا تعنى تغييرا لسياستنا وبالتالي لا تعنى اسقاط كامب ديفيد - فعلى العكس عودتنا ستكون سبيلا لايجاد صيغة جديدة قائمة على التفاوض لحياء عملية السلام . .

ماذا يحدث لو ان اسرائيل رأت فى تقارب مصر العربى انتهاكا لمعاهدة السلام معها وخرقا لكامب ديفيد ؟

□ اسرائيل لن ترى ذلك لأنه بموجب اتفاقات السلام وبموجب اتفاقات

كامب ديفيد فان المعاهدة المصرية هي الخطوة الأولى لإبرام معاهدات مماثلة بين الدول العربية واسرائيل على غرار اتفاقات الهدنة التي تمت من قبل بين دول عربية واسرائيل عقب إبرام معاهدة الهدنة المصرية التي تمت من قبل بين فان تقارب مصر مع العرب يهدف أساسا الى تحقيق هذا المنهج السلامي

عود الى نقطة البداية لاتساع ما هي تصوراتكم لما يمكن ان يكون عليه التعديل المنتظر لهيكلية ودور الجامعة العربية في المستقبل ؟

□ ربما كانت هذه القضية هي القضية الأهم في المرحلة الراهنة . ان لابد للجامعة العربية ان تساير الظروف الجديدة التي تمر بها الأمة العربية لتكون اداة فعالة من أدوات العمل العربى المشترك فى العالم المعاصر . وبناء عليه فان تصورى التعديل المقترح هو الا يكون تعديلا بالمفهوم الفنى لهذا التعبير الاصطلاحي . ان من الضرورى ان يتجاوز التعديل المنتظر هذا المفهوم الى الى حد التغيير الشامل - أى ان المطلوب هو ثوب جديد لصيغة التعاون العربى وليس مجرد تعديل يطرأ عليه . ولا يتحقق ذلك الا من خلال حصيلة التجارب الماضية . ليكون التغيير بمثابة محاولة خاصة لعلاج اوجه الضعف ومظاهر القصور التى اظهرها التطبيق العملى لاحكام الميثاق القائم كما ينبغى التغيير المنتظر ان يستوحى اسباب الوحدة بين شعوب العالم العربى ويعمل على تدعيمها ويفطن الى عوامل الفرقة والتخاذل بحيث يعمل جامدا على تعقبها واستئصال اسبابها .

هل ينصب التعديل الذى تتطلعون اليه على الأهداف او الوسائل ؟

□ المشروع الجديد - فى تصورى - يجب ان يتناول التنظيم القائم بالتغيير والتبديل والاستحداث سواء من حيث المبادئ او الأهداف او الوسائل او الأجهزة وغير ذلك بشكل جذرى . بحيث يكون ميثاقا جديدا

أو جامعة جديدة وليس مجرد اسخال تعديل على وضع قائم .
ولعل هذا يعيد الى الأذهان عهدين متعاقبين فى مجال التنظيم الدولى
العالمى هما عهد عصبة الأمم وعهد هيئة الأمم المتحدة .
فلا شك ان الأحداث والتطورات التى مرت بالعالم العربى لا تقل شمولاً
وعمقاً عن التغيرات التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية التى
اقتضت ظهور تنظيم دولى جديد هو الأمم المتحدة . فالجامعة العربية القائمة
حالياً - قد أنشئت من أجل تصفية الاستعمار الأجنبى للأرض العربية والعمل
على توحيد الصف العربى فى التصدى للحركة الصهيونية والخطر الاسرائيلى
وقيادة المواجهة مع هذا الوجود الأجنبى للخطر على الأرض العربية المتمثل
فى دولة اسرائيل .

أما الجامعة الجديدة - المطلوب قيامها فينبغى ان تأخذ فى اعتبارها
التعايش السلمى مع اسرائيل وقيادة المواجهة مع هذا التحدى الجديد على
مستوى مختلف . . أى ضرورة ان يتوقف هذا التعديل الجديد .
المفهوم العمل العربى المشترك مع تبلور تيار فكرى يقوم على تقبل
مسيرة عملية جديدة للسلام وتوفر ارادة جماعية لدى الدول العربية للتفاوض
مع اسرائيل وقبول التعايش معها وتحويل المواجهة المسلحة بين العرب
الى علاقات وتعامل يقوم على القبول المتبادل والتعاون المشترك بدلاً عن
الصراع والتوتر والصدام .

**هل هذا يعنى احلال صيغة جديدة للجامعة محل الصيغة
القديمة ؟**

□ المطلوب هو تجاوز نطاق الحاضر وصولاً الى اعادة تنظيم الصيغة
الرامنة التى يجرى التعاون العربى ضمن اطارها . أى ان التكيف القانونى
الصحيح للمشروع المرتقب هو العمل على وضع دستور جديد للجامعة
لاحلله كلية محل دستورها القائم .

ولا شك ان للوحدة السياسية بين العرب تهدف لخير وتمثل أملا عظيما . ولكن ربما كان أهم ما يجب علينا ادراكه اليوم هو ان وحدة الارادة هي الأهم .

واذا كان الطريق الى تحقيق الأمل طويلا فان علينا ان تسير فيه ولا تضع قرصة الا واستثمرناها . وان نستفيد من تجربة الأمم الأخرى التى تقول بان الوحدات التاريخية الكبرى انما هى الحركة التاريخية لشعوب هذه الأمم للفقر عبر التخلف الى النظام السياسى والاجتماعى والثقافى مستندة الى القيم الحضارية ويحققه بالنضال القومى اهدافها . ولا يفوتنى التأكيد على ضرورة ان تقوم الجامعة الجديدة على اعتبار ان الانسان غاية كل عمل سياسى واقتصادى واجتماعى والعمل على ضمان حقوق الانسان فى الوطن العربى وسلامته الجسدية والفكرية وتمكنه من ممارسة حرياته الأساسية لتحقيق مجتمع عربى يقوم على الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية .

هل تعتقدون فى ضوء الشرح السابق عرضه . انه من الأوفق عدم عودة مصر الى استئناف نشاطها داخل أجهزة الجامعة الا بعد نجاح عملية السلام فى المنطقة ، ام ان التبكير بعودة الدور المصرى من شأنه المساعدة على بلورة هذا الاتجاه داخل العمل العربى المشترك ؟

□ بطبيعة الحال يمكن ان نجد لكل من وجهتى النظر المشار اليهما فى السؤال السابق حججا ومبررات تؤيدها وذلك اذا ما سارت المناقشة ضمن اطر جدلية نظرية . ولكن الحقيقة التى لا ينبغي ان نغفلها ان ثمة تغيرا قد طرأ على الواقع العربى الحالى . وبالتالي فلا بد ان يعكس ذلك الوضع المادى الجديد تقدمه على أسلوب وطريقة التفكير . ولا يخفى ان مجرد استعراضنا السريع لدور مصر فى تحرير الأمة العربية وتنشيط العمل العربى المشترك على مدى العقود الأربعة الماضية - كذلك دور مصر فى تحرير الاقتصاد العربى وأبراز الشخصية العربية على الصعيد القومى والدولى وفي المواجهة

العربية الاسرائيلية ثم أخيرا فى بناء السلام : من شأن ذلك ان يضعنا فى موقف الرؤية السليمة لما انجز بالفعل ولما نتطلع الى انجازه فى المستقبل كل ذلك فى اطار من الحقائق التاريخية وما تمليه النظرة الواقعية للسياسة الدولية .

وفضلا عن ذلك فان من الحقائق الثابتة أيضا ان الخلافات التى وقعت فى بعض المراحل بين مصر وبين عدد من النظم العربية لم تؤثر على دور مصر أو على التزاماتها القومية وان هذه الخلافات كانت وستظل مرحلية وهامشية وسوف يتم تسويتها داخل الاطار العربى من خلال تغلب روح الاخوة العربية فمصر كانت وسوف تكون دائما على استعداد لتحمل مسئوليات للقلب النابض والطيعة الجسورة .

الحديث الحادى عشر

تبدو عودة مصر الى العرب ، أو عودة العرب الى مصر ،
بمثابة الضرورة الموضوعية لمصر وللعرب معا . ما هى
المبادرات الدبلوماسية والسياسية التى ستقوم بها مصر
لتحقيق التضامن العربى المنشود ؟

□ ان تعامل مصر مع الأمة العربية ينطلق دائما من التزامها القومى
تجاهها ، ومن حتمية ارتباطها بها قدرا ومطيورا ، وان مصر جزء من هذه
الأمة حضاريا ووجدانيا . وقد ادركت مصر منذ البداية ان أى تقاطعات
أو تعارضات بين الرؤية المصرية وبين الرؤية العربية لا تعدو ان تكون فى
الواقع الا تقاطعات أو تعارضات تكتيكية ليست استراتيجية ، عارضة وليست
أساسية ، مؤقتة وليست دائمة ، كما ان أية خلافات تكتيكية من هذا النوع ،
لا يمكن ان تتحول الى هوة استراتيجية تقتلع جذورا امتدت عبر التاريخ .
ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب ،
على مدى السنوات الماضية ، على ازالة التناقضات وتصفية شقة الخلافات
العربية التى تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر امام المتربصين
بها . وقد بدا للاخوة العرب اجمعين بكل الوضوح والحسم ، ودلت الأحداث
بالبرهان الملموس ، ان ما قام بينهم وبين مصر من خلاف فى الرؤية حول
كيفية التوصل الى الهدف وأسلوبه ، لم يؤثر على التوجه القومى لمصر ،
الذى لم تتخل ابدا عن واجباتها العربية فى الوقت الذى تتمسك فيه بالتزاماتها
التعاقدية .

ولعل مثابرة مصر على انتهاج طريق (الدبلوماسية الهادئة) فى ترميم

الجسور وبناء الخطوط ، وحرصها على متابعة السعى الحثيث للتضامن والعمل المشترك واستعادة الحيوية للدور العربى ، قد بدا يعطى ثماره الطيبة ، التى تبلورت فيما أقدم عليه الأردن الشقيق من خطوة ايجابية حكيمة استعاد من خلالها علاقاته الطبيعية الكاملة مع مصر ، الأمر الذى يجىء كبرهان حى لبنان التضامن العربى وتضافر الجهود المشتركة من أجل احداث التحول فى المسار العربى نحو مزيد من الاحساس بالمسئولية والقدرة على المبادرة الايجابية .

واذا كانت عودة العلاقات بين الأردن ومصر تؤكد انه لا يصح الا التصحيح . . بمعنى ان تلك العودة تأكيد لصحة الخط المصرى باتخاذ طريق السلام بعد انتصار « أكتوبر » وسيلة الى حل المشكلة القومية العربية ، فأننا نأمل ان تبادر سائر الدول العربية الى اتخاذ نفس طريق الأردن ، بل وأناشد دولة المواجهة الثالثة سوريا لالقاء شعار العداء المشهر ضد مصر كى نتمكن بجهدنا المشترك من تجميع الطاقة وتنسيق المواقف للتوصل الى استعادة الأرض العربية جميعا ، وعلى رأسها الجولان وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

تبدو اتفاقيات « كامب ديفيد » بالنسبة لمعظم الأنظمة العربية بمثابة عائق امام تقارب مصرى عربى ، هل فى نية مصر اعادة النظر بهذه الاتفاقيات ، وما السبيل فى نظركم لاعادة الوضع العربى الى حالته الطبيعية ؟

□ لا اعتقد ان اتفاقيات كامب ديفيد التى هى فى الواقع مجرد اطار للعمل من أجل التوصل الى تسوية سلمية حول مستقبل الاراضى الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على هذه الاراضى . تمثل عائقا امام تقارب مصرى - عربى والدليل على ذلك هو ما أقدم عليه الأردن الشقيق من استعادة علاقاته الطبيعية الكاملة مع مصر مما يدعم مسيرة السلام ويعمل على دفعها .

وعليه فان تمسك مصر بالسلام هو موقف استراتيجى ثابت ، ومنهجية عمل لا غنى عنها ، وركيزة من ركائز سياستها الخارجية والداخلية معا ولا مجال لاعادة النظر فيما تعتبره مصر من الأسس التى تقوم عليها دبلوماسيتها وأسلوب تعاملها مع العالم الخارجى بصفة عامة وليس منطقة الشرق الأوسط وحدها .

والواقع ان الأوضاع المتردية فى المنطقة وانتشار القلق وعدم الاستقرار فى كثير من أرجائها ليدعونا الى وقفة مع النفس بكل الادراك لابعاد المسئولية التاريخية وتقدير لخطورة الأوضاع القائمة على مستقبل الأمة العربية ان العجز العربى يتخفى وراء الشعارات الجوفاء ، والمزايدات العقيمة ، التى لم تعد تنطلى على الجماهير العربية .

هناك واقع لا نقبله ولا نرضى به ، فكيف نعجز عن تغييره وفرض ارادتنا على الاحداث ، اذا كان هناك اتفاق بيننا على الاولويات القومية وأهداف نضالنا الوطنى فى هذه المرحلة الحاسمة من حياة الأمة العربية لقد تقدمت مصر الصفوف وتصدرت لحمل مسئولية خاصة وتحقيق السلام الشامل والعدل فى الشرق الأوسط ، وستظل تؤدى رسالتها ، فى تثبيت دعائم الأمن القومى . ونشر مظلة السلام وحصون الحق الوطنى ، وهذا هو قدر مصر وطريقها الذى لا ترى طريقا غيره . ومن هنا فانه وسط ظلام التمزق العربى والفلسطينى ، يبدو استئناف العلاقات بين مصر والأردن نورا يعطى الأمل ، والثقة فى اتجاه اتفاق عربى ، او على الأقل بين دول المواجهة ، لتحرير الأرض وتخليص الشعب الفلسطينى من كابوس الاحتلال الاسرائيلى الذى طال امده وإزديادت غطرسته واضطهاده لأهل البلاد الشرعيين .

اذا تعرض الأردن لأية صعوبات كنتيجة لعودة علاقاته الدبلوماسية الطبيعية مع مصر ، فما الذى تتوى مصر ان تفعله لمساندة الأردن ؟

لا اعتقد ان اقدام الأردن على استعادة علاقاته الدبلوماسية الكاملة

مع مصر ، سوف يترتب عليه صعوبات من أى نوع ، لان العلاقات الطبيعية والودية بين الأردن ومصر ، وهى من دول المواجهة ، من شأنه ان يساعد على تشكيل قوة موحدة تشملهما ، تساند منظمة التحرير الفلسطينية وتساعدنا على اجتياز العقبات التى تحول حتى الآن دون توحيد فصائلها واتخاذ سياسة واقعية سليمة لتحقيق الأمنى القومية للشعب الفلسطينى .
ان هذه العلاقات هى قوة دفع على ذلك الطريق المؤدى الى نجاح مسيرة السلام فى الشرق الأوسط .

ان مبادرة الأردن قد استهدفت العمل مع مصر . على كسر الجمود المحيط بالتحرك صوب التسوية الشاملة فى المنطقة على أساس الحل العادل للقضية الفلسطينية ، وهى محل الاهتمام الأول لسياسة كلا البلدين . من منطلق مسئوليتهم الخاصة تجاه استرداد الاراضى الفلسطينية المحتلة التى التى كانت وديعة لدى كل منهما . ويأتى الموقف الأردنى ، ادراكا منه لمسئولية مصر التاريخية والسياسية فى مساندة الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطينى .

ومن الطبيعى ان توفر العلاقات الكاملة بين كل من الأردن ومصر درجة أكثر من التشاور والحوار ، وتخلق تنسيقا أفضل يسعى الى تأمين مشاركة الفلسطينيين ، بخصوص المفاوضات المقبلة ، حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة فالعلاقات المصرية الأردنية الفلسطينية هى ركيزة حيوية من ركائز العمل العربى المشتركة ، سوف تسعى الدبلوماسية المصرية الى ارساء دعائمها على أساس راسخ .

ما هى الأبعاد العملية لعودة العلاقات المصرية الأردنية ونتائجها فى رأيكم ؟ وهل ستعقب الخطوة الأردنية خطوات فى نفس الاتجاه ؟

□ يمكن تلخيص النتائج الايجابية التى تترتب على استئناف العلاقات (م ٢٤ - احاديث سياسية)

المصرية الأردنية فى النقاط المحددة التالية :

١ - لا تعتبر عودة العلاقات بمثابة دليل على صحة الموقف المصرى او الموقف الأردنى ، وانما هو انتصار لارادة التضامن العربى ولارادة التغلب على التمزق والخلاف ، وتأكيد لأهمية العمل العربى المشترك .

٢ - يمكن القول انه بموجب استئناف العلاقات المصرية الأردنية ، فان قرارات مؤتمر بغداد ، بمقاطعة مصر ، والصادرة عام ١٩٧٩ ، أصبحت غير ذات موضوع ، ولم تعد سوى شعار فارغ من المضمون ، تخفى دول الرفض وراءه حقيقة نواياها ضد آمال الأمة العربية .

٣ - استئناف العلاقات بين مصر والأردن يفتح الباب امام تحرك دبلوماسى جديد ، يستند الى أحكام القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولى الدولى فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ومن المعروف ان هذا القرار يعطى لكل من مصر والأردن دورا خاصا فى تسوية القضية الفلسطينية على أساس المسئوليات التى كانت للأردن فى الضفة الغربية ، والتى كانت لمصر فى قطاع غزة .

٤ - ان عودة العلاقات المصرية الأردنية من شأنها ان تفتح الباب امام الدول العربية المترددة للتخلص من قرارات بغداد واستعادة علاقاتها مع مصر .

٥ - ان عودة العلاقات مع الأردن ، تأتى اعترافا بمسئولية مصر التاريخية والسياسية فى تحقيق التضامن العربى والعمل العربى المشترك ، وبناء عليه فان الأمل ينفصح الآن امام أهمية بناء استراتيجية عربية جديدة وتجسيد يقظة عربية جديدة ، والتأهب لتحرك عربى جديد .

ولا شك ان القرار الأردنى من شأنه تمهيد الطريق امام كل الذين يعينهم بناء تضامن عربى حقيقى ، كما انه يمثل تطورا مهما لمجرى العلاقات السائدة الآن على الساحة العربية ، ومصر من جانبها قد أبدت استعدادها منذ البداية

لاستعادة علاقاتها الطبيعية الكاملة مع أى بلد عربى ، يكون باستطاعته اتخاذ هذه الخطوة ، وفقا لظروفه وفى الوقت الذى يراه مناسباً لتحقيق هذه الغاية ، وهى فى ذلك لا تتدخل فى شئون أى دولة ولا تمارس ضغطاً على أحد ، وإن كانت تتطلع الى ان تنهج دول عربية أخرى نفس المنهج الأردنى تحقيقاً للتضامن مع مصر ، وأنجاحاً لمسيرة السلام فى الشرق الأوسط ، واستخلاصاً لحقوق الشعب الفلسطينى وانقاذاً لها من الضياع .

كيف تنظرون الى حاضر الأزمة اللبنانية ، وما هو مستقبل الأزمة فى رأيكم ، وهل ترون بالامكان عودة السلطة اللبنانية يوماً لبسط سلطتها على كامل التراب اللبنانى ، أم ان قدر لبنان هو التقاسم والتقسيم ؟

□ ان جمهورية مصر العربية تلتزم بتأييد سيادة لبنان وحكومته الشرعية التى اتفق عليها اجماع الشعب اللبنانى وأصبحت تمثل شعاع الأمل الوحيد فى انقاذ هذا القطر الشقيق الذى فرضت عليه اموال فوق طاقة البشر . وقد نجحت الحكومة اللبنانية مؤخراً فى اقرار خطة أمنية سادت معظم أنحاء العاصمة وبدأت تتجه الى الانتشار فى اجزاء أخرى من لبنان معظم أنحاء العاصمة وبدأت تتجه الى الانتشار فى اجزاء أخرى من لبنان ، ولكن للأسف يبدو ان الآمال التى كانت معلقة على تحسن الأوضاع فى لبنان قد تعرضت لهزة عنيفة ، لان ثمة عناصر لا تزال تحاول القيام الزيت لاشعالها من جديد .

وليس من شك فى ان أى تباطؤ فى انسحاب اسرائيل من الأراضى اللبنانية سوف يؤدى الى مضاعفات سلبية تهدد الأمن والسلام فى لبنان وفى المنطقة كلها .

فبالرغم مما أعلنه شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى من ان اسرائيل سوف تسحب قواتها من جنوب لبنان خلال شهر ، الا انه ليست هناك حتى الآن مؤشرات قوية على قرب الانسحاب الاسرائيلى

كما ان اسرائيل تقوم ، بما تمارسه من سياسة قمعية ضد سكان المنطقة الخاضعة لاحتلالها فى لبنان ، بتحويل حياة هؤلاء السكان البالغ عددهم ما يقرب من مليون نسمة الى جحيم لا يطاق عن طريق دوريات التفتيش والاعتقالات ومنع المرور عبر الطرق ٠٠ الخ ٠ وترفض اسرائيل توسيع نطاق عمل قوات الطوارئ الدولية فى جنوب لبنان التى تنتهى مدة عملها رسميا يوم ١٩ اكتوبر (تشرين الأول) الجارى ٠

ان انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان ورفع يدها عن تأييد الميلشيات الخارجة على الاجماع الوطنى اللبنانى ، هو بداية الطريق امام تسوية الازمة اللبنانية ٠ وعلى الجهود العربية ان تتآلف الآن وتتكاتف من أجل مساعدة الشعب اللبنانى الشقيق وعلى تضמיד جراحه وعلى التطبيق العملى لصيغة التعايش بين كافة طوائفه وتحقيق الانسجام الوطنى ، ونأمل فى ان ينجح لبنان الشقيق فى الافلات من خطر التقاسم بين القوى الخارجية المتربصة به ، ومن خطر التقسيم بين القوى الداخلية المتصارعة والمتنايزة ٠ وهم الأشقاء الذين عاشوا معا فى الماضى وبقدرتهم ان يعيشوا معا فى المستقبل أيضا بعيدا عن الاستقطاب من جانب أعداء الوحدة الوطنية اللبنانية ٠

كيف تصف العلاقات المصرية - الفلسطينية ، ومع أبو عمار بالذات ؟

ان مصر تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية التى يقف « أبو عمار » على رأسها من منطلق تأييدها للشرعية ، وقد رحبت مصر بزيارة « أبو عمار » بعد خروجه من لبنان تحت ضغط حركة الانشقاق الفلسطينى فى منظمة « فتح » بل ووفرت له الحماية ابان الخروج من لبنان ٠ والاتصالات بين مصر وبين القيادة الفلسطينية مستمرة وايجابية ، وتأمل مصر فى ان يتمكن ياسر عرفات من تنظيم البيت الفلسطينى ومن عقد المجلس الوطنى الذى يضع الأسس السليمة للتضامن بين سائر الفصائل الفلسطينية حتى يستعيد الطرف

الفلسطيني قوته وقدرته على الفعل وسط هذه الظروف بالغة الأهمية والحسم
بالنسبة للقضية الفلسطينية •

ونقطة البداية في السلام الشامل في المرحلة المقبلة هي التوجه لحل
القضية الفلسطينية بكل جوانبها بمشاركة نشطة من منظمة التحرير
الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الشقيق •

ونحن نرى ان هذا التوجه يتطلب موقفا عربية منسقا يرتفع الى مستوى
الاحداث ويتناسب مع المسئولية التاريخية ويتسم بالجدية والبعد عن المناورة
لأننا جميعا خاسرون من اضاعة الفرصة المتاحة ولعل في الخطوة الأردنية
الأخيرة باعادة العلاقات الطبيعية مع مصر ما يمهّد الطريق امام تنسيق
مصرى - أردنى فلسطينى ، يكون بقدرته تمكين هذا الشعب المناضل من
التمتع بحقوقه السياسية واذا وقفت اسرائيل ضد حركة التاريخ ، فانها
تجعل الموقف أكثر تعقيدا بل وتفجرا ، كما ان ذلك سيسبب الى مصلحة
اسرائيل نفسها • لان مستقبل أى شعب يتوقف على قدرته على التعايش مع
سائر الشعوب في اطار القبول المتبادل واحترام الحقوق والواجبات والالتزام
بأحكام الشرعية •

الحديث الثانى عشر

تحدث الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الى « الأخبار » بمناسبة اليوم الدولى للتضامن مع الشعب الفلسطينى ، فقال : ان هذا اليوم ٢٩ نوفمبر - يسجل الذكرى الثامنة والثلاثين لصدور قرار تقسيم فلسطين من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو القرار الذى أنهى الانتداب البريطانى على فلسطين وقضى بقيام دولتين هما الدولة الفلسطينية ، والدولة اليهودية . ولذلك فانه من المهم فى هذا اليوم ان نؤكد انه لا تسوية سلمية ولا سلام ولا استقرار حقيقى الا بقيام الدولة الفلسطينية الى جانب الدولة الاسرائيلية .

هل تقصدون اقامة دولة فلسطينية وفقا للحدود الجغرافية الواردة فى هذا القرار الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ام دولة فلسطينية فى الاراضى التى احتلتها اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ ؟

□ ان مصر وباقى الدول العربية وافقت على القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن والذى يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضى التى احتلتها منذ يونيو ١٩٦٧ ، كما ان اتفاقيات كامب ديفيد تتمسك بما جاء فى هذا القرار الدولى وتطالب باسترداد هذه الاراضى الفلسطينية .

وأن موقفنا يتعلق بالمبدأ ، مبدأ حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه وتمتعه بدولته وغير ذلك فان القرار يجب ان يكون قرار الشعب الفلسطينى والكلمة كلمته بالنسبة لحدود هذه الدولة ان العقد شريعة المتعاقدين فيمكن أن يتفق الطرف الفلسطينى مع الطرف الاسرائيلى على الاستناد الى قرار الجمعية العامة ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ او الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ او على اساس جديد مختلف عن القرارات السابقين .

كما ان الامر متروك للشعب الفلسطينى ليحدد بحرية العلاقة الدستورية او السياسية او الاقتصادية التى يمكن ايجادها بين الدولة الفلسطينية ودولة الأردن او غيرها من الدول العربية ، وان يصنع شكل ومضمون الاطار الذى يتم من خلاله التعاون بين الدولة الفلسطينية وباقى الدول العربية .

خلال السنوات الثمانية والثلاثين التى مضت منذ قرار التقسيم صدرت مئات من القرارات من الجمعية العامة ومن مجلس الأمن ومن المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ٠٠٠ ما قيمة هذه القرارات ؟

□ يجب الا نقلل من أهمية تلك القرارات الدولية وان القول انها غير مجدية يعبر عن نظرة سطحية للأمور : فان هذه القرارات تعبر عن اهتمام المجتمع الدولى بالقضية الفلسطينية ، كما انها تساهم فى ابقاء القضية حية حتى لا تدخل فى طى النسيان ، علاوة على ذلك فانها تعطى السند القانونى والسياسى والأرضية الشرعية للتحرك الدبلوماسى العربى ، كما اننى أريد أن أضيف انه لو اتحدت كلمة العرب ولو تكاتف الفلسطينيون ولو تغلب التضامن والتعاون فى الصفوف العربية على الانشقاق والمزايدات والتطاحن فان تلك القرارات يصبح لها مضمونا وفاعلية وتكتسب قيمة جديدة بمعنى آخر انه لو كانت القرارات الصادرة من الأمم المتحدة غير منفذة اليوم فانه يمكن بمواقفنا وتماسكنا ان نحولها الى قرارات توضع موضع التنفيذ غدا ٠٠٠٠

الاحبار ومع ذلك لم يسفر كل ذلك عن أية نتيجة بل تزداد أوضاع الفلسطينين سوءا يوما بعد يوم ٠٠ ؟

□ اننى ادرك أن مرور يوم واحد تحت الاحتلال العسكرى الاسرائيلى يسبب معاناه وعذاب اليم لأبناء الشعب الفلسطينى ولكن مع ذلك فان ٣٨ سنة او ٤٠ سنة لا تعتبر مدة طويلة فى تاريخ الأمم . وان السوابق التاريخية موجودة ويكفى أن ترجع الى كتب التاريخ .

من ذلك مثلا أن شعب بولندا واجه التقسيم والاحتلال الأجنبي عدة مرات كانت المرة الأولى في ١٧٧٢ حينما اقتسمت روسيا القيصرية وبروسيا والامبراطورية النمساوية اقليم هذه الدولة ٠٠ وكانت المرة الأخيرة عام ١٩٣٩ عندما تم تقسيمها بين المانيا الهتلرية وروسيا السوفيتية ٠٠ ورغم ذلك عادت بولندا وأصبحت اليوم مرة أخرى دولة مستقلة ذات سيادة ، وهناك سابقة تاريخية أخرى فإن فرنسا فقدت جزءا من اقليمها في مقاطعتي الألزاس واللورين في حريها مع المانيا في ١٨٧٠ ولكن الارادة السياسية للشعب الفرنسي مكنته من استرداد الاقليمين عام ١٩١٩ أي بعد مرور نحو نصف قرن .

اننى اعتقد انه من المهم ان نهتدى بدروس التاريخ أو نضعها في الحسبان وان تلك الأمثلة وتلك السوابق يجب أن تكون ماثلة أمامنا وحاضرة في أذهاننا عندما نحتفل بيوم فلسطين .

الأخبار : الا ترى ان المستوطنات الاسرائيلية التي تقام على الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة وما تقوم به اسرائيل من نزع ملكية الأراضى والاستيلاء عليها بالارهاب والتهديد والترغيب تهدف الى وضع الراى العام امام امر واقع يصعب التخلص منه ؟

□ هنا أيضا اود أن استند الى السوابق التاريخية ، فهل تعلم ان الجزائر كان بها مليون مستوطن فرنسى ، واستولوا على كل الأراضى الخصبة واقاموا المستوطنات والمدن والمؤسسات الاقتصادية واستعمروا بها ليس ١٨ سنة كما هو الوضع فى الضفة والقطاع بل ما يزيد على ١٢٠ سنة ومع ذلك فقد عاد المستوطنون من حيث اتوا .

ان عدد الاسرائيليين الذين استوطنوا فى الضفة الغربية وغزة اليوم ، لايزيد عن ٥٪ من عدد السكان العرب وعندما تتم التسوية السلمية سوف يعودون الى اسرائيل كما عاد المستوطنون من الجزائر الى فرنسا ، وكما

- عاد المستوطنون الاسرائيليون من سيناء الى اسرائيل في ١٩٨٢
- والدبلوماسية المصرية تطالب كخطوة أولى بضرورة وقف بناء مستوطنات عديدة ، وتطالب في المرحلة الثانية ازالة المستوطنات القائمة •

الأخبار : هل هناك اية بوادر بأن التسوية السلمية ممكنة ؟ هل هناك عناصر جديدة يمكن ان تغير الموقف عما كان عليه في الـ ٢٨ سنة الماضية ؟

□ بالفعل هناك عناصر جديدة غاية في الأهمية ، اذكر اولا اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وان مصر تساند هذا الاتفاق وتؤيده وترى فيه تطورا أساسيا بأن الاتفاق يقوم على أساس مبدأ التفاوض والحوار والحل السلمي وفقا لفكرة الأرض مقابل السلام • وان هذا الاتفاق يسجل ويؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ويعبر عن تضامن وتحالف بين شعبين عربيين يكافحان معا من أجل اقرار الحق والتوصل الى سلام عادل ، وبالتالي فانه يدعم الوحدة العربية ويعزز الموقف العربي علاوة على ذلك فان هذا الاتفاق يتمشى مع ما جاء في مقترحات قمة فاس ومع مبادئ واهداف الأمم المتحدة ويجعل من المنظمة الدولية اطارا للتفاوض القادم •

وبعد اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ جاء اعلان القاهرة في ٧ نوفمبر ١٩٨٥ الذي أكد للصديق والعدو على السواء مواقف منظمة التحرير الفلسطينية ومدى تقديرها للمسئولية في كفاحها من أجل التحرر والاستقلال واسترداد الحقوق المسلوبة مهما اختلفت التفسيرات والتاويلات حول لفظ او الفاظ من هذا البيان الهام • فان ما لا يختلف عليه اثنان هو ان المنظمة اعلنت بملء صوتها على أعلى مستوى شجب عمليات الارهاب ضد الابرياء العزل في أي مكان ، وتدين المنظمة بهذا الاعلان أعمال العنف خارج الأرض المحتلة وتتعهد باتخاذ اجراءات رادعة ضد كل من يخون هذا الموقف من فصائلها ومنظماتها مع تأكيد حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الأجنبي وفي اعتقادي

ان هذا التطور الهام يمكن ان يفتح الطريق المؤدى الى السلام .
ان الوقت سلاح ذو حدين ، لا يمكن القول انه فى صالح جانب او الآخر .
ولكنه فى صالح من يحسن استغلاله واستخدامه بلباقة واصرار .
فلو استطعنا استخدام هذا السلاح بأحسن وجه اصبح فى صالحنا وساهم
على تعزيز موقفنا ودعم مركزنا وادى ذلك الى شعورى بالتفاؤل .
ولكن لو اسانا استخدام عنصر الوقت انقلب سلاحا ضدنا وادى ذلك
الى شعورى بالتشاؤم .
ويمكن القول انه منذ نوفمبر ١٩٤٧ حتى نوفمبر ١٩٧٧م (رحلة
السادات للقدس) حتى ابريل ١٩٨٣ (تاريخ الانسحاب الاسرائيلى من
سيناء) حينما تحركنا وبذلنا جهودا مكثفة ولم ندخر وسعا لتسخير الظروف
والوقت فى صالح قضيتنا .

الحديث الثالث عشر

تتعدد القمة الخليجية في أبو ظبي في الثاني من نوفمبر ،
فما هو تعليقكم على أهمية هذا الاجتماع ؟

□ اشير الى أن أى مراقب للتطورات فى منطقة الخليج يدرك مدى أهمية التجمع الخليجى ومدى حكمة قياداته التى تعمل على ايجاد صيغة فعالة وشكل مناسب للتنسيق والتعاون فيما بينها بأسلوب يعتبر اضافة هامة ومثلا يحتذى به على الساحة العربية ولاسيما فى ظروف المرحلة الحالية وفى ضوء المتغيرات الدولية والمخاطر التى تحيط بالمنطقة ، ويكفى نظرة واحدة للمنطقة لتؤكد على أهمية اجتماع الثانى من نوفمبر ، واعنى استمرار استنزاف حرب الخليج الثقيلة الخسائر لطرفيها وللمنطقة كلها ، فضلا عن اثارها السلبية لزعة أمن واستقرار الخليج وفتح أبوابه لتعصف به تيارات خارجية مازلنا بمنأى عنها حتى الآن .

وتبدو أهمية هذا اللقاء من ناحية أخرى ، لما يعترض حرية الملاحة فى الخليج من عقبات تمثلت فى قصف سفن مدنية هنا وهناك ، وهو الأمر الذى يجب النظر أيضا فيه لما يهدد تجارة المنطقة كلها ، وهناك من ناحية ثالثة أزمة أسعار البترول بانعكاساتها السلبية على خطط التنمية فى هذه المنطقة ، وهى - فى رأى - عوامل ثلاثة تشكل الأهمية المباشرة لهذا اللقاء ، فضلا عن أنه لا يغيب عنا ان هناك أمورا استجذبت على الساحة العربية كلها فيما يخص المشكلة الفلسطينية - مشكلة كل العرب - بالاضافة الى حالة التفكك والتنازع والتناحر التى يعيشها عالمنا العربى والتى تلحق أخطر الضرر بقضايانا القومية وبمستقبلنا . وفى الوقت الذى تعلن فيه اسرائيل التزامها -

ولأول مرة رسميا - بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، نرى على الجبهة المقابلة زيادة التفكك في الساحتين الفلسطينية والعربية ، وهناك محاولات لتجميد الاتفاق الفلسطيني - الأردني الذي نعتبره أساسا للتحرك نحو الحل الشامل .

فكل ما سبق يبين الأهمية الخاصة لهذا اللقاء الهام خاصة ازاء فراغ وشلل تام يواجه العمل العربي المشترك .

هل هذا الشكل من أشكال التعاون الاقليمي يتعارض مع فكرة التحرك العربي الجماعي ؟ وهل هو مكمل له ؟

□ بل على العكس ، فان تكوين مجموعات اقليمية او شبه اقليمية يساعد على بناء تضامن عربي على أرض راسخة ومصالح مشتركة وحقائق اقليمية ، فميثاق الأمم المتحدة (مواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) و مواثيق المنظمات الاقليمية التي انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية ينص على ان انشاء مثل هذه المجموعات يساعد على تحقيق تنسيق وتعاون أفضل في المناطق المتشابهة ، وبما يساعد ويعمق فلسفة العمل الجماعي (انظر - على سبيل المثال - المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية) .

ففي افريقيا مثلا نرى ان خطة عمل لاجوس تشير الى ذلك وتحبذ انشاء مجموعات شبه اقليمية في اطار منظمة الوحدة الافريقية سعيا لتحقيق أمل افريقيا المنشود بتحقيق الوحدة ، ويمكن اعطاء امثلة كثيرة على ذلك .

اما على الساحة العربية ، فهذا المجلس - مجلس التعاون الخليجي - يمثل ظاهرة ايجابية ونموذجا يحتذى به ، أي انه يمكن من خلال تعميق التعاون بين مجموعات من الدول المتشابهة الظروف ان نرسخ فكرة الوحدة العربية مستقبلا بدلا من الوضع الذي نعانيه الآن ، فبدلا من حالة التفسخ والجمود العربي ، فان مجلس التعاون الخليجي يعطى الأمل في تحقيق تعاون عربي حقيقي .

**هناك - ياسيادة الوزير - سؤال يفرض نفسه بالتداعي
حول العمل العربى المشترك ، فما هو تقويمكم للوضع
العربى الحالى ؟**

□ انا لا اتفق كثيرا مع الآراء التى تذهب الى انه لا أمل فى التوصل
الى عمل عربى موحد نظرا لضخامة الخلافات الموجودة بين الدول العربية ،
فلنا مرة أخرى فى اجتماعات مجلس التعاون الخليجى مثل واقعى يفيض
أملا فى مستقبل أفضل ، فكلنا يعلم علم اليقين الخلافات الموجودة بين دول
مجلس التعاون خاصة مشكلات الحدود بينها ، الا أن هذه الدول - وعيا منها
بظروف المرحلة والمتغيرات الدولية - أثرت ان تعتمد على الأسلوب الحضارى
والعلمى فى حل مشكلاتها ، فهى تجتمع فيما بينها ، تتفق حول نقاط التوافق ،
وتناقش نقاط الاختلاف ، فأين منا بما يحدث فى ساحة العمل العربى
المشترك ، وان كانت هناك صحة بتعليق عقد قمة عربية على حل المشكلات
بين هذه الدول ، فما هو جدوى هذا الانعقاد أيضا ؟ وهناك بالمقابل الدول
الافريقية بكم مشكلاتها وخلافاتها ، الا انها تنتظم فى اجتماعاتها الوزارية
وعلى مستوى القمة ، فيكفى ان تعلمى ان هذه الدول عقدت ٤٤ اجتماعا وزاريا
عاديا و ٢٢ اجتماعا للقمة بخلاف الدورات الاستثنائية منذ ١٩٦٣ حتى
اليوم .

فهل يمكن لنا - كعرب - ان نأخذ المثل من نجاح أعمال مجلس التعاون
الخليجى ومن منظمة الوحدة الافريقية ؟ ولعل ذلك يبرز مرة أخرى أهمية
مجلس التعاون الخليجى باعتباره خطوة عملية وجادة نحو تحقيق مصالح
هذه الشعوب ، وتكون البوتقة التى تصاغ من خلالها الوحدة الوطنية
لشعوبها ، بالاضافة الى كونها عنصر استقرار وتوازن فى المنطقة .

**بالنسبة للمشكلة الفلسطينية ، هناك عدة مخوفات من
من استمرار الوضع على ما هو عليه ، فما هو تقويمكم ؟**

□ هناك فعلا عدة أسباب تؤثر سلبيا على الحركة الصحيحة فى اتجاه

الحل الشامل والعادل للمشكلة الفلسطينية .

فهناك بداية عناصر الرفض العربى والاسرائيلى ، وهناك تردى الوضع العربى وهناك تعنت اسرائيلى ، والعقبات الناجمة عن شكل الائتلاف الحاكم فى اسرائيل ، وما يترتب عليه من شلل التحرك الجاد نحو السلام ، فضلا عن المتغيرات الدولية ، ومصالح الدول الكبرى تجاه المنطقة ، وكلها عوامل تتداخل مع بعضها وتؤثر علينا مباشرة .

الا ان هذا يجب الا يثنيانا عن بذل الجهد ، فكما تعلمين انه بدون حل المشكلة الفلسطينية فلا سلام ولا استقرار ولا بناء ولا تنمية فى منطقتنا . ومن هذا المنطلق يجب ان نرتب اوراقنا ، وفى تصورى البداية تبدا بتحديد استراتيجية واضحة لما هو مطلوب يتفق عليها الأطراف المعنية ، وأعنى هنا بالذات الطرفين الأساسيين وهما (الفلسطينيين والأردن) ، ومن هنا تنبع أهمية اتفاق ١٩٨٥/٢/١١ باعتباره ركيزة هذا التحرك .

هذا أولا . وثانيا : يجب ان يكون هناك عمل عربى داعم لهذا الاتجاه بعيدا عن المتناقضات والخلافات التى لن تفيد الا فى تجميد الوضع على ما هو عليه .

وثالثا : يجب علينا ان نستثمر المناخ الحالى لدفع عملية السلام ، فهناك - لأول مرة - موافقة رسمية اسرائيلية على عقد مؤتمر دولى ، وهناك اجماع عالمى باعتبار ان ذلك سيكون المدخل الطبيعى والضرورى للحل الشامل .

وهنا يجب الا ننساق حول خلاقات اجرائية عقيمة أول ما تؤثر ، تؤثر على مشكلتنا نحن ، فلنحاول استغلال قوة الدفع الحالى وندفع بالأمور نحو الطريق الصحيح .

هل عام ١٩٨٧ هو عام التفاوض ؟

□ هذا ما نسمى لتحقيقه حيث ان الهدف واضح ولن نحيد عنه وهو تحقيق الحق المشروع للفلسطينيين ، وهو فى نفس الوقت ابلغ ره على

ما يعترى منطقتنا والعالم من موجات عنف تهدد استقرارنا جميعا .
الا تكفى المشكلات التى تعانىها شعوبنا جميعا وتمسك برقابنا حتى
تتزايد وتتعدد الأمور .

فهناك مشكلة اقتصادية ملحة تهددنا ، وهناك صراعات طائفية تغذى
ونساعد نحن بالصمت قارة وسوء التصرف قارة أخرى على انتشارها ، وهناك
الكثير الذى يجب ان نتكاتف جميعا كعرب لمواجهة .
ثم هل ننسى الظروف القاسية التى يعيشها اشقاؤنا الفلسطينيون تحت
الاحتلال ، فهل ننسى كل ذلك ، ونندفع بلا وعى او سوء المقصد لتنفيذ مخططات
الغير باستمرار الواقع المؤلم للفلسطينيين ، باستمرار العنف وعدم
الاستقرار .

كلها أسئلة تلح علينا ، ولا نجد لها اى اجابة ، الا انها تكريس للأمر
المؤلم الحالى الذى نرفضه ونريد تغييره .

**سؤال آخر - ياسيادة الوزير - حول منطقة الخليج
وما يعصف بها من مخاطر واهمها حرب الخليج ، فما هو
تقييمكم للموضع الحالى ؟**

□ كما أشرت سابقا ، فان هذه الحرب ليس لها الا نتائج سلبية واضرار
على العالم العربى كله ، أولا استنزاف لطاقة المتحاربين بما يبعدهم عن
تركيز جهودهم لحل المشكلة المحورية لنا جميعا ، واعنى بها المشكلة
الفلسطينية ، وهى ثانيا تصرف عنا التأييد الدولى اللازم لهذه المشكلة حيث
أصبحت الحروب الداخلية بمنطقتنا حجة تؤخذ علينا تستغلها القوى المعادية
والرافضة لتحقيق السلام الشامل ، وثالثا فان استمرار هذا الوضع المتردى
له تأثيرات سلبية أخرى على زعزعة أمن واستقرار هذه المنطقة ، رابعا ،
فلا ننسى ان هذه الحرب تعمل على احياء التناقضات الداخلية ونحن جميعا
فى غنى عنها ، وان تركت لتفاقمت وكان خطرهما أشد من الحرب الدائرة الآن .

وما هو موقف مصر من هذه الحرب ؟

□ اننا ضد الحرب ومع السلام . . نعارض استمرار القتال بين دولتين شقيقتين اسلاميتين وتنتميان الى حركة عدم الانحياز والى العالم الثالث وان مصر لا يمكن ان تبقى بعيدة عن كل تطور يمس أمن الخليج وأمن دول الخليج . . . ولا يمكن ان تبقى مكتوفة الأيدي لو تطورت الأمور بشكل يهدد أمن دول شقيقة تربطنا بها علاقات أخوة وثيقة .

ونحن ننادى بالتفاوض والحوار والحل السلمى . . . وليس فى ذلك انحياز مع طرف ضد طرف آخر ولكن ذلك ينبع عن ايمان مصر الراسخ بضرورة نبذ استخدام القوة فى المنازعات الدولية وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز بل أن مصلحة الدولتين والشعبين تقتضى ذلك .
وان مصر لا تعادى ايران ولا تتدخل فى شئون ايران الداخلية ، كما انها ترفض ان تتدخل ايران فى شئوننا الداخلية أو فى شئون العراق الداخلية .

اعادت جيوتى علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع مصر ،
فاصبحت الدولة العربية الخامسة من دول جامعة الدول
العربية التى لها علاقات دبلوماسية رسمية مع مصر فهل
تتوقعون قيام دول أخرى بنفس الاجراء ؟

□ ان كانت هناك علاقات دبلوماسية كاملة اليوم بين مصر وكل من سلطنة عمان والأردن والسودان وجيوتى والصومال ، فان لنا علاقات تعاون وثيقة ومتشعبة مع غالبية الدول العربية الأخرى .
ونحن نرحب بأية دولة ترى اتخاذ مثل هذه الخطوة لان ذلك يساعد على دعم التضامن العربى ، ولكننا لا نطلب ذلك من أحد ، ونذكر مدى الظروف التى تجعل بعض الاخوة يترددون فى اتخاذ خطوة مثل تلك التى اتخذتها حكومة الرئيس حسن جولييد فى جيوتى .

الحديث الرابع عشر

الأضواء : ما هو تقييمكم للعلاقات المصرية - العربية في الوقت الحاضر ٠٠ وهل هناك مؤشرات حول عودة مصر الى الجامعة العربية خلال الفترة القادمة ؟

الواقع ان السمة الأساسية لعلاقة مصر بالعالم العربى تستند الى حقيقة هامة ، وهى ان مصر - على الدوام - قد تصدت لأخذ زمام المبادرة فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية لتحقيق اهداف العرب القومية على اختلافها ٠٠ ومن واقع هذا الفهم فقد عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب - على مدى السنوات الماضية - على ازالة التناقضات ، وتصفية شقة الخلافات العربية التى تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر امام المتريصين بها ٠

اما الحديث عن عودة مصر الى الجامعة العربية ، فهو حديث يتصل بالشكليات التى لم تكن يوما من الأيام ضمن الاهتمامات المصرية ٠٠ وفى الحقيقة فان مصر لم تخرج من الجامعة العربية ، وانما الجامعة العربية هى التى خرجت من مصر ، ولها ان تعود فى اى وقت تشاء ، لأن القاهرة كانت - وستظل دائما - عاصمة العروبة وقلبها النابض ٠

الأضواء : حققت تجربة مجلس التعاون الخليجى انجازات وحدوية متميزة ٠٠ هل ترون امكانية تكرار هذه التجربة بين المجموعات العربية الأخرى ٠٠ وهل يمكن تحقيق الوحدة العربية الشاملة من خلال ذلك ؟

□ منذ سنوات وعلى وجه التحديد فى فبراير عام ١٩٨١ - قام مجلس التعاون الخليجى، وكان تأسيس هذه التجربة الكونفيدرالية الاقليمية ، استجابة (م ٢٥ - احاديث سياسية)

للواقع التاريخى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى والاستراتيجى الذى مرت به منطقة الخليج العربى ، بل وبعد مرور هذه السنوات الست ، فان هذه التجربة تغدو اشد ما تكون الحاحا فى الوقت الحالى اكثر منه فى اى وقت مضى لصالح شعوب هذه المنطقة .

فالعصر الذى نعيش فيه يتجه الى للوحدات الكبيرة السياسية والاقتصادية حفاظا على الاستقرار والأمن والتقدم .

واذا كانت التحديات تكفى لايجاد تعاون فعال فى اى منطقة من العالم ، فان ظروف منطقة الخليج هى الأكثر مواتاة ، لأن الاندماج الاقليمى فى منطقة الخليج هو الذى يقدم العون والدعم لأهداف الأمة العربية . ولا شك ان نجاح تجربة مجلس التعاون الخليجى من شأنه ان يقدم النموذج القابل للتكرار فى مناطق عربية اخرى ذات سمات اقليمية واحدة ، الأمر الذى يقرب يوم تحقيق الأمل فى الوحدة العربية الشاملة .

الأضواء : كثرت الدعوات والمناشدات لايقاف حرب الخليج .. ورغم ذلك لازالت الحرب مستمرة للعام السابع على التوالي ، وفى ظل تصعيد متواصل .. ما هو السبيل - فى تصوركم - لانهاء هذه الحرب الخطيرة .. وما هو الدور الذى يمكن ان تلعبه مصر فى هذا المجال ؟

□ مع تسارع ايقاع التطورات فى حرب الخليج ، تبرز مشكلة الأمن كأحد شواغل الدبلوماسية المصرية التى تدرك - بوعى متزايد - المخاطر الحقيقية الكامنة فى هذا التصعيد المستمر ، وما يمكن ان يجره استمرار هذه الحرب من وياق على استقرار وأمن المنطقة ، وما كثيره من محاولات التدخل فى شئون المنطقة .

وليس خافيا ان مصر فى تعاملها مع كل شعوب المنطقة ، انما تنطلق من التزامها القومى ، وليس هناك اى قيد على حرية الحركة والاختيار امام مصر وخاصة ازاء قضايا الأمن الوطنى العربى .

وفى هذا الشأن ، فإن الدبلوماسية المصرية تصرص على استمرار اتصالاتها بالعراق الشقيق وبدول مجلس التعاون الخليجي ، وهى الاتصالات التى لم تنقطع يوما بين مصر وبين شقيقاتها العربيات فى كل مكان . ولكن ، وحتى اكون صريحا معك ، فإن مخاطر هذه الحرب التى باتت تهدد الأمن القومى العربى تهديدا خطيرا ، أصبحت تستلزم موقفا عربيا شاملا يتحمل كامل المسئولية لاعادة التوازن للأمن القومى العربى ، وهو توازن يشهد اليوم اختلالا شديدا نتيجة لاستمرار هذه الحرب .

الأضواء : أعلن السيد محمود رياض الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، أنه يبذل مساعيه فى الوقت الحاضر للوساطة بين مصر وسوريا . هل هناك مؤشرات على حدوث انفراج فى العلاقة بين البلدين . وهل لديكم تفاؤل بشأن تحسين هذه العلاقات ؟

□ ان مصر ومنذ تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة الجمهورية ظلت تثابر على طريق « الدبلوماسية الهادئة » التى تستهدف ترميم الجسور وبناء الخطوط ، وتحرض على متابعة السير الحثيث للتضامن والعمل المشترك من أجل استعادة الحيوية للدور العربى ، كما ان الرئيس حسنى مبارك لم يضع قيда على أية محاولة تصدر عن أية جهة للمساعدة فى هذا الاتجاه ، وكان من ضمنها المبادرات التى قام بها السيد محمود رياض . . ولكن - للأسف - حال دون نجاحها استمرار المسلك السورى فى نظركه غير الموضوعية والمجافية للواقع فى تعامل سوريا ، ليس فقط مع مصر ولكن فى تناولها لمختلف قضايا الأمة العربية .

ومع ذلك فأننا لازلنا نعد أيدينا الى الجميع ، وإلى سوريا ، لالغاء شعار العداء المشهر ضد مصر ، كى نتمكن بجهدنا المشترك من تجميع الطاقة ، وتنسيق المواقف للتوصل الى استعادة الأرض العربية وعلى رأسها الجولان ، ولحل القضية الفلسطينية على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

الأضواء : ما هو موقف مصر من رفض اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ، لعقد المؤتمر الدولي ؟

□ الواقع ان فكرة المؤتمر الدولي تكتسب - بمرور الوقت - مزيدا من الاقتناع والتأييد الدولي لها ، ويمكن ان نلاحظ ان الدعوة لعقد المؤتمر غدت تتصاعد شيئا فشيئا هنا وهناك .

وتؤمن مصر ان مجرد ورود هذه الفكرة على الخاطر السياسى فى شتى العواصم المعنية - ربما فيها اسرائيل - حتى ولو كان بالرفض المجرد . فان ذلك امرا سيساعد فى تجسيدها يوما من الأيام .

وفكرة المؤتمر الدولي اصبحت فكرة مطروحة على الساحة السياسية داخل اسرائيل ، ورفض اسحاق شامير لها ، لن يكون هو نهاية المطاف . . . فقد علمتنا الأحداث ودروس التأويخ ان المجاهدة وراء المطالب السياسية يمكن ان تذيب اذى الجليد ، فالهم الا يفتر الحماس فى العمل المستمر والمتواصل من أجل دفع مسيرة السلام .

ان مصر تعرف هدفها ، وترى فى « المؤتمر الدولي » احدى اهم العجالات التى تستاهل الدفع ، لأنه الصيغة الأكثر تحديدا لما يتواتر لدينا من زمن عن « دفع عجلة السلام » .

الأضواء : تنصح مصر منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرارين ٢٤٢ ، و ٣٣٨ لتمهيد الطريق أمام تسوية المشكلة . . . كيف يمكن للمنظمة الاعتراف بالقرارين اللذين يتجاهلان حقوق الشعب الفلسطينى ؟

□ ان مصر - فى الواقع - لا تنصح الفلسطينيين . هم اذرى الناس بمصلحتهم ، ولكن كل ما تريده مصر هو وضع نفسها - بكل ما تملك من امكانيات وقدرات وخبرات واتصالات مع مختلف الأطراف - من أجل خدمة القضية الفلسطينية ، والاحتفاظ بها حية على جدول أعمال السياسة العالمية حتى لا تتراجع ضمن اولويات الاهتمامات الدولية :

ومن المؤكد ان الأمر لا ينتهى عند حدود هذه الصياغات اللفظية التى جاءت محصلة لتوازنات معينة فى لحظة ما : وللأمم المتحدة عشرات القرارات والتوصيات والصياغات التى تعترف بحقوق الفلسطينيين ، بل ان الأمم المتحدة قد عقدت مؤتمرا فى جنيف عام ١٩٨٣ أسمته مؤتمر جنيف المعنى بـ حل القضية الفلسطينية .

وقضايا الشعوب المضيرة تحتاج إلى نضالات طويلة ورؤية مستمرة ، ووجود الفلسطينيين كطرف من الاطراف الأصلية داخل المؤتمر الدولى الذى يطالب بعقده والذي تحضره كافة الأطراف المعنية ، سيظل هو الضمانة .
الأمم فى النضال من أجل ضمان حقوق الفلسطينيين .

لذلك تناشد الدبلوماسية المصرية عودة الوفاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وتعمل على تحقيق وتواصل التنسيق الأردنى - الفلسطينى ، حتى تتبلور المواقف ، وتتحدد الخطط العملية التى تدافع عن حقوق الفلسطينيين وتحميها من الضياع ، بل وتوفر لها الضمانات الدولية اللازمة لتحقيقها واتضاح الظروف التى تسمح بذلك .

الأضواء : ما هو تقييمكم للعلاقات المصرية السوفيتية فى الوقت الحاضر ؟ وهل يمكن القول الآن ان السحب التى اعتبرت سماء هذه العلاقات قد تبددت تماما ؟

□ من المؤكد انه تتوافر الآن ظروف موضوعية لتجاوز سنوات الحذر السابقة التى شهدتها العلاقات المصرية السوفيتية .

كما ان هناك اليوم رغبة مشتركة فى تعويض ما فات خلال المرحلة التى شهدت تراجعاً وفتورا فى العلاقات الثنائية بين البلدين .

ولعل السبب فى ذلك يعود الى حرص مصر - أساسا - على تأكيد سياستها غير المنحازة واستعدادها للتعاون مع مختلف دول العالم بما يحقق الصالح المشترك .

كما ظل الاحترام المتبادل والفهم العميق للمبادئ التى تحكم العلاقات

الدولية هي الأرضية المناسبة لذلك اللقاء المتجدد بين الشعبين المصرى والسوفيتى وبين القاهرة وموسكو .

ولعل توقيع الاتفاق الأخير بين مصر والاتحاد السوفيتى ، والذي وضع حلا يرضى الطرفين لمشكلة الديون العسكرية ، ما يمثل بداية لفتح آفاق متنوعة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية بين البلدين والتعاون المشترك فى مجال الاحلال والتحديث للهيكـل الصناعى والتقنى والزراعى للاقتصاد المصرى .

(جريدة الاضواء البحرينية ، ١١ - ٤ - ١٩٨٧)

الحديث الخامس عشر

الى اى مدى وصل الحوار العربى - العربى ٠٠ وهل
الحوار سائر على الطريق ام مازالت الخطوة تقعثر ؟

□ العرب ككتلة اقليمية كان من الممكن ان يصبح لهم وزن يحسب له
حساب فى حركة الاحداث العالمية ولكن اوضاعهم عندما انحدرت الى مستنقع
العجز وازدادت تردى ، تغيرت قيمتنا جميعا فى المنظور الدولى وبعد ان كنا
فى المقدمة من مواقع التأثير بالنسبة للكتل الاقليمية الأخرى أصبحنا فى ذيل
هذه التكتلات ثم لم يبق لنا سوى صوت ضعيف خنقه الخلاف ومزقه
الانقسام .

- وفى اطار القمة الاسلامية فى الكويت تمت لقاءات ٠٠٠ مجرد لقاءات
ودية ٠٠٠ وكان يمكن ان تستغل الفرصة لعرض وجهات النظر حول الأبعاد
الحقيقية للمشكلات التى يتعرض لها العالم العربى وضرورة وجود مفهوم
واضح ومحدد لأمن العالم العربى وواقعه الراهن ومستقبله ووجود خطة
استراتيجية شاملة تواجه ذلك كله .

الخلافات العربية تطعن المسيرة العربية والتضامن
العربى ٠٠ لماذا يفشل العرب فى حسم خلافاتهم ومن المسئول
عن توسيع شقة الخلافات ؟

□ ان تقاوم الانقسام بين البلاد العربية بعضها البعض امر قد يشكل
ظاهرة خطيرة اذ تتفاقم اتجاهات تغليب الصراعات والخلافات الجانبية
العربية - العربية على الصراعات الأساسية والقضايا الجوهرية واهمها
التدخلات الخارجية وظاهرة التخلف وذلك للدرجة التى تحدث معها صدمات

سياسية وأحيانا عسكرية عنيفة بين البلاد العربية ومواجهات تقفد أسلوب
التصفيات بين فصائل حركة التحرر العربي .
واضاف :

ولا شك انه مما يزيد من الطين بلة ان الاخطار التي تحالها ضد أمن
العالم العربي - اذا كانت تجرى على يد قوى اجنبية - فانها تجد فرصة
المساهمة في تنفيذها عن طريق قلة ضئيلة جدا من أنظمة حكم عربية موجودة
داخل الاطار العربي ، ومشاركة في أعماله ومؤسساته ، لكنها تعمل على
تخريب هذا الاطار واستغلال وجودها فيه لدعم وتعزيز دورها المشبوه .

هل انتهى فعلا دور الجامعة العربية في دعم التعاون
العربي ؟

□ لقد ولدت الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ضعيفة تحمل معها كل
مظاهر وعوامل ضعف العالم العربي ، وقد حان الوقت بعد مرور أربعين عاما
على تأسيس الجامعة العربية للتفكير في صيغة جديدة يمكن ان يقوم عليها
النظام الاقليمي العربي ، ولا شك ان انتقال الجامعة العربية الى تونس قد زاد
من ضعف الجامعة مقارنة بما كانت عليه من قبل وبصفة عامة ، فان لدينا
تجربة تمتد الآن على مدى عقود أربعة يمكن الاستفادة من دروسها ومما اثبتته
التجربة العملية من جوانب سلبية لا بد من تجاوزها فيما ينبغي ان نفكر
فيه من صيغة جديدة .

بعض الدول العربية .. لماذا تقف في طريق عودة مصر
الى الدول العربية ؟ ومن الذي يجب ان يبدأ الخطوة الاولى
في هذه العودة ؟

□ لا شك ان كل من يعمل على ابعاد مصر عن دائرة الفعل العربي انما
ينسدر عن نظرة قصيرة لا تدرك حتى المصلحة الذاتية ، لان كل من يتصور
ان بقدرته ان يملأ الفراغ اذا ما غابت او تم تغيب مصر .. فهو واهم لان

الفراغ لا يملؤه الا القادر على ملئه ، وليس الراغب في ملئه .. ولم يصح
قط ان كان هناك استثناء في اية مرحلة .

واضاف :

كلما كانت مصر قوية قادرة كلما كانت بقية ارجاء العالم العربي على
نفس الصورة والعكس صحيح .. ذلك لان مصر هي القلب وبالضرورة فان
الجسد العربي يكتسب قوته او ضعفه من طاقة القلب .. هذه حقيقة سياسية
مؤكدة ، وهي خلاصة دراسات استراتيجية سبق ان اقربها كثير من الخبراء
الذين درسوا اوضاع العالم العربي وظروفه ومكونات قوته وعناصر ضعفه ،
وتطوره سياسيا صعودا او هبوطا .

وقد سبق للرئيس مبارك ان قال : مصر ستقوم بدورها الطبيعي الرائد
شاء البعض ام ابوا ، وسيكون وجودها قويا وخلقا ، ولن يفتقد مناضل حر
دور مصر ابدا . هذه العبارات الواضحة للرئيس مبارك تضع كل الامور في
نصابها امام الجميع واذا كان هناك من لا يدركون ما يتهددهم او من انجرفت
اقدامهم في شباه المخططات الخارجية ، فان على مصر دورها وهو ايضا
قدرها لكي تحمل رسالتها نحو امتها العربية .

ما هو تقييمك « لميثاق الاخاء » كبديل لصيغة التكامل
المصري - السوداني ؟

□ ان تحليل ميثاق الاخاء يبين لنا ان المقصود هو العمل على تطوير
العلاقات المصرية السودانية وذلك بتنشيط العمل المشترك في مجالات مختلفة
ومتنوعة مثل المجال الاقتصادي والثقافي والاعلامي .. الخ .. ومصر قد
رأت في هذا المشروع مناسبة طيبة لتعميق المضمون الاخوي والمصري بين
شعب وادي النيل شماله وجنوبه .

وقد اوضح ميثاق الاخاء بين مصر والسودان ان البلدين قد اتفقا على
اللجوء الى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منها اضافة ملموسة للمسيرة

المشتركة وتجسد تقدما حقيقيا على طريق الخصوصية التي تميز العلاقة مع
البلدين .

- تلك هي الترجمة الحقيقية - في رأيي - للميثاق الذي تم توقيعه اثناء
زيارة رئيس الوزراء السوداني الى مصر في شهر فبراير الماضي ، ومصر
سوف تعمل على تنفيذ نص الميثاق وروحه من منطلق الايمان بهذه العلاقة
الخالدة بين شعب واحد يعيش على امتداد الوادي العتيق .

الحديث السادس عشر

رغم الجهود التي تبذل من أجل عقد المؤتمر الدولي ،
الا ان هذه الجهود تتعثر على صخرة الرفض الاسرائيلي
هل تعتقدون ان هذا للعام هو عام السلام ، كما يردد
الكثيرون ؟

□ من المؤكد ان هناك اليوم مؤشرات ايجابية بالنسبة للمؤتمر الدولي
للسلام في الشرق الأوسط ، ان يتزايد الاقتناع والتأييد الدولي لفكرة ضرورة
عقد المؤتمر الدولي ، باعتباره اكثر السبل فعالية لحل نزاع الشرق الأوسط ،
وتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي . واقول ان البيان الذي أصدرته دول
المجموعة الأوروبية الاثنتى عشرة في ٢ فبراير ١٩٨٧ هو اهم دلالات الاهتمام
الدولي الجديد بفكرة المؤتمر الدولي ، كما أصدر وزراء دول الشمال بيانا
ابدوا فيه اهمية انعقاد المؤتمر الدولي لحل نزاع الشرق الأوسط .
وتقوم مصر حاليا - باستثمار هذه المؤشرات الايجابية لصالح تحريك
جهود السلام وذلك عن طريق الاتصال بأوروبا الغربية التي تملك - في رأينا -
تأثيرا سياسيا ومعنويا على الولايات المتحدة واسرائيل ، لدفعهما الى التقدم
في مسيرة السلام ، ولاحترام التدهور في اوضاع الفلسطينيين في الضفة
والقطاع . وتطالب الدبلوماسية المصرية أوروبا - سواء من خلال مؤسساتها
الرسمية أو غير الرسمية - القيام بدور لحد التطرف الاسرائيلي على احترام
حقوق الانسان المنتهكة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لان ذلك من
طلقاته تهيئة مناخ افضل للحوار السلمي . وترى الدبلوماسية المصرية ان
الادارة الامريكية سوف لا تستطيع تجاهل التيار الدولي الكاسع والمؤيد

للمؤتمر الدولي ، ولا تستطيع تحمل الاتهام بانها تنهج سياسة تعرقل فرص السلام في المنطقة .

اما عن احتمالات عقد المؤتمر الدولي هذا العام ، فهذا التحديد التاريخي ليس له أهمية في حد ذاته ، ولكن المهم ان تتردد فكرة المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الأوسط ، لان مجرد وجودها في شتى العواصم المعنية سوف يؤدي الى تجسيدها يوما من الأيام ، خاصة مع الجهد المتواصل من أجل تحقيق التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط .

كانت القمة الإسلامية - التي عقدت في الكويت - فرصة تاريخية لالتقاء الزعماء العرب بعد فترة من الانقطاع . هل تعتقدون ان هذه اللقاءات سوف تثمر عن نتائج ايجابية على مستوى التقارب العربي الرسمي والتمكن من التوصل الى حل للقضايا المعلقة بين هذه الدول ؟

□ في الواقع - وقبل ان تبدأ اجتماعات القمة الإسلامية في الكويت - تعلق الآمال بأن تؤدي اللقاءات العربية الى التوصل الى قاسم مشترك في التوجه العربي لمواجهة جدية وفعالة للمشكلات الرئيسية التي تواجههم ، ان يتعين على العرب ان يكونوا هم البادئين بمعالجة الخلافات وازالة العوائق عن طريق العمل المشترك لمواجهة الاخطار التي تهدد الجميع ، وذلك لاعطاء المثل للدول الإسلامية التي تعيب على العرب سوء التعامل بالنسبة للعلاقات العربية وبالنسبة لمواجهة مشكلات العالم الاسلامي .

وعندما ننظر الى محصلة القمة الإسلامية الخامسة في الكويت نجد انها بايجابياتها تطرح على قادة الأمة العربية مهمة اعادة بناء النظام العربي ، فبغير اعادة هذا النظام الى سابق عهده ، قبل ان تتجاوز الخلافات الشديدة مداها ، وتعرض الأمن العربي للخطر ، لا يمكن التقدم حسب تحقيق التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط ، كما ان العمل لحماية الأمن القومي يكون ناقصا .

وإذا كان من الانصاف ان نقول بان دولة الكويت لعبت دورا بارزا في انجاح عقد هذه القمة - رغم كل التحديات - الا انه لا يمكن اغفال أهمية الدور المصرى فى اشاعة روح الاطمئنان والثقة بدءا بالمشاركة الشخصية الايجابية للرئيس مبارك ، وانتهاء ببيانه التاريخى الهام الذى القاه امام المؤتمر وأوضح فيه رؤية مصر لكافة القضايا والتحديات من خلال منهج عمل واضح المعالم .

هل تفضل سيادتكم بالقاء بعض الضوم على العلاقات المصرية - السودانية بعد توقيع ميثاق الاخاء بين البلدين ؟

□ أوضح ميثاق الاخاء بين مصر والسودان ان البلدين قد اتفقا على اللجوء الى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منها اضافة ملموسة للمسيرة المشتركة وتجسد تقدما حقيقيا على طريق (الخصوصية) التى تميز العلاقة بين مصر والسودان . تلك هى الترجمة الحقيقية للميثاق الذى تم توقيعه اثناء زيارة السيد/الصادق المهدى - رئيس الوزراء السودانى الى مصر مؤخرا .

وقد اكد الميثاق وحدة النهج السياسى ، فهما معا فى الانتماء المصرى للأمة العربية ويتحملان مسئولية خاصة للدفاع عن مصالحهما الاستراتيجية فى موقع فريد من الخريطة العالمية ، وهما معا فى الانتماء للقارة الافريقية ، مصلحة والتزاما مشتركا للوقوف بجانب الشعوب الافريقية فى معارك التحرير والتنمية . كما انهما معا فى التزام ثابت بسياسة عدم الانحياز ، فلسفة ومنهجها واستعدادا لمد جسور التعاون مع كافة الدول والشعوب الراغبة فى الالتقاء معهما على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، كما انهما معا فى اختيار قاطع للديمقراطية التى اصبحت هى الضمان الاكبر لانجاح مسيرة الاخاء .

وقد افرد الميثاق لأول مرة - مصاحبة عن مشكلة جنوب السودان ولحصر

مجاذرات في هذا الشأن وخاصة في اثيوبيا ، فمصر مثل السودان مهتمة
بأمن القرن الافريقي من جهة ، وأمن البحر الأحمر من جهة أخرى ، وينتظر
لهذه المجازرات ان تتبلور في ظل التنسيق الجديد بين البلدين ، وسيتمه هذا
التنسيق - بطبيعة الحال - الى العمل على التعاون بين مختلف الدول
الافريقية في حوض نهر النيل من أجل تحقيق أفضل استفلال مشترك ومفيد
لمياه هذا النهر العظيم لصالح كافة الدول النيلية .

(مجلة عكاظ السعودية ، ٢٢ - ٥ - ١٩٨٧)

الحديث السابع عشر

سيادة الوزير ٠٠٠ الى اين وصلت العلاقات المصرية -
الفلسطينية ؟

□ القرار الذي اتخذته مصر بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية كان مجرد رد على ما صدر عن اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر من بيانات وقرارات ، اعتبرتها مصر نكرانا لقضياتها من أجل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن . ويسعى الجانبان الآن لاحتواء هذه الأزمة العابرة وإفساح المجال للواقعية السياسية لتسوية علاقات الطرفين المصري والفلسطيني .

ولعله معروفا - لدى الجميع - ان سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية في كل مراحلها قد استهدفت الاسهام في مساعدة هذا الشعب على استرداد حقوقه وارساء قواعد السلام العادل والدائم في المنطقة في ظل اقتناع مصري بان استقرار وأمن المنطقة لا يتحقق الا بضمان كافة الحقوق المشروعة لكل الشعوب في المنطقة ، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني .

بعد انقضاء الاتفاق الأردني - الفلسطيني ، هل يقع ذلك
صعوبة أمام انعقاد المؤتمر الدولي ؟

□ تعمل مصر في الأونة الراهنة على التنسيق مع الأردن في البحث عن صيغة مناسبة من أجل بلورة موقف عربي واضح تجاه حل المعضلات التي لا تزال تقف أمام عقد المؤتمر الدولي . ومن بينها شكل اشقائه الأطراف المعنية في هذا المؤتمر . ونأمل في ان تنجح هذه الجهود وتظهر نتائجها الايجابية في المرحلة القادمة .

المجلس الوطنى الفلسطينى وافق على المؤتمر الدولى
للسلام بشرط تمثيل الفلسطينيين بوفد مستقل ، وهو الشرط
الذى ترفض الولايات المتحدة واسرائيل قبوله . كيف يرى
الدكتور بطرس غالى التغلب على هذا الشرط لامكان عقد
المؤتمر ؟

□ تؤكد دراسة القرارات والمشروعات الخاصة بالتسوية ابتداء من
مشروع السلام العربى وانتهاء بالمؤتمر الدولى ان فرص اشتراك الاردن
والمنظمة فى المؤتمر الدولى بوفد مشترك لا تزال قائمة حتى وفقا للقراءة
الصحيحة لقرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى هذا الشأن ، فقرار المجلس
الوطنى الفلسطينى كان قد نص على ان يكون التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر
على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، وهو ما يعنى وفدا مشتركا او مستقلا
او وفدا عربيا موحدا ، ولا ينبغى الوقوف على هذه الشكليات التى تعوق
الجهد الحقيقى من اجل انتهاء النزاع والتوصل الى السلام ، ولا يخفى ان
العقبة الرئيسية الآن - أمام انعقاد المؤتمر الدولى - ليس هو موقف المنظمة ،
ولكنه الموقف الاسرائيلى .

هل تفضل بالقاء الضوء على فرص انعقاد المؤتمر
الدولى فى الظروف الراهنة وخاصة على الموقف الاسرائيلى
المعرقل لانعقاد هذا المؤتمر ؟

□ لقد تراجعت فرص انعقاد المؤتمر الدولى للسلام بعد ان أصبح
واضحا ان اسرائيل منقسمة الى حد عميق حول ضرورته ، ورغم التأييد
الجماعى الذى تلقاه الفكرة خارج اسرائيل حتى من الولايات المتحدة ، ومن
الاتحاد السوفيتى ، والدول الأوروبية ، وأطراف أخرى فى الأمم المتحدة ،
ومجلس الأمن ، فإنه يبدو ان اسرائيل التى لا تستطيع البتة - رسميا - فى
هذه الفكرة ، هى التى تملك احباطها فى النهاية او على الأقل وضع العراقيل
أمام تحقيقها .

ولله كانت آخر مظاهر التراجع ما قرره وزراء خارجية الدول الأوروبية

من أنه لا مجال حالياً لمبادرات سلمية جديدة في الشرق الأوسط بسبب الخلافات داخل إسرائيل حول فكرة عقد المؤتمر ، كما كان من مظاهر التراجع النسبي - قبل ذلك - ما أعلنه المسئولون الأمريكيون - رغم تأييدهم أيضاً لانعقاد المؤتمر ، وتعهدهم ببذل المساعي اللازمة في هذا الاتجاه - من أن القرار الأخير يرتهن بموقف إسرائيل لأنها طرف أصلى في القضية ، ويبدو أن إسرائيل سوف لا تستطيع حسم أمرها بخصوص المؤتمر الدولي قبل اللجوء الى صناديق الاقتراع واجراء انتخابات عامة ، لا نعرف هل تساهم نتيجتها في تحديد الموقف الاسرائيلي ، وفي أى اتجاه سيتم تحديد هذا الموقف !

**شاركتم في الوفد المصرى برئاسة الرئيس حسنى مبارك
الذى قام بزيارة الأردن يوم الثالث من يونيو الجارى • فهل
تفضل بالقاء الضوء على أهم ما دار فى هذه المحادثات ؟**

□ زيارة الرئيس مبارك الأخيرة الى الأردن انما تأتى فى اطار التشاور المستمر بين الرئيس مبارك وشقيقه الملك حسين • وقد تناولت المحادثات التى دارت بينهما - باهتمام - التطورات الأخيرة والخطيرة فى حرب الخليج ، بالإضافة الى القضية الجوهرية والأساسية وهى قضية دفع جهود عقد المؤتمر الدولي للسلام •

ولقد سبق لمصر ان أعلنت « مرارا » عن رفضها واستنكارها وادانتها لاستمرار هذه الحرب ، وما يترتب على ذلك من نتائج وعواقب وخيمة لا يقتصر ضررها وخطرها على أمن وسلامة العراق فحسب ، وانما يمتد ليشمل أمن واستقرار وسلامة المنطقة بأسرها •

ولعله ليس خافيا على أحد جهود مصر المتصلة عبر اتصالاتها الثنائية مع الدول الصديقة والمعنية ، او من خلال المؤتمرات والمنظمات الدولية من أجل حشد كل الجهود لموقف هذه الحرب • وتؤمن مصر بأهمية الاسهام الجاد (م ٢٦ - أحاديث سياسية)

والفعال في تطويق مخاطر هذه الحرب وتأمين سلامة دول الخليج كخطوة
أولى وضرورية على طريق الهدف الرئيسى وهو انتهاء الحرب العراقية -
الايرائية من أجل استعادة الأمة العربية لقواها المستنزفة ووقف العدوان وحقن
الدماء العربية والمسلمة .

(جريدة الأنباء الكويتية ، ١٥ - ٦ - ١٩٨٧)

الحديث الثامن عشر

هل يعتبر لقاءكم بالرئيس اللبناني - أمين الجميل - في كويك ، مؤشرا لدور مصرى جديد فى لبنان ؟

□ ان الدبلوماسية المصرية لا تبحث عن ادوار تؤديها هنا أو هناك ، وإنما تستشعر مصر - دائما - مسئوليتها ، وتتصرف بوحى من هذه المسئوليات . ولقد كانت المأساة اللبنانية واحدة من شواغل مصر الأساسية ، وعليه فلم تكف مصر عن مساندة لبنان وحكومة لبنان الشرعية ، وتواصل سعيها الى انهاء هذه الأوضاع التى فرضت عليه ، وتدعو جميع اللبنانيين - على اختلاف طوائفهم وعقائدهم وانتماءاتهم - على أن يتفقوا على كلمة ، سواء حتى يغلقوا الباب أمام فرص التدخل الأجنبى ، وترد له حرية القرار واستقلال الارادة ، ويسدون الطريق أمام الأطماع والاحطار المحيطة بوطنهم .

ولا جدال فى أن لقائى بالرئيس اللبناني - أمين الجميل - خلال اجتماعات قمة الفرانكفونية بمدينة كويك الكندية ، كانت فرصة اتاحت لى تأكيد هذه المواقف المصرية لمن يمثل الشرعية اللبنانية ، ولتبادل الآراء ، ولاستئناف الحوار حول تطورات الوضع اللبناني الذى يشكل واحدا من جروح القلب العربى التى تواصل نزيفها الدامى حتى الآن .

العلاقات المصرية - السودانية ، تسير ضمن تذبذب من المد والجزر . ماذا تريد مصر من السودان ؟ وماذا تريد السودان من مصر حتى تستقيم العلاقات بينهما بالشكل الذى يرضى الطرفين ، ويحقق طموحات شعبيهما ؟

□ من المؤكد أن العلاقات بين مصر والسودان اتسمت فى الماضى ، وتتسم فى الحاضر وسوف تتسم فى المستقبل وعلى الدوام بسمات خاصة وحميمة

سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى ، ومن الناحية الاستراتيجية
« اقتصادية وسياسيا وعسكريا » ترتبط تلك العلاقات الخاصة بحقيقتين
أساسيتين :

اولهما : تتعلق بحقيقة ان السودان يمثل - بالنسبة لمصر - عمقا
استراتيجيا لا يمكن التهورين من شأنه .

وثانيهما : الاشتراك فى مياه نهر النيل وضرورة تنظيم تدفقها من
منابعها ، وهى المياه التى كانت بالنسبة - لمصر ومنذ الأزل - تمثل الشريان
الرئيسى لكافة مظاهر الحياة بها .

وبسبب هذه الحقائق ، ولانها علاقات خاصة وحميمة ، فانها تشهد
ذلك التذبذب الذى اشرت اليه ، ولكنه تذبذب ايجابى فى جميع الأحوال ، لان
حركة هذا التذبذب تاتى دائما انعكاسا لطبيعة الحياة ذاتها ، كما تاتى
جافزا على ضرورة الانتباه والعمل على تصحيح ما اعوج من مسار . واستطيع
ان اقول - دون مبالغة - ان العلاقات المصرية - السودانية وباعتبارها علاقة
ذات طابع فريد تستحث جهد المثقفين المصريين والسودانيين على التفاعل
الأكثر نشاطا من أجل صياغة العلاقة الأنسب دائما التى تحقق مصالح
الطرفين - حكومة وشعبا - وبما يتوافق مع التطور فى الظروف والشروط
والأوضاع دائمة التغير - كمياه البحر - التى هى فى كل لحظة غيرها فى
اللحظة التى سبقتها .

وينهمك المثقفون - فى كلا البلدين - الآن فى هذه المهمة ، كما سوف
ينهمكون غدا ، وتلك هى واحدة من حقائق الحياة بين الأشقاء .

بعد دخول اساطيل القوى العظمى الى مياه الخليج ..
وتعقد الصراع العراقى - الايرانى ، يبدو الوطن العربى وكأنه
فى طريقه للدخول فى حالة من الاستقطاب الحاد بين القوتين
العظميين .. هل من سبيل للخروج من هذا المازق ؟ ..

□ من المؤكد ان الحرب الطاحنة التى تدخل عامها الثامن بين دولتين من

دول عدم الانحياز ، تدفع المنطقة - بعنف - الى استقطاب حاد ، وخاصة مع هذه التطورات الأخيرة التي جلبت الأساطيل الدولية - على اختلاف هوياتها - الى بحر الخليج المغلق ، ولا شك أن هذه النتيجة المحزنة تتناقض مع سياسة عدم الانحياز ، وتدفع بالمنطقة الى اتون المواجهة بين القوى العظمى المتصادمة المصالح والمتناقضة الاستراتيجيات .

ولا تقتصر آثار هذه الحرب السلبية على أمن الخليج واستقراره فحسب ، بل أن التصاعد المستمر في الحرب ، لم يعد يقتصر على جبهات القتال ، ولكن امتداد واتساع مسرح العمليات ، أضحى يهدد الأمن الاستراتيجي للأمة العربية ، وكل دول المنطقة ، بل أزيد وأقول أن هذا التصعيد يهدد مصالح الشعب الإيراني نفسه في الحاضر والمستقبل .

والامل الوحيد - في ابعاد هذه المخاطر - هو في الاستجابة لقرار مجلس الأمن الأخير رقم ٥٩٨ الذي يدعو الى وقف القتال وبدء المفاوضات وانسحاب كافة القوات الى ما وراء الخطوط الدولية ، والسعي لتسوية سياسية مشرفة تحفظ الحقوق العادلة للطرفين ، وتحافظ على الموارد البشرية والمالية المهددة لهذين الشعبين المسلمين غير المنحازين . كما أننا نطالب بسحب هذه الأساطيل من مياه الخليج حتى يساعد ذلك على تخفيف حدة التوتر ، ويقلل من مخاطر المجابهة والاحتكاك والانفجار المروع المحتمل في كل لحظة .

وتقف مصر مع كل الجهود الرامية الى انهاء هذه الحرب الطاحنة واحتواء آثارها ، واعادة السلام والاستقرار الى منطقة تجتذب كثيرا من الأطماع ، وبالتالي فهي اشد ما تكون حاجة الى تأكيد عدم انحيازها وابتعادها عن دائرة الاستقطاب والتوتر .

ما هو الموقف الذي تروثه في حالة رفض إيراني واضح وقاطع لقرار مجلس الأمن بوقف القتال بين إيران والعراق ؟

□ نقرب الآن من مرور شهرين على صدور قرار مجلس الأمن الذي

صدر - بالاجماع - بوقف الحرب فورا بين ايران والعراق ، والشروع فى اجراءات الانسحاب والتعمير والتحقيق . كما انقضت مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة الى كل من البلدين المتحاربين للبحث عن وسائل تنفيذ القرار ، بالفشل والسلب ، دون أن تبدو بادرة واحدة لوقف القتال .

ان المطلوب الآن ان يتصدى المجتمع الدولى - بكل قوة وحزم - للموقف الايرانى ، تأكيدا لمسئوليته ، وتلبية للاجماع العالمى الذى طالب بوقف الحرب ، لا سيما وان مجلس الأمن مدعو - فى البند العاشر والاخير من ذات قراره رقم ٥٩٨ - الى الانعقاد من جديد لتقييم الوضع فى حالة رفض أحد الطرفين للقرار ، ومن أجل فرض عقوبات رادعة .

ان شيئا لا ينبغى ان يقف عقبة أمام استئناف المجلس لمهامه من أجل التوصل الى قرار يمكن تطبيقه على الطرف الرافض للامتثال الى الارادة الدولية .

هل تستطيع القمة العربية - التى يطالب بها بعض الزعماء العرب - ان تتوصل الى موقف عربى موحد تجاه الحرب العراقية - الايرانية ؟

□ رغم الحاجة الماسة اليها ، ورغم قناعة الكل بانها الطريق الوحيد لمواجهة الخطر الزاحف الذى يهدد الجميع ، فلا أحد يملك الآن اجابة محددة على سؤال : متى تنعقد القمة العربية لمواجهة الانهيار ؟

ما اكثر الأسباب الخطيرة والملحة ، وليست الحرب العراقية - الايرانية الا واحدة منها فقط التى تفترض تشاورا عربية أو تنسيقا عربيا ، ولا نقول (توحيدا) كاملا للمواقف طالما ان امكانات توافق (خطة عربية موحدة) تعترضه الكثير من العقبات ، واصبحت امرا بعيد المنال .

كل القوى الدولية الكبرى أصبحت موجودة فى المنطقة ، الأساطيل والبوارج الأمريكية والسوفيتية والأوروبية عادت بقضها ويقضيضها الى مياه الخليج ، الكل أصبح موجودا فى الساحة ، ما عدا العرب .

قرار حظر بيع وتوريد السلاح هل يمكن ان يسهم فى تخفيف حدة الصراع ؟ وما هى ضمانات تطبيق هذا الحظر ؟

□ اذا اتفقنا ان ثمة قاعدة ذهبية تقول « ان المصالح وليس المبادئ »
هى محرك الصراعات والحروب ، فاننا نلاحظ - منذ البداية - فى الحرب العراقية - الايرانية ، ان الدول الكبرى والدول الأجنبية الأخرى تساعد بدرجات متفاوتة - قدر تفاوت المصالح - طرفى الحرب العراقية - الايرانية . .
وبالتالى فان أى تسوية للحرب تستدعى اتفاق تلك القوى على حل مؤقت أو تسوية دائمة تفرض فرضا على طرفى الصراع .

ما هو - فى رأيكم - تأثير الحرب العراقية - الايرانية خلال الفترة القادمة - على القضية الفلسطينية ؟

□ من المؤكد ان هذه الحرب المشتعلة - وبكل ما يحيط بها وينطلق منها من مخاطر ونيران قد تمتد لمتشعل حريقا هائلا فى هذه المنطقة الخطرة - قد تم وضعها موضع الصدارة ، لتسحب ستارا من الظل الكثيف على القضية المحورية فى الشرق الأوسط ، الا وهى القضية الفلسطينية .

ومع ذلك ، فلازلت اعتقد ان ثمة مهمة ملقاة على عاتق الدبلوماسية العربية فى التنبيه الى أهمية العمل المتواصل من أجل البحث عن فرص السلام ، ودفع عملية التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، لان استمرار تفاعلاتها من شأنه زيادة التطرف والتوتر فى المنطقة بأسرها ، وهو الخطر الذى ستصيب اصداؤه كافة الأطراف الدولية التى يتعين عليها عدم تجاهل المسألة الفلسطينية التى كانت - وستظل - هى المحور الرئيسى ، واللبوة المركزية لكل أحداث منطقة الشرق الأوسط فى الماضى والحاضر والمستقبل .

فاذا كانت ثمة ظروف تعمل - الآن - على دفع قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية الى التراجع امام تصاعد مخاطر جديدة ، فاننا مطالبون بالعمل المتواصل من أجل تسليط الأضواء على مكامن التفجر المحتملة ، ومن أجل الإبقاء على قضية العرب الأولى فى دائرة الاهتمام الدولى ، وصولا الى

وضع حد لتداعياتها السلبية ، وللتوصل الى تسوية سلمية مرضية لجميع الأطراف تضمن للسلام أن يقوم على قاعدة صلبة وراسخة .

ما هي احتمالات انعقاد المؤتمر الدولي للسلام فى الشرق الأوسط خلال هذا العام ؟

□ على الرغم من وجود الصعوبات التى لاتزال تحول دون التوصل الى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام فى الشرق الأوسط ، الا ان الصورة لا تخلو من عدد من العوامل الايجابية ، تدفع فى اتجاه عقد المؤتمر الدولي المؤمل فيه ، باعتباره أكثر السبل فعالية لحل نزاع الشرق الأوسط ، وتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . فلا بد من الاعتراف بأن ثمة حقيقة مهمة تتمثل فى تزايد الاقتناع والتأييد الدولي لفكرة ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام ، سواء من جانب دول المجموعة الأوروبية ، او من جانب الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، او على صعيد الدول الافريقية ، او مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، او غيرها من المجموعات والكتل الدولية .

وفى ضوء هذه القراءة لكافة معطيات الموقف الدولي ، تعمل مصر - وتأمل فى ان تعمل معها مختلف القوى العربية الأخرى - على مواصلة الاتصالات بسائر الأطراف الدولية لاستثمار كل البوادر الايجابية لصالح تحريك جهود السلام ، ومنع تآكل الاهتمام الدولي بمشكلة الشرق الأوسط . ومن المهم بـمكان ان تظل تتردد فكرة المؤتمر الدولي ، كحل لمشكلة الشرق الأوسط ، لان مواصلة ورودها على خاطر السياسى فى شتى العواصم المعنية ، سوف يؤدى الى سرعة تجسيدها واخراجها الى حيز الواقع العملى .

وعليه فاننا نعلق الآمال على النجاح فى عقد المؤتمر الدولي للسلام قريبا ، اذا ما استمر الجهد المتواصل من أجل تحقيق التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط .

الحديث التاسع عشر

ما تقيمكم للقمة العربية التي عقدت مؤخرا في عمان ،
وهل جاءت القرارات الصادرة عنها في مستوى القضايا
العربية التي كانت مطروحة على ساحة المؤتمر كحرب الخليج
مثلا ؟

□ من وجهة نظر عربية قومية نقول ، ان هذا المؤتمر ، بقراراته وتوصياته
خطوة في الطريق الصحيح ، طريق الوفاق ، والتضامن العربي ، وتجميع
الصفوف وازالة اسباب الخلاف في الصف العربي ، بما يبشر بوضع المنطقة
على اعتاب مرحلة جديدة لحشد كافة الطاقات والامكانيات العربية في دائرة
العمل العربي المشترك ، لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التي تتعرض
لها الأمة العربية . كما انه مما لا شك فيه ان انعقاد القمة العربية - غير
العادية - في حد ذاته يعتبر خطوة ايجابية ودليلا على الوعي الجماعي ،
وبداية استعادة العرب لزام المبادرة في قضاياهم الحيوية . والتزاما
بالواقعية فاني اقول ان محصلة توصيات مؤتمر القمة العربي الطارئ لم
تحقق كافة طموحات الشعب العربي ، الا انه يكفي ان هذه التوصيات ، رغم
حالة التشرذم والخلاف والصراع المسيطرة على الأمة العربية حاليا ،
لو وضعت موضع التنفيذ الصحيح فانها تحقق اجماعا على ادانة الحروب
الايرانية - العراقية ، فقد جاء بيان القمة واضحا في التزام الدول العربية
بموقف عربي موحد ومحدد تجاه الخطر الايراني ، التزاما بميثاق الجامعة
العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك وبميثاق التضامن العربي ، كما يكفي ان
هذه التوصيات تضمنت الاجماع على عقد مؤتمر دولي للسلام ، باعتباره

الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربى - الاسرائيلى تسوية سلمية وعادلة وشاملة قوامها استرجاع كافة الاراضى العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى . ويكفى أن هذه التوصيات اكدت حرص المؤتمر على وحدة لبنان وعروبه وسلامة اراضيه ، كما اذانت توصيات المؤتمر الارهاب الدولى بكافة أشكاله . ويبقى على مؤتمر القمة العربية مسئولية متابعة هذه القرارات والوقوف ضد كل من يحاول المساس بها أو الطعن فى جديتها وفعاليتها ، حتى يتم وضع امكانيات الأمة العربية وطاقاتها فى وضعها الصحيح ، فهى وحدها القادرة على انتشال هذه الأمة من ازماتها السياسية والاقتصادية ، وعلى استعادة ارادتها الغائبة .

كان لبعض الدول العربية التى حضرت قمة عمان مواقف حادة تجاه مصر اثناء انعقاد القمة فما تعليقكم ؟

□ ان الالحاح على عودة مصر لم ينطلق من قلب القاهرة ، وانما انطلق من قلب العواصم العربية ، ومن ضمير الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى ، كما برز التيار الجارف من قبل انعقاد القمة ، وبما يشبه الاجماع ، على اعادة العلاقات العربية مع مصر وعودتها الى الصف العربى ، واثناء القمة فى عمان كانت مصر هى « الحاضر - الغائب » وكانت عودتها هى الشاغل للقادة العرب . وبدا الاتجاه نحو مصر غالبا منذ الاجتماع الأول للقمة وفى اللقاءات الجانبية اذ أدرك القادة العرب ان الواقع والمنطق والواجب يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه مصر ركنا أساسيا .

كما كانت المبادرة بطرح عودة مصر فى المؤتمر تعبيراً عما يجيش فى صدر غالبية الملوك والرؤساء العرب ، الذين عبروا عن ضرورة تصحيح الخلل فى ميزان القوى العربى وعودة مصر الى دائرة الفعل فى قلب العمل العربى المشترك .

وفى الحقيقة فان ما حدث فى القمة العربية الأخيرة بالنسبة لاستعادة

الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ليس سوى تصحيح شكلى لجوهر العلاقات المصرية والعربية التى كانت قائمة على الدوام بكل العمق والتداخل والشمول ، اذ ان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى ، تستند الى حقيقة هامة وهى ان مصر ، قد تصدت فى كل وقت لأخذ زمام المبادرة فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية لتحقيق اهداف العرب القومية على اختلافها ، ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب على مدى السنوات الماضية على ازالة المتناقضات وتصفية شقة الخلافات العربية التى تعصف بالامة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر امام المتربصين .

بعد عودة العلاقات المصرية مع معظم الدول العربية ،
ما الخطوات التى ستتبع ذلك ؟ والى اى مدى سيكون التعاون
بين مصر وبين هذه الدول ؟

□ من الواضح أن قرار مؤتمر القمة الذى أشار الى العلاقات الثنائية مع مصر ، قد تضمن فى ثناياه ادراك الحقيقة الجوهرية القائلة بأن هذه العلاقات هى قضية عربية شاملة ، ذلك أن استعادة العلاقات المصرية - العربية ، وان كانت من حيث الشكل قضية ثنائية ، فانها من حيث المضمون والنتائج قضية جماعية تتعلق بالنظام العربى ككل .

وتستطيع مصر بالضرورة من خلال الادارة الايجابية والنشطة لعلاقاتها العربية ان تخلق شبكة من العلاقات الفعالة وأن تطور اشكالا من الممارسات الاقليمية فى اطار تصور واضح للأمن المصرى وللأمن العربى ، ولللاقات المتداخلة بينهما ، على أساس من وضوح الأهداف ، وتبين القدرات والامكانيات المتاحة لكل طرف عربى ، والصراحة فى تحديد ما يمكن القيام به وما لا يمكن القيام به ، ذلك أن الاخطار المحيطة بالجميع قد زادت وتفاقت ، ولم يعد يجدى ازاءها عبارات أو كلمات بلاغية غير مدعمة بأفعال وقدرات ، ومصر تدخل هذه المرحلة من علاقاتها العربية عاملا للوحدة والتضامن وجمع الشمل ، وكعنصر لتحقيق القوة ودعم القدرات العربية ، مع ادراك حدود

الموقف المتاح ، وحدود الممكن ، فى اطار العلاقات التى تحققت .
فى حالة عودة مصر الى الجامعة العربية ، ما الخطوات
التى ستتربط على ذلك ؟

□ ان الحديث عن عودة مصر الى الجامعة العربية ، هو حديث يتصل
فى الواقع بالشكليات ، التى لم تكن يوما ما ضمن الاهتمامات المصرية ، وفى
الحقيقة فان مصر لم تخرج من الجامعة العربية ، وانما الجامعة العربية هى
التى خرجت من مصر ، ولها ان تعود فى أى وقت تشاء ، فالقاهرة ستظل
دائما عاصمة العروبة وقلبها النابض ، ولا نقول ذلك تجنباً لمشاركة العرب فى
قضاياهم لان مصر مبارك ، لم تتوان عن تحمل مسئوليتها فى الهموم العربية ،
وكان موقفها دوما هو موقف الشقيقة الكبرى ، ولم ولن يتغير ، كما ان مصر
لم ولن تتأخر عن مساعدة الدول العربية والوقوف الى جانبها .
ومصر - التى هى دولة مؤسسة للجامعة ، والتى تحرص على بقائها وقوتها -
ترى انها بوضعها الحالى لا تحقق الاهداف التى استهدفها ميثاقها ومعاهدة
الدفاع العربى المشترك ، وانه قد ان الأوان لكى يهتم القادة العرب والشعوب
العربية بالتوصل الى صيغة تعيد الفاعلية الى عمل الجامعة العربية وتعيد
الالتزام الفعلى لا النظرى بمواثيق الجامعة ونصوص اتفاقية الدفاع
المشترك .

دعا احمد الميرغنى رئيس مجلس راس الدولة السودانى
عقب عودته من القمة العربية لعقد مؤتمر عربى - افريقى
مشترك لمناقشة القضايا المشتركة ، كيف ترون هذه القمة من
حيث الاعداد والترتيب والموضوعات التى ستناقش خلال هذه
القمة ؟

□ من المؤكد ان ثمة احساسا عاما بعدم الارتياح سواء على الجانب
العربى ، ام على الجانب الافريقى ، للجمود الذى يخيم على التعاون العربى -
والافريقى . ولا شك ان التأجيل المتكرر لانعقاد اجتماعات اللجنة العامة
للتعاون المكونة من ٢٤ وزيرا عربيا وافريقيا ، يعطى الانطباع على الجانبين

بعدم الجدية فى العمل على دفع الحوار ، ولكن فى الحقيقة ان ما يواجهه كلا العالمين الافريقى والعربى ، من مشكلات وتحديات ليوجب عليهما التعاون والتآخى والتلاقى اكثر من اى وقت مضى ، تأكيدا لأهمية وحيوية التعاون بين الجنوب والجنوب ، ولعل دعوة الرئيس السودانى هى صحيحة حق ترمى الى تهيئة انسب ظروف تلاقى العرب والأفارقة على مستوى القمة لتدارس الأزمة وبذل الجهود ولتعويض ما فات الطرفين من فرص ومكاسب مشتركة وانى اعتقد ان الادراك الصحيح للحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، يدفع اليوم - بالحاح - الى بناء جسور الثقة والامساك بارادة العمل الجاد ، لتنفض عن أجهزة التعاون العربى - الافريقى ، ما ران عليها من جمود وركود ، ولندفع بدماء الحياة فى شرايين التعاون المتبادل والنفع المشترك والصالح الجماعى لنا عربا وافارقة .

تشهد حرب الخليج حاليا تطورات خطيرة ، خاصة بعد ان اعلنت ايران التعبئة العامة ، والتساؤل الآن هل هناك جديد فى الموقف المصرى تجاه هذه الحرب ؟

□ ان نذر الخطر تتجمع الآن فى الأفق وتهدد بمزيد من التردى الذى تندفع اليه اعمال الحرب التى أودت بالفعل بحياة ما يقرب من المليون من أبناء البلدين المتحاربين . ان اعمال التصعيد الأخيرة أصبحت مصدرا لتوتر دولى بالغ ، كما انه مثار قلق عميق لدى كل القوى المحبة للسلام والراغبة فى الاستقرار والموقف المصرى ازاء الحرب العراقية - الايرانية ، لم يتغير ، فلقد أيدت مصر قرار مجلس الأمن الأخير رقم ٥٩٨ فور صدوره وما تزال ترى وجوب تطبيقه ، باعتبار أن وقف رعى الحرب الدائرة ، هو الحل الجذرى للموقف المتوتر على ضفاف الخليج وفى قلب مياحه ، والذى غدا يهدد مصدرا من أهم مصادر الطاقة العالمية ، واتساقا مع الشرعية الدولية ، فان رؤيتنا للقرار هى رؤية شاملة ومتكاملة ، اذ يجب ان يطبق فى كليته وفى اطار زمنى مناسب ، لا يؤدى الى تجزئته من ناحية أخرى . ومصر تحيى العراق الشقيق

فى استجابته الفورية لقرارات الشرعية الدولية وتطالب ايران بأن تهتم فى دعم تلك المسيرة الدولية نحو سلام عادل يعطى كل ذى حق حقه ، ويفتح الباب نحو نقاش سلمى تعرض نتائجه ما اكلته حرب الثمانى سنوات من حرث ونسل . كما تدعم مصر جهود السكرتير العام للأمم المتحدة وتدعو الجميع للتعاون الصادق والفعال مع مساعيه وجهوده .

يرى البعض ان تصعيد حرب الخليج حاليا كان نتيجة للقمّة العربية التى عقدت بعمان مؤخرا ، هل تؤيد هذا القول ؟

□ ان تصعيد حرب الخليج كان سابقا على القمة وتزامن معها ، وسوف يظل بعد انتهائها ، ولكن من الطبيعى ايضا ان تقلق ايران مع كل بادرة تضامن عربى ومع كل احتمال لاجماع عربى على ادانة العدوان والعمل على التصدى له ، وقد يكون صحيحا ان حرب الخليج قد بلغت حدا من الخطر يستحيل مواجهته ببطء وتكاسل وقد يكون صحيحا ان هذه القضية من قضايا المصير العربى ، والأمن العربى ، لم يعد يقبل التجاهل أو التغافل أو التسويف أو المماطلة ، ولكن هذا الخطر لا يمكن القفز الى مواجهته مرة واحدة وضمان نجاح مثل هذه المواجهة الا بعد ان يتحقق الشرط الأساسى من شروط المواجهة ، ونعنى به اجواء عربية نقية ، تمكن من صياغة تضامن عربى حقيقى ، يؤدى بالضرورة الى نشوء ارادة عربية واحدة تمكن من القدرة على المواجهة الصحيحة عسكريا وسياسيا واقتصاديا .

ماذا عن الموقف المصرى تجاه الحكومة الجديدة فى تونس ؟

□ لقد اكدت مصر على لسان الرئيس مبارك وقوف مصر الى جانب تونس رئيسا وحكومة فى سعيها لتحقيق آمال الشعب التونسى وطموحاته الحضارية ، كما اعربت مصر عن تمنياتها بالتوفيق لرئيس جمهورية تونس الجديد . وتتمنى مصر للشعب التونسى فى ظل رئيسه الجديد مواصلة مسيرته الوطنية وتحقيق انطلاقة جديدة من أجل تثبيت دعائم الحكم الدستورية وتعميق

الأسس الديمقراطية في شتى مجالات العمل الوطني ، وقيام تونس بأعبائها القومية ضمن إطار العمل العربي المشترك من أجل الغايات والمصالح القومية العربية العليا .

كان من نتائج قمة عمان الأخيرة تأييد المؤتمر الدولي للسلام ، ودفع عملية السلام في المنطقة ، ما راىكم في انعكاسات هذا التأييد على خطوات المؤتمر الدولي ؟

□ لقد أيد القادة العرب بالاجماع لأول مرة في بيان موحد صيغة المؤتمر الدولي للحصول الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، في إطار الشرعية الدولية ، وعلى أساس استرجاع مختلف الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال مؤتمر دولي للسلام ، تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة - مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي تسوية سلمية وعادلة وشاملة .

ولا شك أن هذا القرار خطوة الى الامام ، يرحب بها المجتمع الدولي وإن كان من الضروري إبراز هذا المفهوم العربي الجماعي ، ودفع القوتين العظميين الى ممارسة دور فعال في الدعوة الى عقد هذا المؤتمر وتذليل الصعوبات أمامه ، وهي الآن وبالتحديد صعوبات اسرائيلية ، كما ينبغي على العرب بذل كل طاقاتهم في ممارسة دبلوماسية الاتصال مع مختلف الأطراف الدولية من أجل تعبئة راي عام دولي ضاغط ومؤيد لسرعة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، حتى يمكن احتواء التدهور المتصاعد في أوضاع الفلسطينيين في الضفة والقطاع وحتى يمكن احتواء اتجاهات التطرف الآخذة في النمو والانتشار على الجانبين العربي والاسرائيلي ، وحتى يمكن وقف استمرار التآكل في الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني . وإن الهدف الأكيد والأهم الذي نسعى له ونتشبه به حالياً

— ٤١٦ —

ويتمحور حوله جهدنا ، يظل هو السلام الشامل والعاقل والدائم ، ذلك الهدف
الذى لن يتحقق حسبنا تقوله وتؤكداه كافة الحقائق الموضوعية المؤيدة
بالتجربة العملية المعاشة ، الا على اساس الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية
المقدسة .

(جريدة الراى العام ، الكويتية ، ٢٦ - ١١ - ١٩٨٧)

الحديث المشهور

ماذا تم فى اجتماعكم مع زعماء احزاب جنوب السودان ؟
ما هى وجهة نظرهم تجاه النزاع المسلح الذى يخوضونه ضد
حكومة السودان ؟

□ هناك خلاف بين جنوب السودان وشماله ، بين احزاب الجنوب
من ناحية وحكومة الصادق المهدي من ناحية اخرى ، ومصر
تعمل على ان يجرى الحوار بين الحكومة السودانية والقيادة الجنوبية ، لاننا
من خلال الحوار نستطيع ان نتوصل الى تسوية سلمية لهذه المواجهة العسكرية
الجارية . هذا ومن خلال الاتصالات بالطرفين ، ليست رغبة كل منهما فى تحقيق
السلام والترحيب بالجلوس معا للحوار ، وعندما يتحقق ذلك ، ويعود السلام ،
يستطيع السودان ان يعالج قضايا الاقتصادية الخطيرة . وينكب على تنفيذ
مخططات التنمية ، والتى لا يمكن انجازها ، مادامت هذه المواجهة العسكرية
مستمرة .

□ فى الشهور القليلة الماضية ، زرت جيبوتى والصومال ،
لماذا ؟ وما هو المدى الذى وصلت اليه علاقات مصر بكل
منهما ؟

□ لم ازر الصومال فى جولتى الافريقية الأخيرة ، بل اجتمعت بالرئيس
الصومالى محمد سياد بري فى مؤتمر القمة الافريقية الفرنسية ، الذى انعقد
فى انتيب ، وجرت محادثات بيننا ، فالعلاقة ودية للغاية بين مصر والصومال ،
ثم زرت جيبوتى ، واجتمعت بالرئيس حسن جولييد ، وأجريت معه محادثات
حول العلاقات الثنائية والقضايا الملحة فى جيبوتى وحول الموقف فى القرن
الافريقى ، ولمصر عدد كبير من الخبراء فى كل من مقديشيو وجيبوتى ، وذلك
فى اطار التعاون الفنى بين مصر وهاتين الدولتين العربيتين الافريقيتين .
(م ٢٧ - احاديث سياسية)

ننتقل الى نقطة أخرى في حوارنا ، ماذا عن جولة الرئيس
حسنى مبارك الحالية ، لدول الخليج العربى ، ماهى دوافعها ،
وماذا نتوقع من نتائج لها ؟

□ الأمل ان تؤدي هذه الجولة الى تدعيم التضامن العربى ، ان هذا
الدعم للتضامن العربى هو هدف الدبلوماسية المصرية .

من أجل ماذا ؟

□ من أجل تقوية المركز العربى فى المفاوضات القادمة ، سواء اكانت
تلك الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ام بانهاء الحرب العراقية - الايرانية ،
او المفاوضات القادمة لايجاد تسوية للقضية اللبنانية ، فاذا كان العالم العربى
ممزقا منقسما ، فحينئذ سيكون الموقف العربى فى المفاوضات المقبلة ضعيفا ،
اما اذا كانت هناك جبهة عربية قوية وكان هناك تضامن عربى فسيكون الموقف
العربى قويا ، ونستطيع عندئذ القول ان نتيجة المفاوضات ستكون فى مصلحة
المنطقة ، وتحقق الأهداف العربية .

وماذا عن الجولة الأوروبية الأمريكية للرئيس مبارك ،
والتي ستعقب هذه الجولة العربية ؟

□ لا شك أيضا فى ان الجولة الأوروبية الأمريكية ، المقبلة للرئيس هى
لنقل المطالب العربية الى العالم الخارجى ، ولإبراز أهمية الاسراع بمعالجة
القضية الفلسطينية ، وإبراز أهمية ضرورة المبادرة بتنفيذ قرار مجلس الأمن
الدولى بإيقاف الحرب العراقية - الايرانية . فلا بد من مطالبة هذه الدول
بالتحرك ، وستلقى هذه المطالب اهتمام الجانب الأوروبى والأمريكى اذا ما وجد
ان وراء هذه المطالب تضامنا عربيا حقيقيا . فالخطوة الأولى لتحقيق
تضامن عربى ، ويتلوها نقل هذه الارادة العربية الى المجتمع الدولى .

ماذا ترى فى الحرب العراقية - الايرانية ، وقد وصلت الى
عامها الثامن اليوم ؟

□ مصر تؤيد قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ الخاص بوقف الحرب ،

الذى صدر فى شهر يوليو/تموز الماضى ، وقد تحركت الدبلوماسية المصرية فى الساحة الدولية كى يحاط هذا القرار بدعم ايجابى دولى لتنفيذه ، وكنت اراس الوفد المصرى فى مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية الذى اصدر قرارا بتأييد قرار مجلس الأمن والعمل على تنفيذه ، ونعمل من خلال الضغوط الدبلوماسية على المجموعة الأوروبية ، والدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن لتنفيذ هذا القرار بصورة عاجلة وحاسمة . . . ومن الواضح ، ان الدولة التى ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وتصر على مواصلة الحرب ، هى ايران ، وعلى المجتمع الدولى ان يتخذ الاجراءات اللازمة لاجبار ايران على تنفيذ هذا القرار وقد قبل العراق تنفيذ قرار مجلس الأمن ، كما انه قبل صدوره استجاب دائما لنداءات السلام ، لكن ايران رفضت الاستماع الى هذه النداءات ، واحبطت كل محاولات الوساطة لانهاء الحرب وحقن الدماء . . انه عدوان مستمر واضح على الاراضى العراقية العربية ، والعراق فى موقف الدفاع الشرعى عن اراضيه ، ومن هنا نسعى جاهدين ، لدفع المجتمع الدولى ، للعمل الايجابى الحاسم لاجبار ايران على وقف القتال ، والبدء فى مفاوضات لتسوية النزاع .

الحديث الحادى والعشرون

اصل الى مصر فى فترة حرجة ، بادرت دولتكم خلالها الى التشدد القاسى فى السماح للبنانيين بدخول اراضيكم ، مع اعترافى بالضرورات الامنية التى تقف وراء قرار مصر • هل ترون فى ذلك حماية فعالة لكم ومحاربة للارهاب الذى يتهم لبنان بتصديره ، وهو - كدولة وشعب - اولى ضحاياها ؟

□ لم يشهد العالم فترة احلك سوادا فى تاريخ الارهاب من هذه الفترة التى نعيشها الآن ، حيث تنذر شواهدا بانها ستكون بداية حقيقية لعصر يقوم فيه الارهاب بالدور الاول فى مجال الصراع السياسى العنيف • والمشكلة المعقدة ، الآن ، ان ايران ليست وحدها التى تعمل على صناعة « النمط » وتصديره للآخرين ، بصرف النظر عن ظروف الآخرين واتجاهاتهم ••• فان غيرها من الدول يحاول كذلك تصدير انماطه بطريقة اكثر هدوءا وخداعا ••• عبر التأثير المالى والاقتصادى ••• من خلال التأثير المعنوى والفكرى خاصة بواسطة اجهزة الاعلام والثقافة والترفيه ، وصولا للتأثير السياسى المباشر • كما تلتقى ايران مع اسرائيل استراتيجيا ، رغم كل دعاوى الرفض المتبادل •

لقد أصبحنا اليوم فى مازق حضارى ••• حيث تسود المبهمة على التفكير العلمى ، والعصبية على العقل ، وتنصر القوة على القانون ، والتسطيح على التفكير ، والتبعية على الاستقلال ، والهوامش على الأصول ، والانغلاق على التحرر ••• فيقفز الارهاب المسلح بالجاهلية على الساحة ••• يحاول فرض موقفه على حساب افضل الفضائل ••• فضيلة التفكير ، منكر العقل انكارا فاضحا وفجا •

والحال هكذا ، لا ينبغي أن يأخذ لبنان الموقف بحساسية ، فالأمر لعلاقة له بلبنان الشقيق الذى له فى وجداننا اعز مكانة ، وللبنانيين ابلغ التقدير والفهم لمآساتهم ولظروفهم . ولكنه الأمن الوطنى والقومى لمصر المستهدفة والتي تواجه اليوم الارهاب الفردى ، والارهاب الدولى فى تداخل وتفاقم بحيث غدا ظاهرة جديدة ينهض اليها .

ان الاكثريّة المطلقة فى لبنان تقف ضد الارهاب ، وتطالب لانطلاقه احيانا من بلد اشتهر بوداعته وامنه ، على ايدي غير لبنانيين ، او لبنانيين قلائل ضللتهم جهات كثيرة غير لبنانية . فهل تكفى تدابير من طرف واحد ، او لقاءات لوزراء الداخلية العرب يتبادلون خلالها المعلومات لاييقاف مد الارهاب من دون مساعدة لبنان على التحرر ، وبالتالي مساعدة العرب والعالم انفسهم ؟

□ ان مصر كانت من اولى الدول التى ادركت ان المجتمع الدولى يواجه اليوم ظاهرة خطيرة تتكرر لما تعارف عليه المجتمع المتحضر من قيم ، وتهدد امنه وسلامته ، ذلك ان سريان تيار العنف والارهاب لا يمثل تهديدا ماديا ، لأمن الأفراد والشعوب ، بقدر ما يعبر عن اتجاه فكري خطير يتخذ من العنف وسيلة وغاية ، ويرفض التعدد فى الراى ، ويخلق الأبواب أمام الحوار الحر والتعايش البناء ، بل ان حوادث الارهاب يمتد نطاقها اليوم ليشمل بقاعا عزيزة وغالية ، هي فى الوقت نفسه اماكن مقدسة لها حرمتها واحترامها ومكانتها لدى مئات الملايين من البشر ، بل من سكان العمورة اجمعين .

وقد تبنت مصر - على لسان رئيسها ومن خلال دبلوماسيتها فى المحافل الدولية - وجهة النظر التى تقول بضرورة التصدى لمعالجة ظاهرة الارهاب فى جوانبها كافة ، وبحث اسبابها وجذورها ، توصل الى عقد اتفاقية شاملة لسد الثغرات الموجودة فى التشريعات الدولية التى تتصدى لعلاج بعض جوانب هذه المشكلة ، مع دعوة الدول التى لم تنضم للاتفاقيات القائمة ، للاسراع بالانضمام اليها وتطبيقها فى تشريعاتها الداخلية ، اخذا فى الاعتبار حق

الشعوب وحركات التحرير المعترف بها في النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال .

لقد اثبتت تجربة هذه الحروب المتعاقبة في لبنان ، وما افرزته من ارهاب وتلوث للإنسان والطبيعة ، أصبح خطرا داهما على البلد ومنطقة الشرق الأوسط ، ان امورا كالارهاب وسواه لا تعالج جزئيا او افراديا . فاولا ينبغي ان تتبلور رؤية عربية موحدة لمعالجة الازمة اللبنانية وتعطى صفة الأولوية وسمة الطوارئ ، والا امتدت الحرب الى سائر المنطقة ، وزعزعت انظمتها . كيف تتصورون مثل هذه الرؤية ؟

□ لقد شهدت الساحة اللبنانية - ولاتزال - استمرارا للتطورات المؤسفة في اغرب حرب اهلية ، طال امدها ، وضاعت المسؤولية فيها ، وتاهت في خضم أحداث متلاحقة ، واذا كانت المسألة اللبنانية هي احدى نتائج تجميد القضية الفلسطينية ، فما زلنا ننادى بان يرفع الجميع - وبلا استثناء - ايديهم عن لبنان ، حتى تتاح الفرصة للشعب اللبناني الشقيق ، كي يضمد جراحه ، ويظم صفوفه ، ويجمع شمل أبنائه في مصالحة وطنية صادقة تعيد الأمن والسلامة الى ربوع لبنان ، وتعيد هذا الشعب العزيز الى ممارسة حياته الطبيعية وأداء دوره العربي والحضاري المتميز .

ولا شك في ان المأساة اللبنانية هي احدى أوجه الخلل في النسق العربي العام ، ذلك ان استمرار هذه الأمة قد اوصلها الى مرحلة من التعقد ابرز مظاهرها يتمثل في تلاشي قدرة أي طرف لبناني على حسم الأمور لصالحه وتوجيه دفة المستقبل اللبناني ، الأمر الذي اتاح لبعض القوى الاقليمية غير العربية التأثير في مجريات الأمور سياسيا وعسكريا . مثلما تظهر في قدرة اسرائيل على الدخول الى الجنوب اللبناني ، وقتما تشاء ومن دون رادع عسكري لبناني فعال ، اما الطرف الثاني فهو ايران التي تزايد تدخلها في الشئون اللبنانية بشكل ملحوظ الى الحد الذي برز فيه « حزب الله » المدعوم

ايرانيا ، كقوة سياسية وعسكرية نشيطة تسعى الى تغيير الكثير من عناصر الصورة اللبنانية داخليا وخارجيا .

واذا كانت المأساة اللبنانية هي واحدة من مظاهر الخلل في النسق العربى العام ، فان مواجهة عناصر الخلل هذه ليست طرف عربى أو آخر ، وانما هي مسئولية النسق العربى — بكل مؤسساته وبدوله وبفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا .

الرأى الذى ساد فى الماضى كان يقول بعدم امكانية حل أزمة لبنان ما لم تحل أزمة الشرق الأوسط ، لكن تعقيدات الوضع فى لبنان بعد اربع عشرة سنة من الحروب والأخطار التى باتت تشكلها على المنطقة والعالم قد تؤدى بنا الى قلب هذه المعادلة ، الا ترون ان التقدم بحلول للأزمة اللبنانية — ولو على مراحل — من شأنه ان يساعد على حل أزمة الشرق الأوسط ، وبالتالي التقدم بحلول — ضمن هذا الاطار — للقضية الفلسطينية بالذات ؟

□ فى رأى ان حروب الاستنزاف الاجتماعية التى نعيشها فى لبنان وغيره ، قد اتخذت مداها وفرصتها الذهبية عندما تعرض المشروع القومى العربى للنكسات ، ومنذ ان تهاونت قوى عديدة فى الدفاع عن هذا المشروع ، تارة بداعى الوطنية القطرية ، وتارة أخرى بداعى الاتجاه الدينى .

ولقد اتضح انه فى غياب المد القومى تتفكك الوحدات الوطنية فى اقطار ، وينحل البلد الواحد الى بلدين ، كما يتحول دور الدين الى دور طائفى أو مذهبى ، بل انه فى غياب الوضوح فى الهوية القومية ، يصبح الكثير من الصراعات المشروعة ، المطلوبة والمخصبة فى الحالات الطبيعية للأمة ، عوامل تفتت لها .

لذلك ، فأنى أرى أنه لا بد من التمسك السياسى والفكرى بالمشروع القومى العربى ، لا لأن هذا المشروع يحمل أهداف الأمة القومية فحسب ، بل لأنه لا مشروع حضارىا عربيا ممكنا الا اذا كان المشروع السياسى القومى العربى عموده الفقرى وعصبه الحى .

لذلك لا مجال في رأيي للفصل بين الأزمة اللبنانية وأزمة العالم العربي بوجه عام ، فالأزمتان كل واحد ، ومظهران لمشكلة واحدة .
ونستطيع أن نضع أيدينا على أهم الأهداف القومية الواجب إنجازها في المدى الحالي والمدى المنظور ، وهي - في نظري - الآتى :

أولا : حركة تحديث شاملة ، ونقلة حضارية نوعية جديدة ، ودخول عصر التكنولوجيا ، وعصر الهندسة الوراثية ، والبيوتروكيماويات الحديثة ، وخلق الإنسان العربي الذي يرتفع إلى مستوى المرحلة .

ثانيا : الخروج من مأزق التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية ، وانقاذ العالم العربي من محسولة احتوائه واخضاعه للسيطرة ، وتفريغ استقلاله من معناه الحقيقي .

ويجب أن يكون واضحا ، أنه لا يمكن لدولة عربية بمفردها أن تحقق الأهداف الأساسية والتي تتبلور حول الخروج من التبعية ، والنقلة الحضارية . وليس أمامنا سوى الحوار ، والحركة المستمرة الواسعة النطاق على مستوى العالم العربي كله ، لكي نستطيع أن نصل إلى رؤية واضحة لمهام المرحلة القادمة ، وأهمها الخروج من التبعية ، والنقلة الحضارية . وهذه المهام لن تتحقق إلا من خلال التعبئة الشعبية داخل كل بلد عربي ، على أساس ديمقراطي يشترك فيه الشعب اشتراكا نشيطا ايجابيا ، وهذا يعنى اننا فى أشد الحاجة الى صحة عربية تتحول الى حركة تحرير وطنى ديمقراطى ، بإبعاده الوحشية والتنمية ، وعلى أساس عدالة اجتماعية . فهذه الحركة هي الوحيدة القادرة على تعبئة الشعب واذكاء روح التحدى والكفاح والتطلع الى مستقبل أفضل للأمة العربية .

لقد زالت القطيعة بين مصر والدول العربية وذاب جيل الجليل ، واخذت مصر تستعيد دورها الفاعل فى المنطقة ، والاهتمام بالقضية الفلسطينية ، وأقرب جهودها العمل على توحيد الصف الفلسطينى/الأردنى ، والدعم المعنوى الذى قدمته للبنان ، وما زالت ، إلا ان المراقبين يعتبرون انشغال مصر

بتفاسق أوضاعها الداخلية - السياسية والاجتماعية والاقتصادية - حائلا دون استعادة دورها في المنطقة ، سواء بالنسبة الى لبنان أو الى القضية الفلسطينية أو الى حرب الخليج . ما رأيكم في ذلك ؟

□ في الحقيقة اننى لا اتفق معك فيما ذهبت اليه في أن انشغالات مصر الداخلية قد أعاقت دورها القومى ، ذلك أن سياسة مصر العربية تحددتها اعتبارات موضوعية ، وإدراك واع لحركة التاريخ ، ورؤية محددة للأهداف القومية ، ورصيد حضارى ونضالى حافل ، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية ، وقدرة على مواجهة التحديات . وباختصار ، ان دور مصر - فى المجال العربى - هو الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية ، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .

ان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى انما تستند الى حقيقة مهمة ، وهى أن مصر قد تصدت - فى كل وقت - لأخذ زمام المبادرة فى القضايا الحيوية والمصيرية كافة تحقيقا لأهداف العرب القومية على اختلافها . ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب لا يتوقف ، على مدى السنوات الماضية ، على إزالة التناقضات ، وتصفية شقة الخلافات العربية التى تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر أمام المترهصين .

هل لمصر موقف محدد ومجال عمل فعال ، بالنسبة الى انتهاء الرئاسة الأولى فى لبنان والانتفاضة الفلسطينية ، والتطورات الأخيرة فى حرب الخليج ؟

□ ان مصر ظلت تؤيد الشرعية اللبنانية ، وتطالب الجميع برفع الأيدى عن لبنان ، وهى ، الآن ، تلتزم الموقف نفسه ، وتنتظر كلمة الشعب اللبنانى فى انتخابات الرئاسة ، لتؤيد الشرعية اللبنانية ، وتساند كل الجهود من أجل تدعيم استقرار لبنان ، وتحقيق التصالح الوطنى وتجاوز الأزمة الهيكلية

للنظام اللبناني ، بما يتيح له التركيز على عملية البناء والتنمية ، وحتى يعود لبنان الى اداء دوره العربى والقومى والثقافى ، ضمن الأسرة العربية .
 اما عن الانتفاضة الفلسطينية العظيمة ، فان مصر ترى انها حالة جديدة ، وحد فاصل بين مرحلتين فى مقاومة الوجود الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل وفى تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة بحيث تصبح العودة الى ما قبلها اشبه بالمستحيل ، سواء على صعيد معالجة المحتلين وحلفائهم لمجريات القضية الفلسطينية ، أو بالنسبة لمعالجة مختلف الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط .

وتفرض الانتفاضة على الأمة العربية اعادة النظر فى كثير من وسائل واساليب ادارة الصراع . بوضوح اكثر اقول انه ينبغى على الدول العربية ان تبذل اقصى جهدها لخلق حد أدنى مقبول لموقف عربى مشترك ، يستطيع أن يخدم هذه الانتفاضة ، ويساعد على استمرارها وتقويتها وتدعيمها ، حتى يمكن توظيفها فى خدمة الهدف المنظور ، وهو الوجود الفلسطينى المباشر حول مائدة المؤتمر الدولى ، لأنه يستحيل تصور امكانية الحصول من أية مفاوضات على حق تقرير المصير فى غيبة الوجود المباشر للفلسطينيين .

وبالنسبة لحرب الخليج ، فان مصر قد أيدت القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ٥٩٨ منذ صدوره ، وقد رحبت بما أعلنته ايران - مؤخرا - عن قبول القرار ، واعتبرت ذلك بمثابة خطوة حاسمة نحو امكانية تطبيقه . كما ترى مصر وجوب سرعة العمل على تطبيق هذا القرار ، باعتبار أن وقف رحى الحرب الدائرة هو الحل الجذرى للموقف المتوتر على ضفاف الخليج ، وفى قلب مياهه ، والذي يهدد مصدرا من أهم مصادر الطاقة العالمية . وتعتقد مصر أن على مجلس الأمن مسئولية العمل على تطبيق القرار . واتساقا مع الشرعية الدولية ، فان رؤيتنا للقرار هى رؤية شاملة ومتكاملة ، اذ يجب أن يطبق فى كليته وفى اطار زمنى مناسب لا يفرغه من مضمونه من ناحية ، كما لا يؤدى

الى تجزئته من ناحية اخرى ، بل لعلى - ليس من قبيل المبالغة - اقول ان تطبيق هذا القرار سوف يكون اختبارا مؤثرا لمصادقية الشرعية الدولية ، وقدراتها على تنفيذ قرار اتخذه اعلى جهاز وبالاجماع . وفى الحقيقة ان مصر تحيى موقف العراق الشقيق فى استجابته الفورية لقرارات الشرعية الدولية ، وتأمل فى أن تقود هذه التطورات الايجابية الجديدة الى فتح الباب نحو تعايش سلمى ، تعوض نتائجه ما اكلته حرب الثمانى سنوات من حرث ونسل .

هل الحركة الاصولية المصرية مرتبطة بايران ؟ وما هى العلاقات القائمة بينهما ؟

□ ان لم تكن هناك علاقات مباشرة وتنظيمية ، فالذى لا شك فيه أن الحركة الاصولية المصرية تستلهم فكر الثورة الايرانية ، باعتبارها رمز الصلوة الاسلامية فى العصر الراهن ، وذلك على غرار ما يقوم بين الحركات الاصلاحية فى مختلف أنحاء العالم الاسلامى وبين الثورة الايرانية حتى ولو كانت هذه الحركات سنية وليست شيعية ، فالخلافت المذهبية تتوارى الآن لصالح الوحدة فى الرؤية والهدف . وفى الحقيقة كان من الممكن للثورة الايرانية ان تتعايش فى سلام ووثام مع جاراتها العربيات ، وبالتالي لا تتناطح مع مصر ، لولا أنها تورطت فى حرب مع العراق ، محاولة كسر ارادته وفرض سيطرتها المذهبية والسياسية عليه ، ثم تورطت اكثر حين بدأت تصدير الثورة مذهبيا وسياسيا وازهايا الى الدول المجاورة عبر خط طويل ، بدءا بدول الخليج وانتهاء بمصر ، بل امتدادا الى دول افريقية . هنا تصادمت الارادات ، ليس فقط بين العراق وايران ، بل بين مصر وايران كذلك ، وتحول الصدام ليغوص فى كل المجالات ، صدام بين القانون والارهاب ، بين الديمقراطية متعددة الاتجاهات ، وولاية الفقيه فردية الرأى والقرار . وقد اضاف كل ذلك بعدا جديدا لما يمكن ان يقوم بين الجماعات الاصولية المصرية الراديكالية المتخاصمة مع الحكومة ، ونظام الحكم الايرانى من تعاطف وعلاقات .

الحديث الثاني والعشرون

مع استمرار الانتفاضة ٠٠ ما مدى تأثيرها على الوضع
فى المنطقة ؟ وما هى النتائج التى يمكن ان تسفر عنها ؟

□ يهمنى بداءة ان اؤكد ان الأحداث الكبرى فى حياة الأمم ، تفرض
نفسها على أرض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل .
والانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الأحداث التى ينبغى
استيعاب دروسها وإبعادها ، وما يمكن ان تحمله فى طياتها من تأثيرات
على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام فى المنطقة . فهذه الانتفاضة قد
اعادت القضية الفلسطينية من جديد فى دائرة الضوء ، ووضعتها فى سلم
الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما انها تحمل فى طياتها مقدمات لتغيرات
واسعة داخل المجتمع الاسرائيلى ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ،
وقد ترغم زعماء اسرائيل – الذين رفضوا وبإصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق
المشروعة للشعب الفلسطينى – على طرح أسئلة عملوا طويلا على تقيادى
طرحها .

فالانتفاضة قام بها شباب دون العشرين ، ولدوا وشبوا فى ظل احتلال
يمارس كل انواع القهر والقمع ومحاولات طمس الهوية وهرغم كل هذا فان
شعلة الحرية لم تنطفئ فى داخلهم ، ولم يفتر حماسهم للدفاع عن قضيتهم ،
برغم طول سنوات الاحتلال ويؤكد ذلك عمق السياسة الاسرائيلية وديمغها
بالفشل ، ذلك ان كل ما حاولت اسرائيل فرضه من امر واقع على مدى عشرين
عاما ، وسعيها الدائب لطمس الهوية الفلسطينية قد باء بالفشل ، ولما كانت
الانتفاضة قد انطلقت من الداخل ، فانها قد وضعت اسرائيل – ولأول مرة –

أمام مازق الأمن الذي طالما روجت له لتبرير سياستها التوسعية فالمشكلة ليست مشكلة اختراقات عبر الحدود ، تستطيع الرد عليها ، وإنما هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى لشعب يرفض أن يظل أسير احتلال الى ما لا نهاية .

ولقد تجاوب الرأي العام العالمى مع انتفاضة الشعب الفلسطينى الذى يطعمه نير الاحتلال ، وقد دفع ذلك بالرأى العام العالمى الى تأييده للانتفاضة ولحقوق الفلسطينيين المشروعة . بل ان وسائل الاعلام الأمريكية لم تقرب فى نقل وكشف ممارسات البطش والاذلال والعنف التى تمارسها سلطات الاحتلال فى مواجهة انتفاضة الشعب الفلسطينى الاعزل ، الأمر الذى أخرج المنظمات اليهودية الأمريكية ، ودفع الادارة الأمريكية للاعتراف - ولأول مرة - منذ ست سنوات باستنكار وإدانة الممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة ، ولتعلن ان الانتفاضة انما تمثل رد فعل طبيعيا وتلقائيا لحالة اليأس والاحباط التى أصابت الفلسطينيين .

فى اعتقادك ، ما هى الدوافع الحقيقية للانتفاضة الفلسطينية ؟ وما هو الحصل لوقف المذابح الاسرائيلية التى تحدث داخل الأراضى المحتلة ؟

□ هناك الكثير والكثير مما يمكن ان يقال عن الأسباب الكامنة وراء تفجر الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، ودون الخوض فى التفاصيل ، فان الاجابة البسيطة تشير الى ان الانتفاضة الفلسطينية هى من طبيعة الاشياء فى مواجهة الظروف الصعبة التى يعيشها الفلسطينيون هى من طبيعة الاشياء استطيع ان أقول - دون مبالغة - ان الارهاب هو الذى صنع الانتفاضة ، ان تشير المعطيات المستندة الى أرقام نشرتها فى مناسبات مختلفة مصادر اسرائيلية الى ان الاحتلال الاسرائيلى - الذى دام حتى الآن عشرين عاما - قد دمر فى الأراضى المحتلة عشرات المنازل ، وطرد مئات من المواطنين ، وأبعد بالقوة الكادرات الفلسطينية من القيادات العليا (قادة جمعيات وأعضاء ورؤساء مجالس بلدية وأعضاء وقادة نقابات مهنية واساتذة جامعات وطلاب ٠٠ الخ)

وتشير المعطيات أيضا الى اعتقال وسجن آلاف الفلسطينيين وتوقف أكثر من خمسة آلاف آخرين توقيفا إداريا بلا محاكمة لفترات زمنية مختلفة .

وفي السياق نفسه ، تؤكد المعطيات ان إسرائيل سيطرت على ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية ، وزرعت فيها أكثر من ٧٠ ألف مستوطن ، وسيطرت على ٤٥٪ من أراضي قطاع غزة ، وزرعت فيها ٢٥٠٠ مستوطن ، كما عملت سلطات الاحتلال على ابقاء عشرات الآلاف من العائلات مفصولة عن بعضها البعض داخل وخارج الأراضي المحتلة .

ويشكل الموقف المتفجر في الضفة وغزة ثورة بكل معنى الكلمة على هذه الأوضاع الجائرة . وللأسف ، فان سلطات الاحتلال لم تتفهم معنى هذه الانتفاضة ، انه ليس امام إسرائيل للخروج من هذا المازق الذي اوقعت نفسها فيه سوى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، نزولا على حقهم الطبيعي في ممارسة هذا الحق مثل غيرهم من الشعوب ، واستجابة - في نفس الوقت - لكافة الشرائع والقوانين الدولية ولقرارات الأمم المتحدة ولارادة المجتمع الدولي . وليس لإسرائيل ان تظن ان بقدرتها ان تصرم الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية المشروعة ، أو ان تفرض ارادتها على الشعب الفلسطيني بقوة الارهاب والقهر ، لان القاعدة الازلية تقول « ان الشعوب اذا ارادت الحياة ، فلا بد وان يستجيب القدر » .

هل تقوم مصر - من جديد - بمناشدة الرئيس الأمريكي
رونالد ريغان بعدم اغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية
في أمريكا ؟

□ من المؤكد ان مصر تشعر بالحزن لصدور قرار سابق من الحكومة الأمريكية باغلاق مكتب المنظمة الاعلامي في واشنطن ، ورغم ان قضية اغلاق مكتب المنظمة في العاصمة الأمريكية قد انتقلت الى المحاكم لاثبات بطلانها دستوريا في ضوء ان المكتب لا يتولى في صميم اختصاصه الا مجرد الاعلام عن القضية الفلسطينية بأساليب دعائية اعلامية مشروعة ، الا ان احدا لم

يُتصور ان يقدم الكونجرس على اصدار قرار باغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، باعتبارها (عضوا مراقبا) في الأمم المتحدة ، ان يعتبر قرار الكونجرس متناقضا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ، كما انه يهدم كذلك اتفاقية دولة المقر التي وقعتا الولايات المتحدة واستضافت من خلالها وفود المنظمة بكل ما لهم من حقوق الحماية والرعاية وتوفير الاجواء المطمئنة لاداء رسالتهم ، وهو الموقف الذي نبه اليه دى كويلر - السكرتير العام للأمم المتحدة ، واقترحه الجمعية العامة مؤخرا بالاجماع فيما عدا صوت اسرائيل المعارض .

ان الدبلوماسية المصرية تناشد الولايات المتحدة إعادة النظر في هذه القرارات ، وبضرورة اعطاء الفرصة للفلسطينيين في التعبير عن وجهة نظرهم ، وفي الدفاع عن قضيتهم بهذه الوسائل المشروعة والتي تقرها حتى الالتزامات الأمريكية الدولية والدستورية .

**هل تعتقد ان المؤتمر الدولي مازال يعتبر البديل الوحيد
مع بداية عام جديد للأحداث السياسية لحل القضية
الفلسطينية ؟**

□ تضع الدبلوماسية المصرية قضية عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط في مقدمة اهتماماتها خلال المرحلة المقبلة ، ان لا يخفى انه في الوقت الذي كادت فيه جهود السلام ان تتجمد لاصطدامها بعناد حكومة شامير ، وبعد ان استجذت على الموقف عناصر تدفع في اتجاه التصعيد والعنف ، تتمثل في الانتفاضة الثورية الفلسطينية في الأرض المحتلة ، وما لقيته من عنف وبطش وقمع لم يسبق له مثيل من جانب سلطات الاحتلال ، تجيء مبادرة الرئيس مبارك في توقيت حاسم لاستئناف جهود عقد المؤتمر الدولي ، واعطائها دفعة قوية لصالح تحقيق السلام ، واستئناف مسيرته ، ومبادرة الرئيس مبارك - التي تنطوي على تفهم واضح لحقائق الصراعات القائمة وجذورها - تسعى الى معالجة الموقف في كلياته لاجزئياته فقط .

ان مصر فى دعوتها الى عقد المؤتمر الدولى ، تعمل على تنبيه كافة الأطراف الى حجم المخاطر التى يمكن ان تترتب على اغتيال فكرة السلام ، واقواما والحسنة لا لئس فيها ، ان المؤتمر الدولى - تحت الاشراف الكامل للأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وأطراف فلسطينية ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - قد أصبح حلا لا يحتمل التأجيل .

ان الدبلوماسية المصرية تحشد كل امكانياتها واتصالاتها - عربيا ودوليا - من أجل دعم جهود عقد هذا المؤتمر فى أسرع وقت ممكن ، ورغم ان عام ١٩٨٨ هو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية ، والانتخابات العامة الاسرائيلية ، الا انه من الضرورى والمحتم ان نعمل على بذل كل الجهود لدفع عملية السلام ، وان تلف جميع الأطراف امام مسؤولياتها قبل ان تضيق الفرصة ويصبح من الصعب ، بل ومن العسير ، الامساك بها مرة أخرى والخروج من دائرة العنف والتطرف التى سوف تكون البديل الرهيب لقرار السلام القائم على العدل .

ان مصر تعمل - بكل الجهد - على عقد المؤتمر الدولى الذى طال انتظاره ، واسترداد الحقوق العربية التى طال انتهابها .

□ تصدر جدول اعمال قمة الرياض وبيانها الختامى كاولويات : القضية الفلسطينية ، والأزمة اللبنانية ، والحرب العراقية - الإيرانية . كيف يبدأ تنفيذ قرارات هذه القضايا وخلال عام ١٩٨٨ ؟

□ ان البداية الصحيحة تكمن فى سرعة العمل على سد الثغرات امام التضامن العربى الكامل ، ذلك ان مقتضيات الفهم المتزايد لقضية المصير العربى انما تكمن فى حشد الامكانيات والطاقات التى كانت تتبدد - بكل أسف - فى خلافات ومنازعات هامشية والقليمية هبقة . ان الكل يدرك الآن ان القضايا العربية تمثل وحدة متكاملة لا يجوز الفصل بينها ، وان حرب الخليج ليست

سوى نتاج لتعثر جهود الحل فى مشكلة الشرق الأوسط ، كما ان المشكلة اللبنانية يستحيل التنبؤ بإمكانية التوصل الى حل عادل ودائم لها بمعنى عن الحل الشامل للصراع الخليجى والمشكل الفلسطينى .

وينبغى ان يدرك للعرب جميعا - بكل الصدق - ان الركيزة الأساسية لبناء القوة الشاملة للعرب التى تمكنهم من اقتحام مشاكلهم المزمنة اقتحاما صحيحا ، تتمثل اساسا فى مدى القدرة على بناء تضامن عربى حقيقى يقوم على اساس تحقيق المصلحة العربية المشتركة .

هناك اتجاه لمحاولة تعديل قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨
للقبول ايران به . هل تعتقد ان هذا التعديل بإمكانه ان يغير
الموقف الايرانى ؟

□ ان ايران لازالت متمسكة برفض قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى يدعوها الى انتهاء الحرب بالتفاوض ، او فرض عقوبات عليها ، اذا لم تستجيب للقرار . ومن المعروف ان ايران فى موقفها الراض لقرار مجلس الأمن قد استفادت من ضعف الموقف العربى ، وعدم اتفاق الدول العربية على اتخاذ اجراءات موحدة تلزمها بقبول السلام . ويصرف النظر عن امكانية التوصل الى توافق دولى يؤدى الى ادخال تعديل على قرار مجلس الأمن لقبول ايران به ، فان الشئ الأهم هو ضرورة ان يكون الضغط العربى على ايران محسوسا ومؤكدا ومعلنا ، خاصة فى ضوء العديد من الاعتبارات الايجابية والتى يأتى فى مقدمتها ما تعانيه ايران حاليا من عزلة دولية بسبب موقفها من قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ ، وقد ترسخت هذه العزلة الدولية بالبيان الأخير لمجلس الأمن الذى عكس بوضوح مدى قلق وعدم رضا المجتمع الدولى على الملوك الايرانى الراض للسلام .

اننا نؤيد أى خطوة عملية تنهى الحرب المدمرة فى الخليج والتى لن تحقق فى النهاية أى مصلحة للأطراف المعنية بها ، وأولها الشعب الايرانى ذاته ،

خاصة وان استمرار هذه الحرب قد تحول من مجرد نزاع عراقي - ايراني ، الى مشكلة اقليمية تشابكت خيوطها مع مشكلات الصراع الدولي بين القوى العظمى ، وهو ما يجعل من هذه الحرب لعبة دولية سوف يكون استمرارها او انتهاءها رهنا بما تراه هذه القوى متفقا مع مصالحها وليس مع مصالح اطراف هذه الحرب .

خلال الشهر الاخير من عام ١٩٨٧ كانت هناك محاولات للحوار السوري - المصري . هل من المنتظر ان يتم ذلك خلال هذا العام ؟

□ لقد سبق للرئيس محمد حسنى مبارك ان أعلن صراحة انه يمه يده مبسوطة دائما الى سوريا الشقيقة والى الرئيس حافظ الأسد ، كعهده فى ملاقاته كل نظام عربى فى منتصف الطريق ، لا لشيء ، الا للالتقاء على أسس واضحة لنصرة القضية العربية بكل مشكلاتها وتضاعفها على المستوى الاقليمى ، وفى المحافل الدولية تجردا من كل مصالح او مطامع خاصة . ولكننا لم نسمع الى الآن ، ولم نتلق فى المقابل رغبة مماثلة من جانب سوريا او رئيسها ، واننا على موقفنا من الانتظار حتى نتلقى ذلك من خلال تخاطب عقلى وقلبى خالص .

ناشدت مصر الدول العربية بضرورة التضامن العربى فى الفترة الراهنة ، ولكن الى الآن لم يتبلور مضمون هذا التضامن . فما هى احتمالات المستقبل فى هذا الصدد ؟

□ ومن بين ما يفرضه تجانس الاختيارات أمام العرب ، سرعة الاتفاق على عقد اجتماعات القمة بشكل دورى لاستكمال تعزيز قواعد النظام العربى ، بإزالة العقبات التى لاتزال تعترض العمل العربى المشترك . ان ثمة واجبات كثيرة مطلوبة استكمالاً لبداية الصحوة التى أملت على الدول العربية قمة « الوفاق والاتفاق » فى عمان ، والتى يمكن للعرب فى ظلها عمل الكثير فى مختلف المجالات ، وخاصة على المستوى الاقتصادى ، فإمام حقيقة الأزمة

الاقتصادية الدولية ، علينا ان ننظر فى كيفية الاستفادة من المال العربى فى مختلف الاقطار العربية لان ذلك من اسباب القوة فى تعزيز النظام العربى فى صراع التمردى الحضارى بالمنطقة .

- ان الامة العربية تواجه اخطارا وتحديات اكبر من مسئولية أية دولة عربية بمفردها ، وبالتالي فان متطلبات المواجهة هى بالضرورة اوسع من امكان دولة عربية واحدة ، فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها ان تعيد التوازن لحساب العرب فى الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الاكمل . واستكمال الثمرات ، امر يمثل ضرورة حيوية للدول العربية يتعين عليها العمل على تحقيقها بسرعة حتى يمكنها ان تصل الى اهدافها ، وهى قادرة على ذلك . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق « النظام الذاتى » للدفاع العربى بعد ان ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد ان ينكر ان عودة مصر - بوزنها الاستراتيجى - يعد خطوة بالغة الأهمية فى هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

ما هو تقييمكم لجولة الرئيس حسنى مبارك بالدول الخليجية ، وأيضا العراق والأردن ؟ وما هى النتائج التى اسفرت عنها ؟ وما التوقعات المنتظرة على الساحة السياسية للدول العربية ؟

□ فى اعتقادى ان اعادة الصياغة الصحيحة لأسلوب العمل العربى المشترك فى مواجهة الاخطار والتحديات ، كان يمثل هدفا رئيسيا من اهداف جولة الرئيس مبارك الخليجية : وعلى هذا فالجولة كانت بمثابة عملية سياسية عميقة هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم ورحلة للخروج من المأزق العربى ، كما انها دليل على وعلى على ان مصر قد عادت بالفعل تلعب دورها القيادى الحقيقى فى الوطن العربى . كما ان واحدا من أهم

الأهداف التي استهدفتها جولة الرئيس مبارك هو التأكيد على معنى الالتزام المصري تجاه الأشقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ما ينبغي عمله في المرحلة القادمة لمواجهة كافة ألوان الخطر التي لا يمكن للعالم العربي ان يقف وراءها موقف المتفرج .

ولعل ما يضاف على نتائج الرئيس مبارك أهمية أكبر هي انها جاءت ضلعا في مربع ايجابي عربي اكتملت به صورة هذه الصعوبة الجديدة التي نعيشها ، فعلى مدى اقل من شهرين ، شهدت الساحة العربية تطورات تشكل بكل المعايير منعطفًا تاريخيا في الاتجاه الصحيح الذي طالبت الدعوة اليه ، اما الاضلاع الأخرى ، فهي مؤتمر قمة عمان الذي كانت نتائجه برهانا على ان العرب لا يستطيعون فقط مجرد اللقاء المظهري ، بل كذلك تطويع الأمور لصالحهم ، واتخاذ مبادرات كانت تبدو الى عهد قريب شبه مستحيلة . اما الضلع الايجابي الثاني ، فكان اجتماع مجلس التعاون الخليجي الذي اسفر عن اتخاذ خطوات عملية لمواجهة العدوان الايراني مع ايفاد مبعوث الى طهران لك جهور الحوار معها ، وهي سياسة حكيمة تثير الاحترام ، فضلا عن انها واقعية وفعالة اجبرت ايران على اعلان موافقتها . وكان الضلع الثالث ، هذه الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة التي دلت على ان روح الثورة لم تخذ ، وعلى انها قادرة على اشغال الموقف مهما طال الزمن ، ماهامت الحقوق غائبة او مغيبة .

وينبغي ان اقول ان مصر لديها شعور بالتفاؤل والامل في ان تكون النتائج الايجابية لجولة الرئيس مبارك بمثابة نقطة بداية لاعادة صياغة جديدة وصحيحة لمفهوم التضامن العربي على اسس قوية وراسخة تتفق وحجم التحديات التي يواجهها العرب في المرحلة الراهنة ، ومن أجل تثبيت احترام العالم لنا ، ودفعه الى مساندتنا بايجابية وفعالية من أجل استخلاص حقوقنا المقتضية ، وتحقيق أمن واستقرار منطقتنا ، والمضي في طريق التنمية والبناء ، من أجل رخاء شعوبنا .

الحديث الثالث والعشرون

بعد عودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر
كيف ترون الدور المصرى - السعودى لدفع التضامن العربى
فى المرحلة القادمة ؟

□ أود بداية ان اؤكد على حقيقة ان الدور المشترك لمصر والسعودية فى العمل العربى ليس بالأمر الجديد ، فقد كانت مصر والمملكة السعودية هما قطبا السعى فى هذا العمل منذ مولد جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م . ونظرة سريعة الى ما تم انجازه فى ظل العمل العربى رغم ما يعتريه من تصور . ورغم تعرضه لازمات طاحنة تشير الى ان القاهرة والرياض بالثقل الاستراتيجى الذى تمثله كل منهما كانتا وراء كل عمل عربى مؤثر وفعال أكبر الأمثلة على ذلك هو ما حدث فى اكتوبر عام ١٩٧٣ . عندما قادت مصر ومعهما سوريا استخدام السلاح الاقتصادى ، ونتج عن العمليتين تضامن عربى ، لم يسبق له مثيل ، فى الحرب الوحيدة التى كسبتها الأمة العربية فى صراعها الطويل مع الصهيونية .

ولا شك ان ثمة مرحلة جديدة من التعاون المصرى - السعودى قد بدأت الآن بعد اعادة العلاقات بين البلدين على مستوى السفارة وبعد الجولة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج والتى استهلها بزيارة المملكة العربية السعودية فى الايام الماضية .

واستطيع ان اقول ان البلدين يبدآن فى عملية سياسية عميقة هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم من اجل الخروج من المازق العربى الراهن ، واستعادة الروح الى الأمة العربية .

ان البلدين مطالبان الآن - أكثر من أى وقت مضى - بالعمل الجدى
معا ومع سائر الأشقاء العرب لصياغة استراتيجية عربية شاملة لمواجهة
التحديات والصعاب والاطار ان الأمل يستوجب فتح صفحة جديدة
للعمل العربى الذى هو الطريق الوحيد للحفاظ على كيان العرب وتحقيق
طموحاتهم .

هل تعتقدون ان عام ١٩٨٨ سيكون بمثابة عام للسلام ،
وعقد المؤتمر الدولى لمشكلة الشرق الأوسط ؟ ام سينقضى هذا
العام كما انقضت أعوام قبله ، خاصة وان الانتخابات الأمريكية
على الأبواب ؟

□ ان الدبلوماسية المصرية تضع قضية عقد المؤتمر الدولى للسلام فى
فى الشرق الأوسط فى مقدمة اهتماماتها خلال المرحلة القادمة ، ومن ثم فانها
تحشد كل امكانياتها واتصالاتها عربيا ودوليا من أجل دعم جهود عقد هذا
المؤتمر فى أسرع وقت ممكن .

وليس سرا ان مصر تنطلق فى تحركها الدبلوماسى المكثف الرامى لسرعة
عقد هذا المؤتمر من أرضية الاحساس الحقيقى بمخاطر استمرار جمود الموقف ،
وما يعكسه ذلك الجمود من تأثيرات سلبية لا يقتصر ضررها فقط على الحقوق
العربية والفلسطينية وانما تمتد هذه الآثار السلبية لتشمل تهديدا لمصيرة
السلام بأسرها ، الأمر الذى يشكل خطرا بالغا على أمن واستقرار المنطقة .

وليس سرا كذلك ان مصر تعمل - فى تحركها الراهن - على تنبيه كافة
الأطراف الى حجم المخاطر التى يمكن ان تترتب على اغتيال فكرة السلام ،
والاشارة بوضوح الى ان الخطر لن يقتصر على طرف بعينه ، وانما سيشمل
الجميع سواء فى داخل المنطقة أو خارجها ، وان أى انفجار محتمل فى ضوء
استمرار الجمود الراهن سوف يلمس مصالح الجميع ، وقد يفرز على السطح
مواجهات تتجاوز حدود الصراع الاقليمى ، وتهدد أمن وسلام العالم
بأسره .

واقولها واضحة لا لبس فيها ، ان المؤتمر الدولي تحت الاشراف الكامل للأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وأطراف القضية ، بما في ذلك منظمة التحرير ، قد أصبح حلا لا يحتمل التأجيل حتى لا تتدهور الأوضاع في المنطقة الى حريق شامل في كل أرجائها .
ولتحقيق ذلك فلا بد من صياغة موقف عربي موحد مع منظمة التحرير الفلسطينية تجاه هذا المؤتمر الذي نأمل ان يتم خلال عام ١٩٨٨ رغم ما يتخلل هذا العام من انتخابات الرئاسة الأمريكية ، والانتخابات العامة الاسرائيلية التي قد تؤدي الى تقدم انشغالات الداخل على انشغالات الخارج ، ولكن لنبذل جميعا الجهود حتى نجعل عام ١٩٨٨ هو عام المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره وعام استرداد الحقوق العربية التي طال انتهابها .

قام الرئيس مبارك بجولة في دول الخليج العربية كما يقوم حاليا بجولة في أوروبا والولايات المتحدة . ما هو تصوركم لخريطة العالم العربي في المرحلة القادمة على ضوء هذه الاتصالات ؟

□ في مجال الرصد السريع لنتائج جولة الرئيس مبارك ومحادثاته الهامة في ثمانى دول عربية شقيقة نستطيع القول ان الخريطة السياسية للشرق الأوسط أصبحت مهيأة للعودة الى اوضاع طبيعية بعد ان كانت قد تعرضت هذه الخريطة لبعض الظروف الشاذة في سنوات الغياب المصري عن مساحة العمل العربي المشترك بالشكل المباشر . كما نستطيع ان نقول ان شكل الحوادث في الشرق الأوسط سوف يأخذ مسارا جديدا بمردودات ايجابية لصالح النضال العربي ، ولصالح تيار الاعتدال ونهج السلام القائم على العمل ، والمستند الى ركيزة التمسك بالحق وعدم التفريط في الأرض والكرامة ، اذا نجحنا في الامساك جيدا بتلك الفرصة التاريخية النادرة .

وفي مجال الحديث عما تحقق بالفعل . فانه من الممكن ان نقول ان ما شهدته المساحة العربية - مؤخرا - قد اعاد الهيبة والاحترام لصيغة

التضامن العربى ووضع القدماء على بداية الطريق من أجل صياغة جديدة وصحيحة لأسلوب العمل العربى المشترك ، بما يتفق وحجم الاخطار والتحديات التى تتعرض لها الأمة العربية فى أكثر من بؤرة من بؤر الصراع الملتهمبة خصوصا ما يتعلق بحرب الخليج ، وقضية الصراع العربى - الاسرائيلى .

أما فى مجال الحديث حول ما يتعين علينا عمله الآن ، فأننا نسارع الى القول بأننا محتاجون - وعلى وجه السرعة - الى وضع معالم واضحة لاستراتيجية المواجهة فى بؤر الصراع ، تستند الى ما نملكه وما نستطيع حشده من طاقات وامكانيات ، سواء فى ساحة الدفاع عن النفس ورد أى العدوان ، أو فى ساحة المواجهة السياسية دعما لقدراتنا التفاوضية .

ان الرئيس مبارك عندما توجه الى أوروبا والولايات المتحدة ، كان مسلحا برصيد نتائج جولته العربية ، بما لذلك من قيمة ايجابية لصالح النضال العربى .

لقد علمتنا التجارب ان العالم لا يحترم فى تعاملاته سوى الأقوياء ، وأصحاب الكيانات الكبيرة والقادرة على التأثير فى مسار الأحداث . ان ثمة حقائق جديدة تتوافر الآن علينا ان نسعى الى تدعيمها من أجل تثبيت احترام العالم لنا ودفعه الى مساندتنا بايجابية وفعالية من أجل استخلاص حقوقنا المغتصبة ، وتحقيق أمن واستقرار منطقتنا ، والمضى على طريق التنمية والبناء من أجل رخاء شعوبنا .

صرح الملك حسين - مؤخرا - بأن إعادة العلاقات بين مصر وسوريا ليست مستبعدة ، فهل من الممكن ان تتصل هذه العلاقات الآن أو مستقبلا ؟

□ من الواضح ان العامل الأردنى له نظرتة ورؤيته فيما يحيط بنا من أحداث ومواقف وتطورات عربية . كما ان للعامل الأردنى علاقات بكل من مصر وسوريا ترتفع الى مستوى المسئولية من جانبها بوصفه أحد رعاة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية قاطبة .

أما من جانب مصر ، فقد سبق للرئيس مبارك ان أعلن صراحة انه يمد يده مبسوطه دائما الى سوريا والى الرئيس الأسد ، كعهده فى ملاقاته كل نظام عربى فى منتصف الطريق ، لا لشيء الا الالتقاء على أسس واضحة لنصرة القضية العربية بكل مشكلاتها وتضامينها فى الجوار الاقليمى ، وفى المحافل الدولية سواء بسواء ، وذلك بتجرد كامل من كل مصالح او مطامع ولكننا لم نسمع الى الآن ، ولم نتلق فى المقابل رغبة معاملة من جانب سوريا أو نظامها أو رئيسها .

استمرار الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين هو زلزال يعم الأرض المحتلة ٠٠ فما هو مغزى هذا الزلزال ؟ ٠٠ وما هو المعنى الذى ينطوى عليه ؟

□ ان ٢٠ عاما قد مرت حتى الآن على الضفة وغزة ، وهما يعيشان فى اغلال الاحتلال الاسرائيلى ، ويعانيان اشد المعاناة من السياسات الاسرائيلية التى صممت خصيصا للقضاء على كل ما هو فلسطينى ماديا ومعنويا ، والنتيجة كانت هى هذا الجيل من الفلسطينيين الذين تستوى عندهم الحياة والموت ، ويفتخون صمودهم للاستشهاد ، بقدر ما فى حياتهم من شعور بالاحباط وفقدان للأمل ، وهكذا تجتمع المعاناة واليأس لتخلق هذه الأعمال العاتية من الاصرار البادى بوضوح فى اعين الشباب الفلسطينى .

وفى الوقت الذى يجمع فيه العالم على ان اصل المشكلة هو الاحتلال نفسه ، فان اسرائيل وحدها هى التى تصر على انها مشكلة أمن ونظام ، والعالم كله - بما فى ذلك الولايات المتحدة ومجلس الأمن - يطالب الاسرائيليين بالامتناع عن استخدام القوة القاتلة ، وعن طرد الفلسطينيين ، ولكنهم يرفضون ويتحدون العالم بأسره ويواصلون القهر والطرود والقتل .

استطيع ان اقول ان اسرائيل بذلك قد دخلت فى مازق حاد بسبب انها ترفض رؤية الأسباب الحقيقية للانتفاضة .

ففى حين يعترف العالم كله - بما فى ذلك الولايات المتحدة - بالأسباب

الحقيقية للانتفاضة باعتبارها انفجارا ذاتي الاشتعال تحت ضغط الكبت والمعاناة واليأس تصر اسرائيل وحدها على اتهام منظمة التحرير الفلسطينية بانها المحرض وراء الانتفاضة .

وهي تهمة لا تنفيها المنظمة ، وشرف لاتدهيه ، واذا كانت المنظمة مسئولة حقا عن تدبير كل هذه الانتفاضة الى الحد الذي يدفع الفلسطينيين الى الاستشهاد ، فكيف يجوز بعد ذلك ان تمتنع اسرائيل عن التفاوض مع المنظمة ، بدعوى انها لا تمثل الشعب الفلسطيني .

ان ما يحدث في الأرض المحتلة هو فعلا زلزال لن يترك شيئا على حاله ، خاصة اذا كانت هذه الحال بها من الاوضاع المقلوبة اكثر مما بها من الاوضاع الطبيعية ، واقولها بوضوح حاسم ، ان على الجميع التزام الحكمة والرؤية الصحيحة حتى لا يتحول ما يحدث الآن الى زلزال مدمر ، وليس امام اسرائيل للخروج من هذا المأزق سوى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، نزولا على حقهم الطبيعي في ممارسة هذا الحق مثل غيرهم من الشعوب ، واستجابة — في نفس الوقت — لكافة الشرائع والقوانين الدولية ولقرارات الأمم المتحدة ولارادة المجتمع الدولي ، وليس لاسرائيل ان تظن ان بقدرتها ان تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية المشروعة . . أو ان تفرض ارادتها على الشعب الفلسطيني بقوة القهر ، لان القاعدة الأزلية تقول ان الشعوب اذا ارادت الحياة ، فلا بد وان يستجيب القدر .

الحديث الرابع والعشرون

الرئيس مبارك قال فى واشنطن ان من الخطا ان ينتظر
المؤتمر الدولى الانتخابات المقبلة فى امريكا واسرائيل . هل
لعتقدون ان المؤتمر الدولى لن ينتظر تلك الانتخابات بالفعل ؟

□ يلتقى الاجماع العربى حاليا على ان المؤتمر الدولى هو الطريق
الوحيد لحل قضية الشرق الأوسط ، كما يتزايد الاقتناع الدولى وتتعبا جهوده
اكثر فاكثر نحو الضغط المعنوى من اجل انعقاد المؤتمر الدولى للسلام . ومن
هنا ان كل جهد للتعجيل بعقده انما يجب فى الاتجاه الصحيح . وقد ظل
الحديث عن المؤتمر الدولى يروح ويגיע فى العواصم العربية والأوروبية حتى
استقر الاعتقاد - بعد ان تجاهلته محادثات القمة بين ريجان وجورباتشوف -
على ان فرص انعقاده قد تأجلت الى وقت غير مسمى فى العام المقبل او الذى
يليه ، بعد ان تكون سنة الانتخابات الأمريكية قد مرت ، وتم اجراء الانتخابات
الاسرائيلية ، وشهدت العلاقات السوفيتية - الأمريكية قدرا من الاستقرار .
وان كنت اعتقد انه ليس بالضرورة ان يكون لعامل الانتخابات تأثيره العلبى
على موقف الادارة الأمريكية بحيث تشل فاعليتها ، خاصة وان الرئيس ريجان
ليس ضمن المرشحين فى هذه الحملة ، وبالتالي فهو يكرس كل جهده ووقته
لممارسة مسئولياته الكاملة كرئيس للولايات المتحدة . كما ان الادارة
الأمريكية التى تجد نفسها فى مواجهة موقف متفجر فى الشرق الأوسط ، فمن
المحتم عليها - كقوة عظمى لها مسئوليات دولية - ان تعد العدة لمواجهة
والتفاعل معه . وليس سرا ان مصر تنطلق فى تحركها الدبلوماسى المكثف
الترامى الى سرعة عقد هذا المؤتمر من ارضية الاحساس الحقيقى بمخاطر

استمرار جمود الموقف ، وما يعكسه ذلك الجمود من تأثيرات سلبية ، لا يقتصر ضررها فقط على الحقوق العربية والفلسطينية ، وانما تمتد هذه الآثار السلبية لتشمل تهديدا لمسيرة السلام بأسرها ، الأمر الذي يشكل خطرا بالغاً على أمن واستقرار المنطقة ، كما ليس سرا ان مصر تقوم - في تحريكها الراهن - بتنبية كل الأطراف الى حجم المخاطر التي يمكن ان تترتب على زوال فكرة السلام ، والاشارة بوضوح الى ان الخطر لن يقتصر على طرف بعينه ، وانما سيشمل الجميع ، سواء من داخل المنطقة او خارجها ، لأن أى انفجار محتمل فى ضوء استمرار الجمود الراهن ، سوف يمس مصالح الجميع ، وقد يفرز على السطح مواجهات تتجاوز حدة الصراع الاقليمى ، وتهدد أمن وسلام العالم بأسره .

بعض الأطراف العربية اعتبرت ان مبادرة الرئيس مبارك فيها تفريط فى المكاسب التي حققتها الانتفاضة وينتقدون أيضا مساواة المبادرة بين الانتفاضة والارهاب الاسرائيلي باطلاق وصف العنف على كلا الطرفين . كيف تقيمون هذه الانتقادات ؟

□ ان مبادرة الرئيس مبارك التي تدعو الى وقف اعمال العنف فى الاراضى العربية المحتلة انما تتوجه فى الاساس الى اسرائيل والى سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تمارس العنف والقمع والقهر ضد الجماهير الفلسطينية العزل وضد الأطفال وضد طلبة المدارس الذين يتظاهرون للاحتجاج على انتهاك حقوق الانسان ، وعلى استمرار التردى فى أوضاعهم المعيشية تحت نير الاحتلال ، والمطالبة بوقف العنف كمجرد اجراء عملى لفتح الطريق لما بعده من خطوات ، مثل وضع ترتيبات دولية لحماية الفلسطينيين فى الأرض العربية المحتلة ، واحترام الحقوق الأساسية للفلسطينيين فى الضفة وغزة ، لكى تنهى الظروف لعقد المؤتمر الدولى . ولا ينبغي مسايرة ما يتخيله قصيرو النظر من اصحاب هذه الاتهامات ، من ان قذف الأحجار ضد الدبابات الاسرائيلية ، يكفى وحده لتحرير الأرض الفلسطينية ، واخراج قوات الجيش

الاسرائيلى منها ، ان المنطق والعقلانية يشيران الى ضرورة الاستفادة - سياسيا - بالتعبير الايجابى الذى طرأ على الرأى العام العالمى فى ما يتعلق بفضال الشعب الفلسطينى وعدم السماح بأن تستنفذ الانتفاضة قوة الدفع تحت ضغط الحصار والتجويع والضرب بالمهرات التى تواصلها اسرائيل دون ان يجد سكان المخيمات أى عون من هؤلاء الذين يطالبونهم بمحسود الاستمرار فى الانتفاضة .

هل تعتقدون ان مبادرة الرئيس مبارك هى الفعل الايجابى الممكن فى هذه المرحلة ؟ وهل هى التوظيف الصحيح للانتفاضة ؟

□ ان المبادرة المصرية تأتى بمثابة خطوة سليمة فى الاتجاه الصحيح ، اذ تحاول استثمار النتائج المحلية والدولية التى نجمت عن أحداث الانتفاضة الفلسطينية ، والافادة منها لانتزاع مكاسب لحساب الصامدين تحت نير الاحتلال قبل ان تنطفئ ، كما تحاول ملء الفراغ السياسى الذى افضى اليه فشل المحاولات التى بذلت لعقد المؤتمر الدولى خلال العام الماضى . ان مجرد الاعجاب بشجاعة هذا الشباب الفلسطينى القاهر الذى خرج يواجه الديابات بالحجارة لايكفى ، ولكن السؤال الجوهرى يكمن فى كيفية الاستفادة من الجو العام الايجابى المؤيد والمتعاطف مع قضية الشعب الفلسطينى . ذلك انه اذا لم يتم استثمار هذه الانتفاضة فى قمة اشتعالها ، فان الخوف ان تمضى الأيام وتصبح بعد ذلك تاريخا يشار اليه بأفعال الماضى ، وتضاف هى الأخرى الى ملف القرص الضائعة . وقد أثر الرئيس مبارك - خلال محادثاته مع زعماء العالم الغربى ابان جولته الأخيرة - ان يتركه على مائدة المفاوضات شيئا يثير به تفكير الآخرين الى ما يمكن ان يفعلوه ، لا مجرد الحديث عن الانتفاضة او عن اوضاع الفلسطينيين . ان المبادرة استهدفت ببساطة للربط بين هذه الانتفاضة وبين انعقاد المؤتمر الدولى للسلام ، وهذا

مغزى مبادرة الرئيس مبارك الحقيقية التى يجب ان يؤخذ مضمونها ككل
واحد لا يتجزأ .

**فى تقييمكم ، هل اضافت الانتفاضة قوة جديدة الى
منظمة التحرير الفلسطينية تدعمها كممثل شرعى ووحيد للشعب
الفلسطينى ؟**

□ لا شك ان من ابرز مشاكل الثورة الفلسطينية الاساسية التى املتها
خصوصية ظروفها المحلية والقومية والدولية المعقدة ، انها انطلقت وبلورت
بنيتها وافرزت قيادتها وكونت كوادرها خارج فلسطين المحتلة ، ولم يكن لديها -
فى تلك الظروف - خيار آخر ، واذا كان القانون التقليدى لحركات التحرر
الوطنى ان الثورة الناجمة لا يمكن ان تتحقق الا وسط جماهيرها فى الأرض
المحتلة ، فان الخيار الفلسطينى بتفجير الثورة خارج الأرض ، كان تصديا
غير مسبوق لقانون الثورة . وكان رهان اسرائيل يقوم على اساس ان مقتل
هذه الثورة هو فى وضعها الاستثنائى . ولكن تنظيم الشعب الفلسطينى فى
الداخل واطلاق مبادراته وملكااته الثورية بحيث تتحول الثورة من حركة
الطلبة الاستثنائية التى بدأت فى الخارج الى حركة شعبية عارمة تأخذ
الوضع الفلسطينى للثورة فى داخل الأرض المحتلة ظل دائما يحتل الأولوية
القوى من اهتمام وتفكير وحركة قيادة منظمة التحرير . ولا شك ان انتفاضة
الجماهير الفلسطينية داخل الاراضى المحتلة بهذا الحجم يؤكد نجاح منظمة
التحرير فى الاحتفاظ بخصوبة وثورية سكان الضفة والقطاع ، وقدرتها على
ان تستثمر بذكاء ومرونة عفوية الجماهير ومبادراتها الخلاقة ، وتوظفها فى
خدمة الهدف السياسى العاجل لمنظمة التحرير ، وهو الذى يتمثل فى انهاء
الاحتلال واقامة الدولة المستقلة . واود ان اضيف انه لأول مرة فى تاريخها
الذى يمتد اربعة وعشرين عاما ، وجدت منظمة التحرير نفسها تكسب حربا
اعلامية من غير الممكن ان يشوبها اى خطأ فى حين وجدت اسرائيل ان كل

ما تعلنه لمواجهة أحداث الأراضي المحتلة جانبه الصواب . ان مكسب المنظمة
أكيد وواضح ولا شك فيه .

**مع رفض شامير والموقف الأمريكى غير المؤيد تماما
للمبادرة ، هل تعتقدون ان - اى المبادرة - مازالت تملك قوة
الدفع اللازمة لتنفيذها ؟**

□ استطيع ان اؤكد ان المبادرة المصرية استطاعت - رغم المحاولات
اليائسة من جانب اسرائيل لحصارها - ان تنفذ الى مراكز التأثير وصنع
القرار فى الدول التى زارها الرئيس مبارك ، خلال جولته الأخيرة فى أوروبا
والولايات المتحدة ، وان تلقى استجابة واسعة فى الدوائر الحاكمة والرأى
العام ، بل امتد نطاقها خارج هذا الاطار ايضا بسبب كونها تعبر ببساطة عن
صوت الحق ، وميزان العدالة ، والمطالب المشروعة لأى شعب فى أى زمان
ومكان . وليس ادل على نجاح المبادرة بل وعلى قدرتها فى الاحتفاظ بقوة
الدفع اللازمة من ذلك الانقسام الذى أحدثته فى المستويات العليا الحاكمة فى
اسرائيل ، وكذلك فى المنظمات اليهودية - الأمريكية ذات الشأن . ومن ناحية
أخرى ، استطيع ان اقول ان الجانب الأمريكى بدأ يستجيب لضرورة تحريك
القضية الفلسطينية ، تجاوبا مع المبادرة ، اذ بدأ بالفعل ريتشارد مورفى
مساعد وزير الخارجية الأمريكية المتخصص فى شئون الشرق الأوسط جولته
فى المنطقة . ويمكن القول ان سياسة اسرائيل واستمرار العمل على فرض
الأمر الواقع ، قد وصلا الى نقطة النهاية ، واستنفدا امكانياتهما ، بحيث لن
يكون من الممكن - فى المستقبل القريب او البعيد - تجاهل وجود مليونى
فلسطينى تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلى وداخل الدولة الاسرائيلية . ودلت
التحركات الأخيرة من جانب الولايات المتحدة على حدوث تغيير جزئى فى
موقفها . ولكن المأمول ان تمارس ضغطا حقيقيا على اسرائيل ، يمكن ان
يدفع بها الى القبول بالمضى فى طريق السلام ، بدلا من استخدام حق «الفيتو»
فى مجلس الأمن الذى لمحت له فائدة سوى تشجيع اسرائيل على مواصلة

نهجها المتشدد الرفض لسك دعاوى السلام .

ماذا تتوقعون من الانتفاضة ؟

□ ان الانتفاضة الفلسطينية - بايجاز - واحدة من هذه الأحداث التي تفرض نفسها على أرض الواقع ، وتترك بصماتها على تطورات المستقبل .
فهي اعادت القضية الفلسطينية من جديد الى دائرة الضوء ، ووضعتها في سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما انها تحصل في طياتها مقدمات لتغييرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلي ذاته وانعكاسات كبيرة على عملية السلام في الشرق الأوسط . وقد ترغم زعماء اسرائيل الذين رفضوا باصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على طرح اسئلة عملوا طويلا على تفادي طرحها . فالانتفاضة قام بها شباب دون العشرين ولدوا وشبوا في ظل احتلال يمارس كل انواع القمع والقهر ومحاولات طمس الهوية . وبالرغم من كل ذلك فان شمعة الحرية لم تنطفئ في داخلهم ، ويؤكد ذلك عقم السياسة الاسرائيلية لأن كل ما حاولت اسرائيل فرضه من امر واقع على مدى عشرين عاما باء بالفشل . ولما كانت الانتفاضة انطلقت من الداخل ، فانها قد وضعت اسرائيل - لأول مرة - امام مازق الأمن الذي طالما روجت له لتبرير سياستها التوسعية . فالمشكلة ليست اختراقات عبر الحدود ، تستطيع الرد عليها ، وانما هي مشكلة سياسية بالدرجة الاولى والتسليم بانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، والا . . . فان المعارضين لعقد هذا المؤتمر سيفاجرون بانهم يدفعون اسرائيل الى الاحتراق ، وهنا قد يخسر الكثيرون ولكن الشعب الفلسطيني يبقى الكاسب الوحيد .

كيف تقيمون زيارة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية
المملكة العربية السعودية الى موسكو في هذه المرحلة ؟ وهل
هناك تنسيق بين هذه الزيارة وزيادة مبارك ؟

□ ان زيارة الرئيس مبارك الى الولايات المتحدة ومختلف حواصم
أوروبا الغربية ، وزيارة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية

السعودية الى موسكو هي كلها بمثابة تحركات عربية تعكس الاحساس بالمسئولية العربية ، خدمة لأهدافها وتحقيقا لحرية الحركة على مختلف المحاور الدولية ومع سائر القوى العالمية . انه جهد عربي يستهدف - ضمن ما يستهدف - حشد التأييد السياسى والمعنوى للانتفاضة واستنهاض ممة الدول الكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن على ضرورة تحمل مسئولياتهم الدولية وخاصة فى مواجهة التعنت الاسرائيلى والبدء فى اتخاذ الترتيبات لمعقد مؤتمر السلام الدولى ، للسير فى استعادة الاراضى العربية المحتلة ، واعطاء الشعب الفلسطينى حقه الشرعى فى تقرير مصيره . كما يستهدف هذا الجهد العربى العمل على وقف الحرب العراقية - الايرانية وتعبئة اكبر قدر من الضغط العالمى على ايران حتى تنصاع لارادة المجتمع الدولى وتقوم بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، او يقوم المجلس بتحمل مسئولياته فى توقيع العقوبة على الطرف الرافض لوقف الحرب ، والمسئولية العربية تستطيع ان تستجمع كل عناصر القوة والتأثير اذا كان توجهها يسير على نهج قوى متحرر من الانقسام والنظرة الطبقيّة التى تفتقد الموضوعية والالتزام .

(مجلة المجلة السوفيتية ، ٢٣ - ٢ - ١٩٨٨)

الحديث الخامس والعشرون

**الرأى العام : تشهد القاهرة خلال الفترة الحالية لقاءات عربية مكثفة فى اطار التعاون والتضامن المصرى - العربى .
فماذا تقول هذه اللقاءات ؟**

□ يمكن القول بموضوعية كاملة ان حركة التوجه القومى على الساحة العربية قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة بعد ان كانت متعثرة وغائبة فى فترة سابقة ، فالتفاعلات على ارض الحركة العربية مستمرة ومتواصلة ، واستطاعت - بصلاية المناضلين فى فلسطين المحتلة - ان تقفز بقضايانا - التى ظلت راکدة - الى مكان الصدارة بين القضايا العالمية .

واستطيع ان اقول ، ان نتائج رحلات العمل للقيادة المصرية خلال الشهور القليلة الماضية ، سواء الى ثمانى دول شقيقة ، ام الى الولايات المتحدة وست دول اوروبية ، ام لقاءات القاهرة مع القادة والمسؤولين العرب ، وفى مقدمتهم اللقاء بين الرئيس مبارك والشيخ زايد - رئيس دولة الامارات ، فيها مؤشرات واضحة الى ان مرحلة هامة من مراحل العمل العربى الوحدوى قد تحددت معالمها . ومن هنا تفرض علينا الواجبات القومية ، ان نكون على مستوى التحديات التى تواجه العالم العربى فى المرحلة الحالية ، وان نسعى لناخذ من هذه التحديات نقطة وثوب الى حركة انجاز جماعى عندها القدرة على استيعاب المتغيرات التى تفجرت فى الاراضى المحتلة ، وعندها القدرة ايضا على التعامل مع افرازاتها الاقليمية والدولية ، وتوظيفها فى خدمة أمننا القومى ومجيرنا المشترك .

الرأى العام : يمكن القول ان اخطر قضيتين تواجهان
الامة العربية والاسلامية هما حرب الخليج ، والمشكلة
الفلسطينية . فما هي تصورات السياسة المصرية من أجل اقرار
السلام الاقليمي فى الخليج وفى الشرق الأوسط ؟

□ لا شك ان قمة عمان العربية قد اسفرت عن تصحيح وضع العلاقات
بين مصر وشقيقاتها فى العالم العربى ، وارىت القواعد لبداية عمل عربى
مشترك من أجل رسم خطوط ومعالم ذلك الحد الأدنى من التوافق القومى
من أجل السعى المشترك لاقرار السلام الاقليمي فى الخليج وفى الشرق الأوسط ،
وتجتهد الدبلوماسية المصرية فى بلورة رؤيتها وفى تحديد اهدافها تجاه
اقرار السلام فى الخليج وفق الأسس والخطوط التالية :

١ - حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين
محكوم عليهما بالجوار الى البلاد .

٢ - مصر تساند اخوتها العرب فى الخليج ضد نزعات الهيمنة ودعاوى
التوسع ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم
ايضا ضد اصفاء أى طابع عرقى أو طائفى على ذلك الصراع العسكرى المدمر
الذى يجب ان يجد حله حول مائدة المفاوضات .

٣ - مصر تساند اخوتها العرب فى الخليج ، بالتوازي مع ذلك من أجل
تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة
الاحتمالات .

٤ - مصر تؤمن بحقيقة ان الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن
الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الأمن القومى العربى المهدد
فعلا على جناحيه الغربى والشرقى .

وفى الشرق حيث القضية الفلسطينية جوهر النزاع فى المنطقة تأتي
انتفاضة جماهير الضفة والقطاع لتدق ناقوس الخطر ، وتسقط نظرية (الأمر
الواقع) الاسرائيلى القائم على الاحتلال والقمع ، كما تثبت الثورة الفلسطينية

الشعبية ، انه لا مياص من التوجه الى المؤتمر الدولي ، حيث تلتقى جميع الأطراف الاقليمية المعنية والدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن حول مائدة المفاوضات ، لاقرار السلام العادل والشامل الفاعل بالمقالى للدوام . .
والجماعة الدولية بأسرها قد توافقت على انه لا بديل للمؤتمر الدولي عدا رئيس الوزراء الاسرائيلى - شامير - فى وقت اثبتت فيه الظروف التاريخية وتطورات الواقع الراهن ان كافة الصيغ الأخرى قد تجاوزتها الأحداث تماما .

وتعمل الدبلوماسية المصرية - فى حركتها على جميع المحاور - ومن خلال اتصالاتها مع مختلف القوى ، على الاستثمار السياسى لقوة الدفع التى تولدت من انتفاضة جماهير الضفة والقطاع وتدايعياتها واصدائها فى كل مكان سواء بين الجماهير الواسعة للشعب الفلسطينى بالداخل او فى المهجر ، او فى قلب المجتمع الاسرائيلى نفسه ، بل داخل مؤسساته الحاكمة ، او فى اوساط الجاليات اليهودية العالمية ، او لدى الراى العام الدولى بأجمعه .
وتدفع الدبلوماسية المصرية فى اتجاه التحرك والعمل من أجل التسوية التفاوضية وذلك وفق آلية المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، ولا يخفى ان العرب يستطيعون تحقيق اهدافهم بقدر ما يحشدون من عناصر الوحدة والقوة فى موقفهم التفاوضى ، ويقدر ما يتمكنون من تغيير علاقات القوى وموازينها لمصلحتهم ، حتى ينحسر الاحتلال الاسرائيلى عن الأراضى العربية .
تلك هى الحقائق الصلبة للحياة الدولية ، وتلك هى القوانين الصارمة للصراع السياسى الذى يجب علينا ان ندركها ونعيها جيدا .

الراى العام : تعيش الحرب العراقية - الإيرانية حالة جديدة من التصعيد المفاجئ من حرب المدن ، كما لا يستطيع مجلس الأمن - حتى الآن - تحقيق مهمته الانية طبقا لقراره الشهير الصادر منذ تسعة أشهر . فما هو تصورككم لمسار الأحداث فى هذه الحرب الطاحنة التى تهدد الجميع ؟

□ من الأمور المؤسفة حقا ان تتطور حرب المدن بين العراق وايران الى

قصف متبادل لم يسبق له مثيل بالصواريخ لبغداد وايران وغيرهما من المدن العراقية والايرانية . وقد دلت هذه التطورات الدامية والمأسوية في النزاع المسلح بين البلدين الى أن هذا النزاع بلغ ذروة الصراع والحقد المتبادل . ولا شك ان التصعيد الايرانى يقود الى هذه الخسائر الكبيرة فى الأرواح والممتلكات على الطرفين ، فى ضوء رفض الاستجابة لنداء السلام العراقى ، ورفض كل مسمى عربى أو اسلامى أو دولى لوقف نزيف الدم والدمار الذى اكل الأخضر واليابس ، وكان بمثابة خراب هائل يدفعه الشعبان من مقدراتهما ومن طاقاتهما ، بل ومن وجودهما ذاته .

وهذا التصعيد المأساوى فى حرب الخليج يضيف الى خسائر الطرفين ، ويزيد من تدهور معنويات الشعبين ، ويعمق من التشوه الذى اصاب صورة الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز فى العالم بسبب هذه الحرب التى لم يكن لها معنى من بدايتها ، والأكثر من ذلك ان الحسابات التى قامت عليها منذ قبل ثمانى سنوات ، كانت حسابات خاطئة تماما ، كما يمكن القول - فى نفس الوقت - ان الحسابات والصراعات الدولية ساعدت على اشتعال هذه الحرب واستمرارها ، ومن المؤكد ان القوى الكبرى تستطيع يوما ما ، وباستخدام ما لديها من امكانيات فرض تسوية معينة يتوقف بعدها القتال ، بعدما يكون الطرفان قد دفعا ثمنا باهظا يصعب تعويضه .

ولذلك كله ، فان كل من العرب والمسلمين مطالبون بأن يؤكدوا للطرفين ان وقف المعركة اليوم خير من وقفها غدا ، وعلى ايران ان تعود الى جادة الصواب .

ورغم ان التطورات السابقة كلها قد اثبتت - بما لا يدع مجالا لأى شك - تصميم ايران على مواصلة الحرب ، ورفضها القاطع لقرار مجلس الأمن ، الا انها تعتمد تغيب هذه الحقيقة فى سلسلة طويلة من المناورات السياسية والخدع الدبلوماسية التى لا ينبغي ان تنطلى على دول المجلس ، ولا على

السكرتير العام للأمم المتحدة ، الذى عانى هو نفسه الكثير منها ، باعتباره أنه من أوكل اليه قرار مجلس الأمن متابعة تنفيذ إجراءاته •

المطلوب من مجلس الأمن الآن ، الا يفقد توازنه أو حياده وان يواصل مسيرته الأولى لدفع العدوان ومعاقبته ، مطبقا كما ينبغى شرعة العدل والانصاف ، ازاء الفريقين فى مطالبهما ، ذلك ان الاحساس بالجوار ، وترك الموقف مائعا ، قد يدفع الى مزيد من الكوارث •

الرأى العام : بعد انتهاء الجولة الثالثة لجورج شولتز فى المنطقة ، ومباحثاته مع قادة الدول الخمس التى زارها •
يثور السؤال ، الى اين وصلت مهمة رئيس الدبلوماسية الأمريكية ؟

□ قد يكون منطقيا ان نسال انفسنا فى البداية عن دوافع هذا التحرك الأمريكى الأخير ، ممثلا فى جولات شولتز المكوكية •

وما هى أهدافه ومراميه ؟ وفى البداية تأكيد حقيقة ان الولايات المتحدة الأمريكية قد اضطرت - ولم تتطوع - تحت ضغط صمود الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، وبموجب اتصالات الدبلوماسية المصرية المكثفة - الى اعادة فتح ملف الشرق الأوسط من جديد • وتقدمت الولايات المتحدة بمبادرتها الجديدة فى شكل مجموعة افكار يتم الآن مناقشتها فى ضوء التحفظات المصرية والأردنية ، التى ترى ان الأحداث قد تجاوزت تماما مرحلة كامب ديفيد ، وان الحديث عن حلول أو ترتيبات مرحلية أو مؤقتة ، من نوع الحكم الذاتى ، لم يعد أمرا مقبولا ، وان أى تحرك ينبغى ان يكون صوب الحل الشامل والنهائى للمشكلة الفلسطينية برمتها •

وبصرف النظر عن تفاصيل المصادفات التى تدور بين الأطراف المعنية الآن ، وبين جورج شولتز ، وبغض النظر عن موقف شامير الرافض للمؤتمر الدولى حتى الآن ، فإن ما يهمنى فى هذا المجال ان اؤكد بعض الملاحظات

بالنسبة للموقف الأمريكى ، طالما أننا بصدد الحديث عن مبادرة شولتز وذلك كما يلى :

١ - ان التحرك الأمريكى الجديد سوف يصبح غير ذى مغزى ، ما لم تثبت واشنطن مصداقية واضحة فى ان لها بالفعل مصلحة هامة فى بناء سلام عربى - اسرائيلى دائم ، لان السلام يمكن ان يخلق بيئته للتنمية البناءة ، ويهيىء لتيار الاعتدال فى المنطقة فرصة أفضل لتقوية نفسه ، فى حين ان استمرار الصراع سوف يكون فى صالح تيار التطور فقط .

٢ - ان تحقيق السلام العادل فى المنطقة بمشاركة ايجابية فعالة من جانب واشنطن ، ومن خلال مؤتمر دولى ، لا يعزز مركز واشنطن الجغرافى والسياسى فحسب ، بل يساعدها كذلك فى استعادة صورتها كقوة تدافع بصلاية عن مبادئ السلام والديمقراطية والحق والعدل وحرية الشعوب .

٣ - انه لا ينبغى ان يغيب عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ان السلام هو الضمان الوحيد لتعزيز بقاء اسرائيل كدولة من دول المنطقة ، وان استمرار الاعتماد على التفوق العسكرى الذى ساعدت هى اسرائيل على الوصول اليه ، ليس ضمانا دائما .

٤ - ان رفض الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية الالتقاء مع جورج شولتز - خلال جولته بالمنطقة - لم يكن تعبيراً عن رفض الحوار مع واشنطن ، وانما كان مجرد تنبيه الى ان هناك خيوطا متصلة بين الداخل الفلسطينى ممثلا فى شعب الانتفاضة ، والخارج الفلسطينى ممثلا فى كادرات المنظمة . انه ينبغى على واشنطن ان تدرك حقيقة الوجود الراسخ للمنظمة ، مثلما هى تطالب الآخرين باذراك حقيقة الوجود الاسرائيلى .

الرأى العام : ذكرت بعض المصادر ان القادة العرب سيطرحون خلال لقاءاتهم القادمة موضوع عودة مصر للجامعة العربية ، او عودة الجامعة العربية الى مصر .
فما هو تعليقكم ؟

ان الباعث على إثارة موضوع عودة مصر الى الجامعة العربية ،

أو بالأحرى عودة الجامعة العربية الى مصر ، هو ما تم فى الشهور الأخيرة من استعادة مصر لعلاقاتها الطبيعية الكاملة مع أغلبية الدول العربية ، وما حققه ذلك من تزايد الأمل فى أن تتمكن الدول العربية من استعادة تضامنها الكامل عن طريق منظماتها الاقليمية ، وكانت جامعة الدول العربية قد ضعفت على نحو ما معروف للجميع ، بما أفرزته القطيعة من خلاف وشرذمة ، وهى وإن كانت قد استعادت بعض عافيتها بعد الصحوة التى تجلت أخيراً فى مؤتمر عمان للقمّة العربية غير العادية ، إلا أن المؤكد أنها لم تسترد كامل قوتها إلا فى ظل تقديم جديد صوب تدعيم النظام الاقليمى العربى .

ومع أن إعادة بناء النظام العربى المتكامل ليس بالأمر السهل ، إلا أنه يستحق الجهد الذى ينبغى أن يبذل فى سبيل تحقيقه ، خاصة فى ضوء التوافق العربى العام على خطط تحقيق الأمنى المشروعة للشعب الفلسطينى ، وعلى ضرورة إنهاء الحرب المدمرة بين العراق وإيران ، ولعل تلك القضية المتعلقة بإعادة بناء نظام عربى جديد يكون فى مستوى متطلبات وتحديات المرحلة والمتغيرات السياسية الاقليمية والدولية المعاصرة ، هى القضية الأهم لأن مصر تحرص على أن تستعيد مكانها فى نظام عربى اقليمى فعال وقوى ومعاصر وقادر أكثر من مجرد حرصها على العودة الى مجرد هياكل شكلية يسيطر عليها العجز والضعف وانعدام القدرة على مجابهة التحديات المعاصرة .

الحديث السادس والعشرون

ما قول الدبلوماسية المصرية في ان جميع الدول العربية التي اعادت علاقاتها مع مصر والتي بلغ عددها ثمانى عشرة دولة ٠٠ ترغب في مشاركة مصر في العمل العربى الجماعى الا ان هناك قلة تعارض هذه الرغبة الجماعية ؟

□ اذا كان البعض فى عالمنا العربى غير مرتاح لاستعادة مصر لحجمها الطبيعى فى العمل العربى المشترك بدرجة تعطيها الحق فى ان تقود المسيرة الصحيحة ٠٠ رغم غيابها عن اطار الجامعة العربية ٠٠ فان ذلك ليس مسئولية مصر ٠٠ ولكنه تحد لتقدير واعزاز تيار الأغلبية فى العالم العربى الذى يعتقد - عن اقتناع - ان مصر قد اعطت لأمتها فكرا وعملا الكثير ومع ذلك ٠٠ فما اظننا فى انتظار شهادة من أحد ٠٠ وما اظن اننا ايضا ننسى اللحظة ان مصر اكبر من كل محاولات فقدان الذاكرة ونسيان الجميل ٠٠ مصر اكبر من ان تغضب من هذا الوضع .

ما هو تقييمك لنتائج قمة الجزائر ؟

□ اذا كانت قمة الجزائر قد نجحت فى تقديم الدعم للانتفاضة الفلسطينية فانها خطوة على أية حال فى زمن التشتت العربى مطلوب اليوم من أجل دعم الثورة الشعبية الفلسطينية الباسلة التى تشكل عنصرا ايجابيا وعاملا ديناميكيا على الساحة العربية كلها ٠٠ ولا بد ان يلتف العرب حول الانتفاضة بالدعم والتأييد المطلق حتى تستمر فى اطلاق طاقات الغضب العربى حتى يستمر لهيبتها المقدس فى اسقاط الأوهام عن الراى العام العالمى حول عدالة وانسانية اسرائيل !

ومصر من ناحيتها تواصل أداء دورها العربى والقومى على الدوام فى جميع الأوقات ٠٠ كما ان مصر تضع كافة قدراتها وطاقاتها ومكانتها الدولية فى خدمة القضايا العربية سواء كان ذلك ضمن مؤسسات العمل العربى المشترك أو خارجه كما اثبتت ذلك بالفعل التجريبية العملية لان أداء مصر وعطاءها العربى هما رسالة وقدر وتاريخ ٠

يعد تحرير الفاو والشلالمة ٠٠ وتصاعد النجاح
العسكرى العراقى ٠٠ هل تعتقد ان طهران سترضخ لقرار
مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ام ستواصل عنادها ؟

□ استطاع العراق ان يحرر بضربة مفاجئة جزءا عزيزا من اراضيه وهو منطقة الشلالمة فى قطاع البصرة الجنوبى وذلك بعد ان سجلت قواته من قبل نصرين آخرين بتحرير الكثير من المرتفعات فى قطاع السليمانية الشمالى ٠٠ وتحرير شبه جزيرة الفاو فى اقصى الطرف الجنوبى ٠٠ وقد استرد العراق بهذه العمليات الثلاث قدرته القتالية البرية التى كان الايرانيون يعتبرونها مجال تفوقهم ويعتمدون عليها - قياسا الى القوة البشرية المتفاوتة بين الجانبين - فى عمليات الغزو بعد ضعف قواهم البحرية وضالة سلاحهم الجوى ، كذلك استعاد العراق بهذه المعارك قصب السبق فى الفعل المباشر على الأرض ٠٠ واصبح اكثر ثقة فى امكان انزال الهزيمة النهائية بالعدو ٠

وتبدو اهمية عملية التحرير الأخيرة فى ان قطاع البصرة بالذات ظل لسنوات مفتاح التقدم الايرانى وعلامته المميزة أو هكذا صورت الدعاية الايرانية ٠٠ الا ان الصمود العراقى فى القطاع ادى الى عرقلة هذا التقدم ومنع أهدافه كلية ٠٠ حتى أصبح مجرد طرق على باب منيع ٠٠ وقد اعترف الرئيس الايرانى - على خامينى - فى اول سابقة من نوعها ٠٠ بهزائم قوات بلاده فى أرض العراق ٠ ولكنه حاول التهورين من شأن عمليات التحرير العراقية ٠٠ وادعى بانكار تام لنتائجها ٠٠ انها لن تؤثر على المحصلة النهائية للحرب - سايره الخمينى ذاته فى هذه المغالطة حيث أكد فى خطابه امام

البرلمان .. بان الحرب ستنتهى فى ساحة القتال .. وليس عن طريق
المفاوضات .. فلذا كانت الحرب - كما هو معروف - فى مرحلة مؤقتة لدفع
سياسة معينة بعد ان وصلت فى مساعيها السلمية الى طريق مضدود لادركنا
تماما كيف يحول حكام ايران الحرب الى غاية فى حد ذاتها دون هدف
آخر الا الدمار .. ولادركنا مدى البشاعة والدموية والتردي التى يسوقون
اليها بلادهم وزهرة شبابها .. ويحطمون بها حاضرهما ومستقبلها معا .

حتى ينتهى شامير من نغمة « لا » للمؤتمر الدولى
ولا للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ؟

□ لايزال شامير - بكل اسف - يابى الا ان يستمر فى وضعه الناشز
عن المجتمع الدولى كله .. بما اتخذه هذا المجتمع فى قراراته التى بلغت
حجم المجلدات سواء فى الأمم المتحدة او فى البيانات الاقليمية والثنائية وسائر
المؤتمرات العالمية المؤثرة .. مخالفا حتى صيحات الاسرائيليين العقلاء
واليهود الحريصين على مصالحهم من المناهضين لسياساته الرعناء حتى فى
قلب الولايات المتحدة .. ولا يزال شامير يواصل جموده غير المفهوم
ولا المبرر .. ويؤكد عداوه لا للحقوق الفلسطينية وحدها .. بل للفلسطينيين
انفسهم باجراءات قمعية يستخدم فيها عساكره المدججين بالسلاح دون غاية
مأمولة وهدف يمكن تحقيقه ولا يزال منطقته الغريب هو رفضه لأية تهيئة فى
عقد مؤتمر دولى .. بدعوى ان هذا المؤتمر سيكون اول الطريق الى اقامة
دولة فلسطين لن تكون - فى منطقة - الا فرصة يهيئها لهم المجتمع الدولى
ولو فى المستقبل البعيد من اجل تدمير اسرائيل .. ولا يخفى ما يقوم عليه
هذا المنطق من خطأ ومغالطة لان الدولة الفلسطينية ستتعايش مع الدولة
الاسرائيلية بالتزام معلن .. ولان الفلسطينيين يتطلعون الى السلام القائم
على العدل الذى يكفل لهم وطننا وارضا ومستقبلا .. وانهم هم الذين يتعرضون
للتدمير لا العكس .

لستنا بحاجة الى التاكيد على اهمية وخصوصية العلاقات المصرية - السودانية ، ولكن من الملاحظ وجود بطء في نمو هذه العلاقات خاصة في المجال الاقتصادى الملىء باحتمالات نمو هائلة .. فهل من سبيل لدفع العلاقات المصرية .. السودانية نحو التكامل الاقتصادى ؟

□ لان العلاقات المصرية - السودانية هي العلاقات ذات الخصوصية المتميزة فهي في ذات الوقت ذات الحساسية المفرطة ، ومن الطبيعى بل ومن الانسانى ان تثقل هذه العلاقات الكثير من الاعتبارات ومن الالتزامات ومن التعقيدات وكان لابد مع التغير الذى عاشته السودان اعتبارا من عام ١٩٨٥ ان تمر فترة من الوقت لتجاوز صياغات المرحلة السابقة والاتفاق على صياغات المرحلة الجديدة وبالفعل فقد تم التوقيع فى العام الماضى على ميثاق الاخاء بين مصر والسودان الذى يعكس اتفاق الطرفين على اللجوء الى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منها اضافة ملموسة للمسيرة المشتركة ، وتجسد تقدما على طريق الخصوصية الابدية التى تتسم بالعلاقات بين مصر والسودان .. واذا كنا نرصد اللقاءات التى لا تنقطع يوما بين القيادات فى كل من البلدين ، فاننا نسجل من بينها اللقاء الذى تم فى الخرطوم فى مارس ١٩٨٨ بين الرئيس حسنى مبارك وبين السيد احمد الميرغنى - رئيس مجلس راس الدولة والسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء الى جانب لقاءاته مع رؤساء مختلف الأحزاب السودانية وكذلك الاجتماع الأخير الذى تم فى الخرطوم فى ابريل ١٩٨٨ للجنة العليا المشتركة بين مصر والسودان برئاسة رئيسا وزراء البلدين .

وفى هذا الاجتماع يمكن القول ان الأسس الموضوعية للمصالح المشتركة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين قد تم ارساء دعائمها بحيث تكون هي الدعامات الراسخة لتطوير التعاون المصرى السودانى فى جميع المجالات الحيوية فى الزراعة والصناعة والتجارة باعتبار ان ذلك هو الخط السليم

الذى يجب ان تسير فيه الدولتان وتقطع فيه شوطا حاسما طال انتظاره .
فهناك مثلا الشركة السودانية - المصرية الزراعية التى تقوم باستصلاح
زراعة الاراضى ، وقد تقرر زيادة رأس مالها وزيادة المساحة المخصصة
لاستصلاحها - كما تم الاتفاق على انشاء شركة قابضة للقيام بنفس
المشروعات المشتركة لصالح البلدين وفى مجال التبادل التجارى كان لابد من
تعديل سعر الصرف غير الواقعى الذى يحكم التجارة بين البلدين بما فرض
عليها ان تكون فى اتجاه واحد . . . وقد تم توقيع اتفاق تجارى جديد والاتفاق
على سعر صرف واقعى بما يسهل التبادل التجارى بين البلدين ويعطى اهتماما
كبيرا لدعم وسائل الاتصال بين البلدين - ومصر - التى تلتزم بكل ما توقع
عليه - سوف تعمل بكل الجدية على تنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه ، من منطلق
الايمان بهذه العلاقة الخالدة بين شعب واحد يعيش على امتداد الوادى
العتيد .

الحديث السابع والعشرون

ما هي جهود مصر من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام ،
علما بأن جولات شولتز الأخيرة كانت تهدف فقط الى ابقاء
مسيرة السلام متواصلة ، كما قال مورفي خاصة وان الولايات
المتحدة على ابواب انتخابات رئاسية ؟

□ ان مصر تدرك بوضوح صعوبة المرحلة ، ولا تسيطر عليها أية اوهام
حول ان احتمالات نجاح الأفكار الأمريكية التي يحملها جورج شولتز في
جولاته المكوكية - بصورتها الحالية - هي احتمالات ضعيفة جدا ، وذلك
بسبب ان ما تبقى من العام الأخير لرئاسة ريجان لا يسمح بممارسة الضغوط
على أى طرف . كما ان الانقسام القائم في الحكم الاسرائيلي والانتخابات
المزمع عقدها في نوفمبر ١٩٨٨ ، لا تسمح لأى من الحزبين المتنافسين المغامرة
بقبول أفكار قد توصف بأنها مدمرة لأمن اسرائيل وبقائها ذاته ، ولكن
مصر - في تأييدها للجهود المبذولة - انما تهدف الى الابقاء على المشكلة
الفلسطينية تحت الأضواء ، وإلى دعم انتفاضة الثورة الشعبية في الأراضي
المحتلة ، وتكتيل أوسع قدر من التعاطف الدولي حولها ، والمساعدة في
امكانية التوصل ولو الى اتفاق حول خطوط عريضة يمكن للإدارة الأمريكية
الجديدة البدء منها والبناء عليها ، بدلا من العود على بدء مع كل ادارة
أمريكية جديدة ، مما يستغرق وقتا ، ويهدر جهدا دون طائل . ان مصر
تستهدف - على وجه التصديد - الابقاء على عملية السلام من خلال تشجيع
استمرار شولتز في القيام بجولاته ، رغم ادراكها ووعيتها بما يكتنف عملية
السلام من تعقيد ومصاعب ومازق .

ما هو تقييمكم للانتفاضة الفلسطينية ؟ وكيف يمكن استثمارها لصالح القضية الفلسطينية ؟

□ اعتقد ان احدا لا يجادل في ان الانتفاضة الفلسطينية خلقت حقائق جديدة تعتبر تطورا حاسما يعبر عن بداية مرحلة جديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، تفرض على الأمة العربية اعادة النظر في كثير من وسائل واساليب ادارة الصراع ، وبوضوح اكثر اقول انه ينبغي على الدول العربية ان تبذل اقصى جهدها لخلق حد أدنى مقبول لموقف عربي مشترك يستطيع ان يخدم هذه الانتفاضة ، ويساعد على استمرارها وتقويتها وتدعيمها حتى يمكن توظيفها في خدمة الهدف المنظور وهو الوجود الفلسطيني المباشر حول مائدة المؤتمر الدولي ، لأنه يستحيل تصور امكانية الحصول من أى مفاوضات على حق تقرير المصير في غيبة الوجود المباشر للفلسطينيين .

وأضيف الى ذلك ، وأؤكد ان مساندة الانتفاضة وتدعيمها لابد وأن تسبقه خطوات جادة وعاجلة من أجل تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك في سبيل تعبئة القوى العربية حتى يمكن لهذا التضامن ان يحقق متطلبات المواجهة المحتملة مع المخططات الرامية لتصفية وانهاء الانتفاضة قبل ان تحقق اهدافها المرجوة .

ان أحداث الانتفاضة فرضت متغيرات جديدة يصح معها القول - دون تجاوز - انها غيرت الخريطة السياسية للشرق الأوسط ، ثم ان هذه المتغيرات الجديدة ، تمثل - في مجملها العام - اضافة ملموسة لرصيد القوة العربية الشامخة ، ولكنه رصيد متحرك وغير ثابت ، ويحتاج الى دعم عربي متصل لسكى يتأكد بقاءه في خانة الأرصدة الحقيقية والثابتة للقوة العربية .

وانا لم يكن العالم العربي قادرا على استثمار هذه الفرصة التاريخية لإنشاء صحوة فلسطينية مفاجئة ، فان العالم العربي يكون غير جدير بمواجهة تحديات الصراع التي قد تكون حتى الآن في ظاهرها مجرد صراع على الأرض

الفلسطينية بينما هي في حقيقتها - وعلى المدى الطويل - تحديات تتعلق
بالمصير العربى ذاته .

قالت مصر - دوما - انها على استعداد للدفاع عن أمن
دول الخليج الى اى مدى يمكن ان يصل حجم هذه المساعدة ؟
وكيف ترون مستقبل التعاون بين مصر والدول الخليجية
عامة ودولة الامارات على وجه الخصوص ؟

□ لقد أعلنت مصر - مرارا وتكرارا - حقيقة موضوعية ثابتة تقول بأن
أمن مصر يرتبط بأمن منطقة الخليج ، وسياسة مصر العربية تقوم على عناصر
قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ، وقدرة على مواجهة التحديات ،
وباختصار ، فان دور مصر - فى المجال العربى - هو الاسهام الفعال فى حماية
الأمن القومى للأمة العربية ، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية ،
وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .

وتستطيع مصر بالضرورة - من خلال الادارة الايجابية والنشطة
لعلاقاتها العربية - ان تخلق شبكة من العلاقات الفعالة ، وأن تطور اشكالا
من الممارسات الاقليمية فى اطار تصور واضح للأمن المصرى والأمن العربى
وللعلاقات المتداخلة بينهما ، على أساس من وضوح الأهداف ، والتعرف على
القدرات والامكانيات المتاحة لكل طرف عربى ، والصراحة فى تحديد ما يمكن
القيام به ، وما لا يمكن القيام به . ومصر تدخل هذه المرحلة من علاقاتها
العربية عاملا للوحدة والتضامن وجمع الشمل ، وكنصر لتحقيق القوة ودعم
القدرات العربية .

وعلاقات مصر - مع شقيقاتها العربيات فى منطقة الخليج - تقوم على
دعامات قوية من الأخوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتتان للجهد الخلاق
الذى يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والأعمار التى حققتها هذه
الدول الشقيقة ، ولا شك ان الاسهام المصرى فى جهد البناء والانشاء والتعريب
لأقطار الخليج الشقيقة ، ولدولة الامارات العربية المتحدة على وجه

الخصوص ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الإيمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة ، وبالمستقبل الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظل قناعة لم تتزعزع عنها مصر يوما ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه هو قوة لمصر ذاتها وللعرب اجمعين .

ان العلاقات التى تربط الشعبين فى مصر ودولة الامارات ، وبين الزعيمين مبارك وزايد ، ستظل بين الأخوة من عطاء وتوحد وتقاهم أبدى عميق .

اعادت معظم الدول العربية علاقاتها مع مصر بعد قمة عمان الطارئة . وهناك حديث يتجدد عن عودة قرية مصر الى الجامعة العربية ، بعد عودتها الى المنظمات العربية المتخصصة . فكيف تقيمون - سيادتكم - الموقف العربى الراهن ؟

وما هى المهام المطروحة على جدول اعمال المستقبل ؟

□ لقد أدرك القادة العرب ان الواقع والمنطق والواجب يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى ، وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه مصر ركنا أساسيا ، ومن ثم كانت استعادة مصر الى دائرة الفعل فى قلب العمل العربى المشترك ، بمثابة تجاوز الخلل فى حسابات القوة العربية . وفى الحقيقة ، فان العلاقات المصرية - العربية ، وان كانت من حيث الشكل قضية ثنائية ، فانها من حيث المضمون والنتائج ، قضية جماعية تتعلق بالنظام العربى ككل ، ومن ثم فان عودة مصر الى الجامعة العربية ، او بالأحرى عودة الجامعة العربية الى مصر ، ستظل قضية تتصل بصفة رئيسية بقضية أكبر تتعلق بموجبات اعادة ترتيب البيت العربى .

فاذا كانت ثمة عوامل ايجابية قد طرأت خلال العام الأخير بصفة خاصة ، تمثلت فيما يمكن وصفه بسيطرة روح « الوفاق » على توجهات الأسرة العربية ، تجسدت مظاهره ..

أولا : فى استعادة مصر الى الصف العربى .

(م ٢٠ - أحاديث سياسية) .

وثانيا : فى تحقيق الوثام بين الدول الخمس فى المغرب العربى الكبير .

وثالثا : فى نجاح هذه المساعى الجديدة لتصحيح الأوضاع فى العلاقات بين سوريا وبين كل من العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فانها جميعا تظل عوامل واعتبارات تشجع وتؤهل الموقف من أجل انجاز المهمة الأكثر الحاحا والتي تتمثل فى اعادة ترتيب البيت العربى ، وجعله أكثر فعالية وقدرة على قيادة العمل العربى المشترك فى مواجهة الظروف الدولية الجديدة والتحديات المصيرية التى يفرضها الزمن الراهن .

واذ تشرف الجامعة على العقد الخامس من عمرها ، فلا بد لها من تأمل فى الأربعين سنة من العمل العربى المشترك ، لتقييم خطته ومشاريه ، وما انجز منها ، ومالم يتحقق ، وتتعرف على عوامل القوة وأسباب الضعف ، وذلك وصولا الى تضامن عربى فعال ومثمر ، قادر على تخطى ما يكون هناك على الطريق من عقبات ومأزق .

والواقع ، فان العمل العربى المشترك يقف اليوم أمام تساؤل كبير ، وهو هل تقدر المجتمعات العربية على استعادة دورها المبدع للاسهام فى بناء حضارة الانسان الجديدة .

واذا كان هذا التحدى يتطلب عملا مضنيا ، طويل النفس وبالتالى صبرا على التعاون ومشاكله ، وصبرا على التضامن ومضاعفاته ، واذا كان انجاز هذه المهمة يحتاج الى العديد من الأسلحة والامكانيات ، فانى أود أن أشير الى أهمية ان يتوافر لدى مجتمعاتنا العربية فى المقدمة منها ، الممارسة الديمقراطية التى تمكن الشعب - بفعالياته المختلفة ومعين القوة الذى لا ينضب داخله - من ان يشارك مشاركة حقيقية بالفكر والعمل فى بناء وتطوير المستقبل العربى الأفضل ، ذلك ان الانسان - فى كل معركة تاريخية نضالية حضارية - هو الميدان والسلاح معا .

**العلاقات المصرية - الجزائرية تمر بأزمة عنيفة ، بعد
ان كان الحديث يتردد عن قرب عودة هذه العلاقات فهل في
الأفق ما يشير الى امكانية تجاوز الأزمة او قرب احتمالات
اعادة العلاقات المصرية - الجزائرية ؟**

□ ان سياسة مصر العربية تحدها اعتبارات موضوعية ، ورؤية محددة
للأهداف القومية كما تقوم على رصيد حضارى ونضال حافل تجاه كافة
الشعوب العربية الشقيقة ، وبالنسبة للجزائر بالذات ، فلها فى ضمير
المصرى اعمق مشاعر الاعزاز والتقدير . وللأسف ، ساهمت بعض عناصر
سوء الفهم وحدة الحساسية فى أحداث مجابهة اعلامية ، عكست على السطح
شيئا من الغيوم التى نأمل فى أن تكون مجرد سحابات صيف سرعان
ما تنقشع . ومصر لا تطلب من أية حكومة عربية شيئا ، كما انها لا تقبل من
أية حكومة عربية قيادا أو شرطا . ومن الجدير بالذكر ، ان استعادة العلاقات
الدبلوماسية المصرية - العربية ، لم ينطلق من قلب القاهرة ، وانما انطلق من
قلب العواصم العربية ، ومن ضمير الشعب العربى فى كل مكان من الوطن
العربى . ولا تود مصر ان تكون استعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين أى
دولة عربية ، عبئا أو ضغطا . وستظل العلاقات المصرية - الجزائرية بكل
ما تتميز به من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه
شقيقاتها العربيات ، ومن بينها الجزائر ، بكل التلقائية والعفوية والعطاء ،
ولن تقف مصر أمام سوء فهم عابر ، أو سلبيات حساسية مؤقتة ، ولكنها بكل
الوعى تفتح الطريق أمام وضوح المقاصد ، وتهيب الأجواء أمام مناخ
جديد .

الحديث الثامن والعشرون

ما هو تقييمكم الشخصى لقرار الملك حسين بإلغاء
الروابط القانونية والادارية على الضفة الغربية ؟

□ يمكن القول - دون مبالغة - ان قرار العامل الأردنى بإلغاء الروابط
القانونية والادارية مع الضفة الغربية ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية
بشان القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، ومن الطبيعى ان يكون للقرار
تفاعلات شتى على مختلف الساحات الفلسطينية والعربية والاسرائيلية
والدولية ، وانطلاقا من هذه الحقيقة ، فان المطلوب الآن وبشدة ، هو استثمار
هذا الموقف الأردنى ، بشكل ايجابى ، لصالح الشعب الفلسطينى .

ومن المؤكد - فى تقديرى - ان نقطة البداية الصحيحة تكمن فى الاسراع
بتحقيق تنسيق فلسطينى - اردنى للحيلولة دون نشوء أى فراغ ادارى
او قانونى ، يمكن ان يؤثر على المصالح اليومية للشعب الفلسطينى ، ويفتح
الباب أمام اسرائيل لاجراءات وخطوات تتظاهر من خلالها بالرغبة فى ملء
الفراغ ، فى حين ان هدفها الأساسى تصفية القضية ، واخماد الانتفاضة ،
ودق اسفين بين الأردن والفلسطينيين .

وفى الحقيقة ، فان القرار الأردنى ، ينبغى ان يحظى برؤية عربية شاملة
تكون مقدمة لموقف عربى موحد تجاه قضية السلام ، لان القرار الأردنى
يؤكد مجموعة من المبادئ التى ليست محل خلاف من أحد فى العالم
العربى .

ان القرار الأردنى يؤكد - بوضوح - ان المنظمة هى الممثل الشرعى

الوحيد للشعب الفلسطيني ، ويكشف - بوضوح - عن تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضى العربية المحتلة .

ثم ان القرار الأردنى يعنى وضع المنظمة أمام مسئولياتها فى ادارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة ، كما انه يضع اسرائيل أمام مسئوليتها فى ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، والتعامل معها ، باعتبار انها المسئولة عن الشعب الفلسطينى .

ويستطرد :

- ان متغيرات كثيرة قد طرأت على الموقف فى المنطقة ، منذ تفجر الانتفاضة الفلسطينية فى الثامن من ديسمبر الماضى ، وهذه المتغيرات تستوجب تحركا سياسيا عربيا على مستوى التضحيات الجسورة التى يقدمها أطفال الحجارة فى الاراضى المحتلة ، غير عابئين بكل اجراءات القمع والتعسف الاسرائيلية التى تجاوزت فى بربريتها ووحشيتها كل الحدود المتصورة .

ولسنا نشك فى ان العالم العربى - برغم كل ما يبدو على السطح من تناقضات وصراعات - سوف يكون على مستوى المسئولية ، وسوف يكون مستعدا لمواجهة هذه المتغيرات الجديدة خصوصا وانه من الصعب تصور بناء العالم العربى بغير استراتيجية واضحة فى ضوء ما استجد فى المنطقة من متغيرات ، ليست الانتفاضة او الخطوة الأردنية الا أبرز مظاهرها .

ان الخطوة الأردنية الأخيرة - مهما اختلفت الرؤية فى تقييمها - تمثل تحولا هاما على طريق النضال السياسى للقضية الفلسطينية ينبغى ان يؤخذ من جانب العرب عامة والفلسطينيين خاصة مأخذ الجد ، لكى يبقى زمام المبادرة فى أيدي العرب والفلسطينيين ، وذلك يتطلب ان يكون هناك ترتيب لمرحلة ما بعد التنسيق الأردنى - الفلسطينى .

**ما الذى يتعين على الفلسطينيين عمله الآن - فى رأيكم -
بعد الخطوة الأردنية بفك الروابط الادارية والقانونية مع
الضفة الغربية ؟**

□ لقد وضع القرار المنظمة الفلسطينية امام تحد حقيقى فى مواجهة
الوضع الجديد الذى يترتب على تسليم الأردن لكل مقاليد القضية
للفلسطينيين أنفسهم ٠٠ وأول متطلبات التعامل الجاد - مع هذا التحدى -
هو ان تتكاتف الفصائل الفلسطينية للعمل بجهد مشترك ومنسق لسد الفراغ
الذى ينشأ عن غياب الأردن ٠٠ فلقد كان الأردن يدير اراضى الضفة ويمول
مشروعات التنمية فيها ، ويتحمل نفقات الادارة المدنية فى الضفة ، ويتصدر -
مع غيره من الأطراف العربية - لاستقطاب التأييد الدولى لقضية الشعب
الفلسطينى ، فأصبح الآن على المنظمة الفلسطينية وفصائلها ان تتصدى للادارة
والتمويل واستقطاب التأييد الدولى للقضية الفلسطينية ٠٠ ويفرض ذلك
بالضرورة ان تتلاحم الجهود الفلسطينية ٠٠ فبقدر تلاحم القوى والفصائل
تنجح حركات التحرير الوطنية فى تحقيق اهدافها ٠٠ وبقدر تفككها وفشلها
فى تحديد الحدود الدنيا للاتفاق حول الأهداف وما تقبله وما ترفضه
يكون فشل هذه الحركات فى تحقيق غاياتها الوطنية .

ويتطلب الوضع الآن - وقد اصبح القرار الفلسطينى مسئولية
الفلسطينيين وحدهم - ان تنسق الفصائل الفلسطينية حركتها ، وان تكون
اكثر استعدادا لتبنى حلول واقعية ، تنهى معاناة الشعب الفلسطينى ، وتعيد
اليه حقوقه المهدورة ، ٠٠ وفى الحقيقة ، فليس امام منظمة التحرير الفلسطينية
سوى الاصرار على خلق ارضية تقوم على الثقة بينها وبين الأردن لانه ليس
هناك بديل عن استمرار التنسيق الأردنى - الفلسطينى ، الى ان ينجح الشعب
الفلسطينى فى استعادة حقوقه المشروعة .

**ما هى تداعيات الخطوة الأردنية على الموقف الاسرائيلى
والموقف الأمريكى الداعم له ؟ وكيف تستطيع منظمة التحرير**

الفالسطينية التحرك ايجابيا على الساحة الدولية فى المرحلة المقبلة ؟

□ لقد انتهى القرار فكرة الخيار الأردنى الذى كان يؤيده حزب العمل الاسرائيلى بزعامة شمعون بيريز ، وتشجعه الولايات المتحدة ، ووضع اسرائيل أمام تحد صعب على حد تعبير ابا ابيان - وزير خارجية اسرائيل الأسبق « ضرورة أن تفكر اسرائيل فى الخيار الفلسطينى بديلا وحيدا الآن عن الخيار الأردنى » وهو نفس المأزق الذى يرى بيريز ان اسرائيل تجد نفسها فيه الآن ، طالما لم تقرر الطريق الذى يتعين على جهود السلام ان تسلكه وسيؤدى ذلك - من وجهة نظره - الى انه لن تكون هناك أية مبادرات سياسية جديدة فى الوقت الحالى . . ويمكن القول - باختصار - ان القرار الأردنى أحدث ارتباكا فى صفوف الاسرائيليين ، وهو الارتباك الذى ينعكس فى دعوة شامير للتشدد بعد اعلان القرار ، من ناحية ، ومن انتفاء بيريز للتردد الاسرائيلى ازاء عملية السلام من ناحية ثانية ، وبين دعوة اسحاق رابين الى التفكير فى الخيار الفلسطينى بعد هذا القرار ، الذى اربك خطط اسرائيل وحساباتها من ناحية ثانية .

ويستكمل :

- واقول لاسرائيل ، انه ان الأوان ، لكى نتعلم دروس التاريخ ، التى تؤكد حسابات القوة وحدها ، لا يمكن ان تفرض أوضاعا غير عادلة الى النهاية . . وان نظرية الأمن الاسرائيلى لم تعد الا وهما فى رؤوس المتحجرين فى اسرائيل ، اذ ان حرب أكتوبر قد نسفتها ، والانتفاضة الفلسطينية قد رجمتها بالأحجار ، فالصراعات الدولية قد تستمر سنوات وسنوات ، لكنها فى النهاية لا تستطيع ان تفرض الأمر الواقع الظالم الى النهاية ، خاصة ونحن نعيش مرحلة تاريخية تتغير فيها خريطة العلاقة بين القوتين العظميين . . وفى ضوء ذلك لم يكن مفهوما ما اعلنته الحكومة الأمريكية ، تعقيا على

الخطوة الأردنية ، من أصرار واشنطن على استمرار الالتزام بعدم إجراء أي حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، لان ذلك يعنى ان واشنطن لم تدرك - حتى اليوم - اهم حقائق الموقف فى المنطقة ، وفى مقدمتها ضرورة الاعتراف بأن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .. وتستطيع منظمة التحرير الفلسطينية ان تتحدث الى الرأى العام الدولى من خلال عدد من المحافل الدولية الهامة مثل منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها القادمة ، ومثل البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج ، ومثل منبر مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز الذى سيعقد فى قبرص من ٥ الى ٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، والرأى العام الدولى والأوروبى وفى دول العالم الثالث ، يتفهم الحق الفلسطينى ، ويؤيد قضية هذا الشعب الذى يعانى مختلف صنوف العذاب منذ أربعين عاما ، ويمكن ان يكون طاقة معنوية هائلة تحشد الضغوط على اسرائيل وعلى الولايات المتحدة من أجل الاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى الحرية والكرامة وحق تقرير المصير .

دارت مباحثات - مؤخرا - بين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية وبين مختلف القيادات المصرية .. فما مغزى هذه المفاوضات ؟ وماذا يمكن ان تقدمه مصر للفلسطينيين فى هذه المرحلة الهامة والحاسمة من تطور القضية الفلسطينية ؟

□ ان هذه المحادثات التى دارت بين الوفد الفلسطينى وبين المسئولين المصريين ، والتى سوف تدور كذلك فى المستقبل ، ليست سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها ، باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية ، وفى تجاوب دافئ وودى وملحوس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر الرسمية والشعبية ، خبراتها السياسية تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية ، وقيد طلبها .. والذى لا شك فيه ان الضلع المصرى الفلسطينى ، هو ضلع أساسى فى كيان السياسة العربية الراهنة ، كما ان

سرعة ايقاع هذا التجاوب ودفقه الملحوظ ، دليل اضافي جديد على تحمل الجماعة السياسية المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها أحد ثوابت المصالح الوطنية العليا لمصر .

كما لاقت مجمل الأفكار الفلسطينية المستقبلية - التي طرحها الوفد الفلسطينى على المسئولين المصريين - قبولا مصرياً ٠٠ وأكدت مصر الرسمية لهم انها ستكون أول المعترفين بالخطوة العملية المرجح استخلاصها واعلانها من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى بعد اجتماعه المنتظر وهكذا تتأكد حقيقة الموقف المصرى الايجابى والتاريخى من القضية الفلسطينية فى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومن حيث ان مصر هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى ترتبط بعلاقات طيبة مع كافة اطراف النزاع ، وايضا مع الدول الكبرى فى الشرق والغرب على السواء ٠٠ فانها تضع هذه العلاقات ، وما يستتبعها من جهود وضغوط ، فى سبيل نصرة القضية الفلسطينية ، ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

لا يمكن عزل قضايا المنطقة الساخنة عن القضية الفلسطينية ٠٠ وفى هذا الاطار وبعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران ٠٠ هل ترى انه يمكن ان حرب الخليج قد انتهت ؟ وهل تتوافر الآن الشروط الموضوعية للسلام فى هذه المنطقة ذات الحساسية الأمنية الخاصة فى السياسة الدولية ؟

□ بعد التطور الهام فى الموقف فى الخليج باعلان ايران قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بوقف القتال ، وبعد وضع وقف اطلاق النار موضع التطبيق الفعلى ، وتحويله الى حقيقة واقعة ، فان احاطته بكافة الضمانات التى تجعل منه خطوة ثابتة ، وليست وقتية ، لا تتعرض لأية هزات ، هو أمر ليس فى صالح العراق وحده ، ولكن فى صالح ايران ايضا ، فضلا عما يحققه لدول المنظمة كلها من ضمانات الاستقرار ، وتوفير الأمان لمستقبل شعوبها ، وربما كان هذا من الأسباب الرئيسية وراء تمسك العراق بالمفاوضات المباشرة ذلك

ان الحرب العراقية - الايرانية ، لم تكن مجرد صدام بين الدولتين ولكنها تحولت الى حريق دولى هائل ، راحت اطراف عديدة تلقى عليه - بكل ما لديها من وقود - ليزيدها اشتعالا ، ولكى لا تتوقف هذه الحرب .

ومع بدء المفاوضات الآن بين ايران والعراق ، فان الحرب الايرانية - العراقية ، غدت على اعتاب مرحلة جديدة قوامها صراع الارادات ، والقدرة على الاستفادة من الحقائق العسكرية الأخيرة ، كما يمكن القول ، ان هذه المرحلة بصدد تشكيل ملامح الخريطة السياسية فى منطقة الخليج ككل .

وهى لا تقل عمقا وتعقيدا وخطورة عن مرحلة الصدام العسكرى المباشر .

ولا شك ان الموقف يحتاج الآن الى حشد جهود المجتمع الدولى وراء هذا التطور الايجابى الجديد ، لدعمه وتثبيته وخلق مناخ التفاهم ، وعناصر حسن النية واعطائه الفرص اللازمة لكى يتحول السلام فى منطقة الخليج الى سلام متين دائم وعادل وواقع فعال .

ويضيف الدكتور بطرس غالى :

- ان نجاح الجهود الحالية فى تحقيق وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات يحتاج الى مزيد من الجهود الدولية لاحاطة ما تم من انجاز ، بكل ما يضمن له الاستمرار ، خاصة وانه كان من الواضح ان جانبا من العقبات التى اعترضت الوصول الى هذه الخطوة ، كان يتمثل فى ان هناك أطرافا دولية عديدة لها مصلحة فى استمرار هذه الحرب ، سواء كانت مصلحتها راجعة الى متاجرتها فى السلاح ، او فى صراعاتها الدولية على هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ، او فى وجود اطماع خاصة فيها ، لا يمكنها تحقيقها الا وسط جو مشحون بالتوتر والاضطرابات والصدام المسلح .

لذلك يصبح من المهم ان تكون كل القوى - التى يهملها سلام الخليج - واعية لأية محاولات قد تحدث لاثارة اية عقبات فى طريق استتباب السلام فى الخليج ، وان تعمل على احتواء ما قد يحدث ، وان تجعل الدولتين المعنيتين

يلتزمان بقرار مجلس الأمن بكل بنوده ، لان السلام هو فى صالح دول المنطقة جميعا وفى صالح العالم كله .

هل تفضل بالقاء الضوء على جهود مصر المبذولة مع الجانب الايرانى فى مجال الافراج عن الأسرى المصريين ؟

□ لقد اسفرت الاتصالات التى اجرتها وزارة الخارجية المصرية مع الأمم المتحدة ، والمنظمات المعنية - الصليب الأحمر - عن ابلاغ السلطات الايرانية للسكربتير العام للأمم المتحدة ، وكذلك ابلاغ ممثلة هيئة الصليب الأحمر الدولية ، انها مستعدة لتسهيل اجراءات الافراج عن المواطنين المصريين المحتجزين لديها ، والبدء بسرعة فى ترحيلهم الى وطنهم .

ولا شك ان تنفيذ ايران لما أعلنته فى الاتصالات التى تمت معها ، من شأنه ان يكون بادرة طيبة ومقدمة لاجراءات اخرى تستهدف تحسين المناخ العام فى العلاقات المصرية - الايرانية . . ولا شك ان الهم الأول للدبلوماسية المصرية هو التخفيف من متاعب أى مصرى فى الخارج ، وازاحة أية ضغوط تعارس عليه ، والعمل - بشتى الوسائل ، وبذل مختلف الجهود - فى سبيل تأمين عودته السالمة الى وطنه .

فى ضوء كارثة السيول والفيضانات التى واجهت السودان ، ماذا قدمت مصر وما هو المطلوب ايضا من الدول العربية لمساعدة السودان على تجاوز ازمته الراهنة ؟

□ بدأت المساعدات المصرية العاجلة فى الوصول الى السودان بعد ساعات من اذاعة النداء الذى وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم ، بعد ان اعلنت ان العاصمة السودانية وثلاث مدن اخرى بشمال السودان منطقة كوارث . . ولقد كانت مصر اول دولة فى العالم تستجيب لنداء الاستغاثة الصادر من السودان ، حيث بادر الرئيس حسنى مبارك الى اصدار تعليماته باقامة جسر جوى بين القاهرة والخرطوم ، تنقل عن طريقه مواد الاغاثة من طعام وأدوية ومعدات طبية وكافة وسائل المعونة الأخرى ، للمساهمة فى انقاذ

أشقائنا فى الجنوب الذين أصبحوا بلا مأوى بعد أن اكتسحت السيول مساكنهم
ودمرت بيوتهم .

ومن الطبيعى أن تكون مصر هى أول دولة فى العالم تستجيب لأى نداء
يصدر عن الخرطوم ، وذلك لان علاقات القطرين الشقيقين ، هى علاقات ازلية
تدعمها رابطة الدم والقربى والمصاهرة . وعلى امتداد التاريخ كانت مصر
دائما تبتهج لكل ما يسعد الأشقاء السودانين وتأسى لكل نائبة تحل بهم ،
وتمد يدها بما تقدر عليه من مساعدة ومعونة . ومثلما كانت مصر تشارك
السودان أفراحه ، كذلك كانت الخرطوم دائما تبارك إنجازاتنا وتأسف
لما يصيبنا من منائب .

وإذا كان السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر ، فإن مصر أيضا هى
الامتداد الجغرافى لوادى النيل ، ذلك الوادى الذى يربط منذ ملايين السنين ،
وسيطل يربط الى ما شاء الله بين قطرين أراد الله لهما أن يجتمعا فى السراء
والضراء .

وانتهز هذه المناسبة ، لأوجه ندائى الى كافة الدول العربية الشقيقة
والشعوب العربية بأن تتضامن معا فى تقديم المساعدة الفورية للسودان
الشقيق ، حتى يخرج من أزمته الراهنة ، وأن يعقب ذلك وضع برنامج لاعادة
البناء والتنمية من خلال صندوق عربى موحّد تخصص موارده للسودان
ومن أجل تنفيذ برنامج عاجل لانتعاش اقتصاديات هذا البلد العربى الشقيق
الذى تكالبت عليه المحن والكوارث ومن أجل خطة تنمية مركزة بمختلف
قطاعات الانتاج وبخاصة فى القطاع الزراعى ، والتى يمكن من خلال نتائج
هذه الخطة الناجحة ، أن يصبح السودان مزرعة العالم العربى كله الذى تزوده
بالمواد الغذائية من محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية وغيرها ، وبذلك يثبت
العرب قدرتهم على تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة التى تعود بالخير عليهم
جميعا ، وبذلك يضعون الشعارات القومية موضع التطبيق العملى ، وعدم
الاقتصار على الترديد الإجوف لها .

الحديث التاسع والعشرون

ما هي القضايا العربية التي تشغل الدبلوماسية المصرية ،
وما هو تقييمكم للتطور العام على الساحة العربية ؟

□ أستطيع ان أقول بصفة عامة ان الموقف العربى يدعو الى التفاؤل ،
كما يمكن القول ان المراقب للأوضاع على الساحة العربية يلاحظ الآن ان ثمة
مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الاقليمى العربى ، على وشك ان تبدأ .
فبعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ،
وبلغ ذروته فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، فانه مع عام ١٩٨٧ ،
وما انقضى من عام ١٩٨٨ الحالى بدأ نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو
الى وقف التدهور ، تجسد فى تحقيق درجة من السيطرة على مناطق
الصراعات الملهبة داخل الوطن العربى ، وتحقيق درجة من التلطيف للتنافس
والتوتر العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارئ فى عمان ، التى
أعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، واعادة
العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، اخيرا جاءت
الانتصارات العراقية ، والنهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى
الأرض المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى ان القلب العربى كاد يتوقف عن
الخفقان ، قد بدأ ينبض من جديد .

ولكن حتى لا نكون مفرطين فى التفاؤل ، فان ذلك لا يعنى ان المشاكل
العربية قد حلت ، او حتى ان اسباب التدهور والنكوص قد اقتلعت من جذورها .
فالجرح اللبناني لا يزال غائرا ونزيفه مستمرا ، والانتفاضة الفلسطينية تواجه

محاولة ضرب الداخل وحصار الخارج ، والسودان يواجه الانقسام والفيضان والمجاعة ، وتسويات الخليج والمغرب العربي لا تزال مشة بكل المغاير . ولكن ما نقصده وما نرصده فى هذا المجال ، ان هناك محاولة وبداية ، وكما فى كل المحاولات والبدايات ، فانها تنشأ استجابة لظروف موضوعية ، لمواجهة منطق ثبت فساد ويطلانه ، وهى تحتاج دائما الى الرعاية والتطوير بالأفكار الخلاقة والمبدعة .

**فى المستقبل القريب سيدعى المجلس الوطنى الفلسطينى
لعقد دورة طارئة ، لاصدار قراراته التاريخية المرتقبة ، فهل
تفضلون سيادتكم بتقديم قراءة لمستقبل القضية الفلسطينية ؟**

□ بداية أود ان اقرر انه لولا الانتفاضة لما جرى كل ما جرى ، لولا الثورة الشعبية العارمة التى قادها شباب الفلسطينين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى ، لما كنا أمام لحظة انعطاف تاريخى . لقد اذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمى عن ولادة زمن جديد فى الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، بديلا عن الصراع العربى - الاسرائيلى الرسمى .

ولا شك ان التطورات المنتظرة على الساحة الفلسطينية ، تأتى استجابة لنداء الانتفاضة ، والتى كانت الاجراءات الأردنية الأخيرة ، بفك الارتباط القانونى والادارى بالصفة الغربية ، هى احدى أهم انجازاتها السياسية ، والتى انتزعت حقا فلسطينيا ظل غائبا طوال اربعين عاما .

وسواء كانت الخطوة الفلسطينية القادمة التى سيتوصل اليها المجلس الوطنى الفلسطينى ، فى شكل اعلان استقلال الدولة الفلسطينية ، او كان فى شكل اعلان حكومة مؤقتة للتفاوض ، فانه من الضرورى ان يتبنى المجلس برنامجا سياسيا واضحا ومتكاملا من شأنه حشد اكبر تأييد دولى لحقوق الشعب الفلسطينى الوطنى ، وان يتخذ هذا البرنامج الخطوات الفعلية التى من شأنها دعم الانتفاضة وتطويرها ، وان يقوم البرنامج على اساس ان الحل العادل للقضية الفلسطينية ، يأتى عبر الشرعية الدولية ، متمثلة فى المؤتمر

الدولى ، كامل الصلاحيات ، الذى تحضره منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع باقى اطراف النزاع .

ولا ينبغى ان يغيب عن الفلسطينيين ، ان ضياع هذه الفرصة ، امر قد يصعب تعويضه ، والفرصة التى نعيشها هى جدية العمل على استثمار روح الانتفاضة ، التى خلقت واقعا سياسيا جديدا ، فى توقيت مناسب ، يتهيا فيه العالم لبدء مرحلة جديدة من الانفراج . وليكن واضحا ان المجتمع الدولى لن ينتظر طويلا وان الفلسطينيين ينبغى ان يدخلوا فى سباق مع الزمن من اجل توحيد الكلمة وتوحيد الصف وتوحيد الهدف .

ما الواجبات الملقة على عاتق المجموعة العربية فى هذه المرحلة الحاسمة من مستقبل القضية الفلسطينية ، دعما وتأييدا ومساندة لحركة الشعب والقيادة الفلسطينية ؟

□ ان الأولويات أمام الدول العربية تبدأ - فى رأى - بمواجهة الاجراءات الاسرائيلية فى الأراضي المحتلة ، بمعنى ضرورة ان تتحرك كل دولة عربية نحو العالم الخارجى ، لتواجه موضوع الابعاد للقيادات الفلسطينية بصفة خاصة . وبامكان كل دولة عربية ان تستخدم ورقة هذه العمليات ، ومن شأن التحرك الجماعى المتناسق فى هذا الاتجاه يدعم من الانتفاضة . ومن ناحية اخرى ، ينبغى التحرك فى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، لتصل أمريكا الى اقتناع مع بداية الادارة الجديدة ، بضرورة تغيير الموقف الأمريكى فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى وحق الكفاح المسلح ، فمع التطور الايجابى الذى حدث فى الموقف الأمريكى وذلك بالحديث عن الحقوق السياسية للفلسطينيين ، الا ان ذلك ما يزال يقصر عن حق تقرير المصير ، وعن اقامة الدولة المقترحة ، طبقا للمقرارات الدولية ، وما استقر عليه الضمير العالمى ، باعتباره الحل الواقعى العادل ، اذا اريد له ان يحقق سلاما دائما . كما لا بد من ان نستعد لمواجهة احتمال تصعيد اسرائيل من عدوانها او محاولة فرض تغير سكاني ، وبكلمات اخرى ينبغى علينا جميعا الاستمرار فى ايجاد حقائق على ارض الصراع ،

بحيث يأتي اليوم الذي تجند فيه اسرائيل ان بقاءها في الضفة والقطاع في غير مصلحتها ، والسبيل الى ذلك ان نستمر في دعم الحقائق التي اوجدتها الانتفاضة ونستمر في ايجادها ، اى ان التحرك السياسى الذى نتطلع اليه ، في هذه المرحلة ، هو الذى يجب ان يخدم ذلك كله ، ذلك أن التحرك العربى الواعى وراء منظمة التحرير فى هذه الأونة ، يدعم الانتفاضة ، التى اثبتت قدرتها على ايجاد حقائق جديدة فى الموقف ، فى الوقت الذى تظهر فيه لأول مرة فى تاريخ الصراع منذ أربعين عاما ، فرصة التقدم صوب الحل السليم ، وفى الوقت الذى تسنح فيه الفرصة لأمتنا العربية كى تأخذ دورها كاملا . والأمل كبير فى ان يكون التحرك الجماعى وسط هذا الاتجاه ، وان نسرع به ، فلا ننتظر بل نعمل على ان تستمر المبادرات العربية الخلاقة ، وقد آن اوانها بالفعل .

يمر لبنان الآن بواحدة من اكثر لحظات تاريخه أهمية وحسما ، فما هو موقف الدبلوماسية المصرية من المخاطر المحيطة بلبنان ؟

□ منذ سنوات والأيدى تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيق ملامحه القومية ، وأفلح المتآمرون فى شردمته وتفتيت قواه بالسلاح ، وأصبح شعب لبنان الآن فى طريقه لان يصبح شردا فى وطنه ، يطالب بحق تقرير المصير . ويأتى الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية التاريخية دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى . وبكل اسف فان المشهد القائم ، على اية حال ، هو دليل آخر امام الشعب اللبنانى ، بكل طوائفه المتصارعة ، على ان زمامه ، حريا او سلما ، لايزال فى أيدي غيره ، وانه محكوم من الخارج أولا واخيرا .

وتتصارع الأحداث اليوم فى لبنان على نحو مزعج ، يدفع بها الى احد طريقين ، أما الصدام العسكرى الشامل الذى لا يدرى احد ما سوف ينتهى

اليه ، واما المصالحة الوطنية التي تبدأ مسيرتها بعقد جلسة مجلس النواب
لانتخاب الرئيس الشرعى الجديد .

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد اكبر تأمين ممكن للحكومتين
القائمتين فى مواجهة احدهما الأخرى ، فاننا نلمس خلال ذلك ، تعالى نبرات
التهديد والانتهاكات المتبادلة على نحو يندرج بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها
على نطاق قومى .

ومع ان الموقف العام الذى اتخذته الدول الكبرى دائمة العضوية فى
مجلس الأمن ، لايزال هو التعهد الحازم بحماية لبنان والحفاظ على سيادته
واستقلاله وسلامة أراضيه ، غير ان هذه المهمة تبدو صعبة ، مالم تبدأ خطوات
دعم الوحدة اللبنانية من جانب اللبنانيين أنفسهم بالتوجه المطلق نحو المصالحة
التي تترفع عن المصالح والعصبيات الشخصية وتضع أمن لبنان وحرية
واستقلاله وسيادته فوق كل اعتبار ، وتدعم الشرعية الدستورية لحين الاتفاق
على أسس المصالحة القومية من خلال مؤتمر وطنى عام ، لتبدأ بعد ذلك مسيرة
الاصلاح فى اجواء أمنية وبأساليب قانونية مؤقتة .

واذ تناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة
التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنب أنفسهم مخاطر المعاناة والتقسيم ،
فاننا نود تأكيد حقيقة ان الحل لن يأتى الا من جانب اللبنانيين أنفسهم ،
وبضرورة ان يكون الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة
تراثهم ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا ،
وبين اشكال السعى الدولى المشار اليه الفكرة التي عبرت عنها فرنسا من
امكانية قيام قوة سلام اوروبية بمهمة حفظ السلام فى لبنان وهى فكرة جديدة
بالدراسة ويجب تطبيقها .

لا يزال السلام قلقلنا فى الخليج ، رغم مرور قرابة شهرين
على قبول ايران رسميا وقف اطلاق النار ، متاخرة عن تنفيذ

قرار مجلس الأمن ثلاثة عشرة شهرا ، فكيف ترون مستقبل المفاوضات وامكانيات السلام النهائي في الخليج ؟

□ لم يكن من قبيل المفاجأة ان تتعثر المفاوضات بين العراق وايران لقرار السلام ، فليس من السهل حل قضية اطول الحروب في هذا القرن ، بمجرد جلوس طرفيها الى مائدة المفاوضات . بل يمكن القول انه من الطبيعي ان تكون مثل هذه المفاوضات شاقة بالنظر الى طبيعة الصراع وعمق المراتب التي ترسبت في النفوس على امتداد سنوات الحرب . ولكن العبرة بالطبع هي في النوايا الحسنة واظهارها على مائدة المفاوضات بأساليب عملية ومرنة ومشجعة .

ولا يخفى ان مواقف الطرفين العراقي والایرانی ، قد عكست في المفاوضات التي جرت حتى الآن ، طبيعة الأوضاع العسكرية التي انتهت اليها المعارك الأخيرة على جبهة القتال . وكان طبيعيا ان يصر العراق - في ضوء النصر الذي حققه - على ان تشمل المفاوضات الجارية ، ليس فقط ترتيبات انسحاب القوات المتحاربة الى الحدود الدولية ، وتبادل الاسرى وغير ذلك من البنود التسعة التي وردت في قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٥٩٨ ، ولكن ان تتسع دائرة المفاوضات للاتفاق على ماهية الحدود المعترف بها ، بعد ان اعلنت العراق خلال الحرب الغاء اتفاقية الجزائر ، بحيث تنتهي هذه المفاوضات الى توقيع معاهدة سلام بين الطرفين تضمن عدم تجدد الحرب ، وتقضى على الأسباب القديمة والكامنة التي ساعدت على تجدد الصراع .

ولسنا هنا من القائلين بضرورة ان يسلم أي طرف أمام مطالب الطرف الآخر من أجل انجاح المفاوضات ، أو ان يتخلى طرف عما يعتقد بأنه حق طبيعي له ، ولكننا نناشد الطرفين معا ضرورة التحلي بالصبر وتبادل الحوار والنقاش على مائدة المفاوضات بالحجج والاسانيد والوثائق المنطقية والتاريخية ، لان ذلك هو السبيل الوحيد لانهاء هذا الصراع الدامي الذي لم

تفلىح سنوات القتال الثمانى فى حسمه لصالح أى طرف ، وكانت محصلته
النهائية خرابا ودمارا لحق بكلا البلدين وعكس آثارا سلبية على الصالح
القومى العام للعالم العربى وللأمة الاسلامية .
اننا نتمنى من طرفى الصراع ان يتذكرا حجم الخسائر الرهيبة بشريا
وماديا ومعنويا ، التى اسفرت عنها هذه الحرب المأساوية ، وكيف ان العناد
الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم
فانه ينبغى ان يكون الطرفان على مستوى الإدراك الصحيح لمخاطر العودة
الى القتال مرة أخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها
ثانيا ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

(جريدة الراى العام الكويتية ، ٣ - ١١ - ١٩٨٨)

الحديث الثلاثون

الى اى حد كان التأييد المصرى للانتفاضة ؟

□ التأييد المصرى للانتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة يرقى الى مستوى الاجماع وجدانيا وعقليا ٠٠ وقد حذرت القاهرة فى مختلف الاتصالات التى تمت على مدى العام بان ما تقدم عليه اسرائيل من أعمال قمع وحشية ومن طرد للفلسطينيين من ديارهم ، هو اجراء خطير وليس سوى استمرار فى تصعيد اجراءات القمع فى وجه انتفاضة الشعب الفلسطينى الطبيعية للدفاع عن حقوقه المشروعة التى تفتصبها اسرائيل ٠٠ ولم تشك مصر ابدا فى، ان تلك الانتفاضة ستزداد حدة وعنفا مع التصعيد الاسرائيلى لعمليات القمع اذ ليس هناك شعب فى العالم يمكن ان يستكين لأعمال القهر أو يستسلم للطرد من وطنه ٠٠ وقد طالبت مصر فى كل تحركاتها وفى المبادرة التى حملها الرئيس محمد حسنى مبارك معه الى الولايات المتحدة خلال زيارته لها (فبراير ١٩٨٨) والى سائر دول العالم بضرورة احترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى تجت الاحتلال وضمان حماية الشعب الفلسطينى بواسطة اساليب ملائمة .

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بان الأحداث الكبرى فى حياة الأمم تفرض نفسها على أرض الواقع مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل ٠٠ وترى مصر ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الأحداث التى ينبغى استيعاب دروسها وإبعادها وما تحمله فى طياتها

من تأثيرات على القضية ومسيرة السلام في المنطقة ، فهذه الانتفاضة - في تقييم الدبلوماسية المصرية - قد أعادت القضية الفلسطينية من جديد في دائرة الضوء ووضعتها في سلم الأولويات والاهتمامات الدولية كما انها تحمل في طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلي وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل الذين رفضوا باصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على طرح أسئلة عملوا طويلا على تفادي طرحها .

وإذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني كما قلت معاليكم هي بداية التحول في الموقف يرمته فما هي أبرز الملامسات التي واكبت هذه الانتفاضة وما هو دور الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد ؟

□ ترى الدبلوماسية المصرية ان قرار العاهل الأردني بإلغاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية في سبتمبر الماضي يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ان أكد القرار الأردني بوضوح ان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وكشف بجلاء عن تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم في الأراضي العربية المحتلة وهو ما يمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما ٠٠ كما ان القرار الأردني يعنى وضع المنظمة امام مسؤولياتها في ادارة وتصريف شئون الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما يضع اسرائيل امام مسؤولياتها في ضرورة قبول الأمر الواقع والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها باعتبار انها المسئولة عن الشعب الفلسطيني .

ولقد استطاعت الدبلوماسية المصرية بجهد متواصل لم يعرف الكلل على مدى عام ١٩٨٨ ان تعبر بازمة الثقة بين الأردنيين والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحددت ملامحه في اجتماع العقبة يومي ٢٢ - ٢٣ اكتوبر الماضي ما بين الرئيس مبارك والملك حسين والزعيم الفلسطيني

عزفات ٠٠ ان اكد الأردنيون انه ما من مؤتمر دولي يمكن ان ينعقد بغير تمثيل فلسطيني من المنظمة لانه لا احد غير الفلسطينيين يستطيع ان يفاوض الاسرائيليين حول حدود الدولة الفلسطينية الجديدة كما اكد الفلسطينيون ان الأردنيين طرف اصيل في الموقف لان دولة فلسطينية بغير روابط وثيقة مع الأردن يصعب تصورها خصوصا مع تماثل السكان في الدولتين وبضرورة علاقاتهم المستقبلية مع اسرائيل ٠

وكان لابد للتطورات ان تتداعى ، ففي ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ اعلن الفلسطينيون في الجزائر اعترافهم بالقرار ٢٤٢ في سياق بيان سياسي يعلن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس ٠

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلسطينية التي اعلن قيامها يقوم على ادراك مفزى مقررات المجلس الوطني الفلسطيني باعتبارها تغييرا استراتيجيا هاما في مسيرة القضية الفلسطينية فرضته ظروف دولية وعربية وفلسطينية تبدو مواتية وترى الدبلوماسية المصرية ان الفلسطينيين قد اختاروا وبشكل واضح لا يقبل اى تشكيك للسلام على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فاثروا البقاء في المازق الصعب ٠

اما بالنسبة للولايات المتحدة فقبل صدور قرارها التاريخي بازالة العقوبات امام بدء الحوار الأمريكى - الفلسطينى فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التي قامت بها القيادة السياسية المصرية على أعلى المستويات على اقناع الادارة الأمريكية بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام ومن ثم جاء القرار الأمريكى في ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ ببدء الحوار مع المنظمة كمنعطف تاريخي على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلي - الفلسطينى بصفة خاصة ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة ٠

وما هو تصور القاهرة للآطار الدولى الذى يعزز هذا الموقف الجديد ؟

يتعمل المجتمع الدولى مسئولية خاصة فى هذه المرحلة لتهيئة الظروف المواتية نحو التسوية السلمية وترى الدبلوماسية المصرية ان ضمانه نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية كما اكده البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف المعنية ومن بينها الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط والذى تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وكذلك أهمية تكثيف المساعى الدولية لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمى وعدم السماح لطرف واحد بافشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وارايدته .

واذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية - الفلسطينية ما هو أهم ما يميزها فى المرحلة الأخيرة ؟

□ أهم ما يميزها الاتصال شبه اليومى بين القيادة السياسية المصرية وبين قيادات المنظمة وعلى رأسها ياسر عرفات على مدى عام ١٩٨٨ ٠٠ ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية .

وفى تجاوب ملموس مع التطورات الفلسطينية والأفكار المطروحة على ساحتها تضع مصر الرسمية والشعبية خبراتها السياسية والقانونية تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها والذى لا شك فيه ان الضلع المصرى - الفلسطينى هو ضلع أساسى فى تيار السياسة العربية الراهنة كما ان سرعة ايقاع هذا التجاوب دليل اضافى جديد على تحمل السياسة

المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها أحد ثوابه
المصالح الوطنية العليا لمصر .

وما هو موقف مصر واسرائيل الذي عبر عن نفسه فيما تم بين البلدين
من ابرام لاتفاقيات التطبيع لم يكن سوى مقدمة للسلام بين فلسطين واسرائيل
او ما يمكن تسميته في كلمات أخرى بحق تقرير المصير للفلسطينيين فان فشل
اسرائيل حتى الآن في الاستجابة الى يد السلام الفلسطيني المدودة من شأنه
ان يفرض على العلاقات المصرية - الاسرائيلية اجواء من السلام اليارد بسبب
عدم تحقق الهدف الجوهرى من ورائه وهو تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى
وتسوية القضية الفلسطينية التى هى جوهر الصراع العربى - الاسرائيلى
وجوهر الصراع المصرى - الاسرائيلى بالضرورة والحتم لان مصر تعتبر
القضية الفلسطينية هى قضية مصرية فى ذات الوقت .

وموقف اسرائيل من مجمل هجوم السلام الفلسطينى الذى سجله عام
١٩٨٨ وحتى الآن يريد ان يثبت صحة منهجها فى ادارة الصراع وهو منهج
لم يتغير منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨ وحتى الآن ويقوم على اساس فرض
الصلح على العرب بالقوة وليس التفاوض مع العرب من ارضية متكافئة .
وقد تكون بعض ملامح الصورة التى امامنا تشير الى اننا امام اسرائيل
أخرى غير تلك التى تعودنا التعامل معها على مدى الأربعين عاما الماضية
حيث الغلو على الدماء ، ويفوق الشعور بالعنجهية على لغة المنطق وتصل
بالاسرائيليين المبالغة التى تخيل انهم ماضون وحدهم الى المجهول .

واذا انتقلنا الى المستوى العربى العام ما هو تصور
معاليكم لحركة التوجه القومى على الساحة العربية ؟

□ على المستوى العربى العام يمكن القول بموضوعية كاملة ان حركة
التوجه القومى على الساحة العربية قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة بعد ان
كانت متعثرة وغائبة فى فترة سابقة فبعد قمة عمان غير العادية ظهرت معادلة

من شأنها ان تعيد التوازن لحساب العرب فى الشرق الأوسط اذا ما تم استثمار معطيائهم على الوجه الأكمل فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد ان ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد ان ينكر ان عودة مصر - بوزنها الاستراتيجى - يعد خطوة بالغة الأهمية فى هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما فى المجالات العسكرية والاقتصادية .

واذا اخترنا مسألة اقرار السلام فى الخليج ما هو توجه مصر فى منطقة الخليج ؟

□ على مدى عام ١٩٨٨ بلورت الدبلوماسية المصرية رؤيتها وجددت اهدافها تجاه اقرار السلام فى الخليج وفق الأسس والخطوط التالية :

١ - حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الابد .

٢ - مصر مع العرب فى الخليج .

٣ - مصر مع العرب فى الخليج وبالتوازى مع ذلك من أجل تعزيز التفاوض وتحسب المستقبل وارضاء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة الاحتمالات .

٤ - مصر تؤمن بحقيقة ان الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ هو الأمن القومى العربى . وفى بداية العام شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية ولكنها سرعان ما تراجعت بعد دخول النزاع العراقى - الايرانى فى اواسط العام - بعد حرب استمرت ثمانى سنوات - الى مرحلة جديدة بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ اعترف فيها الطرفان بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة . واذ تقدر للدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحدة فى العمل على تحقيق التسوية السلمية

لهذا النزاع فانها تأمل ان يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش في سلام وتوجيه مواردها البشرية الاقتصادية لاعادة البناء والتنمية وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

اننا نتمنى من طرفى الصراع ان يتذكرا حجم الخسائر الراهية بشريا وماديا ومعنويا التى واسفرت عنها هذه الحرب المأسوية ومن ثم فانه ينبغى ان يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة اخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانيا ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

وان مصر التى تتابع عن كثب ويكل اهتمام سير المفاوضات العراقية - الايرانية لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالايجابية والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا على تبادل الاسرى من المرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة .

وبالنسبة للآزمة اللبنانية ٠٠٠ الى أى حد تابعت مصر هذه الآزمة خلال عام ١٩٨٨ ؟

سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية استمرارا للتطورات المؤسفة فى أعرب حرب أهلية طال أمدها وضاعت المسئولية فيها ولا تزال الأيدي تتكاثر على لبنان حتى كادت تضيق ملامحه القومية وأفلح القامرون فى شردمته وتفتيت قواه بالسلاح كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى . وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد أكبر تأمين ممكن للحكومتين القائمتين فى مواجهة احدهما الأخرى فاننا نلمس خلال ذلك نبرات التهديد والاتهامات المتبادلة على نحو يندرج بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حداثتها الى

نطاق قومي ٠٠ ولا شك ان المأساة اللبنانية هي أحد أوجه الخلل في النسق العربي العام ذلك ان استمرار هذه الأزمة قد اوصلها الى مرحلة من التعقد ابرز مظاهرها يتمثل في تلاشي قدرة أى طرف لبناني على حسم الأمور لصالحه وتوجيه دفعة المستقبل اللبناني الى وجهة بذاتها ، الأمر الذي اتاح لبعض القوى الاقليمية غير العربية على التأثير في مجريات الأمور سياسيا وعسكريا .

ومع ان الموقف العام الذي اتخذته الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن لايزال هو التعهد الحازم بحماية لبنان والحفاظ على سيادته واستقلاله وسلامة اراضيه ، غير ان المهمة تبدو صعبة ما لم تبدأ خطوات دعم الوحدة اللبنانية من جانب اللبنانيين انفسهم بالتوجه المطلق نحو المصالحة التي تترفع عن المصالح والتبعات الشخصية وتضع امن لبنان وحرية واستقلاله وسيادته فوق كل اعتبار وتدعم الشرعية الدستورية لحين الاتفاق على أسس المصالحة القومية من خلال مؤتمر وطني عام لتبدأ بعد ذلك مسيرة الاصلاح في اجواء امانة وبأساليب قانونية .

الحديث الحادى والثلاثون

القضية الفلسطينية هى مركز حل كل قضايا الشرق الأوسط خاصة بعد مؤتمر الجزائر وخطاب عرفات فى جنيف فما هو دور الدبلوماسية المصرية فى التحركات الفلسطينية ؟

كانت الدبلوماسية المصرية تهدف دائما الى ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية تسوية قائمة على مبادئ الأمم المتحدة وفى مقدمتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .
بكلام آخر لا سلام فى الشرق الأوسط دون ان تكون للشعب الفلسطينى دولة .

ولتحقيق هذا الهدف لابد من وجود حوار مع الدولة التى لها نفوذ على اسرائيل والتى تساعدنا واجراء حوار آخر بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل .

وفى عام ١٩٧٧ وقع مؤتمر تحضير لاعداد مؤتمر جنيف ووجهت الدعوة الى المنظمة والولايات المتحدة واسرائيل والغرض من ذلك اجراء اتصال بين الأطراف الثلاثة لكن الاجتماع لم يحصل .

وفى عام ١٩٨٢ كان المشروع المصرى الفرنسى الذى قدم لمجلس الأمن قائما على الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل وبالتالي فان قرارات مؤتمر ١٥ نوفمبر بالجزائر كان خطوة ايجابية ونحن ننتظر اعتراف الدولة الاسرائيلية بالدولة الفلسطينية وقيام حوار بين الطرفين المتحاربين فى اطار المؤتمر الدولى الذى تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هذان القطبان اللذان لابد من وجودهما فى كل تسوية لنزاعات اقليمية .

وعندما صدر القرار ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ كان ذلك بناء على موافقة
الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية .

وكذلك القرار ٢٣٨ بعد حرب اكتوبر وايضا بيان اول اكتوبر ١٩٧٧
المشترك بين غروميكو وسايروس فانس .

كما نريد وجود أوروبا الغربية فى هذا المؤتمر الدولى وفى مقدمتها
فرنسا وانجلترا لما لهما من نفوذ فى المنطقة ونظرا للمصلحة التى تعود على
أوروبا من خلال استتباب الأمن فى الشرق الأوسط فالأمن الأوروبى مرتبط
بالأمن العربى .

والتنسيق قائم وما قمنا به من محادثات مع الخارجية التونسية يدخل
فى اطار التنسيق بين تونس ومصر من أجل تحريك القضية الفلسطينية والحفاظ
على قوة الدفع الناتجة عن التطورات الأخيرة .

هل تتوقعون ان يكون عام ٨٩ عام الحسم ؟

إذا تحركت الدول العربية وإذا استطاعت ان توجد كلمتها نستطيع ان
توحد كلمتها نستطيع ان نقول ان ١٩٨٩ هى سنة المؤتمر اما اذا استمرت
الخلافات العربية والتناقضات العربية وهنا قال الدكتور بطرس غالى باللغة
الفرنسية :

وهى جملة انجليزية معروفة ترجمتها حرفيا « ساعد نفسك يساعده الله »
أو اذا شئنا هى ترادف « لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

هل سوريا هى طرف كذلك ؟

□ لا شك ان سوريا طرف ولا بد للبلدان العربية ان تتشاور مع سوريا .

ما هى العلاقات بين سوريا ومصر ؟

□ العلاقات غير قائمة بين مصر وسوريا .

لكن هناك اخبارا تقول بوجود بداية حوار أو سلطات ؟

□ ان كانت هذه الاخبار صحيحة نعلن نرحب بأى حوار مع سوريا

تخلّله نستطيع أن نحقق الوحدة العربية . هناك تجسّن في الجو العام لكن لم يصل الأمر الى الاتصال الدبلوماسي والتشاور .

كثير الحديث هذه الأيام عن « التكتلات » القطرية داخل المجموعة العربية مثل ما يدور في المغرب العربي او في الخليج ما هو رأي الدبلوماسية المصرية في هذه التكتلات . وهل هناك مشروع كتلة بين العراق والأردن ومصر واليمن ؟

□ أولا : ما تسميه تكتلات هو ما نسميه الوحدات الجزئية وعلى ما اتذكر ان هناك مادة في ميثاق ٢٢ مارس ١٩٤٥ للجامعة العربية التي تقول ان الوحدات الجزئية تساعد على قيام الوحدة الكلية ولذلك تؤيد الوحدات الجزئية لانها تشكل خطوة على طريق الوحدة الكلية .
اما هل ان هنالك تفكيراً في اقامة كتلة جديدة تدخل فيها مصر فلا يوجد هذا التفكير .

هنالك ما نسميه اليوم محور العراق - الأردن - مصر ؟

□ قد يتكلمون عنه في الصحافة لكن لا يوجد شيء رسمي في هذا المضمار .

على ذكر الجامعة العربية الى اين وصلت المساعي لاعادة مصر الى جامعة الدول العربية ؟

□ على الجامعة ان تتقدم بمبادرة فالجامعة هي التي اوقفت عضوية مصر واذا ارادت الجامعة ان تعود مصر فلتتحرك ونرحب بأي تحرك بشرط ان يفضى الى رجوع مصر بالاجماع حتى تتفادى خلافات جانبية قد تؤدي الى عدم الاهتمام بالقضية الجوهرية وهي القضية الفلسطينية في الوقت الحاضر .

كيف كانت محادثاتكم في تونس ؟

□ تناولت محادثتنا في تونس عدة قضايا اهمها العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا الافريقية والقضية الفلسطينية واليوم سوف اقدم رسالة من الرئيس مبارك الى الرئيس زين العابدين بن علي . . ودون ان ادخل في

التفاصيل فان الادارة السياسية بين تونس والقاهرة تتفق على ضرورة تعزيز العلاقات وتكثيف المشاورة والتنسيق في العمل والتحرك وبالإضافة الى ذلك هنالك تشابه كبير بين التجربة السياسية في تونس منذ التحول الكبير في السابع من نوفمبر والتجربة الديمقراطية في مصر وهنالك تعاون وثيق بين حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس والحزب الوطني في مصر وقد برز ذلك في اجتماع رابطة الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية الذي نظم في القاهرة .

مع ان العلاقات التونسية المصرية أصبحت مكثفة لكن هناك نقطة لا بد من اثارها ولنطرح السؤال مباشرة : هل التأشيرة بين البلدين ضرورة ؟

□ تحدثنا حول هذا الموضوع وسوف نتغلب على المشاكل الادارية .

تقصد الغاء التأشيرة بصفة نهائية وليس تسهيل منح التأشيرة ؟

□ أنا من انصار الغاء التأشيرة بين مصر وتونس .

لكن لا بد من قرار سياسي ؟

□ سوف أعمل على اثارة هذا المشكل والبحث لالغاء هذه التأشيرة

لكن السؤال هل السلطات التونسية مستعدة لالغاء التأشيرة ؟؟

لا بد من طرح الغاء التأشيرة في الاجتماع المشترك بين البلدين .

وعودة العلاقات بين تونس وليبيا متى نرى المصري ياتي الى تونس برا ومتى سيذهب التونسي الى مصر برا كذلك ؟

□ لا يوجد أي تحرك على مستوى سياسي لكن مصر مستعدة لتجاوز

كل العراقيل من أجل حل لكل الخلافات في المنطقة وتسهيل التحرك بين البلدان العربية .

الحديث الثانى والثلاثون

هناك طبعاً سؤال يتبادر الى الذهن ألا وهو الإطار العام
لزيارتكم الى تونس والنتائج المنتظرة على صعيد العلاقات
بين البلدين ؟

□ هدف هذه الزيارة أولاً هو تسليم رسالة الى رئيس جمهورية تونس
من قبل رئيس جمهورية مصر وكذلك التشاور مع الرئيس والوزير الأول
والمستولين فى وزارة الخارجية من أجل التنسيق بين الدبلوماسية التونسية
والدبلوماسية المصرية بخصوص القضايا العربية وفى مقدمتها القضية
الفلسطينية وكذلك القضايا الافريقية وسياسة عدم الانحياز ثم العمل على
تنشيط وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين استعداداً لاجتماع اللجنة
المشتركة العليا التى ستعقد فى تونس تحت رئاسة كل من الوزير الأول
التونسي ورئيس وزراء مصر .

ما هو مستقبل العلاقات التونسية - المصرية فى المرحلة
القادمة ؟

□ مزيداً من التشاور ، مزيداً من التنسيق فى العمل الدبلوماسى ، مزيداً
من التعاون فى الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية يضاف الى كل ذلك
التعاون بين الحزبين التجمع الدستورى الديمقراطى من ناحية والحزب الوطنى
الديمقراطى من ناحية اخرى ، العلاقات الثنائية ، ثم العلاقات فى إطار رابطة
الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية فقد انعقد مؤتمر فى هذا الخصوص فى
القاهرة . أولاً اجتمع مكتب الرابطة وثانية انعقد مؤتمر هام حول تفسير
سياسة عدم الانحياز بالنسبة للأحزاب السياسية الافريقية . نحن نريد مزيداً

من التعاون بين الحزبين وبين الأحزاب الافريقية وهناك اتفاق بين تونس ومصر على ضرورة فتح هذه الرابطة لجميع الأحزاب الافريقية وليس فقط للأحزاب الاشتراكية على أساس ان القاسم المشترك الأكبر هو ان القضايا الافريقية تكاد تكون واحدة : قضايا تخلف ، قضايا تنمية وبالتالي فإنه يجب ان نفتح الباب لجميع الأحزاب . لا يمكن طبعاً لحزب يؤمن بالتمييز العنصرى أو غير ديمقراطى ان يقبل فى هذا الاطار ومصر وتونس لهما تجربة جديدة فى التعددية الحزبية يجب ان توظف لتعزيز المبادئ الديمقراطية . هناك أيضاً اهتمام كبير فى تونس وفى مصر بالدفاع عن حقوق الانسان . الدبلوماسية فى كل من البلدين لعبت دوراً هاماً فى تبنى ميثاق حقوق الانسان الأخيرة وحقوق الشعوب وقد انعقدت الدورة الرابعة للجنة حقوق الانسان بالقاهرة . فهناك اهتمامات خاصة بالديمقراطية فى مصر وتونس وهذا مجال آخر للتعاون والدفاع عن الديمقراطية داخل تونس وداخل مصر ولكن أيضاً فى العالم العربى وفى افريقيا .

□ لقد لعبت مصر دوراً هاماً فى فتح الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية . فهل تتوقعون استمرار هذا الحوار أم هل أنه سيتعثر فى رأيكم ؟

□ اذا استمر العمل العربى واذا استطاعت الدول العربية ان تقدم صورة موحدة ، فاحتمالات النجاح طبعاً قائمة . اما اذا حصلت خلافات بين الدول العربية أو داخل منظمة التحرير فان هذه الصورة ستضعف بدون شك ، بمعنى انه يجب ان نبدأ بأنفسنا وان نتحرك لان ذلك سيساعد على تحريك أمريكا وأوروبا .

مادامنا بصدد الحديث عن التحرك العربى فهل هناك فعلاً مؤشرات تقارب بينكم وسوريا ؟

□ للأسف لا يوجد حتى الآن أى تقارب ولو ان مصر ترحب بأى تقارب مع أية دولة عربية .

**بخصوص علاقاتكم مع ليبيا ، ما هي الاشكاليات
وما هي الآفاق ؟**

□ لا توجد اشكاليات كبرى واملنا هو ان تتحسن هذه العلاقات .
هناك بعض المشاكل ... مصر مثلاً ليست مرتاحة للسياسة التي تنتهجها ليبيا
تجاه القضايا الدولية وخاصة منها القضايا الافريقية ولكن املنا - كما قلت -
ان تتحسن تلك العلاقات .

**في اطار التحركات العربية وخاصة الاعداد لقمة عربية
جديدة قد تعقد قريباً بالرياض ، هل تعتقدون ، معالي الوزير
ان المجموعة العربية سترحب بعودة مصر الى الجامعة ؟**

□ ليست لي بصراحة معلومات في هذا الشأن ولكنه اذا وجهت لنا
الدعوة فسنرحب بها .

**لو تطرقنا ، الآن الى موضوع النزاع الايراني - العراقي ،
فالمفاوضات بين الجانبين وصلت الى طريق مسدود فيما تزايدت
اتهامات العراق لايران بالاستعداد لاستئناف الحرب . ما هي
في راكم الاحتمالات الممكنة ؟**

□ نحن ننادى بضرورة التفاوض واستمرار هذا التفاوض والحوار
واملنا هو ان يستطيع الأمين العام للأمم المتحدة التغلب على العقبات التي أدت
الى تعطيل المفاوضات وان تتم التسوية السلمية لهذه المواجهة الأليمة بين
الدولتين الاسلاميتين ، العملية ستأخذ بعض الوقت ولكن لا بد من مواصلة
المجهودات على جميع المستويات .

**يبدوان هناك مفاوضات ولو بصفة غير مباشرة بينكم
وبين ايران بخصوص اسرى الحرب المصريين ؟**

□ هذه المفاوضات تتم عن طريق الصليب الأحمر الدولي . هناك في الواقع
ثلاثة انواع من الاسرى : فمنهم بعض البحارة الذين اسروا في الشواطئ
الكويتية ومنهم مدنيون ومنهم من تطوع في صفوف الجيش العراقي . وقد
وقع بعد اطلاق سراح بعض هؤلاء الاسرى .

الوضع المتأزم في السودان يثير أيضا بعض التساؤلات
حول مستقبل العلاقات السودانية المصرية • فما هو رأيكم
في ذلك ؟

□ العلاقات السودانية المصرية وطيدة الآن والدبلوماسية المصرية بذلت
مساءى كبيرة للتقريب بين السودان واثيوبيا • • المشاورات مستمرة وأملنا
هو ان يعود السلام بين هذين البلدين وكذلك التعاون بينهما لان ذلك من
مصلحة المنطقة وبالتالي من مصلحة مصر •

الوضع زاد تأزما في لبنان الذي أصبح بدون رئيس
للجمهورية علاوة على وجود حكومتين • فما هو الدور الذي
تعتزم مصر القيام به قصد المساهمة في اخراجه من محنته ؟

نحن متمسكون دائما بالوحدة الوطنية وباستقلال لبنان ونرفض أية
فكرة لتجزئته • نحن نسعى بطريقة هادئة الى تشجيع التقارب بين الأطراف
اللبنانية ولا شك ان خروج القوات الأجنبية من لبنان سيساعد على المصالحة
بين هذه الأطراف • فالاتصالات مستمرة مع القوى العظمى ومع الأمم المتحدة
لان لبنان لها مكانة خاصة في العالم العربي ولها مكانة خاصة في قلوب
المصريين • لذلك فنحن نحاول ونجاهد من أجل القضاء على بعض التناقضات
ولكن وكما قلت بطريقة هادئة قصد تحقيق هذه الأهداف •

الحديث الثالث والثلاثون

ما تقييمكم للمشكلة السودانية ، وما انعكاساتها على
الأوضاع المصرية والعربية ؟

□ ان السودان يعيش الآن أزمة ملتهبة وتطورات عاصفة متلاحقة ،
وللأسف تسوده خلافات سياسية حادة حول المسار والمصير . وهذه كلها
وان كانت هموماً سودانية ، الا انها فى ذات الوقت هموماً وشجوناً تفرزها
أزمة لها شقان متلازمان هما التنمية الاقتصادية والحرب فى الجنوب .
ولا سبيل الى تحقيق التنمية ، وهى طرق النجاة الوحيد للخروج من الأزمة ،
سوى بانهاء حرب الجنوب .

ولا يخفى ان الحرب فى جنوب السودان هى هم بالليل واستنزاف رهيب
كل نهار المليون دولار ، مما يهدر اية امكانية لتحقيق تنمية فى ظل الموارد
المادية الضئيلة المتاحة الآن . ولا بد من ابراز حقيقة قد لا يجادل فيها احد ،
هى ان حرب الجنوب لم تحسمها طلقات المدافع ولا قوة السلاح طوال اكثر من
عشرين عاماً ، ولن تحسمها فى المستقبل المنظور ، وهى لهذا جرح يدمى جسد
الوطن السودانى . ولا سبيل لتضميده لاسترداد عافيته سوى بانهاؤها . ولن
يتحقق ذلك سوى باتفاق كل القوى السودانية - حكومة ومعارضة - على
صياغة أسس علاقات سياسية ودستورية لاستشراف افاق مستقبل يفلت فيه
السودان من شرار الحرب المدمرة التى تهدد تكامله القومى كذلك .

ماذا يعترض اذن حل مشكلة الحرب فى الجنوب ومخاطرها جلية
واضحة ؟ لعلها مسألة تباين الاجتهادات والرؤى حول المداخل السياسية

والدستورية لاقرار السلام وهي رؤى تتصكم فيها بالطبع المواقف الحزبية وتوجهاتها ومصالحها .

وحول هذه المواقف بما فيها عنصر (المناورة الحزبية) وتلك المصالح بما فيها حسابات المقاعد في الجمعية السودانية تفجر صراع سياسى كانت ضحيته مبادرة السلام الأخيرة وما هو أخطر من ذلك أن أحدا فيما يبدو لم يقدر أن هذا العصف بالمبادرة قد أضاف نقطة جديدة لتراث الشكوك وأزمة الثقة بين الجنوب والشمال ، وهو تراث يشكل محورا هاما من محاور مشكلة الجنوب . ومصر تتطلع الى أهمية وسرعة بدء (الحوار) الديمقراطى بين الشمال والجنوب فى السودان من خلال المؤتمر الدستورى باعتباره هو الأسلوب لحل مشكلة الجنوب ، حفاظا على سلامة السودان وأمنه ووحدته ، وهو ما يشكل جزءا من سلامة مصر وأمنها ذاته ، نظرا لما يربط البلدين من روابط الدم والمصير والمستقبل الواحد .

ذلك أن الحوار اذا نجح ، ولابد أن ينجح ، سيوفر للسودان ، وربما لأول مرة فى تاريخه ، انجازين كبيرين معا ، أولا : أن تكون الديمقراطية عاملا للوحدة الوطنية لا للفرقة والصراع ، وثانيا : أن يتم تقرير حاجات السودان الاستراتيجية بناء على اجماع قومى .

قلت ولكن ... ما هو مستقبل الأزمة اللبنانية ؟

لقد شهدت الساحة اللبنانية ، ولا تزال ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أعرب حرب أهلية ، طال أمدھا . وضاعت المسئولية فيها ، وتاهت فى خضم أحداث متلاحقة ، وإذا كانت المسألة اللبنانية ، هي إحدى نتائج تجميع القضية الفلسطينية ، فمازلنا ننادى بأن يرفع الجميع - وبلا استثناء - أيديهم عن لبنان ، حتى تتاح الفرصة للشعب اللبنانى الشقيق ، كي يضم جراحه ويضم صفوفه ، ويجمع شمل أبنائه فى مصالحة وطنية صادقة تعيد الأمن والسلامة الى ربوع لبنان ، وتعيد هذا الشعب العزيز الى ممارسة حياته

الطبيخية وأداء دوره العربى والحضارى المتميز .

ولعل ثمة تطورا جديدا الآن ، بعد مرور خمسة عشر أسبوعا على الفراغ الرئاسى الذى يمثل آخر اعراض الأزمة اللبنانية المعقدة حتى الآن ، بدأ أول تحريك عربى جماعى ، من خلال اللجنة السداسية التى شكلها مجلس الجامعة العربية برئاسة وزير خارجية الكويت . ورغم ايجابية هذا التحول فى ذاته خاصة وأنه يأتى فى مناخ انفراج عربى يبشر بإمكانية تقليص الخلافات حول الموضوع اللبنانى ، إلا أنه من الضرورى تطوير الدور المنوط باللجنة العربية .

ولا شك أن مصر ما تزال تؤمن بأن المأساة اللبنانية التى هى ليست سوى واحدة من مظاهر الخل فى النسق العربى العام ، فإن مواجهة عناصر الخل هذه ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، و إنما هى مسئولية النسق العربى بكل مؤسساته وبدوله وبفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا .

وعدت أسال هل التجمع الرباعى الاقتصادى خطوة للتجمع السياسى ، كما هو شأن السوق الأوروبية المشتركة ؟

□ لا شك أن مجلس التعاون العربى ، هو خطوة عملية واضحة صوب تكامل الجهود العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى العالم العربى . خاصة فى ضوء أن الدول الأربع الأعضاء فى المجلس ، تملك عناصر أساسية تعد مداخل رئيسية للتنمية مثل العنصر البشرى المؤهل والموارد الطبيعية والتقنية والمالية التى تمكن من استغلال الموارد واستخدام الكادرات فى مختلف مجالات التنمية ، وإذا كان التعاون بين هذه الدول قائما بالفعل . إلا أن التجمع الجديد هو بمثابة استراتيجية أكثر شمولاً لدفع أوجه التعاون بينها الى مرحلة أرقى نوعيا تقوم اقرب بالضرورة الى تحقيق الأمل فى الوحدة العربية المنشودة ، ذلك أن مجلس التعاون العربى ، ليس

سوى نواة لتجمع أكبر ، فهو مفتوح لانضمام أى نمط جديد ، وهو يشكل -
بكل مقياس - نقلة جديدة فى مجال التكامل والتنسيق ، وأنه محصلة توجهات
سياسية واستراتيجية موحدة واتفاق وثيق عام على خطوط عمل مشترك
لمواجهة تحديات المستقبل القريب والبعيد معا .

(مجلة الأهرام الاقتصادية القاهرية ، ٢٧ - ٢ - ١٩٨٩)

الحديث الرابع والثلاثون

كيف تنظرون الى مستقبل العمل العربى المشترك ، على ضوء المتغيرات الاقليمية ، والدولية الجديدة ، وهل تتوقعون ان تعود للجامعة العربية قدرتها على الحركة والفعالية فى المرحلة المقبلة ؟

□ لا شك ان الاعلان عن انشاء « مجلس التعاون العربى » فى السادس عشر من فبراير ١٩٨٩ ، بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية ، انما يشكل نقطة هامة على طريق مرحلة جديدة فى النظام الاقليمى العربى ، عززها فى نفس الوقت فى السابع عشر من فبراير ١٩٨٩ ، انشاء الاتحاد المغربى ، اذ يسفر كلاهما مع منظمة التعاون الخليجى من قبل ، عن مفهوم جديد للعمل العربى المشترك .

ولعل أهم المتغيرات الجوهرية التى يشهدها العالم العربى فى المرحلة الحالية تتمثل فى ضيق الشعوب العربية بالفرقة والتشرذم والخلافات السياسية بعد ان لمست تأثير كل هذه العوامل السلبية فى قدرتها على الصمود فى مواجهة العالم المتقدم الذى يزداد غنى وتجمعاً وقوة ، فى حين يواصل العالم العربى ضعفه وتشرذمه وتبيد قواه . كما ان العالم العربى قد توصل الى الى اقتناع كامل بان دور جامعة الدول العربية فى توحيد ارادته ، واستثمار طاقاته وحل مشاكله ، قد تعثر بشدة خلال السنوات الأخيرة الى حد غياب هذا الدور عملياً فى كل ما يهم العالم العربى من شئون . فالقمة العربية العادية لم تجتمع منذ ثماني سنوات بسبب التمسك بأن تكون الدعوة لها بالاجماع

وليس بالأغلبية • وقد فشلت حتى الآن محاولات تعديل ميثاق الجامعة العربية
لإلغاء نص الإجماع منه •

وفضلاً عن ذلك ، فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى تسبق
تجربته تجربة السوق الأوروبية المشتركة بسنوات ، قد فشل حتى الآن ، فى
تحقيق مستوى مرض من التعاون الاقتصادى بين دول الجامعة ، وبالتالي
فلم يعد هناك طريق أمام بعض الدول العربية التى ترغب فى التعاون اقتصادياً
بشكل فعال فيما بينها ، إلا أن تعتمد النموذج الإقليمى كرافد ينبغى أن يصب
فى مجرى العمل الجماعى العربى من جديد •

وكان من الطبيعى أن يدفع الاتجاه العام لحمل النزاعات والصراعات
الأساسية التى استنزفت قوى الشعوب العربية خلال السنين الثلاثين الأخيرة ،
إلى الالتفات إلى الداخل وإعادة ترتيب البيت وإعادة البناء والتعمير والتطلع
إلى إدراك ما فات شعوبنا بسبب هذه الصراعات •

أن العالم العربى يعد تجاربه المريعة مع السياسات التى تغلب العاطفة
على العقل والشعارات الحماسية على الواقعية ، وبعد سنوات طويلة من
اعتماد سياسات رد الفعل وعدم المبادرة بالفعل ، وما قاساه من جراء كل
ذلك ، يتجه الآن وفى معظم أجنحته إلى السياسات العملية الواقعية التى
تستهدف مصالح شعوبه الحقيقية ، وفى ظل مثل هذا الاتجاه تظهر التجمعات
الراغبة فى رفع مستوى معيشة شعوبها والتعاون على حل مشكلاتها
الاقتصادية •

ومن الصالح العربى بكل تأكيد أن تنشأ علاقة صحية بين هذه التجمعات
الثلاثة حتى تصبح التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد لا قوة تمحور وتفكك •
وهذه فى النهاية هى المسئولية القومية والتاريخية الكبرى التى تقع على كاهل
قادة دول هذه التجمعات العربية الثلاثة •

العلاقات المصرية الخليجية شهدت مرحلة من التنسيق والتفاهم فى المرحلة الأخيرة فى جميع المجالات تؤكد الثقة المتبادلة ، كيف تنظرون الى هذه العلاقات خاصة خلال مرحلة ما بعد وقف حرب الخليج ؟

□ جاءت زيارة الرئيس مبارك لدولة الامارات العربية ، وهو فى طريقه الى طوكيو للمشاركة فى جنازة امبراطور اليابان الراحل ، وزيارته ايضا للكويت وهو فى طريق العودة من طوكيو ، بمثابة تأكيد لثبات الدور المصرى الذى يستهدف حشد كل الامكانيات العربية ، وتعزيز خطوات التكامل والوحدة فى الموقف العربى . ولا شك ان هذه الزيارات كانت مناسبة لفتح آفاق جديدة للتعاون ووضع أسس عملية للتعامل ، لا سيما وان الامارات والكويت ترتبطان بعلاقات استثمارية واسعة مع مصر ، كما اثبتت الزيارة التى قام بها خادم الحرمين الشريفين الى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر مارس ١٩٨٩ ، أن العلاقات المصرية - السعودية تمثل قمة التعاون والتنسيق وانها فاتحة مرحلة جديدة للعمل العربى المشترك من أرضية التجمع والتضامن بين كافة الكتل والتجمعات الاقتصادية العربية .

ولا نظن أنه يخفى على أحد أن الزيارة قد استهدفت من بين ما استهدفت ، دعم وتقوية العلاقات الثنائية بين مصر والسعودية ليس فقط بهدف تحقيق مصالح البلدين ، وانما أيضا من أجل تقوية ودعم المصالح العربية العليا فى ضوء ما تمثله الدولتان من ثقل سياسى واقتصادى ويشرى له وزنه الكبير . وهكذا فان العلاقات المصرية الخليجية انما تثبت أن التضامن العربى ليس مجرد شعارات ، وانما هو التضامن الحقيقى الذى يقوم على الاحترام المتبادل والأخوة الصادقة التى هى الطريق الوحيد لبناء مواقف عربية قوية ، تعيد لامتنا هيبتها واحترامها بين الأمم .

ما هي الأسس والمركبات التي تقوم عليها تحركات الدبلوماسية المصرية في المرحلة المقبلة ازاء التطورات العربية والدولية ؟

□ ان تحركات الدبلوماسية المصرية تدور حول هدف واحد محدد وهو العمل على تحقيق السلام . فبالنسبة لنا السلام ليس مجرد الأمل الذي نهدف اليه وننشده ، ولكنه أيضا ضرورة العملية التي لا بد من توافرها حتى تتوجه جهودنا صوب التنمية والبناء . ونحن نعتقد بأن منطقة الشرق الأوسط ، وصلت الآن الى مفترق طرق تاريخي ، سوف يؤثر على الأجيال القادمة ، وواجبنا المقدس يقتضى منا ان نبذل قصارى جهدنا لتوسيع دائرة السلام وازالة العقبات الباقية التي حالت حتى الآن دون تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل .

وفي خلال الشهور القليلة الماضية ، جددت عدة مواقف تمثل انفراجا في الموقف ، فقد وافقت منظمة التحرير على متطلبات السلام بلا رجعة ، واكد الاجماع العربى ضرورة التوصل الى السلام وتحقيق المصالحة . وقد بدأت الولايات المتحدة حوارها مع المنظمة ، وبذلك أصبحت على اتصال مباشر بكل الأطراف واقتنعت اغلبية الشعب الاسرائيلى بدعم السلام ، واتخذت القوى العالمية مواقف وسياسات بناءة تستهدف مساعدة الأطراف للتوصل الى السلام ، وبصفة عامة فإن الموقف قد أصبح مناسباً للقيام بدور مؤثر وفعال أكثر من أى وقت مضى .

ان الدبلوماسية المصرية سوف يتركز جهدها كله في المرحلة المقبلة على تحريك عملية السلام وتسهيل بدء المفاوضات ضمن اطار المؤتمر الدولى . ان مصر بمواقفها الشجاعة وببصيرتها وبارادة السلام التي تتحلى بها ، انما تعمل بكل جهد ، وستواصل عملها ، من أجل فتح الطريق امام السلام الشامل في المنطقة ، الذي تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى . وستظل مصر كما كانت في السابق أبدا ، بعملها الدؤوب ، وفي أخطر وأهم ساعات

التاريخ الفلسطيني ، تساند بشجاعة الشعب الفلسطيني وتغذى ارادته في الحياة .

**ولكن اسرائيل لاتزال تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ،
فما هو تقييمكم لذلك الموقف ؟**

□ ان اسرائيل لم تقدم اى جديد حتى الآن تثبت تجاوبها مع ما وقع من تغيرات ايجابية كانت تستوجب منهم التخلي عن رفضهم المطلق للتعاون والحوار مع المنظمة الفلسطينية التي اعترف بها العالم ، بما فى ذلك الأمريكيون . لقد كنا نعتقد ان الاسرائيليين سوف يعيدون النظر فى العديد من مواقفهم ومعتقداتهم السابقة بعد المواقف الايجابية الاخيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التى احدثت تغييرا جذريا فى ديناميكية الصراع فى الشرق الأوسط ووضع اسرائيل لأول مرة فى موقف دفاعى حتى فى الجانب السياسى .

ان ما وقع من متغيرات فى معطيات الواقع الفلسطينى والعربى والدولى الراهن ، انما يفرض على الاسرائيليين الامساك بالفرص القائمة والاسهام فى سرعة عقد المؤتمر الدولى للسلام بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

ولتعلم اسرائيل ان هذا التجاهل المتعمد للمنظمة ان يؤدى فى النهاية الا الى المزيد من الالتفات الفلسطينى حولها فى الخارج ، وتأجيل فرص الحل على حساب امن واستقرار وسلام المنطقة بأسرها .

الحديث الخامس والثلاثون

الى اى حد ساهمت زيارة الرئيس مبارك لواشنطن
فى توضيح التوجه الأمريكى فى ظل ادارة بوش فى شأن صيغة
حل ازمة المنطقة ؟

□ أكد الرئيس مبارك للقيادة الأمريكية الجديدة على ضرورة ان
تشترك فى مؤتمر دولى ، ينبغى ان ينعقد فى اقرب وقت ، لان الاسراع بالتسوية
الشاملة هو وحده الكفيل باعادة الاستقرار الى الضفة والقطاع ، وان ما من
قوة تستطيع اخماد انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وان الاستجابة لحقوق
الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، هو الضمان الوحيد للسلام فى المنطقة .
ولعل ما برهنت عليه المحادثات المصرية - الأمريكية من اصرار مصر على
توسيع دائرة السلام ، كان مبعث حافز قوى للبحث الآن عن حل شامل لقضية
الصراع العربى - الاسرائيلى ولضرورة الاسراع فى دفع عملية السلام تجاه
هذا الحل الشامل باغتنام الفرصة الراهنة ومواجهة تحدياتها ، حتى
لا تضيق هى الأخرى كما ضاعت غيرها .

واضاف د . بطرس غالى : ولقد اسفرت المحادثات المصرية - الأمريكية
عن تأكيد التزام الرئيس بوش بأهداف ثلاثة هى أمن اسرائيل ، وانهاء احتلال
الضفة والقطاع ، واقرار الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى ، كما أعلن
الرئيس بوش ، ربما للمرة الأولى . ان المؤتمر الدولى يمكن أن يلعب دورا
مفيدا من أجل اقرار تسوية تقوم على التفاوض المباشر بين كل الأطراف ،
وتستند الى القرار ٢٤٢ والاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام ، كما تدين
الادارة الأمريكية بناء المستوطنات .

ويمكن القول على وجه الاجمال بان نتائج المحادثات المصرية - الأمريكية جاءت تعبيراً عن جدية صادقة فى النفاذ الى جوهر المشكلة وعلاجها بحنكة وبصيرة ، بما يؤمن الحقوق المشروعة لطرفى النزاع ، مع التسليم بأنه لا يمكن السماح باستمرار تدهور الأوضاع من خلال التراجع أو عدم الاكتراث أو نفى الأيدي .

ولا شك ان الموقف المشترك المصرى - الأمريكى انما يستند الى رصيد من العمل فى اقرار السلام بين مصر واسرائيل ، الأمر الذى يدفع الطرفين الى التمسك بمواصلة الجهد الثمر لتحقيقه بين اسرائيل والفلسطينيين من خلال الاسهام المستمر بصيغ مبتكرة خلاقة لا تعرف اليأس أو الجمود عن مراحل سابقة .

ولا شك ان تصديد الموقف الأمريكى على هذه الصورة ، هو تطور مهم ويشكل دفعة جديدة لحركة السلام ، ويعد رصيذاً اضافياً للمواقف البناءة التى شهدتها ساحة الجهود الدولية من أجل الحل العادل والدائم .

واستطيع ان اقول بان بلورة الموقف الأمريكى على هذا النحو يعتبر فى حد ذاته التزاماً أمريكياً ينهى ما اتسم به فى السابق من غموض وبطء ، ويبرز معالم التعامل السياسى الأمريكى مع مختلف الأطراف ، ويدعوها الى الالتزام بالمثل بتقديم أفكار مبتكرة تتحدى الممارسات القديمة والعقيمة .

ونحسب ان هذا التوجه القاطع يخاطب اسرائيل بالذات بعد الاستجابة الفلسطينية المشهودة ، التى اثمرت اقتناع الولايات المتحدة ببدء الحوار مع المنظمة . فلم يعد مقبولا ان تنكص اسرائيل عن مواجهة الأمر الواقع أو استمرار رفض المبادئ التى ارتضاها المجتمع الدولى ، أو تواصل أساليب المراوغات والمناورات المكشوفة ، أو تحاول التعمية والخداع بتقديم مقترحات براقية فارغة من أى مضمون حقيقى لا تنبئ الا عن استماتة مطلقة فى تكريس الوضع الاحتلالى .

التحركات الأخيرة للدبلوماسية المصرية ما بين المنطقة
العربية ، وأوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .
هل تعد مقدمة لهجوم سلامى مصرى جديد خلال الفترة المقبلة ؟

□ التزام مصر بالسلام هو التزام مبدئى تقوم على الاقتناع بأنه ليس
مناورة لالتقاط الأنفاس ، بل هو موقف ثابت تتجمع حوله كل القوى ، وهو
الهدف الدائم والاستراتيجى ، وهو السلام الذى يعيش فينا وبنا عقيدة ثابتة
راسخة لن تتزعزع . ومن هذا المنطلق فإن مصر عندما استعادت علاقاتها مع
عالمها العربى ، فى اطار دور مسئول استبقى رسالتها الرائدة فى ان تكون
جسرا الى سلام دائم وعادل وشامل فى الشرق الأوسط ، لم تقاىض مصر
موقفها من السلام بعلاقاتها الجديدة مع عالمها العربى ، كما كان يتوقع
الاسرائيليون ، او كما كان يتخوف الأمريكيون ، وانما استعادت مصر علاقاتها
العربية فى اطار مناخ عربى جديد ، اكثر عقلانية ، يثق فى قدرة مصر على
ان تكون حارسا امينا على أهداف النضال القومى ، لم تفرط مصر فى السلام
ولم تفرط فى الحق العربى ، وانما وازنت مصر مسيرتها بما يحافظ على الهدفين
الصحيحين فى اداء دورها القومى المسئول .

وعلى المستوى الفلسطينى ، استطاع الحوار المصرى الفلسطينى ان
ينجز حجما ضخما من الثقة المتبادلة شجعت الفلسطينيين على اختياراتهم
الآخيرة والصحيحة . لقد قدم الفلسطينيون فى مجلسهم الوطنى الأخير فى
الجزائر ، استنادا الى ثقتهم فى دعم مصر ، اعترافهم الواضح والمباشر
بالقرار ٢٤٢ ، وقبولهم العلنى لامكان التعايش الآن مع اسرائيل فى حدودها
المعترف بها قبل حرب ١٩٦٧ ، واقرارهم الشجاع بنبذ الارهاب احتراما
للمشرعية الدولية وقبولا للتسوية السلمية من خلال تفاوض مباشر مع
الاسرائيليين يجرى تحت مظلة المؤتمر الدولى .

قبل الفلسطينيون كل ذلك ، ثم اكدوه مرة اخرى فى الاجتماع المشهود
للجمعية العامة التى نقلت جلساتها الى جنيف ، عندما رفض شولتز وزير

الخارجية الأمريكى السابق ، ان يمنع عرفات تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة . فكان اصرار مصر على ان يعلن شولتز ذاته قبول واشنطن بهـ الحوار مع منظمة التحرير .

واضاف د . غالى : اما تحركنا على المستوى الأوروبى ، فان مصر توظف علاقاتها الدولية لكى تكون سندا لاصرارها على ان يكون المؤتمر الدولى ، الاطار المناسب الذى يمكن ان يجرى التفاوض المباشر تحت مظلته بين كل الأطراف ، من أجل الوصول الى تسوية عادلة ، تعطى الاسرائيليين حقهم فى وجود أمن داخل حدود يعترف بها الجميع ، وتعطى الفلسطينيين حقهم فى دولة فلسطينية مستقلة ، سوف ترتبط بحكم ضرورات التماثل السكانى والجوار الجغرافى ووحدة المصير بعلاقات خاصة مع الأردن .

فقد كانت القاهرة هى العاصمة التى ارتضى شيفردنادزة وزير الخارجية السوفيتى ان تكون محلا مختارا لأول لقاء يتم منذ عام ١٩٦٧ بين وزير الخارجية الاسرائيلى موشى ارينز ، وكانت أيضا هى المحل المختار للقاء عرفات وشيفردنادزة . وكان حصاد الاجتماعين ، تأكيدا سوفيتيا على صحة الاختيار المصرى الذى يستهدف تسوية عادلة تنهض على أساس القرار ٢٤٢ الذى يعترف به ، مقابل الاعتراف بحق الفلسطينيين فى دولتهم المستقلة . كما كان التأكيد السوفيتى يعنى على الناحية الأخرى ان أى اختيارات مخالفة تطرحها أطراف أخرى تدعى انها أكثر التصاقا بالموقف السوفيتى ، هى اختيارات مغامرة ، تتجاهل لغة العصر وحقائق الواقع ، ولن تجنى هذه الاختيارات سوى المزيد من العزلة عن تيار صحيح لا بد انه سوف يحقق أهدافه .

ومن ناحية أخرى ، فان زيارات الرئيس مبارك الاوروبية الى عواصم كل من بلجيكا وهولندا والمانيا الاتحاديا وفرنسا ، مستهدفا تثبيت اقتناع الأوروبيين بضرورة انعقاد المؤتمر الدولى الذى لم يزل موضع معارضة شامير ، ولا شك ان فى حساب مصر ، ان الوزن السياسى لأوروبا فى علاقاتها الاطلنطية

مع الولايات المتحدة سوف يزداد ثقلا ، لان أوروبا توشك بوحدتها الاقتصادية الاندماجية عام ١٩٩٢ ، ان تحقق وحدة القرار الأوروبي . وبالتالي فان الدور الأوروبي تجاه واشنطن ، يستطيع ان يتجاوز الآن دور النصيحة ، ليصبح دورا فاعلا وضاعطا تجاه مطلب المؤتمر الدولي الذي يسانده العالم أجمع ، الا شامير في اسرائيل .

كيف ترون مقترحات شامير ، وهل يمكن للانتخابات في الضفة والقطاع ان تمهد حقيقة للتفاوض بشأن المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني ؟

ان مقترحات شامير حول اجراء انتخابات في الاراضي

المحتلة تفرز ممثلين فلسطينيين يجرى التفاوض معهم لاقامة حكم ذاتي يعقبه التفاوض على عقد اتفاق دائم ، انما تنقسم بالمغموض والتميع . فهي تخلص من أية اشارة الى منظمة التحرير ، والى المؤتمر الدولي والى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وهى العناصر الثلاثة التى تشكل محاور العمل الحقيقى لحل القضية الفلسطينية ، باعتراف المجتمع الدولي .

ومع ان احدا لا يرفض الانتخابات من حيث هى ، الا ان صيغة شامير تخلص من تحديد كيفية اجراء انتخابات يمكن ان توصف بأنها حرة وديمقراطية فى ظل الاحتلال الاسرائيلى .

والواقع ان شامير يريد ان يتجاهل وجود اكبر ثورة شعبية فلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلى ، ويريد ان يتجاهل اعلان الشعب الفلسطينى بالاجماع تمسكه بمنظمة التحرير كممثل له ، ويريد ان يتجاهل مئات الشهداء والجرحى الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص جنود الاحتلال ، وهم يطالبون بالاستقلال والسيادة والحرية ، ويريد ان يتجاهل ما اتخذته منظمة التحرير من مبادرات السلمية التى لم يكن احد يتصور امكانية اتخاذها ، ويريد ان يتجاهل الاعلان عن قيام دولة فلسطينية التى تعترف بها حوالى مائة دولة ،

وأصبحت القضية الفلسطينية موضع تأييد شعوب العالم بصورة لم يسبق لها
مثيل ، بل ان ٥٤٪ من الاسرائيليين انفسهم أصبحوا يطالبون بالتفاوض مع
منظمة التحرير ، وبمبادلة الأرض بالسلم .

ان رغبة شامير فى تجاهل كل ذلك ، لا تكشف الا عن حقيقة تقول بان
شامير يعيش ويفكر فى عالم آخر غير عالمنا . انه يريد كسب الوقت ، لصل
شيئا ما يقع يعوق حركة التاريخ ومصيرة التقدم ، وربما يحلم بأن الانتفاضة
سوف تذوى وتنحصر مع مرور الشهور ، وربما يراهن على حدوث انقسامات
بين الفلسطينيين أو بين العرب أو بين الفلسطينيين والعرب ، مما يساعده
على اطالة امد الواقع الاحتلالى الذى تعيشه الاراضى الفلسطينية .
ان المشروع الاسرائيلى باختصار يحاول ان يقيم نتائج مصيقة على
فروض مستحيلة .

**هل فوجئت القاهرة بالغاء الصادق المهدى لاتفاقية الدفاع
المشترك مع مصر ، وهل لزيارة الميرغنى الأخيرة للقاهرة علاقة
بهذه الخطوة ، وكيف تقيمون التطورات الأخيرة فى السودان ؟**

□ أود فى البداية تصحيح صيغة السؤال ، ذلك ان الصادق المهدى رئيس
وزراء السودان لم يلغ اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر حتى الآن ، وانما طلب
بحث الوضع القانونى للاتفاقية . ولعله من المفيد التأكيد فى هذا الخصوص
على ان اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان ، هى اتفاقية دفاع مشترك
بين دولتين ضد عدوان خارجى على احدى الدولتين . وهى بهذا المعنى
لا علاقة لها بمسيرة السلم فى الجنوب التى تتطلب الغاء الاتفاقات العسكرية
الماسة بالسيادة . واود ان اؤكد كذلك رؤية مصر بأن الحرب الأهلية فى
الجنوب ، هى حرب ينبغي وقفها عن طريق الحوار بين الخرطوم وبين حركة
جون قرنق ، وليس عن طريق القوة العسكرية . وقد انصب جهد الدبلوماسية
المصرية على مدى السنوات الماضية فى محاولة حث الطرفين على الحوار
وفى تحقيق التقارب بين السودان واثيوبيا من اجل توفير الاجواء المناسبة

لهذا الحوار داخل السودان ومن أجل اتاحة ذات الظروف المناسبة لبدء الحوار بين اريتريا والحكومة الاثيوبية ، وهو ما تشير الدلالات على بدء حدوثه الآن . وفي جميع الأحوال ، فان للحكومة السودانية الحق في طلب الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر ، ومصر ستتستجيب لالغائها كما استجابت لعقدها ، والعلاقة الاخوية بين مصر والسودان تنفسح لكل ما يطلبه الأشقاء السودانيون ويرون ان يحقق مصلحتهم ، ذلك ان المصلحة السودانية هي في ذات الوقت مصلحة مصرية .

ولعله من المؤكد ان التصدي الحقيقي والاول الذي تواجهه الآن الحكومة القومية الجديدة في السودان ، والتي تسمى « حكومة الجبهة الوطنية المتحدة » ، بالاضافة الى الازمة الاقتصادية ، هو تحقيق السلام في الجنوب .

واذا كان نجاح مسيرة السلام هو نجاح للحكومة السودانية في اهم مهامها ، فانه يمثل هدفا في حد ذاته ، وهو الفرصة الحقيقية لبدء انفراج الازمة السودانية ، داخليا وخارجيا ، سياسيا واقتصاديا .

الى اين وصلت الازمة اللبنانية ، وما هو الدور المصرى
تجاه الازمة في المرحلة الحالية ؟

□ بكل اسف لا يزال الجرح اللبناني يواصل نزيفه ، ولا يزال الشعب اللبناني يقدم التضحيات الجسيمة والاليمة على مذبح الطائفية والصراعات والتدخلات والاستقطابات التي لا تريد ان تتوقف رغم كل هذه المأساة . ويحاول النظام العربى ممثلا في اللجنة السداسية شغل هذا الفراغ الناشئ عن الفشل في انتخاب رئيس جديد للبنان . ولكن بعد ان اطلق النجاح النسبى لأعمال اللجنة السداسية في جولتيها الاولى والثانية الآمال بقرب انفراج الازمة ، فان ضغوطا عربية متعارضة ، وانفجار المواجهة الحالية عبر الخط الفاصل بين شطرى بيروت ، والذي يعد في جانب كبير منه تصفية

لحساب بين بعض الأطراف العربية ، هذه التطورات تضع مساعي اللجنة السداسية على مهب الفشل ، وتجعل الشكوك تحوم حول احتمالات نجاحها .
ان عدم نجاح اعمال اللجنة السداسية لا يعيد الكرة الى الملعب اللبناني ، ولكنه بالعكس يطيح بها بعيدا ناحية المجتمع الدولي باتجاه المزيد من تدويل الأزمة .

ما هو المغزى الحقيقي الذى انطوت عليه زيارة خادم الحرمين الى مصر ، وكيف ترون العلاقات المصرية - السعودية فى المرحلة الحالية ؟

□ ان زيارة الملك فهد الى القاهرة ، هى فى نهاية التحليل تتويج لاستقرار علاقات مصر والسعودية على أساس من الفهم الصادق والمشارك لأهمية تكامل دورهما فى توسيع علاقات التضامن العربى على أسس صحيحة . ولعله من المعروف والبديهي ان نقول أيضا ، انه عندما تكون القاهرة والرياض معا ، فان ذلك يعنى ان الوفاق العربى يجد مجراه الصحيح فى تيار عريض ، يبعث دفء التضامن فى أوضاع الجسد العربى من المحيط الى الخليج . لان العرب ، يكونون أكثر أمنا وأكثر طمأنينة وأكثر استطاعة ، بل وأكثر قدرة على مخاطبة الآخرين ، ان كانت القاهرة والرياض معا ، يدا بيد وساعدا يشد ساعدا .
ومن الحقائق الجديرة بالذكر ان الأسس التى ترتكز عليها العلاقات السعودية المصرية ، أوسع بكثير من مجرد متطلبات حسن الجوار والحاجة الى ايجاد القنوات التى يتم من خلالها اجراء الاتصالات الضرورية ، ورعاية المصالح ، وبحث سبل التعاون ، وتقريب وجهات النظر بين البلدين ، بل ان هناك مرتكزات خاصة للعلاقات بين مصر والمملكة السعودية تتصل بالانتماء القومى ووحدة الأهداف والمصير المشترك ، وكذلك التراث الروحى والفكرى والثقافى ، وأخيرا التواؤم الاستراتيجى عربيا واقليميا ودوليا .

الفصل الثالث

العلاقات المصرية الاسرائيلية والقضية الفلسطينية

الحديث الأول

اسمح لى اولا ان اسالك سؤالا شخصيا انك ستسافر بعد
يومين الى واشنطن الا تشعر بالتوتر وانت مقبل على اخطر
مفاوضات فى تاريخ مصر الحديث ؟

□ ان الثقة التى اولانى بها الرئيس السادات باختيارى لمرافقته فى زيارة
القدس ، ثم فى كامب ديفيد • ثم بتكليفى بالاشتراك مع غيرى من الزملاء فى
مفاوضات واشنطن القادمة هذه الثقة كافية لكى تغلب على أى توتر • ثم
اننى بطبعى متفائل كالرئيس السادات ، وأرى أن السلام العادل سيفرض نفسه
علينا جميعا بما فى ذلك المترددون والصامتون وحتى الرافضون !!

ومضى يقول :

واذا كان الهدف الرئيسى من زهابنا الى واشنطن هو ابرام معاهدة
سلام بين مصر واسرائيل خلال ثلاثة أشهر ثم نبدا مرحلة تنفيذها خلال
سنتين أو ثلاث سنوات • فانه من الناحية الواقعية هناك ارتباط وثيق بين
معاهدة السلام بين مصر واسرائيل • وتنفيذ اطار الحل الشامل للمشكلة
الفلسطينية والدليل على ذلك أن مصر تعهدت وملتزمة بأن تشترك مشاركة
كاملة فى جميع الخطوات من أجل اقامة الكيان الفلسطينى • ولهذا فان
مصر تتوقع فى خلال هذه الفترة أن تكون هناك بالتوازي مفاوضات
متعلقة بالضفة الغربية وغزة لبحث انتهاء الوجود العسكرى الاسرائيلى
واهداد المسرح للسلطة الفلسطينية لممارسة عملها خلال الفترة الانتقالية :
وسيكون هناك توازن فى التنفيذ أيضا • وإن تتخلى مصر عن التزامها
هذا أبدا •

وهناك رسالة أخيرة متبادلة بين الرئيس السادات والرئيس كارتر عن دور مصر اذا لم تقم الأردن بدورها في الضفة الغربية ، أكد فيها الرئيس السادات موقف مصر من التسوية الشاملة ، وانها من أجل ضمان تنفيذ اطار الحل الشامل بالحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فان مصر ستكون مستعدة لتحمل مسئوليات الجانب العربي المستمدة من هذا الاطار . وذلك طبعاً بعد التشاور مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني .

ثم قال :

أما الجزء الخاص بسيئاء فان مبادئ معاهدة السلام وضعت في كامب ديفيد وفي واشنطن سنفوض على تفاصيل واجراءات التنفيذ ، ولن ندع شيئاً يعوقنا حتى اننا قد نترك بعض الموضوعات المترتبة على السلام والتي قد يستغرق بحثها وقتاً الى مفاوضات لاحقة كالتعويضات .. مثلاً .

من هم اطراف المفاوضات في واشنطن ؟ وكيف ستكون المفاوضات ؟

□ لن تكون المفاوضات هناك بين مصر واسرائيل فقط .. وواشنطن مجرد مكان لها .. بل ان امريكا بموجب اتفاق كامب ديفيد شريك كامل في جميع المفاوضات والمراحل . ولهذا اختيرت واشنطن مقراً للمفاوضات . وامريكا راغبة فعلاً في القيام بهذا الدور وتنفيذ كل التزاماتها في كامب ديفيد ، ليس فقط بين مصر واسرائيل ، بل انها على استعداد كامل للقيام بهذا الدور في أية مفاوضات قادمة بين اسرائيل وكل من الأردن وسوريا اذا طلبت تلك الدول ذلك .

ولسنا نذهب الى واشنطن لتكون أول خطوة فقط في مفاوضات السلام بين مصر واسرائيل بل نحن نذهب وفي ذهننا أن ننهي مفاوضات السلام كلها هناك من أجل هذا سيكون هناك خط مباشر بين القاهرة وواشنطن على مدى الأربع والعشرين ساعة نقدم من خلاله تقريراً للرئيس السادات عن سير

المباحثات ساعة بساعة حتى يتم اتخاذ القرار السياسى وحسم المواقف أولا بأول . . فلا نعود الا واتفاقية السلام معدة للتوقيع فى الزيارة القادمة للرئيس كارتير لمر تبليية لدعوة واقتراح الرئيس السادات هكذا نرجو . . وفدعو الله ان يكون ذلك فى اقصر من المدة المحددة فى اتفاق كامب ديفيد . . كما أبدى الرئيس السادات رغبته أمام الكونجرس الأمريكى .

- واسال . . وهنا يتحقق الهدف ويحل السلام ؟

□ لا . . انها الخطوة الثالثة فقط فى خطوات كثيرة . الأولى . . كانت زيارة الرئيس السادات للقدس . الثانية . . اتفاق كامب ديفيد . الثالثة . . تم توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، ثم تتلوها خطوات أخرى كثيرة وهامة . . فنحن فى المراحل القادمة ننتقل من مرحلة حفظ السلام Peace keeping الى مرحلة بناء السلام Peace building وممركة السلام أخطر من المعركة العسكرية كما قال الرئيس السادات وإذا كان ماوتسى تونج يقول ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة . فنحن قد وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح ، ومشينا أكثر من خطوة !!

ومشكلة اللاجئين ؟

□ قلت ان تنفيذ اطار الحل الشامل سيسير بالتوازي مع حل مشكلة سيناء ، وأتصور ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هى أكثر المشاكل التى ستثير كثيرا من الجدل والمصاعب . وهى تثير كثيرا من الجدل فعلا فى العالم العربى الآن كيف ستعالجها مصر ؟

المفهوم المصرى لكيفية معالجة هذه المشكلة يتطلب ضرورة التدرج فى تسويتها على مراحل ، تعالج كل مرحلة منها أحد عناصر المشكلة . ولقد ركزت اتفاقية كامب ديفيد فى المرحلة الحالية على حل المشاكل المباشرة للضفة الغربية وقطاع غزة وأوضاع اللاجئين والنازحين المقيمين بهما ، فان أوضاعهم

ومشاكلهم صدمت الرئيس السادات عند زيارته للقدس ، وقد أشار الى انطباعاته فى هذا الشأن اكثر من مرة .

وفى مرحلة تالية - طبقا لاتفاق كامب ديفيد - فان اسرائيل ملزمة بالتفاوض للتوصل الى اسلوب وكيفية عودة النازحين الذين طردوا منها بعد حرب ١٩٦٧ اذن . . حق عودة النازحين غير منازع فيه . . ولكن المفاوضات ستكون حول اجراءات تنفيذ هذا الحق .

اما المشكلة الحقيقية والصعبة فهى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ . . وهناك التزام اسرائيلى ايضا بالتفاوض مع مصر وببقية الأطراف الأخرى من أجل التوصل الى حل عادل وفورى لهذه المشكلة واقول لك بصراحة لقد دار حديث جانبي بينى وبين موسى ديان فى كامب ديفيد حول هذا الموضوع وقلت له ان رأى ان أهم خطوة لحل هذه المشكلة هى قيام الدولة الفلسطينية ستكون لهم حينئذ جنسية ووطن أم وأرض يعودون اليها ولقما يشاءون . . ستحولهم من مركز اللاجئين الى مركز الساعين الى الرزق خارج بلدهم وهذا يحدث فى كل بلاد العالم . ولماذا نذهب بعيدا . . ان عدده اللبنانيين الذين يعيشون ويعملون خارج لبنان . . اكثر من عدده الذين يعيشون داخل لبنان ؟؟

الحديث الثانى

**والرؤية لم تتضح ، وتكهنات الصحافة الأمريكية تتضارب ؟
ماذا حققتم بعد اسبوعين من المفاوضات ؟**

□ ما نحن بسبيل تحقيقه ليس اتفاقية نهائية بل مشروع اتفاقية ، اننا نخوض مباراة صعبة ، تصور أمامك قطعة من الشطرنج لو غيرت فيها وضع قطعة من جانبك فان الطرف الثانى يسارع الى تغيير وضع قطعة من جانبه .
وقال الدكتور بطرس غالى :

ـ قلت ان الذى نحققه الآن مشروع اتفاقية ، واقول ايضا ان الملاحق لم تنجز بعد ، وقد يكون فيها اختلافات ومشاكل لم تحل فى صلب الاتفاقية ، واقول ايضا ان هناك خطابات متبادلة لم يتم الاتفاق عليها .
قلت :

ولكنكم تقتربون من النهاية ؟

□ هذه صعوبة اضافية ، فكلما اقتربت من النهاية زادت احتمالات الخطر ، رجال الطيران يقولون ان الطائرة قد تحلق فى الجو عشر ساعات ثم تكون اخطر اللحظات لحظة الوصول الى الأرض .
قلت :

ـ لماذا سافر الوفد الاسرائيلى الى القدس هل يؤثر
هذا على سير المفاوضات ؟

□ الوفد الاسرائيلى سافر الى القدس لاستشارة مجلس الوزراء ، ولا اظن ان هذا السفر سوف يؤثر فى النهاية على سير المفاوضات . . . ولكنى اقول ان كامب ديفيد علمتنا ان السرية كفيلة بالوصول الى احسن النتائج ، فاذاعة شيء ما او موقف ما قد يسبب الحرج فى العدول عنه ، او الخروج عليه لا لان

السفر يدخل العملية في مرحلة جديدة يشارك فيها الرأي العام لدى الأطراف المعنية .

قلت :

— الصحف الأمريكية تقول ان سفر ديان ووايزمان الى القدس مقصود به الضغط ؟

قال الدكتور بطرس غالى :

□ اعتقد ان بعض الوفد الاسرائيلى سافر لان الوفد عليه ضغط من مناهم بيجين ، وقد يكون السفر مقصودا به الضغط علينا ، وهنا اقول لك اننا نتفاوض من منطلقات ثابتة ، وعلى مبادئ لا تخضع للضغط ولا للمساومة . اصرارنا على الربط بين القضية الفلسطينية (غزة والضفة) .. بالحل الشامل ، وبالاتفاقية التى نتفاوض عليها حققناه ، وقد وضع هذا فى الديباجة ، وهنا قيل كلام كثير معناه ان الديباجة ليس لها قوة الزامية مثل نصوص الاتفاقية ، واقول ان هذا كلام لا معنى له ، لان الديباجة وان كانت اول الكلام — اول الاستهلال فى الاتفاقية الا ان حكمها حكم النصوص داخلها .. فالاتفاقية ديباجة وصلبا وخاتمة كل لا يتجزأ .

ثم قال الدكتور بطرس غالى :

— وقد يكون السفر للضغط على الولايات المتحدة .. فهناك موقف ترتب على السلام وهو التعويض الذى تطالب به اسرائيل لاعادة توطين من ينسحبون من المستوطنات ، وهذا امر جديد ، ولبناء مطارين فى صحراء النقب .. وهو ما ادرج فى اطار كامب ديفيد ، الجانب الاسرائيلى يطالب الولايات المتحدة بأربعة بلايين دولار .. والمفاوضات تجري بينهما .

وقد تؤثر هذه المفاوضات على مسار المباحثات ؟

فقال الدكتور بطرس :

□ لا اظن ذلك .. ان الولايات المتحدة مملت المفاوضات كشريك كامل ،

ولهذا اختار الرئيس كارتير أن يقول كلمة الافتتاح .. ونحن نعتكم اليه في خلافتنا فيعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ..

- ما موضوع الملاحق ، وما موضوع الخطابات المتبادلة ؟

□ الملاحق والخطابات المتبادلة تتناول موضوعات فرعية مثل البترول وبعض المسائل الاقتصادية ، وقد جاء من مصر عدد من الخبراء المتخصصين ليتحدث كل منهم في اختصاصه .

- تشيع الصحافة الأمريكية انكم بسبيل توقيع اتفاقية لبيع البترول لاسرائيل ...

فقال الدكتور بطرس غالى :

□ وغير هذا يقال الكثير ، والواقع ان كل هذه الاشياء لم تطرح . فان الذى يشغلنا الآن هو تطبيع العلاقات .. اى انشاء العلاقات الطبيعية ، اما بخصوص بيع البترول فاننا نبيعه بالسعر العالمى ، واذا ارادت دولة ما ان تشتريه فهناك طرق معروفة للشراء ، ولكننا لم نحضر هنا لكي نعطي لأحد افضلية فى التعاون ..

قلت : ما موضوع التعويضات ؟

فقال الدكتور بطرس :

□ الحديث فى التعويضات متشعب وكثير .. وهو يعتبر سرا حتى يتم الاعلان عنه بعد التوصل لاتفاق نهائى بشأنه .
وسالت وزير الدولة للخارجية المصرية :

سافر الوفد الاسرائيلى الى القدس للتشاور .. فماذا يفعل الوفد المصرى ؟

فقال :

- بيننا وبين الرئيس السادات خط مباشر . قد ارسلنا مشروع الاتفاقية ، وطلبنا ملاحظات السيد الرئيس ، ومن الملاحظات ما هو شديد الدقة .. شديد العناية بالصياغة .. ان الاجهزة عندها لها خبرة تأمل كل بند وسطر

وجملة ٠٠ بل البحث عن الفصلة أو النقطة بين الجمل ٠٠ تلقينا مثلاً اننا لم نذكر تاريخ اتفاقية كامب دافيد في الديباجة ٠٠

وقال الدكتور بطرس :

- فكيف تكون الملاحظات المتعلقة بالموضوعات والبنوّه اذا كان هذا هو حجم الدقة في تناول الشكل والصياغة ؟

- ماذا دار في اللقاء بينكم وبين جلالة الملك خالد عندما زرتموه في مستشفى كليفلاند ؟

فاجاب الوزير قائلاً :

□ شرحنا موقف المفاوض المصري وكيف نربط بين السعى لحل القضية الفلسطينية بالاتفاق المصري الاسرائيلي ٠٠٠ وهذا وذاك خطوة واحدة على طريق السلام الشامل ، وقلنا ان خمسين في المائة من الجهد الذي نبذله هو لتنفيذ عملية السلام في الضفة وغزة ، وقد ابدى جلالته تفهما لوجهة نظرنا . قلت :

- علمت انك التقيت بالسفراء العرب ايضا ٠٠ فما رأيهم ؟

□ اقول لك الحقيقة ان اتفاقية كامب دافيد اتفاقية معقدة ، وهي لم تشرح كما يجب ، والذين توليت شرح الاتفاقية لهم ، أو ايضاحها لهم ايهوا اراء طيبة فيها ٠٠

- متى يتم توقيع اتفاقية بلير هاوس ٠٠ واين ؟

فقال :

□ اتفقيتنا هنا اقول لك اننا سننتهي منها في ايام ٠٠ لا اعلم عددها ٠٠ ولا استطيع ان اخمنه ، ان المهم في التفاوض ليس السرعة بل سد الثغرات التي تفتح ابوابا للخلاف ، ولهذا فنحن نفاوض باناة ٠٠ ونعمل على مهل ، وندرس ونرجع ، ونعود الى القاهرة لاستطلاع الراى ٠٠ واذا كنت تعنى متى يتم توقيع

- ٥٢٧ -

الاتفاقية النهائية لهذا أيضا متوقف على اتفاق الرئيسين كارتر والساعات
وهناك عدة أماكن مقترحة ، وحتى الآن لم يظهر أيها أصبح مرجحا ..
قلت للدكتور بطرس غالي ! هل أنت متفائل ؟
فقال : السلام تفاؤل .. يدعو للتفاؤل !

(جريدة الأهرام القاهرية ، ٢ - ١١ - ١٩٧٨)

الحديث الثالث

وأجدنى ، وأنا اتحدث الى الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية • امام انجاز لا يقل عن ٩٠٪ من
المطلوب للتوقيع على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل - الم
نقته تقريبا - من كل ما يخص سيناء والعلاقات المصرية
الاسرائيلية ، اين اذن بالضبط نقطة الخلاف فى الـ ١٠
الباقية ؟ !

عندك حق لقد انجزنا فعلا وتقريبا كل ما يتعلق بسيناء ، وهذا - والكلام
موجه الى الرافضين مع سبق الاصرار أو بحسن نية - يعنى اننا لا نسمى الى
حل منفرد أو ثنائى • فلو كان هذا صحيحا لكان كل شىء قد انتهى الآن •
ولكن اصرارنا على الحل الشامل هو العقبة الحقيقية • بل ان اصرارنا هذا
دفع الجانب الاسرائيلى احيانا الى التراجع عن بعض القضايا التى سبق ان
وافق عليها عندما يشعر انه فى مأزق هربا من الحل وشامل ، واطلب المزيد
من التفاصيل ، وبسرعة غربية يمسك الدكتور بطرس قلمه الرصاص ويكتب
على ورقة صغيرة ارقاما مسلسلة وامام كل رقم كلمة أو اثنان ، ليرتب كلامه
بطريقة علمية ومنطقية ثم يستأنف كلامه •

اولا :

ذهبنا الى واشنطن ومعنا تعليمات واضحة وصريحة من الرئيس
السادات بمبادئ أربعة لا نحيد عنها فى عملنا :

- ١ - لا تقريط فى الأرض •
- ٢ - لا مصاص بالسيادة •
- ٣ - ضرورة تحقيق الحقوق المشروعة لشعب فلسطين •

٤ - الاصرار على الحل الشامل بوضع المعاهدة المصرية الاسرائيلية

في هذا الاطار بوضوح وتحديده ، طبقا لوثائق كامب دافيد .

٥ - لنا حرية الحركة والحلول والبدائل ولكن داخل هذا الاطار

وتحديده طبقا لوثائق كامب دافيد .

ثانيا :

وثيقة كامب ديفيد الأولى تحدثت عن اطار الحل الشامل على جميع

الجبهات والمشكلة الفلسطينية بما في ذلك جبهة سيناء ، والوثيقة الثانية

بالتالى تفريع منها بتفصيل أكبر لاهدى الجبهات ، وهى جبهة سيناء . وليست

شيئا مستقلا ومنفصلا عن وثيقة الحل الشامل ، فليست فكرة الربط جديدة

بل هى التطبيق العملى لوثائق كامب ديفيد .

ثالثا :

طبقا لوثائق كامب ديفيد . فان لمصر مسئولية خاصة فى غزة بحكم

وضعها السابق . ولمصر ايضا مسئولية خاصة فى الضفة الغربية فى حالة

عدم اشتراك الأردن فى المراحل المختلفة للحل الشامل كما وضعت فى وثائق

كامب ديفيد . هذا وارد فى الوثائق وليس تفسيرا خاصا من اختراعنا فليس

غريبا اذن نطلب الآن تحديد التزامات هذه المسئولية ومواعيد تنفيذها .

الغريب ان يرفضوا هم - الاسرائيليون - ذلك . وليس هذا من مبداء حسن

النية ، المطلوب لتفسير وتنفيذ الالتزامات الدولية .

رابعا :

ان الربط بين المعاهدة المصرية الاسرائيلية والحل الشامل . ضرورة

تاريخية وسياسية وقانونية لنجاح معاهدة السلام ، فمن الناحية التاريخية

المشكلة الفلسطينية هى جوهر القضية وسبب كل الحروب . ومن الناحية

السياسية فان حل المشكلة الفلسطينية هو الضمان الحقيقى لنجاح هذه

المعاهدة واستمرار السلام الى الأبد . ومن الناحية القانونية ، كيف نطلب من

(م ٢٤ - احاديث سياسية)

مصر تنفيذ التبادل التجارى مثلا أو التعاون الاقتصادى أو التمثيل الدبلوماسى ، بينما اسرائيل تتراخى فى تنفيذ التزاماتها فى حل المشكلة الفلسطينية ، وحلها هو الباعث الرئيسى على إبرام هذه المعاهدة ؟ ! ثم ان التزامات أية دولة فى أية معاهدة يجب ألا تتعارض مع التزاماتها الدولية السابقة . مثل التزامات مصر فى معاهدة الدفاع العربى المشترك والتزاماتها فى وثائق كامب ديفيد بحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها .

ومكذا نرى ضرورة الربط بين المعاهدة المصرية والحل الشامل . بدون هذا الربط تتحول المعاهدة الى حل جزئى أو منفرد أو فك اشتباك ثالث ، وهو ما ترفضه الدبلوماسية المصرية رفضا باتا . لأنه يتعارض مع مبادئها مع وثائق كامب ديفيد ومع قرارات الأمم المتحدة ، ولست مغاليا اذا قلت لك ان ٧٠٪ من مجهودى فى واشنطن كان مخصصا لهذا الربط . . . من أجل القضية الفلسطينية . . .

نحن نعلم انكم قدمتم لاسرائيل جدولا زمنيا يضمن التوازى فى تنفيذ الالتزامات والاجراءات بين جبهة سيناء من ناحية ، والضفة الغربية وغزة من ناحية أخرى . . . فما هى اعتراضات إسرائيل عليه ؟ . . . لماذا يرفضوه ؟

□ ويضحك الدكتور بطرس غالى وهو يقول : الخريب انهم لم يرفضوه ، لقد قبلوا ثلثيه وربما اكثر ولكنهم - كعادتهم يرفضون نقطة واحدة تعطل الباقي . لقد اقترحت مصر :

١ - أن تبدأ مفاوضات الضفة الغربية وغزة بعد شهر من بدء سريان المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وفى هذه الحالة تضمن مصر اشراك ممثلين لشعب فلسطين فى الضفة الغربية وغزة فى هذه المفاوضات . . .

٢ - تحديد مدة زمنية معينة لانتهاء هذه المفاوضات على أن تجرى فى نهايتها انتخابات المجلس التنفيذى الفلسطينى وقيام الحكم الذاتى .

٣ - انتهاء الحكم العسكري وسحب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وغزة ، وتمركزها في قواعد محددة ، بعد شهر من قيام المجلس التنفيذي الفلسطيني .

والغريب - كما قلت - انهم قبلوا بدء المفاوضات بعد شهر من سريان المعاهدة مع مصر . وقبلوا سحب القوات وانهاء الحكم العسكري بعد شهر من قيام المجلس التنفيذي الفلسطيني ، وقبلوا اجراء انتخابات هذا المجلس في نهاية المفاوضات مباشرة ولكنهم رفضوا الالتزام بموعد لانتهاء المفاوضات !! . . وبالتالي يتأخر انتخاب المجلس . ويتأخر سحب القوات وانهاء الحكم العسكري ، ويصبح بدء المفاوضات لا قيمة فعلية له مادامت يمكن أن تستمر الى ما شاء الله ، لقد قالوا ان من الصعب تحديد موعد لانتهاء المفاوضات ، وقلنا لهم انكم التزمت بانتهاء المفاوضات مع مصر خلال ثلاثة أشهر ، فما المانع من تصديد مدة أخرى لمفاوضات الضفة الغربية ؟ ! . . اطلبوا مدة أطول ، فقط . . التزموا . ولكنهم كانوا يرفضون أو يميعون الموقف .

وبمناسبة الحديث عن الضفة الغربية وغزة دار حديث جانبي بيني وبين موسى ديان ووايزمان عن ضرورة تهيئة الجو السياسي في هذين القطاعين ليطمئن الشعب الفلسطيني الى الجو الذي ستجرى فيه الانتخابات . مثل الافراج عن المسجونين السياسيين واطلاق الحريات . واقترحت عليهما نقل القيادة العسكرية الاسرائيلية من غزة الى بير سبع ، وذكرت لهما كيف ان نقل الثكنات العسكرية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية من قصر النيل بالقاهرة الى منطقة القناة ، كان له وقع طيب لدى الشعب المصري ، والغريب ان ديان اقنع - في المناقشات فقط - بهذا الرأي ولكنه - كعادته ايضا - لم يعد بشيء !

نعود الى المعاهدة المصرية الاسرائيلية هل اتفقتم على التعويضات ؟

□ اتفقنا على تشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع فيما بعد . وفى عرف معاهدات السلام التى تمت من قبل ، كان موضوع التعويضات يعالج دائما خارج معاهدات السلام بسبب طول اجراءاته وتعقيداته الفنية والحسابية . فالتعويضات الالمانية الفرنسية بعد الحرب العالمية الاولى مثلا ، استغرق حلها اكثر من عشرين عاما وقد نتفق على ضم خبراء مصايدين الى هذه اللجنة .

وماذا لو حدث نزاع حول تفسير اى بند من بنود المعاهدة او ملحقاتها او خطاياتها المتبادلة ؟

□ اتفقنا على ثلاث وسائل على التوالى لتسوية هذا النزاع سلميا ، وهى ٠٠ المفاوضات بين الطرفين ، ثم اللجوء الى التحكيم وفى جميع الحالات اتفقنا على أن يطبق على اى نزاع الأحكام الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الواردة فى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة . ولكننا نأمل - اذا أبرمت المعاهدة - ألا تحدث مثل هذه الخلافات لأن التوقيع على المعاهدة يعنى تبادل الثقة واطمئنان كل طرف الى الآخر .

وماذا عن مدة سريان المعاهدة ، هل اتفقتم على اعادة النظر فيها بعد فترة زمنية محددة ، او فى بعض بنودها على الأقل ؟

□ هذه المعاهدة ليست زمنية ٠٠ كمعاهدات السلام ليست لها مدة محددة ، اذ ان المفروض ان السلام دائم ، ولكن لو نظرنا الى المعاهدة المصرية الاسرائيلية بالذات ، فاننا نستطيع ان نقسم احكامها الى ثلاث مجموعات من حيث التوقيت .

١ - احكام دائمة ٠٠ مثل انتهاء حالة الحرب .

٢ - أحكام مؤقتة بطبيعتها ينتهى وجودها بتنفيذها .

مثل الأحكام الخاصة بالانضمام الأولى المؤقت الى خط رأس محمد -
الحريش ، فهذه تنتهى بعد التوقيع بتسعة أشهر . . أى باتمام الانسحاب .
٢ - أحكام متعلقة بالأمن المتبادل بين طرفى المعاهدة هذه الأحكام هى
التي يجوز اعادة النظر فيها اذا طلب ذلك أحد الطرفين . . بموافقة الطرف
الأخر ، وليس لذلك وقت محدد لأن متطلبات الأمن قد تتغير حسب التطورات
السياسية والاستراتيجية فى المنطقة واحساس كل طرف بمتطلبات أمن بلاده .
ومنا ايضا ستلعب الثقة المتبادلة دورا هاما .

أين يتم التوقيع على المعاهدة ؟

□ هذا قرار . . ويخرج عن اختصاص المفاوضين . وقد جرت العادة فى
المعاهدات الثنائية ان يتم ان يتم التوقيع فى عاصمة إحدى الدولتين على ان
يتم تبادل وثائق التصديق فى عاصمة الدولة الأخرى ولكننا نستطيع ان نتصور
حالة ثالثة ، هى ان يتم التوقيع وتبادل وثائق التصديق فى عاصمة دولة ثالثة
صديقة للطرفين !!

هل ستعلن كل أحكام المعاهدة وما يتبعها ؟

□ سيعلن كل شيء . لم . . ولا . . ولن يكون هناك أى شيء . وتأكيذا
لذلك اتفقنا على ان تسجل المعاهدة فى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا
لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وأن تتولى الأمم المتحدة
اعلانها على العالم أجمع بأسرع ما يمكن . ان السياسة المصرية قائمة على
العلانية والدبلوماسية المفتوحة . وليس لدينا ما نخشاه حتى نخفيه .

بمناسبة البنود السرية ، وما قيل من ان مؤتمر بغداد كانت
له قرارات رغم انها سرية وحرص على تسريبها الى العالم
كله !! فهل كان لهذا المؤتمر أى تأثير عليكم فى واشنطن اقصد
المفاوضات ؟

□ اطلاقا ، لم يشعر به لا المفاوض المصرى ولا المفاوض الأمريكى

ولا الاسرائيلى . ولست أدري هل يرجع ذلك الى ان قرارات بغداد لا قيمة عملية لها ؟ ! او يرجع الى انها تشنجات عصبية ومثلها لا يؤثر على مجرى العلاقات الدولية . او لعل التناقضات بين المجموعة التي اجتمعت هناك - ولا أدري كيف اجتمعت جعلت الأمر كله غير ذى موضوع من بدايته الى نهايته : حقيقة ، لا أدري ولكن الواقع الذى لا جدال فيه ان كل ما يتعلق بهذا المؤتمر لم يؤثر فى سير مفاوضات واشنطن لا من قريب ، ولا من بعيد .

هذا سؤال تأخر عن موضعه ، ولكن أهمية الموضوعات الأخرى قدمت نفسها عليه . الا تشعر بأسباب معينة وراء التراجعات الاسرائيلية الأخيرة ؟

□ قد تكون هناك أسباب كثيرة وراء ذلك . وقد يصعب الحديث عن بعضها . ولكن هناك سببا واضحا لاحظته هو الفرق بين المفاوض الاسرائيلى فى مواجهة المفاوض المصرى . وبين قرارات حكومته فى تل ابيب . فخذ مثلا الفرق بين قرارات بيجن وهو مفاوض فى كامب ديفيد فى مواجهة المفاوض المصرى حيث كان أكثر مرونة . وبين قراراته اليوم الأكثر تشددا وهو فى تل ابيب وسط أعضاء حكومته بعيدا عن جو المفاوضات . ان الحكومة الاسرائيلية مازالت تعيش فى رواسب الخوف وعدم الثقة . . رواسب ما قبل زيارة القدس وكامب ديفيد . . اما المفاوض الاسرائيلى الذى يحتك بالمفاوض المصرى ويعايشه ويحس برغبته الصادقة الأمينة فى السلام فهو أكثر مرونة . وفى جميع المعاديات الجانبية نحرس - الفريق كمال حسن على وانا - على ان نتسم احاديثنا بالصراحة المطلقة . . وهم أيضا حتى ان كل طرف يصريح للآخر بمخاوفه والأسباب الخفية وراء اعتراضه على هذه النقطة او ذلك التعديل .

ولاحظت ان الفرق فى وزير الطاقة الاسرائيلى الذى جاء الى واشنطن بعد بدء المفاوضات . كان متشدها فى البداية ، ثم ظهر الفرق واضحا بعد اجتكاكه بالمفاوض المصرى .

وقد دارت بينى وبينه أحاديث جانبية طويلة • وشرحت له أهمية حل
المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها لو أردنا أن تكون العلاقات المستقلة
بيننا قائمة على سلام حقيقى ودائم • واعترف الرجل أنه يفهم الآن فعلا أنه
لا سلام فى المنطقة دون حل المشكلة الفلسطينية ، فقط •• قد يكون الرأى
العام الاسرائيلى فى حاجة الى وقت لتقبل كل تلك التفاصيل • ولكنى قلت له
اننا لا يمكننا تأجيل شق من السلام • والا تعطل السلام كله •
بقى شيء يجب ألا يشعر الناس بالملل • فمفاوضات السلام فى واشنطن
ليست كسباق المائة متر •• تعتمد على سرعة الحركة ، انها أقرب شيها
بالماراثون تعتمد على نفس طويل والتحكم والمرونة •

الحديث الرابع

بدأ الدكتور بطرس غالى حديثه عن الموقف الذى وصلت
اليه المفاوضات المصرية الاسرائيلية فقال :

□ ان الجانب المصرى اعلن اكثر من مرة استعداداه للتفاوض للتغلب
على العقبات التى تحول دون التوقيع على معاهدة السلام . وفى مقدمة تلك
العقبات تبادل رسائل بين الجانبين تحدد الجدول الزمنى للخطوات والمراحل
التي يجب ان تتم فى غزة والضفة الغربية ، من اجل تحقيق الحكم الذاتى
وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وازفاف الدكتور بطرس غالى ،
بأن املنا الا يستمر هذا الجمود الذى تمر به المفاوضات المصرية الاسرائيلية
فترة طويلة حتى لا تفقد ديناميكية السلام قوتها الدافعة . . . لأنه اذا استمر
هذا الجمود طويلا فانه سوف يزد من صعوبة العودة الى التفاوض .

وينتقل الدكتور غالى الى تقييم نتائج المفاوضات خلال
المرحلة الماضية ، فيقول :

□ يجب ان نفرق بين المرحلة التى سبقت كامب دافيد وبين المرحلة التى
تلتها . فقد تعثرت المفاوضات قبل كامب ديفيد لأن الجانب الاسرائيلى رفض
ان يعترف بالوجود الفلسطينى وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .
اما فى كامب ديفيد فقد نجحت المفاوضات ، لأن الجانب الاسرائيلى اعترف
بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة معالجة القضية الفلسطينية
من جميع جوانبها وبذلك انتقلنا الى مرحلة جديدة فى المفاوضات ، وهى
التي تجرى حاليا فى واشنطن .

**واقول للدكتور بطرس غالى ، انه يتردد فى الأوساط
السياسية بان هناك بعض الأطراف الاسرائيلية تحاول ان
تغرق تحقيق السلام .**

□ **ويجيب د . غالى ان ذلك حقيقة . فهناك بعض الأطراف الاسرائيلية
تفضل ان تستمر حالة اللا سلم واللا حرب حتى يستمر الوجود الاسرائيلى
فى الضفة الغربية وغزة . . ولكن املنا ان الأوساط المعتدلة ستقنع الرأى العام
الاسرائيلى بان السلام اهم بكثير من الأراضى التى تحتلها اسرائيل .**

**واقول للدكتور غالى : ماذا يحدث لو ان احدى القوى
الكبرى استخدمت حق الفيتو فى مجلس الأمن عند الاقتراع
على وجود قوات الأمم المتحدة فى المناطق المنزوعة السلاح
على الحدود بين مصر واسرائيل .**

□ **ويجيب د . غالى : ان هذا من الموضوعات التى لم يتم البت فيها
وهى موضع دراسة لايجاد حل لها .**

**واسال الدكتور غالى : كيف يكون الموقف اذا رفض
اهالى غزة والضفة الغربية الانتخابات من اجل قيام الحكم
الذاتى وقاطعوها ؟**

□ **فيقول د . غالى انه اذا حدث ذلك فيجب ان نعالج الموقف بوسائل
الدبلوماسية المصرية لاقتناع اهالى الضفة الغربية وغزة باهمية تلك الانتخابات
واهمية قيام الحكم الذاتى الفلسطينى . ومن هذه الوسائل ايضا اصرارنا
على الجدول الزمنى حتى يدرك الفلسطينيون جدية الأفكار التى وضعت
لمصلحتهم فى كامب ديفيد .**

**كما ان اختصاصات المجلس الفلسطينى وتكوينه سوف يكون من
الموضوعات التى سيتم مناقشتها خلال المفاوضات بين الجانب المصرى
الفلسطينى والجانب الاسرائيلى وذلك بعد شهر من توقيع معاهدة السلام .**

**ولكن ما الذى يضمن ان تكون الانتخابات نزيهة وحررة
فى الضفة الغربية وغزة خاصة وان المعاهدة لم تحدد أية جهة
لتشرف على الانتخابات ؟**

يقول الدكتور بطرس غالى ان ذلك لا يثير مشاكل ولا يقلقنا فلقد تمت انتخابات للعدد اثناء وجود الاحتلال العسكرى وكان نتيجتها نجاح مرشحين من منظمة التحرير الفلسطينية . وعموما فبهما كانت المحاولات فان الشعب الفلسطينى له من الاصلالة ما يستطيع ان يعبر عن رأيه وان يحتفظ بنزاهة الانتخابات رغم كل شىء .

هل هناك تعارض بين اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الضمان الجماعى العربى ؟

□ فيقول انه لا يوجد تعارض بينهما حيث ان اتفاقيتي كامب ديفيد تسعى الى تحقيق التسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط . اما اتفاقيات الضمان العربى فهي تحكم قضايا الدفاع المشترك فى حالة وقوع عدوان من احدى الدول الأجنبية على احدى الدول العربية . فاذا وقع هذا العدوان سواء كان من اسرائيل او غيرها فان مصر ملتزمة بأحكام الضمان الجماعى العربى وستباهر بمساندة الدولة التى يقع عليها الاعتداء تنفيذا لأحكام اتفاقية الضمان الجماعى .

ويضيف الدكتور غالى بان املنى ان يتغلب التضامن العربى ان عاجلا أو آجلا على التشنجات العربية وان تفهم دول الرفض ان من مصلحتها ان توحد صفوفها لكى تنتقل معا من المواجهة العسكرية مع اسرائيل الى المواجهة الحضارية والدبلوماسية .

وينتقل الدكتور غالى الى الدور الأمريكى ما هو المطلوب معه خلال المرحلة القادمة ؟

□ فيقول انه دور ايجابى وهو الشريك الكامل الذى ساعد فى التغلب على العقبات وسوف يستمر هذا الدور فى المراحل اللاحقة وان كان مطلوبا منه ان يدافع فى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

اما عن دور الأمم المتحدة فيقول الدكتور غالى انها ستلعب دورا هاما

فى وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود ونحن نتمسك بدور الأمم المتحدة خلال مفاوضاتنا ولذلك كان علم الأمم المتحدة موجودا على مائة مفاوضات بليرهاوس وقبل ذلك أيضا ومصر متمسكة ولديها اصرار بأهمية هذا الدور ليكون الشريك . . وإذا لم يكن ذلك اثناء المفاوضات . فاننا نريد ان تكون الأمم المتحدة شريكا كاملا فى عملية تنفيذ معاهدة السلام .

ويختتم الدكتور بطرس غالى حديثه معلقا على مشكلة البترول فى سيناء فيقول:

ان موقفنا واضح وهو اننا لن نعطي أية امتيازات أو مركز تفضيلى لأية دولة . والبترول المصرى سوف يخضع فى تسويقه لقوانين العرض والطلب فى السوق العالمى .

الحديث الخامس

اسمعوا لى يا سيادة الوزير ان ابدا بالوضع فى الشرق الأوسط ، الذى يشكل نقلا خاصا على رقعة العلاقات الدولية . هل يمكن اولا ان نضع قراءنا فى الصورة من جهود السلام فى ضوء مهمة اثرتون ، خاصة بعد ان صرح الرئيس السادات باننا قطعنا ٩٥٪ من الطريق ؟

□ ان اقامة السلام العادل والدائم والشامل فى الشرق الأوسط هو هدف مصر ، الذى تسعى جاهدة لتحقيقه رغم العديد من العقبات والصعوبات ، التى ترجع الى ان حكومة اسرائيل لم تستطع بعد ان تتخلى عن مواقف وافكار لا تتفق مع الطاقة الخلاقة التى اوجدتها مبادرة السلام .

وقد استطعنا - رغم تلك العقبات - ان نضع فى اتفاقيات كامب ديفيه - بفضل دور الرئيس كارتر - الأساس الثابت والمستقر لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط الذى يجب ان يؤدى الى :

- ١ - انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة منذ عام ٦٧ .
 - ٢ - تحقيق المشروعية للشعب الفلسطينى ، وحقه فى اقامة سلطة الوطنية على ارضه . والتخلص من كل سيطرة اجنبية .
 - ٢ - احترام سيادة ووحدة اراضى جميع الدول بالشرق الأوسط ، وتمكينها من العيش فى سلام وحسن جوار والتفرغ لبناء التقدم والرخاء .
- وفى هذا الاطار ذهب المفاوض المصرى للاشتراك فى محادثات بلير هاوس فى واشنطن ، وحيث نجحت الأطراف - بعد مفاوضات صعبة ومطولة - فى التوصل الى مشروع لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل .
- ومع ذلك كانت قد بقيت بعض النقاط الخلافية ، وذات الأهمية الحيوية

من وجهة نظر مصر ، وهى نقاط ادى عدم الاتفاق حولها حتى الآن نتيجة
لواقف اسرائيل الى تعثر الاتفاق الكامل على مشروع المعاهدة ..

وهنا تاتى مهمة اثرتون الجديدة ، التى سيحاول خلالها ان يضيق
فجوة الخلاف بين مصر واسرائيل حول تغير هذه المواد الخلافية ..

اما عن هذه المواد ، فهى المادة السادسة من مشروع المعاهدة ، التى
تصر مصر على انها يجب الا تودى - تحت اى ظرف - المساس بالتزاماتها
القومية تجاه امتها العربية وهى التزامات تتعدى كل موثيق او اتفاقيات
وترتبط بحقيقة المصير المشترك .. وكذلك المادة الرابعة الخاصة بترتيبات
الامن بسيناء التى تصمم مصر على ضرورة التزام الطرفين باعادة النظر
فيها ، اذا رغب احدهما فى ذلك بعد فترة من التطبيق * وهو امر طبيعى
اذ ان استقرار السلام ووضوح حمن النوايا من شأنه ان يجعل الكثير من
تلك الترتيبات غير ذات موضوع .

ويبقى فى نهاية الامر موضوع يبدو ان المستر اثرتون ان يعالجه فى
جولته الحالية وهو ، موضوع الربط بين التحرك فى الضفة الغربية ، وتحقيق
الانسحاب الاسرائيلى من سيناء . وضرورة الالتزام بجدول زمنى لعملية
تنفيذ اجراءات الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزة . وهو الامر
الذى نصر عليه كل الاصرار ، ولكنه سيعالج على مستوى آخر فى فترة
لاحقة .

واننا نأمل ان تنتهى مهمة اثرتون بتحقيق تقدم ملموس ، يسهل التوصل
الى اتفاق كامل على مشروع المعاهدة ويتيح لسكل من مصر واسرائيل توقيعها
والتصديق عليها فى المستقبل القريب ..

كيف تفسرون اصرار حكومة بيجين على بناء
مستعمرات جديدة ودعم القديمة فى الوقت الذى يتصدد فيه

مصر اتفاق السلام على ضوء مدى حسن النية التي يبديها الطرفان ؟

□ لا شك أن اصرار حكومة اسرائيل على بناء المستوطنات الجديدة في الضفة ، ودعم القديمة منها ، يشكل في واقع الأمر خرقا واضحا لروح اتفاقيات كامب ديفيد أو تعهدات اسرائيل الأخرى في هذا الشأن . ويلقى ظللا من الشك حول نوايا حكومة اسرائيل .

ونحن نرفض هذه التصرفات وندينها ويشاركنا في ذلك الولايات المتحدة ، والمجتمع الدولي مجعدا في قرارات الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد أود أن أشير أن اسرائيل لا تجد من يسكن المستوطنات التي تبنيها ، مما يوضح أن غرضها الحقيقي هو محاولة وضع الحقيبات في طريق السلام واستثارة الفلسطينيين بهذه الأفعال حتى تدفعهم الى التطرف في أعمالهم ومواقفهم ، وإلى رفض المشاركة في جهود السلام ، وهو أمر يهمني أن ألفت إليه نظر أشقاؤنا الفلسطينيين حتى لا يقعوا في الشرك الذي تنصبه اسرائيل لهم .

توقيع اتفاق السلام بين مصر واسرائيل سوف يغير شكل منطقة الشرق الأوسط كلها . فهل يمكن أن نعطونا تصورك لشكل المنطقة بعد توقيع اتفاق السلام ؟

□ لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال ثلاثين عاما ، صراعا عنيفا بين اسرائيل والدول العربية ، أدى الى قيام الطرفين بخوض سلسلة ممتدة من المواجهات العسكرية والسياسية والاقتصادية انعكست آثارها على الأوضاع الداخلية بدول المنطقة ، واثاحت لصراعات القوى العظمى ، أن تنفذ اليها ، الأمر الذي أضر كثيرا بشعوب ودول الشرق الأوسط .

ولقد جاءت مبادرة الرئيس السادات لنتهى عصر اتسم بالقلق والتوتر والعنف ، وتطلق عصرا جديدا في علاقات شعوب المنطقة يتسم بالسمي نمو بناء السلام العادل والشامل وتحقيق التقدير والرخاء .

ولا شك ان اقامة السلام العادل فى المنطقة فى ظل الظروف التى سبق
ان اوضحناها بعاليه سيؤدى الى حدوث تغييرات جوهرية فى شكل المنطقة
والعلاقات التى ستحكمها داخليا وخارجيا .
وعلى المستوى الداخلى ، فان الحكومة سيمكنها التركيز بشكل
اكبر على عملية بناء مجتمعات قوية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، واقامة
حياة ديمقراطية سليمة ، وتوفير اكبر قدر من الأمن والامان لمواطني هذه
الدول ، مما سيؤدى الى اطلاق طاقات هذه المجتمعات للمحاق بركب التقدم
والثمنية الذى عاقتها منه سنوات الحروب والصراعات الدامية .
وعلى المستوى الخارجى ، سيمتنع على الدول العظمى استغلال فرص
النزاع بين شعوب ودول المنطقة ، لتنفيذ اهدافها ومغامراتها .
وعموما فان عصر السلام سيحمل معه تحديات جديدة ينبغى ان تواجهها
سلميا وحضاريا حتى يكون التنافس على البناء لا الهدم ، واثراء الحياة
لا نشر الدمار ، تحقيقا لمصالح جميع شعوب المنطقة .

الحديث السادس

ما رأى الدكتور بطرس بطرس غالى فيما قاله ديان عن
تأثير أحداث إيران في مصادقات السلام على النحو
الذى شرحه ديان في حديثه لحملة الاسهم الأمريكية ؟

□ الواقع وزير خارجية اسرائيل له احاديث عديدة واحيانا تكون
احاديث متناقضة بعضها للبعض الآخر .. المهم انه قال ان أحداث إيران
قد أدت الى تجمد المفاوضات .. هذا غير صحيح لان المفاوضات تجمدت
منذ بليزهاوس او بالذات منذ زيارة الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء
ليبروكسل .

ومنذ ذلك التاريخ وبمعنى آخر منذ منتصف نوفمبر نجد ان المفاوضات
فى وضع تجمد وبالتالي لا نستطيع ان نقول ان أحداث إيران هى التى أدت
الى تجمد المفاوضات ..

يضاف الى ذلك فكرة اخرى اساسية ان أحداث إيران تدعو الى
الاستعجال من اجل انتهاء هذه المفاوضات ومن اجل العمل على استتباب
السلام لان أحداث إيران فى حد ذاتها تؤدى الى نوع من الاضطراب فى
المنطقة وادى اضطراب فى المنطقة يؤدى الى تعطيل المفاوضات .. فأحداث
إيران بالعكس تدعو الى المزيد من الجهد الدبلوماسى للتغلب على تلك العقبات
الخارجية عن نطاق التفاوض لكي نصل الى السلام الدائم الشامل فى
المنطقة .

هناك نقطة اساسية فى حديث ديان قالها فى اسرائيل
واعادها مرة اخرى فى باريس يتحدث فيها عما اذا كان

المصريون على استعداد لعقد سلام منفرد مع اسرائيل رغم معارضة الدول العربية المتطرفة ٠٠ يعنى هو يفترض فى هذا الكلام ان مصر كانت على استعداد لعقد سلام منفرد وانه بعد احداث ايران فان مصر تتردد فى عقد هذا الاتفاق ٠٠ ما رأى سيادتكم ؟

□ هذا ايضا ادعاء غير صحيح فمند زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ صرح بطريقة واضحة ان الهدف من التحرك الدبلوماسى المصرى هو السلام الشامل بمعنى آخر التسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط وليست تسوية جزئية أو تسوية ثنائية وبالتالي حينما يدعى ديان ان مشروع المعاهدة هو معاهدة منفردة هذا الكلام غير صحيح ٠٠ الهدف من هذا الكلام فى رأى هو اما تعزيز جبهة الرفض العربية أو مسايرة جبهة الرفض الاسرائيلية لانه داخل اسرائيل هناك جبهة رفض كما ان فى العالم العربى هناك رفض فايقضا داخل اسرائيل هناك رفض ٠٠ والرفض الاسرائيلى متحالف الى حد ما مع الرفض العربى ٠٠ والهدف من هذا التحالف هو الحيلولة دون ابرام المعاهدة أو مشروع المعاهدة ٠٠ فحينما يقول ديان ان هذه المعاهدة هى معاهدة منفردة الغرض من تلك هو تدعيم الرفض العربى أو بمعنى آخر اثارة الجانب الفلسطينى لى يرفض ان يدخل فى عملية المفاوضات وفى العملية التى ستلى ابرام المعاهدة وهى المفاوضات التى من المفروض ان تتم بين الجانب المصرى والمجموعة الفلسطينية ٠٠ والجانب الاسرائيلى لتنفيذ الحكم الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية .

موشى ديان يطرح ايضا فى نفس الحديث فكرة اخرى حيث يقول ان احداث ايران تعجل وتدفع مصر اذا كانت تبحث عن مصلحتها الى توقيع اتفاق ثنائى ٠٠ هل احداث ايران ترغم مصر على توقيع اتفاق ثنائى .

□ هذا غير صحيح أبدا وهى مجرد ادعاءات فالسياسة المصرية واضحة ٠٠ السياسة المصرية تسعى الى تحقيق التسوية الشاملة ٠٠ ان فى (م ٣٥ - احاديث سياسية)

كامب ديفيد تم توقيع اتفاقية الاتفاق الشامل والاتفاق الخاص بمشروع المعاهدة المصرية الاسرائيلية كذلك اننا نطالب بابرام اتفاقيتين الاتفاق الاول هو خاص لسيناء والاتفاق الثانى هو خاص بالضفة الغربية وغزة وبالتالي فانه عندنا اكثر من اتفاق وذلك هو الدليل القاطع للموس على اننا نبحث او نريد التسوية الشاملة ونرفض التسوية الجزئية .. السياسة الاسرائيلية قائمة على ان نوافق على الاتفاق الاول ونرفض الاتفاق الثانى والرد على ذلك ان مصر ترفض التوقيع على الاتفاق الاول دون ان يكون هناك توقيع فى نفس اليوم على اتفاق ثان خاص بالضفة الغربية وغزة .

وماذا عن واقعة ان مصر رفضت مقترحات قدمها اثرتون ووافقت عليها اسرائيل ؟

□ هذا غير صحيح لانه تم الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على موقف مشترك .. وهذا الموقف المشترك هو الموقف الذى تقدم به سيروس فانس وعرض هذا الموقف على الجانب الاسرائيلى ومهمة اثرتون كانت قاصرة على ايجاد حلول فنية لاقتناع الجانب الاسرائيلى لقبول هذا الموقف المشترك .. وهذا الموقف المشترك قاصر على المادة السابعة والمادة السادسة .. ولكن هذا الموقف المشترك يشمل جوانب اخرى لم تدخل فى اختصاص بعثة اثرتون حينما كانت تتفاوض فى اسرائيل ..

هناك من يقول داخل اسرائيل ان هناك مبررا لتجميد مصادثات السلام نظرا لان الاحداث فى ايران وبالنسبة للبتروال الايرانى أصبحت الان اسرائيل تحت أيديها فى سيناء .. وفى الوقت نفسه أصبحت محتاجة الى الوجود العسكرية والمستعمرات ؟

□ الرد على ذلك بسيط .. داخل اسرائيل هناك جبهة رفض وجبهة اخرى ترى أن من مصلحة اسرائيل ان تتفاوض من اجل ابرام معاهدة السلام فجبهة الرفض الاسرائيلية وجدت فى احداث ايران ما يعزز موقفها ..

هذا لا يعنى أن الجبهة الأخرى تأثرت بذلك • هناك داخل اسرائيل صراع بين أنصار السلام من ناحية وأنصار الرفض من ناحية أخرى •

هل تقصد سيادتك الدوائر الحكومية أم الشعب ؟

□ الدكتور غالى انى أبسط المسألة وأقول سواء كان على المستوى الشعبى أو على المستوى الحكومى أو حتى داخل الائتلاف الحكومى سنجد تيارين تيار متمسك بأن من مصلحة اسرائيل عدم ابرام هذا الاتفاق والتأجيل والعودة الى مرحلة اللا سلم واللا حرب •• ومن ناحية أخرى هناك جبهة أخرى ترى أن من مصلحة اسرائيل أن تعمل الآن على عقد هذه المعاهدة •

فى ضوء ما يقوله دائما موسى ديان وبيجين من تأكيدات عن عدم التخلي عن الأراضي المحتلة فى الضفة الغربية وغزة •• هل تتوقعون نتائج مهمة أثرتون •• وهل يمثل الحديث عن استمرار اقامة المستوطنات عودة لنظرية الأمن الاسرائيلى مرة أخرى ؟

□ فى رأى - وهذا أيضا رأى شخصى - انه ليست هناك عودة لنظرية الأمن بدليل انه وفقا لمشروع الاتفاق المصرى الاسرائيلى تم الاتفاق على الغاء المستوطنات من سيناء وهذه سابقة خطيرة مادام تم الاتفاق على الغاء المستوطنات وانسحاب جميع المستوطنات من سيناء فهذا دليل ان هذه النظرية لا تطبق بالنسبة لسيناء فاذا لم تطبق بالنسبة لسيناء لماذا ستطبق بالنسبة للجولان أو لماذا ستطبق بالنسبة للضفة الغربية •

المهم ان الخطوة الهامة التى توصلنا اليها اننا وضعنا مبدأ جديدا وهو تطبيق القرار ٢٤٢ بمفهومه العربى وليس بالمفهوم الاسرائيلى أى ان تطبيق القرار ٢٤٢ يقتضى الانسحاب من جميع الأراضي التى تم احتلالها بعد يونيو ٦٧ فاذا تم الاتفاق على الانسحاب من جميع الأراضي التى تم احتلالها بعد ٦٧ لا يوجد أى مانع - فى مرحلة ثانية حيث ستجرى مفاوضات مع الجانب السورى - من الانسحاب من جميع الأراضي التى تم احتلالها

بالنسبة للجولان وفي مرحلة أخرى أيضا الانسحاب من الضفة الغربية لان الغرض من القرار ٢٤٢ هو العودة الى الوضع الذى كان سائدا فى يونيو ٦٧ .

وبالتالى حينما يقول ديان لابد من مستوطنات جديدة هذا سلاح متعلق بحفظ التوازن داخل اسرائيل وهو سلاح اعلامى اكثر منه فى رأى سلاح حقيقى لان المستوطنات حتى الآن خالية فعدد الموجودين فى المستوطنات فى الضفة الغربية لا يزيد عن سبعة آلاف واحد بينما عدد الفلسطينيين مليون بنسبة سبعة آلاف مقابل مليون وبالتالى يجب الا نبالغ فى تلك التصريحات فالهدف منها اما مواجهة الجبهة الداخلية او جبهة الرفض الاسرائيلية او مجرد وسيلة من الضغط .

والرأى الثالث أيضا وهو رأى هام الضغط على الجانب الاسرائيلى وتعزيز الرفض الفلسطينى لكى يرفض الجانب الفلسطينى ان يتفاوض وفقا لاطار اتفاقات كامب ديفيد وبالتالى يستطيع ان يقول الجانب الاسرائيلى لقد عملتم اتفاقا ثنائيا ولكن الأهم وهو الجانب الفلسطينى يرفض ان يتعامل معكم ويرفض ان يتفاوض .

ما هى المادة السادسة من مشروع معاهدة السلام ؟

□ قصة المادة السادسة واضحة . أولا اننا مازلنا فى مشروع معاهدة . منذ أول يوم ونحن نعارض فى مذكرات مكتوبة وصريحة واننا لا نوافق على المادة السادسة والمادة الرابعة فكان هناك معارضة واضحة قدمت من جانب المفاوض المصرى من أول يوم فى المفاوضات ثم أريد ان اقول أيضا ان المادة السادسة لم ترد هكذا وانما جاءت نتيجة لمفاوضات طويلة بين مشروع اسرائيلى ومشروع أمريكى ومشروع مصرى وهى نتيجة التفاعل بين المشروعات الثلاثة وحينما وصلنا الى هذه المادة السادسة الجانب المصرى رفض هذه المادة ومازال متمسكا برفضه يعنى ان هناك

نوعاً من الاستمرارية في الدبلوماسية المصرية . لقد رفضنا المادة السادسة منذ أول يوم ولكن الجانب الأمريكى تمسك بنظرات أخرى . الجانب الاسرائيلى أيضاً رفض عدة مواد أخرى فجاء الجانب الاسرائيلى فى منتصف نوفمبر على ما أتذكر أو كان فى بداية ديسمبر وقال أننى أراجع عن تحفظاتى بالنسبة لمواد أخرى خاصة مثلاً بالديباجة خاصة بالمادة الأولى . خاصة بالمادة الثالثة . ومقابل ذلك أطلب من الجانب المصرى أن يتنازل عن تحفظاته الخاصة بالنسبة للمادة الرابعة وبالنسبة للمادة السادسة ولكن الموقف المصرى منذ البداية قال اننا نرفض المادة السادسة واننا نرفض المادة الرابعة .

ما هو تقييم سيادتكم لحادثات اثرتون واحتمالات المستقبل فى ظل ما يمكن أن يسمى بفشل المهمة نتيجة للموقف الاسرائيلى ؟

□ كما قلت هذه المهمة قاصرة على جانب بسيط من المعاهدة . . . قد نستطيع ان نتصور ثمة محاولة معالجة جانب آخر لان الجوانب مرتبطة بعضها ببعض الآخر فاذا سلم يمكن ان نتغلب على معالجة الجانب الفنى الوارد فى المادة الرابعة والمادة السادسة يمكن عن طريق محاولة معالجة الربط نستطيع بطريق غير مباشر ان نعالج ما ذكر او مضمون المادة السادسة او المادة الرابعة .

التجمد مصدره ايه . . ان هذا مجرد جانب من جوانب المعاهدة هنالك خمسة أو ستة جوانب أخرى . . فمن ضمن الأساليب اسلوب هل التفاوض يبدأ على مراحل مستويات أخرى . . هذا تفكير . . اسلوب آخر هل ما دام هناك صعوبة فيما يتعلق بمعالجة المادة الرابعة وبمعالجة المادة السادسة . فبدلاً من ان نعالج هذه المواد نتركها مؤقتاً وننتقل مثلاً الى مشكلة الربط وإذا تم حل مشكلة الربط قد يكون من الأسهل ان نعالج مرة أخرى المادة الرابعة أو المادة السادسة .

وبالنسبة لمهمة اثرتون فقد كانت مقصورة على ناحية فنية محضة وهى معالجة فنية لبعض الصعوبات الموجودة فى المادة الرابعة وفى المادة السادسة ولم ينجح فى ذلك وبالتالي نعود مرة أخرى الى الجوانب الأخرى التى لو تمت تسوية تلك الجوانب الأخرى قد يكون حيتئذ من الاسهل ان نعالج مرة أخرى المادة السادسة أو مرة أخرى المادة الرابعة .

يقول اثرتون انه حقق بعض التقدم .. ما هى النقاط التى حدث فيها تقدم ؟

□ فى الواقع أنه حينما يتحدث عن التقدم مقصود بذلك التقدم فى محاولة اقناع الجانب الآخر .. ومثلا فى ايجاد صيغة أقرب من الصيغة المصرية .. وهى كلها بالنسبة للرأى الأمريكى تعتبر تقدما بينما بالنسبة لى طالما ان ان الجانب الاسرائيلى لا يوافق على الموقف المصرى لم يحقق شيئا بالنسبة لى .

هناك حركة مهمة موجودة داخل اسرائيل يتزعمها عرب يعيشون هناك يتكلمون عن حقوق الشعب الفلسطينى .. وقد وجه ديان مؤخرا تهديدات لهؤلاء العرب بأنهم قد يتحولون الى لاجئين ؟

□ أولا أعود مرة أخرى لاتفاقات كامب ديفيد .. وهى تقول ان الأطراف التى وقعت على هذه الاتفاقات ستعمل من أجل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ووضعت هذه الاتفاقات اطارا للعمل من أجل اقامة الهيئة الفلسطينية أو الحكم الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية فيجب ان ننفذ هذه الاتفاقات بأن تبدأ مفاوضات تتم بعد شهر من التوقيع على مشروع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .. وهذه المفاوضات يجب ان تؤدى قبل مدة معينة يتم الاتفاق عليها .. « تسعة أشهر » على قيام حكم فلسطينى فى غزة والضفة الغربية . حينئذ هذا الحكم الفلسطينى هو الذى سيواجه جميع هذه المشاكل .. هو الذى سيتفاوض مع الجانب الاسرائيلى . فى حالة قيام هذا الحكم الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية وانسحاب

القوات الاسرائيلية الى مواقع عسكرية محددة والغاء الحكم العسكرى حينئذ نكون قد اوجدنا حكما فلسطينيا هذا الحكم الفلسطينى هو الذى سيتفاوض مع الجانب الاسرائيلى ومصر مستعدة ان تلعب دور الشريك الكامل فى هذه المفاوضات وان تساعد هذا الجانب الفلسطينى . . وهو الذى يتفاوض لكى يضع الصورة النهائية للنظام فى الضفة الغربية وفى غزة .

(جريدة الأخبار القاهرية ، ٢٩ - ١ - ١٩٧٩)

الحديث السابع

**بعد فشل رحلة السفير اثرتون في التقريب بين وجهات
نظر مصر واسرائيل يرى بعض المراقبين ان اسرائيل غير جادة
في تحقيق السلام ٠٠ ما رأيكم في هذه الكلام ؟**

□ هناك في اسرائيل حاليا قوى واتجاهات مازالت غير قادرة على
استيعاب حقائق الموقف وهي – فى تطرفها – تنظر الى الأمور نظرة ضيقة
فتحاول نسف جهود السلام ونسف اتفاقيات كامب ديفيد لانها :

١ – اضطرت اسرائيل للموافقة على الانسحاب الكامل من سيناء ،
والغاء المستوطنات التى كانت قد اقامتها ، وايقاف المشروعات التى كانت
تنوى القيام بها ٠ وأوضح ان هذه المبادئ ذاتها ستطبق على التسويات
اللاحقة بين اسرائيل وبقية الأطراف العربية ٠

ومن ثم فان هذه القوى الاسرائيلية المتطرفة ترى هذه الاحتمالات وتعلم
ان اسرائيل ستضطر للتخلي عن امالها فى التوسع وبناء المستوطنات فى بقية
الأراضي العربية المحتلة ٠٠

٢ – اضطرت اسرائيل ، لأول مرة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب
الفلسطينى ، وبضرورة التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية يحقق – من
بين ما حقق للفلسطينيين – مشاركتهم فى تقرير مصيرهم ومستقبلهم ، وان
يتم ذلك من خلال مرحلة انتقالية لا تزيد عن خمسة أعوام من موعدها ٠٠

وترى هذه العناصر الاسرائيلية المتشددة ان السلطة الوطنية الفلسطينية
التي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطينى ، والتي ستمارس مسئولياتها
فى الأراضي المحتلة فى الضفة وغزة ، سيكون تحت امرتها قوة شرطة

فلسطينية قوية وسلطات واسعة أخرى ، الأمر الذى سيؤدى فى الحقيقة الى
تجسيد الكيان الفلسطينى المستقل فى نهاية الأمر ..

ومن ثم تحاول هذه العناصر عرقلة الاتفاقات ، بل والسعى للتهرب منها .

ولعله من الغريب ان من المفارقات المؤلمة ان نرى أن الرفض الاسرائيلى
الذى اشرت اليه متحالف موضوعيا مع الرفض العربى من حيث سعيهما
المشترك الى تعويق تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد التى حققت للقضية العربية
المكاسب التى اوضححتها فيما يتعلق بالركنين الأساسيين للنزاع : تحرير
الأرض ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ..

ما هى الخطوة القادمة بعد فشل جولة اثرتون .. وما هى
استراتيجية التحرك المصرى فى المرحلة القادمة ؟

□ بالنسبة لاستراتيجية التحرك المصرى خلال المرحلة القادمة ارجو
الا تتوقع منى ان اكشف لك عن خباياه او تفاصيله ، وكل ما يمكننى القول ،
اننا سنستمر نسعى لتحقيق التسوية السلمية ، مستخدمين فى ذلك جميع
عناصر القوة المتوافرة للموقف المصرى فى كافة المجالات ..

ولقد اوضحت مصر موقفها للمستتر اثرتون فى الاطار التالى :

١ - تأكيد تمسك مصر بضرورة ان تكون التسوية شاملة .. وان مصر
لن تقبل - تحت أى ظرف - توقيع اتفاق منفصل مع اسرائيل .. وان على
اسرائيل ان تتخلى عن اوهامها فى هذا الصدد ..

٢ - ان مصر لن تقبل بأى حال المساس بالتزاماتها ومسئولياتها تجاه
وطنها العربى ، وتجاه الدفاع عن هذا الوطن ضد كل الاتجاهات والتيارات
الغريبة عنه ..

٣ - ان مصر ستكون مستعدة دائما - من ناحية أخرى - لاقامة علاقات
حسن جوار بينها وبين جميع دول الشرق الأوسط .. الا انها لا تقبل اطلاقا
ان تقيم علاقات خاصة مع اسرائيل ، او ان تعطىها وضعا متميزا على ما عداها

من الدول الأجنبية خارج المنطقة العربية .

٤ - الاستعداد الكامل للاستمرار في عملية التفاوض الحالية من أجل التوصل في نهاية الأمر الى توقيع معاهدة للسلام مع اسرائيل تتضمن جميع العناصر السابقة .

وفي ضوء ما سبق ، فاننا متفهمون لجميع الأفكار ، وعلى استعدادنا لمناقشة جميع الخطوات الاجرائية او الموضوعية التي يمكن ان توصلنا الى اهدافنا .

ايضا من مسئوليات هذه السلطة الفلسطينية التفاوض مع اسرائيل لبحث هذا الجانب من المشكلة ، وسوف تكون مصر موجودة تدعم الموقف الفلسطيني في رفض الادعاءات والمطالب الاسرائيلية .

هذا من ناحية التعهد الاسرائيلي بتجميد المستوطنات . الا ان للموضوع شقا آخر يجدر بنا لفت النظر اليه وهو ان حكومة اسرائيل تهدف من تصريحاتها ازاء موضوع المستعمرات الى :

١ - دفع القوى الفلسطينية الوطنية لرفض المشاركة في المفاوضات وحيث تقتنع هذه القوى ان اسرائيل مصممة على موقفها وان الفلسطينيين لن ينجون من مشاركتهم في المفاوضات اى ثمرات ايجابية . وفي هذا فاننا نأمل ان يتنبه الاشقاء الفلسطينيون لهذا الشرك الذي تبنيه اسرائيل .

٢ - اقناع العناصر المتطرفة بداخل الكتلة الحاكمة في اسرائيل ، ان الحكومة لم تتراجع عن برنامجها الانتخابي او عن تعهداتها في هذا الشأن .

اسرائيل تردد ان موقف مصر في مباحثات السلام تفسير بعد مؤتمر بغداد . هل هذا صحيح ؟

□ هذا ادعاء بجانب الحقيقة لقد اوضحنا للجانب الأمريكى ، وللطرف الاسرائيلى ، ان مصر لا يمكن تحت اى ظروف ان تقبل المساس بالتزاماتها العربية في مشروع المعاهدة . ولقد كان هذا الموقف الثابت سابقا لعقد

— ٥٥٥ —

مؤتمر بغداد أو أى تطورات أخرى قالية ٠٠

وفى هذا الصدد ، فانتنا هنا فى مصر قد احترقنا مع ما تردده اسرائيل
أو تدعيه بأنه مواقف مصرية جديدة ٠٠ فمرة نجدها تقول ان بغداد هى
السبب ، ومرة أخرى نلاحظ انها تردد ان تطورات ايران وغيرها هو الأساس ٠٠
وكل ذلك بجانب الحقيقة التى نؤمن بها نحن ونثق فى قدرتنا دائما على التحرك
ان مصر جزء من العالم العربى ولا يمكن لها تحت أى ظرف ان تفصل نفسها
عن هذا الوطن الكبير ، كما انها لن تسمح لاسرائيل بأن تدفع بها نحو حل
منفصل يعزلها عن هذا العالم ٠

(جريدة اخبار اليوم القاهرية ، ٣ - ٢ - ٢ - ١٩٧٩)

الحديث الثامن

ويبدأ الدكتور بطرس حديثه بالأسباب التي يراها دفعت
أمريكا الى رفع مفاوضات السلام الى المستوى الوزارى ؟

□ ان هذا فى رايه لسببين رئيسيين السبب الأول : ان الولايات المتحدة
الأمريكية أدركت فى رأيى حقيقتين هامتين :

١ - ضرورة عدم السماح للمواقف الاسرائيلية بالاستمرار فى محاولة
تضييع قوة الدفع التي أوجدتها مبادرة السلام .

٢ - ضرورة معالجة المشاكل التي تعوق توقيع معاهدة السلام
المصرية الاسرائيلية علجا شموليا وعلى مستوى عال ، بعد ان فشلت محاولة
تسوية بعض المشكلات الفنية على مستوى الخبراء .

السبب الثانى : ان التطورات المحيطة بالمنطقة زادت من اهتمام أمريكا
بالإسراع فى تحقيق الاستقرار بمضاغفة الجهود لتحقيق التسوية الشاملة
والعادلة .

فى الجولة القادمة .. من اين نبدأ ؟ ما هى مواقف
الاطراف ؟ .. وما هو مدى التقارب أو التباعد بينها ؟

□ اذا استعرضنا التطورات السابقة وحللنا نتائجها نجد المواقف
كما يلى :

الموقف المصرى :

رفض أى حل جزئى أو منفرد والإصرار على تحقيق تسوية شاملة
لاسترداد الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه
المشروعة .

الموقف الأمريكى :

تبلور فى زيارة مستر فانش الأخيرة للمنطقة وفى مباحثات القناطر
فظهر موقف مصرى أمريكى مشترك بشأن الأسس الكفيلة بتحقيق السلام
الشامل والعاقل والدائم فى المنطقة وقد أكدت جولة مستر اثرتون الأخيرة
تمسك أمريكا بهذا الموقف .

الموقف الاسرائيلى :

وكان ولا تزال العقبة الرئيسية فى طريق السلام الذى مهدته مصر بكل
شجاعة وإخلاص وصدق فحكومة اسرائيل تتخذ مواقف جامدة توضح أنها
غير قادرة أو غير راغبة على ادراك الواقع الجديدة الذى أوجدته مبادرة
السلام ، والتكيف مع الطاقة الخلاقة التى أطلقها تلك المبادرة .

بعض التصورات ولعل مصدرها اسرائيل تدعى أن
الطرف الرابع فى مفاوضات السلام القادمة سيكون ظل أحداث
ايران التى تجعل اسرائيل الرجل القوى الباقى فى المنطقة
وبالتالى تكون فى موقف قوى فى المفاوضات ؟ !

□ ضمير الغائب الوحيد فى الجولة القادمة هو الحق العربى الشامل .
أما حكاية أحداث ايران هذه ، فإن اسرائيل تحاول كعادتها استغلال أى موقف
لمحاولة تأكيد وهم أنها الرجل القوى فى المنطقة الذى يستطيع الحفاظ على
مصالح أمريكا والغرب . والحقيقة أن التهديد الفعلى لمصالح الغرب يأتى
من سياسة اسرائيل التى تخلق التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة ان الموقف
الأقوى فى محادثات السلام هو الذى يدعو الى تسوية شاملة تحقق الاستقرار
لمصالح جميع الأطراف ويمنع محاولات استغلال الأوضاع الناجمة عن التعنت
الاسرائيلى لتحقيق أهداف بعيدة عن مصالح شعوب المنطقة وسلام العالم .

وقد أوضحت أحداث ايران أنه لا تزال وظيفة رجل بوليس شاغرة تبحث
من يشغلها . ان ما يحافظ على الحقوق ويمنع التدخل الأجنبى هو تحقيق
مستقرة وآمنة وعادلة .

**ما هي التطورات المنتظرة في الجولة القادمة ؟ وإلى أين
بعدها إذا نجحت ؟ وإذا فشلت فهل ترتفع إلى مستوى القمة ؟**

□ أننا ننتظر ، ونرجو أن تدرك إسرائيل أن إصرارها على مواقفها يعرض المنطقة كلها لخطر استهدفت جهودنا وأيدنا العالم كله . ولن تتخلى عن أوهامها وأطماعها وتفهم أن السلام لن يكون وإذا كان فلن يدوم إلا إذا كان عادلا وشاملا ، بحيث تتحقق مصلحة جميع الأطراف في الحفاظ عليه وصيانتته وتتوقع أن تستمر أمريكا في دور الشريك الكامل تعمل بقوة على تطوير الموقف الإسرائيلي في إيجاد حل إيجابي .

ونجاح الاجتماع القادم على المستوى الوزاري يعنى أن يصبح مشروع المعاهدة المصرية الإسرائيلية والمعاهدة التكميلية الخاصة بالضفة الغربية وغزة جاهزين للتوقيع عليهما .

أما إذا فشل ، فسيكون على أمريكا أن تبحث عن الأسلوب الذى يمكن به الاستمرار في جهود السلام . والذى يستطيع أن يؤكد هنا هو أن مصر ستستمر في التمشي مع أية جهود صادقة ومخلصة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة .

**هل تستطيع أن تضع نسبا مئوية لاحتمالات النجاح
والفشل ؟**

□ التنبؤ في السياسة الدولية نوع من الرجم بالغيب ، لأن العلاقات الدولية واقع ملموس ومتغيراته كثيرة ومتلاحقة لا تسمح بالتنبؤات بدقة . وخاصة مشكلة الشرق الأوسط بعد محاولتنا مع المواقف غير المتوقعة لإسرائيل فلنبعد عن النبؤات إذن فقط دعنى أذكرك بما يقوله الرئيس السادات دائما من أنه متفائل بطبعه ، ولنتنظر النتائج !!

الحديث التاسع

تعودنا فى عملنا الصحفى أن نبدأ بالجديد والمهم والمستقبلى من الأخبار • ثم نعود « فلاش باك » الى الأحداث السابقة فأبدا حديثنا عن المفاوضات القادمة حول القضية الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ماذا لدينا عنها ؟

□ ستبدأ فى مايو القادم • • وربما فى آخر ابريل وستدور حول انشاء السلطة الفلسطينية الوطنية على الأرض الفلسطينية وتثبت هذه المفاوضات صدق الموقف المصرى الملتزم باستعادة القدس العربية • والحقوق الفلسطينية المشروعة فى الضفة والقطاع وستوضح للعالم اجمع • • أن مصر سعت وتسعى لتسوية شاملة • أن مصر ستستمر فى طليعة النضال العربى وفى تحمل التزاماتها القومية رضى البعض بذلك أم لم يرض • أن مصر ستستمر فى تحمل التزاماتها تجاه الشعب الفلسطينى وقضيته العادلة • وهى التزامات تمسكت بها مصر منذ دخولها الحرب الاولى عام ١٩٤٨ •

والمفاوضات القادمة صعبة • اصعب مما يتصور الكثيرون وكل أمل الا تؤدى المناورات الاسرائيلية المعهودة والتمسك بمفاهيم بالية فى التوسع وغير ذلك الى تسميم النفوس تجاه جهودنا الصادقة فى تطبيع العلاقات مع الشعب الاسرائيلى • بحيث ينجح كلانا فى نسيان الماضى البغيض والنظر الى مستقبل مشرق من التعاون لمصلحة جميع الشعوب •

ولا شك أن المواقف التى تتخذها الحكومة الاسرائيلية خلال المفاوضات الصعبة التى ستدخلها ستكون المؤشر الحقيقى لبرغبتها فى اقناع الشعب والحكومة المصرية بصدق اهداف السلام لدى اسرائيل •

استمرارا للحديث عن المستقبل ماذا سيكون اثر هذه
المعاهدة فى مستقبل العلاقات الخارجية المصرية بالتصديق
مثلا مع العالم العربى وامريكا واسرائيل ؟

□ تمثل المعاهدة فاتحة عهد جديد للعلاقات فى الشرق الأوسط فلقد
كانت المنطقة مسرحا للحروب لأعوام طويلة • وتأتى المعاهدة المصرية
الاسرائيلية لتوقف اتجاه الانزلاق نحو الحروب والصدمات العسكرية • ولتفتح
الطريق لحل المشاكل بأسلوب سلمى يحقق لجميع شعوب ودول المنطقة
حقوقها ويصون أمنها •

وبالنسبة لآثار المعاهدة فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الاسرائيلية ، فان
قيام السلام بين البلدين سيؤدى الى تطبيع العلاقات بينهما وتبادلها
السفراء والعلاقات التجارية والاقتصادية وغير ذلك من علاقات فى إطار
ما تعترف به قواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وعدم التدخل فى
الشئون الداخلية • ومن الجدير هنا ان أشير الى أن انشاء العلاقات بين
مصر واسرائيل فى المجالات المختلفة لن يتم فورا • بل ان الأمر - مثلما تشير
بنود المعاهدة - سيحتاج لمفاوضات بين مصر واسرائيل حول كل حالة على
حدة • فمثلا بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية فان الطرفين
ملتزمان بالدخول فى مفاوضات بعد مرور ستة أشهر من نهاية الانسحاب
المرحلى الأول للتوصل الى اتفاقيات فى هذا الصدد أى بعد ١٥ شهرا من
التصديق على المعاهدة •

وطبعا فان ايقاع هذه المفاوضات • يرتبط بنوايا اسرائيل وموقفها من
مفاوضات القضية الفلسطينية الخالصة بالضفة والقطاع •

أما من ناحية امريكا • فلا شك لدينا أن الموقف الأمريكى الصادق
والبناء الذى اتخذته ادارة الرئيس كارتر فى جهود صنع السلام يؤكد صدق
التعهدات الأمريكية والتزامها بالسعى نحو التسوية الشاملة وحل القضية

الفلسطينية بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في المشاركة في تقرير مصيره .

وأستطيع أن أقول أن البعض من الأشقاء العرب سيتمسك بالاعتزان والموضوعية وسوف يعالج الأمر بتعقل باحثا عن الحقيقة ومسلما بالايجابيات والعناصر البناءة التي تضمنتها المعاهدة والاتفاقات الملحق بها . وخاصة ما يرتبط بها من شق فلسطيني وهؤلاء الاخوة يتفقون معا في أن ما تم هو خطوة ولكنها خطوة كبيرة في الطريق الصحيح .

إلا أن البعض الآخر للأسف سيدفع الى طريق المناورات والمزايدات التي لا تستهدف مصالح الأمة العربية والشعب الفلسطيني بل تستهدف خدمة أغراض ذاتية وحزبية لن تخدع شعوب أمتنا العربية .

وتعليقي على كل ما يحدث ، اننى آسف فعلا لهم ولما تفعله مزاياداتهم بقضايا النضال العربى . كما اننى آسف للطاقات التي سيهدرها بعض العرب في القذف والسب ولكن الحقائق الساطعة سوف تخرس كل لسان .

نعود الآن الى الوراء قليلا . ما هي المشاكل التي كانت معلقة بيننا وبين اسرائيل ؟ ماذا كان رأينا فيها ؟ وماذا كان رأيهم ؟

□ قبل أن أحاول أن أجيب على هذه المجموعة من الاسئلة المتداخلة . فاننى أود أن أعود الى الوراء بعض الشيء حتى يمكن فهم التحركات والمناورات التي قامت بها اسرائيل طوال الأشهر الستة الأخيرة .

ويكفى أن أعود الى اتفاقيات كامب ديفيد التي شكلت نجاحا كبيرا لمصر . وللقضية الفلسطينية ولمصالح باقى الأطراف العربية ولا شك أن اسرائيل قد اكتشفت ذلك اما في حينه أو متأخرة بعض الشيء . ومن ثم بدأت فور انعقاد مفاوضات بلير هاوس في واشنطن يوم ١٢ أكتوبر ٧٨ في القاهرة ومحاولة التنصل من بعض ما اضطرت الى الالتزام به في إطار السلام (م ٣٦ - أحاديث سياسية)

وظهرت القضايا المثارة من جانبهم ، واحدة بعد الأخرى .

١ - فحاولت اسرائيل أن ترفض مبدأ الربط بين التسوية المصرية والتحرك من أجل تنفيذ الحكم الذاتى الكامل فى الضفة وغزة . كما رفضت الالتزام بأي جدول زمنى للجانب الفلسطينى من التسوية . وكان لمجلس الوزراء الاسرائيلى قرار شهير فى هذا الصدد .

أما من ناحية مصر فقد تمسكنا بمبادئ كامب ديفيد وبضرورة التناسق الكامل فى الحركة بين الشق الفلسطينى والشق المصرى من التسوية .

كما أكدنا على أن اطار كامب ديفيد قد تضمن جدولاً زمنياً بالنسبة للفترة الانتقالية . واقتران المفاوضات خلالها بانتهاء الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سيناء .

٢ - كما حاولت اسرائيل أن تدعى أن التزامات مصر تجاهها ، والمرتبة على الاتفاقية سوف يكون لها الأولوية على بقية الالتزامات المصرية . وأهمها التزاماتنا العربية التى تنبع من ضميرنا ووجودنا وتتجاوز أية مواثيق مكتوبة لأنها جزء أساسى من هويتنا .

وقد صممت مصر على عدم شرعية أو قانونية المطلب الاسرائيلى . وأن اسرائيل لن يكون لها وضع خاص أو مميز فى المستقبل فى اطار علاقاتها الطبيعية مع مصر .

٣ - حاولت اسرائيل أن تناور فى موضوع سرعة الانسحاب الاسرائيلى من سيناء خلال المرحلة الأولى للانسحاب وفى المقابل وافقت مصر على أن توفد سفيرها الى تل ابيب بعد مرور شهر من انقضاء الانسحاب المرحلى الأول الا أن اسرائيل عادت وتراجعت عن موقفها . وكان لمجلس الوزراء الاسرائيلى قراره فى هذا الشأن وأن الانسحاب من العريش ومناطق البترول اتى فى المرحلة الأخيرة من الانسحاب .

وفى ضوء ذلك رفضت مصر الالتزام برسال سفيرها وصممت على

موقفها الأمر الذى اضطر اسرائيل فى نهاية الأمر للاستجابة لمطالبنا .

٤ - ويبقى الموضوع الخلافى الرابع الذى كان يعرقل الاتفاق على مشروع المعاهدة وهو مطالبة مصر بأن يكون هناك التزام بضرورة موافقة أى طرف على مراجعة بنود الاتفاق فيما يتعلق بترتيبات الأمن فى سيناء فور تقديم الطرف الآخر طلبا لذلك . وكانت فلسفتنا فى هذا الشأن أنه يجب ألا يسمح لترتيبات الأمن أن تكون أبدية .

٥ - وأخيرا يبقى موضوع طلب اسرائيل شراء كميات محددة بأسعار محددة من بترول سيناء . وقد رفضت مصر فورا أى التزام فى هذا الصدد . وصممت على أن بترولها هو ملك كامل لها ويخضع مع بقية ثروة سيناء لكامل السيادة المصرية وأن كل ما يمكن لمصر أن توافق عليه أنها لن تمنع أن تتقدم اسرائيل فى إطار تطبيع العلاقات مثلها مثل بقية دول العالم التى تحتفظ معها بعلاقات سلام طبيعية لشراء الكميات المتوافرة للبيع للخارج ، وأن تشارك فى المزايدات التى تقوم بها شركاتنا ، وبالأسعار الدولية المتعارف عليها .

وكيف استطاع الجانب الأمريكى وبالتحديد جهود الرئيس كارتر فى رحلته الأخيرة الى الشرق الأوسط أن يحل هذه المشاكل ؟ ما هى الصورة الآن ؟ وما مدى اقترابها أو ابتعادها عن مواقفنا السابقة ؟

□ سعى الجانب الأمريكى من خلال اللقاءات المختلفة فى كل من واشنطن وبروكسل وكامب ديفيد . ثم فى زيارة الرئيس كارتر للمنطقة لتسوية الموقف . وبعد مفاوضات ممتدة وصعبة وصياغات واقتراحات أمريكية مختلفة وافقت كل من مصر واسرائيل على مجموعة حلول يمكننى أن أؤكد بكل ثقة أنها تعكس مرة أخرى نجاحا مصرية فى عملية التفاوض لتحقيق أهداف مصر وذلك على الوجه التالى :

توصلنا الى خطاب موحد للربط . وجدول زمنى محدد للمفاوضات

والانتخابات لاقامة السلطة الوطنية الفلسطينية .

توصلنا الى تفسيرات محددة لمواد المعاهدة تعكس الموقف المصرى

الثابت .

- فرضنا على اسرائيل الالتزام بتوقيعات سريعة للانسحاب الاسرائيلى من سيناء وتعليم مدينة العريش ومناطق البترول فى وقت قريب فى مقابل موافقتنا على ايفاد سفير بعد مرور شهر من انتهاء الانسحاب الاسرائيلى
المرحلى الأول .

- لم نعط لاسرائيل أية حقوق خاصة فيما يتعلق ببتترول سيناء .
وتعليقى الوحيد على ذلك ان مصر نجحت خلال المفاوضات فى التمسك بمبادئ محددة لم تحد عنها ، كما نجحت فى اقناع أمريكا بتبنى موقف أمريكى قريب بل متفق فى كثير من الأحيان مع الموقف المصرى الأمر الذى فرض على اسرائيل ثقله وادى الى تراجعها عن مطالبها التى لا تتفق مع ما سبق ان التزمت به فى كامب ديفيد .

والآن .. ونحن على وشك التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هل نستطيع ان نقف وقفة مع انفسنا لنرى ماذا فعلنا ؟ وما الذى حققته هذه المعاهدة فى اطار ما كنا نسعى اليه ؟

□ كلنا يعلم ان الفلسفة المصرية لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط كانت تنطلق أساسا من عدة مبادئ محددة . أولها هو ضرورة تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع العربى الاسرائيلى .
وثانيها ضرورة ان تكون التسوية صالحة للتطبيق على كل الجبهات . وان ما ينطبق على طرف من الأطراف يجب ان تستفيد من مبادئه بقية الأطراف اذا رغبت فى ذلك او طالبت به . ثالثها ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

وأخيرا حق جميع شعوب منطقة الشرق الأوسط في العيش في سلام
وأمن داخل حدودها .

ولقد وضعت تلك المبادئ الثابتة في الخطاب الذي القاه الرئيس
السادات أمام الكنيست في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ وقد استمرت مصر منذ هذا
الخطاب التاريخي في التمسك بهذه الفلسفة الأساسية .

ولقد جاءت اتفاقات كامب ديفيد - التي حكمت المفاوضات بين مصر
واسرائيل من أجل التوصل الى معاهدة السلام - لتؤكد مرة أخرى هذه
المبادئ . وأن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تكون شاملة وأن تحقق
الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبقية الأطراف الأخرى .

ونأتى الآن لمعاهدة السلام فنجد أنها تضمنت في ديباجتها - علما بأن
الديباجة تشكل جزءا متكاملا من مبادئ وينود المعاهدة - أكثر من إشارة
واضحة للسلام الشامل وذلك على الوجه التالي :

فهى تشير الى أن المعاهدة تعتبر خطوة هامة وأولى في طريق السلام
الشامل والتوصل الى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى فى كل جوانبه .
وهى تدعو الأطراف العربية الأخرى لكى تشترك فى عملية السلام
على أساس مبادئ السلام بين مصر واسرائيل ومسترشدة بها .

كما تعيد تأكيد الاقتناع بالحاجة الماسة لاقامة سلام شامل فى المنطقة
وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين قبلهما جميع الدول العربية
واكدت هذا القبول فى اكثر من اجتماع عربى لل قمة .

وأخيرا وليس آخرا ، فان الديباجة تشير بوضوح الى ان اطار السلام
لكامب ديفيد انما قصد به ان يكون أساسا للسلام ليس بين مصر واسرائيل
فحسب ، بل أيضا بين اسرائيل واى من جيرانها كل فيما يخصه .

وفى ضوء ما سبق فان المعاهدة المصرية الاسرائيلية ليست الا خطوة

أولى ستبعتها خطوات أخرى من أجل تحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي
الإسرائيلي .

وقد وضعت هذه الخطوة الأولى الأساس والمبادئ التي تحكم باقى
جوانب التسوية .

وهكذا نكتشف أن هذه المعاهدة ليست نهاية .. ولكنها بداية . ليست
نهاية مفاوضات صعبة ولكنها بداية مفاوضات أصعب . ليست نهاية مشاكل
الحروب . ولكنها بداية مشاكل السلام . ليست نهاية متاعب الهدم . ولكنها
بداية بعث الحياة .

الحديث العاشر

سيادة الوزير ، قبل وصول الرئيس الأمريكى كارتر الى مطار القاهرة ، يوم الثلاثاء ١٣ مارس ، كان يبدو للجميع ان آفاق توقيع اتفاقية السلام أصبحت مغلقة ، وان كارتر لم يستطع ان يقنع الجانب الاسرائيلى بتخطى آخر العقبات فى طريق التوقيع ، فكيف تفسر نجاح مهمة كارتر فى اللحظات الأخيرة ؟

□ كل مباحثات تمر بفترات أزمات وانفراج ٠٠ يوم ١٣ ، كانت المباحثات تمر بمرحلة صعبة ٠ لكن بفضل الدبلوماسية الشخصية للرئيس كارتر ، تمكنا من تخطى العقبات ووضع أسس اتفاق السلام ٠ لكن اتفاق السلام هنا كان على مائدة المفاوضات منذ مبادرة الرئيس السادات ٠ انه لم يأت نتيجة بضع ساعات من النقاش ٠ وانما ١٥ أو ١٦ شهرا من المفاوضات ٠

ما هى الآفاق المفتوحة الآن فى منطقة الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ؟

□ هذه الاتفاقية هى مجرد مرحلة أولى يجب ان تتلوها مراحل أخرى كثيرة من أجل التوصل الى تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط ٠ فهى تسمح بإجراء مفاوضات جديدة بعد شهر واحد من توقيع الاتفاقية ، وذلك بين مصر واسرائيل وفى حضور الولايات المتحدة الأمريكية بهدف ايجاد تسوية لمشكلة الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ٠ وكما تعلم فاننا نوقع فى واشنطن اتفاقين لا اتفاقا واحدا ٠ الأول هو الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، والثانى ، وهو فى صيغة تبادل رسائل مماثلة ، يتضمن جدولا زمنيا للمباحثات الجديدة التى يجب ان تبدأ بعد شهر واحد من تبادل

وثائق التصديق والتي ستستمر بلا توقف حتى تاريخ محدد وهو اثني عشر شهرا بعد بداية المباحثات .

وعند انشاء السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية ، تبدأ على الفور عملية انتخابات اختيار من يتولون تلك السلطة الفلسطينية .
وعندئذ ، على السلطة العسكرية الاسرائيلية ان تصفى وجودها ، وعلى القوات الاسرائيلية ان تنسحب من غزة والضفة الغربية وتتجمع في بعض القواعد العسكرية وهنا تبدأ الفترة الانتقالية الجديدة التي تمتد خمس سنوات ونبدأ مرحلة ثالثة من المفاوضات تدخل فيها السلطة الفلسطينية في مباحثات مع السلطات الاسرائيلية والحكومة المصرية على استعداد للمشاركة في هذه المباحثات .

كان العالم ، يتوقع رد فعل عنيفا من جانب الدول العربية عند الاعلان عن توقيع الاتفاقية بين مصر واسرائيل . لكن رد الفعل ، الى الآن كان اقل من هذه التوقعات ؟ !

□ نعم . أتوقع مواقف عاطفية - بل أقول عنيفة - لكن هذه ظاهرة قد تكررت أكثر من مرة قبل ذلك . فانت تذكر ردود الفعل العربية على اثر اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية ، ثم ردود الفعل بعد الاتفاق الثانى ، ثم ردود الفعل عند زيارة الرئيس السادات الى القدس . سيكون هناك رد فعل عنيف ولا شك في هذا . لكن علينا أن نصبر حتى يمر بعض الوقت ، وعندما تهدأ ردود الفعل العربية ، فان الدبلوماسية المصرية تنوى الاتصال بالدول العربية لتشرح أهداف تحركنا وبأن الذى نسعى اليه هو السلام الشامل والكامل لمشكلة الشرق الأوسط . وان هذه الاتفاقية هي بمثابة سابقة هامة لاتفاقات أخرى قد تعقدها الدول العربية مع اسرائيل . فقد حصلنا على مبدأ هام للغاية بالنسبة لبقية الدول العربية . فللمرة الأولى ، حصلنا من اسرائيل على تفسير للقرار ٢٤٢ تنسحب بموجبه من جميع الاراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ فالقوات الاسرائيلية سوف تنسحب في اطار هذه الاتفاقية من كل

الأراضي المصرية لتعود الى الحدود الدولية التي كانت قائمة بين فلسطين -
وهي تحت الانتداب البريطاني - ومصر .

ويجب ان تطبق هذه السابقة على بقية الدول العربية التي احتلت
اسرائيل اراضيها ، في يونيو ١٩٦٧ . ومصر على استعداد لان تلعب دور
الشريك الكامل في أى مفاوضات بين تلك الدول العربية واسرائيل . وذلك
هو الهدف من وراء اتفاقيات كامب ديفيد حول اطار السلام . ونأمل ان
تدرك الدول العربية هذه الحقيقة خلال الأشهر القادمة . كذلك فقد حصلنا
على نتائج ايجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية . . . ففي الأسابيع القادمة سيتم
الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين الفلسطينيين ، وسيتم نقل مقر قيادات
الجيش الاسرائيلي من مدن الضفة الغربية وغزة ، وستنقل الى اماكن
بلا سكان ، وهذه الاجراءات سيكون من شأنها تهيئة المناخ المناسب للمفاوضات
القادمة . ولا اقول ان كل ذلك سيكون عملية سهلة ، لكنى اعتقد انه سيكون
بوسعنا ان نتخطى جميع العقبات لتتوصل في النهاية الى اتفاق شامل في
الشرق الأوسط .

واريد ان اذكرك بسابقة أخرى فيما يتعلق بموقف الدول العربية . .
في عام ٤٨ - ٤٩ تم توقيع اتفاق هدنة بين مصر واسرائيل .
بعد ذلك ببضعة أشهر ، تم توقيع اتفاق هدنة بين لبنان واسرائيل .
ثم بين الأردن واسرائيل وأخيرا بين سوريا واسرائيل .

اذن فهناك سوابق تدل على اننا لو نجحنا في شرح أهداف اتفاقات كامب
ديفيد . لو شرحنا ان مصر سوف تستمر في تحمل مسؤولياتها ازاء بقية الدول
العربية وازاء القضية الفلسطينية ، على الرغم من مواقف الرفض ، اعتقد
ان الحكمة سوف تتغلب في النهاية وان الدول العربية ، وعلى رأسها الدول
المعتدلة ، سوف تتعاون معنا للتوصل الى حل شامل للمشكلة .

هناك تعليقات كثيرة فى الصحافة الأجنبية تقول ان الولايات المتحدة ستعطى مصر مساعدات ضخمة ، وان مصر ، فى المقابل ، سوف تمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية كبيرة . فما هى حقيقة ذلك ؟

□ هناك إذن جانبان من التكهّنات . بالنسبة للأول ، فالاجابة هى نعم ، اننا نتوقع من الولايات المتحدة مساعدات هامة ، اما بالنسبة للجانب الآخر من التكهّنات ، فهو غير صحيح على الاطلاق ، فمصر لا تنوى على الاطلاق منح لا قاعدة عسكرية ولا تسهيلات عسكرية ، ولا حتى الدخول فى تحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة . فسياسة مصر هى عدم الانحياز وعدم الانحياز قائم على رفض التحالفات وعدم اعطاء قواعد عسكرية للدول العظمى . وكذلك هى سياسة مصر الثابتة ، ولن يحدث أبدا ان نعطى قاعدة للولايات المتحدة فى مقابل المساعدات التى نأمل الحصول عليها منها .

واود ان اوضح ان المساعدات التى تتوقعها مصر لن تقتصر على الولايات المتحدة وانما ستصل من أوروبا واليابان . ولو جاءت المساعدات من طرف واحد ، لكان ذلك مناخا مناسباً لعلاقات مشابهة للعلاقات الاستعمارية ، لكن تعدد المساعدات تبعد ذلك الخطر .

قرأت ان الدول الأوروبية تنوى التدخل لدى الدول العربية من اجل حثها على وقف الهجوم على الاتفاقية . فما رأيكم فى ذلك ؟

□ فاليتترك للعالم العربى مهمة تسوية مشكلاته بنفسه . فقد تم حل جميع المشكلات العربية الى يومنا هذا فى اطار عربى صرف . وانا واثق بان التضامن العربى سينتصر فى النهاية على جميع الصعاب . لكن أوروبا بوسعها ان تلعب دورا كبيرا فى المرحلة القادمة التى تهدف الى اقامة كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة .

ما هو تصورك لدور مصر في المرحلة القادمة ، اى بعد توقيع الاتفاقية بين مصر واسرائيل ؟

□ الدعاية العادية أو بعض الدعايات المغرضة صورت دور مصر في المرحلة القادمة على انه دور الشرطى فى هذه المنطقة من العالم .

لكن هذا غير صحيح على الاطلاق . فنحن لا ننوى ان نقوم بدور الشرطى فى المنطقة ، تماما كما لا ننوى ان نمنح الولايات المتحدة اى قاعدة أو تسهيلات عسكرية على ارضنا ، نحن جزء من الوطن العربى ومصر دولة عربية ودولة افريقية ، وسوف تستمر فى ممارسة دورها القيادى فى اطار العالم العربى والمجموعة الافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز . لن تتغير السياسة المصرية - فاتفاق السلام ، سيسمح لنا ان نقوم بدورنا القيادى بطريقة أفضل ، وان ندعم التعاون بين العالم العربى وافريقيا الذى بدا بصورة جدية هنا فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ . فتخلصنا من المشكلات الناتجة من مواجهتنا مع اسرائيل سيسمح لنا بالاهتمام بصورة أفضل بقضايا الداخلية وقضايا السياسة الدولية ، فمصر قد لعبت دائما دورا فى غاية الأهمية على الساحة الدولية ، سواء فى اطار حركة عدم الانحياز أو فى الحوار بين الشمال والجنوب ، وكل المشكلات التى يدخل فيها العالم الثالث .

والآن وقد انتهينا من احدى مراحل مشكلة الشرق الأوسط ، فسوف يتوفر لنا وقت أكبر للمشاركة فى دعم السلام والرخاء فى العالم كله .

هل تعتقد ان توقيع الاتفاق سيؤدى الى استقرار اكيد فى منطقة الشرق الأوسط ؟

□ لا أستطيع ان أقول هذا . بل أقول ان توقيع الاتفاق هو خطوة أولى فى طريق طويل ، واستقرار المنطقة لن يتحقق بالفعل الا عندما نتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية وحل شامل لمشكلة الشرق الأوسط .

الحديث الحادى عشر

اذا كان الشعب قد قال « نعم » لمعاهدة السلام . واذا كنا نحول هذه الكلمة الى اجراء قانونى هو تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ليهما تنفيذها . فليس هذا نهاية كل شىء . لاحق الشعب توقف عند قوله « نعم » . ولا واجبنا انتهى بتبادل وثائق التصديق . ان حق الشعب قائم دائما فى ان يسأل . . . ليعلم ، وواجبنا مستمر دائما ان نجيب بصراحة . . . ليقنع . هذا هو اسلوب الرئيس السادات منذ تولى الحكم . وهذه هى تعليماته الواضحة لجميع أجهزة الدولة .

هكذا فاجانى الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية . وانا اتصور انى اقوم بمحاولة غير مضمونة النتائج لاقتناعه بتقديم مزيد من التفسيرات حول معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، والاجابة على اسئلة ترددها جهات معينة لأسباب معروفة . بعض هذه الاسئلة يرددونه فى الخارج علانية . وبعضها يرددونه فى الداخل همسا . وبعضها يدعون انه يتردد فى الأذهان دون ان يفصح عنه اللسان .

واستطرد الدكتور بطرس بطرس غالى يقول : اننا لم نفعل شيئا نخاف أو نخجل منه وبالتالي لا يوجد سؤال يمكن ان يخرجنا .

اذن لا مانع لديك ان ترد على الذين يقولون ان الاعتراف
باسرائيل وتبادل العلاقات معها . يعنى اقامة علاقات مبنية
على الايديولوجية الصهيونية ؟

□ الذين يقولون هذا يستخفون بعقلية الشعب المصرى . ووعيه
السياسى .

ان القامة علاقات مع دولة لا يعنى قبول أيديولوجيتها فنحن نتبادل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي دون ان يعنى ذلك قبولنا للفكر الشيوعي . بل اننا نرفضه لتعارضه مع قيمنا الروحية . كما ان علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة لا تعنى قبولنا للفكر الرأسمالى الأمريكى . والمتابع لتطور الأيديولوجيات فى العالم يجد انها تتطور بحكم الممارسة والتفاعل مع الواقع . وبالتالي فان تعاملنا من مركز قوة مع اسرائيل كدولة وتطبيع العلاقات معها من شأنه ان يجرد الفكر الصهيونى تهريجيا من بعده التوسعى والعدوانى بحيث تصبح اسرائيل مجرد دولة مثل كل دول الشرق الأوسط ، وحينئذ يعود السلام والتعايش السلمى فى المنطقة .

اذا كنا قبلنا الدولة ووقعنا معها معاهدة سلام فهل فى هذه المعاهدة ما يضع قيودا على تحركنا بالنسبة للعلاقة السلمية مع اسرائيل ؟ مثلا ماذا نفعل اذا عرض مشروع قرار بإدانة اسرائيل فى الأمم المتحدة أو فى أى اجتماع أو مؤتمر دولي ؟ هل نستطيع ان نصوت ضدها ؟

نعم . . وطبعاً . سنصوت ضدها اذا أخطأت .

ان قيام علاقات سليمة وطبيعية مع دولة لا يعنى تطابق المواقف . ولا يعنى انه اذا ارتكبت تلك الدولة ما أراه خطأ . فلا أعبر عن رأى من الأسف الى الاستنكار الى الإهانة وفقا للظروف . هذا هو موقفى ازاء كل الدول حتى التى تربطنى بها أوثق الصلات والروابط .

ولا شك انه اذا أقدمت اسرائيل على أفعال نراها مخالفة للالتزاماتها للقانون الدولى . فلن نتردد فى التعبير عن ذلك . وقد فعلنا ذلك مؤخرا فى بيانات رسمية بشأن العدوان على لبنان وإقامة المستعمرات . ونحن نفرق بين تطبيع العلاقات . وبين أفعال قد تصدر من اسرائيل مخالفة للقانون ندينها وسنفذها بكل قوة .

**ما هي الآثار القانونية والسياسية والفعلية التي ستترتب
على تبادل وثائق التصديق ؟**

□ تبادل وثائق التصديق يعنى بدء سريان المعاهدة • بدء تنفيذ بنودها
والالتزامات الواردة فيها • بدء سريان وتنفيذ المواعيد المنصوص عليها فيها
وأهمها :

- ١ - بدء مفاوضات الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر •
- ٢ - انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء على مراحل فرعية
خلال تسعة أشهر •
- ٣ - بدء سريان الفترة المحددة للمباحثات بشأن إبرام الاتفاقات
الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها التي ستتنظم تطبيع العلاقات بين
مصر وإسرائيل خلال ستة أشهر من انتهاء الانسحاب الى خط العريش - رأس
محمد •

متى بالتحديد تبدأ مفاوضات الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

□ فى الأسبوع الأخير من مايو القادم •

أين تجرى ؟

ينتظر أن تكون الجلسة الأولى فى بير سبع •

هل تشمل تلك المفاوضات وضع القدس •• أو ستكون

لها مفاوضات مستقلة ؟

□ بالتأكيد ستشمل المفاوضات موضوع الحقوق الفلسطينية للشعب

والأرض معا •

القدس : ان المدينة المقدسة جزء من الضفة الغربية ينطبق عليها

خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ما ينطبق على الضفة الغربية •

على أى مستوى سيكون تمثيلنا فى تلك المفاوضات ؟

□ لقد شكلت فى مصر لجنة ثلاثية برئاسة الدكتور مصطفى خليل رئيس

الوزراء ووزير الخارجية وتضم كلا من وزير الدفاع ووزير الدولة للشئون الخارجية • مهمتها الاشراف على تلك المفاوضات • وسوف تحدد اللجنة مستوى التمثيل على ضوء ما يتفق عليه في هذا الشأن مع الجانب الاسرائيلي •

هل تشمل المفاوضات القادمة تدريب تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية مع وضع الضفة الغربية وغزة •• او ستجرى كل منها مستقلة عن الأخرى ؟ •

□ ان المفاوضات القادمة تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة • اما تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية فستتم في مفاوضات أخرى في توقيتات ومجالات أخرى •

ولكن مما لا شك فيه أن ايقاع عملية التطبيع بين مصر واسرائيل سيكون - بالضرورة - مرتبطا بما يتحقق من تقدم على طريق تسوية المشكلة الفلسطينية وفقا لاتفاقيتي كامب ديفيد والاتفاق التكميلي •

وما هو المنطلق الذي تبدأ منه المفاوضات القادمة ؟
بمعنى •• هل في مفهوم الأطراف المختلفة أنها من أجل الحكم الذاتي الكامل •• وانها تشمل الشعب والأرض معا • وليس الأفراد دون الأرض كما يدعى بعض قادة اسرائيل وبينهم رئيس وزرائها ؟

□ ان منطلق تلك المفاوضات واساسها هو اتفاقيات كامب ديفيد • والاتفاق التكميلي الموقع بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة • وبناء على ذلك فان الغرض من المفاوضات هو اقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة خمس سنوات انتقالية تنتهى بمباشرة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الوطنية • أما عن موضوع الحكم الذاتي للشعب او للأرض • فاني أقول - رغم عدم رغبتى في الدخول في مساجلات كلامية - ان التفرقة بينهما مجرد سفسطة لأن الشعب مرتبط بالأرض • والأرض هي المكان الذى يمارس فيه الشعب حقوقه • وبالتالي فان محاولة الفصل بينهما :

للادعاء بأن الأمر موضوع لاجئين (أى فلسطينيين يعيشون أينما كانوا في أرض ليست أرضهم . .) وليس موضوع قضية وطنية فلسطينية . وهو أمر قد حصته اتفاقات كامب ديفيد بأن أكدت على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ومن هم أطراف المفاوضات القادمة من أجل القضية الفلسطينية ؟ . . هل تشترك فيها أمريكا ؟ . . هل يشترك فيها فلسطينيون ؟

□ حسب وثائق السلام فإن أطراف تلك المفاوضات هي مصر وإسرائيل والأردن إذا رغب في ذلك . وكذلك الولايات المتحدة التي تعهدت بالمشاركة الفعالة في جميع مراحل المفاوضات والتسوية .

وبالنسبة للفلسطينيين فإن الاتفاق يقضى بأن تكون مشاركتهم في المرحلة الأولى - التي ستضع أسس إقامة الحكم الذاتي - ضمن الوفدين المصري والأردني . أما بعد الانتخابات فإنهم سيشاركون بوفد مستقل من ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين .

ونحن نأمل أن يشارك أشقاؤنا الفلسطينيون في الجهود المبذولة من أجل استخلاص حقوقهم .

ونحن على ثقة أنهم سوف يفعلون إن لم يكن عن طريق مباشر في البداية فبطريق غير مباشر عن طريق اتصالات مستمرة بينهم وبين المفاوض المصري .

هذا يقودنا الى ما يقوله البعض من أن الشعب الفلسطيني لم يفهم الاستراتيجية المصرية للوصول الى تحقيق آماله المشروعة فهل هذا صحيح ؟

□ إن الشعب الفلسطيني يتفهم تماما الاستراتيجية والجهود المصرية التي تستهدف استرداد حقوقه الوطنية المشروعة . إلا أن بعض قياداته لم تستطع للأسف - سواء لأسباب خاصة بها أو لضغوط تعرضت لها - أن تتفهم مع

جهودنا الصادقة • انتظارا ليوم تجنى فيه ثمار تلك الجهود دون أن تكون قد شاركت في العمل من أجلها •

ومع ذلك فمازلنا نرجو أن تتغلب المصالح القومية والوطنية العليا وأن تتمكن الغالبية المؤيدة للسلام العادل والشامل الذي نعمل من أجله من اسماع صوتها أقوى من أصوات الرفض العقيم •

بمناسبة الحديث عن بعض القيادات الفلسطينية •• ما هو موقف مصر الآن من منظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد المواقف الأخيرة للمنظمة من مصر في الوقت الذي تتردد فيه انباء عن اتصالات بين بعض قادة المنظمة وبعض المسؤولين الأمريكيين ؟

□ وابتسم الدكتور بطرس غالى وهو ينظر الى ساعته وقال :

- لم اتعود منك أن تحاول أن تجرنى الى حديث لا أريد الخوض فيه •
أو لم يحن أوانه بعد ولكنى أستطيع أن أقول لك أن دور مصر في دعم منظمة التحرير الفلسطينية معروف • لقد حققنا للمنظمة المكانة الدولية ، والاعتراف الدولي •

ولعلك تذكر أن مصر منذ سنوات اقترحت على منظمة التحرير الفلسطينية استكمالاً لمكانتها الدولية أن تعلن قيام حكومة فلسطينية مؤقتة ولكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب معروفة للجميع • وضاعت الفرصة وقد يصعب تنفيذها اليوم •

ولكننا نقدر الظروف التي تعيش فيها منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لانقسامها من ناحية ، وما تتعرض له من ضغوط من ناحية أخرى • ومع هذا فنحن نأمل أن يسود صوت التعقل ولا شك أنه مما يساعد على ذلك أن تبدأ اتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية ونرجو أن تتخلص أمريكا من عقدة عدم الاتصال المباشر بالفلسطينيين ، وأن تتخلص

المنظمة من عقدة الرفض كل الوقت ولكل شيء ميزة • مثل هذه الاتصالات يمكن
ان يشعر الشعب الفلسطينى من خلالها ان القوة الكبرى امريكا تقف
معنا على الطريق الذى عيبدته مصر بجهدهما ، الطريق الموصل الى الحقوق
الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى •
واذا تحقق ذلك ، فاملنا ان تجد المنظمة الوسيلة لكىلا تعوق اشتراكه
العناصر الوطنية الفلسطينية فى عملية الانتخابات ، واقامة الحكم الذاتى
الكامل توطئة لتقرير المصير •

الحديث الثانى عشر

اجرت « الاخبار » هذا الحديث بعد لقاء الدكتور غالى بالجنرال سيلاسفو المنسق العام لعمليات قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة ، فى الشرق الأوسط .

وفى البداية يقول وزير الدولة للشئون الخارجية ، ان مصر ترى وجوب وضرورة قيام المنظمة الدولية ومجلس الأمن التابع لها ، بالموافقة على استمرار قوات حفظ السلام الدولية بمهامها - فى اطار التكليف الحالى لها ، او فى اطار تكليف جديد - بالاشراف على الانسحاب الاسرائيلى من سيناء .

وان ذلك هو الوضع الصحيح من الناحية القانونية ، والسياسية والمنطقية .

والا فان الأمم المتحدة تكون قد وقعت فى تناقض اساسى ، مع موقفها الثابت منذ عام ١٩٦٧ ، فى ضرورة تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة .

وان عدم اتخاذ مجلس الأمن لهذا الاجراء ، لا يشكل فقط تناقضا فى المواقف التى سبق للمجلس تبادلها فى الماضى ، ولكنه يمثل ايضا موافقة مجلس الأمن على استمرار احتلال اسرائيل للاراضى المصرية ، وهو الامر الذى يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولى .

ومصر لا تعتقد ان اية دولة ، مهما كبرت او صغرت ، يمكن ان تقبل تحمل هذه المسئولية الخطيرة ومحاولة اعاقه انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة .

ولا حتى الاتحاد السوفيتي ؟

□ أنا أعني بالذات الاتحاد السوفيتي ، فإنه كدولة كبرى ، لا نعتقد أنه يمكن أن يقبل تحمل هذه المسئولية الخطيرة ، مسئولية إعاقة الانسحاب من الأراضي المحتلة .

وقال الوزير : أن استمرار احتلال أراضي دولة من قبل دولة أخرى بالقوة يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع مبادئ القرار ٢٤٢ .
كذلك نص على تأكيد ضرورة إعادة الأراضي المحتلة ، وأن إقامة السلام الدائم والعدل ، يجب أن يشمل تطبيق مبادئ القرار ٢٤٢ ، وفي مقدمتها انسحاب القوات الاسرائيلية ، وتأمين جميع دول المنطقة ، بالإضافة إلى مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنشيط مهمة يارنج للتوصل إلى اتفاق على ضوء مذكرة يارنج في ٨ فبراير ١٩٧١ .
ويلاحظ في هذا الشأن ، أن الأمم المتحدة ، وافقت على الإجراءات التي اقترحتها السفير يارنج في جهوده من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ ، إلا أن هذه الجهود قد فشلت لأسباب معروفة ، أما الآن فقد استطاعت مصر في اتفاقية كامب ديفيد ، أن تصل إلى أسلوب التطبيق العملي للقرار .

وهل تغير الموقف المصري منذ مقترحات يارنج وحتى معاهدة السلام ؟

□ مصر كانت دائما ، منذ ١٩٦٧ موقفا ثابتا ، وذلك بموافقتها على القرار ٢٤٢ ، والعمل على اقترانها له توجت بمعاهدة السلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩ ، وخلال ذلك وافقت مصر على ترتيبات الأمن في ردها على يارنج عام ١٩٧١ ، وذلك في صورة مناطق منزوعة السلاح وتواجد قوات دولية ، مقابل الانسحاب الاسرائيلي ، والالتزامات السياسية الأخرى .
وجاءت معاهدة السلام لتؤكد ثبات الموقف المصري ، منذ عام ١٩٧١

وحتى عام ١٩٧٩ .

وما هو التناقض الآن ؟ !

□ لقد وافقت الأمم المتحدة فعلا على التسوية كما قلت لانها تأتي في اطار قراراتها ، وترجمة مبادئها ، ابتداء من القرار ٢٤٢ ، ومذكرة يارنج ، والأفكار التي تضمنتها لجنة الرؤساء الأفارقة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، والتي حاولت الوساطة في عام ١٩٧١ ، تدعيما لجهود يارنج .
بل أن الجمعية العامة لم تكتف فقط بذلك ، بل استمرت عن طريق الجمعية العامة ومجلس الأمن في القرارات ، وآخرها قرار صادر عن المجلس في ١٩٧٨ ، بشأن تجديد فترة قوات الطوارئ يؤكد على الآتي :

- ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢ لعام ٦٧ .

- ان أولى خطوات تنفيذ القرار يجب ان يتم على نسق مذكرة يارنج لعام ١٩٧١ .

- ان ذلك يتضمن انسحاب اسرائيل من سيناء واقتراح ذلك بترتيبات الأمن اللازمة في صورة مناطق منزوعة السلاح وتواجد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

هل بحثتم مع الجنرال سيلاسفو ، موضوع تجديد قوة الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط ودور هذه القوة في عملية الاشراف على استلام العريش ، التي ستجرى بعد غد .

□ ان الجنرال سيلاسفو هو المنسق العام لعمليات قوات الطوارئ في الشرق الأوسط ، ومن ثم فانكم تستطيعون استنتاج ان ما ناقشته فيه هو مجال عمله ، ومهمته ، وقد كانت المقابلة عموما مفيدة .

الحديث الثالث عشر

هل من المعقول أن تبدأ مفاوضات القضية الفلسطينية دون وجود رأى فلسطيني ؟ ! لن يشتركوا معنا بأية صورة من الصور ؟ !

وأحمل التساؤل الى الدكتور بطرس بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، الرجل الذى عايش السلام منذ كانت المبادرة تمثل حلما للعالم ، حتى أصبح حقيقة على أرض سيناء وبهدوء واثق يرد :

□ بالطبع سيشتركون • ولكن بصورة غير الى كان ينبغى أن تكون •
كان المفروض طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد أن تكون المشاركة رسمية بمعنى وجود ممثلين فلسطينيين فى وفد مصر وهو أمر يبدو لأسباب لا داعى للخوض فيها الآن ان اشقاءنا الفلسطينيين غير مستعدين له بعد •

وهنا كان يمكن أن تكون المشاركة شبه رسمية تأخذ شكل مشاورات مصرية فلسطينية علنية على هامش المفاوضات وهو أمر يبدو أيضا لنفس الأسباب ان اشقاءنا الفلسطينيين غير قادرين على الموافقة عليه !!

لا يبقى اذن الا ان تكون المشاركة غير رسمية بمعنى أن تتم اثناء المفاوضات مشاورات سرية مع عناصر فلسطينية وطنية و و وهذه المشاورات قائمة فعلا منذ فترة وسوف تستمر !!

هل هذه الاتصالات السرية تشمل منظمة التحرير الفلسطينية ؟

ويبتسم الدكتور بطرس بدبلوماسية شديدة وذكىة ، ويقول :

تستطيع أن تسأله من حيث أنت ، ولا أستطيع أن أجيب عليه من حيث أنا !!

**هل معنى هذا أن الفلسطينيين سيظلون وراء الستار
فى كل المفاوضات المتعلقة بمصيرهم ؟**

□ لا . فنحن الآن فى المرحلة الأولى فقط من مفاوضات القضية الفلسطينية
وهى المرحلة الخاصة بكيفية قيام الحكم الذاتى الفلسطينى ، وعندما تنتهى
سيتم انتخاب السلطة الفلسطينية انتخاباً حراً مباشراً ، وعندما تبدأ هذه
السلطة ممارسة عملها يبدأ العد التنازلى للفترة الانتقالية . والمرحلة الثانية
من المفاوضات وهى الخاصة ببحث الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة
وأسلوب وترتيبات تقرير الشعب الفلسطينى لمصيره هنا تكون لدينا سلطة
فلسطينية قائمة ومسئولة . هذه السلطة هى التى ستتولى المرحلة الثانية
من المفاوضات مع مصر واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والأردن .
لو أراد !!

ومن هنا يتضح أن مصر تضمن تواجدا فلسطينيا منذ بدء بحث تنفيذ
اتفاقية كامب ديفيد حتى النهاية ويبقى أن نتمنى أن تستطيع القيادات
الفلسطينية تحمل مسئولياتها . وتشارك بجدية فى شق الطريق الى تقرير
المصير بدلا مما يفعلونه الآن وهو - فى النهاية لا يخدم الا مصالح بعيدة
تماما عن مصالح الشعب الفلسطينى الذى يعانى من الاحتلال الاسرائيلى
بقدر ما يعانى من محاولات عربية للسيطرة والاستغلال .

**بمناسبة الحديث عن الحكم الذاتى . ما رأيك فيما قاله
الياهو بين اليسار مدير مكتب بيغن عن استعداد اسرائيل
لمنح الحكم الذاتى وليس الاستقلال ؟ !**

□ هذا من نوع التصريحات للاستهلاك المحلى وهو يعلم جيدا الفرق
بين الحكم الذاتى الادارى الذى تمنحه دولة لاقليم تابع لها اصلا وبين
الحكم الذاتى لاقليم محتل ينتهى بتقرير المصير والاستقلال .

فالضفة الغربية وغزة أرض فلسطينية احتلت عام ١٩٦٧ فقط والحكم الذاتى الذى نحن بصددده مستمد من اتفاقية كامب ديفيد وهى اتفاقية دولية وبالتالي فهو حكم ذاتى وفقا لمفهوم القانون الدولى يتمتع بصلاحيات كاملة سياسيا وتشريعيا وإداريا وقضائيا . وله قوات شرطة فلسطينية قوية لاقرار النظام والأمن الداخلى كمنشولية فلسطينية وليست اسرائيلية . واختصاصاته الاقليمى يشمل غزة والضفة الغربية بكاملها بما فيها القدس ويقوم على الانتخاب الحر المباشر وهو حكم انتقالى - بنص اتفاقية كامب ديفيد - ينتهى بعد فترة أقصاها خمس سنوات الى تقرير المصير والاستقلال .

□ اليس غريبا تشابه مواقف اسرائيل والرفض العربى من الحكم الذاتى الفلسطينى ؟

وكأنه لم يسمع سؤالى . يستمر الدكتور بطرس :

ان ٥٠ دولة مستقلة الآن - ليس آخرها جيبوتى ودولة الامارات العربية مرت بطريق الحكم الذاتى قبل الاستقلال وبينها زعامات الرفض !! ولست ادري لماذا يرون ان الحكم الذاتى حلال لهم حرام على الفلسطينيين !!

فى تصورى ان الأمر كان يمكن أن يكون أسهل كثيرا لو كانوا قد استجابوا لاقتراح مصر بإنشاء حكومة فلسطينية مؤقتة وبالمناسبة ما هى قصة هذا الاقتراح ؟

□ طبعا . . كان الموقف سيتغير تماما ولعلهم يندمون الآن على ذلك ولكن لم يعد ينفع الندم .

لقد بدأت القصة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . يومها وضعت مصر استراتيجية جديدة لإدارة الصراع مع اسرائيل على جبهتى استعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وتحقيق الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة المحتلة وكان بين عناصر هذه الاستراتيجية توحيد الجهود الفلسطينية الشريفة فى إطار واحد ، وتأكيد الوجود الفلسطينى على المستوى الدولى للرد على

الموقف الاسرائيلى الذى كان يومها ينكر حتى مجرد وجود شعب فلسطينى .
فى هذا الاطار قدمت مصر اقتراح انشاء حكومة فلسطينية مؤقتة فى
المنفى على نمط حكومة الجزائر فى المنفى اثناء نضالها من اجل الاستقلال .
كانت مصر ترى انها خطوة كبيرة على طريق اعتراف المجتمع الدولى بالشعب
الفلسطينى وحقه فى اقامة دولته وحكومته على ارضه ، وانها ستفرض على
القوة الفلسطينية توحيد جهودها والالتزام باستراتيجية محددة فى اطار
واضح المعالم .

قدمت مصر هذا الاقتراح قبل حرب ١٩٧٣ ولكن فجأة توقف كل شىء .
اضاعت القيادة الفلسطينية هذه الفرصة كما اضاعت فرصا اخرى قبلها
وبعدها واختارت ان تعالج القضية الفلسطينية فى اطار التوازنات العربية ،
والخضوع لمصالح بعض الدول العربية التى كانت ترى ان الفكرة ستؤثر على
نفوذها لدى التجمعات الفلسطينية .

الحديث الرابع عشر

قلت ٠٠ تنتقل الى مفاوضات الحكم الذاتى ٠٠ ما هو حجم الفجوة بين الموقفين المصرى والاسرائيلى خاصة بعد قرارات اسرائيل باقامة المزيد من المستوطنات ، وكذلك برفع الحظر عن بيع الاراضى العربية المحتلة ؟

□ قال : لقد أعلنت مصر رأيها بوضوح وقوة فى هذه القرارات الاسرائيلية المخالفة لقواعد القانون الدولى وللاتفاقيات الدولية والتي تناقض أيضا روح ونصوص اتفاقيات كامب ديفيد التى تستهدف رفع يد اسرائيل عن الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة حكم وطنى فلسطينى كخطوة على طريق تقرير الشعب الفلسطينى لمصيره . كما اوضحنا ان هذه القرارات الاسرائيلية تضيف عقبة جديدة امام المفاوضات التى تجرى والتي من المفروض ان تتم بحسن نية وبالالتزام حقيقى ومخلص بما تم الاتفاق عليه . وهذا الموقف المصرى الثابت هو الذى ستواجه به اسرائيل بالقوة ولن تقبل اية محاولات للمساس بالطابع العربى للضفة والقطاع . ونحن واثقون بأن الشعب الفلسطينى لن يقبل ان يبيع اراضيه للاسرائيليين .

ولكن هل حققت مفاوضات الحكم الذاتى بعض النجاح حتى الآن ؟ وماذا ينتظر من نتائج ؟

□ ان المفاوضات صعبة ومعقدة . وقد حققت بعض التقدم ولكن مازالت العقبات كثيرة ونحن نعمل على تذليلها فى خلال فترة السنة التى تحددت لتلك المفاوضات والتى تنتهى فى مايو القادم . واذا كانت المفاوضات لا تزال

فى بدايتها • ونحن نأمل ان نستطيع ان نحقق نتائج ايجابية لدفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى وتعبيد الطريق امامه لمباشرة حكم نفسه بنفسه •

وهل ما يزال الباب مفتوحا لانضمام بعض الأطراف الأخرى للمفاوضات •• وما هو موقف الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة • وهل هناك اتصالات معهم • وما هو موقف مصر من منظمة التحرير الفلسطينية ؟

□ ان الباب ما يزال مفتوحا امام الأطراف الأخرى للانضمام للمفاوضات • وكلما تحققت نتائج ايجابية فان هذا يشجع عناصر أخرى على الانضمام لجهود السلام • ومن الطبيعى ان هناك اتصالات مع الفلسطينيين ولكن من الطبيعى ايضا الا نفصح عن تلك الاتصالات فى المرحلة الحالية •

اما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فاننا نقول انها تمثل الشعب الفلسطينى ، وان هذا التمثيل يفرض عليها التزامات يبدو انها تستطيع حتى الآن الاضطلاع بها لأسباب عديدة لا داعى للخوض فيها فهى معروفة •

قلت •• واذا كانت ما تزال هناك فجوة بين كل من الموقفين المصرى والاسرائيلى فيما يتعلق باقامة الحكم الذاتى • وقد اعلنتم من قبل ان هناك ارتباطا بين تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية وبين تحقيق النجاح فى مفاوضات الحكم الذاتى • فما هو الموقف المصرى ؟

□ قال : ان التبادل الدبلوماسى بين مصر واسرائيل على مستوى السفراء سوف يتم يوم ٢٦ فبراير القادم كما هو متفق عليه فنحن حريصون على تنفيذ بنود المعاهدة • اما تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ودرجاته فسوف يتوقف على مدى تحقيق النجاح فى مفاوضات الحكم الذاتى •

قلت •• هناك نغمة تتردد بان الادارة الأمريكية سوف تكون خلال الفترة القادمة مشغولة بالانتخابات ، وبالتالي سوف يؤثر ذلك على دورها فى مفاوضات الحكم الذاتى ••

وكذلك فى ضغطها على اسرائيل ٠٠ فما صحة ذلك ؟

□ قال : ان الادارة الامريكية الحالية حريصة على انجاح تلك المفاوضات وبالتالي فهو نجاح وتدعيم لها وهذا يؤكد المؤتمر الثلاثى لرؤساء وفود مصر واسرائيل وامريكا فى لندن ايضا ٠٠ فبعد مبادرة الرئيس السادات وبعد التحرك الدبلوماسى المصرى اصبح من الواضح ان الرأى العام العالمى سواء داخل امريكا او خارجها يعارض موقف اسرائيل ٠٠ وبالتالي فذلك عنصر هام فى المفاوضات الحالية ٠

ومن ناحية اخرى فمصر تقوم الآن بتحريك مكثف فى اوربا الغربية من أجل مشاركتها فى تلك المفاوضات كشريك كامل وذلك لتأثيرها على اسرائيل ٠ ولقد نجحنا فى تحقيق ذلك ٠ وظهر خلال اجتماعات البرلمان الاوروبى بستراسبورج الايام الماضية حيث كان التأييد والمساندة لموقف مصر والمعارضة لموقف اسرائيل المتعنت ٠

قلت اذا ما هو موقف مصر بعد توقف الحوار الأمريكى الفلسطينى بعد استقالة أندرو بانج مندوب امريكا فى الأمم المتحدة ٠ وهل تعتقد ان هناك ضرورة لاستئناف هذا الحوار خاصة بعد اعلان امريكا رفضها بالسماح لعناصر منظمة التحرير الفلسطينية بدخول الولايات المتحدة ؟

□ قال : ان السؤال يتضمن الإشارة الى شئون أمريكية داخلية لا أريد التعليق عليها ٠ اما عن الحوار الأمريكى الفلسطينى فهو قائم فعلا ولم يتوقف وان استمراره عامل ايجابى بالنسبة لجهود السلام ٠ وقد شجعت مصر الولايات المتحدة دائما على اجراء هذا الحوار ٠ بل استطيع ان اقول انها مهدت له بالفعل ٠

الحديث الخامس عشر

يقول الدكتور بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية فى بداية حديثه للاخبار ، ان هناك عاملين أساسيين عن مبادرة السلام المصرية ، التى فُجِزَها الرئيس السادات منذ عامين ، وطرحا نفسيهما ، لتغيير المفاهيم السياسية ، والواقع السياسى على الساحة العالمية والمحلية .

العامل الأول ، أو التغيير الأول هو تغيير سياسى فلسفى ، فقد اجتمعت الدول بعد الحرب العالمية ووضعت لنفسها ميثاقا ، هو ميثاق الأمم المتحدة ، ينظم العلاقة بينها ويقوم هذا الميثاق على فلسفة عدم استعمال القوة وعدم التهديد باستخدام القوة فى حل المنازعات لكن الاحداث العالمية توالى ٠٠٠ وانهارت التكتلات والاحلاف العسكرية ووقعت حروب كثيرة ، سواء فى كوريا أو فيتنام ، كما ادى تشبث الاستعمار بمواقفه رغم الميثاق الى حروب التحرير فى افريقيا وغيرها ٠٠ ومن هنا اصبح السلاح هو الوسيلة لتحقيق الاهداف السياسية فى العالم ، وتعمقت فكرة القوة ، واستُخدِمَ القوة فى وجدان العالم ، بالرغم من دعوة الميثاق الى السلام .

ثم جاءت مبادرة السلام لتعيد احياء فلسفة السلام ، وطرحها طرحا جديداً على الساحة الدولية وبالتالي فان المبادرة تحمل فى طياتها اصاله الماضى فهى تمثل العودة الى فلسفة تبدأ استخدام القوة فى حل المنازعات السياسية بين الدول ، والتأكيد على ان المفاوضات والخوار بين الأطراف

المختلفة ، هو الطريق الأمثل ، وانه عن طريق نبذ استعمال القوة ، أو التهديد بها يستطيع العالم ان يحقق اكثر .

والعامل الثانى ، والتغيير الثانى ، هو ان هناك واقعا ماديا أو نتيجة مادية ، وقعت بعد مبادرة السلام ، ونحن اليوم نستطيع ان نلمس ذلك ببساطة بعد مرور عامين فقط على المبادرة ، فهناك متغيرات أساسية مادية وملموسة على الخريطة السياسية للمنطقة .

ونحن فى مصر قد تحقق لنا انسحاب القوات الاسرائيلية من شبه جزيرة سيناء على مراحل ، وقد استردت مصر العريش ، ثم مناطق التعدين والبتترول فى سيناء ومنذ ايام عاد العلم المصرى ليرفع فوق مناطق كثيرة من سيناء ، ومنها سانت كاترين .

والأكثر من هذا اننا سجلنا مبادئ أساسية خلال هذه المرحلة وهى عدم الحق فى اقامة مستوطنات وضرورة العودة الى الحدود الدولية ، أو الحدود التى كانت قائمة قبل يونيو ١٩٦٧ .

أى ان تعود الأوضاع الى ما كانت عليه قبل يونيو ١٩٦٧ ، وهذه المبادئ التى تأكدت فى اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل تشكل سابقة تطبق بالنسبة للضفة الغربية ، وقطاع غزة والجولان ، وبالنسبة للبنان كذلك .

وهذه كلها اشياء ، أو متغيرات مادية ملموسة ، تم تحقيقها خلال العامين الماضيين فقط ، من ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، وحتى اليوم ، وكلها نتيجة الحدث العظيم لمبادرة السلام .

وهذا فى الواقع هو المعنى الحقيقى للمبادرة . فمن الناحية الفلسفية قدمنا للعالم ، وللعالم العربى بالذات ، أسلوب جديدا ، وحضاريا لحل النزاع ، نستطيع من خلاله ان نحقق الاهداف التى نرجوها ، وكذلك قدمنا واقعا ماديا وهو الانسحاب ، نتيجة أسلوب التفاوض من أجل السلام .

ما هو التغيير الأساسى الذى أحدثته مبادرة السلام على
الموقف الأمريكى من مشكلة الشرق الأوسط ؟ !

□ يقول الدكتور بطرس غالى ، المبادرة المصرية استطاعت ان تضع
الولايات المتحدة طرفا أساسيا فى حل قضية الشرق الأوسط بعد ان كان
موقفها اما التباعد أو الانحياز لاسرائيل ، وهذا فى حد ذاته أكبر مكسب
أو أكبر انجاز للمبادرة ، وتأثيرها على أمريكا وكلنا نلمس ذلك ، ابتداء
من مباحثات السلام الأولى ، ثم كامب ديفيد ، وأخيرا مباحثات الحكم
الذاتى الآن .

ففى كل هذه المفاوضات أو المباحثات ، كان الطرف الأمريكى شريكا
كاملا فى كل شىء ، وهذا تطور كبير وضخم .

وما هو تأثير المبادرة على الموقف السوفيتى ، وعلاقة
مصر به باعتباره احدى القوتين العظميين ؟ !

□ ويجب وزير الدولة للشئون الخارجية قائلا : المبادرة قدمت للاتحاد
السوفيتى وسيلة لاجراء حوار ، والاشتراك معنا فى أكثر من مرة ، بدليل
اننى وجهت الدعوة الى الاتحاد السوفيتى ، بناء على تعليمات من الرئيس
السادات فى ديسمبر ١٩٧٧ ، لكى يشارك معنا ومع بقية الأطراف فى مؤتمر
تحضيرى هنا فى مصر ، وهو مؤتمر القاهرة التحضيرى .

بل وأكثر من ذلك ، فى وثيقة كامب ديفيد ، هناك دعوة ضمنية للاتحاد
السوفيتى لكى يشترك وهو ما يتجلى واضحا فى مطالبنا لمجلس الأمن ، ان
يتبنى القرارات والاتحاد السوفيتى عضو دائم فى مجلس الأمن .

كما أكدت مصر على ذلك أيضا ، فى نداء الرئيس السادات فى منروfia
حينما أعلن انه يوجه الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ،
وفى هذا دعوة للاتحاد السوفيتى ان يشارك فى مباحثات السلام .

وبهذا نستطيع ان نقول ان مبادرة السلام المصرية فتحت الباب امام

الاتحاد السوفيتي لكي يشارك ولكنه لم يستطع حتى الآن استخدام هذا الباب .

ما هي الصورة بالنسبة لمستقبل السلام الشامل في المنطقة الآن وبعد عامين من مبادرة السلام والعقبات التي تعترض هذا السلام الشامل من خلال مفاوضات الحكم الذاتي ؟

السلام الشامل لابد ان يتحقق ونحن نسير فيه لكن هناك عقبات تعترضه ، والعقبات نصفها في طريق السلام الشامل ، جبهات رفض ثلاث هي : -
اولا : جبهة الرفض الاسرائيلية وهذه الجبهة غير مرتاحة لمبادرة السلام ، وغير مرتاحة لاتفاقية السلام والمعاهدة ، وترى ضرورة الاحتفاظ بالأوضاع التي كانت قائمة قبل ذلك .

وهذه الجبهة للرفض الاسرائيلي معزولة في اسرائيل ، ولا تستطيع ان تفرض وجهة نظرها ، او تتعامل بالمنطق امام قوة المبادرة ، وهي تمثل اقصى اليمين في اسرائيل .

ولكنها مع ذلك ، لا تكف عن محاولة التأثير على الموقف فهي ممثلة في الحكومة الاسرائيلية ، وبرز مظاهر تأثيرها هو ما يتعلق بما تعلن عنه الحكومة الاسرائيلية من اقامة مستوطنات جديدة ، واتخاذ اجراءات تعسفية تعطل مسيرة السلام ، ومصر تسجل رأيها في ذلك باستمرار .

ثانيا : جبهة الرفض الفلسطيني فهناك عناصر فلسطينية ترفض المعاهدة لأسباب مختلفة سواء كانت لان ميولها واتجاهاتها ماركسية او بسبب ارتباطات لها مع بعض الدول العربية ، وكلنا نعرف ان هناك منظمات فلسطينية مرتبطة تماما ببعض الدول العربية ، ومن هذا المنطلق فهم يرفضون الايجابيات في مبادرة السلام

ثالثا : جبهة الرفض العربي ، وهي ترفض المبادرة لأسباب ليس لها اي

علاقة ، بالقضية الفلسطينية بقدر ما لها من اسباب خاصة بخلافات بينها وبين مصر ، أو بسبب طموح في زعامة العالم العربي وما شابه ذلك ، وكانت النتيجة انها استعملت القضية الفلسطينية وصنعت جبهة للمزايدة والرفض . ومن المثير للسخرية حقا ان الجبهات الثلاث للرفض تقف في نفس الصف ويشجع تطرف كل منها تطرف الآخرين بحيث تكون الصورة النهائية ان قوى الرفض الثلاث تبدو كأنها تقوى كل منها الاخرى وتربطها جميعا هدف واحد هو تقويض محاولات تحقيق السلام الشامل .

(جريدة الأخبار القاهرية ، ٢٩ - ١١ - ١٩٧٩)

الحديث السادس عشر

قلت : استندت دول الرفض الى مغالطات اساسية للحصول على تأييد من الجمعية العامة لهذا القرار ، ما هي المغالطات التي ادخلتها هذه الدول ، وما هي الظروف التي تم فيها التصويت على القرار ؟

□ غريب حقا ان يتم عرض قضية دقيقة ومعقدة مثل القضية الفلسطينية بهذا الأسلوب المبسط والسطحي ، وفي جو الترغيب والترهيب الذي تم فيه التصويت على القرار ، والدليل على ذلك هذه المغالطات التي وردت في القرار :

ففي البداية زعمت دول الرفض - ومن ايدها - ان اتفاقيات كامب ديفيد قد حددت - في بعض أجزائها - مستقبل الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي والحقيقة هي ما يلي :

١ - ان اتفاقيات كامب ديفيد انما استهدفت ازالة بعض من المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، وفتحت طريقا يمكن لابناء الشعب الفلسطيني ان يسلكوه على طريق الاستعادة الكاملة لحقوقهم .

٢ - ان هذه الاتفاقيات هي اول وثيقة تتعهد فيها الحكومة الاسرائيلية رسميا بالتفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني للتوصل الى حل القضية الفلسطينية في كافة عناصرها .

٣ - ان هذه الاتفاقيات تنص على اقامة حكومة فلسطينية ذاتية محل سلطة الاحتلال العسكري الاسرائيلي ولفترة انتقالية يتم فيها تفاوض بين اسرائيل والفلسطينيين ، وبمشاركة مصر ومن يود من الدول العربية ، في صياغة كافة عناصر المشكلة الفلسطينية لتحديد مستقبل الضفة «بما فيها القدس»

وقطاع غزة ، وبمعنى آخر فإن وضع الاحتلال إنما يعد وضعاً انتقالياً يجب الانتهاء منه .

٤ - تنص الاتفاقيات على أن أي حل يتم الاتفاق عليه إنما يعرض على الشعب الفلسطيني وممثليه ، ولإبناء هذا الشعب وحدهم حق القبول أو الرفض .

٥ - وكذلك تنص على أن أي حل يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

٦ - أن هذه الاتفاقيات تؤدي إلى بدء الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما تحدد وضع القوات الباقية خلال فترة الانتقال في أماكن ومعسكرات محددة .

كل هذا - إذا تم تحقيقه - يعد خطوة واضحة على طريق القضاء على الأمر الواقع الذي أريد فرضه على الشعب الفلسطيني وعلى أرضه حتى يثبت وضعه وتصعب زحزحته .

قلت : هل كامب ديفيد هو الحل النهائي ؟ !

□ أجاب الدكتور غالى : لم تدع مصر يوماً ، ولا هي تؤمن ، بأن ما تم التوصل إليه في اتفاقيات كامب ديفيد يعد حلاً نهائياً أو أمراً مفروضاً على الشعب الفلسطيني ، أن ما قامت به مصر إنما هو إسهام متواضع في هذا الموقف الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحريكه لصالح الشعب الفلسطيني ، وفي دفع إسرائيل نحو مناقشة الحقوق الفلسطينية والاعتراف بها ، وفي كل ذلك فلم تدع مصر أنها تتكلم باسم الشعب الفلسطيني أو أن لها الحق في أن تقبل أو ترفض أي شيء نيابة عنه ، فللشعب الفلسطيني ممثلوه الشرعيون الذين لهم حق التحدث باسمه .

قلت : وهل تمت هذه الاتفاقيات في الأمم المتحدة أم

خارجها ؟ !

□ ان الادعاء بأن هذه الاتفاقيات قد تمت خارج اطار الأمم المتحدة هو

ادعاء غريب حقا ، كما انه ادعاء باطل ، فان ما تم من تقدم نحو السلام فى الشرق الأوسط بما فى ذلك اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية انما تأسست - طبقا لنص الاتفاقيات والمعاهدة - على أمور ثلاثة :

١ - مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى .

٢ - قرار مجلس الأمم رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

٣ - قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٣ .

فكيف يكون ذلك خارج اطار الأمم المتحدة وهى التى ابلغت رسميا بكافة الوثائق التى تم التوصل اليها ، كما اودعت لديها النصوص ، بل ان عددا من الخطوات التنفيذية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية المنبثقة عن اتفاقيات كامب ديفيد قد تم فى اطار مجلس الأمن مثل تقرير اختصاص ودور لهيئة مراقبى الأمم المتحدة للهدنة فى الشرق الأوسط فى استعادة الأجزاء المحتلة من سيناء ومراقبة تنفيذ المعاهدة .

ثالثا : ان الاتهام الموجه الى بعض فقرات كامب ديفيد من انها تجافى الحقوق الأصلية للشعب الفلسطينى ، هو اتهام لا أساس له ، فحق العودة هو ثابت لا يمكن دحضه ، ومن ثم فان النص عليه واضح من حيث ضرورة الحل العادل لمشكلة اللاجئين والتنفيذ الكامل للقرار الصادر فى هذا الصدد ، وهو قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، ٣ ، الصادر عام ١٩٤٩ والذى ينص على حق العودة أو التعويض .

وأما بالنسبة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فهو الهدف الذى نناضل جميعا فى سبيله ، وهو الهدف الذى من أجله قامت مصر بمبادرتها عام ١٩٧٧ ، كما انه الهدف الذى قبلت مصر من أجله الدخول فى اتفاقيات كامب ديفيد فى جزئها الخاص باقامة فترة انتقالية فى الضفة الغربية وغزة . ومصر لا يمكن - بعد كل توضيحاتها فى سبيل القضية الفلسطينية - ان تتنازل عن موقفها الثابت بالنسبة لناصره هذا الحق الثابت او ذاك .

**قلت : ولكن مصر صوتت لصالح القرار الأول الذى حصل
على تأييد ١١٤ دولة •**

□ مصر تعلن مرة أخرى وبكل قوة انه اذا كان النضال نضال قرارات
وخطب وبيانات ، فان لدينا منها الكثير ، وهى فى ذاتها لا تحقق شيئا الا ان
تشعر البعض براحة نفسية كبديل عن عجز من مواجهة مشاكلنا بايجابية
وشجاعة وفداء ، وأما اذا كان الأمر امر نضال حقيقى فان علينا ان نقبل
تحدى السلم كما قبلنا تحدى الحرب ، وان نكون فى الحالتين مخلصين
لقضيتنا ولستقبل امتنا لا خاضعين لاتجاهات سياسية مشبوهة أو أهداف
حزبية ضيقة تريد تحقيق مكاسبها ولو على اشلاء فلسطين شعبا وارضاً
ولو كانوا حقا جادين لطرحوا ولم لا يقبلونه بدلا من هذا الموقف السلبي
الذى لا يعبر الا عن عجز وحقد مؤسفين •

وفيما عدا ذلك فان الحكومة المصرية تقبل - وقد صوت وفدها فعلا
لصالح - باقى اجزاء القرار والتى تؤكد حق الشعب الفلسطينى وأن قيام
السلم الشامل فى الشرق الأوسط رهن بحل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها
باعتبارها لب النزاع وجوهر الصراع •

وتنتهز وزارة الخارجية هذه الفرصة لتقرر ان الطريق الوحيد المطروح
هنا هو تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد بروح من الاخلاص لنصوصه والتفهم
لابعاده وهى - كما تدعو الاخوة من الدول العربية والشعب الفلسطينى الى
انتهاز هذه الفرصة المطروحة حتى لا تنضم الى سوابقها من الفرص الضائعة -
تطالب اسرائيل بأن تحترم مبادئ القانون الدولى والشرعية التى نصت
عليها اتفاقيات كامب ديفيد وان تلتزم بتنفيذها كخطوة نحو التوصل الى حل
القضية الفلسطينية فى كافة جوانبها والتى بدونها لا ترسى قواعد العدالة
ولا يقوم السلم الذى تصبو اليه شعوب هذه المنطقة جميعا ...

الحديث السابع عشر

ما هو مفهوم تطبيع العلاقات مع اسرائيل ؟

□ كلمة تطبيع العلاقات مع اسرائيل معناها انشاء علاقات عادية او طبيعية معها كما تقوم مع اى بلد فى العالم وفقا للسيادة المصرية ..
بمعنى التبادل الدبلوماسى .. فتح باب السياحة .. عقد اتفاقيات تجارية ..
وكل ما تتضمنه العلاقات السياسية والاقتصادية العادلة . والتطبيع بين مصر واسرائيل هو فى رايانا خطوة على طريق السلام الشامل العادل ،
بمعنى انه يجب ان يساعد على التسوية الشاملة .

ما هو بالتحديد نطاق عملية التطبيع ؟

□ لمصر ان تحدد حجم علاقتها باسرائيل .. فيجوز لها مثلا ان تضع
الضوابط لهذه العلاقات .. فكما ان القانون العام يحدد حجم ونوع
استثمارات ونشاط الأجانب فى مصر .. فكذلك الشأن فى مدى العلاقات
التي تقوم تدريجيا بين مصر واسرائيل ..

ان تنظيم العلاقات بين مصر واسرائيل سيكون وفقا لمجموعة من
الاتفاقيات الفنية الثنائية التي اتفقنا على ابرامها حسب معاهدة واشنطن -
فى ١٦ مارس الماضى - وهذه الاتفاقيات سيجرى التفاوض بشأنها بعد ستة
شهور من بداية عملية التطبيع اى فى حوالى شهر يوليو القادم .

كيف تستعد وزارة الخارجية لتطبيع العلاقات ؟

□ انشانا لجنة تسمى « لجنة تطبيع العلاقات » بين مصر واسرائيل ،
تحت اشراف السيد السفير طه المجذوب الذى كان له صلة سابقة مع الجانب

الغسبرى الاسرائىلى ٠٠ وتضم هذه اللجنة ممثلى الوزارات المختلفة : المالية والعدل والسياحة والطيران والداخلية وغيرها ٠٠ كل يبحث موضوعات فى دائرة اختصاصه ٠٠ واتولى الاشراف على اعمال هذه اللجنة ٠٠ وهى المسئولة عن عملية تنسيق وتطبيع العلاقات للتأكد من التنسيق بين الوزارات المختلفة فى هذا الشأن حتى يتمشى مع مقتضيات الدبلوماسية المصرية .

هل مهد الراى العام المصرى لتقبل تطبيع العلاقات ؟

□ اما عن تمهيد الراى العام المصرى لتقبل تطبيع العلاقات مع اسرائيل ٠٠ فان الراى العام المصرى ناضج ولا يحتاج الى تمهيد ٠٠ فهو مطمئن ٠٠ لا يخاف ٠٠ واثق من نفسه ٠٠ لا يخشى التعامل مع اى بلد على اساس سليم ، لا مع الاتحاد السوفيتى ولا مع الولايات المتحدة ولا مع اسرائيل ٠٠ لقد اقامت مصر علاقات دبلوماسية مع بريطانيا قبل انتهاء الاحتلال البريطانى واستفادت من تلك العلاقات فى نضالها من اجل الجلاء ٠٠ واستأنفت مصر العلاقات مع فرنسا بعد الاعتداء الثلاثى سنة ١٩٥٦ ٠٠ وفى سبيل تحقيق السلام على اساس سليمة فان الراى العام المصرى على استعداد للتغلب على الحساسيات التى ورثناها من ٣٠ سنة من المواجهة وبعد اربع حروب ٠٠ وقد اقامت اسرائيل علاقات دبلوماسية مع المانيا المتهمه بابادة ستة ملايين يهودى ، وهذا يعد مثالا لطبيعة العلاقات بين البلاد ٠٠

ولقد استقبلت مصر اعدادا من السياح الاسرائيليين الذين زاروا معالمها ٠٠ ولاقوا ترحيبا من الشعب حينما ذهبوا ٠٠ وقد روى لى موسى ديان وشارون ووايزمان انهم حين زاروا بعض مناطق القاهرة واسواقها وساروا فى شوارعها احسن الناس استقبالهم وقد اشادوا باصالة الشعب المصرى ٠٠

لدى الدول العربية مخاوف بالنسبة للتطبيع ، فما هى
وسيلتنا للتغلب على هذه المخاوف ؟

□ اذا كان لبعض البلاد العربية مخاوف من تطبيع العلاقات المصرية

الاسرائيلية ٠٠ لتصورها انها ستؤدى الى علاقة خاصة بين الدولتين ٠٠ وبعض الدول المفرضة تتحدث عن تكوين محور مصر - تل ابيب ٠٠ فمن شأن الدبلوماسية المصرية والاعلام المصرى ان تطمئن الراى العام العربى انه لا صحة لهذه الافتراضات ٠٠ وان العلاقات الطبيعية مع اسرائيل لا يمكن ان تؤثر على تمسك مصر بالتضامن العربى ٠٠ فعلى الرغم من الخلافات السياسية بين مصر وبعض البلاد العربية فهذا التضامن قائم ٠٠ وهو اعمق من ان يتأثر بالمزايدات والمهاترات ، فبين العرب وحدة فكرية مشتركة تمثل سوقا للعقول لا مثيل لها حتى فى السوق الأوروبية ٠٠ فإى خبير أو طبيب أو مهندس مصرى يجد عملا فى أى بلد عربى ٠٠ ورغم قطع العلاقات الدبلوماسية فالعلاقات الانسانية طيبة بين مصر وهذه الدول ٠٠ وفى المعاهد المصرية الاف من طلبة الفلسطينيين والاف من الطلبة العرب ٠٠ ويفد الى مصر الاف السياح العرب ٠٠ ورؤوس الأموال العربية الخاصة تساهم فى مشروعات القطاع الخاص ٠

وماذا عن مخاوف اسرائيل ؟

□ ولدى اسرائيل مخاوف أيضا ٠٠ تعبر عنها الصحف الاسرائيلية من حين لآخر ٠٠ يصور لها ان مصر قد تعدل عن تطبيع العلاقات خاصة بعد استرداد خط العريش - رأس محمد والذي يمتد ٢٢٥ كيلو مترا ، فى يوم ٢٦ يناير المقبل ٠٠ ومهمة أجهزة الاعلام فى ان تطمئن الراى العام الاسرائيلى الى ان مصر تحترم المعاهدات الدولية ، كما انها عند كلمتها دائما وانه من واجبها أيضا ان تعمل لكى يتغلب الراى العام العربى على مخاوفه وتطمئنه بأن مصر حريصة على التضامن العربى ٠٠ وحريصة على تحرير جميع الأراضى المحتلة ٠٠ وعلى استرداد القدس كما استردنا سيناء ٠٠ ذلك انه كانت هناك عقبات لاسترداد سيناء واستطاعت مصر التغلب عليها ٠٠ وستعمل مصر على التغلب على العقبات لاسترداد باقى الأراضى العربية وضمان

• حقوق الشعب الفلسطيني •

ماذا تم حتى الآن لاعداد المجموعة الدبلوماسية التي
ستمثلنا في اسرائيل ؟

□ مصر مقدمة على اقامة العلاقات الدبلوماسية في موعدها المحدد
٢٦ فبراير ، ولم يرشح بعد السفير المصرى فى تل ابيب ٠٠ وسيكون عدد
الموظفين بالسفارة محدودا ٠٠ ويلحق بالسفارة قنصلية مصرية ٠٠ يجرى
الآن اعداد عدد من الدبلوماسيين للعمل بالسفارة ٠٠ فهم يتابعون دراسات
عن الأوضاع فى اسرائيل •

ومراعى فى اختيارهم الامام باللغة العبرية ٠٠

وماذا بعد التطبيع ؟

□ مواجهة السلام ستتطلب يقظة ومجهودا وشجاعة لا تقل على المطلوب
لمواجهة الحرب ٠٠٠ السلام يتطلب استراتيجية مدروسة ورؤية مستقبلية
للأمور ٠٠ لان عملية السلم ستقابل عقبات جديدة لا بد من التغلب عليها ،
لأننا فى بداية الطريق ، وما نبتغيه هو السلام الشامل ٠٠ وتصير جميع
الأراضى المحتلة • بما فيها القدس وضمان حياة الشعب الفلسطيني •

الحديث الثامن عشر

بعد ان مرت عدة أشهر على التصديق على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وعلى بدء مفاوضات الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية والقطاع ، وبعد ان تقرر فتح الحدود بين مصر واسرائيل ، فاننا نريد وقفة مع سيادتكم لاستطلاع رأيكم فى عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ؟

□ ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل قد نظمته أحكام المعاهدة ، فقد نصت على انه بعد انتهاء الانسحاب الاسرائيلى المرحلى الأول الى خط العريش - رأس محمد تبدأ عملية التطبيع ٠٠ وهى تنقسم الى جزئين :

جزء يبدأ تنفيذه فوراً ٠٠

وجزاء يتم التفاوض عليه فى خلال ٦ أشهر من الانسحاب المرحلى لابرام اتفاقيات تجارية واقتصادية وغيرها ٠٠

ومع ذلك فلقد رأى الرئيس أنور السادات بعد مقابلته مع رئيس الوزراء اسرائيل ان توافق مصر على فتح عملية التطبيع - قبل الوقت المحدد بعدة أشهر وذلك دفعا لجهود السلام وتعزيزا لاحساس الثقة بين الطرفين .

وتشجيعا للاسرائيليين على التمشى مع جهود مصر الصادقة لتحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة ٠٠ وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ٠٠

وقد تم تكليفى بان اكون مسئولاً من الجانب المصرى عن تنظيم وتنفيذ فتح الحدود والاعداد للتطبيع عندما يحين وقته ، ومن الجانب الآخر فلقد كان وزير الخارجية موسى ديان هو المسئول المقابل لى .

ما هو تقييمكم لعملية فتح الحدود خلال الشهرين الماضيين ؟

□ كما قلت ، فان فتح الحدود - قبل الفترة المحددة بمقتضى المعاهدة - كان يستهدف تحقيق هدف أساسى هو خلق الثقة . وكان هذا يفترض ان يكون التنفيذ متفقا فى أسلوبه مع هذه الروح ، ولكن للأسف فلقد اثار الجانب الاسرائيلى مشاكل وصعوبات .

هل ممكن ان تعرف بعض هذه المشاكل والصعوبات ؟

□ اضرب مثلا بسيطا . فلقد اتفقت مع الوزير موسى ديان على أسلوب دخول رعايا كل من الدولتين الى الأخرى ، بان يتقدموا بطلب الى وزارة خارجيتهم التى تحيله الى خارجية الدولة الأخرى لتدرسه وترد عليه . وبعد ذلك تعطى التعليمات للمطار لاعطاء تأشيرة الدخول عند الوصول ، وعندما شرعنا فى تحديد البيانات المطلوب تقديمها فى طلب تأشيرات الدخول فوجئنا بأن السلطات الاسرائيلية تقترح صيغة استثمارة لتأشيرة الدخول الى اسرائيل تحتوى على ١٦ سؤالا وهو عدد كبير جدا وغير عادى من الأسئلة بينما اقترحت مصر ٨ أسئلة فقط . كانت البيروقراطية الاسرائيلية رغم حداثتها اعقد بكثير من البيروقراطية المصرية التى ترجع الى آلاف السنين .

وقد أمكن التغلب على هذا التعقيد الاسرائيلى بالاتفاق على استثمارة موحدة البيانات .

ومن جهة أخرى فلقد حصل ٣٤٣ من الاسرائيليين على تأشيرة دخول الى مصر وهناك طلبات لم تستوف البيانات المطلوبة يزيد عددها على ١٥٠ ونحن فى انتظار رد السلطات الاسرائيلية بشأنها ليتسنى البت فيها .

اما الطلب الوحيد الذى قدمه مواطن مصرى للسفر الى اسرائيل فان الرد عليه لم يصل الا بعد ١٢ يوما . حاولت وزارة الخارجية الاسرائيلية خلق

العراقيل مما استدعى ان نتدخل للاسراع بمنحه تأشيرة • ولعل أغرب شيء
فى هذه القصة ان المواطن المصرى الذى تقدم للحصول على تأشيرة يهودى
الديانة وكان يرغب فى السفر لاسرائيل لأسباب انسانية لزيارة بعض
اقاربه ••

هل هناك امثلة اخرى ؟

□ نعم ، بل ان الأمثلة الأخرى أكثر خطورة ، فلقد كان تصورنا انه اذا
أريد لفتح الحدود ان يؤدى الى خلق الثقة وزيادة التعارف ، فيجب ان
يشمل - قبل تبادل الأفراد - تبادل الأفكار والآراء حتى يخلق ذلك تيارا من
التفاهم المتبادل ••

بالاضافة الى ذلك فان وجود نصف مليون عربى داخل اسرائيل ،
ومليون ونصف فى الأراضى التى تحتلها اسرائيل كان يحتم فى رأينا ان يصل
اليهم الفكر المصرى ليتفهموا عملية السلام ويشاركوا فيها ، ومن هنا طالبنا
بان يتم تداول الصحف المصرية والمجلات والكتب والاسطوانات فى الأراضى
العربية المحتلة وفى اسرائيل • ولكن السلطات الاسرائيلية تذرعت بحجج
واهية وبتعقيدات ادارية مفتعلة لعرقلة هذا ولاغلاق الحدود امام تبادل
الفكر والرأى • على الرغم من الاتفاق الذى تم بينى وبين موسى ديان منذ عدة
أشهر فلم يصل بعد الفكر او الانتاج الادبى المصرى ورغم ذلك فان الحدود
الاسرائيلية مغلقة امام الفكر المصرى ••

هكذا تحاول اسرائيل ان تمحو اثر فتح الحدود فى هذا المجال الحيوى
وكان بعض المسئولين فيها يخشون مواجهة الفكر بالفكر •• لان الحروب
كما ذكرت ديباجة الميثاق الأساسى لليونسكو ، تبدأ فى العقل
الانسانى ويجب لكى نتجنب الحروب ان نواجهها عن طريق الحوار
الفكرى •

اما فى نواح أخرى فنجد اسرائيل تحاول فرض امر واقع يتناقض مع

ما تم الاتفاق عليه ، فعندما تقرر فتح الحدود اتفق على عدم السماح للطائرات المصرية أو الاسرائيلية بأن تطير بين البلدين قبل التطبيع ، وعلى ان تتولى ذلك شركات طيران اجنبية . الا اننا نفاجأ كل عدة ايام بطلبات اسرائيلية لتحليق وهبوط طائرات اسرائيلية خاصة أو غيرها . وهو امر يخالف ما تم الاتفاق عليه في محاولة لفرض امر واقع .

لقد تحدثتم عن تبادل الآراء والأفكار لزيادة التعارف بين الشعبين ، ما رأيكم في فكرة تعدد لقاءات بين رجال الفكر في البلدين ؟

□ اننا مستعدون لذلك ولكننا نرى ان تلك المناقشات الفكرية يجب ان تتناول لب النزاع واساس المشكلة وهي القضية الفلسطينية ، وبالتالي فانها يجب ان تكون مناقشات ثلاثية : مصرية - فلسطينية - اسرائيلية حتى تكون مثمرة ومفيدة لتحقيق السلام الشامل الدائم في المنطقة . وللأسف فان الجانب الاسرائيلي لم يقتنع بهذه الحقيقة البديهية .

عندما نتحدثون عن العقوبات التي تقف في سبيل تنفيذ فتح الحدود بأسلوب سليم ، وعلى ضوء ما ذكرتموه من ان موسى ديان هو المسئول من الجانب الاسرائيلي عن عمليات التطبيع والاعداد له ، فان السؤال المنطقي هو ما رأيكم في تصريحات موسى ديان وهل ساعدت على خلق الجو المناسب للتطبيع ؟

□ ان تصريحات موسى ديان تثير لدى دائما شعورا من الدهشة ، فانه يصعب على ان أتصور انها تصدر عن نفس الشخص الذي اجتمع به وناقش معه جميع المشكلات بروح بناءة . وهذه التصريحات تخلق جوا من التوتر بل من الهستيريا داخل اسرائيل ، وتثير العقوبات والصعوبات ، وتتنافى تماما مع الفلسفة الحقيقية وراء فكرة فتح الحدود . بل انها تصريحات (حدود مغلقة وليس حدود (مفتوحة) . . . انها محاولات لخلق الأبواب بدلا من المساهمة في فتحها فضلا عن انها تشجع الرفض الاسرائيلي والرفض العربي

على مزيد من التشدد ولا أجد تفسيراً لهذا . فقد تكون تلك التصريحات راجعة لاعتبارات تتعلق بالتوازن السياسى الداخلى فى اسرائيل ومهما يكن فانى اسف على بعض تصريحات موشى ديان ومواقفه .

اية مواقف تقصد ؟

سأضرب مثلين لموقفين حاول موشى ديان للأسف تصعيدهما وخلق أزمة الموقف الأول متعلق بالعلاقات الاسرائيلية - الأمريكية ولقد اثار موشى ديان زوبعة حول الاتفاق علن ان يتولى مراقبو الأمم المتحدة الاشراف على تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى بدلا من قوات الطوارئ ، وكان واضحا للجميع انها زوبعة فى فئجان ، ونرجو التغلب عليها بروح السلام التى يجب ان تسود بيتنا .

والموقف الثانى يتعلق بتسهيل تنقل ابناء قطاع غزة بين القطاع ومصر ، وبأوراق امتحانات طلبية غزة . فلقد كانت الأمور تسير على أن يتم ذلك بمساعدة هيئات دولية هى الصليب الأحمر واليونسكو . والمنطقى ان يستمر ذلك ان قطاع غزة أرض فلسطينية خاضعة للاحتلال العسكرى الاسرائيلى ، وبالتالي فمن الطبيعى ان تتولى هيئات دولية حماية الشعب الفلسطينى ورعاية مصالحه وفقا للاتفاقيات الدولية .

ولكن وزير خارجية اسرائيل حاول ان يخلط الأمور ليخلق جوا من البلبلة ، فاختلق أزمة بحجة انه بعد فتح الحدود لا داعى لتدخل هيئات دولية . ويتناسى ديان ان فتح الحدود بين مصر واسرائيل لا يعنى تغيير الوضع بالنسبة لقطاع غزة . وهو يدرك هذه الحقيقة جيدا ، ولكنه يحاول المغالطة وافتعال المواقف التى كما قلت لا تتماشى مع فلسفة الحدود المفتوحة . وقد وصلتني منذ عودتي من الهند دعوة من ديان لسكى نلتقى فى نهاية هذا الشهر فى القاهرة وتل ايبب لمعالجة تلك الموضوعات وصعوبات اخرى ، ومع الأسف سوف اكون فى نيويورك وهافانا فى الفترة التى حددها

لى وقد سبق ان اشرت له من قبل ذلك باشتراكى فى مؤتمر هافانا وآمل بعد عودتى من هافانا فى الأسبوع الأول من سبتمبر ان نلتقى لكى نعمل من أجل ان تكون الحدود بيننا حدودا مفتوحة حقا ، كما تم الاتفاق عليه وليست حدودا مغلقة ، حتى يسهم ذلك فى خلق تيار الثقة والمعرفة المعتدلة وصولا الى تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة وفى النفوس .

الحديث التاسع عشر

قلت للدكتور بطرس غالى : ما المقصود بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ؟ وهل ستبدأ هذه العلاقات فى موعدها المتفق عليه ؟

□ بصرف النظر عن أية مناقشات لغوية عن كلمة « تطبيع » ، فان المقصود – فى القاموس السياسى – بالكلمة هو اقامة علاقات طبيعية اسوة بالعلاقات المعتادة بين الدول التى لا تربطها أية صلات خاصة .. بمعنى مثلا ان ، العلاقات بين مصر والدول العربية او بين مصر والدول الأفريقية هى علاقات ذات طابع خاص لاعتبارات تاريخية وقومية معروفة ، اما العلاقات مع اسرائيل فانها ستكون شبيهة بالعلاقات بيننا وبين أية دولة وفقا لقواعد القانون الدولى .

اما عن موعد بدء تلك العلاقات ، فان المعاهدة المصرية الاسرائيلية نصت على تبادل السفراء خلال شهر من انسحاب اسرائيل الى خط العريش – رأس محمد .

وتبدأ بذلك المرحلة الأولى من مراحل التطبيع ، تتلوها مراحل أخرى نصت عليها المعاهدة التى تقضى بأنه فى خلال ستة أشهر من اقامة العلاقات الدبلوماسية تبدأ المفاوضات بهدف تنظيم العلاقات فى المجالات الأخرى اقتصادية ، تجارية ، ثقافية ، طيران .. الخ .

وسوف تلتزم مصر بتلك المراحل التى ستؤدى بالتدريج بالعلاقات بين مصر واسرائيل الى المستوى المعتاد للعلاقات بين الدول .

**قلت : ولكن هل هناك عقبات فى عملية تطبيع العلاقات ؟
وكيف تحاول وزارة الخارجية التغلب عليها ؟**

□ من الناحية الفنية ، فان عملية التطبيع ستسير وفق الجداول المتفق عليها ولا ينتظر ان تثور عقبات فى هذا السبيل طالما ان الطرفين ملتزمان باحكام المعاهدة التزاما دقيقا .

اما من الناحية السياسية ، فمما لا شك فيه ان الجو العام يجب ان ان يكون ملائما . وبالتالى فان الوصول الى علاقات طبيعية حقيقية بين مصر واسرائيل يقتضى من اسرائيل ان تتخذ نوعين من الاجراءات .

اولهما : اجراءات بناء الثقة التى تضمنتها مذكرة مصر المؤرخة فى ١٣ اكتوبر ١٩٧٨ وتشمل الافراج عن المعتقلين والسماح بحرية التعبير السياسى ، ووقف الاجراءات الاستثنائية الخ . .

ثانيهما : احترام روح ونص اتفاقية كامب ديفيد والاتفاقية التى تضمنها الخطاب المتبادل الموقع مع المعاهدة المصرية .

ما هى اعباء العلاقات الاقتصادية الجديدة مع اسرائيل ؟

□ احب ان اوضح ان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر واسرائيل سوف تكون علاقات طبيعية بمعنى انها لن تحقق اى امتياز لاسرائيل كما انها لا تحرم مصر من حقها الثابت فى وضع الضوابط التى تراها ضرورية لحماية السوق المصرية .

ودعنى اذكرك ان مصر تتعامل مع دول اقوى اقتصاديا من اسرائيل دون ان يشكل ذلك خطرا على الاقتصاد المصرى ، بل ان هذا التعامل يتم فى الاطار الذى نراه يخدم اقتصادنا ويساعد على تنشيطه . وبالتالى فان ما يعبر عنه البعض من الخوف من التعامل مع اسرائيل نابع اما عن سوء نية او عن جهل بحقائق التعامل الاقتصادى بين الدول .

واضيف الى ذلك ان الاقتصاد المصرى - كما اوضحتها الميزانية التى (م ٣٩ - احاديث سياسية)

قدمتها الحكومة الى مجلس الشعب - اقوى من الاقتصاد الاسرائيلى الذى يعانى متاعب وصعوبات لا تخلو الصحف - وحتى الصحف الاسرائيلية يوما من تعدادها وتوضيح آثارها .

سالت د . بطرس غالى : سيادكم كنت رئيسا لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة والآن تشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ما الفرق بين العمل الأكاديمى والممارسة فى العمل الدبلوماسى التطبيقى ؟

□ ان العمل الأكاديمى والممارسات يكملان كل منهما الآخر ، بحيث ان امتزاجهما يتيح افقا اوسع وارحب . فالتجربة الأكاديمية تعطى للعمل التطبيقى عمقا وبعدا جديدا ، وكذلك العمل التطبيقى يزيد التجربة الأكاديمية ثراء . وأعتقد ان المزج بينهما فى توازن محسوب مفيد ومثمر ان العمل السياسى يحتاج فى نفس الوقت الى البعد النظرى الذى غالبا ما يميل الى المثالية ، والى البعد العملى الذى يأخذ فى الاعتبار امكانيات تحويل النظريات الى عالم الواقع والممكن والمفيد .

قلت للوزير : سؤال اخير : ما هو اهم حدث سيقع بالمنطقة فى العام الجديد ؟

□ ان العام الجديد سيرى بداية تولى الشعب الفلسطينى لأمر نفسه فى الضفة الغربية والقطاع وتشكيله اول حكومة فلسطينية تمارس جميع مسئوليات الحكم على ارض فلسطين . وبالتالي بدء المرحلة الانتقالية التى ستنتهى بمباشرة حقه فى تقرير مصيره .

ان هذا الحدث الضخم - الذى سيتوج الجهود التى بذلتها مصر منذ ثلاثين عاما من الحرب والسلام والتى تضاعفت منذ مبادرة السيد الرئيس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، سيكون بداية عهد جديد فى المنطقة يتميز بالعدل والسلام والرخاء .

الحديث العشرون

ولكن ماذا تحقق في رأى الدكتور غالى وهو واحد من أبرز رجال القانون الدولى ، ومفكر وصحفى وكاتب ، وأستاذ للعلوم السياسية ، ماذا حدث وماذا يتوقع ؟

□ يجب ان نميز بين ثلاثة مستويات ونحن نقوم بعملية مراجعة للنفس ..
المستوى المصرى .. والمستوى الاقليمى ... والمستوى العالمى .

١ - على المستوى المصرى : استطاعت مصر ان تسترد ثلاثة ارباع سيناء وتسترد البترول ، وتسترد المضائق ، وتم تحقيق ذلك طبقا لجدول زمنى اتفقنا عليه والتزم الطرفان بتنفيذه .. وهذا فى حد ذاته نجاح لاستلوك التعامل والالتزام والوفاء بكل ما يتم الاتفاق عليه .

٢ - على الصعيد الاقليمى : هنا لا يجب ان نقلل من الصعوبات التى ظهرت على المستوى الاقليمى .. وفى نفس الوقت لا يجب ان نبالغ فى تقدير مدى خطورة الصعوبات التى برزت خلال هذا العام ..

ظهرت صعوبات مصدرها .. اولا وجود رفض عربى . وثانيا وجود رفض اسرائيلى .. وثالثا .. وجود رفض فلسطينى .. رابعا وجود نوع من التحالف الموضوعى بين الرفض العربى والفلسطينى من جهة .. والرفض الاسرائيلى من جهة اخرى ..

كل من هذا الرفض يرجع لأسباب مختلفة . وهدف هذا الرفض عرقلة عملية السلام ..

ولذلك فاننا نجد على الصعيد الاقليمى ظهور عقبات اساسية مرجعها

جمود الموقف بين سوريا واسرائيل ، وبين الأردن واسرائيل وبين لبنان واسرائيل وعدم تحرك الموقف في المفاوضات الثلاثية بالنسبة لتقرير مصير الشعب الفلسطيني .

هدف مصر هو التغلب على هذا التوقف المزدوج عن طريق اخراج القضية الفلسطينية من المأزق الموجودة فيه الى آفاق جديدة . .
على سبيل المثال فقد استطعنا ان نتحرك باتخاذ خطوات اولية لصالح بدء حل القضية الفلسطينية ، ولا يجب ان يقلل من أهمية النتائج التي تحققت خلال هذه الفترة التي نصددها بعام واحد من عمر القضية الفلسطينية . . في هذا العام تحول الرأي العام العالمي من الموقف السلبي الذي كان يتخذه من هذه القضية الى اتخاذ مبادرات جديدة . . وذلك بعد مبادرة السلام ، وتوقيع معاهدة السلام . .

بدا الموقف العالمي في التحرك . . تحرك الموقف . . على مستوى دول عدم الانحياز . . بإصدار قرارات قوية بإدانة اسرائيل وتأييد الشعب الفلسطيني . . وكذلك على المستوى الأفريقي والأوروبي وعلى مستوى الأمم المتحدة . . وأبرز تجسيد لهذا التحول القرار الأخير الذي صدر من مجلس الأمن ، وأبدته الولايات المتحدة والقرارات التي أصدرتها الوكالات المتخصصة واللجان الفنية المعنية بالقضية الفلسطينية .

اننا نستطيع ان نقول اننا نجد الآن - وبالأوضح كله - نوعا من التوعية على المستوى الدولي نتيجة لاتفاق واشنطن - حتى مع عدم التوصل الى الآن الى تحقيق النتائج المنشودة والتي حددناها ورسمناها وفقا لاتفاقيتي كامب ديفيد . . اننا نستطيع ان نقول اننا حققنا تعبئة للرأي العام الدولي لصالح القضية الفلسطينية وفهم أبعادها ، وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والأفريقي والإسلامي واللا انحيازي ، تعبئة عامة لصالح القضية الفلسطينية والمنطلق هو مبادرة الرئيس السادات ، والمحادثات على المستوى

الثلاثى والمبادرات والمفاوضات الثنائية التى تجرى الآن ، والتى ستستأنف
فى عدة عواصم .

ويعضى الدكتور غالى فى تحليله لهذه المرحلة التاريخية فيقول :
« نستطيع ان نقول ان مبادرة الرئيس انور السادات واتفاقية السلام ،
ساهمت فى انشاء مدرسة فكرية جديدة على المستوى الدولى عزز - مرة
اخرى - اهمية التفاوض ، واهمية الحوار واهمية الحلول السلمية للقضايا
والمشاكل المتفجرة .. وذلك كبديل للحلول القهرية .. وقد ظهر ذلك على
مستويات مختلفة - ولا ابالغ - اذا قلت ان نجاح مباحثات لانكستر هاوس
(الخاصة بزيما بوى) تأثرت بطريق غير مباشر بالاسلوب الحضارى السلمى
الذى اتبعته مصر لحل أزمة الشرق الأوسط عن طريق التفاوض .. وفى
الأشهر القادمة سوف نجد مبادرات جديدة لحل الكثير من المشاكل والقضايا
وانهاء المواجهات العسكرية بالطرق السلمية فى افريقيا وفى آسيا كلها تأثرت
بالاسلوب الدبلوماسى الثورى الجديد الذى ابتكره الرئيس انور السادات
وسيتضح ذلك فى السنوات القادمة .

مبادرة السادات لها مساهمة فعلية على الصعيد الدبلوماسى
الدولى ، اعطت الثقة واعادتها لرجال الدبلوماسية والقانون بأهمية
الحلول السلمية والحوار .. بدلا من الحرب والمواجهات العسكرية .. هذه
هى الدوائر الثلاث التى يمكن ان نحدد مدى تأثيرها بهذا الحدث التاريخى
الذى تحقق منذ عام لحظة التوقيع على اتفاق السلام ، ..

وسالت الدكتور غالى :

فى داخل اسرائيل .. هل حدثت تغييرات جذرية
نستطيع ان نقول انها هزت المجتمع الاسرائيلى وأبطلت ادعاءات
الأمن والمبالغة فى تصديد الخطر الذى يخشاه هذا
المجتمع ؟

□ مبادرة الرئيس .. واتفاقية السلام ، وتطبيع العلاقات وسيلة وليست

غاية : وسيلة لاجداث تغيير جذري في الفكر الاسرائيلي : في المجتمع الاسرائيلي لكي يطمئن . . ولكي يدرك انه يستطيع تحقيق امنه ، ليس عن طريق الحرب او احتلال الأرض . . وليس عن طريق التسليح والمواجهات الحربية بالإضافة الى اقناع المجتمع الاسرائيلي بأنه محكوم عليه بالتعايش سلميا مع المجتمع العربي . . ومحكوم عليه باستمرار الحوار بين المجتمع المصري والمجتمع الاسرائيلي . . ان الحوار عن طريق التطبيع هدفه الأول هو تشجيع المجتمع الاسرائيلي على بدء الحوار مع المجتمع الفلسطيني ومع المجتمع السوري والأردني واللبناني .

وهذا هو هدف آخر من الفلسفة السياسية من وراء مبادرة الرئيس السادات . . هذا الهدف هو نقلنا لحل المنازعات الدولية من المستوى الحكومي الى المستوى الشعبي .

سالت الدكتور غالى : الهدف هو تغيير جذري في تفكير صانع القرار في اسرائيل ، فهل يمكن تحقيق ذلك ، بالنسبة للقضية الفلسطينية بالذات ؟

□ هدف خطة الرئيس السادات هو تحقيق ذلك . . مظاهرات « السلام حالا » ، ميثقة من مبادرة الرئيس . . نفس هذه المجموعة المسماة « السلام حالا » ، او السلام الآن تستمد قوتها من فكرة المبادرة ، وهي تحقيق السلام الآن . . ولا شك ان التحول الكبير الذي حدث في المجتمع الاسرائيلي قد ظهر واضحا في رفض المستوطنات الجديدة والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني بل يطالب ايضا بحقه في تقرير مصيره . . مبادئ هذه الحركة يؤيدها اكثر من ٥٠٪ من المجتمع الاسرائيلي وهي تستنكر المستوطنات وتطالب بالحقوق الفلسطينية هذا ولا شك نتيجة للمبادرة ونتيجة لمعاملة السلام ونتيجة للتطبيع .

ان هذا التحول لا يمكن ان يظل مقصورا على هذا الحوار المصري

الأمريائيلى بل لا بد وأن يمتد إلى جميع الدول الغربية . . . حيث أن السلام المقصود ليس هو السلام المنفصل ، بل السلام الدائم ، والعاقل ولا نستطيع أن نقبل سلاما جزئيا أو ناقصا . . .

قلت : هناك واقع آخر . . . وهو دور الاتحاد السوفيتى . . . وهل تتوقع فى ظل أحداث المنطقة ، والتدخلات فى أفغانستان وغيرها من المواقع أن يشارك الاتحاد السوفيتى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط أم سيقظ فى موقف المتفرج وربما فى موقف المعارضة ؟

□ الدكتور غالى : وفقا لاتفاقيتى كامب ديفيد فإن الاتحاد السوفيتى مدعو ليلعب دورا ايجابيا فى حل أزمة الشرق الأوسط فى المرحلة الأخيرة من التسوية . ان اتفاقيات كامب ديفيد تنص فى المادة السادسة على هذه الفقرة .

« سيطلب من مجلس الأمن التصديق على اتفاقيات السلام وضمنان عدم انتهاك نصوصها ، وسيطلب من الأعضاء الدائمين التصديق على هذه الاتفاقيات وضمنان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم أن تكون سياستهم متطابقة مع التعهدات الواردة فى هذا الاتفاق » ، وبذلك فإن مساهمة الاتحاد السوفيتى - لو فهم أبعاد اتفاقيات كامب ديفيد وفلسفتها فى عملية اقرار السلام ، سوف تكون مساهمة ايجابية وستكون لهذه المساهمة آثارها . . . الى ما هو أبعد من منطقة الشرق الأوسط ، ان سيصبح الاتحاد السوفيتى عنصرا من عناصر تأييد حل المشاكل سلميا لصالح شعوب المنطقة . . .

قلت : ونحن نستعد لاجتماع ٢٦ مارس فى الاسكندرية . . . وهو نفس ذكرى مرور عام على اتفاقية السلام . . . هل تتوقع نتائج هامة ؟

د . غالى : اجتماعنا فى الاسكندرية فى هذا اليوم له مغزى نفسى سيكولوجى كبير . . . فكما استطعنا ان نتغلب على صعوبات الماضى التى

- ٦١٦ -

واجهتنا ونحن نتفاوض على اتفاقية السلام بالعمل والجهد والايمان فاننا
نستطيع ان نتوصل الى قيام حكم ذاتى كامل وحقيقى للشعب الفلسطينى ..
وبذلك نكون قد نجحنا فى وضع الشعب الفلسطينى على بداية طريق تقرير
مصيره ، وهذه هى دفعة السلام الذى نسعى من اجله ..

(جريدة الاهرام القاهرية ، ٢٥ - ٢ - ١٩٨٠)

الحديث الحادى والعشرون

سالت الدكتور بطرس نحالى هل تعتقد ان مبادرة الرئيس
الراحل انور السادات كانت مجدية وهل ستستمر كامب ديفيد
بعد جلاء الاسرائيليين عن سيناء ؟

اولا : اود ان اقول لك ان المعارضة للمبادرة كانت معارضة سلبية ولم
تسكن تحتوى اية ايجابيات مطلقا !!

ثانيا : المبادرة وكامب ديفيد حققت لنا استرجاع سيناء وحقوقها
البتروولية فلدينا دخل البترول الذى يبلغ ثلاثة بلايين جنيه فى العام بالاضافة
الى الاقبال الشديد على السياحة اذ وصل دخلنا الى حوالى البليون جنيه
هذا بالاضافة الى النصر السياسى وسمعتنا الدولية من اننا شعب يؤمن
بالسلام ولا يريد الحرب فمثلا عمل للحرب بجد وتضحيات كبيرة فانه عمل
للسلام بنفس الجدية والرغبة والعزم وهذا فى رأى امر لا يقدر بمال وهو
اهم بكثير من كل ما حصلنا عليه نتيجة للسلام ..

وسالت الا تعتقد ان استمرار التهديد بالصرب
بالاستعداد المستمر يساعد كثيرا على المفاوضات ويعزز
موقف العرب فى اى مفاوضات مع اسرائيل ؟

قال : ان المزيد من المفاوضات والمزيد من اظهار الرغبة فى السلام
من قبل العرب كفيل بان يقتنع العالم اننا طلاب سلام واننا نريد لأراضينا ان
تسترجع وشعبنا الفلسطينى ان يكون له وطن ..

ليست هناك مقارنة بين الحرب والسلام وليست هناك مقارنة بين

التفاوض والحرب .. لأن الحرب لا تؤدي الى السلام مطلقا وهذه نظرية
نؤمن بها وأسلوب ندعو اليه ليس بين العرب واسرائيل بل بين كل دولة
وأخرى . يجب أن ينطبق هذا الأسلوب على كل خلاف قائم .. ففي رأيي ان
الحرب القائمة الآن في الخليج بين العراق وايران لن تصل الى نهاية
بالاستمرار . ولا بد ان تتحول الى أسلوب التفاوض ..

**وسالت : ولكن بعد تجربتكم المريعة مع اسرائيل في
مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني وصلتكم الى طريق مسدود
مازلتم تدورون في حلقة مفرغة ؟**

□ اجاب الدكتور بطرس غالي : اننا نؤمن ان الحوار لا بد اذا استمر
ان يؤدي الى نتيجة سواء كان ذلك مع اسرائيل او غيرها .. يجب ان نواجه
كل الاختلافات في البداية .. الواحدة تلو الأخرى ، حتى نستطيع ان نزيل
الحواجز ونكسر الطريق المسدود .. واننا نؤمن ان الحوار والمفاوضات هما
أسلوبان حضاريان

واضاف الدكتور غالي : اننا بأسلوبنا هذا واستمرارنا في المفاوضات
مع اسرائيل استطعنا اكثر من اى وقت مضى ..
**اولا : استمرار تسليط الأضواء على قضية الشرق الأوسط لدرجة ان
العالم كله بدأ يعرف عنها وبدأ يتفهم موقفنا .**

**ثانيا : استطعنا ان نشرك بل نربط العملاق الأمريكى بالقضية واشعاره
انه بالفعل قادر على ان يصل بهذه القضية الى نتيجة .**

**ثالثا : كشفنا الأنظمة العربية التي ظلت ربحا من الزمن تتاجر
بالقضية ولم تقدم لهذه القضية اى شيء ... ومضى يقول .. لقد هاجمتم
كامب ديفيد وقبلها هاجمتم المبادرة ولكنهم لم تقدموا حتى الآن البديل
لكل ذلك ..**

وسالت : هل أنت متفائل بالنتائج التي توصلتم اليها
وبالانسحاب ؟

اننى متفائل وواثق أن اسرائيل ستانسحب من سيناء فى الموعد المحدد
واعود واقول مادام لا يوجد البديل فمن الخير لنا ولكم وللشعب الفلسطينى
ان نمضى الى آخر الطريق فلعل وعسى ان نحقق شيئا . . .

وعن فوائد الصلح بين مصر واسرائيل قال الدكتور

بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية :

اولا : من الناحية السياسية نقلنا القضية من ميدان الشعارات الى
ميدان الواقعية هذا فى حد ذاته مكسب كبير .

ثانيا : وعلى المستوى السياسى ايضا فقد كان تسعون بالمائة من
التفكير السياسى فى مصر موجه نحو المواجهة المصرية الاسرائيلية . وكان
ذلك على حساب المشاكل الحقيقية للشعب المصرى ومشاكله الداخلية
المستعصية وكان على حساب القضية الاقتصادية الخانقة التى يعانى منها
هذا الشعب الذى خاض العديد من الحروب والذى دفع من اجل ذلك ثمنا
غاليا باعظا . .

ثالثا : أما الناحية الاقتصادية فقد استردت مصر قناة السويس ودخلها
الآن بليون جنيه فى السنة بالاضافة الى ما ذكرته لك سابقا .

الحديث الثانى والعشرون

سيادة الوزير : كيف بدأت مشكلة طابا بين مصر واسرائيل ؟

□ د . بطرس غالى : فى المرحلة الأخيرة من الانسحاب الاسرائيلى من سيناء تم تشكيل لجنة فنية من الجانبين لوضع علامات الحدود الدولية ، وذلك وفقا للخرائط الدولية التى توضح هذه الحدود . وقد عثرت هذه اللجنة على آخر علامة للحدود الدولية وهى العلامة رقم ٩١ الشهيرة وذلك على المرتفعات الشرقية المطلّة على وادى طابا والتى يتفق موقعها مع الخرائط والوصف التفضيلى لهذه الحدود . الا ان الجانب المصرى فوجئ بان الجانب الاسرائيلى يتنازع على صحة موقع هذه العلامة ويدعى ان الحدود الدولية الصحيحة تقع قرب هذه المنطقة بمسافة كيلو متر مربع وعشرين مترا ، وان العلامة التى عثر عليها قد وضعت خطأ بواسطة مقال فلسطينى عام ١٩٢٢ !!!

هناك الكثير من الأدلة التى تقطع بذلك ، فتقضى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مادتها الاولى بان تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . وهذه الحدود ، كما هو معروف ، قد تم تحديدها بموجب الاتفاق الموقع عليه فى اول اكتوبر ١٩٠٦ بين مصر والدولة العثمانية والخرائط المرفقة به . وتؤكد الخرائط المختلفة سواء التركية او البريطانية او المصرية او حتى بعض الخرائط الاسرائيلية ان تلك المنطقة مصرية . كما ان بعثة تعليم الحدود عام ١٩٠٦ كما وصفه شقير فى كتابه « تاريخ سيناء القديم

والحديث ، يؤكد ان خط الحدود الدولية يسير عبر الحافة الشمالية لوادى طابا اى الوادى بأكمله هو ارض مصرية وان العلامة ٩١ التى عثر عليها هى آخر علامات الحدود بين رفح وطابا ، بالاضافة الى ان اسرائيل قد انسحبت من هذه المنطقة عقب عدوان عام ١٩٥٦ وانها كانت تحت السيادة المصرية الكاملة قبل عدوان عام ١٩٦٧ وهذا اقوى دليل على ان الادعاءات الاسرائيلية كيدية .

افن ما هى الأدلة التى تستند اليها اسرائيل ؟

□ د . بطرس : ليست هناك أدلة مقنعة لهم فى هذا الصدد وانما تستند حججهم على التشكيك فى كافة الخرائط المصرية والدولية ، والادعاء بان هذه الخرائط الدولية ليست دقيقة وان العلامة ٩١ التى عثر عليها قد وضعت خطأ فى المكان الذى وجدت فيه .

ولذا فكما ترى فان المشكلة ليست مشكلة تعديل للحدود الدولية وانما هى اختلاف فنى على تحديد الحدود .

تم توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل فى ٢٥ ابريل عام ١٩٨٢ يتناول أسس حل هذه المشكلة . فما هى اهم عناصر هذا الاتفاق يا سيادة الوزير ؟

□ تم توقيع هذا الاتفاق كما هو معلوم فى يوم اتمام الانسحاب النهائى من سيناء وذلك بالمشاركة النشطة للولايات المتحدة ، وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق النقاط التالية :

اولا : ان يتم حل هذا النزاع وفقا للمساواة السابعة من معاهدة السلام والتى تقضى باللجوء الى التفاوض ثم التوفيق او التحكيم .
ثانيا : ولحين التوصل الى حل نهائى للمشكلة فقد تضمن الاتفاق عدة مبادئ اساسية :

الانسحاب الاسرائيلى الى خط الحدود الدولية الذى تحدده مصر

والتقدم المصرى الى الخط الذى حددته اسرائيل .

قيام القوة متعددة الجنسية بالحفاظ على الأمن فى المنطقة .

استمرار الأنشطة التى كانت تمارس فى المنطقة قبل التوقيع على

الاتفاق وذلك لضمان استمرار الحياة فيها .

عدم الشروع فى أية انشادات جديدة . بمعنى آخر : الأنشطة الجديدة

ممنوعة منعاً باتاً .

عدم مساس الأنشطة التى قد تمارس والترتيبات المؤقتة بمواقف أى من

الطرفين أو التأثير على الوضع النهائى .

قبول الولايات المتحدة للمشاركة فى المفاوضات الخاصة بحل النزاع

إذا ما تمت دعوتها من أى من الجانبين .

سمعنا ان اسرائيل قد انتهكت هذا الاتفاق وان مصر قد

بعثت بعدة احتجاجات الى الحكومة الاسرائيلية ، فما هى هذه

الانتهاكات ؟

□ ان اسرائيل لم توافق حتى الآن على قيام القوة متعددة الجنسية

بمباشرة مهام الحفاظ على الأمن فى المنطقة وتركزت للشرطة الاسرائيلية ، بل

ولشركة حراسة مدنية القيام بهذه المهام .

وان قيامها بافتتاح هذا الفندق وتشغيله هو انتهاك صريح

للاتفاق اذ انه يعنى ممارسة أنشطة جديدة لم تكن موجودة قبل التوقيع

على الاتفاق وهذه الأنشطة ذات جوانب سياحية واقتصادية وتجارية . ولذا

فقد بعثنا بعدة احتجاجات الى الحكومة الاسرائيلية كما خاطبنا شركات

السياحة العالمية بعدم التعاقد على افواج سياحية بشأن هذا الفندق وطالبنا

شركة سونستا بعدم تشغيله .

سيادة الوزير : كيف ترى مصر حلاً لهذه المشكلة ؟

كما ذكرت فان اتفاق ٢٥ ابريل قد اُحال الى المادة السابعة من معاهدة

السَّلام كوسيلة لحل هذا النزاع وهي التي تقضى بحله عن طريق المفاوضات ثم التوفيق أو التحكيم . وقد وافق الجانبان المصري والاسرائيلي . .
ولذا يبقى بعد ذلك التوفيق والتحكيم ، والمقصود بالتوفيق هو تسوية النزاع عن طريق إحالته الى هيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية اللازمة على أطراف النزاع ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم . ولذا فانه يتم اللجوء اليه عادة في المنازعات التي تتناول موضوعات سياسية بصفة أساسية ويقوم أساسا على فكرة الحل الوسط . ولا أخفى عليك ان اسرائيل قد عرضت علينا اثناء المفاوضات الأولية اقتسام هذه المنطقة وقد رفضنا ذلك كلية على أساس رفضنا للتفريط في أى شبر من تراب الوطن العزيز .

وأما التحكيم الدولي فيتم اللجوء اليه لحل المنازعات ذات الطابع القانوني أساسا ويكون قرار التحكيم ملزما للطرفين .

وتعطى مصر أولوية اللجوء الى التحكيم وذلك لأن النزاع ليس نزاعا سياسيا وإنما يدور حول تعليم الحدود الدولية . ولذا هي مشكلة قانونية وفنية .

وتفضل اسرائيل اللجوء الى التوفيق . ويمكن كحل وسط اللجوء الى التوفيق مع تحديد مدة زمنية له يتم بعدها اللجوء الى التحكيم تلقائيا في حالة عدم التوصل الى حل عن طريق التوفيق . ويمكن ان يتم ذلك بالنص صراحة عليه في اتفاق واحد يشمل اجراءات التوفيق والمدة الزمنية المحددة له ومشاركة التحكيم .

سيادة الوزير : كم من الوقت سيستغرقه حل النزاع في نظركم ؟

□ لا شك ان التوصل الى حل سريع للنزاع هو أمر هام في نظرنا اذ ان ذلك سيساعد على ازالة التوتر في العلاقات بين البلدين وان تسويته السريعة سوف تكرس مفهوم السلام بين البلدين . ولكن اللجوء الى التوفيق أو التحكيم

والتوصل الى حل نهائى للنزاع وفقا لآى منهما يستغرق بعض الوقت والله ان تنظر الى الوقت الذى يستغرقه التوصل الى حكم فى نزاع مدنى عادى امام المحاكم . ولذلك فقد حرصنا على تضمين اتفاق ٢٥ ابريل ضمانات لترتيبات مؤقتة حتى يتم التوصل لحل نهائى للمشكلة ، فى اسرع وقت ممكن .

**سؤال اخير لسيادة الوزير : اذا ما تم اللجوء الى التوفيق
فهل يؤثر قرار هيئة التوفيق على التحكيم الدولى ؟**

□ كما شرحت ، فان قرار هيئة التوفيق يقوم على اعتبارات سياسية وعلى حلول وسط عادة . ولذا فهو غير ملزم للأطراف . واما التحكيم الدولى فهو يتناول المشكلة من جوانبها القانونية ولذا فان حكم التحكيم الدولى يكون ملزما للطرفين . فمن الواضح انه لا صلة بين قرار هيئة التوفيق وحكم التحكيم الدولى ولا يؤثر بالتالى قرار الاول على الحكم الذى تصدره هيئة التحكيم الدولى .

فى الختام اؤكد اننا سوف نكسب القضية . وفرص النجاح امامنا ١٠٠٪ ، والاسرائيليون يعرفون ذلك لذا فهم خائفون .

الحديث الثالث والعشرون

ما هي حقيقة العلاقات المصرية الاسرائيلية الآن .. وهل تحقق لاسرائيل كل ما تريده الآن ؟

□ علاقات مصر مع اسرائيل .. هي علاقات نصت معاهدة السلام نفسها على انها « طبيعية » بمعنى الكلمة .. فهي ليست علاقات تصالف أو علاقة متميزة .. والعلاقة الطبيعية هي تلك العلاقة التي تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية ومصالح كل من الدولتين .. فليس في معاهدة السلام مثلاً ما يفرض على استيراد بضائع معينة من اسرائيل لو قدرت ان مصلحتي ان استوردها من دولة أخرى .. وليس في المعاهدة ما يفرض على ان اقف صامتا ومكتوف الأيدي عندما ترتكب اسرائيل مثلاً عدوانا سافرا ضد لبنان .. وتغزو اراضيه .. او عندما ترسل طائراتها للاغارة على المفاعل النووي العراقي .

كما ان العلاقات الدبلوماسية ليس دليلاً على صداقة خاصة بل ان وجود سفارة لى فى تل ابيب .. قد يكون اكثر فائدة واهم عندما تتواجد مشكلات ضخمة فى العلاقات حتى يساعدنا ذلك على تقدير الأمور ومتابعة التطورات فى التركيبة السياسية لاسرائيل والتي تؤثر على تلك المشكلات .

هل تؤمن حقيقة بالسلام مع اسرائيل .. ام كانت مصر مضطرة بالرغم من معارضة العرب لعقد معاهدة السلام معها ؟

□ ان خيار السلام .. هو اختيار عقلانى .. او بمعنى اصح هو تغليب العقل والمنطق على العاطفة والانفعال .

(م ٤٠ - احاديث سياسية)

اننى اؤمن بالسلام... لاننى ادرك تماما المآسى والخسائر التى يتكبدها
أى شعب يخوض حربا ولا سيما فى عصرنا هذا حيث وسائل الفتك والدمار
والأسلحة الالكترونية المتقدمة .

اننى اؤمن بالسلام لاننى اؤمن بالانسان وبحقوق الانسان وقيمة
الانسان .. ولا اقول السلام باى ثمن .. ولكن اقول السلام كلما نجد له
سبيلا مشرفا أو كلما وجدناه أسلوبا أو منهجا يمكن ان يؤدي الى تحقيق
اهدافنا .

- أنك تشير الى معارضة الدول العربية .. فهل كانت هذه المعارضة
تتعلق بالهدف الذى سعت وتسعى اليه الدبلوماسية المصرية منذ نوفمبر
سنة ١٩٧٧ .. وهو السلام الشامل العادل ؟ .. لا اعتقد ذلك .. ان
الخلاف كان فى أسلوب بلوغ هذا الهدف .. كنا ومازلنا نقول ان الحوار
والتفاوض يمكن ان يحقق للعرب اهدافهم فيما لو استثمروا بأسلوب عصرى
غناصر القوة السياسية التى لديهم أكثر من أسلوب الحرب والعنف ..
وما نحن قد خضنا ثلاث حروب ضد اسرائيل .. فماذا كانت النتيجة ؟

هل أنت راض تماما عن معاهدة السلام بيننا وبين
اسرائيل .. وماذا كسبت مصر منها .. وما هى عيوبها ..
وهل كان يمكن ان تكون احسن مما هو الآن ؟

طبعاً كان يمكن ان تكون احسن جدا من اوجه عديدة .. ولكننا وقعنا
المعاهدة بشكلها الحالى .. وبالتالى فنحن ملتزمون بها وباحكامها ..
ومناقشة ما يمكن ان يكون .. لا قيمة له فى السياسة .. ويبقى ضربا من
ضروب المناقشات النظرية البحتة .

وانا لا اود هنا الدخول فى تفاصيل فنية حول مزايا وعيوب
المعاهدة .. وكلاما كثير .. ولكنى اقول ويصفة عامة .. ان المعاهدة أدت
الى عودة الأرض المصرية فى سيناء المحتلة منذ ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ الينا ..

وان هذه سابقة لابد وان تؤخذ في الاعتبار بالنسبة للضفة الغربية وغزة
والجولان .. كما ان قيمة استعادة سيناء .. بالوسائل السلمية لدليل على
ان اسلوب الحوار والتفاوض والحل السلمي .. يمكن ان يأتي بثماره
لو اتبعناه .

(جريدة السياسة الكويتية ، ٩ - ٨ - ١٩٨٣)

الحديث الرابع والعشرون

ماذا تحقق من سلام حتى الآن ٠٠ بعد عامين من الانسحاب ، ومع بداية العام الثالث ٠٠ ماذا بعد تحرير سيناء ؟

من الطبيعى أن يتحدث الدكتور غالى ، الذى شارك فى هذه الرحلة الطويلة من نوفمبر عام ١٩٧٧ الى احتفالنا بانسحاب اسرائيل وبدء العام الثالث لسيناء المحررة ؟

□ الفضل الأول يرجع لجنودنا البواسل فى حرب أكتوبر ٠٠ هذه الحرب هى التى كسرت حاجز النكسة ، وخلقت هذه التفاعلات المحلية والدولية وأعطت الدبلوماسية المصرية الفرحة خلال مفاوضات صعبة لتحقيق الانسحاب الكامل من سيناء .

سيناء هى جزء من التراب المصرى الوطنى والمقدس ولكن يجب الانسى ان مصر قد استعادت سيناء الا اننا - حتى الآن - لم نحقق السلام الشامل والدائم .

قلت ٠٠ ابا اييان قال فى محاضرة القاها فى القاهرة ان مصر اعترفت باسرائيل ، وحكومة تل ابيب اعادت سيناء بآبار بترولها ، ويقواعدها العسكرية لمصر ، وكأننا استعدنا سيناء بقرار من جانب اسرائيل .

قال الدكتور غالى : هذه المعادلة غير صحيحة لأن سيناء بما فيها وبما عليها من ممتلكات وثروات كلها مملوكة لمصر واعترافنا باسرائيل هو من صميم السيادة المصرية ٠٠ اسرائيل لم تتنازل عن سيناء انما اعادت الأرض الى أصحابها الشرعيين ، وقد احترمت مصر نصوص المعاهدة ، وتحقق

الانسحاب من سيناء في موعده ، وهو أمر نكدره . . ولكن اسرائيل من جانبها حققت حلما من احلامها وهو توقيعها على اتفاقية سلام تعاقدي مع اكبر دولة عربية ، وهذا في حد ذاته مردود سياسي بالغ الأهمية ، ولعل اسرائيل تحاول دائما ان تتناسى عن عمد الوضع قبل معاهدة السلام .

ونحن نحتفل باسترداد سيناء . . الا ان اسرائيل لم تسحب بعد من طابا . . وبذلك خرقت الاتفاق الذي قمتم انتم بالتوقيع عليه يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٨١ كسبا للوقت ، وحتى تستكمل السيطرة الفعلية على طابا ؟

□ ان حق مصر في منطقة طابا ثابت تاريخيا وسياسيا وجغرافيا . . واسرائيل تعرف ذلك تماما . . واتفاق ٢٥ ابريل سنة ١٩٨١ نص على التوصل الى اتفاق واذا فشلنا فليس امامنا الا التوفيق او التحكيم . الاتفاق نص على عدم اقامة منشآت جديدة في المنطقة وقيام القوة المتعددة بالمحافظة على الأمن . . وانسحاب قوات الطرفين وبقاء الوضع على ما هو عليه ، ويحظر الاتفاق قيام أى طرف بتصرفات تؤثر على الوضع النهائي .

وقد عقدنا ثلاث جلسات : في ايلات في ٣ مايو عام ١٩٨٢ ، والثانية في الاسماعيلية في ١٧ مايو من العام التالي ، والثالثة في بير سبع في ٢٦ مايو من نفس العام ، وكان من المقرر عقد جلسة رابعة في ابريل من العام الماضي ، واسرائيل طلبت عقدها في القدس !!

مصر موقفها ثابت من موضوع القدس ، كما اننا لم نعقد اجتماعات سابقة فيها ، وعادت اسرائيل واعترضت على تحمل القوة المتعددة مسئولياتها ، بل تعذر دخولها الى طابا ، وواصلت اسرائيل بناء فندق سونستا ، واحتفلت بافتتاحه في وجود مسئول من اعضاء الحكومة وقامت باضافة منشآت جديدة .

وأخيرا طلبت اسرائيل الربط بين التطبيع ومناقشة هذه المشكلة وهذا

يخالف اتفاق ابريل عام ١٩٨١ وهي تسمى لاستخدام المشكلة كورقة للضغط على مصر .

انت صاحب التعبير الذى يقول ان السلام القائم بين مصر واسرائيل هو سلام بارد لا حرارة فيه ؟

بل اضيف انه سلام وصل الى حالة من التجمد ومسئولية اسرائيل واضحة ، وقد بدأ التدهور منذ ان اتخذت اسرائيل موقفا متصلبا فى مباحثات الحكم الذاتى بفرض مفهومها الذى يخالف كامب ديفيد ، ثم جاء قانون القدس وضرب المفاعل العراقى بعد ايام من قمة شرم الشيخ ثم ضم الجولان وغزو لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا التى تمثل قمة الغطرسة والاستفزاز .
الحكومة الاسرائيلية تراجعت عما التزمت به فى كامب ديفيد حول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وعلى رأسه حقه فى تقرير مستقبله .
وتصورت ان ذلك سوف لا يؤثر على علاقاتها مع مصر . . ومصر أعلنت من جانبها ان القضية الفلسطينية هى لب الصراع وجوهره . . وهدفها هو السلام الدائم والشامل الذى نعتبر ان معاهدة السلام كانت المرحلة الاولى فيه ولذلك فأننى أعيد ما قلته : استعدادنا سيناء ولكن السلام لم يتحقق .
عناصر الاعتدال داخل اسرائيل لم تنجح حتى الآن فى مواجهة هذا التيار .

اذن فانسحاب اسرائيل من سيناء قد أعقبه غزو اسرائيل للبنان بعد اقل من اربعين يوما . . هل نحن الآن فى وضع افضل ؟

□ كل متر من الأرض العربية نسترده هو انتصار للأمة العربية ونحن لن نترك فرصة لاسترداد كل أرض عربية احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ،
والمطالبة بانسحابها من لبنان .

اذن ماذابقى من احتمالات السلام . . وكيف يمكن ان تتحرك مصر وهى تواجه كل هذه التحديات ؟

□ استمرار الاتصال باسرائيل وبالولايات المتحدة كشرية

كامل لوقف المستوطنات وخلق جو من الثقة لدى الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة ، وحشد الراى العام العالمى لممارسة ضغوط دولية على اسرائيل ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات ، والعمل على وحدة المنظمة وترجيح كفة الاعتدال والتنسيق بين الأردن والمنظمة كما ان مصر تسعى عن طريق اتصالاتها بالدول العربية للتنبيه للخطر المحدق بالشعب الفلسطينى وضرورة مواجهة هذا الخطر قبل فوات الأوان وتغليب الاعتبارات القومية على الصراعات الهامشية ، ان التمزق العربى الحالى يضع قيودا على قدرة الدول العربية فى مواجهة المد التوسعى ، ويحد أيضا من قدرة هذه الدول من التأثير على الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، وكان الموقف العربى العام يمثل قمة المأساة ازاء غزو اسرائيل للبنان .

فى ظل كل ما أعلنته ، ما هو تقييمكم لمستقبل العلاقات مع اسرائيل ؟

□ نأمل أن تدرك اسرائيل خطورة سياستها الحالية على الاستقرار فى المنطقة ، وعلى علاقاتها مع مصر . وتقوم بالتزاماتها لكى تخدم عملية السلام .

فان موضوع عودة السفير المصرى الى تل أبيب يرتبط فى نظرنا بزوال الأسباب التى دعت الى سحبه وبيانها احتلال اسرائيل للبنان ووقف ممارساتها فى الأراضى المحتلة وتحريك عملية السلام . بالاضافة الى ذلك ، فان اسرائيل سوف تمر بمرحلة انتخابات . فاذا تم اختيار حكومة جديدة ، او قامت حكومة ائتلافية من الليكود وحزب العمل ، فان هذا التغيير الداخلى قد يساعد على تغيير الجو السياسى بين مصر واسرائيل .

الحديث الخامس والعشرون

فى البداية قلت للدكتور بطرس غالى اليوم وبالتحديد يوم ٢٦ مارس الحالى تكون قد مضت ٦ سنوات على توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فهل تقر بما يقوله البعض من انها ماتت قبل أن تبلغ سن السادسة أم تعتقد انها مازالت مريضة تحتضر ؟ !

قال الدكتور غالى : ان معاهدة السلام حية وقائمة ، وان مصر تتمسك بها وتلتزم بنصوصها وروحها ولذلك فمن الخطأ ان نتصور انها قد ماتت ، واستطيع ان اقول بعد مرور ٦ سنوات ، ان الرؤية قد اتضحت للجميع ، وان التاريخ قد اثبت انه لو كان عبور القوات المصرية الباسلة لقناة السويس يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ يعد نصرا حاسما للعسكرية المصرية ، فان توقيع معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ يعد نصرا حاسما للدبلوماسية المصرية .

انك تحملت مسئولية اساسية فى محادثات بليرهاوس
والتي ادت الى معاهدة السلام ٠٠ فما هو شعورك اليوم تجاه
الدور الذى قمت به فى ضوء تطور الاحداث فى السنوات الست
الماضية ؟

□ اننى كنت بالفعل خلال فترة محادثات بليرهاوس اتولى منصب وزير الخارجية بالنيابة ، ولكن رئاسة الوفد المصرى فى المحادثات كانت للفريق اول كمال حسن على وزير الدفاع آنذاك ، واننى لا اقول ذلك الا لاعطاء كل ذى حق حقه ، فان رئيس الوفد قام بدور أساسى فى نجاح المفاوضات ولا سيما ان الجانب المصرى كان يحتل جزءا هاما من المحادثات .

ولا أقول ذلك خوفا من المسؤولية على الإطلاق لأن شعورى اليوم انفى
وبقية أعضاء الوفد المصرى فى بلير هاوس قمنا بواجبنا والحمد لله وان
ما أسفرت عنه هذه المحادثات يعد انجازا بمعنى الكلمة .

**تقولون ذلك بالرغم من الانتقادات الشديدة التى وجهت
والتي مازالت توجه الى معاهدة السلام ؟**

□ لورجعنا الى مضابط المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب وفى
لجانه على مدى عشرات من الساعات فى ١٩٧٩ لوجدنا ان غالبية الانتقادات
التي وجهت الى المعاهدة قد تلاشت مع مرور الزمن وأصبحت غير ذى موضوع
وفقدت أهميتها .

أذكر على سبيل المثال اعتراض بعد أعضاء المعارضة فى المجلس على
أن يكون الانسحاب الاسرائيلى من سيناء على فترة ٣ سنوات والمطالبة بأن
يتم هذا الانسحاب خلال عام واحد . فاین هذا الانتقاد اليوم بعد أن تم
الانسحاب ؟ أشير أيضا الى الانتقادات التى أثارت حول قرار مصر
تصدير البترول الى اسرائيل . فان منتقدى هذا الموقف لم يضعوا فى
اعتبارهم التطور الذى أدى اليوم الى أن سوق البترول العالمى أصبح يعانى
من زيادة العجز وانخفاض الأسعار .

**لكن الاترون ان ترتيبات الأمن المقررة فى المعاهدة فى
سيناء قد وضعت حدودا على السيادة المصرية فى هذه
المنطقة وانتقصت منها ؟**

□ انا لا أوافق على هذا القول فان سيادة مصر كاملة على أرضها فى
سيناء مثلما أية بقعة أخرى فى الاقليم الوطنى المصرى . وان ترتيبات الأمن
لا تنتقص من السيادة المصرية على الإطلاق مادامت تتم بموافقة مصر وبقرار
مصرى .

أضف الى ذلك ان ترتيبات الأمن قائمة على جانبى الحدود أى ان ما يطبق
بالنسبة لمصر يطبق أيضا بالنسبة لاسرائيل .

علاوة على ذلك فان تلك الترتيبات بطبيعتها مؤقتة ولا أستبعد إعادة النظر فيها في الآونة القادمة عن طريق اتصالات تتم بين الجانبين .

هل يعنى ذلك انك راض عن صياغة بنود معاهدة السلام رغم ما وجه اليها من انتقادات ؟

□ لا أستطيع أن أقول اننى راض عن صياغة كل بند من بنود المعاهدة ولا ادعى انها تمثل الكمال . فالكمال لله عز وجل وحده . فمن الناحية الفنية اننى كرجل قانون اول من يستطيع أن يشير الى عيوب بعض النصوص وبعض المواد . فهناك مواد ينقصها الوضوح وأخرى غير محددة وأخرى لا تتضمن صراحة اهدافنا ومطالبنا . ولكن ما توصلنا اليه من نصوص بعد محادثات شاقة كان فى تقديرى أفضل ما يمكن أن نتوصل اليه فى الظروف السائدة .

ثم ان العبرة ليست بالنصوص بقدر ما هى بالافعال والنتائج والروح التى تسود ترجمة هذه النصوص الى واقع ملموس . وان النتيجة الرئيسية لمعاهدة السلام هى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المصرية التى كانت تحتلها منذ يونيو سنة ١٩٦٧ .

باستثناء طابا ؟

□ ان أهمية طابا لا ترجع الى مساحتها أو حجمها اننا بصدد خلاف فنى على رسم الحدود أكثر ما هو نزاع على أرض . . . فان منطقة طابا لا تزيد عن فدان ولكن الأمر يتعلق بالمبدأ وبرفض مصر التفريط فى أى شبر من أرضها . ووفقا للمادة السابقة من معاهدة السلام فان مصر واسرائيل اتفقتا على ضرورة حل الخلافات الناجمة عن تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق التفاوض ، وان لم يتيسر ذلك فنلجأ الى التوفيق أو تحال الى التحكيم . واننا اليوم نطالب الجانب الاسرائيلى بتشكيل هيئة تحكيم لتتولى الفصل فى هذا الخلاف . أضف ان طابا ليست هى الخلاف الوحيد على رسم الحدود ان يوجد عدة نقاط لم تتفق فيها بعد على موقع الحدود بين مصر واسرائيل وكثيرا

منها تتعلق بمساحات لا تزيد عن بضعة أمتار وتبدو وكأنها أقل أهمية لأنها تقع في وسط الصحراء ولكن الأمر يتعلق كما قلت بالمبدأ وبعدم التفريط في شبر واحد من الأرض المصرية .

تشير الى المكسب الذي حققته مصر ولكن الا ترى ان المشكلة ان المكسب اقتصر على مصر وحدها دون باقى الدول العربية أو الشعب الفلسطينى ؟

□ ان التخطيط المصرى كان يقوم على اساس ربط الجزء المصرى من المشكلة بالجزء الفلسطينى وبالتالي بالحصل الشامل ، ولذلك فان معاهدة السلام اقترنت باتفاق تكميلى خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة . فالى جانب الانسحاب من سيناء كان المفروض ان يتحقق انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية من الضفة والقطاع وقيام الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل .

وهل أنت راض عن هذا الاتفاق التكميلى فى ضوء عدم تحقيق أى تقدم نحو وضعه موضع التنفيذ ؟

□ ان علينا أن نعرف ما تضمنه هذا الاتفاق التكميلى حتى نحكم عليه . فلم يكن سوى اطار للتفاوض . ان نص الاتفاق أن مصر واسرائيل قد اتفقتا على بدء مفاوضات خلال شهر واحد من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة وان الحكومتين اعلنتا انهما تتويان التفاوض بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى اقرب تاريخ ممكن . بل تم تحديد مدة عام لانتهاء هذه المفاوضات . وتضمن الاتفاق انه سوف يتم سحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية من الضفة والقطاع وان تحصل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية مكانها . وأشار ايضا الى انسحاب القوات الاسرائيلية واعادة توزيع القوات المتبقية فى مواقع أمن محددة ومحدودة . فهل هناك ما يعيب هذه النصوص التى كان يمكن ان تشكل خطوة نحو ممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة ؟

فان كان الجانب الاسرائيلى لم ينفذ أحكام هذا الاتفاق التكميلى ولم يلتزم بما جاء به بحسن نية فان ذلك لا يعنى ان الاتفاق سيء فى حد ذاته أو ناقص . بل انتى أرى أن معاملة الجانب الاسرائيلى تشير الى مدى ايجابية نصوص الاتفاقية والمدى المترتب على ما التزمت به اسرائيل من خلالها تجاه حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها واتجاه الحق الفلسطينى وانها لم تماطل الا للتهرب من هذه الالتزامات .

ويكفى أن أقول أنه لو كانت اسرائيل قد نفذت الالتزامات الواردة بالاتفاقية التكميلية واحترمت تعهداتها بحسن نية لكنا اليوم فى نهاية الفترة الانتقالية وكنا على أبواب مرحلة جديدة تسمح للشعب الفلسطينى بأن يمارس حقه فى تقرير مصيره

ولكن هل مازال هذا الاتفاق التكميلى قائما ؟

□ نعم ، أنه مازال قائما بالفعل والدليل على ذلك اننا نطالب الحكومة الأمريكية بأن تستمر فى دور الشريك الكامل وأن تساهم فى جميع مراحل التفاوض ، وسندنا القانونى فى هذا المطلب هو النص الوارد فى الفكرة الأخيرة من الاتفاق التكميلى التى تنص على أن حكومة الولايات المتحدة سوف تشترك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات . ومادمنا لم نتوصل الى اطار آخر للتفاوض باتفاق كافة الأطراف فان المصلحة تقضى بأن يبقى هذا الاتفاق قائما .

انك تتهم اسرائيل بعدم احترام الاتفاق التكميلى بينما اسرائيل تتهم مصر بعدم احترام المعاهدة الأصلية .
وبالتحديد فان الجانب الاسرائيلى يقول ان مصر حققت المادة الأولى من ملحق المعاهدة التى تنص على «اتفاق الطرفين على اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتبادل السفراء عقب اتمام المرحلة الأولى من الانسحاب الاسرائيلى من سيناء» ، وذلك عندما سحبت مصر سفيرها من تل ابيب منذ اكثر من عامين ؟

□ ان هذه مغالطة اسرائيلية او فى احسن الأحوال عدم فهم لحقيقة

المادة المشار اليها ولتفسيرها الصحيح . فان مصر التزمت بموجب المعاهدة بايفاد سفير وقد احترمنا ذلك ونفذنا التزامنا عندما قررنا تعيين سفير مصرى لدى اسرائيل .

ولكن لم نلتزم قط بان يبقى هذا السفير الى ابد الابد . فان حقيقة ما تعهدت به مصر هو تطبيع العلاقات اى ان تكون علاقات طبيعية مثل علاقات مصر بباقي دول العالم . وان لمصر ان تسحب سفيرها من اى عاصمة من عواصم العالم اذا ما قررت ذلك فهل نستثنى تل ابيب من ذلك ؟ هل يعقل الا يحق لنا ان نسحب سفيرنا كما نشاء عندما نشاء ؟ ان مصر لها ان تسحب اى سفير من سفرائها فى تل ابيب وفى غيرها دون قيد او شرط . وان القول بغير ذلك مغالطة قانونية وادعاء باطل .

ولقد سحبنا السفير المصرى من اسرائيل تعبيرا عن رفضنا التام للسياسة العدوانية التى انتهجتها اسرائيل فى لبنان وان التمثيل الدبلوماسى هو صميم اعمال السيادة .

الحديث السادس والعشرون

آثار خبر اعتزامكم زيارة اسرائيل ردود فعل غاضبة ..
سيادة الوزير .. لماذا تزرور اسرائيل الآن ؟

□ هذا الخبر عار من الصحة وليس له اساس بالمره وأنا عندما اذهب الى اسرائيل فان قرارى لا يتأسس على اعتبارات ذاتية ولا يستلهم ردود فعل من اى طرف كان ، فلمصر سياسة موضوعية ، وباعتبارى وزيرا فى الحكومة المصرية أقوم بالعمل على تنفيذ السياسة المصرية بصرف النظر عن رضاء اطراف خارجية عنها او عدم رضائها .

كما ان ثمة حقيقة ثابتة ينبغى التتويه بها وهى ان مصر عندما قررت ان تخوض معركة السلام فانها صممت على أن يكون السلام بينها وبين اسرائيل هو الوسيلة للوصول الى تحقيق السلام فى المنطقة كلها ، وان تكون التسوية الشاملة هى الأساس ، لان السلام الذى تنشده مصر وتعمل من اجله هو السلام العادل بالنسبة لجميع الأطراف وبناء عليه فان حركة الدبلوماسية المصرية تظل دائما تدور حول محور السلام وتستهدى به كهدف رئيسى ، تكرس كافة الاتصالات والجهود والتحركات من اجل الاقتراب الصحيح منه ، وبالتالي فان زهابى لزيارة اسرائيل - اذا ما تقرر ذلك - هو جهد يضاف الى رصيد السلام فى منطقة الشرق الأوسط ، كما ان عدم زهابى الى اسرائيل يكون بناء على رؤية ترى ان ذلك انما يخدم نفس الهدف وليس نزولا على ارادة طرف او استرضاء لطرف مهما كان .

**هل تشهد العلاقات المصرية - الاسرائيلية سلاما ياردا
خلال هذا العام ١٩٨٧ بعد تصريحات المشير ابو غزالة
وتنشيط العلاقات المصرية - العربية ؟**

□ ان ما قاله الرئيس مبارك فى الكويت هو تأكيد على وجوب التوصل الى تسوية سلمية عادلة للمشكلة الفلسطينية كشرط لازم لاستقرار الأوضاع فى المنطقة ، ولذلك فان مصر تطالب اسرائيل بضرورة انسحابها من الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية والى ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى وحقوق الانسان . وتدعو مصر الى ضرورة وقف بناء المستوطنات فى الاراضى العربية المحتلة واحترام الهوية العربية للشعب الفلسطينى وحقه فى الحياة وفى الأمن وفى ممارسة حقوقه المشروعة بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره .

**يؤكد المراقبون والمحللون السياسيون ان السلام بين
العرب واسرائيل مستحيل اذن . هل هناك احتمالات لاستمرار
العلاقة دون توتر ؟**

□ ان سالك هنا يحمل نغمة التشاؤم التى رفضتها فى نهاية اجابتي السابقة فلا يوجد شىء مستحيل فى الحياة وكم من الشواهد فى التاريخ فى مختلف مساراته تؤكد لنا ان ما كان يبدو مستحيلا فى يوم او فى زمن ما يصبح حقيقة ساطعة فى يوم لاحق او فى زمن آخر . المهم فى ممارسة السياسة ان تتوافر الارادة والاصرار ووضوح الهدف والالحاق عليه من خلال الحركة الدائبة والجهد المتواصل دون الركون الى اليأس او فقدان الاتجاه لان الحياة لا تتوقف . والعنصر الأكثر أهمية يظل يتمثل فى امتلاك الرؤية الشاملة للأمور والوقوف عند الحقائق الجوهرية دون الاهتمام بالفرعيات .

ان دروس التاريخ ومعطياته تعلمنا ان منطق الحياة هو التعايش
والحوار وليس المواجهة والصراع ، والمؤكد ان ينتصر في النهاية منطق الحياة
في هذه المنطقة التي كانت مهد الحضارات ومهبطا لرسالات السماء التي
تحض على التلاقي والتسامح والسلام .

(جريدة الأنباء الكويتية ، ٩ - ٥ - ١٩٨٧)

الحديث السابع والعشرون

الانتفاضة الحالية للضفة الغربية وقطاع غزة والتي تواجهها إسرائيل بالرصاص والسجون وبمختلف أوجه القمع الوحشي ، والذي راح ضحيته حتى اليوم أكثر من ثلاثين شهيدا ، من الشباب والنساء والأطفال الفلسطينيين ، ما رأى الدكتور بطرس غالى ، بوصفه وزير الدولة للشئون الخارجية لمصر ؟

□ الواقع ان الموقف المصرى واضح ، فهو قائم على ادانة الوجود الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومصر تطالب بالمشروع فى المفاوضات حتى نستطيع ان نتوصل الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية تقوم على انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولا بد ان تبدأ هذه المفاوضات فورا حتى نستطيع أولا احتواء الوضع المتفجر فى المنطقة الذى يهدد السلام ، وحتى نستطيع ان نقوى أنصار الحوار والتفاوض ، وحتى نستطيع ان نساعد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة على التقدم والاهتمام بقضايا التنمية ، فلا بد من التحرك . على المستوى الدولى والأوروبى ، ولا بد من التحرك مع الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى (الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، انكلترا ، والصين) . لا بد من التحرك فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الاسلامى ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، ولا بد من تسليط الأضواء على القضية الفلسطينية ، لانه فى العام الماضى ، حدث نوع

(م ٤١ - احاديث سياسية)

من الاملال للقضية الفلسطينية ، فقد اهتم المجتمع الدولي بقضايا مثل التقارب بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وتأمين مرور ناقلات البترول فى الخليج ، او بقضايا دول امريكا الوسطى ، على حساب الاهتمام بالقضية الفلسطينية . ومن المؤكد انه لا سلام فى الشرق الأوسط دون التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، ويجب ان ننتهز فرصة هذه الثورة التى قام بها الشباب الفلسطينى ضد القهر الاسرائيلى ، وضد الانتهاك الاسرائيلى لحقوق الانسان ، لكى نتحرك دبلوماسيا على المستوى العربى والدولى .

بماذا تصف القهر الاسرائيلى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

□ اسرائيل تنتهك حقوق الانسان ومواثيق الأمم المتحدة وميثاق جنيف .
انها تنسف بيوت الأهالى الفلسطينيين ، وتحشدهم فى السجون ، وتقتل المتظاهرين المسالمين ، حتى الأطفال منهم والنساء وتطرد العديد من بلدهم ، وأخذت مصر بالتحرك فى الساحة الدولية ، لكى يتخذ الغرب الأوروبى والأمريكى موقفا حازما فعلا تجاه هذه الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان والمواثيق الدولية فى الأراضى العربية التى تحتلها . لان من مصلحة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ان يتحقق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، وهذا الاستقرار لا يتأتى . الا من خلال سيادة السلام فى المنطقة ، ولن يتحقق ما لم تحل القضية الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

اعلن اسحاق شامير ، مؤخرا ، ان اسرائيل لن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وان هذه اراض اسرائيلية قديمة ؟

□ نحن نستنكر هذا الكلام الذى ليس له أى نصيب من الصحة ، والذى

يخالف اتفاقيات السلام ، ويخالف ميثاق وقرارات الأمم المتحدة ، ويهدد السلام فى المنطقة .

الا ترى ان اسرائيل ، خرقت اتفاقية كامب ديفيد ، بالنسبة لشقها الخاص بالصفه الغربية وقطاع غزة ، والذي يقضى باعدادها للحكم الذاتى ، خلال خمس سنوات ، يجرى من بعدها استفتاء حق تقرير المصير ؟

□ اسرائيل خرقت المواثيق الدولية كافة ولم يحدث ذلك اليوم فقط وانما على مدى السنوات الماضية ، فلقد خرقت هذه المواثيق عندما قررت ضم الجولان ، وعندما قررت ضم القدس ، وعندما تدخلت عسكريا فى لبنان . هناك سلسلة من المخالفات الاسرائيلية ، التى تهدد السلام والأمن فى المنطقة .

اين وصلت العلاقات المصرية - الاسرائيلية اليوم ؟ وهل ستقطع من جانب مصر ؟

□ نحن نرى انه يجب ان نستمر فى اتصالاتنا باسرائيل ، لاننا من خلال هذه الاتصالات نستطيع ان نقوى الجناح الذى يؤمن بالحوار وبالتفاوض وكذلك نستطيع ان نقدم مساعدات عاجلة للشعب الفلسطينى الذى يرزح تحت الاحتلال الاسرائيلى ، ويعانى مختلف صور القهر الاسرائيلى .

انت سلمت الحكومة الاسرائيلية ، عبر سفيرها فى القاهرة ، عدة احتجاجات على ما ترتكبه ضد الشعب الفلسطينى ، فى مواجهة انتفاضته الوطنية الراهنة ؟

□ أهمية هذه الاتصالات ، اننا عبرها نستطيع ان نقدم احتجاجات وان نضغط دبلوماسيا على الحكومة الاسرائيلية ، وقد قدمنا عدة احتجاجات فى الأسابيع القليلة الماضية .

الحديث الثامن والعشرون

حذرت القاهرة اسرائيل من ابعاد الفلسطينيين عن ارضهم
ومن سياسة القمع والقهر التى تتبعها ، فما هو موقف
الدبلوماسية المصرية فى حالة استمرار اسرائيل فى سياستها
واصرار شامير على موقفه فى هذا الشأن ؟

– حذرت القاهرة – وتستمر فى تحذيرها فى كل الاتصالات التى تتم –
بان ما تقدم عليه اسرائيل من اعمال قمع وحشية ، ومن طرد للفلسطينيين من
ديارهم ، هو اجراء خطير وليس سوى استمرار فى تصعيد اجراءات القمع
فى وجه انتفاضة الشعب الفلسطينى الطبيعية للدفاع عن حقوقه المشروعة
التي تفتصبها اسرائيل ، تلك الانتفاضة التى لا شك فى انها ستزداد حدة
وعنفا مع هذا التصعيد الاسرائيلى لعمليات القمع ، اذ ليس هناك شعب
فى العالم يمكن ان يستكين لاعمال القهر او يستسلم للطرد من وطنه . ولقد
اعلن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات انه تلقى تأكيدات من مصر ، وايضا
من الاردن ولبنان ، بانها لن تستقبل ايا من الفلسطينيين الذين تطردهم اسرائيل
من الضفة الغربية او من قطاع غزة ، وذلك لاحباط اى محاولة اسرائيلية
للمضى فى عملية طرد الفلسطينيين من ديارهم . وتطالب مصر – فى كل
تحركاتها – وفى المبادرة الاخيرة التى حملها الرئيس حسنى مبارك معه الى
الولايات المتحدة والى سائر دول العالم ، بضرورة احترام الحقوق الاساسية
للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال ، وبضمان حماية الشعب الفلسطينى بواسطة
اساليب ملائمة .

لقد دلت دروس الماضي على ان العنف يؤدي الى مزيد من العنف ،
وأعمال القمع الوحشية من شأنها ان تزيد النار اشتعالا ، وتضاعف الاحساس
بالسخط والغضب . ولقد دخلت اسرائيل بالفعل في مصيدة العنف ، وعليها
ان تتنبه الى ذلك قبل فوات الاوان . ان مأساة اسرائيل انها دولة احتلال ،
ولا بديل امامها سوى الاعتراف — بالحقيقة الفلسطينية — والتعامل معها ،
وبإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير . هذا ما نقوله ونتبناه في كل
اتصالاتنا مع اسرائيل ومع سائر الاطراف والقوى العالمية ، لان الحل الوحيد
هو العمل — بأسرع ما يمكن — الى وقف ما يتعرض له الفلسطينيون ، وانهاء
معاناتهم . ومنع الاعتداءات عليهم ، واستئناف مسيرة السلام ، وحسم
الصراع في المنطقة .

**منذ الأسبوع الثاني للانتفاضة الفلسطينية داخل الأراضي
المحتلة حذرت القاهرة قل اييب من استمرار ممارساتها
القمعية والوحشية ضد الانتفاضة بسحب السفير المصري
وتجميد العلاقات . . ولكن تغلبت بعد ذلك وجهة النظر القائلة
بأهمية استمرار السفير المصري هناك . ما هو تعليقكم على
هذا الموضوع ؟**

□ أود في البداية ان اشير الى حقيقة تتحدث عن نفسها ، وهي ان
التأييد المصري لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، يرقى الى
مستوى الاجماع وجدانيا وعقليا . وهو اجماع لا اغالى اذا ما أكدت انه لم
يحدث في مصر منذ وقت طويل . . فالموقف الحكومي والرسمي في مصر —
وخاصة حين يعبر عنه رئيس الدولة — اوضح ما يكون ، وموقف الجماهير
الشعبية في مصر يعكس تعاطفا وتأييدا كاسحا ، تستوفي في هذا الجماهير
المنظمة داخل احزاب وتنظيمات سياسية ، او في التجمعات المهنية والطلابية
والقطاعية المتنوعة . وتستطيع مصر — تعبيرا عن موقفها — ان تقدم على أي
خطوة ، بما في ذلك سحب السفير او تجميد العلاقات مع اسرائيل ، وسبق

لمصر ان فعلت ذلك بالفعل فى اعقاب مذبحه صبرا وشاتيلا فى عام ١٩٨٢ ، وظلت السفارة المصرية فى تل ابيب على مستوى القائم بالأعمال لمدة ثلاث سنوات كاملة .٠٠ ولكن مصر ترى فى مثل هذه الظروف أن وجود السفير المصرى ربما كان اكثر فائدة من غيابه الذى هو مجرد اجراء سلبي له قيمة محدودة ، اما وجوده فقد يخدم حركة الدبلوماسية المصرية الواسعة النطاق فى الاتصال والتعامل مع جميع الأطراف ، بما فى ذلك الفلسطينيون فى الضفة والقطاع .

ان مصر على عهدما دائما - قيادة وشعبا - فى الوقوف بكل قوة بجانب الشعب الفلسطينى ، لقد اجمعت مصر كلمتها - على مدى الاربعين عاما المنصرمة ومنذ قيام اسرائيل - على دعم وتأييد الفلسطينيين حتى يحصلوا على حقوقهم المشروعة واذا كانت مصر هى قلب الأمة العربية وطليعتها ، فانها كانت وستظل دائما على استعداد لتحمل مسئوليات القلب النابض والطليلة الجسورة .

الحديث التاسع والعشرون

**ما هو تقييمكم لطبيعة السلام الحالى بين مصر واسرائيل ؟
وكيف اثرت الانتفاضة على هذه العلاقات ؟**

□ ان السلام بين مصر واسرائيل الذى عبر عن نفسه فيما تم بين البلدين من ابرام لاتفاقيات التطبيع • لم يكن سوى معاهدة للسلام بين فلسطين واسرائيل ، او ما يمكن تسميته بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وهى العملية التى قامت الدبلوماسية المصرية بالتفاوض مع اسرائيل من أجل تحقيقها فيما عرف بمفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين والتى انتهت الى الفشل بسبب القنعت الاسرائيلى ورفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، ومن يومها عاشت العلاقات المصرية - الاسرائيلية اجواء من السلام البارد ، وهى التسمية التى اطلقتها وصفا على هذه الحالة من « السلام المجھض » بسبب عدم تحقق الهدف الجوهرى من ورائه ، وهو تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى ، وتسوية القضية الفلسطينية التى هى جوهر الصراع العربى - الاسرائيلى وجوهر الصراع المصرى - الاسرائيلى بالضرورة ، نظرا لأن مصر تعتبر القضية الفلسطينية هى قضية مصرية فى ذات الوقت • ويؤكد مجمل المسلك الاسرائيلى من قضية السلام ، ان اسرائيل ليست جادة فيما تدعيه من رغبة فى السلام ، فان رفضها لعقد المؤتمر الدولى للسلام ، الذى يجمع الراى العام الدولى ، والمجتمع الدولى الممثل فى الأمم المتحدة ، على انه الوسيلة المثلى لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ،

وارسء أسس التعايش السلمى بين العرب واسرائيل ، وتسوية القضية الفلسطينية ، هو أبرز دليل على ما نقول ، وجاء الموقف الاسرائيلى أخيرا من الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ليؤكد - بشكل قطعى - الموقف الاسرائيلى الراض للسلم .

وموقف اسرائيل من الانتفاضة يريد ان يثبت صحة منهجهم فى ادارة الصراع ، وهو منهج لم يتغير منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨ حتى الآن ، ويقوم على أساس فرض الصلح على العرب بالقوة ، وليس التفاوض مع العرب من أرضية متكافئة يريد الاسرائيليون ان يثبتوا ان حركة الانتفاضة مجرد زوبعة فى فئان ، وان منهجهم فى ادارة الصراع غير قابل للتغيير أو التطويع تحت أى ضغوط سياسية أو عسكرية .

وقد تكون بعض ملامح الصورة التى امامنا تشير الى اننا امام اسرائيل أخرى غير تلك التى تعودنا التعامل معها على مدى الأربعين عاما الماضية حيث يغلب العناد على الدماء ، وتفوق احساس العنجهية على لغة المنطق وتصل بها المبالغة الى تخيل انهم ماضون وحدهم الى المجهول . . . وأمام موقف مثل هذا كيف يمكن تصور العلاقات المصرية - الاسرائيلية ؟

مشكلة (طابا) واحدة من مشاكل رئيسية فى ملف العلاقات المصرية - الاسرائيلية وتدل كافة الشواهد على ان قرار هيئة التحكيم سيكون فى صالح مصر فهل تعتقدون ان اسرائيل ستقبل بهذا القرار ؟
وفى حالة الرفض ، هل تعتقدون ان الولايات المتحدة يمكن ان تلعب دورا توفيقيا ؟
وما هى المبادئ الأساسية التى تحكم سياسة مصر بالنسبة لهذه المسألة ؟

□ من المعروف انه فى منتصف ابريل الماضى انتهت المرافعات الشفوية من الجانبين ، وبعد المرافعات التكميلية ، أعلنت المحكمة انها ستخلو الى المداولة ، ودعت الأطراف الى محاولة الوصول الى الحل الودى ، فاذا

ما توصلوا الى ذلك ، عليهم أن يخطرخوا المحكمة - فى فترة مناسبة - حتى تتمكن من تبني هذا الحل ، ويصدر فى شكل حكم باسم المحكمة ودخل العامل الأمريكى على معادلة طابا مع اقتراب حكم هيئة التحكيم ، وتقبل المفاوضات المصرى ذلك ، لأن الموقف المصرى يحكمه مبدأن أساسيان هما :

- الأول : ضرورة الاعتراف الكامل بالمواقع المصرية فى طابا ، وبمواقع الحدود الأخرى ، والسيادة المصرية على هذه المواقع .

- والمبدأ الثانى : هو ألا يكون هناك أى ترتيبات مقترحة لها مساس أو شبهة مساس بهذا الموقف المصرى . وفى إطار هذين المبدأين ، فنحن مستعدون ان نستمع الى كل ما يقدم اليانا من أفكار للتسوية . ومن المعروف ان مصر حريصة على ألا تتعطل أحكام المحكمة الدولية ، وأن تستمر فى عملها ، وقد رفضت مصر المسعى الاسرائيلى الذى كان يهدف الى محاولة تقديم طلب مشترك بين مصر واسرائيل بتأجيل التحكيم وأعلنت مصر انها سترفض أى طلب اسرائيلى بذلك .

أما عن التساؤل الخاص بمدى التزام اسرائيل بالحكم الذى سوف يصدر اذا كان فى غير صالحها ، فالمعروف ان الطرفين قد اتفقا على أن يكون حكم محكمة التحكيم ملزما لهما ، أما اذا حاول طرف ان يمتنع عن تنفيذه ، فهذا يخرج عن نطاق هيئة التحكيم ، ومن شأن ذلك الموقف ان تدخل العلاقات بين البلدين فى أزمة خطيرة لا يمكن التكهن بها ، ومن غير المقصور ان اسرائيل سوف تغامر بالدخول فى هذه الأزمة الخطيرة مع مصر ، كما لا يخفى ان امتناع اسرائيل عن تنفيذ الحكم سيفضح موقفها ، ويخرج الطرف الأمريكى باعتباره ضامنا للمشاركة .

الحديث الثلاثون

أصدرت محكمة التحكيم الخاصة بقضية « طابا » في جلستها العلنية التي عقدت في قاعة برلمان مقاطعة جنيف حكمها لمصلحة مصر • وباعتبارك أحد مهندسي الدبلوماسية المصرية الذين لعبوا دورا محوريا في هذه القضية المتصلة بالعلاقات المصرية - الإسرائيلية • فما هو تعليقك على هذا الحكم ؟

□ لعل أصدق تعليق على هذا الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزته مصر ، انه ليس في حقيقة أمره سوى انتصار لقضية السلام ، وانتصار لمبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية وانتصار لحرمة وقداية قواعد القانون الدولي ، واستطيع ان اضيف ان كل من سيتصدى للتاريخ لهذه الفترة من الزمن المستقبل ، سوف يجد في المرافعات التي دارت امام المحكمة وفي المؤتمرات القانونية التي قدمها كل من الجانب المصري والجانب الاسرائيلي مادة غزيرة يستطيع في ضوءها ان يدرس ابعاد المناورات القانونية والسياسية التي دارت فصولها على مدى اشهر واشهر حتى انتهى الأمر بالتوصل الى هذا الحكم •

سيدي الوزير ، انني لا اريد ان اتوجه بسؤال الى اليكم باعتباركم عالما من علماء القانون الدولي ، ولكنني اريد ان اتوجه اليكم كسياسي ودبلوماسي عاش هذه القضية منذ بدايتها ، وهو كيف تفسرون خسارة الاسرائيليين لهذه القضية • وهم الجانب الذي اشتهر بقدرته على التخطيط المحكم والتقييم الموضوعي للأمور ؟

□ منذ مطلع سنة ١٩٨٢ ، وهي السنة التي اتفق على ان يتم انسحاب

القوات الاسرائيلية الى الحدود الدولية المصرية بحلول يوم ٢٢ ابريل من ذلك اليوم ، بموجب اتفاق السلام بين مصر واسرائيل ، بدأت الضغوط الأمريكية معها ، تساوم على اتمام الانسحاب الذى تم الاتفاق عليه بالحصول على مكاسب اضافية وتحقيق بعض المصالح الجديدة التى تخرج عن نطاق ما اتفق عليه . وقد جاء الجنرال هيج - وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية يناير ١٩٨٢ ، ليطالب مصر بابرام اتفاق جديد مع اسرائيل يتضمن شروطا جديدة ، مما حدا بمصر ان ترفض هذا الطلب رفضا باتا . كما جاء فى نفس الفترة تقريبا ، ديفيد كيمجى ، الذى كان المسئول الاول عن قضية « طابا » يطالب مصر تبني موقف من فيما يتعلق بمطالب اسرائيل فى « طابا » المصرية ، كئمن لاستمرار عملية السلام . وباختصار كان من الواضح ان الجانب الاسرائيلى يريد الحصول على « سمسة » لكى يقوم بتسهيل اتمام صفقة الانسحاب فى الثانى والعشرين من ابريل ١٩٨٢ .

هل نستخلص من ذلك ان الثمن الذى كانت تتطلع اسرائيل للحصول عليه ، مقابل اتمام الانسحاب فى التاريخ المتفق عليه ، هو تسوية قضية « طابا » بما يحقق المطامع الاسرائيلية فيها ؟

□ لا استطيع القول بأن اسرائيل قد فضت نفسها بهذا الوضوح ، او ان المسلك الاسرائيلى كان يعتمد هذا الأسلوب المباشر فى التناول السياسى لهذه القضية . اذ لم يصدر أى تصريح عن أى مسئول اسرائيلى خلال تلك السلسلة الطويلة التى دارت بينى وبين ديفيد كيمجى فى القاهرة او فى تل ابيب بين عملية الانسحاب وبين تسوية قضية « طابا » سواء خلال تلك المحادثات الطويلة التى دارت بينى وبين ديفيد كيمجى فى القاهرة او فى تل ابيب او القدس ، وذلك فى الاجتماع الذى عقد فى القاهرة فى ٤ ابريل ١٩٨٢ ، او حتى ابان الاجتماعات التى دارت فى اسرائيل مع بيجين وشارون وشامير فى المدة من ١٥ - ١٦ مارس ١٩٨٢ . او اثناء الزيارة التى قام بها شارون

الى القاهرة فى ١٥ ابريل ١٩٨٢ ، حيث تم لقاء فى أحد اجنحة فندق شيراتون هليوبوليس ، ترأس فيه الجانب المصرى السيد/كمال حسن على ، وشارك فيه كذلك المشير عبد الحليم أبو غزالة . ولكن ما يمكن قوله هو ان الابتزازات الدبلوماسية ، كانت تأتى بطريق غير مباشر ، كأن يقال انه سوف يصعب على القوات الاسرائيلية ان تنسحب الى الحدود الدولية ، طالما لم يتم الاتفاق على الحدود التى تفصل بين مصر واسرائيل فى منطقة « طابا » !! وهى جميعا تلميحات تريد توصيل الرسالة الى من يعنيه الأمر .

يمكن ان نفهم - بمعنى آخر - ان السلاح السرى الذى استعمله الجانب الاسرائيلى للاحتفاظ بصورة او باخرى بطابا ، كان هو التهديد الضعيف بتأجيل الانسحاب او فى التهديد بعدم الانسحاب ؟

لقد كان التكتيك الاسرائيلى أكثر عمقا ودبلوماسية من التهديد الفج بعدم الانسحاب . ذلك ان الموقف الاسرائيلى كان يستند الى المنطق الذى يقول بأن مصر قد استردت مئات ومئات من الكيلو مترات من شواطئ سيناء التى تبدأ من خليج السويس الى طابا ، فلماذا لا تتنازل عن خمسمائة متر من الشاطئ عن طيب خاطر فى سبيل استتباب السلام وتدعيم حسن الجوار . واستطيع ان أقول ان الجانب الأمريكى كان يؤيد المطلب الاسرائيلى - الى حد كبير - وعلى سبيل المثال لا الحصر ذلك الحديث الذى سجلته فى مذكراتى والذى دار بينى وبين السفير الأمريكى « سام لويس » فى تل ابيب فى دار سكن السفير المصرى سعد مرتضى يوم السادس عشر من مارس ١٩٨٢ ، حيث دافع بحرارة عن المطلب الاسرائيلى ، ومبرزا تواضع المطلب وضآلته . ورغم علمى ان هذا الحديث لم تكن له صفة رسمية ، الا انه يعكس الروح السائدة لدى الأمريكين والتى تعبر عن السيكولوجية الأمريكية خلال تلك الفترة السابقة على الانسحاب الاسرائيلى من شبه جزيرة سيناء حيث كانت تمارس علينا الضغوط من جميع الجوانب ، لاعطاء اسرائيل هذا الثمن

بدعوى انه ثمن ضئيل مقارنة بما سوف تحصل عليه ، او مقارنة بما قد يترتب على تعقد الأمور فى المرحلة الأخيرة من الانسحاب . كما كان يشير - منطق هؤلاء الذين يمارسون ضغوطهم علينا - الى المتاعب الداخلية التى تواجهها اسرائيل بعد انسحابها من قرية (ياميت) التى دمرها شارون (مخالفا بذلك اتفاقات السلام) ، قائلين بضرورة ان تساعد مصر حكومة بيجن بهذا التنازل «البسيط» من جانبنا ، متناسين - بطبيعة الحال - ان « الهدايا » او « السمعة » لا يمكن ان تدفع من التراب الوطنى مهما تضاعلت مساحته او صغرت ذلك ان هذا المنطق يقوم على « المادية » ولا يعرف قيم « الوطنية » .

وماذا كان ردكم على هذه الحملة التى لا تخلو من ذكاء ؟

□ لقد اتهمت الجانب الاسرائيلى صراحة بسوء النية لأنه بدأ فى اجراءات اقامة الفندق بعد ابرام معاهدة السلام ، وذلك على ارض مصرية . وفى اسوأ الفروض ، على ارض هى محل نزاع بين الجانبين . ولقد اكدت فى محادثاتي مع المسئولين الاسرائيليين ، انهم يعلمون تماما ان طابا مصرية ولا ينبغى عليهم المماحكة ، او المجادلة السقيمة فى ذلك . ولا انسى مشادة وقعت بينى وبين الجنرال « ابراش شامير » فى السيارة التى كانت تنقلنا معا من القدس الى تل ابيب بخصوص طابا وذلك فى ٢٦ مارس ١٩٨٢ ، والتى اثق تماما فى انه لايزال يذكرها حيث قلت بالحرف الواحد « ان القيادة الاسرائيلية تعلم تماما ان طابا مصرية ، ولكنها تريد ان تستولى عليها من خلال مناورة رخيصة ، ولكن تلك المناورة من شأنها ان تهدد عملية السلام بين مصر واسرائيل » ، وفى المفاوضات المكثفة التى دارت بين الوفد المصرى الذى كنت اترأسه وبين الوفد الاسرائيلى الذى كان يترأسه ديفيد كيمجى ، تمسكنا بأحكام المادة السابعة من معاهدة السلام التى تقول فى فقرتها الأولى ان الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة تحل عن طريق المفاوضة

والتي تقول في فقرتها الثانية انه اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فانها تحل بالتوفيق ، او تحال الى التحكيم ، وقد انتهت هذه المفاوضات الى ابرام بروتوكول ٢٢ ابريل ١٩٨٢ بخصوص الوضع المؤقت في طابا والذي جاء فيه اتفاق كل من الطرفين على تحريك قواته خلف الخطوط التي يحددها لنفسه كل منهما ، وذلك انتظارا للتوصل الى تسوية بشأنها ، كما تضمن اتفاق الطرفين على ان تقوم القوة المتعددة الأطراف والمراقبون بالمحافظة على الأمن في هذه الأرض المتنازع عليها ، وقد نص كذلك على ان هذا الموقف سوف لا يؤثر على وضع أى من الطرفين ، او على النتيجة النهائية للتسوية الخاصة بهذه المنطقة .

هل كانت - في رأيكم - ثمة خطة سياسية اسرائيلية مرسومة للاستيلاء على طابا ؟

□ ليست لدى معلومات عن وجود خطة اسرائيلية تستهدف الاستيلاء على طابا ، ولكنى استطيع ان اقول انه كان هناك انقسام بين القيادات الاسرائيلية فيما يتعلق بقضية طابا ، كما نستطيع ان نفترض - وهنا أريد ان اكرر ان هذا مجرد افتراض - ان بعض القيادات الاسرائيلية كان لها تصور يقوم على الشكل الآتى : -

أولا : العمل على الوصول الى اتفاق لتسوية قضية طابا قبل انسحاب ٢٢ ابريل ١٩٨٢ ، وان الجانب المصرى - أمام الضغط الاسرائيلى والضغط الأمريكى - ورغبة منه فى ان يتم الانسحاب فى التاريخ المتفق عليه ، سيقبل تنازلات هامشية او جوهرية حسب قدرة المفاوض الاسرائيلى .

ثانيا : فى حالة اخفاق هذه المحاولة الأولى ، فان الخطوة التالية تتمثل فى الالتجاء الى التوفيق الدولى ، وهو اسلوب لتسوية المنازعات الدولية يستند الى الحلول السياسية او الى الأسس والمعايير السياسية أكثر مما يستند الى المعايير القانونية البحتة . وانه من الممكن - من خلال هذا

الأسلوب - الحصول على حكم من هيئة التوفيق يقوم على تقسيم منطقة طابا مناصفة بين الجانب المصرى والجانب الاسرائيلى ، وبما ان الفندق يقع فى النصف الملاصق للحدود الاسرائيلية ، فان حكومة تل ابيب سوف تحتفظ بالفندق والشواطىء المجاورة للفندق .

ثالثا : اذا ما كان من الضرورى اللجوء الى التحكيم . فانه يمكن - انذاك - بذل المساعى لايجاد تسوية خارج اطار التحكيم ، تستطيع اسرائيل بموجبها ان تنال بعض الامتيازات قبل صدور حكم محكمة التحكيم .

لماذا فشل هذا التكتيك الاسرائيلى فى كل مراحله المتسلسلة الواحدة بعد الأخرى . فى تصوركم ؟

□ هناك عوامل واسباب كثيرة هيات الظروف لنجاح الدبلوماسية المصرية ، وفى مقدمتها اصرار القيادة السياسة المصرية على رفض اى تنازل قبل اتمام الانسحاب الاسرائيلى ، ورفض التوفيق كوسيلة لتسوية الخلاف ، والتمسك بالتحكيم كأسلوب لحل النزاع القائم . ويجب ان اضيف الى ذلك الدور الذى لعبته الادارة القانونية بوزارة الخارجية المصرية ، وعلى رأسها السفير الدكتور نبيل العربى بالتعاون مع مجموعة الفقهاء المصريين والأجانب ، وأذكر منهم استاذنا الدكتور حامد سلطان ، والمرحوم الدكتور وحيد رافت .

هل نتوقع صعوبات فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم ؟

□ اذا كانت النيات صافية ، فلا اتوقع صعوبات ، بل يحدونى الأمل فى ان تدرك اسرائيل ان تسوية قضية « طابا » هو بداية لمرحلة جديدة للعلاقات المصرية - الاسرائيلية ، يمكن ان تحقق فيها مافاتها من فرص كانت اسرائيل دائما هى الجانب الذى يبذل جهده لتضييعها ، فهل تمسك اسرائيل هذه المرة بالفرصة قبل ان تضيع ؟ !

وأريد أن اضيف - فى ختام هذا الحديث - انه من الخطأ بمكان ان

ينظر أى طرف على حكم محكمة التحكيم الى انه انتصار للدبلوماسية المصرية ، او هزيمة للسياسة الاسرائيلية ، ذلك ان النظرة الموضوعية للأمور تؤكد - كما جاء فى بداية هذا الحديث - ان الحكم فى مضمونه الحقيقى ، هو انتصار للقانون والاستقرار والسلام .

الحديث الحادى والثلاثون

ما هو مغزى الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بشأن طابا ، وكيف يمكن تنفيذ الحكم ، وما هى المراحل المقبلة فى هذا الخصوص ؟

□ سلكت مصر فى سبيل استرداد حقها الشرعى فى طابا ، طريقا طويلا مجهدا ، بدءا بمعاهدة السلام فى عام ١٩٧٩ ، الى ان تم الانسحاب الاسرائيلى فى عام ١٩٨٢ ، وبقيت مشكلة طابا معلقة طوال السنوات التالية ، حيث خاضت مصر صراعا دوليا مريرا نتيجة الخلافات التى اثارتها اسرائيل حول علامات الحدود ، ثم الخيار بين التحكيم والتوفيق ، الى ان تم وضع مشاطرة التحكيم بين الطرفين بعد الاتفاق على مبدئه وقد دارت المساجلات على مدى عامين مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التى وضعها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، واسهم فى ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية والتاريخية والقانونية عدد من ابرز اساتذة الاختصاص المصريين • وهكذا لم تال مصر جهدا فى اثبات شرعية سيادتها على طابا ، متذرة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة والصبر والايمان بعدالة قضيتها ، فاثبتت بانتصارها بحق ان طريق المفاوضات الذى ارتضته منذ بداية معاهدة السلام هو افضل واسلم طريق الى نيل الاهداف الوطنية ، مادامت وراءه روح قومية عالية وقدرة متمكنة على ادارة الصراع السلمى وادراك عميق للمسئولية الوطنية وكفاءة عالية فى ادوات اثبات الحق وتمسك قوى بعدالة الموقف •

ولعل المغزى الذى ينطوى عليه الحكم ، هو انه يشكل مرحلة جديدة من مراحل العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، حيث تطبق القواعد القانونية المستقرة فى القانون الدولى ، فضلا عن انه حكم يؤكد مبدأ الشرعية ويمثل طريقا جديدا يسلكه الطرفان فى تسوية المنازعات الدولية بما بينهما بالطرق السلمية للوصول الى العدالة الدولية .

أما عن المراحل القادمة لتنفيذ الحكم ، فان الدبلوماسية المصرية تصر على وجوب الوصول الى اتفاق حول الخطوات التنفيذية الواجب اتخاذها ، وذلك خلال الفترة التى حددتها المحكمة والمعروف ان هيئة التحكيم تعتبر نفسها فى حالة انعقاد لمدة شهر بعد صدور الحكم ، حتى يستطيع أى من الجانبين العودة الى المحكمة لتفسير أى غموض قد يراه أى من الجانبين فى منطوق الحكم أو حيثياته .

ماذا يمثل اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى ، وكيف يمكن للعرب اللحاق بهذا التطور العلمى فى المنطقة ؟

□ أقول بلا موارد ان اطلاق القمر الصناعى الاسرائيلى يمثل خطوة جديدة على طريق التفوق الاسرائيلى فى مجال العلوم والتكنولوجيا على الدول العربية المحيطة بها ، وخاصة فى ضوء حقيقة ان اسرائيل بهذا الحدث ، تصبح من الدول التى تمتلك صواريخ قوية قادرة على ارسال قمر الى الفضاء . ورغم ان القمر الصناعى الاسرائيلى هو قمر تجريبى ، الا ان أهمية الحدث تكمن فى امكان استخدام اسرائيل لأقمار صناعية فى مجالات التجسس والاتصالات بما يحقق امكانية استخدامها فى مجالات توجيه الصواريخ والاستطلاع الالكترونى واعاقة الاتصالات وأجهزة الاستطلاع الالكترونية العربية ، كما انه يزيد من قدرة القوات الاسرائيلية على القيام بأعمال عدائية ضد أهداف تبعد كثيرا عن اسرائيل . ومع ذلك فانه لا يضيف كثيرا الى القوة الاسرائيلية ، فاعلى الامكانيات السابقة متوافرة لدى اسرائيل عن طريق التعاون القائم بينها وبين الولايات المتحدة فى برنامج حرب النجوم .

اما عن سؤالك حول اين نحن من هذه الخطوة ، اقول ردا على ذلك ان كل مكونات ومتطلبات البرنامج القمري ، متوافرة بالفعل فى ايدى العرب ، سواء من حيث المال او العقول او الخبرة التكنولوجية او الوفرة الاقتصادية او وجود ركائز الصناعات التكميلية ، ولكن ينقصنا فى هذا الشأن عنصرا آخر علينا ان نحرص على توفيره وهو تنسيق الجهود وتأمين الارادة .

وليس المطلوب من العرب ان يلهثوا وراء اسرائيل لبناء قمرهم الصناعى ، وانما المطلوب هو العمل على سد الفجوة العلمية والقضاء على التخلف السائد بيننا ، وهو الامر الذى يحتاج الى تعاون وثيق وعمل جاد ، وان تكون لنا استراتيجية خاصة بنا ، بدلا من محاولة اللحاق بالآخرين .

(جريدة الراى العام الكويتية ، ٣ - ١١ - ١٩٨٨)

الحديث الثاني والثلاثون

ما هي ابعاد زيارتك الاخيرة لاسرائيل ، بعد فترة اتسمت فيها العلاقات بنوع من الجمود ؟

□ ليس صحيحا ان الزيارة جاءت مفاجئة وقد زار بيريز مصر وارينز وزار عبد الهادي قنديل وزير البترول اسرائيل وكل هذا يدخل في اطار العلاقات الطبيعية .. المعنى الجديد للزيارة انها تمت بعد تطورات ايجابية حدثت في ١٥ نوفمبر بالجزائر وعلان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي مثل استراتيجية جديدة لعمل المنظمة . كما جاءت ايضا بعد تحول ملحوظ في العلاقات العربية وبعد ان تبنت قمة الدار البيضاء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وبالتالي استراتيجية السلام والحوار .

هل يمكن تحديد هدف بالذات من الزيارة ؟

□ بالطبع الهدف تنبيه اسرائيل الى كل ما حدث من تطور من الجانب العربي حتى تتجاوب معه وتتبنى موقفا جديدا .

هل لمست استجابة او تغيرا في الموقف الاسرائيلي ؟

□ لقد اثرت الانتفاضة بالفعل على التوازنات داخل اسرائيل . هناك انقسام داخل الليكود نفسه .. فريق ينادى بالانتخابات بحثا عن مجموعة فلسطينية يتفاوض معها بدلا عن المنظمة ويمثل هذا الفريق شامير وارينز .. وفريق آخر اكثر تشددا يرفض الانتخابات ويريد القضاء على الانتفاضة بالقمع وعلى راسهم شارون وديفيد ليفي واسحاق موداعي

وعلى كل حال يوم ٢ يوليو القادم سيجتمع مؤتمر الليكود لحسم الموضوع
وبشيري أي المدرستين ستتصدر .

هناك تناقض آخر داخل حزب العمل والأحزاب التقدميين حيث يرى
البعض منهم أن الانتخابات غير كافية ولا بد من التعامل مع المنظمة ومنح
الفلسطينيين حق تقرير المصير .

في نفس الوقت نجد داخل العمل من رفض التفاوض مع الفلسطينيين .
وهنا لابد من الإشارة إلى أن للدبلوماسية المصرية مركزا فريدا .
- لها علاقاتها المتميزة مع المنظمة .

- ولها اتصالاتها مع القيادات الفلسطينية في الداخل الذين اجتمعنا
بهم في الضفة والقطاع والقدس .
- ومع الحكومة الاسرائيلية .

ونحن على استعداد لتقديم كل المساعدات من أجل المساهمة في تخفيف
حدة التناقضات .

ماذا رأيت هناك وما هو تقييمك لما رأيت ؟

□ مازالت الهوة واسعة بين الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي
ولابد من عمل دبلوماسي مكثف من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة
لتضييق الهوة ومما يساعد على ذلك أن تبدأ عملية بناء الثقة من الجانب
الاسرائيلي بوقف عمليات القمع ومنح الفلسطينيين حرية سياسية أكثر ووقف
عمليات الطرد ومنذ أكتوبر ١٩٧٨ ونحن نضغط على ذلك وقدمنا مذكرة
لسايروس فانس وزير خارجية أمريكا وقتها تتضمن سلسلة من الاجراءات
لبناء الثقة وقدمنا مذكرة ثانية في أكتوبر ١٩٨٠ لاسرائيل وأمريكا تطالب
بنفس الاجراءات لتغيير الجو السياسي في الأرض المحتلة وبعد تسع
سنوات مازلنا نطالب ونصر .

ويجب أن يكون واضحا أن اجراءات بناء الثقة ليست بديلا عن المؤتمر

الدولى أو عن التسوية النهائية انها خطوة لتحسين الوضع داخل الاراضى المحتلة لبناء جسور الثقة والتفاهم بين الجانبين الفلسطينيين والاسرائيلى تمهيدا للمؤتمر الدولى .

واضح ان هناك محاولة مقصودة أو غير مقصودة لخلط أوراق اللعبة الاسرائيلية فى الداخل .. رابين وزير الدفاع من العمل اقرب الى شامير من شارون وليفى من الليكود .. و لعبة الصراع داخل الأحزاب وبين الأحزاب بعضها البعض تحاول تغطية القضية الأساسية .. ما هو تفسيرك ؟

□ لقد أصبح من الواضح ان اهم قضية تتصكم فى المجتمع الاسرائيلى اليوم هى الانتفاضة . أصبحت جزءا من الصراع على القيادة داخل كل حزب .. هناك صراع على رئاسة الليكود بعد شامير وصراع على قيادة العمل بعد بيريز .

وهنا يقدم كل طرف نفسه للقيادة من خلال ما يقدمه من سياسات لمواجهة الانتفاضة .

لقد أصبح التعامل مع الانتفاضة من جانب كل طرف وسيلة لتدعيم القيادة وأصبحت سلاح المعارك التى تدور بين قيادات كل حزب .
الانتفاضة جزء من اللعبة السياسية الداخلية فى اسرائيل الآن .. الى جانب خطورتها بالنسبة للامن الاسرائيلى وهى بذلك قد أصبحت السبيل لحسم اللعبة الداخلية .

ما الذى يدعوك للثقة بالسلام .. والنتائج حتى الآن
كما رأيت ولرى ؟ !

□ قال : سأقدم لكم نماذج من تجسرية مصر فى الحصار والتفاوض وعملها الدبلوماسى الدروب مع اسرائيل .

عندما بدأنا المفاوضات مع اسرائيل أعلن موسى ديان ونحن نتحدث عن الانسحاب الكامل من التراب المصرى اننى افضل الحرب مع الاحتفاظ بشرم الشيخ ، على السلام مع فقدان شرم الشيخ !!

وقال عيزرا وايزمان انه من المستحيل التخلي عن المطارات الثلاثة الرئيسية فى سيناء واهمها مطار رأس النقب .

اما بيجين فقال اننى حينما انهى حياتى السياسية فسوف اعتزل لاقيم فى مستعمرة ياميت بسيناء .

وهؤلاء الثلاثة كانوا الزعماء الاسرائيليين الذين قادوا مفاوضات السلام معنا وعلنوا ذلك على الملأ متمسكين به غير متنازلين عنه واستمر الحوار والعمل الدبلوماسى ثلاث سنوات كاملة والنتيجة كما نعرفها جميعا : استعادت مصر كامل ترابها الوطنى .

● شرم الشيخ مصرى .

● المطارات الثلاثة مصرية .

● ما كان يسمى بياميت مصرية .

ما أريد ان اقله بالعمل الدبلوماسى الواعى والنشيط والحوار نستطيع ان نحقق الأهداف التى قد تبدو فى البداية مستحيلة .

الحديث الثالث والثلاثون

□ اسحاق شامير : « أرحب بوجودكم فى اسرائيل ، واود ان اؤكد لكم انه ليس لدى اسرائيل فى الوقت الراهن أية خطط لتطوير مراحل الاجراءات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ٠٠ كما ان كافة الاجراءات الاسرائيلية المتبعة فى الوقت الراهن هى بمثابة رد فعل مباشر لما يقوم به الفلسطينيون من تطوير حركة « الاضطرابات » فى تلك الاراضى ، وان اسرائيل لا يمكن لها ان تقف عند حدود معينة فى سبيل الدفاع عن امنها الداخلى !! واننا نحذر العرب ومصر من مغبة امداد الفلسطينيين بأية مساعدات مادية كانت أو عسكرية وان أية مساعدة سوف تقدم الى الفلسطينيين ستقف لها اسرائيل بالمرصاد وستحول دون استخدامها فى تهديد الأمن الاسرائيلى ! واود ان اشير فى هذا الصدد الى ان مصر لا تقوم حتى الآن بالدور الذى من شأنه ان يحقق الاستقرار داخل اسرائيل ، بل انها تشجع الفلسطينيين على استمرارهم فى مظاهراتهم الداخلية وهو دور يتعارض مع الاتجاه الاسرائيلى الذى يسعى الى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ٠٠ ان الاصرار المصرى على رفض تطبيع العلاقات بين البلدين ورفض الرئيس مبارك اللقاء انما يعبر عن ان الحكومة المصرية لا تريد الوصول الى حلول حقيقية مع اسرائيل من أجل السلام وان كافة التحركات المصرية سواء كانت على الصعيد العربى أو على الصعيد الدولى لن تكون لها أية فائدة تذكر ، اذا لم تقر اسرائيل بالخطوات المصرية التى تطرح من أجل احلال السلام ٠٠ وقد طرحت مؤخرا

مبادرة هامة تعد من افضل الصيغ الاسرائيلية بالنسبة للعرب ولكن بدلا من ان ينظر العرب والمصريون الى هذه المبادرة بعين الاهتمام راحوا يرفضونها ويتبنون من جديد مطالب الارهابيين !

□ بطرس غالى : اود ان اؤكد لكم ان مصر قد اعربت عن ان هناك بعض البوادر الايجابية فى المبادرة التى طرحتها ، وان كان ذلك لا يعنى اننا نوافق عليها ، فالمبادرة التى طرحت فى حاجة الى الكثير من الاجابات على التساؤلات الهامة اطرحها عليكم بشكل رسمى ، ونطلب الاجابة عليها بشكل رسمى ، وهذه التساؤلات هى :

● ما هى القواعد والقوانين التى سوف يتم على اساسها اجراء الانتخابات فى الاراضى المحتلة ؟

● ما هى الاجراءات الامنية المناسبة التى سوف تسبق العملية الانتخابية ؟

● ما هو وضع سكان القدس العربية فى هذه الانتخابات ؟

● ما هو دور الاشراف الدولى وحدوده فى هذه الانتخابات ؟

● ما هو مدى مساعدة السلطات الاسرائيلية للقوى الدولية فى ضمان امن هذه الانتخابات ؟

● هل يمكن ان تعبر هذه الانتخابات عن خطوة مرحلية تعقبها خطوات اخرى لاقرار السلام فى المنطقة ؟

● هل يمكن ان تعبر هذه الانتخابات عن راي الشعب الفلسطينى ومدى التزام اسرائيل بهذا الراى بعد ان اكدت مباحثات السلام على مبدأ اقامة الدولة الفلسطينية ؟

● هل يمكن ان تغير اسرائيل راياها ، اذا ما كان هناك اقرار واضح من ان المنظمة هى الممثل والناطق باسم الشعب الفلسطينى وهل يمكن لاسرائيل ان تقبل بالتفاوض مع المنظمة فى ضوء ذلك ؟

● هل يمكن ان تمتنع اسرائيل عن اتخاذ أية اجراءات بعد الانتخابات من شأنها التأثير على حل مشكلة الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة (اشارة الى الغاء فكرة الحكم الذاتى) ؟

● ما هو مدى اسهام هذه الانتخابات فى الوصول الى حل شامل لابعاد المشكلة الفلسطينية ؟

هذه هى الأسئلة المصرية ونحن ننتظر منكم اجابة واضحة وصريحة حتى يمكن لنا معرفة ما ترمى اليه خطتكم التى طرحتموها مؤخرًا ، والتى نرى انها فقط حصرت كل حلولها فى اطار فكرة الحكم الذاتى الواردة فى اتفاقات كامب ديفيد ، واعتقد انكم تعرفون موقف مصر تجاه هذه الفكرة وسبق وان اعلنا رفضنا لها .

□ اسحاق شامير : قطعاً سوف نهيبكم على التساؤلات التى طرحتموها خلال فترة اسبوعين ، وحتى يتم دراستها دراسة كاملة وشاملة ، ولكنى اود ان اؤكد ان فكرة الحكم الذاتى هى فكرة امنية وواقعية وان طبيعة الصراع وتشابكاته المتعددة تلتضى ان يتم البحث فيه انما يبدأ اساسه من فكرة الأمن وينتهى الى تحقيق هذه الفكرة وان الأهم المتصدد لا تعارض ان يمنح الفلسطينيون حكماً ذاتياً فى هذه الأراضى طالما اتفقت الأطراف الأساسية للنزاع على ذلك وان هذه الفكرة سبق وان اقرها الرئيس السادات قبل ذلك . وقد فهم وقتها الأسباب الأمنية الاسرائيلية التى تكمن وراء هذه الفكرة ، اذن فما هو الجديد الذى يدفع مصر الى الشغلى عن فكرة الحكم الذاتى ، اننى ارفض ان تكون عودة العلاقات العربية مع مصر على حساب العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، ومن ثم تساق المبررات المصرية غير المقبولة لهدم فكرة شرعية فى وجودها واساسها . ذلك ان فكرة الحكم الذاتى هى فى رأى تعمل على تحقيق عدة اهداف فى وقت واحد . منها اختيار الشخصيات الفلسطينية الشرعية التى يحق لها ان تبحث مع اسرائيل فى أى مرحلة لاحقة قضية

العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية ، ثم انها تحقق خيار الفلسطينيين فى تحديد حريتهم وشكل حياتهم الداخلية بالوجه الذى يريدونه ، كما انه يحق لهذه الشخصيات الفلسطينية المنتخبة تحديد الأبعاد الأمنية لعلاقتها مع اسرائيل من خلالهم انفسهم ودون أى تدخل خارجى . اننى أمل قبول هذه الفكرة عربيا ، لان ذلك هو الباعث الأساسى الذى سيجعل اسرائيل تسعى بعد ذلك الى استكمال بقية خطوات السلام مع البلدان العربية المعنية بالنزاع . ان تطبيق فكرة الحكم الذاتى لا يمكن ان يقرها كل طرف على حدة ، وانما تطوير الفكرة سيكون فقط من حق اسرائيل ومن حق تلك الشخصيات الفلسطينية المنتخبة وانه فى هذا السبيل فان اسرائيل لديها تصورها الذى يمكن تحقيقه من خلال المحادثات المباشرة مع هؤلاء الفلسطينيين . واذا أقر الجانبان هذا التصور فانه يمكن ان نوجه الدعوة الى مصر لتتولى بنفسها مدى النجاح الذى يمكن ان تحققه السياسة الاسرائيلية واحب ان أعلمكم ان هناك العديد من الشخصيات الفلسطينية التى تريد بالفعل سلاما حقيقيا مع اسرائيل ، الا ان اصوات هذه الشخصيات غير مسموع لكم ، كما انه ليست هناك نية عربية للاستماع الى هذه الشخصيات وان اسرائيل يمكن ان تكيف ابعاد علاقاتها مع الفلسطينيين من خلال هذه الشخصيات ودون ان نقبل بأى تدخل خارجى ، ولأننا نحرص على ان يلاقى الحل الذى نختاره قبولا منكم فانتا نسعى الى التشاور وهذا يؤكد قناعتنا بأهمية السلام مع جميع الأطراف . ان كل ما نريده منكم هو عدم رفض فكرة الحكم الذاتى وبذل الجهود من أجل تهدئة الأوضاع داخل هذه الأراضى حتى نتمكن من تنفيذ فكرة الانتخابات .

□ بطرس غالى : لقد زار مصر مؤخرا عدد من القيادات الفلسطينية بالداخل وقد ابلغت هذه القيادات الحكومة المصرية برفضها لأفكاركم وانها ترفض التفاوض مع حكومتكم الا من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التى يجب ان توافق اسرائيل على تخويلها كافة الصلاحيات اللازمة للتفاوض

بشأن المشكلة الفلسطينية • وامكانية تهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة •
إذا ما أعلنت إسرائيل عن عزمها السير في طريق السلام وانهم حددوا شروطا
معينة لذلك أبلغها اليكم :

● انه لا يكفي ان تعلن إسرائيل قبولا للسلام والتفاوض بشأنه وانما
ينبغي ان تعلن عن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حياته اليومية بالموجه
الذي يريده وبالشكل الذي يحدده •

● ان يعقب هذا الاعلان خطوات فعلية من جانب إسرائيل تجاه السلام
وان اول خطوة في هذا الشأن هي القبول بالتفاوض مع منظمة التحرير
الفلسطينية •

● ان تفرج إسرائيل عن جميع المعتقلين الفلسطينيين في السجون
الاسرائيلية وان يسمح لهؤلاء الفلسطينيين بممارسة حقوقهم الطبيعية في
الأراضي المحتلة •

● انه لا يمكن القبول بفكرة الانتخابات في الأراضي المحتلة في ظل
شروط تحددها الحكومة الاسرائيلية وانما لا يصح لإسرائيل ان تفرض أي
شروط مسبقة دون التشاور مع جميع الأطراف العربية بما فيهم منظمة التحرير
وان الفلسطينيين سيوافقون على هذه الشروط طالما أقرتها البلدان العربية
والمنظمة ••• هذا هو موقف الفلسطينيين الذين زاروا مصر مؤخرا ، وأود
ان أبلغكم انه وبرغم حرص مصر على استقرار الأوضاع في الأراضي المحتلة
الا انها لا تملك الا ان تؤيد الانتفاضة الفلسطينية وهي من وجهة نظرنا عمل
مشروع يستهدف الحصول على الحق الفلسطيني •

□ اسحاق شامير : « يؤسفني ان تقف مصر هذا الموقف من الاضطرابات
داخل الأراضي المحتلة •• وان كنت أود التاكيد لكم من جديد اننا لن نستمع
اطلاقا الى اصوات « الارهابيين » و « المخربين » •

□ بطرس غالي : وهل لي ان اتعرف على أسماء هؤلاء « الارهابيين » ،

كما تسمونهم ؟

□ اسحاق شامير : ليست لدى اجابة بالضبط فى الوقت الراهن ولكن هم لهم وجودهم ويحاولون خداع الفلسطينيين والتأثير عليهم .
□ بطرس غالى : وهل هناك شخصيات ترفض منطق الولاء لمنظمة التحرير ؟

□ اسحاق شامير : نعم كثيرون .

□ بطرس غالى : وهل لهم من تأثير على الشعب الفلسطينى ؟
□ اسحاق شامير : يمكن ان يكون لهم تأثير اذا ما دعمتهم اسرائيل دعما كاملا .

□ بطرس غالى : اننى اود ان اؤكد لكم ان دعم اسرائيل لهذه الشخصيات ان كانت موجودة لن يكون له من تأثير الا على هذه الشخصيات وحدها . .
واننى اطلب منكم التاكيد من تأثير تلك الشخصيات من خلال الموافقة على اجراء الانتخابات فى الاراضى المحتلة تحت الاشراف الدولى لضمان سلامة الانتخابات من ناحية وضمان النتائج التى يمكن ان تسفر عنها من ناحية اخرى .
□ اسحاق شامير : ان قبولنا لمبدأ الاشراف الدولى على هذه الانتخابات انما يعنى اعترافا ضمنيا من اسرائيل بان هذه الاراضى غير اسرائيلية وانها اراض متنازع عليها بين العرب واسرائيل وان هذا هو ما نرفضه .

□ بطرس غالى : (بسخرية) اذا كان معنى ذلك ان تلك الاراضى هى اراضى اسرائيلية فان فكرة الانتخابات تعد غير ضرورية ولا تستند بالتبعية الى اى معيار شرعى فى اجرائها . . ومن ثم يكون فى استطاعتكم تطبيق القوانين الاسرائيلية عليها مثلها فى ذلك مثل اى مدينة اسرائيلية اخرى وان ذلك يعنى ايضا ان الفلسطينيين هم مواطنون اسرائيليون او لاجئون الى هذه الاراضى ، وهى مفاهيم لا يمكن القبول بها ، اذا ما كانت هناك نية لاستمرار وتواصل المحادثات بشأن المشكلة الفلسطينية ، وان المنطق الاسرائيلى بهذا

المعنى يعنى الكف عن بذل كل الجهود من أجل حل هذه المشكلة ، اننى ادعوكم الى تبني عدد من الأفكار التى يمكن ان تمثل الحد الأدنى من الاتفاق بينكم وبين العرب وهذه الأفكار التى نعتبرها أساسية ولا تنازل عنها هي .

● ان المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين وانما هي مشكلة حقوق وأراضى من حقهم ان يعيشوا عليها وبالمشكل الذى يريدونه .

● ان الأمن الاسرائيلى يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بأمن الدول والأطراف المجاورة وان أى اخلال فى الأمن المجاور يعنى اخلالا لأمن كافة الدول التى تعيش فى المنطقة . . ومنها اسرائيل .

● ان الأمن يرتبط فى جوهره بالحقوق وان اختلاف الرؤى حول هذه الحقوق يعد فى ذاته تهديدا لأمن الدول والأطراف المعنية .

● ان الأمم المتحدة وهي جهة دولية اعترفت اسرائيل بصلاحياتها فى العمل من أجل السلام والأمن الدولى حددت ما هو المقصود بحق تقرير المصير وماهية الحقوق المشروعة للشعوب ، لذا ينبغى ان يكون هناك اتفاق بين اسرائيل مع الدول العربية حول مفاهيم الأمم المتحدة الواردة فى هذا الشأن .

● انه لا ضرر من ان تقبل اسرائيل بالتدخل الدولى لحصل ابعاد مشكلاتها مع الدول العربية طالما ان بيدها الخيار فى رفض أو قبول هذه الأفكار الدولية . وان الدول والأطراف العربية لها ايضا هذا الحق فى قبول أو رفض هذه الأفكار - وانه لن يكون هناك حل مقبول الا بموافقة أطراف النزاع نفسها - وان هذا الدور تكمن أهميته الأساسية فى استمرار المحادثات التى يمكن ان تتم او فى النتائج التى يمكن التوصل اليها من خلال هذه المحادثات .

□ اسحاق شامير : (لم يعقب على هذه الأفكار) ولكنه قال : اننى اطلب بأن يكون هناك تفهما مصريا لمقتضيات الأمن الاسرائيلى وان هذا التفهم

أعدده النقطة الأولى والحد الأدنى للاتفاق :

□ بطرس غالى : ان النقطة المهمة الآن هي موضوع التفاوض مع منظمة التحرير اننا نعتبرها البداية الصحيحة للعمل من أجل حل أزمة المنطقة ... وطالما انكم مصررون على رفض التفاوض مع المنظمة فاننا نقترح امكانية اجراء مفاوضات مع المنظمة على ثلاث مراحل على الوجه التالي :

● المرحلة الأولى : تتم من خلال اشتراك وفد اسرائيلى مع الوفد الأمريكى فى جلسات الحوار الأمريكى الفلسطينى والتي سوف تستهدف التعرف على الاطار العام لأفكار المنظمة سواء تجاه فكرة الانتخابات أو تجاه فكرة الأمن الاسرائيلى فى ظل الحلول المطروحة لتحقيق السلام فى المنطقة وتحديد مستقبل العلاقات بين المنظمة واسرائيل .

● المرحلة الثانية : اجراء جلسة حوار منفصلة بين الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى للاتفاق على الأطر التفصيلية للموضوعات السابقة وإذا لم يتم التوصل الى حل فى جلسة الحوار هذه فلا مانع من ان تكون هناك أكثر من جلسة أخرى .

● المرحلة الثالثة : تحقيق اللقاء المباشر بين ياسر عرفات ومسئولى الحكومة الاسرائيلية على المستوى الذى تحدده حكومة اسرائيل شريطة الا يقل مستوى المسئول الاسرائيلى عن وزير الخارجية .

□ اسحاق شامير : لقد سبق وان قلت ان التفاوض مع المنظمة انما يعنى اعترافا اسرائيليا بأن « الارهاب » هو الأساس فى حل هذه المشكلة . وان « الارهابيين » هم الذين بيدهم تسوية هذه المشكلة وهذا ما نرفضه ولا يمكن القبول به ..

□ بطرس غالى : وما هي الشروط التى يمكن لاسرائيل ان تتفاوض بمقتضاها مع منظمة التحرير ؟

□ اسحاق شامير : ان شروطنا لاقرار سلام حقيقي فى المنطقة تقوم على

استبعاد المنظمة تماما من عملية التسوية والا يكون لها أى دور فى هذا الشأن .

□ بطرس غالى : ولكن ذلك لا يمكن ان يقبل لا من الفلسطينيين ولا من العرب ولا من القوى الدولية التى تساهم فى الوصول الى حل لهذه المشكلة .
اننى اطلب منكم اضافة الى الأسئلة العشرة السابقة الاجابة على ثلاثة استفسارات محددة هى :

● التفسير الاسرائيلى لمبدأ الأرض مقابل السلام .

● التفسير الاسرائيلى للقرارين ٢٤٢ ، ٢٢٨ .

● الغرض من المحادثات التى سوف تتم بشأن النزاع العربى - الاسرائيلى .

□ اسحاق شامير : ان اية استفسارات مصرية تطرح ينبغى ان تحده فى ظل حل واقعى يعترف بالأمن الاسرائيلى ، ثم تخير السبل بعد ذلك لصيانة هذا الأمن .

□ بطرس غالى : اننا نطالبكم بوقف اطلاق النار ضد الفلسطينيين العزل من السلاح لما فى ذلك من خطورة على مستقبل الأوضاع فى الأراضى المحتلة .

□ اسحاق شامير : هذا حق مشروع لنا ، ولن نتوانى عن استخدامه ، وهؤلاء ليسوا ضحايا بل هم « ارهابيون » !

□ بطرس غالى : انهم شعب يبحث عن حقوقه المشروعة ، وهذا لمن يزيد الا من اشتعال النار .. اننا نطلب الموافقة على فترة هدنة مؤقتة بينكم وبين الفلسطينيين للاتفاق على اجراءات السلام .

□ اسحاق شامير : كما قلت فان الفلسطينيين هم المعنيون بهذه النصيحة ويجب ان يتوقفوا فوراً عن المظاهرات واثارة الاضطرابات وغير ذلك فليس هناك من خيار ... انى اطلب من مصر موقفا واضحا ازاء هذه الاضطرابات

يتماشى وطبيعة السلام القائم بيننا ، واطالب بضرورة تشكيل لجنة مصرية -
اسرائيلية مشتركة لمناقشة تطورات المشكلة أولا بأول على ان ينتهى عمل هذه
اللجنة فور بدء اجراءات السلام فى المنطقة .

□ بطرس غالى : هذا امر لا تقبل به مصر لعدم جدواه . وان مصر
يمكن ان تقبل بهذه الفكرة اذا ما كان هناك تغير ملموس فى الموقف الاسرائيلى
ازاء تحقيق السلام فى المنطقة ، وان ذلك متوقف على الاجابة الاسرائيلية على
الاسئلة المصرية العشرة والتي نرجو ان تاتى مرضية لكل الأطراف .

(مجلة كل العرب الباريسية ، ١٢ - ٦ - ١٩٨٩)

الفصل الرابع

العلاقات بين الشرق والغرب

وسياسة عدم الانحياز

الحديث الاول

فى بداية اللقاء : هل يمكن ان توضحوا لنا الاسباب التى دعت الى هذه الزيارة الاخيرة الهندوسى لانكا وبلجراڤ ، ولماذا اقتصرت على الهند وسرى لانكا ، وهل للتوقيت اى دلالة خاصة ؟

□ اود فى البداية ان اجيب عن الجزء الأخير من السؤال وهو الخاص بتوقيت الزيارة ودلالته فاقول ان الزيارة كانت مقدرة منذ فترة وكان من المفروض ان تتم عقب زيارتى ليوغسلافيا واجتماعى بالرئيس تيتو فى يناير الماضى ، وذلك فى اطار الاتصالات المستمرة على مختلف المستويات مع يوغسلافيا والهند باعتبارهما شريكى مصر فى تأسيس حركة عدم الانحياز ، ومع سرى لانكا بصفتها رئيسة مكتب التنسيق لعدم الانحياز ولكن الظروف السياسية فى القرن الافريقى واحداث قبرص حالت دون اتمام الزيارة فى ذلك الوقت . ولا يعنى ذلك ان اتصالاته كانت متوقفة مع دول عدم الانحياز بل العكس هو الصحيح ، فقد دأبنا على احاطتها اولا باول بتطورات جهود السلام فى الشرق الأوسط .

وهل اقتصرت الزيارة على مناقشة موضوع عدم الانحياز ، ام انها شملت مشكلة الشرق الأوسط ؟

□ ناقشنا الشرق الأوسط وتطورات جهود السلام . ما حدث فى الماضى وما انتهت اليه جهود السلام والعقبات التى تضعها اسرائيل فى طريق التسوية .

وقد اوضحت خلال كافة الاتصالات التي اجريتها ان موقفنا الثابت ينبني على النقاط التالية :

اولا : حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في انشاء دولته المستقلة .

ثانيا : الانسحاب الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة .

ثالثا : رفضنا لكافة عروض التسوية المنفصلة او الثنائية وتمسكنا بالتسوية الشاملة .

رابعا : استعدادنا للموافقة على كافة الضمانات التي تكفل الأمن لجميع دول المنطقة .

خامسا : المرونة التي يتسم بها موقفنا تجاه النواحي الاجرائية ، فالمهم هو التوصل الى التسوية المقبولة من كافة الأطراف .

اما فيما يتعلق بالمستقبل ، فقد تدارسنا الخطوات المقبلة في نطاق اجتماعات مكتب التنسيق لمجموعة عدم الانحياز الذي سيعقد في كابون في ٦ مايو القادم ، والمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في بلجراد في نهاية يوليو ١٩٧٨ . وكان اتفاقنا كاملا على ضرورة توحيد الجهود والتركيز على المسائل التي توحيد وتدعم حركة عدم الانحياز وتجنب تعميق الخلافات بين اعضاء هذه الحركة ، وقد لمست لدى الرئيس ديساي رئيس وزراء الهند والرئيس جيا واردين رئيس جمهورية سرى لانكا تفهما كاملا لابعاد المبادرات المصرية من أجل السلام .

كما اجبت على الكثير من استفسارات المسئولين ، واعتقد انني نجحت الى حد كبير في ازالة بعض سوء الفهم الذي احاط بصورة الانقسام داخل الاسرة العربية كما تراها هذه المنطقة من العالم . وقد كانت صورة مبالغا فيها جدا .

كما ان الزيارة ، في حد ذاتها ، ازالَت بعض الرواسب التي نجمت

عن انقطاع الاتصالات الشخصية منذ بداية المبادرة المصرية وذلك للأسباب التي سبق ان اشرت اليها .

وأردت ان انهي الحديث حول زيارة الهند وسرى لانكا ، لأتعرف على رأى الوزير فى موضوع عدم الانحياز عامة فسألته :

وهل بحثت مسائل أخرى خلال هذه الزيارة ؟

□ عقدت اجتماعات عديدة فى نيودلهى وكولومبو تم خلالها تدارس كافة البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماعات القادمة لعدم الانحياز ، وأيضاً بموضوع نزع السلاح والدورة الخاصة التى ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الشأن ، والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ووجهة نظر دول العالم الثالث بشأنه .

اما على المستوى الثنائى ، فهناك مثلاً : الاتفاقية الثلاثية للتعاون الاقتصادى المشترك الموقعة بين كل من مصر والهند ويوغسلافيا وهى نموذج للتعاون المشترك بين الدول النامية بعضها البعض . وهذه الاتفاقية تم تجديدها فى ٢١ مارس الماضى . وهناك كذلك مشروعات ضخمة للرأى تقوم بتنفيذها حكومة سرى لانكا ، وقد تفقدتها اثنا زيارتى القصيرة حيث اصطحبنى وزير الخارجية فى زيارة سريعة للمشروع . واتفقنا على اماكن تبادل الخبرات فى هذا الشأن ، وسوف يحضر وزير الرى فى سرى لانكا لزيارة مصر لهذا الغرض .

وأردت التعرف على وجهة نظر الدكتور غالى وهو أيضاً استاذ قام بتدريس العلوم السياسية فى الجامعة لسنوات طويلة فى موضوع عدم الانحياز وأهميته بالنسبة لنا ، وأهم مشكلاته الحالية ؟

وقال الوزير :

□ أستطيع ان أقول أن حركة عدم الانحياز فى منتهى الأهمية بالنسبة للدول العربية كلها ، وبالنسبة لدول القارة الافريقية التى تنتمى اليها أيضاً ،

هذا بطبيعة الحال ، الى جانب اهميتها بالنسبة لدول عدم الانحياز ذاتها . .
لماذا ؟ لان عدم الانحياز يعتبر القاسم المشترك الأعظم للسياسة الخارجية
التي تنتهجها الدول العربية المختلفة فالدول العربية لها سياسات خارجية متباينة
أحيانا لكن هناك اطارا موحدا لهذه السياسات وهو عدم الانحياز . كذلك
الحال بالنسبة للدول الافريقية التي تلتزم بفلسفة عدم الانحياز فليس من حق
دولة من هذه الدول ان تنحاز الى جانب أى من الدولتين العظميين .

وشروط عدم الانحياز الخمسة تمت هنا في القاهرة في يونيو ١٩٦١ ،
في مؤتمر تمهيدي كان للتحضير لأول قمة لعدم الانحياز عقدت في بلجراد
في سبتمبر ١٩٦١ .

وما زالت هذه الشروط الخمسة الى يومنا هذا . هي التي تحدد الاطار
الذي تتحرك فيه دول عدم الانحياز في عالم اليوم .

وكان لابد بعد هذا الحديث من أهمية ودور عدم الانحياز ان اعرض على
الدكتور بطرس غالى وجهة النظر الأخرى التي تقول ان عدم الانحياز يمر
بأزمة اليوم تهدد كيانه بعد ان عرف فترة ازدهار كبيرة في الستينات .

ولم يمهلى الوزير الفرصة لاكمال طرح فكرتى ، فقال :

انا لا اوافق على وجهة النظر هذه . فان حركة عدم الاحياز لا تزال
في منتهى الحيوية . صحيح ان المشكلات الى تواجه دول عدم الانحياز اليوم
مختلفة عن ذى قبل . لكن فلسفة عدم الانحياز نفسها ما زالت كما هي .
والفكرة ان الدول التي حصلت على استقلالها حديثا تسعى الى المحافظة
بمناى عن التبعية لأى من الدولتين العظميين ، والا تشارك في الصراع الدائر
بينهما . المشكلة انن هي عدم فقدان هذه الدول المستقلة حديثا لاستقلالها
الذي حصلت عليه بالجهد والعرق . وجميع دول المنطقة حصلت على استقلالها
السياسى بالفعل ، اذا استثنينا دول جنوب القارة الافريقية الى جانب فلسطين
بطبيعة الحال ، وهو استثناء هام للغاية بالقطع .

وعلى هذا الأساس ، فإن مصالح دول عدم الانحياز اتجهت الى هدف جديد وهو الكفاح ضد التخلف والى العلاقات بين الشمال المتطور صناعيا والجنوب الفقير النامي أى ان مشكلات عدم الانحياز ، التى كانت من قبل مشكلات خاصة بالتححرر وتصفية الاستعمار ، أصبحت اليوم مشكلات ذات صبغة اقتصادية .

وأود أن أقول انه فى وقت الحرب الباردة بين الدولتين العظميين ، تمكنت دول عدم الانحياز من أن تقوم بدور الوساطة . ويتساءل البعض اليوم اذا كانت الحرب الباردة قد ولت ودخل العالم فى عصر الاسترخاء ، فما هو دور عدم الانحياز فى عالم اليوم ؟

اننى اعتقد ان الاسترخاء يمر الآن بأزمة . وبدأت تظهر من جديد الحاجة الى وساطة دول عدم الانحياز - أو اذا أردت كلمة أكثر دقة - الى المساعى الحميدة التى تقوم بها دول عدم الانحياز على مختلف مستويات التعاون الدولى .

خذ موضوع نزع السلاح على سبيل المثال . هناك وجهة النظر الاشتراكية ثم وجهة النظر الليبرالية . لكن هناك حاجة أكيدة الى وجهة نظر ثالثة وهى طرحها مجموعة عدم الانحياز . وفى المؤتمرات الدولية ، تستطيع دول عدم الانحياز بموقفها المتميز أن تشارك فى إيجاد الحلول المبتكرة للمشكلات الدولية . ولا يصح الاستهانة بهذه المشاركة .

وما هى الاضافة التى تكسيها سياسة عدم الانحياز لقضيتنا هنا فى الشرق الأوسط ؟

□ انه وفقا لقرار ٢٢٨ لمجلس الأمن فإن رئيسى مؤتمر جنيف للسلام هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . فنحن نعرف جميعا ان المشكلات لا تحل فى عالم اليوم الا بالموافقة الضمنية أو الحقيقية لكلتا الدولتين العظميين . ويعتبر هذا الاتفاق المزيج أحد أهداف عدم الانحياز لدول عدم

الانحياز منذ الحرب الباردة ولى حروب محلية لأنها أول من يعاني منها كذلك فهي تسعى إلى حل جميع المشكلات ، بقدر المستطاع في الإطار الاقليمي لتجنب اثاره تدخل من جانب الدول الكبرى . ويجب الا ننسى كذلك تأييد معسكر عدم الانحياز للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ .

الا تعتقد ان الخلاف الذي نشب بين مصر وقبرص على اثر اغتيال يوسف السباعي رحمه الله قد اثر على حركة عدم الانحياز حيث ان الدولتين كانتا من اهم دعاة هذه الفلسفة ؟

□ لا اعتقد ذلك . فهناك اكثر من نزاع نشب بين دول أعضاء في مجموعة عدم الانحياز دون ان يؤثر ذلك على حركة عدم الانحياز فالصومال واثيوبيا عضوان في مجموعة عدم الانحياز . ومع ذلك فقد دار قتال بينهما في الاوجادين في الاشهر العشرة الماضية . ولم يؤثر ذلك على حركة عدم الانحياز .

كذلك ، فانا لا اعتقد ان الخلاف مع قبرص - ولن اسميه خلافا بل اسميه سوء تفاهم كبير قد يؤثر سلبيا على حركة فلسفة عدم الانحياز .

الحديث الثاني

يرى البعض ان العالم قد تغير منذ الحرب العالمية الثانية والى يومنا هذا فى مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية والعلم والسلوك الفردى والجماعى أكثر مما تغير خلال مئات الأعوام التى سبقت هذه الحرب . وفى نفس الوقت ، يرى البعض الآخر ان التطور البشرى عملية مطردة ، وان ما نراه امام أعيننا الآن هو مجرد مرحلة مثل غيرها فى عملية التطور .

فهل يمكن ان تعرضوا لنا رأيكم بالادلة والقرائن فى هذا الموضوع ؟

□ فى تقديرى ، فان كلا الموقفين يعتبر صحيحا من حيث تحليل مسار التاريخ الانسانى بصفة عامة ، والتطورات الدولية بعد الحرب الثانية بصفة خاصة .

فلا شك ان التطور الانسانى والحضارى هو عملية ممتدة ومتطورة وتمر عبرة مراحل مختلفة من تطور الحضارات والأنظمة السياسية والدولية .
الا ان الملاحظ أيضا ان تطورات ما بعد عام ١٩٤٥ شهدت أحداثا جسام ، أدت فى حقيقة الأمر الى انبثاق عالم جديد لم تمر به البشرية من قبل فى تاريخها الطويل .

وقد نستطيع ان نتعرض بإيجاز لأهم تلك التطورات المؤثرة :

— والواقع فان أحد أهم وأخطر تلك التطورات ، هو التوصل الى صنع القنبلة النووية وإثبات تأثيرها الرهيب فى ضرب اليابان . اذ وضع — من خلال

التفجير - لكل دارس مدقق ان من يملك هذا السلاح سيكون صاحب التأثير
الدولى الأعظم ، ومن ثم وجدنا الاتحاد السوفيتى الذى خرج ، كاحدى القوى
العظمى من الحرب ، يركز جميع امكانياته وجهوده البشرية والعلمية من أجل
التوصل هو أيضا الى هذا السلاح الجديد .

وجاء التفجير السوفيتى ، ليظهر صعوبة جديدة ، وهى صعوبة التفكير
الى اللجوء للحرب الشاملة كوسيلة لحل النزاع الايديولوجى أو المصالح
المتعارضة بين السوفيت والمسكر الغربى ، ووضح بذلك استحالة الحرب
كفكرة مجزية للدفاع عن مصالح شعب من الشعوب التى تملك هذه القنبلة .

- اما التطور الثانى ، فهو اتفاق مجموعة الشعوب التى انتصرت فى
الحرب ، على فكرة انشاء الأمم المتحدة ، لتجسيد آمال البشرية فى تحقيق
سلام وتعاون دائم بين الجميع بعد حربين مدمرتين شهدهما النصف الأول
من القرن العشرين .

وكذلك اقامة مجموعة من النظم الاقتصادية والنقدية الجديدة لتوائم
متطلبات العصر الجديد ، ولتفادى الثغرات القاتلة التى كانت السبب المباشر
لنشوب الحرب العالمية الثانية .

- من ناحية أخرى أدى انتصار الحلفاء فى الحرب الى ظهور تطور
جديد آخر فى العلاقات الدولية . اخذ منذ هذا الحين يتحرك الى آفاق لم
تشهدهما البشرية من قبل .

فبعد ان مر العالم بمرحلة المواجهة الباردة والاستقطاب الدولى ،
وعدة ازمات دولية وضعته على حافة الهاوية . وجدنا ان التطور الاقتصادى
الضخم الذى ظهر بعد الحرب ، ووضوح استحالة فكرة الصدام العسكرى
نتيجة لميزان الرعب النووى ، واقتران ذلك بعدة عناصر أخرى ، فى مقدمتها
نجد توصل القوتين الأعظم الى توازن عسكرى دقيق فيما بينهما ، وتقلص
ظاهرة الاستعمار وانطلاق الشعوب المستقلة حديثا لبناء طاقاتها عن طريق

التعاون فيما بينها ، ثم اخيرا ظهور الصين كملاق جديد فى اسيا والعالم .

نقول ان هذه التطورات جميعها وصلتنا الى ما نشهده فى العلاقات الدولية لعالمنا المعاصر ، من حيث وجود مستويات مختلفة ومتعددة للتوازن والحركة .

فنجد مستوى القوتين الأعظم بما لهما من تأثير ونفوذ على معنى الكلمة . أى بالقدرة على التحرك والتأثير فى جميع انحاء المعمورة . ثم اننا نجد توازنا خماسيا على المستوى الاقتصادى والاستراتيجى حيث وضحت تأثير قوى الصين الجديدة ، واليابان المنطلقة اقتصاديا وأوروبا الغربية التى تسعى بنجاح الى تحقيق وحدتها ، ثم المعسكر الاشتراكى الذى نجح الاتحاد السوفيتى فى اقامته منذ عام ١٩٤٥ فى شرق أوروبا ، وأخيرا الولايات المتحدة بطاقتها العظمى .

كذلك فلقد شهد عالم ما بعد الحرب الثانية ، تطورات أخرى أساسية أدت الى تغيرات جوهرية فى بنية النظام السياسى الدولى ، ونقصد بذلك ظاهرة انتهاء الامبراطوريات الكبرى فى أوروبا ، وتقلص سيطرة الشعوب الأوروبية على الشعوب المستعمرة فى افريقيا وآسيا . وما صاحب ذلك من تدعيم الاستقلال الوطنى واقامة العديد من الدول الحديثة والتى بلغ عددها منذ عام ٤٥ أكثر من مائة دولة جديدة .

ولقد فرضت هذه الدول ثقلها ووجودها على النظام الدولى القديم وأدت الى ادخال تعديلات جوهرية عليه مثلما اسلفنا القول .

فظهرت سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، كما ظهرت الأنسكار الخاصة بضرورة تعديل شكل العلاقة الاقتصادية والسياسية بين الشعوب النامية والأخرى صاحبة المستعمرات السابقة .

كما وضع حاجة هذه الدول الجديدة للانطلاق فى عمليات للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية المكثفة الأمر الذي دفع بها الى الخوض في تجارب عديدة بعضها ناجح ، والبعض الآخر لم يصبه التوفيق من أجل تحقيق آمالها في الرفاهية والرخاء .

وقد أدى ذلك الى ظهور الكثير من افكار التكافل الاقتصادي الدولي ، كما حاول البعض - من ناحية أخرى - تأكيد نظريات الاعتماد الذاتي وغير ذلك من افكار .

ومن خضم هذا كله ظهر المجتمع الدولي الجديد ، وعالمية التنظيم الدولي ، والحاجة الى التفاوض والتشاور ، ونسيان سنوات المواجهة والحقد ، والبناء على أرضية جديدة من السعى المشترك لتحقيق آمال البشرية : السلام والأمن والرخاء . فكانت ظاهرة الوفاق او الانفراج ما تبعها من وضع الاستقرار السلام في أوروبا ، مثلما جاءت في وثيقة هلسنكي للأمن الأوروبي .

كما كانت هناك مؤتمرات عدم الانحياز ، اتجاه الدول النامية للتجمع . وجدت كيوى تدافع عن مصالحها وتفرض افكارها في السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

بالاضافة الى ذلك ، تحركت الدول النامية ، لتدخل في عمليات تفاوضية مكثفة مع الدول المتقدمة من أجل الدول الجديدة ووضحت امكانيات هذه الدول الجديدة في التأثير في الموقف عن طريق اقامة احتكارات سلعية . على نمط ما نشهده في منظمة الأوبك .

وانطلاقاً من ذلك كله ، تأكدت فكرة ضرورة منح كل الامكانيات والتسهيلات لتأكيد التجارة الدولية ، وما يرتبط بها من مساعدات ثنائية وجماعية من الشعوب المتقدمة الى الشعوب النامية ، الأمر الذي أكد فكرة التكافل الدولي بكل معانيه . وقد صنف ذلك كله محاولة التوصل الى اتفاق حول قانون جديد للبحر ، ينظم العلاقات بين الدول البحرية وغيرها ، ويعطى للجميع حقهم في ثروات البحار والمحيطات باعتبارها تراثاً للبشرية

جفعاء : وهي موارد وثروات تفوق ما على اليابسة كلها .
لكل ذلك أستطيع فعلا ان أقول ان سنوات ما بعد الحرب شهدت تطورات
يمكن وصفها - دون مبالغة - انها فاقت ما قام به الانسان بكل عظمته
خلال آلاف طويلة من الأعوام .

ويكفى ان البشرية وصلت الى ان تطل سطح القمر بأقدامها . ويكفى ان
التقدم العلمى نجح فى القضاء مثلا على أحد أخطر امراض البشرية واقصد به
الجدرى .

ويكفى ان ما تم اليوم ، يمكنه نتيجة التقدم العلمى والفنى ، ان يضمن
لجميع الشعوب ، امكانيات ضخمة للغذاء الرخيص .

لا شك ان العلاقات بين القوتين الأعظم ، كانت هى العامل
الرئيسى الذى يتحكم فى الموقف على الساحة الدولية منذ
انتهاء الحرب الثانية ، كما لم يحدث من قبل فى تاريخ العالم .
وقد مر هذا العالم الثنائى القطب ، من مرحلة الحرب
الباردة الى مرحلة الانفراج الدولى .
فهل يمكن ان تشرحوا لنا آثار العلاقة بين القوتين الأعظم
على بقية دول العالم ، وفى تسوية أو اثاره المشكلات الساخنة
فى العالم .
وكذلك الآفاق المفتوحة امام العلاقات بين واشنطن
وموسكو .

لا شك ان فى سؤالك الكثير من التقدير الصحيح . ومع ذلك لا أستطيع
ان اتفق معك ان العلاقات بين القوتين الأعظم ، كانت هى العامل الرئيسى الذى
تحكم فى الموقف على الساحة الدولية منذ انتهاء الحرب .

فمثلا سبق القول فى اجابتي عن سؤالك الأول ، فقد أدت حركة
التحرير الوطنى ، ونضال الشعوب الآسيوية والافريقية من أجل تحقيق
الاستقلال الوطنى مستخدمة فى سبيل ذلك - فى كثير من الأحوال - القوة
المسلحة والنضال الثورى المسلح ، اثره فى إسقاط الإمبراطورية القديمة ،

واطلاق النظام الدولى الجديد ، ومشاركة الشعوب المطحونة فى وضع وتنفيذ سياسات المجتمع الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، عن طريق الأمم المتحدة وتنظيماتها التابعة الأخرى •

من ناحية أخرى ، فلقد اتجهت هذه الدول والشعوب — بعد مرحلة التحرر الوطنى — الى المشاركة بفاعلية فى وضع أسس المجتمع الدولى الجديد • ومن ثم وجدنا الموقف يتبلور فى الاجتماع الأول للشعوب الآسيوية الافريقية فى باندونج ، ثم تأكد هذا الاتجاه فى تبلور سياسة عدم الانحياز التى كان لمصر شرف المشاركة فى وضع فلسفتها ، التى أكدت مفهومها الواضح فى الحاجة الى تحقيق التعايش السلمى والتعاون ومراعاة السيادة وغير ذلك من مفاهيم أصبحت ثابتة ومستقرة الآن فى العلاقات الدولية — رغم ان البعض يحاول بين الحين والآخر الادعاء بعدم وجودها أو السعى لخرقها •

هذا من ناحية تأثير الشعوب حديثة الاستقلال فى المسرح الدولى بعد الحرب الثانية •

ومع ذلك فان مقولتك الأساسية تبقى صحيحة الى حد كبير فى الأخرى •

فبالفعل ، أدت الموارد الضخمة التى توافرت للقوتين العظميين ، وسعيهما الدائم للدفاع عن مصالحهما فى جميع أنحاء العالم ، وما ارتبط بذلك من بناء قوات عسكرية تقليدية ونووية ضخمة ، الى مرور عالم ما بعد الحرب بعمل مراحل من المواجهة الباردة ثم المواءمة وتعديل المسار ، وحتى وصل الأمر الى سياسة الانفراج الدولى •

وفى هذا الصدد أود ان أؤكد معنى كلمة الانفراج الدولى ، حيث تقصد الكلمة فقط « تخفيض التوتر » ، ومن ثم فهى لا تنفى استمرار التنافس ، أو البحث عن توسيع المكاسب ، ومحاولة تأكيد النفوذ والسلطان بأسلوب يبتعد عن استخدام الحرب كوسيلة للدفاع عن المصالح •

وفى إطار هذا المفهوم ، وجدنا الاتحاد السوفيتى مثلا ، يدفع بنفوذه الى آفاق جديدة فى افريقيا خلال السنوات الأخيرة من السبعينيات ، كما وجدنا ان المواجهة بينه وبين الصين فى آسيا ، تنعكس على تحركاته ، ليس فقط على مستوى هذه القارة الضخمة ، ولكن أيضا على مستوى علاقاته بأمريكا فى إطارها الآسيوى ، وكذلك فى إطارها الأوسع .

وفيما يتعلق بالآفاق المفتوحة للعلاقات بين هاتين العلاقتين ، فانه يمكن القول ، انه منذ ان توصل كلاهما الى استحالة الحرب فيما بينهما ، وان هناك توازنا نوويا يجمع بين قوتيهما ، أصبح من الضرورى قيامهما بصاولة التعايش والابتعاد عن سياسات المواجهة العسكرية .

ومن ثم شهدنا توصلهما ، على فترة ممتدة ، الى اتفاقيات خاصة بمنع التفجيرات النووية ومنع انتشار الأسلحة الذرية ، ثم اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وصحب ذلك تدعيم التجارة فيما بينهما وتبادل المعرفة والعلم فى المجالات المختلفة .

ولا شك لدى ، ان صفات الخير لدى البشر ، ثم احساس زعماء البلدين بأن هناك امكانيات ضخمة لتطوير علاقتهما لما فيه خير شعبيهما ، وشعوب العالم ، سيدفع بهما فى مستقبل الأيام الى المزيد من التهدئة والتعاون مما يساعد على تسوية الكثير من المشاكل الدولية التى كانت صعوبة حلها ترجع الى تنافسهما الدائم .

من أهم سمات عالم ما بعد الحرب الثانية ، ظهور قوة جديدة ، هى العالم الثالث الذى تبلورت معالمه فى إطار حركة عدم الانحياز .

فهل يمكن تقييم دور حركة عدم الانحياز ومكانتها بين باقى القوى الدولية ، وكذلك تحديد الحجم الحقيقى للعالم الثالث ومجموعة الدول النامية فى مواجهة الدول الصناعية ؟

□ لقد عرضت فى اجابتي السابقة للدور الكبير الذى قامت به دول عدم (م ٤٤ - أحاديث سياسية)

الانحياز في التأثير على مسار العلاقات الدولية في الأعوام الثلاثين الأخيرة ،
وتأكيدا على وضع أخلاقيات جديدة للتعامل بين الشعوب والدول ، واستبعاد
الحرب كوسيلة لحل النزاعات ، وغير ذلك من مفاهيم أصبحت مستقرة إلى
حد كبير .

ومع ذلك فأننى يجب أن أؤكد أن مجموعة عدم الانحياز ، لا يمكن القول
أنها تمثل تحالفا دوليا أو قوة دولية لها سماتها المحددة مثلما شهدنا مثلا
في التكتلات التي جمعت الدول الغربية أو الاشتراكية .

بل أن عدم الانحياز يمثل في واقع الأمر تجمعا للقوى حديثة الاستقلال
التي تتحكم في تحركاتها ومنهجها ، أفكار أخلاقية وفلسفية تؤكد الحاجة
إلى رفض الحرب ، ورفض السيطرة والاستقطاب ، وضرورة التعاون والتكافل
من أجل تحقيق السلام والتقدم والرفاهية .

ولقد حققت هذه المجموعة اثرها على التطورات الدولية منذ انبثاقها
بشكلها الحالي في مؤتمر بلجراد الأول عام ١٩٦١ ، وحيث شهدنا دول
المجموعة توفد بعض أكبر زعمائها لزيارة كل من واشنطن وموسكو للحض
على التعايش السلمى ونبذ المواجهة في فترة اتسمت بخطورة الحرب الباردة
على السلام والأمن الدوليين .

ويتطور العلاقات الدولية خلال الستينات والسبعينات ، اتجهت هذه
المجموعة - التي أصبحت عالمية في محتواها ، وانضمت إلى معظم دول العالم
الثالث والمستعمرات السابقة - إلى تأكيد تأثيرها عام ، والمشاكل التي تجمع
بعض دولها بصفة خاصة . كما سعت إلى وضع استراتيجية النضال
الاقتصادي - بعد تحقيق النجاح في النضال السياسى - من أجل فرض النظام
الاقتصادى الدولى الجديد وحشد التأييد لأفكارها في التكافل الدولى والدفاع
عن المصالح الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى للدول الحديثة .

إن نجاح حركة عدم الانحياز أوضح لبعض القوى الكبرى أنها تقف

عقبة فى سبيل محاولاتها ان تستمر - فى ظل الانفراج الدولى كما اوضحنا -
فى بسط نفوذها وسيطرتها • ومن هنا محاولات تلك القوى الكبرى لتقسيم
الحركة واستقطاب بعض المنتهين اليها بهدف اضعاف فعالية الحركة ككل
واعاقة دورها البناء والفعال • وان مصر - ومعها عدد كبير من الدول -
قد أدركت فى وقت مبكر هذه المحاولات وحذرت منها فى اجتماع بلجراد فى
العام الماضى ، وستستمر للتصدى لها بكل قوة حفاظا على وحدة الحركة
ومصائر شعوبها •

تطورت الدبلوماسية كما وكيفا بصورة كبيرة منذ انتهاء
الحرب العالمية الثانية واصبحت تختلف كثيرا فى شكلها
ومضمونها عن الدبلوماسية التقليدية التى وضع أسسها
تاليدان فى بداية القرن التاسع عشر •
فهل يمكن ان تحدوا لنا فى ايجاز المفاهيم الجديدة
للدبلوماسية المصرية ؟

□ لعل أهم ما حققته الدبلوماسية هو استقرار مبدأ المساواة بين الدول
مما أتاح تطورات على أكبر قدر من الأهمية :

انتقال من الدبلوماسية السرية الى الدبلوماسية المفتوحة أو العلنية •
انتقال من الدبلوماسية الثنائية الى الدبلوماسية الجماعية أو البرلمانية •
كما ان التقدم الهائل فى وسائل الاتصال والمواصلات وتأثير ذلك فى
تقليل المسافات أعطى دورا هاما فى ممارسة الدبلوماسية للمستولين من رؤساء
الدول والحكومات او دبلوماسية القرن بعد ان كان ترك هذه الأمور موكولا
للسفراء والمبعوثين الدبلوماسيين •
ولعل عنصرا جديدا دخل فى مجال العلاقات الدبلوماسية ، وهو بروز
ما يسمى بدبلوماسية المساعدات •

وباختصار فان الدبلوماسية بأشكالها الجديدة والمتطورة ستظل الوسيلة
المثلى لتنظيم العلاقات بين الدول ودعم الحوار نحو اقامة نظام دولى قائم على
العدل والسلام والرخاء لجميع الشعوب •

الحديث الثالث

بعد مرور عشرين عاما على اول مؤتمر للدول غير
المنحازة الذى عقد فى بلجراد عام ١٩٦١ ، ماذا تبقى اليوم
من حركة عدم الانحياز ؟ !

□ ويرد الدكتور غالى : قائلا ٠٠ مازالت حركة عدم الانحياز تنبض
حتى اليوم ، ونستطيع ان تؤدى دورا كبيرا على الصعيد الدولى لمواجهة
تحديات القوى العظمى ، ومقاومة الاستقطاب بين المعسكرين .
بل ان الحاجة ماسة الآن الى دعم حركة عدم الانحياز ووجودها لتخفيف
حدة الحرب الباردة ، التى عادت من جديد تلوح فى افق الساحة العالمية بين
العلاقين ، وللحفاظ من جانب آخر على الاستقلال السياسى ودعم الاستقلال
للدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز ، فى مواجهة التطورات العالمية
الجديدة .

ونستطيع ان نقول ان حركة عدم الانحياز مازالت تتميز بكونها قوة مؤثرة
فى تشكيل التفاعل القائم فى المجتمع الدولى فى المرحلة الحالية .
ولقد أصبحت الحركة تضم الآن اكثر من ثلثى المجتمع الدولى ، وتؤدى
دورا هاما وكبيرا فى المحافل الدولية يخدم قضية السلم والأمن الدوليين .

يرى الكثيرون ان مجموعة عدم الانحياز ، أصبحت بعيدة
عن اهدافها الحقيقية ، وانها فى الحقيقة أصبحت تسيطر عليها
الدول المنحازة . فما رأى سيادتكم ؟ !

□ هناك دول داخل الحركة منحازة لمعسكر على حساب معسكر آخر
الا ان هذه الدول تمثل اغلبيية وسط حركة عدم الانحياز ، فالأغلبيية تحاول

ان تحافظ على التوازن المنشود بين المعسكرين ، رغم صعوبة تحقيق هذا التوازن .

وهذا الوضع ليس جديدا ، حيث تأسست الحركة فى وقت بلغت فيه الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية ذروتها وكان لابد ان يمتد هذا الصراع لتحاول كل منهما احتواء الحركة الجديدة ، وكان نتيجة ذلك ، ظهور اقلية من أعضاء الحركة ارتبطت بفكرها وايدئولوجيتها بالاتحاد السوفيتى الذى ساعدته ظروف مساندته لحركات التحرير خلال الستينات ليظهر بمظهر حليف العالم الثالث ، وحاولت هذه الاقلية استنادا الى هذا فرض سيطرتها على الحركة ، وتبلورت هذه المحاولات قبيل وبعد مؤتمر هافانا عام ١٩٧٦ .

لكن الأهداف الحقيقية للاتحاد السوفيتى ظهرت بوضوح فى استقلال الحركة لتحقيق مآربه وأهدافه الخاصة ، وتكشفت هذه الأهداف أمام دول مجموعة عدم الانحياز يوما بعد يوم ، وكانت الذروة يوم فوجئ العالم كله ، وبصفة خاصة دول العالم الثالث ، بغزو القوات السوفيتية لدولة أفغانستان ، وهى عضو فى حركة عدم الانحياز .

وكان مؤتمر نيودلهى فى فبراير من هذا العام ١٩٨١ ، فرصة لقيام الدول الزائدة فى الحركة ، وفى مقدمتها مصر باعادة تصحيح مسار الحركة ، وقد نجحنا بالعمل فى ذلك ، حيث ابطالنا عدة فقرات ، كان التيار الماركسى يحاول ان يضمها فى البيان الختامى ، لمؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، ومنها على سبيل المثال ، نص يؤكد وجود تحالف طبيعى بين مجموعة عدم الانحياز والاتحاد السوفيتى .

وقد انتصر بذلك مفهوم الحياد الايجابى بين المعسكرين وهو اساس قيام الحركة ، منذ عشرين عاما ، والذي يؤكد الابقاء على صلة البعد المتساوية من مركزى التنافس الدولى بين المعسكرين الشرقى والغربى .

أعداء مصر يقولون ، إنها الآن دولة متعازة لأمريكا ،
ويدللون على ذلك بالتسهيلات العسكرية التي منحناها للولايات
المتحدة الأمريكية فما رأيكم ؟؟

□ هذه مغالطة كبرى ، اطلقتها دول الرفض وبعض الدول الماركسية ،
وليس لها أى أساس من الواقع أو الحقيقة فمصر هي التي شاركت في وضع
المبادئ الخمسة التي تقوم عليها حركة عدم الانحياز في القاهرة في يونيو
١٩٦١ ، ومصر لم تكسر المبدأ الخاص بعدم جواز منح قاعدة عسكرية دائمة
لدولة من الدول الكبرى .

اما اعطاء تسهيلات عسكرية مؤقتة ، من أجل مساعدة دولة صديقة
وقع عليها عدوان ، فهذا لا يخالف اطلاقا مبادئ حركة عدم الانحياز وهذا
من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هذه التسهيلات تدخل في إطار تطبيق مبدأ
الضمان الجماعي العربي ، ومبدأ الدفاع الشرعى عن النفس فرديا وجماعيا ،
المذكور في المادة ٥١ من الميثاق ، وهذان المبدأان ينطبقان على هذه الحالة .

يضاف الى ذلك ، وهو الأهم ، ان التسهيلات التي منحناها مشروطة
ومحددة اذ لا تعطى الا في حالة توافر ثلاثة شروط .

اولا : - اذا وقع اعتداء مسلح على دولة عربية طرف في معاهدة
الضمان الجماعي العربي مع مصر .

ثانيا : - اذا طلبت هذه الدولة مساعدة الولايات المتحدة .

ثالثا : - اذا وافقت الولايات المتحدة على التدخل لحماية هذه
الدولة .

واخيرا : - فان ذلك لا يتم اطلاقا الا بموافقة مسبقة من مصر ويضاف
الى ذلك ان معاهدة الضمان الجماعي العربي قد وقعت في عام ١٩٥٠ ، في
القاهرة ، اي قبل بداية حركة عدم الانحياز باحدى عشرة سنة كاملة وانضمام
مصر الى حركة عدم الانحياز لا يجب ان يوجب انقضائها العربية .

**سيادة الوزير ، ما هو موقف كتلة عدم الانحياز من
من مسيرة السلام المصرية ؟ !**

□ مسيرة السلام المصرية ، قائمة على فلسفة عدم الانحياز التي تنادى
بالسلام . . . وتهدف الى تحقيقه على مستوى العالم ، كما تهدف الى تسوية
المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ونبذ الحروب ، والمحافظة على حق تقرير
المصير ، وقد شرحت ذلك كله عندما حاولت دول الرفض العربى ان تفرض
تشنجاتها هي والمجموعة الماركسية ، على مؤتمر دول عدم الانحياز في
هافانا .

ونستطيع ان نؤكد الآن ، بوضوح ان الراى العام الدولى غير المنحاز
يقتنع بسلامة الموقف المصرى .
**ما راىكم فى محاولات النيل من مصر داخل حركة
عدم الانحياز ؟**

□ لقد حاولت دول الرفض العربى تؤيدها الاقلية الماركسية داخل حركة
عدم الانحياز ، ان تنال من مكانة مصر ودورها الرائد ولكنها لم تستطع ، لان
من المعروف والثابت ان مصر هي احد رواد الحركة ، ومن الذين اسهموا بالفكر
والجهد فى تأسيس عدم الانحياز ، وتحملت الكثير فى سبيل ارساء مبادئها
وفلسفتها .

وقد بلغت الحركة قدرا من الوعى والحكم والادراك ، جعلها تتصدى
لهذه المحاولات واسقاطها ، يتجلى ذلك فى مؤتمر نيودلهى ، حيث كان صوت
مصر فيه عاليا يخدر من نقل الخلافات العربية الى حركة عدم الانحياز .
وفى مقابل ذلك فلا شك ان مصر مطالبة الآن من اى وقت مضى ، بان
تواصل اسهامها الايجابى من اجل الحفاظ على تضامن الحركة وتناسقها
واستمرارها على نهجها الاصيل .

**يرى المراقبون ، ان الخلافات بين دول عدم الانحياز
كبيرة ، وتؤثر على مقالة الحركة كقوة على المسرح العالمى
فما راىكم ؟ !**

□ الخلاف امر طبيعى بين دول عدم الانحياز ، وليس بالخطورة التي

يتصورها البعض ، وهو ظاهرة صحية اذا اقتصر على النقاش الحربي بين وجهات النظر المختلفة ، والمجموعة تضم دولا كثيرة ذات نظم اقتصادية وسياسية مختلفة ، لذا فان الخلاف طبيعي ، وهذا الخلاف يعكس تصميما ورغبة في ممارسة الديمقراطية داخل الحركة ، وهي الاختلاف في وجهات النظر ثم التفاعل بين المتناقضات للتوصل الى الحل الأمثل .

لكن يجب ان نقر بأن الحركة شهدت في المرحلة الأخيرة اطماعا وتخبطا في السياسات ، تطور الخلاف بين البعض فيها الى درجة الحرب والصراع والغزو ، وكلها تصرفات تهدد بالفعل كيان الحركة اذا أصبح ذلك هو القاعدة في التعامل بين أعضائها ، لكن ذلك تصرف القلة .

هل يعتبرون الحرب بين ايران والعراق وكلتاهما دولة غير متحاربة ضمن تصرف القلة ؟ !

□ هذه الحرب ، ليست أول مرة تقع بين دولتين من الأعضاء في الحركة لقد سبقتها حرب الجزائر والمغرب عام ٦٢ ، وحرب اثيوبيا والصومال ولكن مهام حركة عدم الانحياز هي تسوية المنازعات التي تقع بين أعضائها داخل الحركة ، وقد حاولت مجموعة عدم الانحياز ان تؤدي دورا توفيقيا في الصراع بين العراق وايران ولكنها لم تنجح ، والمفروض ان تستمر المساعي لتحقيق التسوية .

ما هو موقف حركة عدم الانحياز من الغزو السوفيتي لأفغانستان ؟ !

□ دول عدم الانحياز أدانت هذا العدوان ، لكنها نتيجة مواقف البعض لم تستطع ان تتفق على موقف جماعي لمواجهة هذا العدوان .

وزعت كوبا بيانا في الأمم المتحدة ، يدين الولايات المتحدة لاسقاطها الطائرتين الليبيتين ، وكان البيان باسم حركة عدم الانحياز .. فما رأيكم ؟ !

□ هذا مثل واضح على الانحراف الذي يمكن ان يهدد حركة عدم الانحياز

لان كوبا بصفتها رئيسة الحركة هذه الدورة ، تحاول ان تستغلها من اجل تحقيق مآرب خاصة ومن المعروف ان قرارات الحركة يجب ان تصدر بالاجماع ، وهذا القرار ، او المنشور الذي وزعوه فى الأمم المتحدة ، لم توافق عليه مصر ، ومجموعة من الدول غير المنحازة ، وتم التحفظ عليه ، وبالتالي فان كوبا لا تستطيع ان تقول انه يعبر عن ارادة مجموعة عدم الانحياز .

**هل تحضر مصر مؤتمر عدم الانحياز القادم الذى سيعقد
ببغداد فى أغسطس ١٩٨٢ .**

□ من السابق لأوانه ان نجيب عن هذا السؤال ، لأنه فى حالة استمرار الحرب العراقية الايرانية ، فمن المحتمل الا يعقد المؤتمر فى بغداد .
لكن اذا عقد المؤتمر فى بغداد فان مصر سوف تتخذ قرار الاشتراك فيه على ضوء الملابسات ، والظروف السياسية والموضوعية التى سوف تحيط بالوضع الدولى حينئذ ، وفى جميع الحالات ، فوزارة الخارجية قد بدأت التحضير لهذا المؤتمر ، وكلفت الادارات المختصة باعداد الدراسات اللازمة لذلك .

ما دور الحركة فى الشئون الاقتصادية ؟

□ اهتمت حركة عدم الانحياز فى البداية ، بتصفية الاستعمار التقليدى وكان هذا على حساب الشئون الاقتصادية الدولية ، ولكن عندما استقلت جميع دول العالم - ما عدا القليل مثل ناميبيا - فان حركة عدم الانحياز اتجهت نحو القضايا الاقتصادية ، وفى مقدمتها الحوار بين الجنوب النامى والشمال المتقدم .

فلقد ظهرت عدة متغيرات داخل العالم كان من نتيجتها ان انقسمت الدول فى حركة عدم الانحياز الى دول نامية غنية ، ودول نامية فقيرة وهذا يتطلب من الحركة ان تبذل العديد من الجهود للتغلب على هذا التقسيم الاقتصادى الجديد الذى يهدد وحدة المجموعة .

وأخيرا ألت للدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية والذي
هايش واشترك فى جميع أحداث حركة عدم الانحياز وتابعها منذ نشأتها وحتى
اليوم ، طوال العشرين عاما الماضية .

ماذا نتوقع من مستقبل حركة عدم الانحياز ؟

□ نقال : على الحركة ان تتجدد ، وتوجد صيفا جديدة للعمل انطلاقا
من مبادئها الثابتة ، لمواجهة التحديات الجديدة فى عالمنا المعاصر ، لكي
تنجح كما نجحت من قبل ، فكل حقبة زمنية لها تحدياتها ، ودليل نجاح
اى سياسة خارجية لدولة او كتلة دولية ، يعتمد على الأسلوب الذى يقوى
على مواجهة هذه المتغيرات وتلك التحديات .

التحديث الرابع

هل هناك أزمة في حركة عدم الانحياز وكيف تتصورها ؟

□ قبل ان نصل الى حكم محقق باطلاق تعبير «أزمة حركة عدم الانحياز» دعوني اسوق لكم مثلا للخلاف حول الحركة بعضهم يرى ان الحركة قامت باجتماع بريوني الذي ضم مصر والهند ويوغسلافيا في يوليو ١٩٥٦ . وبعضهم الآخر يرى ان حركة عدم الانحياز بدأت في يونيو ١٩٦٧ عند عقد الاجتماع التحضيري في القاهرة الذي تم فيه وضع المبادئ الخمسة لسياسة عدم الانحياز ، والرايان لا يختلفان حول ميلاد حركة عدم الانحياز وانما الخلاف حول التاريخ ولكن اذا اردنا البحث في حقيقة تعبير أزمة حركة عدم الانحياز فائنا يمكن ان نجد لها اسبابا متعددة ، فهي سياسة تبنتها مجموعة من الدول حديثة الاستقلال ، تحبو على طريق التنمية الاقتصادية ، سياسة لم تكن ابعادها واضحة بعد ..

واذا كان من جانب واضح لهذه السياسة ، فهي ان هذه المجموعة من الدول تنتمي الى العالم الثالث . دول تحاول ان تعبر عن ارادتها المستقلة بعيدة عن لظبي المعسكرين ، ويجب الا ننظر الى حركة عدم الانحياز على انها حركة تنظيمية او تنظيم دولية . بل هي مجرد اطار للعمل المشترك لمجموعة من الدول . ومن ثم فان الحركة ومبادئها تغطي هذه الدول مركزا في المحافل الدولية وقدرة على ان يكون لها صوت فيها ، ودور في صياغة وتشكيل قراراتها ، ووزن في مواجهة الدول الأخرى الكبرى . . ولا ننسى انه في الوقت

الذى حاولت دول عدم الانحياز القيام بهذا الدور فى الحلبة الدولية فان
العلاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ووراء كل منهما تكتله
ومعسكره ، كان شغله الشاغل كيف يحقق من خلال الصراع الدولى السيطرة
والتغلب ، وغلب ذلك على اهتمامهم بدول عدم الانحياز .

اذا فالأزمة لازمت حركة عدم الانحياز التى ولدت داخل أزمة العلاقات
الدولية وستلازمها . لانها حركة ليست فيها مواصفات او شروط التكتل
الدولى .

ما تقيمكم لحركة عدم الانحياز ، هل كانت فعالة ؟ واذا
لم تكن فهل يرجع ذلك الى الحركة فى حد ذاتها ؟ ام الى الفكرة ؟
ام الى تغير النظام الدولى ومواقف دول الحركة ذاتها ؟

الذى نالته الدول غير المنحازة . هى محاولة ابراز ارادة مجموعة
من الدول لم تكن لها ارادة حرة . الفكرة قائمة على المذهب الديمقراطى وتطبيقه
فى العلاقات الدولية . اى ديمقراطية العلاقات الدولية قبل ذلك لم تكن لهذه
الدول ارادة حرة او على الأقل لم يتوافر لها الجهاز الحكومى المستقل الذى
بمقتضاه تستطيع ان تعبر عن ارادتها .

اذن ضعف الحركة ليس متعلقا بالفكرة بقدر ما هو متعلق
بالظروف التى فرضت على مجموعة الدول المنتمية الى حركة عدم الانحياز
والحقيقة ان دور هذه الدول مازال متواضعا . وفى نفس الوقت لا يوجد
لدول العالم الثالث اى اطار اخر تتحرك من خلاله فتجمع عدم الانحياز
بمثابة نقابة لمجموعة من دول العالم الثالث ، وهى دول نامية تحاول عن
طريق هذا التجمع تعزيز موقفها ، وادخال الديمقراطية فى العلاقات الدولية ،
ومن اجل هذا سعت الى اقامة تنظيمات وتجمعات مثل الجهودات الافريقية
فى انشاء منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة الـ ٧٧ لكى تعطى لهذه الدول
ثقلا فى حوار الجنوب الفقير مع الشمال الغنى .

ولكن هذه التجمعات رغم ما فيها من كثرة عددية لدول العالم الثالث لم تستطع حتى الآن ان تقوى لتحقيق آمال اعضائها في مواجهة القوة والغنى .

لماذا قبلت الحركة قبول دول لا تنطبق عليها شروط العضوية الخمس ؟ ولماذا عجزت عن طرد الدول التي فقدت احد شروط العضوية ؟

□ أولا الشروط الخمسة كانت شروطا مرنة ، لو امعنا النظر في الشرط الأول ان تكون لها سياسة عدم الانحياز او قائمة على التعايش السلمى . الشروط مرنة وطوال عمر الدول الأعضاء بالحركة فانها لم تأخذ هذه الشروط بنوع من الجدية . وأكثر من مرة حاول الوفد المصرى سواء فى مؤتمر الخرطوم أو مؤتمر مونروفييا ان يدعم الحركة عن طريق اعادة ذكر الشروط الخمسة فى قرارات تصدر عن منظمة الوحدة الافريقية . عجز دول الحركة عن طرد الدول التى تخالف مبادئ هذه الحركة . الحالة الوحيدة هى ما اثير حول عضوية شيلي . شيلي عضو فى الحركة ولم تفصل منها . لكن لم توجه لها الدعوة لكى تشترك فى مؤتمرات عدم الانحياز . لا استطيع القول بانها طردت بل أقول أوقفت عضويتها ولكن ذلك لأسباب متعلقة بالنظام الداخلى وليس لخروج شيلي على المبادئ الخمسة .

مصر فى مؤتمر هافانا ، صدر قرار بتكوين لجنة لفحص عضوية مصر حاولت بعض الدول ان تطلب مناقشة موضوع وقف عضوية مصر كما نوقشت عضوية ايران والعراق ، حيث طلبت ايران طرد العراق وطلبت العراق طرد ايران ، وكل ما ورد قوله ان فكرة الطرد غير متمشية مع فلسفة عدم الانحياز ، لأن سياسة عدم الانحياز تقدم على الارادة الحرة .

هل هناك ازمة فى حركة عدم الانحياز بمفهوم محاولة تغيب ما يسمى بالاتجاه الماركسى بمعنى محاولة صبغها الصبغة الانحيازية أم ان هناك تغيرا فى علاقات القوى بصورة

ما في البلدان النامية لصالح تبني ائنية اجتماعية تستلهم الفلسفة الماركسية ؟

□ في الواقع . . سنجد بما ان الحركة ليست لها حدود واضحة فهي خاضعة للتيارات السياسية الخارجية ومحاولات متعددة لسكى بتقلب مجموعة من الدول على الحركة . او لكى يفرض تيار معين على الحركة . على سبيل المثال فى مؤتمر بلجراد ١٩٦١ كان الانحياز الغالب الذى تزعمه الزعيم نهرو ان الحرب الباردة اهم من المواجهة بين الاستعمار وتصفية الاستعمار هذا التيار تغلب لان شخصية نهرو هى التى كانت تتزعم الحركة . وعندما تولت كوبا زعامة هذه الحركة حاولت ان تفرض على الحركة مفهوما لها هناك تحالفا طبيعيا بين المعسكر الاشتراكي وحركة عدم الانحياز لماذا ؟ لان من اهداف عدم الانحياز محاربة الاستعمار والامبريالية . ولكن مجموعة من الدول ومنها مصر قاومت هذا الاتجاه ولما اجتمعنا فى مؤتمر نيودلهى فى فبراير ١٩٨١ نجحنا فى ابطال عدة فقرات تعبر عن التيار الماركسى وفى نيودلهى وجدنا ان التيار الماركسى كان ضعيفا للغاية ، فهو اتجاه يكاد يكون منعدما . لم يجرؤ احد على ذكر ان هناك تحالفا طبيعيا بين مجموعة عدم الانحياز وبين الدول الشيوعية ، بل الاتجاه الغالب ان الحياد الايجابى بين المعسكرين .

انا اميل الى التقليل من اهمية الاتجاهات الجديدة التى تحاول الخروج عن فلسفتها الأصلية . حتى فى الستينات استطيع ان أقول ان الحركة كان تسيطر عليها الشخصيات : جمال عبد الناصر وتيتو ونهرو وبعد وفاة هذه الشخصيات لم تغير قيادات فكرية جديدة تريد السيطرة على الحركة ، وبالتالي الذى حل كل دور التيارات السياسية هى التكتلات بين الدول .

ما هو تفسير سعادتك لنجاح بعض المنظمات الدولية الأخرى ومنها منظمة السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الأوبك ومنظمة الدول الإفريقية فى التعامل المباشر مع القوى العظمى والتاثير فيها والتاثير بها وخاصة فى الأزمة التى نشأت مؤخرا

**فى حوار الشمال والجنوب بينما كان صوت عدم الانحياز خافتا
ان لم يكون خفيفا او شبه غائب ؟**

□ لا اوافق على هذا لانه لو قلت شبه غائب استطيع ان اقول ان المجموعة الافريقية شبه غائبة . بالعكس اوافق معك على ان منظمات محدودة كالأوبك بما انها محدودة وهدفها محدود يصبح من السهل رفع أسعار البترول بالتالى الاجماع أسهل والتكتل اسهل . اما حركة عدم الانحياز فانها مجموعة سياسية تعد بمثابة نقابة دولية لمجموعة من الدول النامية ليست قاصرة على الضغط المباشر على صانع القرار بقدر ما هو الضغط على الرأى العام .

**فى ظل التقارب المصرى الأمريكى وفي ظل الموقف المصرى
من الاتحاد السوفيتى هل يمكن اعتبار مصر انها مازالت دولة
غير منحازة ؟**

□ لماذا لم يقل أحد ان مصر دولة منحازة عندما كان هنالك وجرد سوفيتى فيها . وقتها لم ينتقد أحد مصر واليوم لمجرد ان هنالك نوعا من التقارب الأمريكى المصرى تتهم مصر بانها خرجت عن سياسة عدم الانحياز . هناك تصميم من جانبنا على ان نحافظ على الخط اللانحيازى ، ولا أرى خرقا سياسيا فى مصر تجاه الحركة من تاريخها حتى اليوم والفرق الوحيد ان فترة الـ ٦٠ الى ٧٠ كان الجانب المصرى أقرب من المعسكر الشرقى منها الى المعسكر الغربى وبين الـ ٧٠ الى ٨٠ أصبحت مصر أقرب من المعسكر الغربى مما هى من المعسكر الشرقى ولكن الارادة موجودة ان تحافظ مصر رغم هذا التقارب على سياسة عدم الانحياز وان تدافع عن هذه السياسة بدليل انه رغم محاولات الرفض العربى لاجراج مصر من حركة عدم الانحياز تمسكت مصر بعضويتها فى الحركة ودافعت عنها وحاولت ان تحمى الحركة من الانحرافات التى كانت تهددها .

الحديث الخامس

في حركة عدم الانحياز ثمة دول متحازة جدا ، ودول نصف متحازة ، ودول يمكن القول انها غير متحازة . فكيف يستوى الانحياز ونصف الانحياز في حركة تحمل اسم عدم الانحياز ؟

□ فعلا هناك اختلاف في مواقف بعض الدول غير المتحازة ، ولكن هناك قاسما مشتركا اكبر يجمع بينها وهو الرغبة في ان تحقق اهداف عدم الانحياز ، قد لا تحققها او قد تكون بسبب ظروف طارئة غير قادرة على تحقيقها . لكن الرغبة والارادة لتحقيق هذه الاهداف موجودة وهذا هو القاسم المشترك الأكبر بين هذه الدول .

هذا صحيح انما لا يمكن ان يعرقل الانحياز عمل الدول غير المتحازة ؟

□ لا شك في ان هذا من ضمن الصعوبات أي صعوبات من الحركة تجاه العالم الخارجى ، أي تجاه المعسكر الاشتراكي أو الشيوعى من جهة ، وتجاه المعسكر الغربى من جهة أخرى . وفى الواقع هناك صعوبات داخل الحركة بسبب التناقضات الموجودة فيها . لكن هذه التناقضات ليست مقتصرة على حركة عدم الانحياز . فلو نظرنا الى الكتلة الغربية والى حلف الأطلسى ، سنجد تناقضات داخل هذا الحلف . موقف فرنسا داخل حلف الأطلسى يختلف عن موقف المانيا وانجلترا . اليوم اليونان لها موقف خاص داخل حلف الأطلسى ومع ذلك هى عضو فى هذا الحلف .

لو انتقلنا الى المجموعة الاشتراكية سنجد ان دولة مثل رومانيا لها موقف يختلف عن موقف المجر فالقول ان هناك تناقضات داخل مجموعة من الدول لا يقلل من قيمة المجموعة أو من قيمة الاتفاق على العمل المشترك داخل هذه المجموعة .

اجل ٠٠٠ انما نجد هنا اختلافا بسيطا ٠٠٠ وهو ان فرنسا أو رومانيا حرصتا على استقلال قرارهما ، واستقلال القرار لا يعنى الانحياز الى هذا المعسكر أو ذاك ، اما فى حركة عدم الانحياز ، فان الانحياز يتخذ شكل تبعية ، والمفروض ان مبدأ عدم الانحياز يرفض ان يكون ثمة انحياز لى جانب ، والا ضاعت فكرة المبدأ اساسا ؟

انا اختلف مع هذا الرأى وأرى ان فرنسا داخل كتلة الاطلسى قريبة من سياسة عدم الانحياز ، ورومانيا داخل الكتلة الشيوعية قريبة أيضا من سياسة عدم الانحياز وقولى انها قريبة لا يعنى عدم انتماء فرنسا الى المجموعة الغربية أو عدم انتماء رومانيا الى المجموعة الشيوعية فلو قبلت هذا المبدأ تستطيع قبول مبدأ وجود دول انضمت الى حركة عدم الانحياز بالرغم من انها ارتبطت مع المعسكر الشيوعى أو المعسكر الغربى . أى يجب الا نجعل تلك التناقضات عقبة فى سبيل اجتماع دول عدم الانحياز فالعقبات قد تضعف من الحركة ، لكننى لا استطيع القول ان هذه التناقضات تؤدى الى ابطال أهمية الحركة .

دول عدم الانحياز تشكل الآن ثلثى اعضاء منظمة الأمم المتحدة ، ومع ذلك لا تستطيع شيئا . فالأمم المتحدة نفسها مؤسسة عاجزة ، تصدر القرارات ولا تملك تنفيذها ، وحتى مجلس الأمن يصدر القرارات لكن يظل التنفيذ خاضعا لارادة الدول الكبرى أو الدول الخمس صاحبة حق النقض ، منظمة الدول الافريقية أصبحت فى حالة انهيار تقريبا . جامعة الدول العربية لا جدوى منها ، فما هى جدوى منظمة دول عدم الانحياز وسط هذا الخضم من المؤسسات الدولية والإقليمية

العاجزة ؟ هل نستطيع ان تفعل شيئا ؟ هل نستطيع التأثير على قرارات الدول الكبرى ؟

□ الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو جامعة الدول العربية أو مجموعة الـ ٧٧ أو حركة عدم الانحياز . . هذه كلها اطرارات للعمل المشترك . ويجب الا نبالغ في أهمية تلك الاطرارات . العبرة منها انها تمنح الفرصة لمجموعة من الدول فرصة التشاور في بعض القضايا المشتركة وان تتخذ قرارات قد لا تنفذ لكنها تعتبر بمثابة توجيه لاطرار السياسة المشتركة . فلو اتفقنا على ان دور هذه المنظمات وهذه المجموعة محدود . فحينئذ لا تكون لدينا آمال أكثر من اللازم لذا علينا ان نعترف ان هذه المنظمات هي بمثابة اطار للتشاور بين دول لها سياسة مشتركة ، بالنسبة الى بعض القضايا الدولية المهمة . ويجب ان نشجع تلك الاطرارات ، أو تلك التجمعات ، ان من خلالها تستطيع الدول ان تتبادل الآراء ، ان تتناقش ، ان تتخذ مواقف مشتركة وبمعنى آخر ، لو قلت ان القرارات التي تتخذ في الأمم المتحدة لاحقة لها ، أو قلت ان القرارات التي تتخذ في منظمة الوحدة الافريقية لا قيمة لها فكانك تقول ان الدبلوماسية لا قيمة لها ، لان هذه الاجتماعات ما هي الا صورة من صور الدبلوماسية . اى العمل من خلال الاقناع والتفاوض والحوار لو قلت انك لا تؤمن بالحوار ، ولا بالتفاوض ولا بالاقناع ، فهذا يعنى انك لا تؤمن الا بالقوة . وحينئذ نكون قد انتقلنا الى ميدان آخر . لكن لو قلت اننى اؤمن بالحوار وبالتفاوض وبالاقناع وبالدبلوماسية ، حينئذ أقول لك لك لابد من اطار للعمل الدبلوماسى المشترك ، وحركة عدم الانحياز اطار من هذه الاطرارات .

لا احد لا يؤمن بالحوار ، هذا شيء بديهي . لكن معظم الدول اصبح لا يؤمن بالحوار بالشكل المطلوب من الحوار . مثلا : حتى الآن ، تحاول امريكا ابعاد القضية الفلسطينية عن

دائرة الأمم المتحدة ، وتسعى الى حلها بطرقها الخاصة فهل هذا هو الحوار ؟

فى الواقع ، بالنسبة الى العلاقات الدولية ، نحن امام اسلوبين ، اما القهر ، أى الحرب ، أو الحوار ، أى التفاوض . هناك خلاف بين (ا) و (ب) . هذا الخلاف يمكن ان يسوى . اما من خلال مواجهة عسكرية ، والذي ينتصر يفرض ارادته على الذى هزم ، أو من خلال مفاوضات ، فلو اخذنا الأسلوب الثانى أى المفاوضات والحوار أو التسوية السلمية ، هنا نجد عشرات من الاطارات للعمل فى سبيل تحقيق تلك التسوية السلمية ، الأمم المتحدة أو حركة عدم الانحياز ، أو حتى المفاوضات الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل . هذه كلها اطارات للتفاوض .

اسرائيل اختارت الأسلوب الأول ؟

□ أنا موافق على ان اسرائيل اختارت اسلوب القهر .

وعجز الأسلوب الدبلوماسى من اقتلاعها بالأسلوب الآخر ؟

□ لانها رفضت الى الآن استخدام اسلوب التفاوض . لكن آملنا ان نقنع داخل اسرائيل أو نقوى العناصر الموجودة التى تؤمن بأسلوب التفاوض .

يبدو اننا أصبحنا الآن فى مرحلة الاستراتيجيةات . فالمطلوب من الدول العربية استراتيجية متفق عليها لحل القضية الفلسطينية ، والمطلوب من مؤتمر عدم الانحياز استراتيجية اقتصادية لاطلاق الحوار بين الجنوب والشمال من عقالة ، هل تعتقد ان مؤتمر عدم الانحياز يستطيع خلال السنوات الثلاث المقبلة اجراء حوار ايجابى مع الدول الغنية فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية .

□ العبرة بارادة الدول . عدم الانحياز منح للدول الاعضاء فى هذه البسركة اطارا للعمل المشترك . لو عملت ضمن هذا الاطار وافادت منه ، ووجدت كلمتها ، سوف تستطيع ان تحقق الأهداف المنشودة لو اختلفت ،

حيثند مهما كانت قيمة هذا الاطار لن تستطيع العمل معا . فالسؤال ليس : هل حركة عدم الانحياز تستطيع ايجاد حل للحوار بين الشمال والجنوب ؟ بل هو : هل الدول الاعضاء فى حركة عدم الانحياز تستطيع توحيد كلمتها حتى يمكنها التحاور مع الشمال ؟ يجب الا تبالغ فى اهمية حركة عدم الانحياز . فهى مجرد اداة ، اطار لكى نوحّد كلمة مجموعة من الدول . لكن اذا رفضت هذه الدول لأسباب مختلفة ، أو بسبب التناقضات القائمة بينها ، ان تتحد فالاطار لا يستطيع ان يحل محل ارادة هذه الدول .

الامر نفسه مطلوب من الدول العربية ايضا . اى ان توحّد
كلمتها ؟
هل هذا ممكن ؟

□ فى الوقت الحاضر لم تنجح الدول الغربية . وبالتالي لم تستطع هذه الدول استخدام حركة عدم الانحياز فى سبيل تحقيق اهدافها . فالحركة موجودة تحت تصرف الدول العربية ، لكن هناك امرا اساسيا . وهو ان تتحد هذه الدول لتستطيع استخدام حركة عدم الانحياز بينما اذا كانت الدول العربية منقسمة بعضها على بعض سوف يصعب عليها استخدام هذه الاداة . وهو الذى حصل . فالدول العربية كانت منقسمة فى دلهى الجديدة ، فلم تستطع الحركة الا ان تساعد بطريق غير مباشر على اتمام لقاءات على هامش المؤتمر بين القيادات العربية . وهذه خدمة قدمتها الحركة فهى التى جمعت رؤساء الدول العربية ، وبالتالي هى التى ساعدت هؤلاء الرؤساء على عقد اللقاءات الثنائية لذا ينبغى ان نقول ان الحركة خدمت فى قضية ما عندما اتاحت لقاءات ثنائية بين بعض القيادات العربية لكن بعد ذلك كان لا بد من مرحلة ثانية ، وهى وحدة كلمة الدول العربية . وهذا ما لم يتحقق سواء بسبب خلاف بين منظمة تحرير فلسطين وبعض الدول العربية ، او الخلاف بين سوريا والأردن او انضمام سوريا وليبيا الى المعسكر الايرانى وانضمام الدول

العربية الأخرى الى المعسكر العراقى . المهم كانت الدول العربية منقسمة بينما لو هى اتحدت لاستطاعت ان تستعمل حركة عدم الانحياز كى تقوى مركزها من ناحية وتدعم مطالبها على الصعيد الدولى من ناحية أخرى .

عندما قدمت مصر مشروعها لاستبعاد ليبيا من حركة عدم الانحياز ، هل كانت تتوقع ان توافق دول الحركة على هذا المشروع ؟

□ لا . كان المشروع مجرد تكتيك دبلوماسى للرد على المحاولات الليبية فليبيا طلبت ابعاد مصر فاردنا ان نؤكد ان هذا الطلب لا قيمة له بدليل اننا نستطيع أيضا طلب ابعاد ليبيا وكما نريد ان نوضح امام الراى العام مدى عدم جدية الطلب الليبى .

هل يمكن ان نعتبر ازمة الحدود الليبية السودانية قد انتهت ؟

□ انها ليست ازمة حدود انما كان هناك تدخل ليبى بشئون السودان الداخلية على غرار التدخل الليبى فى جفصة فى تونس ، وعلى غرار التدخل الليبى فى الجزائر وفى افريقيا الوسطى وفى اوغندا وفى مالى وفى النيجر وفى السنغال وفى نيجيريا .

نقصد الا تكون مستمرة ؟

□ أملنا الا تكون مستمر .

فى مؤتمر قمة عدم الانحياز قابل الرئيس مبارك عددا من الرؤساء العرب والقيادات العربية هنا يجب ان نسال ما هو التعريف الدبلوماسى الحقيقى للقاء يتم بين رئيسين ليس بين دولتيهما علاقات سياسية ؟

□ هذا دليل على ان العلاقات الشخصية أهم بكثير من العلاقات السياسية وكذلك العلاقات الشعبية ، يجب الا نهتم بمظاهر العلاقات الدبلوماسية اكثر من اللازم فبعض الدول عندما يقرر ان تقوم بينها وحدة أو أى نظام اندماجى . تكون الخطوة الاولى الغاء العلاقات الدبلوماسية . عندما تمت

الوحدة بين سوريا ومصر الغيت العلاقات الدبلوماسية بينهما ولا توجد الى الآن علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا وعندما كان هناك تفكير بقيام وحدة بين مصر والسودان كان هناك تفكير أيضا بإلغاء العلاقات الدبلوماسية . انما اقول ان هناك عدة قنوات أخرى ، أهم بكثير من العلاقات الدبلوماسية . هناك بعثة عسكرية عراقية في مصر وبعثة عسكرية مصرية في العراق .

هل افهم من هذا ان اللقاءات التي تمت في قمة عدم الانحياز ، قد ارتفعت فوق مستوى العلاقات الدبلوماسية ؟

□ لا شك في ذلك . ثم من هو الممثل الدبلوماسي انه ممثل لرئيس الدولة . فلو تم الاتصال بين رئيسي دولتين ، فانهما لا يكونان في حاجة الى وكيل لكل منهما ، فلا ريب في ان الاتصالات التي تمت سواء بين الرئيس مبارك والملك حسين أو بينه وبين رئيس جمهورية لبنان ، أو بينه وبين أمير قطر وأمير الكويت والقيادة العراقية ووزير الخارجية السعودية ، هي أهم بكثير من قيام العلاقات الدبلوماسية بين مصر وهذه الدول .

الى جانب ذلك هناك بعثات دبلوماسية موجودة لكل هذه الدول .

اذن ما مبرر بقاء العلاقات مقطوعة ؟

□ قد تكون لهذه الدول العربية رغبة في عدم الاستعجال في عودة هذه العلاقات الرمزية لأسباب ما . ومصر تريد ان تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل دولة ، على أية حال ما دامت العلاقات قائمة من خلال البعثات الدبلوماسية فغير مهم ان لا يكون هناك سفير ، بل قائم بالأعمال فقط ، أو ان يكون هناك سفير لكنه لا يحمل لقب سفير . نحن لا نتمسك بالشكل .

في تفسير لبعض وزراء الخارجية في دول الخليج العربي ، ان قرار قمة بغداد - الذي أدى الى قطع العلاقات - لا يلغى الا قرار قمة أخرى ؟

□ اننا لا نريد ان نطلب من اية دولة عربية ما لا تستطيع ان تقدمه

• لأسباب خاصة بها •

**هل سيتم قريباً تبادل السفراء بين مصر والاتحاد
السوفيتي ؟**

□ أملنا ان تتحسن العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي في اطار سياسة عدم الانحياز وأضيف لنا الآن بعثة دبلوماسية في موسكو ، ولموسكو بعثة دبلوماسية في القاهرة • وهناك علاقات ثقافية بين الدولتين • وتبادل تجارى مهم وخبراء سوفيت يعملون في المصانع المصرية ثم ان تحسين العلاقات المصرية السوفيتية هدف من أهداف الدبلوماسية المصرية •

اذن لا يزال تحسين العلاقات مرتبطاً بالآمل ؟

□ في الواقع العلاقات قائمة على أساس مبادئ عامة • ومن ضمن المبادئ التي تتمسك مصر بها المبدأ القائم على سياسة عدم الانحياز ومن مستلزمات هذه السياسة علاقات طيبة مع كل من العملاقين •

**ماذا تريد مصر من روسيا •• وماذا تريد من أمريكا ••
ولم لا تتوازن معاملتنا مع الاثنين ؟**

□ ان مصر دولة غير منحازة •• ولذلك فهي تود ان تكون لها علاقات طيبة مع الدولتين الأعظم •• ونحن نريد من الدولتين ان تتخذا في الشرق الأوسط مواقف ايجابية تساعد على ايجاد حل عادل ودائم للأزمة •• وألا تستغل تلك الأزمة لتحقيق مآربها الخاصة في اطار الحرب الباردة الجديدة •• فتلقى وقوداً على اللهب •

واما عن عدم التوازن في علاقات مصر مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة •• فانه يرجع الى انه لا يمكن ان تكون علاقاتي مع دولة تقدم لي المساعدات •• وتساندني •• على نفس مستوى دولة لا تقدم لي نفس هذه المساعدات •• ولكن التوازن مطلوب •• ولا يتعارض مع وجود علاقات وثيقة وتعاون متشعب وعميق بين القاهرة وواشنطن •

الناس ترى ان عدم الانحياز ليس حقيقة .. نظرا
لصعوبات تحقيقه ولاضطرار دولة الى الاعتماد على احدى
الكتلتين اقتصاديا وتسليحا .. فما هي فلسفة عدم الانحياز ؟

□ عدم الانحياز .. لا يعنى عدم التعامل مع دولة كبرى .. او التعاون
معه .. ولكن يعنى .. ان احرص دائما فى تعاملى معه على ان احتفظ
لبلدى بحرية القرار .. واستقلالية الرأى .. واننى اقر معك ان تحقيق ذلك
صعب .. ولكن الصعوبة لا تعنى الاستحالة .. اننا هنا فى مصر .. نؤمن
بعدم الانحياز .. كاسلوب حياة .. ومنهج سياسى .. وفلسفة تاريخية ..
ونبذل ما فى وسعنا لتعزيز حركة عدم الانحياز .. التى لها دور اساسى
اليوم فى المجتمع الدولى .

الحديث السادس

شاركتم سيادتكم - مؤخرا - فى المناقشة التى دارت
بمجلس الشورى حول التقرير المقدم من لجنة الشئون العربية
والخارجية والأمن القومى بعنوان « مصر وحركة عدم الانحياز »
فما هى مناسبة صدور هذا التقرير ؟

□ أود - فى البداية - أن أعرب عن شكرى وتقديرى لمجلس الشورى
للجهد الذى بذله فى مجال اعداد هذا التقرير الذى جاء تعبيرا عن اهتمام
المجلس بالقضايا الأساسية فى مجال السياسة الخارجية لجمهورية مصر
العربية ، وتعكف لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى - حاليا -
على اعداد تقرير عن مفهوم التضامن بين دول حوض النيل ، ولا شك أن ذلك
يعكس اتجاها ايجابيا من مجلس الشورى يهمنى التنويه به ، والاشادة كذلك
بالمستوى الرفيع الذى يحرص المجلس على أن تخرج به تقاريره . ولعل المجلس
بذلك يكون قد أرسى تقليدا هاما فى ضرورة الاهتمام بتلك الموضوعات
والقضايا المتصلة بالسياسة الخارجية على المستوى الشعبى الواسع وتعميق
الوعى الشعبى بها وبإبعادها المختلفة فلا تكون حكرا على القلة من
المتخصصين .

هل تلقون سيادتكم بالضوء على الجوانب التى لفتت
نظركم فى التقرير الذى ناقشه مجلس الشورى فى موضوع
علاقات مصر بحركة عدم الانحياز ؟

□ لقد جاء تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى
بمجلس الشورى حول موضوع مصر وحركة عدم الانحياز على درجة كبيرة

من الشمول والاحاطة بمختلف جوانبه وابعاده سواء من حيث تتبع التقرير لبدايات ظهور فكرة عدم الانحياز أو من حيث استعراضه للمبادئ التى قامت عليها الحركة واستلهمتها الدولة المؤسسة لها تنتهى بوضع عدد من التوصيات والإقتراحات أمام حركة عدم الانحياز لمواجهة التحديات التى تنتظر المستقبل . ومن خلال مشاركتى فى المناقشات التى دارت بالمجلس حول هذا التقرير الذى جاء على مستوى كبير من الدقة والدراسة المتعمقة ، اشرت الى عدد من الملاحظات التى استهدفت بها مجرد اجراء الحوار وتوسيعه حول هذه القضية الهامة من القضايا السياسية الخارجية لجمهورية مصر العربية فالغرض الأساسى - الذى تتطلع اليه وزارة الخارجية ومجلس الشورى معا - هو تعبئة الراى العام المصرى حول هذه الموضوعات واثارة التفكير فيها من جانب اوسع الدوائر . والربط بين الاهتمام بالأمور التى تمس حياتنا الداخلية وبين القضايا التى تقوم عليها سياستنا الخارجية حتى يقوم الانسجام والتطبيق بين المجالين وحتى تكون السياسة الخارجية على الدوام فى مقدمة العمل الوطنى والمصالح القومية .

على ماذا انصبت ملاحظات سيادتكم بشكل أساسى فى موضوع العلاقات التى تربط مصر بحركة عدم الانحياز ؟

□ فى مجال التتبع التاريخى لنشوء وتطور حركة عدم الانحياز ، فانى أرى ضرورة افساح مكان للإشارة الى مؤتمر القاهرة التحضيرى الذى كان بمثابة الخطوة العلمية الأولى لفكرة انعقاد أول مؤتمر دولى يضع مجموعة دول عدم الانحياز . وهو المؤتمر الذى أعقب الاتصالات والمقابلات التى دارت بين رؤساء دول وحكومات اندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة وقتها والهند ويوغوسلافيا والبيان المشترك الذى اذيع على اثر المقابلة التى تمت بين الرئيسين الراحلين (تيتو وعبد الناصر) فى أغسطس عام ١٩٦٠ بين يوغوسلافيا وبعدها وجهت كل من الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا

واندونيسيا الدعوة الى عقد مؤتمر تحضيرى فى القاهرة فيما بين ٥ - ١٣ يونيو عام ١٩٦١ - وقد لبي الدعوة الى هذا المؤتمر احدى وعشرون دولة . وقد انعقد المؤتمر التحضيرى . وتم فيه الاتفاق على وضع المعايير التى يقوم عليها مقياس عدم الانحياز ، وهى المعايير المعمول بها حتى الآن .

وفى مجال دراسة الاقتراحات والتوصيات التى ينتهى اليها التقرير ، فانى اعتقد أن الأمر يقتضى ضرورة القاء الضوء على الكيفية التى يتم بها تنفيذ أى من المقترحات والتوصيات المقدمة ، والأساليب التى يمكن بموجبها وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ حتى يكتسب التقرير الطابع العملى ويكون بمثابة منهج للعمل فى المرحلة القادمة ، كما طالبت بضرورة واهمية ترجمة مثل هذه التقارير الى اللغات الأجنبية الرئيسية (كالانجليزية والفرنسية) ، ويتم توزيعها كورقة عمل فى مختلف المحافل الدولية المعنية ، وفى المؤتمرات البرلمانية التى يشارك فيها مندوبونا ، لكى يدرك العالم مدى الاهتمام المصرى بهذه القضايا السياسية الحيوية التى ينعقد عليها الأمل فى اشاعة السلام بين ربوع العالم وتهيئة أفضل المناخات لتحقيق التنمية والتقدم لمختلف شعوب الأسرة الدولية .

نفهم من ذلك ان مصر التى كانت احدى أهم الدول المؤسسة فى مجال حركة عدم الانحياز ، قد لعبت كذلك دورا هاما فى مجال تقنين الحركة وبلورة مفهومها التنظيمى على الساحة الدولية ؟

□ يهمنى - فى هذا المجال - أن انكر بحقيقة لا يمكن انكارها ، وهى ان سياسة عدم الانحياز كانت على الدوام من المقومات الأساسية والأركان الجوهرية لسياسة مصر الخارجية . بل والأكثر من ذلك فان فكرة عدم الانحياز كانت من الأفكار التى اختمرت فى ضمير السياسة المصرية حتى قبل ان تتبلور بهذا الشكل المعروف . فاذا كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو قد تبنت سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز لتصبح الملح المميز

لسياستها الخارجية ، فان الدراسة المتعمقة للفترة السابقة على قيام الثورة ، وبصفة خاصة تلك الفترة التى سبقت قيامها مباشرة تبين ان الدعوة لحياد مصر على المستوى الدولى كانت قائمة ، وان كانت خافية فقد رفعها بعض الساسة والمفكرين من قادة الراى .

فلقد استمدت مصر ايمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم وبحكم تراثها الثقافى العربى والاسلامى ، وشخصيتها الافريقية ، وانتمائها الى العالم الثالث ، ونتيجة لتجاربها المريرة مع القوى الاستعمارية . الامر الذى يعنى ان تحديد معالم هذا الطريق كان فى اساسه تعبيرا عن تعدد مجالات الدور المصرى فى العالم ، ودعامة لتشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى .

وفضلا عن ذلك كله ، فان السياسة نبعت من الاحتياجات القومية للبلاد ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بايمانها ومصالحها الحيوية ، وتفاعلت مع سلسلة الاحداث التى كانت تتلاحق سريعا فى اعقاب قيام الثورة ، والتى اسهمت فى اقامة بنيان الدولة المصرية العصرية ، مما جعلها تستقر فى ضمير مصر ووجدانها . ومن ثم فقد حدث الترابط والتماسك بين قضايا مصر ومصالحها الحيوية من ناحية وبين ايمانها بمبادئ عدم الانحياز من ناحية اخرى على نحو جعل منها جميعا خيوطا متداخلة فى نسيج واحد .

الحديث السابع

ينعقد أول سبتمبر قمة عدم الانحياز في هراى ، وقد
اشتركتم فى القمة السادسة فى هافانا والسابعة فى دلهى هذا
الى جانب اشتراككم فى المؤتمرات الوزارية لها ٠٠ ما هو فى
تقديركم اهم قضية سياسية سيتناولها المؤتمر القادم ؟

□ اسمح لى اولا ان اوضح ان مجموعة عدم الانحياز وهى مجمع
كل دول العالم الثالث - فيما عدا عددا ضئيلا جدا - تعتبر اضعف منبر سياسى
بعد الأمم المتحدة . وبحكم هذا التكوين الضخم للحركة . وبحكم التطور الذى
طرأ على العالم سياسيا واقتصاديا وعلميا . وبحكم التطلع المشروع لهذه
الدول نحو عالم افضل يسوده السلام والاستقرار لتحقيق رفاهية الشعوب
وبحكم تشابك القضايا وتأثيرها المتبادل أصبحت حركة عدم الانحياز تهتم
بالعديد من المشاكل السياسية والاقتصادية وقضايا نقل التكنولوجيا واذا
استخدمنا لغة الأرقام فهناك ٤٥ قضية سياسية مطروحة امام قمة هراى
ومثلها تقريبا قضايا اقتصادية أى ٤٥ قضية اقتصادية أخرى ٠٠ لأن كل
ما يحدث على الساحة العالمية ويهم العالم اجمع هو بالضرورة مطروح للبحث
والنقاش والحوار فى حركة عدم الانحياز .

هل تذكرون بعضا من القضايا السياسية التى سيتناولها
مؤتمر عدم الانحياز ؟ ؟

□ كما اوضحت فى السؤال السابق ان هناك حوالى « ٤٥ » قضية
سياسية مطروحة للبحث والدراسة وهى تندرج بدءا من القضايا الهامة التى

تهتم بها كل دول العالم سواء كانت أعضاء فى مجموعة عدم الانحياز أو غير أعضاء بها .. واعتبرها أساسا قضايا نزع السلاح وتحقيق السلام الدولى وقضايا استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، كما أن هناك قضايا خاصة اقليمية مثل مشكلة الشرق الأوسط والوضع فى الجنوب الأفريقى والسلام فى البحر المتوسط .. وبعد ذلك هناك القضايا الثنائية .. والحرب العراقية الإيرانية تندرج تحت هذا البند ، كذلك المشكلة التشادية ونزاع تشاد مع ليبيا ، والمشكلة القبرصية .. هذا على سبيل المثال توصيف لبعض المشاكل السياسية المطروحة أمام المؤتمر وببساطة يكفى القارئ وهو يقرأ خبرا فى صحيفة معروف أراء التمتع الموجود على الساحة الدولية وتداخل وتشابك المشاكل ، فضلا عن ثورة وسائل النقل والمواصلات أصبحت هذه المشاكل تتلامس وتتداخل بشكل أو بآخر .. هذا من ناحية ، وإن ارتكزنا على مبدأ أساسى وهو أن السلام كل لا يتجزأ فإنه يجب التصدى لكل المشاكل التى تؤثر على السلام وتزعزع من استقراره واستقرار العالم حتى يتاح لشعوبنا أن تتصدى للقضايا الأخطر والأهم .. وأعنى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهنا فبدون حد أدنى من الاتفاق حول مبادئ السلام العالمى يصعب توجيه كافة الطاقات لعملية البناء الحتمية والضرورية لنا جميعا .

**اتفق معكم حول هذا الاستعراض للقضايا السياسية
ولكننى أتساءل هل هناك قضية سيكون لها الصدارة فى هذه
القمة ؟**

□ من الصعب التكهّن حول أهم قضية تعرض نفسها على المؤتمر .. ولكن أراء اصرارك أستطيع القول بأن قضية الجنوب الأفريقى بأبعادها الثلاثة سوف تفرض نفسها بشدة على مؤتمر مرارى وذلك لعدة أسباب هامة تتعلق بمغزى مكان انعقاد هذا المؤتمر ومناقشة هذه القضية فيه وتعلق أيضا بالتطور الإيجابى الذى حدث بالنسبة لقضية التمييز العنصرى سواء على

المستوى الاقليمي او العالمى .

فعلى مستوى السكان وأعنى به « هرارى » عاصمة زيمبابوى التى تستضيف المؤتمر فى دولة من دول المواجهة الأفريقية التى تواجه الحكم العنصرى فى بريتوريا وتعانى من اجراءات هذه الحكومة ضدها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية موجهة ضد شعب زيمبابوى البطل وقد عانى هذا الشعب أيضا ولأجيال طويلة من التمييز العنصرى اذا كان يحكم بواسطة الأقلية البيضاء فيما كان يسمى بدولة « روديسيا » . ويرأس زيمبابوى حاليا « روبرت موجابى » وهو زعيم مناضل يؤمن بضرورة الكفاح ضد التمييز العنصرى . .

كما أن هناك أسبابا أخرى اقليمية وعالمية تجعلنى أقول ان هذه القضية - والكلام مازال للوزير - ستقرض نفسها على المؤتمر وهى ان انعقاد قمة هرارى يأتى مباشرة بعد اجتماع القمة الأفريقية « ٢٢ » ، والذى عقد مؤخرا فى اديس ابابا وكانت مشكلة الجنوب الأفريقى بكل أبعادها إحدى قضيتين هامتين فى هذا المؤتمر - قضية الجنوب الأفريقى والمشكلات الاقتصادية - ثم لا تنسى التطور الايجابى الضخم فى الراى العام الغربى فى أوروبا والولايات المتحدة والذى يضغط بشدة على حكومة بريتوريا لنبد سياسة التمييز العنصرى والانتقال لمرحلة بحث وفرض العقوبات عليها . ونتيجة للمكان وللظروف الدولية والاقليمية فسوف تكون قضية الجنوب الأفريقى أهم قضية تطرح نفسها على قمة عدم الانحياز .

**هل تتوقعون وجود قضايا سياسية لا يستطيع المؤتمر
ان يعالجها المعالجة المطلوبة ؟**

□ هذا محتمل لحد كبير نظرا لطبيعة تكوين مجموعة عدم الانحياز بهذا العدد الضخم من الدول المتباينة المواقف والمصالح فضلا عن أن قرارات وتوصيات القمة تتخذ بالاجماع . . ولا شك ان طرح قضية خلافة سوف يخلق

تيارين ٠٠ تيار يعارض وآخر يؤيد مما يعرقل طبعاً اتخاذ قرار ايجابي ٠٠
وهنا — كما شهدت السوابق — فان المؤتمر يلجأ الى اصدار بيان أو نداء
عام يصاغ بطريقة ترعى جميع الأطراف ٠

ويحضرني هنا ما هو متوقع بالنسبة لاستمرار الحرب العراقية الايرانية
حيث كانت في قمة دلهى السابقة من القضايا التي لم يمكن اتخاذ قرار
بشأنها ، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة والمكثفة التي بذلت حينذاك للتوسط
بين الدولتين المتحاربتين ، وللأسف لم تنجح تلك المساعي ٠

ويؤكد رئيس وفد مصر في القمة أن مصر ترى دائماً أن إطار عدم الانحياز
يمكن أن يساهم بايجابية في حل هذه المشكلة حيث نرى أن التفاوض والحوار
فقط هما الأسلوب الأمثل لمواجهة وحيد ثبت عدم امكانية وجود حل عسكري
لهذه المشكلة ٠٠ ومصر تؤيد العراق في سعيه لانهاء القتال والتفاوض مع
ايران على اساس الاعتراف باتفاقية « ٧٥ » الموقعة بينهما في الجزائر والتي
سوت الحدود بينهما ٠٠ ولكن مع الأسف مازال الموقف الايراني على ما هو
عليه يرفض أى فكرة للحوار والتفاوض ويستمر في تعنته لاستمرار تلك
الحرب اللعينة ٠٠ ويعلن ممثل مصر الرسمي في مؤتمر القمة أن مصر ترفض
هذا الموقف وتعارضه ولا تقره أبداً ٠٠ ومن المثير للدهشة والاستغراب أن
هناك دولتين عربيتين وغير منعازتين تؤيدان وتدعمان هذا الموقف الايراني
الرافض لأى حل سلمى ٠

هل معنى ذلك ان المؤتمر لن يتخذ أى توصيات أو قرارات
في هذه القضية الخطيرة التي تهدد المنطقة وتهدد مستقبل
حركة عدم الانحياز ؟

يقول الدكتور بطرس : انه لا يتصور ذلك وان كان يتوقع أن تحدث
مواجهة دبلوماسية في المؤتمر بين الدولتين وانصارهما ٠٠ وفي مقابل هذه
المواجهة سوف تبذل المساعي الحميدة لاحتواء المواجهة ٠٠ ومحصلة ذلك انه

سيصعب على المؤتمر اتخاذ موقف حازم في شكل قرار أو توصية وسينتهي
المؤتمر باستصدار نداء للطرفين كما حدث في المؤتمر السابق في دلهي .

هذه قضية خلافية كبيرة تعرضتم لها تؤثر على سير
المؤتمر . هل هناك قضايا خلافية أخرى متوقع اثارها في قمة
عدم الانحياز مما يؤثر أيضا في أعماله ؟ !

□ هناك اخبار ترددت عن محاولة الجمهورية الصحراوية الانضمام
لمجموعة عدم الانحياز - ولو حدث - فانها ممكن ان تكون قضية خلافية أخرى
ينقسم حولها المؤتمر حيث توجد مجموعة من الدول أعضاء حركة عدم
الانحياز تؤيد عضوية الصحراوية باعتبار سابق قبولها كعضو .

مع انعقاد قمة عدم الانحياز دائما يتردد ما يسمى
الخلاف الأيديولوجي داخل الحركة ؟ ما معنى ذلك ؟ وما هو
رأيكم ؟

□ لو استعرضنا فكرة عدم الانحياز وما قبلها عندما تصدى لهذه
العملية جيل من الزعماء الذين اثروا مباشرة في تكوين الحركة بدءا من فكرة
لا شرق ولا غرب وفكرة الحياد الإيجابي الى ان وصلنا لصيغة عدم الانحياز
نرى ان فلسفة هذه الحركة اللانحيازية تعتمد في أحد أسسها على مبدأ
التعايش السلمي بين المعسكرين .

أما ما تعنيه من سؤالك من ان هناك بعضا لأنصار فكرة ان هناك تحالفا
طبيعيا بين حركة عدم الانحياز والمعسكر الشرقي فهذا رأى فقد مصداقيته
لسبب أساسي ان حركة عدم الانحياز - كما أوضحت - لا تركز على سياسة
استقلالية وفقا لأسس التعايش السلمي بين المعسكرين . وكل من يحاول جر
الحركة لتحالف مع معسكر من المعسكرات فهو يهدم أركان الحركة من
أساسها . وكما تتذكرين - يقول د . بطرس - فأننى قد تصديت بشدة لهذا
الاتجاه خلال مؤتمر قمة عدم الانحياز في هافانا سنة ١٩٨٠ . وواصلت

(م ٤٦ - أحاديث سياسية)

مصر سعيها مع الدول المعنية الأخرى لتصحيح مسار الحركة وهو ما تؤكد
خلال قمة نلهي الماضية ، ولذا فانه واجب علينا جميعا ان نتمسك بحركتنا هذه
اللا انحيازية ، ونحافظ على استقلاليتها ونتمسك بأصولها • لصالح شعوبنا
ولصالح العالم كله •

الحديث الثامن

مرت العلاقات المصرية السوفيتية خلال السبعة عشر عاما الأخيرة بمتغيرات كثيرة . لعل أبرزها تراجع الدور السوفيتي في مقابل اطراد الدور الأمريكي في المنطقة . فكيف اثر ذلك على العلاقات المصرية السوفيتية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ؟

□ لا شك ان الأزمات بل العواصف السياسية . . هي أكبر امتحان لدى عمق وقوة الروابط بين الدول والشعوب وقد كانت فترة السنوات العشر الماضية هي امتحان صعب واجهته العلاقات المصرية السوفيتية التي استطاعت الصمود ثم الميل الى التحسن التدريجي . . لتصل الى مرحلة جديدة من التطبيع والتفاهم . . بفضل الجهود المشتركة من القيادتين السياسيتين في البلدين . . والمغزى العميق لهذا الامتحان - الذي اجتازته العلاقات المصرية - السوفيتية بنجاح . . يتمثل في انه حتى خلال فترة تناقض الاتصالات في الفترة السابقة على عهد الرئيس مبارك . . فقد ظل على الدوام خط الاتصال بين القاهرة وموسكو مرتبطا بالاعتبارات العملية لشبكة العلاقات المادية بين البلدين . . ونعني بذلك استمرار المساعدات الفنية للمشروعات المصرية التي تمت من خلال الخبرة السوفيتية . . هذا الى جانب ان القيادتين السياسيتين - حتى في الفترات الصعبة - كانتا أكثر حرصا على المستقبل ذلك لادراكهما للحقائق الموضوعية وعدم الانزلاق مع العواطف والمواقف الانفعالية المؤقتة .

ومع بدايات عهد الرئيس مبارك .. انفتح الطريق أمام زيادة واطراد التعاون الاقتصادى والتجارى والنقلى والعلمى والتعليمى والادبى والثقافى .. وانطلاقا من مواقف عملية تم استئناف نشاط المراكز الثقافية والقنصليات السوفيتية .. وافتتاح جمعية الصداقة المصرية السوفيتية .. التى اتولى رئاستها واستطيع ان أضيف ان توقيع اتفاقية التعاون المصرى السوفيتى مؤخرا انما يأتى بمثابة فاتحة جديدة فى العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكد حرص الجانبين على اقامة روابط مستديمة طبيعية متوازنة فى عصر التلاقى الدولى .

وكل ما نرجوه مصر ان تكون العلاقات الجديدة - التى بدأت تباشرها فى مشروعات اقتصادية ممثلة فى اتفاقية التعاون - عودة على بدء متجاوزة عثرات الماضى القريب الى فترة التعاون المزدهرة الأولى .

هل نتوقع ان يلعب الاتحاد السوفيتى دورا اكثر ايجابية فى سبيل ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط وما هى الدلالة التى يحملها معنى عودة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى الى مجاريها الطبيعية ؟

من المؤكد ان الاتحاد السوفيتى الذى يمثل احد القطبين العظميين فى تلك الثنائية الحادة التى تحكم العالم المعاصر .. يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط .. عنصرا حاسما ولازما لا يمكن تجاهله او تجاوزه .. وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءا من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الطاغية والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى هى علاقات لا تفرضها فقط عوامل السياسة المعاصرة .. ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيوستراتيغيا بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى . ولا شك ان دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهري وحيوى سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب .. او فى

ظل الوفاق العالمى والتقارب بين العالمين الاشتراكي والراسمالي وربما يزداد الدور السوفيتى أهمية وفعالية عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو . واضيف بأن هذه الأهمية والفاعلية تأخذ ابعادا أكثر عمقا وإيجابية عندما يقوم الموقف السوفيتى على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة . . من ضرورة حل القضايا الاقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى بصفة خاصة . . فالموقف السوفيتى يؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . . ويؤكد على ضرورة مراعاة مصالح كافة أطراف النزاع . . ويؤمن بأن الطريق الواقعى الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط . . لا بد وان يمر عبر عقد مؤتمر دولى يتبلور اتفاق عالمى واسع حوله . . كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية بإسرائيل عند بداية انعقاد المؤتمر الدولى .

وإذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتى نشط فى مجال السعى لتهيئة الاجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولى المنشود . . فاننا نتطلع الى مزيد من السوفيت فى مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو إسرائيل . . لان الحضور السوفيتى الفاعل على مسرح الشرق الأوسط . . ودوره الايجابى داخل المؤتمر الدولى للسلام هو - بكل تأكيد - ما تحرص عليه مصر والعرب . . لان ما سوف يتحقق - من خلال المشاركة السوفيتية - سيكون افضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكى بمفرده . . كما لا يخفى ان ما يمكن ان يقدمه الاتحاد السوفيتى من ضمانات لتحقيق التسوية . . سيظل من أكثر العوامل أهمية فى مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلى . . وفى مجال التوصل الى السلام الشامل والعاقل والدائم فى هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمى كله .

هل حققت جولة شولتز الرابعة فى المنطقة نتائج ايجابية لدفع عجلة السلام فى الشرق الأوسط ؟

□ ان الدبلوماسية المصرية تؤيد جهود الدبلوماسية الأمريكية من أجل السلام فى الشرق الأوسط بصرف النظر عما تحقق منها حتى الآن .. وبصرف النظر عن مضمون المبادرة الأمريكية التى قد لا تتفق معها تماما او مع اجزاء منها .

واستطيع ان اقول ان تحليلى الشخصى هو ان المبادرة الأمريكية لن يكتب لها النجاح ما لم تعمل الولايات المتحدة على تطويرها بما يتفق مع ما اكدته الانتفاضة الفلسطينية من حقائق سواء ما يتعلق منها بضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية او ما يتصل منها بقيادة نضال الشعب الفلسطينى من أجل تحقيق أمانيه الوطنية المشروعة .

واذا كانت الانتفاضة التى دخلت شهرها السابع هى من أهم العوامل التى دفعت الى هذا التحرك الأمريكى الجديد من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى .. فان تجاهل وسائل الانتفاضة ومتطلبات التسوية الشاملة والمعادلة لن يكتب لها الدوام .. ولن تؤدى الا الى طريق مسدود على نحو ما ذكره شولتز نفسه وهو يحذر اسرائيل من ان هناك خطرا من احتمال نشوب حرب جديدة .

.. ان ما أود التأكيد عليه .. ان هناك فرصة سانحة لحياء عملية السلام فى الشرق الأوسط . فيما لو اتخذت الولايات المتحدة موقفا أكثر عدلا فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى .. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولى للسلام .. وفيما لو اتخذت موقفا أكثر حزما تجاه معارضة شامير لمبادرة شولتز لان اعتراف الولايات المتحدة بالحقائق الموضوعية التى تحكم قضية الصراع فى المنطقة وتحكم .. تبعا لذلك .. قضية السلام الممكن تحقيقه كتسوية لهذا الصراع .. هو السبيل الى اعتراف اسرائيل بها .

هل تعتبر قمة موسكو الأخيرة طريقا لعصر جديد في العلاقات بين الشرق والغرب ؟

□ ان المستقبل ينتمى لأولئك الذين يملكون القدرة على التغيير . .
ولا شك ان ما يحدث الآن من وفاق جديد بين الشرق والغرب يشكل مرحلة جديدة بكل مقياس . . واذا كان ثمة اسباب موضوعية كثيرة ومتعددة لهذا التحول التاريخي . . فان احد اهم هذه الاسباب هو ان نفقات سباق التسليح قد بلغت الآن مرحلة رهيبية باتت تهدد كلا من القوتين العظميين بفقدان تفوقه ورفاهيته . . فالعمالقان - وفقا لمتطلبات المرحلة الجديدة - في حاجة الى التركيز في مجالات العقول الالكترونية واستخدامات اشعة الليزر وغيرها من العلوم التي تشهد حاليا صراعا رهيبا بين الولايات المتحدة واليابان ودول السوق المشتركة . . لانها صناعات المستقبل . . ليست العسكرية فقط . . بل والمدنية ايضا . . واذا لم تتمكن القوتان العظميان من المنافسة . . فانهما قد يواجهان اليوم الذي تصبح فيه ترساناتهما النووية اقل اهمية كعامل مهيمن في حساب القوة . . فضلا عن تغير مفهوم القوة الى حد كبير ودخول عوامل اخرى في الحساب ليس اقلها اهمية التقدم التكنولوجي والمساهمة بدرجة كبيرة في الاقتصاد العالمي . . وبصرف النظر عما ستؤدي اليه في التطبيق قمة موسكو . . فانها خطوة الى طريق التهدة المحسوبة بين العمالقين . . كما ان نتائجها البعيدة في المستقبل مرهونة بقدرة كل من واشنطن وموسكو على الاستجابة لظروف التغيير من حولهما . . وهذا سؤال متروك للمستقبل الذي سوف يثبته .

الحديث التاسع

ما هي مؤثرات الوضع الدولي والوفاق الدولي على الشرق الأوسط في خضم الصراع الداخلي في إسرائيل؟

□ للأسف : الدولتان العظميان لا تعتبران قضية الشرق الأوسط الآن لها الأولوية في سياساتهما .. ان هناك أولويات أخرى . قد يرى كل منهما ان القضية رغم أهميتها يمكن ان تنتظر .. قد تسألون عن الترتيب في سلم الأولويات ؟ .. والرد ليس جاهزا بالتحديد لكن لا شك ان الحوار بين أوروبا الشرقية والغربية له أولوية اكبر فتغيير نظام الحكم في شرق أوروبا اكثر أهمية .. الوجود السوفيتي والأمريكي داخل أوروبا محل الاهتمام .. التسليح وتخفيضه أيضا .. قضايا كثيرة تهم الدولتين العظميين حقيقة .. بعدما يمكن النظر في سلم الأولويات .

هل يمكن ان نصعد بالقضية الى بؤرة الاهتمام ؟

□ هذه هي مهمة الدبلوماسية .

لكن الوفاق بدأ بإنهاء الصراعات الإقليمية فكيف يترك بؤرة البترول وملقى الطرق العالمية ونقطة التوازن بلا حل قد يفسد كل شيء ؟

□ القضية لم تترك وانما ربما تأجل الحل لان هناك اهتمامات اكبر .. الكل معترف بوجود مشكلة وانها قد تهدد السلام والأمن الدوليين وانها خطيرة الا ان مشاكل أخرى قد تكون لها أولوية اكبر عندهم .
وعلىنا ان ننظر بشكل ايجابي للتقارب بين الدولتين العظميين والذي

أدى الى تسوية مجموعة من الصراعات الاقليمية كما وضع البداية لتسويات
أجري كما علينا ان نتذكر ان القرارين ٢٤٢ ، ٢٢٨ صدرا بموافقتهما وتقسيم
فلسطين تقرر بموافقتهما .

- والتقارب بينهما يساعد على التسوية في الشرق الأوسط .
 - نقطة ايجابية ثانية تساعد على التسوية هي الانتفاضة .
- اما النقطة الثالثة فهي ما تم في الدار البيضاء من تضامن ومصالحة
عربية وهذه ثلاثة عناصر لا يجب اغفالها .

في ظل التقارب بين الدولتين العظميين خرج الى النور
القرار ٢٤٢ الخاص بالصراع العربي الاسرائيلي والقرار ٥٢٤
الخاص بالمسألة اللبنانية والقرار ٥٩٨ الخاص بحرب
الخليج . هل ترى ان الانفراج الدولي في مصلحتنا ؟

□ من ضمن نتائج التقارب بين الدولتين العظميين والوفاق الجديد
ان هناك اتفاقا على اعطاء دور جديد للأمم المتحدة وهذا من مصلحة دول
العالم الثالث ودول حركة عدم الانحياز . لانها تستطيع ان تعمل من خلال
المنظمات الدولية اكثر مما تستطيع ان تعمل خلال العلاقات الثنائية .

لكن . . . الم تكن نستفيد من التناقضات القائمة بين
العملاقين قبل الوفاق ؟

□ كانت استفادتنا من هذه التناقضات على حساب عدم انحيازنا وعلى
أي حال فاننا ندمو الى تطوير سياسة عدم الانحياز حتى نستطيع ان نستفيد
من الوفاق كما كانت تستفيد من مناخ الحرب الباردة .

كيف ؟

□ بمزيد من العمل داخل الأمم المتحدة ، ومن خلال مشاركة الدولتين
العظميين في حل المشاكل والتركيز بان القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ لم يكن
ليظهرا الى حيز الوجود الا بسبب التعاون بين الدولتين العظميين .

ولكن قرار تقسيم فلسطين جاء ايضا عندما التقت
الارادتان الدوليتان العظميان ؟

□ نعم . هذا صحيح كذلك تم تقسيم العالم فى يالطا . لذلك يجب ان
نضع استراتيجية للاستفادة من هذا التقارب الجديد الذى لا نستطيع تغييره ،
والاحتياط فى نفس الوقت من النواحي السلبية التى سترافقها بالضرورة .

فى هذا السياق جاء حديث الرئيس مبارك فى قمة الدار
البيضاء عن دور الدول العربية فى تعميق الوفاق الدولى .
كيف ؟

□ ليس برد الفعل ، وليس بالانتظار السلبي لهبوط القرار من العملاقين .
وانما بالدور الايجابى وتسليط الأضواء على الوفاق الجديد وتعميق التعاون
الدولى والسعى الجدى من ان يكون هذا الوفاق الجديد لصالح دول العالم
الثالث وليس على حسابها . ان يكون فى مصلحة الحوار بين الشمال والجنوب
والا يقتصر على تطوير الحوار بين الشرق والغرب .

فاذا ما فتحت الأسواق السوفيتية امام الاستثمارات الأوروبية الغربية
فان ذلك سيكون على حسابنا بالقطع وهذا احتمال قائم يجب التنبيه له . لان
كمية رموس الأموال العالمية كمية محدودة فاذا استثمرت فى الاتحاد السوفيتى
فاننا لن نجد منها الا النذر اليسير للاستثمارات التى نحتاجها .

لذلك يجب على مجموعة عدم الانحياز ان تتحرك وان يكون لها دور
فى نزاع السلاح وتعميق التعاون بين الجنوب والجنوب والاشتراك بدور
فعال فى حماية البيئة ورفض ان تكون اراضى بلدان العالم الثالث سلة
مهملات للنفايات السامة او النووية . ولنا اليات وهيئات عديدة يجب
تنشيطها . . ابتداء من الجامعة العربية ومجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز
وتجمع دول امريكا اللاتينية ومجموعة الاسبان . . الخ .

لكننا نرى ان كل او معظم التحركات السياسية لا تزال
تشهد الرحال الى اوربا وامريكا فى حين ان العالم يشهد انتقالا

**من القطبية الثنائية الى عالم متعدد الاقطاب يظهر اليابان
والهند والصين كقوى اقتصادية جبارة .. لماذا ؟**

□ مازالت مصر تنتظر الى اوربا ولا تنتظر جنوبا . ومازال الرأى العام
يتجه الى العواصم الأوروبية ويرفض التعامل مع الجنوب ، سواء كان هذا
الجنوب افريقيا او اسيويا او عربيا .

لكن المد الاصولى يعادى الشمال والثقافة الاوربية ؟

□ حتى المد الاصولى يتحدث لغة الجنوب ويتجه بالفعل الى الشمال .

**ما هو تصورك للدور الذى ستلعبه اليابان فى الحقبة
القادمة ؟**

□ اليابان قوة اقتصادية كبرى ، وستكون فى السنوات القادمة قوة
سياسية وهذا يتطلب من العالم الثالث ان يعيد نظره فى استراتيجيه الكونية
فى هذا العالم الذى يتجه - كما قلتم - الى تعددية الاقطاب .
واتوقع ان تكون المساعدات المالية التى قد تصدر من اليابان لدول
العالم الثالث اكبر وأهم من مساعدات دول السوق الأوروبية المشتركة أو أمريكا
أو الاتحاد السوفيتى .

الفصل الخامس

العلاقات بين الشمال والجنوب
وقضايا العالم الثالث

الحديث الأول

ما هي مسببات سعادة الانسان ؟

□ لا شك أنه من الضروري أن تتوافر الحدود الدنيا من متطلبات الانسان المادية حتى يمكن أن تتحقق سعادة الانسان ، ولقد كان اعتراف الاعلان العالمى لحقوق الانسان بكرامة الفرد وقدره كشرط لازم لدفع الرقى الاجتماعى قدما ، و لرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية افسح ، بمثابة تقنين شامل لهذه الحقيقة التى رسخها نضال الانسان عبر تاريخه الطويل واذا كانت مواد الاعلان العالمى لحقوق الانسان قد تناولت مختلف هذه الحقوق والحريات التى تشكل الأسس الجوهرية لاحتياجات الانسان الضرورية ، وخاصة المواد الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين ، التى تناولت الحق فى العمل والأجر والراحة والضمانات الاجتماعية ، الا ان ذلك لا يعنى أن توفير هذه الحقوق والحريات من شأنه أن يحقق تلقائيا السعادة المنشودة للانسان . اذ تظل كلمات الانجيل القائلة بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان ، صحيحة وثابتة . فهناك دائما الهدف أو الأمل الذى تكتمل بتحقيقه سعادة الانسان ، ذلك الهدف أو الأمل يختلف ويتنوع باختلاف وتنوع العصور والمجتمعات والتقاليد السائدة ، فالسعادة لا تكتمل الا بالحج الى بيت الله بالنسبة للمؤمن ، أو الحصول على جائزة تقديرية فى مجتمع متقدم ، أو زواج الفتاة فى بيئة تقليدية .

ما معنى الحياة ؟

ان الحياة هى الفترة الزمنية التى يجتازها الانسان من تاريخ ميلاده حتى تاريخ وفاته ، ولقد حاول الانسان - منذ اقدم العصور - ان يعمل على اطالة حياته ، اذ انهمك اهل السحر والأطباء والعلماء فى محاولة اكتشاف العقاقير التى تعيد الشباب للانسان وتطيل فى عمره ، دون جدوى • ولكن فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ظهر أسلوب جديد لاطالة حياة الانسان ، يتمثل فى الطب الوقائى ، والمعاهد المتخصصة التى تهتم بصحة الانسان ، الا أن هذا الأسلوب الجديد لاطالة الحياة وحمايتها من الأمراض ، يقتصر على الدول الغنية المتقدمة ، ولا وجود له فى الدول الفقيرة المختلفة ، ولذلك فإن معدلات عمر الانسان تتفاوت فى المستوى المادى للدول والشعوب ، فكلما زاد المجتمع فى الرقى والتقدم ، كلما ارتفع معدل عمر الانسان ، وكلما زاد المجتمع فى الفقر والتخلف ، كلما انخفض معدل العمر وقصرت حياة الانسان •

وتشير الاحصاءات المتاحة انه بينما يصل الأمل فى الحياة فى الدول الغنية المتطورة الى أكثر من سبعين عاما ، فإن هذا النمو لا يتجاوز فى العالم المختلف خمسين عاما أو اقل ، ولا يقتصر الفرق فقط ، على امكانية العيش الأطول ، وانما ينعكس أيضا على الشيخوخة المبكرة ، والتدهور الصحى النسبى للفرد ، كما تؤكد معطيات منظمة الصحة العالمية ، أن تسعة من كل عشرة أطفال فى الدول الأكثر فقرا لا يتلقون فى عامهم الأول ، حتى أبسط الخدمات الصحية الحاسا ، ولا شك أن سوء التغذية فى البلدان المختلفة والأمراض المعدية والطفيلية ، ترتبط مع عوامل الفقر والتخلف الاجتماعى والاقتصادى ارتباطا وثيقا وذلك هو السبب الرئيسى لوفاة الأطفال •

ومن الوسائل غير المباشرة التى ابتكرها الانسان لاطالة الحياة ، المعتقدات الدينية التى تؤمن بحياة أخرى بعد الوفاة ، وتجعل الحياة فى هذا

الكون ما هي الا مرحلة تمهيدية لحياة لاحقة ، وعليه فمعنى الحياة يختلف عند المؤمن عنه عند غير المؤمن ، وان كان تمسك كلاهما بالحياة هو تمسك غريزي ، ربما وجدنا فيه المعنى الحقيقي للحياة ، ذلك المعنى المتمثل في الحب الغريزي في البقاء واستمرارية الحياة عبر الأجيال المتعاقبة .

**هل تغير دور الفرد في التاريخ منذ ان دخل العالم
الحقبة النووية والفضائية ؟ وما هو الشيء الذي يعتمد في
تحققه على الفرد ؟**

□ دون العرض للمدارس التاريخية المختلفة التي تبحث عن دور الفرد في تاريخ المجتمعات ، فان الانسان الفرد ما يزال هو المحور الاساسي والمحرك الأول في التطور والتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وفي تاريخ المجتمعات بصفة عامة . ولا يقلل من هذا الدور ، ان المجتمع الدولي قد دخل العصر النووي ، وعصر غزو الفضاء ذلك ان التحدي الناجم عن الثورة النووية والثورة التكنولوجية من شأنه ان يضاعف امكانات الانسان لكي يلعب دورا محوريا في تاريخ المجتمعات .

وان كان البعض يرى - من ناحية أخرى - ان دور الفرد في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية المستقرة ، اقل بكثير من دوره في الدول النامية ، التي تفتقر الى تلك المؤسسات السياسية والاجتماعية الراسخة ، ومع ذلك فالحقيقة الواقعية ، ان الانسان الفرد - سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة - لا يزال يتمتع بقدرة كبيرة في أن يلعب دورا محوريا في توجيه وضع المستقبل .

**لقد شهدت جميع بلداننا ثورات عظمى (مصر - المكسيك -
الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي) . فما هي مساهمة
تلك الثورات في التاريخ العالمي ؟ وماذا حققته للبشرية ؟**

□ لا شك ان هناك قاسما مشتركا اعظم يجمع بين الثورات العظمى في
(م ٤٧ - احاديث سياسية)

التاريخ (ونقصد بها تلك التحولات الكبرى ، وليس الانقلابات العسكرية ، أو التغيرات السياسية الهامشية) ، يتمثل فى تبنيها لمجموعة من المبادئ والأهداف والمثل العليا الانسانية ، لا لمجتمع معين أو لشعب محدد بالذات ، وانما لسائر مجتمعات وشعوب المعمورة ، أى أن القاسم المشترك الأعظم لهذا النوع من الثورات الكبرى هو عالمية التوجه وشمولية النظرة .

ولكن تشير حقائق التاريخ الواقعية انه على الرغم من ذلك فان تلك الثورات العالمية تعاني من الانتكاس والانكفاء على الذات ، والتحول الى مجرد ثورات وطنية ذات أهداف قومية وان كان ذلك لا يعنى أن بعض المفاهيم التى جاءت بها هذه الثورات لم تنل حظها من الانتشار فى مختلف انحاء العالم ، أو من قدرتها على التأثير على المجتمع الدولى ، الا أن الهدف الأول لها والمتمثل فى العالمية عادة لا يكتب له النجاح أو ينجح فى التحقق .

واذ يثور التساؤل فى هذا الصدد ، حول ما اذا كان المجتمع الدولى لم يصل بعد الى النضوج والى التوازن الداخلى الذى بموجبه يستطيع أن يستوعب الثورة ذات الأبعاد العالمية فان وقائع حياتنا المادية تؤكد - من ناحية أخرى - أن فكرة « المعمورة الفاضلة » التى نادى بها الفلاسفة ورجال الفكر عبر عصور طويلة ، بدءا من الفارابى ، فى القرن السادس الميلادى الى « تيار دى شاردان » فى عصرنا الراهن ، لم يقدر لها أن تشهد النور بعد ، وان كان التطور العالمى الذى يحفر مجراه الآن يتجه صوب مزيد من العالمية التى قد تسمح فى المستقبل بتحقيق هذا الحلم الذى طالما راود مخيلة المصلحين عبر التاريخ .

ما هى المضامين الجوهرية التى ينطوى عليها مفهوم الحرية فى رأيكم ؟ وما هى المتطلبات اللازم توافرها لتحقيق حرية الانسان ؟

□ ينبغى التمييز بين مفهومين للحرية ، مفهوم الحرية الشخصية على مستوى الفرد ، ومفهوم الحرية العامة على مستوى المجموع .

وفيما يتصل بمفهومى الخاص عن الحرية ويسبب من ثقافتى القانونية ، فان الحرية عندى مرتبطة بالنظام والقانون ، لأن احترام القانون من قبل الحاكم والمحكوم على السواء ، هو الذى يضمن حريتى ويحميها من اى عدوان . كما ان الحرية عندى ترتبط بالقدرة على الاتصال والوصول الى المعلومات التى يمكن بموجبها للمواطن ان يصل الى تقييم صحيح للأمور والحوادث التى يعايشها ، والحرية تعنى لدى اخيرا القدرة على الانتقال والسفر دون عوائق ولكنى ابادر بالقول بأن ذلك المفهوم الشخصى للحرية ربما ينطوى على اساس غير موضوعى ، لأن الذى يجهل القانون ، او انه لا يعرف اللغات الأجنبية ، او الذى لا يهتم بالتوصل الى حقيقة الأمور وتقييمها ، او يفتقد القدرة على السفر بسبب الفقر أو المرض ، لا يشعر بأن هناك قيد على حريته ، اذا ما حرم من السفر ، او اذا لم يسمح له بقراءة المجلات والكتب الأجنبية .

ومن ثم يمكن ان نستخلص من ذلك ، ان الحرية او الشعور بالحرية ، هو امر نسبي يرتبط بمستوى الثقافة والمكانة الاجتماعية والقدرة المادية ، اكثر مما يرتبط فى الواقع بمفاهيم مجردة ، او قواعد عامة ، او نظريات مطلقة .

اما عن المفهوم العام للحرية الذى يقوم على البعد التاريخى والموضوعى ، فالثابت انه هو المفهوم الأقدم بالقياس الى المفهوم الخاص للحرية الذى يشكل ظاهرة حديثة فى الفكر السياسى . ذلك ان المفهوم التقليدى فى الفكر اليونانى فى عهد بريكليس انما يقوم على ركنين اساسيين ، يتمثل اولهما فى حماية الجماعة ضد اى عدوان خارجى ، ويتمثل ثانيهما فى العمل على تنمية هذه الجماعة وفقا للأهداف التى تضعها لنفسها ، وفى كثير من دول العالم الثالث لا تزال عميقة الجذور تلك الأفكار القائلة بأولوية حرية الجماعة على حرية الفرد ، ودلالة ذلك انه عندما قررت الدول الأفريقية

استصدار ميثاق لحقوق الانسان ، جاءت تسميته بالميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وكان الاصرار على الجمع بين الانسان والشعوب له مفزاه ومضمونه الواضحين .

لقد كثفت الاتصالات المباشرة بين الشعوب فى الآونة الأخيرة بشكل ملموس ، فالى أى درجة يسهم ذلك فى تحقيق التفاهم بين الشعوب التى تنتمى الى أنظمة اجتماعية وثقافية متباينة ؟

□ لا شك أن ما يشهده العالم المعاصر من ثورة مذهلة فى الاتصالات والمواصلات التى تلاشت معها المسافات ، الى جانب قيام هذا العدد الهائل من المنظمات الدولية - الحكومية وغير الحكومية - وانتشار ظاهرة الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية وعبر الوطنية ، والتى تعمل كلها عبر الحدود القومية للدول ، انما يسهم كل ذلك فى تعزيز وتسهيل الحوار ، وفى تعميق قنوات الاتصال بين الشعوب ذات الثقافات المختلفة وبين البلاد ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المتباينة .

ولكن حدث أن كانت ثورة المواصلات ملازمة ومتبوعة بثورة تكنولوجية جديدة ذات ابعاد هائلة ، مما تركت معه أثارا ونتائج معاكسة ، فإذا كانت ثورة المواصلات قد عملت على التقارب بين الشعوب ، فان الثورة التكنولوجية ، عملت على زيادة الفجوة واتساع الهوة بين الشعوب ، بما حققته من مزيد من التقدم والثراء للدول الصناعية المتقدمة ، وبما فرضته من مزيد من التخلف على الدول الفقيرة والنامية التى ليست لها القدرة على استيعاب تلك الثورة التكنولوجية الجديدة ذات الامكانيات الواسعة غير المسبوقة .

ولا يخفى انه اذا ما استمر هذا الفاصل التكنولوجى فى التصاعد - حسبما تشير اليه كافة المعطيات - فسوف يودى ذلك الى فاصل حضارى يباعد ما بين العالم الغنى المتطور وبين العالم الفقير المتخلف والى درجة قد

يصبح معها الحوار عسيرا بين شعوب العالم المتقدم وبين شعوب العالم الثالث ، بل وربما أكثر من ذلك ، إذ قد يصبح الحوار عسيرا حتى بين القيادات الفكرية وقيادات التكنوقراط للعالم المتقدم وبين القيادات الفكرية والتكنوقراطية فى دول العالم الثالث بدرجة تعيد الى الازمان تلك الفواصل المادية الواسعة التى كانت تفصل بين أوروبا فى بداية الثورة الصناعية وبقية بلاد العالم الأخرى .

ان الانجازات التطبيقية الهامة التى تحققت فى النصف الثانى من القرن العشرين فى مجالات الفيزياء النووية وعلوم الوراثة والكومبيوتر وغيرها من مجالات المعرفة ، والتى كانت تعتبر فى الماضى مجرد علوم نظرية بحثة قد وجدت تفساؤلا علميا وتقنيا واسع المدى ، اذ بدا ممكنا ولأول مرة حل المشاكل الأكثر حدة التى تواجهها الانسانية . ولكن سرعان ما تحول هذا التفاؤل الى قلق وخوف أخذ فى التصاعد ، وذلك فى ضوء ما نشاهده من تفاقم مشاكل البشرية على مستوى كوني . فهل تشعر بخيبة الأمل ازاء ما تحقق من تقدم علمى وتقنى ؟

□ لا شك ان الثورة التكنولوجية الجديدة قد فتحت آفاقا واسعة وغير محدودة لتطورات هائلة فى مختلف العلوم ، بل وتأسست علوما جديدة لم تكن معروفة من قبل . ولكن كلما فتح باب جديد من ابواب المعرفة كلما اكتشفنا ان هناك ابواب اخرى ما يزال علينا ان نفتحها .

وفى مواجهة موضوعية مع المشاكل التى تواجه المجتمع البشرى فى المرحلة الراهنة ، قد يرى المتشائمون ان الاستمرار نحو التكنولوجيا وتصاعده مد الثورة العلمية من شأنه ان يولد مشاكل جديدة سيصعب على الانسان مواجهتها ولعل ابرز هذه المشاكل ازدياد السكان ونقص الطاقة ونضوب المواد الخام ، والمجاعات وانهايار الموازنات البيئية ومشكلة السلام .

ولا شك انه عند بداية العلم الحديث ، قبل قرون قليلة مضت اتخذت البشرية لنفسها منها فى التفكير ، كان أكثر اشراقا واملًا من وجهة النظر

التي سادت العالم قبل ذلك • ونحن نعتقد انه عند اكتسابنا للمعرفة العلمية ،
فاننا نكتسب كذلك الاداة التي نستطيع بها التغلب على المشاكل التي تواجه
البشرية ، وبالتالي نتمكن من الاستمرار في تطوير وتحسين الوجود
الانساني •

لكن مثل هذه التوقعات المتفائلة تأخذ الآن في الذبول والتلاشي مع
تفاقم المشاكل واتساع الهوة بين الشمال والجنوب • اذ بالرغم من ان الأمل
في المستقبل يكمن في (التقدم) المستمر ، فان طبيعة هذا التقدم يجب ان
تعكس وعلى نحو متزايد احتياجات الجنس البشرى في جعلها خشيّة ان
يصبح مفهوم التقدم عديم المعنى ، بل مفهوما خطيرا ومشحونا ببذور الظلم
والعنف •

وبتعبير آخر ، يجب ان تكون علاقات التقدم بين الشمال والجنوب ،
ذات فوائد متبادلة •

والواقع ان مشاكل الجنوب في الوقت الراهن ، انما تفتح مجالا
جديدا لجهود البحث العلمى • اذ ان الجنس البشرى يواجه اليوم تحديا
لم يسبق له مثيل ، الا وهو نمط الحياة في كل من الجنوب والشمال ، وذلك
في نطاق جهد شامل من أجل البقاء السلمى والتنمية ، ولعل هذا هو اطار
الايمان المستقبلى بالتقدم الذى ينبغى ان يؤمن به الباحثون العلميون وتسترشه
به الثورة التكنولوجية المعاصرة •

ان اهم شرط من الشروط الأساسية للتقدم في المستقبل ، هو الايمان
بتحقيق التقدم وفهم طبيعته ، وذلك لأننا لا يمكن ان نتوقع تحقيق ما لا نؤمن به •

فمنذ نشأة الحياة الاولى ، وعبر سلسلة كاملة من المراحل ، اعتمد
التقدم على الانسان ، بوصفه العالم الأصغر الذى يملك عقلا وذكاء ، قادرين
على اكتساب المعرفة ، واستشفاف المستقبل ، والادراك بأن قفزات هائلة

من التقدم مساوية لما انجز من قفزات ، يمكن أن تحدث خلال الوف السنين المقبلة .

فعن طريق مذهب التقدم ، يمكننا ان نجد السلوك ، والحث على بذل الجهد ، والرؤية الواضحة للمستقبل ، التي تحمل في ثناياها المفعمة بالأمل آفاق عالم افضل ، وأكثر عدالة للجميع .

كيف ترون مستقبل المجتمعات الانسانية ، وما هو الاتجاه الرئيسى فى تطورها حسب رأيكم ؟

أخشى ان يكون المنحنى العام لاتجاه التطور أمام المجتمع الدولى يأخذ الآن فى التشكل شيئاً فشيئاً نحو الانقسام الى ثلاثة مجتمعات يتزايد الانفصال بينها حتى يصل الى درجة الانفصام التام ، والى الدرجة التى يتوقف فيها التواصل ويصمت الحوار بين تلك المجتمعات الثلاثة .

أما المجتمع الأول : فهو ذلك الذى يتكون من الدول المتقدمة الغنية ، بينما يتكون المجتمع الثانى : من عواصم الدول الفقيرة المتخلفة ، فى الوقت الذى ينفصح فيه المجتمع الثالث : ليضم بين شطآنه الواسعة تلك الأرياف الممتدة لبلدان العالم الثالث ، أو العالم التبعيسى .

وستظل الفروق والتمييزات بين هذه المجتمعات الثلاثة ، تأخذ فى الاتساع والتزايد على وتيرة مستمرة ، ذلك ان القيادات الفكرية للمجتمع الثانى سوف تهاجر الى المجتمع الأول ، مما سيحول دون تقدم المجتمع الثانى ويضع القيد على تطوره صوب الاقتراب من مرتبة المجتمع الأول . ومن ناحية أخرى ، فسوف تطمح قيادات المجتمع الثالث الى الهجرة بدورها لتقيم فى المجتمع الثانى ، الأمر الذى يقود فى نهاية المطاف الى ان يفقد المجتمع الثالث قياداته الفكرية وخلاياه الحية وقواه المحركة .

وهكذا فمن خلال هجرة الكفاءات والعقول من المجتمع الثالث ، الى المجتمع الثانى ، ومن المجتمع الثانى الى المجتمع الأول ، سيتعمق الاتجاه

نحو التدهور ، ويدفع المجتمع الأول لكى يقفل ابوابه امام اعضاء المجتمع الثانى ، كما يشجع المجتمع الثانى على سد ابوابه دون افراد المجتمع الثالث .

وقد ينطوى هذا التصور المستقبلى على الكثير من التبسيط ، كما قد يحمل فى طياته على الاغراق فى التشاؤم ، الا انه يلقى فى راينا بالضوء على مجمل التطور السائد ، ويعبر عن الاتجاهات الرئيسة التى يسير اليها التطور فى السنوات القادمة .

الحديث الثانى

ما هو مفهوم العالم الثالث فى نظركم ؟

□ هناك نظريات متعددة تحاول تأصيل مفهوم العالم ، منها على سبيل المثال ، ان العالم الأول هو العالم الرأسمالى ، والعالم الثانى هو العالم الاشتراكى ، اما العالم الثالث ، فهى مجموعة البلدان المتخلفة • ومن هذه النظريات وكذلك النظرية القائلة بان عبارة العالم الثالث مشتقة من تكوين البرلمان الفرنسى قبل ثورة ١٧٨٩ ، حيث كان ينقسم الى ثلاث فئات رئيسية هى النبلاء ، ورجال الدين ، والمجتمع الثالث ، او الشريحة الثالثة التى يتشكل منها بقية أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية •

وفى الحقيقة ، فان مفهوم العالم الثالث ، انما هو تعبير عن ظاهرة حديثة ، بدأت بعد انهيار النظام الاستعمارى ، وحصول عشرات من الدول الفتية على استقلالها • ولا شك ان بزوغ مسألة يمثل هذه الأهمية الضخمة ، دليل ولادة نوعية جديدة فى العلاقات الدولية •

وبصرف النظر عن تلك النظريات التى تحاول ان تبحث عن مصدر التسمية أو أصل المصطلح الذى يشير الى « العالم الثالث » فان المفهوم البسيط للعالم الثالث ، انما يتمثل فى هذه الدول التى تعاني جميعا من الفقر الناجم عن نقص الموارد المالية وقلة الكفاءات وندرة الكادرات الفنية ، وضعف البنية الأساسية •

ويمكن القول ان العالم الثالث هو بمعنى آخر تلك المجموعة من الدول

غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية ، دون الالتجاء الى موارد
أجنبية .

وبموجب هذه النظرة ، فأننا لا نقصر التخلف على المعيار المالى
أو على قصور الموارد بالنسبة للاحتياجات ، أو انخفاض مستوى دخل الفرد
فدول الخليج العربى ، أو الجابون أو مملكة بروناى ، هى جميعا دول
متخلفة ، رغم ارتفاع دخلها ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد فيها . ولكن
بسبب النقص الشديد فى العنصر البشرى الوطنى فى هذه المجتمعات ، فأنها
تكون عاجزة عن تلبية احتياجاتها أو غير قادرة على استخدام مواردها فى
اشباع هذه الحاجات .

وعليه فإن معيار التخلف ، أو ظاهرة العالم الثالث ، انما تستند وفقا
لهذا النوع من التحليل الى معيارين معا ، أولهما معيار مالى أو اقتصادى
بحت ، وثانيهما معيار بشرى أو اجتماعى بالدرجة الأولى ، وثمة فرق أساسى
بين المعيارين ، أو تمايز جوهري يقوم بينهما ذلك أن عدم توافر العنصر
البشرى يقوم كشرط لازم وكاف فى حد ذاته لتحقيق ظاهرة التخلف ، بينما
عدم توافر العنصر المالى يقوم كشرط لازم ولكن ليس بكاف وحده ليفرض
التخلف على مجتمع من المجتمعات .

**هل يمكن المقارنة بين درجة التخلف والاملاق التى
تعانى منها دول العالم الثالث ، وبين مستويات المعيشة فى
البلدان المتطورة اقتصاديا ؟**

□ يرى البعض أن ظاهرة التخلف انما تتجسد وتتضح معالمها من خلال
المقارنة بين الدول الغنية المتقدمة ، والدول الفقيرة المتخلفة . وهذه المقارنة
أساسية ولا غنى عنها ، لأنها تعبیر عن مفهوم المساواة بين الشعوب والأفراد ،
الذين يعيشون معا على كوكب واحد .

ولكن هناك من يرفض هذا المعيار النسبى ، ويرى أن التخلف يجب أن
يستند الى معيار مطلق أو قياس مجرد للفقير أو للحد الأدنى من الرفاهية ،

دون حاجة الى المقارنة بين ثراء بعض الشعوب وفقر بعض الشعوب الأخرى .
وان تظل تواجهنا في هذه الحالة مشكلة تحديد هذا المعيار او هذا الحد
الادنى ، ان ستكون مثل هذه المعايير او الحدود الدنيا ، هي في حقيقتها او في
الكثير من الحالات ، ليست الا عودة مستقرة للمقارنة بين الفقراء
والأغنياء .

كما ستثور صعوبة ما اذا كان المعيار المستخدم هو معيار دولى مطلق
يسرى تطبيقه على جميع دول العالم ، ام مجرد معيار محلى نسبى يسرى
على شعوب منطقة محددة .

وبصفة عامة فان الاختيار في هذا الخصوص ، بين معيار المقارنة بين
الأغنياء والفقراء ، لقياس ظاهرة التخلف ، وبين معيار عدم المقارنة ،
وفقا للمشرح السابق ، ليس مجرد انتقاء بين معايير متشابهة اذ سيتوقف
على هذا الاختيار طبيعة رؤيتنا الشاملة الى قضية التخلف .

فاذا ما ازداد ثراء الدول المتقدمة ، فان تخلف الدول النامية يزداد تبعا
لذلك وفقا لمنظرية المقارنة ، بينما اذا ما قام مقياس التخلف على معيار ثابت
ومطلق ، لا يستند الى المقارنة ، فان ازدياد ثراء الدول المتقدمة لا يؤثر على
مدى تخلف الدول الفقيرة او النامية .

وفى الواقع الموضوعى ، فان النظرة الى التخلف انما تستند الى
المعيارين فى آن واحد ، وذلك بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية المتشابكة
والقائمة بين مختلف مجتمعات العالم ، وصعوبة عزل العالم الفقير عن
العالم الغنى .

**هل يمكن الحديث عن التجانس بين المشاكل التى يعانى
منها دول العالم الثالث ، مع الأخذ فى الاعتبار معدلات النمو
العالمية فى البعض منها ؟**

□ على الرغم من ان العالم الثالث يتحدد بعلامات جذرية توحد
كافة الاقطار الداخلة تحت هذا المفهوم ، الا اننا لا نستطيع ان نقول ان

مشاكل العالم الثالث متشابهة أو متطابقة . . ولكن نستطيع ان نقول ان عناصر تلك المشاكل متشابهة أو نمطية ، غير ان اهميتها النسبية وتفاعلها بعضها مع البعض الآخر ، يختلف باختلاف البلدان النامية واختلاف المرحلة الزمنية في الدولة الواحدة ، ومن ثم فلا تجانس بين مشاكل الدول النامية ولا تشابه بين الحلول التي تتوصل اليها هذه الدول النامية .

فلا شك ان لدى كل بلد شروطا وسمات تميز تطوره الاقتصادي والاجتماعي ، كما توجد بين البلدان اختلافات من حيث التركيب البنيوي ومن حيث نسبة القوى الاجتماعية - السياسية ، ومن حيث وزن ونشاط ونفوذ الشرائع والفئات المختلفة ، كما توجد فروق في شكل البنية الفوقية التي تتمثل في التنظيم السياسي ، القائم في كل دولة ، او مجتمع من هذه الدول والمجتمعات . لذلك فان اللوحة الواقعية في بلد ما قد تختلف في هذه الجزئيات او تلك ، عن اللوحة الاجمالية التي تتسم بها ظاهرة البلدان المتخلفة ، او تجمع العالم الثالث ، على اتساعه .

ظهر في الآونة الأخيرة مفهوم العالم الرابع ، فهل تقبلون هذه التسمية ، وما هو المضمون الحقيقي لهذا المفهوم ؟

□ مفهوم العالم الرابع هو تسمية ظهرت اول ما ظهرت في ادبيات الأمم المتحدة ، وقد اقامت الأمم المتحدة هذا المفهوم ، وفقا لمعايير اقتصادية محضة ، تتماشى مع الواقع الاجتماعي لهذه الدول والمؤشرات الاحصائية التي تعكس درجة تفاقم الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعيشها بعض مجتمعات العالم الثالث ، الأكثر فقرا ، والتي تعاني بدرجة اكبر من قلة التطور العام لقواها المنتجة ولتشوه هياكلها الاقتصادية .

ولا شك ان هذه الوضعية الأكثر مأساوية ، من شأنها ان تؤثر بشكل مباشر ودرامي على ظروف الحياة المادية التي تعيشها شعوب تلك البلدان وتعمل على تفاقمها . ومن فوائد ذلك التقسيم الجديد ، العمل على جذب

انتباه الدول المانحة والمنظمات المالية الدولية نحو تقديم مزيد من المساعدات ومزيد من التسهيلات المالية لهذه الدول ، بما يتضمن ذلك من الغاء لديونها الخارجية واسقاط الالتزامات المالية تجاه الدول الدائنة .

**هل يمكن لكم ان تصورون من خلال الأمثلة المحددة ،
الأوضاع التى تعيشها تلك البلدان المتخلفة الأكثر فقرا فى عالم
اليوم ؟**

□ لقد زرت شخصيا ورأيت على الطبيعة أغلبية هذه الدول التى تستأثر بها القارة الأفريقية دون غيرها من قارات العالم ، فهى الدول الأفريقية الأقل نموا ، والأكثر فقرا ، وهى تشكو من المجاعات واختفاء البنية الأساسية ، والهياكل الانتاجية اللازمة لبداية أى تحرك تنموى . كما ان بعض هذه الدول يشكو كذلك من التصحر والقحط والجفاف . وتكاد تتوقف قدراتها الانتاجية تماما ، وتعيش على المساعدات التى تقدمها الدول الغنية المانحة ودول المتروبول التى كانت تستعمرها فى السابق .

ان المؤلم حقا بالنسبة لهذه الدول ان تخلفها قد زاد بوتائر سريعة وغير منتظرة ، على مدى العشرين عاما الماضية ، بطريقة واضحة وفجة ، تشكل ولا شك اهانة للوعى الجماعى للانسانية .

ان وراء الأرقام والمؤشرات والدلالات الاحصائية ، التى تعبر بحد ذاتها وببلاغة باردة عن طبيعتها الرهيبة ، يتجسد ذلك الوضع المأسوى غير المسبوق لمئات الملايين من الناس ، والذى يتمثل فى الجوع والفقر والخذلان الكامل .

**لماذا يشكل « العالم الرابع » الصورة الأكثر فظاظة
لمصائب المجتمع البشرى ، حتى مقارنة بالأوضاع السائدة
فى الدول المتخلفة ؟**

□ لا شك ان المجاعة التى ظهرت فى كثير من دول « العالم الرابع » ، وما ترتب على ذلك من تقشى للأمراض وموت مئات الألوف من الرجال

والنساء والأطفال ، وصعوبة نقل الاغاثة والمواد الغذائية ، رغم توافرها ،
يشكل محنة عميقة الأبعاد تضع ضمير العالم امام أزمة حقيقية .

اذ يعاني من الجوع اليوم اكثر من خمسمائة مليون انسان فى العالم ،
تعيش اغليبيتهم المطلقة فى بلدان « العالم الرابع » . فحسب تقديرات منظمة
الفاو تصل نسبة المصابين بنقص التغذية - المزمنة الى حوالى ٣٠٪ من سكان
افريقيا ، كما ان عدد الوفيات فى العام الواحد بسبب الجوع ونقص التغذية
يبلغ اكثر من اربعين مليون شخص ، نصفهم من الأطفال . ولا شك ان هذه
الحقيقة تصبح باهتة امام مأساة عالمنا الذى نعيش فيه والذى غدا الجوع
ظاهرة مستوطنة فى حياته اليومية .

ولعل الأكثر مأساوية فى ذلك ، ان أغلبية التوقعات التى اجريت فى
السنوات الأخيرة ، تلتقى فى التأكيد على انه سيزداد عدد الجياع والذين
يعانون من نقص التغذية فى عالم المستقبل ، وفى مطلع القرن الجديد ،
بعد سنوات قليلة . اذ تقدر منظمة (الفاو) ان ١٥٠ مليون انسان سيضافون
الى قائمة الذين يعانون من الجوع ، كما يقدر البنك الدولى ان عدد الذين
سيعانون من سوء التغذية سيتضاعف عددهم ليصبح ١٣٠٠ مليون نسمة فى
عام ٢٠٠٠ .

ان التحليل الرسمى للمعطيات التى يقدمها أحد التوقعات التى تمت
بخصوص التغذية ، يكشف من بين احصاءات مذهلة عن ان استهلاك الفرد
الواحد من السعرات الحرارية سينخفض بالفعل خلال السنوات المتبقية من
هذا القرن بنسب مروعة تصل الى ١٣٪ فى المنطقة الافريقية الواقعة جنوب
الصحراء الكبرى . كما يلاحظ ان آفاق المؤشر الاجمالى لاستهلاك الفرد
الواحد من السعرات الحرارية فى سنة ٢٠٠٠ فى هذه المنطقة ستكون ٢٣٪
تحت المستوى اليومى الأدنى المطلوب ، كما ستكون هذه الأرقام اكثر تدنيا
فى بعض البلدان .

ما هو دور زيادة المديونية الخارجية في زيادة استفحال المصاعب التي تواجهها دول العالم الثالث ؟

□ تستنفد خدمة الديون في العالم الثالث ، الفائض القليل الذي
تستطيع هذه الدول ان تولده من نشاطها الاقتصادى ، والذي كان من الممكن
ان تستخدمه في تنمية طاقاتها الانتاجية ، وزيادة قدرتها على الوفاء بواجباتها
الأساسية لشعوبها ، يمكن القول بحق ، ان ديون العالم الثالث ، ترهن آمال
المستقبل ثمننا لأخطاء الماضى .

فالوضع الحقيقى السائدة في الدول المدينة اليوم ، هو ان مشكلة
الدين الخارجى تثقل بعبء لا يحتمل على جهود الانعاش الاقتصادى التى
تبذلها الشعوب والدول النامية . فهى جميعا تعيش محنة صعبة تتمثل
فيما تقوم بتطبيقه من برامج واصلاحات هيكلية اليمه ومن اعادة لجدولة
ديونها ، تسبب في الحلق غصة .

ان شعوب الثالث المدينة ، تبذل حاليا جهودا جبارة سعيا الى تحقيق
التنمية ، بيد ان ثمار هذه الجهود تتبدد في سداد ديون لا نهاية لها ، لم تجن
منها شعوبنا الكادحة اية فائدة اقتصادية ملموسة ، مما يجعلنا نخلص الى
استنتاج مرير مفاده اننا مضطرون لأن نفرض على انفسنا تضحيات كبيرة ،
وفى ان نكد ونكدح بدرجة أكبر من أجل تمويل العدم .

لقد تحولت بلدان العالم الثالث ، الى منطقة يسودها عدم الاستقرار من الناحيتين العسكرية والسياسية فما هي اسباب ذلك ؟

□ يجب ان نميز بين نوعين من انواع عدم الاستقرار ، النوع الأول
منها ، هو ما يكون نتيجة للانقلابات العسكرية التى تقع في دول العالم
الثالث ، اما النوع الثانى ، فيتمثل في الحروب المحلية المتعددة التى تقع
بين دول هذه البلدان ، وكذلك في الحروب الأهلية والحركات الانفصالية التى
تنشب داخل هذه الدول جميعا .

وهناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة الخطيرة ، أولها ، ان التخلف فى العالم الثالث ، غير مقتصر على الوضع الاقتصادى ، بل يمتد كذلك الى الوضع السياسى . فالأنظمة السياسية حديثة وغير مستقرة ، مما يفتح الباب على مصراعيه للانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية ، التى ترمى الى تحقيق مصالح خاصة لها . يضاف الى ذلك النظام القبلى السائد فى معظم الدول الافريقية ، وامتداد القبيلة الواحدة أحيانا الى أكثر من دولة عبر الحدود المصطنعة التى تفصل بينها ، مما يشجع الحركات الانفصالية والمواجهات العرقية والصراعات القبلية .

هذا فضلا عن ظاهرة استئثار قبيلة بالحكم فى بعض الدول الافريقية ، دونها عن غيرها من القبائل المتعددة التى تعيش فى ذات الدولة ، فى الوقت الذى تفرض فيه استعلائها على أبناء القبائل الأخرى الذين تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثالثة .

والى جانب ذلك ، فالحدود الجغرافية فى معظم الدول الافريقية هى حدود غير واضحة ، رسمها الاستعمار بطريقة قسرية ولا تقوم على اعتبارات موضوعية . والأمثلة كثيرة على ذلك ، فالخلاف بين الجزائر والمغرب فى عام ١٩٦٣ ، والخلاف بين الصومال وإثيوبيا الذى تفجر فى عام ١٩٧٧ ، والخلاف بين بوركينا فاسو ومالى الذى نشب فى عام ١٩٨٥ ، والخلاف بين تشاد وليبيا القائم حاليا ، كلها خلافا مرتبطة بالحدود غير المحددة العالم .

اما التفسير الثانى : فهو ان الحروب التى تقع بين دول العالم الثالث ، انما تقوم بتشجيع وتدير من الدول الكبرى ، فالحرب الكورية والحرب فى فيتنام ، والحرب العراقية - الايرانية ، والحروب الأهلية فى السودان وأنجولا وموزمبيق ليست جميعها سوى صورة مصغرة للحرب الباردة فى بلاد العالم الثالث . ويرى هذا التفسير ان الدول الكبرى تستفيد من تلك الحروب ، التى

تبعد شبح الحرب عن بلادها كما تخلق لها الفرصة لبيع أسلحتها لأطراف هذه الحروب ، وتستطيع أن تجعل منها ميدانا لتجربة أسلحتها ، بل إن الدول الكبرى تتخذ من هذه الحروب فى حقيقة الأمر ميدانا لمحاربة بعضها البعض ، بعيدا عن أراضيها ، وبعيدا فى ذات الوقت عن التصعيد والمواجهة النووية بينها

وبالرغم من صعوبة اثبات هذا التفسير من الناحية العملية ، الا اننا ذكرناه فى هذا المجال ، بسبب من رسوخه فى اذهان كثير من قيادات العالم الثالث وشعوبه ، وعليه فلا يمكن تجاهل الإشارة إليه
ما هى العلاقة الترابطية بين التخلف الاقتصادى والاجتماعى وبين حقوق الانسان ؟

□ تشير الأدبيات السياسية المعاصرة الى أن علاقة التخلف بحقوق الانسان هى علاقة طردية ، اذ كلما أوغل مجتمع من المجتمعات فى التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، كلما ضعفت حقوق الانسان ، وعلى العكس من ذلك ، تقوى حقوق الانسان كلما سار المجتمع شوطا على طريق التطور الاقتصادى والاجتماعى .

اذ ليس بوسع الدولة النامية التى تحاول استغلال مواردها المحدودة ، أن تدفع بحقوق الانسان الى الامام فى مجالات التعليم أو الضمان الاجتماعى أو تنظيم اوقات العمل ٠٠٠ الخ لاسيما وأن بعض هذه الدول لا تمتلك حتى الموارد التى تمكنها من صرف مرتبات الموظفين أو من الإبقاء على اقامة محاكم مستقلة ومحايدة .

ولا شك أن البلدان النامية تضع لنفسها أولويات حيوية تتمثل فى تكريس جهودها أولا ، فى تطوير بنيتها الأساسية ، وفى بنائها القومى ، اذ أن تطبيق معايير الديمقراطية الغربية ، وحقوق الانسان وفق المفهوم الغربى فى مجتمع ليست له المقومات الاقتصادية والاجتماعية التى يقوم عليها النموذج الغربى
(م ٤٨ - أبحاث سياسية)

لديمقراطية من شأنه أن يفضي إلى نتائج سلبية ، فالأحزاب السياسية في معظم البلدان المختلفة ليست في الواقع إلا مجرد غطاء لنزاعات قبلية أو اتجاهات عشائرية أو إقليمية أو غطاء لزعامة شخصية . والحزب الذي يرفع لافتات الديمقراطية ويلصق بنفسه مسميات الثورية ، ربما كان في حقيقته ليس إلا تعبيراً عن قبيلة معينة أو إقليم معين . كما أن ممارسة عمليات الانتخابات وما يتصل بها في ظروف الفقر المدقع وخضوع أصوات الفقراء للقهر من ناحية وللإغراءات المادية من ناحية أخرى ، تفسد العملية الانتخابية بل وتفرغها من مضمونها

وفي الحالات التي تأثرت فيها بعض الدول المتخلفة بالتمودج الاشتراكي ، كانت النتائج مؤلمة بلا مسوغ ، حيث تفتقد تلك الدول المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تصد من السلبيات التي ترد على ديمقراطية هذا النموذج . فعادة ما تتستر هذه الأحزاب وراء الاشتراكية ولكنها تحكم بالفعل من داخل الحزب الواحد ، كما كان اختيار أسلوب الحكم من خلال تجربة الحزب الواحد ، ليس سوى ممارسة للحكم من خلال الأساليب البوليسية القسرية .

وفي ندوة نظمتها منظمة اليونسكو ، عقدت في باريس عام ١٩٦٨ ، حول موضوع الحقوق الثقافية باعتبارها حقوقاً للإنسان ، حاولت أن أبرز التناقض القائم بين حقوق الإنسان والتخلف في هذا الميدان الخاص بالثقافة .

وفي الوقت الذي تنص فيه المادة السابعة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أن لكل شخص الحق في الاسهام الحر في الحياة الثقافية للمجتمع ، وفي الاستمتاع بالفنون ، والاشتراك في التقدم العلمي ، وفي جني الثمار المترتبة عليه ، إلا أنه من البديهي أن حق الفرد في الثقافة يفترض - لكي يتحقق - توافر شرطين مسبقين ، أولهما أن يبلغ الفرد مستوى

من المعيشة يمكنه من ضمان صحته ورفاهيته ، لى لأسرته ، وخاصة بالنسبة للغذاء والكساء والسكن والرعاية الطبية ، عملاً بما تنص عليه المادة الخامسة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ولكن إذا لم يتوصل الفرد لهذا المستوى نتيجة لمعاناته من سوء التغذية أو من المجاعة أو لحرمانه من السكن اللائق أو من إمكانية تلقي الرعاية الطبية فى أدنى صورها ، فستتعدم لديه الرغبة فى المساهمة فى الحياة الثقافية لجماعته ، بل ستتعدم إمكانية هذه المساهمة نفسها . ولا يمكن - عندئذ - أن تطرح بالنسبة لهذا الفرد مسألة استمتاعه بالفنون والآداب ، ومن باب أولى مسألة أسهامه فى التقدم العلمى .

كما أن التمتع بالحقوق الثقافية ، يفترض بالضرورة أن يكون الحق فى التعليم - كما تنص عليه المادة السادسة والعشرين من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان - قد انتقل الى حيز التطبيق العملى اذ لا وجود لحق فى الثقافة من الناحية الفعلية دون توفر حد أدنى من التعليم . والفرد الذى لا يعرف القراءة ولا الكتابة والذى لم ينل القسط الأدنى من التعليم ، هو فى الحقيقة مفصول تماماً عن الثقافة الحقيقية ، وليس من شك أن لهذه الملاحظة أهميتها ، إذا علمنا أن الأغلبية الساحقة من شعوب العالم الثالث تتكون من الأميين .

وبوسعنا أن نستطرد فى الأمثلة المقارنة ، كحق التقاضى ، وحق الضمان الاجتماعى ، وحق الانتقال الحر ، والحق فى حرية الاجتماع ، لتثبت كيف يختلف مفهوم هذه الحقوق جميعاً فى البنية المتخلفة عنها فى البنية المتقدمة ، ولتبرز الصعوبة الحقيقية التى تكتنف تطبيق حقوق الإنسان فى بلاد العالم الثالث .

ويثور التساؤل حول ما إذا كان ذلك كله يعنى أن حقوق الإنسان غير جديرة بالاهتمام بها فى بلاد العالم الثالث ، بسبب وضعيتها كبلاد نامية ،

غير أن الإجابة على هذا التساؤل هو أنه على العكس تماماً ، تشدد الأمم المتحدة
وتؤكد الضرورة لاحترام حقوق الإنسان في بلادنا ، لكثرة ما ترتكب فيها من
انتهاكات صارخة ضد هذه الحقوق ، تارة باسم التعجيل بالتنمية ، وتارة
بدعوى الأزمة الاقتصادية ، وتارة أخرى بذريعة الدفاع القومي .
أن حقوق الإنسان في دول العالم الثالث ، هي قضية تستحق النضال
الدؤوب من أجلها ، شريطة أن تحدد الجواهر الذي تنطوي عليه ، ولا تقف
عدد حدود الشكل الخارجي لهذه الحقوق ، وأن نبذع ما استطعنا من
الأساليب التي تسمح بممارستها في واقع محدد هو واقع البلاد التي تعيش
فيها من ناحية أخرى .

الحديث الثالث

ما هي مشكلات العالم المعاصر التي تشكل الخطورة
الأكبر على البشرية ؟

لا شك أن قضية التسليح النووي واجتماع وقوع حرب نووية في حالة استعمال هذا السلاح ، هو أخطر قضية تهدد المجتمع البشرى بأسره لأنه إذا ما وقعت الحرب النووية ، فانها ستؤدي الى فناء العالم كله ، بل انه توجد لدى البشرية الآن وسائل لاقتناء نفسها عدة مرات ، ان تعادل القوة الانفجارية للخمسين الف قنبلة ورأس وشحنة نووية المنصوبة أو المخزونة في العالم اليوم ستة عشر مليار طن من مادة (T.N.T) ، أى تفوق بمليون مرة القدرة التدميرية للقنبلة التي القيت على هيروشيما كما انه يتضح مع كل يوم - وبشكل أكبر - أن سياق التسليح النووي ، لا يحقق ضمانا أو أمنا ، بل على العكس ، فانه يحمل في ثناياه اخطارا أكثر شدة ومباشرة .

وثمة قضية أخرى تكاد تكون على نفس مستوى الخطورة ، وهي قضية التخلف التي من نتائجها ، أن دول العالم الثالث تزداد فقرا وتخلقا لأسباب اقتصادية ومالية ، وبسبب الانفجار السكاني ولغير ذلك من الأسباب بينما العالم المتقدم الغنى يزداد تقدما وثراء . ومن ثم تطرح مشكلة التخلف تحديا واسعا امام العقل البشرى في هذه المرحلة من حياتنا . إذ تعتبر مشكلة العالم الثالث - بكل تأكيد - هي المشكلة الأهم التي يواجهها المجتمع الدولي ، وسيظل يواجهها لمدة طويلة في المستقبل ، إذ كيف يمكن العيش بسلام في عام ألفين في عالم يحتفظ بستة مليارات من السكان ، ينقسم الى اقلية من

الأغنياء ، وأغلبية من الفقراء ، وهل يمكن القبول بالألا يشارك ثمانية من أصل عشرة من البشر في الحركة الكبرى للتقدم المادي والاجتماعي والبشري .
ولعل هذا الخطر الأخير هو القضية الأهم التي تحتل أولوية على جدول أعمال المستقبل ذلك أن المواجهة بين الشرق والغرب ، أو بين المعسكرين الاشتراكي والراسمالي ، قد تؤدي إلى انفجار حرب نووية ، بينما المواجهة بين الشمال الغني والمتقدم ، وبين الجنوب الفقير والمتخلف ، قد تؤدي إلى الصراع الطبقي على مستوى الشعوب والأمم . ولكن إذا كان العالم قد أدرك خطورة المواجهة بين الشرق والغرب ، وغدا يملك الوسائل التي يمكن له بموجبها احتواء هذه المواجهة بسبب ما بلغه من تقدم علمي وتكنولوجي ، فإنه لم يدرك بعد خطورة المواجهة بين الشمال والجنوب ، كما أن العالم المعاصر لم يتفق بعد على الوسائل التي بموجبها يستطيع احتواء هذه المواجهة القادمة لا ريب .

ما هي المكانة التي تحتلها الدول النامية في العالم المعاصر ؟

□ في رأيي أن الدول النامية لم تنل اهتمام المجتمع الدولي على مستوى الأفعال ، وإن كانت قد نالت اهتمامه على مستوى التوصيات والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية .

بل أن دور العالم المتخلف لا يزال - وعلى الرغم من أغليته الكبيرة - دور ثانوي أو هامشي في صياغة القرار الدولي ، كما أن دوره هامشي في محيط الاقتصاد العالمي ، ودوره كذلك أيضا في مجال الثورة التكنولوجية الجديدة . إن العالم الثالث ما يزال ينطبق عليه بحق تلك التسمية الشائعة بأنه أرياف المعمورة ، وساحاتها الخلفية .

وقد يكون لدول العالم الثالث الأغلبية العددية في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية ، إلا أن هذه المجتمعات ليست الهيئات استشارية يستطيع العالم الثالث أن يعبر - من خلالها - عن آماله وأحلامه وآلامه -

بينما القرارات الملزمة تتخذ خارج اطار تلك المنظمات ، عندما يتم الاتفاق بين الدول الكبرى عامة وبين الدولتين العظميين خاصة .
تلك حقيقة تعكسها معطيات الواقع الدولى المعاش رغم كل المحاولات التى تبذل لاختفائها أو التقليل من وقعها .

الى اى مدى تفرض الظروف البيئية (الايكولوجية)
القيود على امكانية التطور الاقتصادى - الاجتماعى ؟

□ ان قضايا البيئة تحتاج لمعالجتها الى اتفاق اضافى ضخم ، فضلا عن ادراك متزايد ووعى جديد من جانب الدول حتى يكون بقدرتها الاحاطة بأبعادها الواسعة غير المحدودة ، والامكانية المادية لمواجهة فى تداعياتها البعيدة والشاملة .

ولعل اتضاح حجم قضايا البيئة ودرجة خطورتها ، لم يتحقق الا بعد أن دخلت الدول المتقدمة فى عصر ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة التى تستند الى الانجازات العلمية والتطبيقية فى مجالات المعلومات والحاسبات الآلية والطاقة والقضاء والطيران والهندسة الوراثية .

فاذا كان من المعروف أن الثورة الصناعية الأولى قد ركزت على تكنولوجيا الصناعات الثقيلة ، وأن الثورة الصناعية الثانية قد استندت الى المنجزات العلمية فى الصناعات الكيماوية والنووية ، فإن الثورة الصناعية الثالثة قد اعتمدت فى الأساس على التحكم فى العقل الانسانى وتنمية .

ودول العالم الثالث التى لم تدخل فى معظمها حتى الآن عصر الثورة الصناعية الأولى ، ليست لديها القدرة المالية أو التكنولوجية أو الرغبة السياسية لمعالجة قضايا البيئة لأن اهتماماتها تزدحم بمشاكل اخرى أكثر إلحاحا من قضايا البيئة التى تبدو بالنسبة لها أشبه بقضايا الترف المادى والذهنى .

ولأخفى ان هذا التناقض بين اتجاهاين أو زاويتين للرؤيا تجاه قضايا

البيئة من شأنه أن يترتب عليه ازدياد تفاقم هذه القضايا ، وازدياد تدهور الوظيفة المادية للظروف البيئية للعالم الذي يشترك في العيش على أرضه الواحدة كل من الدول الغنية المتقدمة ، والدول الفقيرة المتخلفة . ويؤدي كل ذلك إلى موقف مؤداه أن يؤثر بالسلب على عملية التنمية ، ويعقد من مشكلات البيئة ، ويزيد من تداعياتها ، ويحول دون معالجة آثارها الممرة ، ويرفع من تكلفة مواجهتها .

الى أي مدى تنعكس التأثيرات السلبية لمجمل التناقضات بين الشرق والغرب على الدول النامية ؟

أن للتناقضات الناشئة بين الشرق والغرب نتيجة للمواجهة الأيديولوجية بينهما والتي تبلورت في الحرب الباردة ، آثارا مباشرة وخطيرة على قضية التنمية في دول العالم الثالث ، وتأخذ هذه الآثار والنتائج أبعادا متعددة وذلك كما يلي :

أولا : تؤدي التناقضات بين الشرق والغرب الى السباق في التسليح والذي يندفع اليه كل من المعسكرين ، ولا شك أن النفقات الهائلة التي تستقطع لأغراض التسليح ، تكون على حساب الأموال التي كان من الممكن تخصيصها كمساعدات لدول العالم الثالث أو كاستثمارات توجه لعلاج مشاكل التنمية في الدول الفقيرة والمتخلفة .

ثانيا : تنعكس التناقضات بين الشرق والغرب في ظاهرة الاستقطاب الدولي التي تعمل على إشعال الحروب والمنازعات الإقليمية التي تقع بين دول العالم الثالث وتعطي تلك المنازعات المحلية صبغة دولية تجر الى أتون الحروب الباردة بين المعسكرين المتواجهين والمتعادين .

ثالثا : تستغرق التناقضات بين الشرق والغرب الاهتمام العالمي ، ويسود التوتر والصراع المبرح الدولي بما يؤدي الى ابتعاد قضايا العالم الثالث الحيوية عن دائرة الضوء ، أي أن تسليط الانتباه على هذه التناقضات

يكون على حساب ادراك المجتمع الدولي لمشاكل العالم الثالث وتركيز جهده من أجل مواجهتها والعمل على حلها .

رابعاً : تدفع التناقضات بين الشرق والغرب الى سعى كل معسكر من المعسكرين الى بسط سيطرته على اكبر عدد من دول العالم الثالث ، والى محاولة فرض أنماط اجتماعية واقتصادية معينة على الدول التابعة له ، بما قد لا يتناسب مع أحوال هذه الدول وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية . وقد أسهم ذلك فى الكثير من الحالات فى تعقيد مشاكل الدول النامية ، وزيادة تخلفها واعاقة نموها .

الحديث الرابع

كان ثمة اعتقاد شائع - حتى عهد قريب - أن حماية البيئة هي المهمة التي تقع على عاتق البلدان المتطورة صناعيا .
بالدرجة الأولى ، غير اننا نشهد الآن أن شبح الكارثة الأيكولوجية (البيئية) يقترب بشكل أكثر وضوحا من الدول النامية . فما هو السبب في ذلك ؟

□ لقد شطرت الحضارة العلمية العالم المعاصر الى مجتمعات صناعية متقدمة ، ومجتمعات نامية . . . المجتمعات الصناعية تعيش حياة رفاه وترف ، وتزداد غنى ، بما يطبقونه من علم وتكنولوجيا ، بينما المجتمعات النامية على النقيض تماما من ذلك . أما ما يجمع بين هذين النوعين المتناقضين من المجتمعات ، أن مشكلات البيئة توجد في جميع البلدان ، وفي جميع مراحل التنمية ، وبعض هذه المشكلات شائع بين بلدان متعددة ، وإن تكون متباينة أشد التباين في درجة التطور والنمو . كما نجد - من ناحية أخرى - أن مشكلات البيئة كثيرا ما تبرز في صور جد مختلفة بين بلد وآخر ، ويلاحظ بعضها بصورة أكثر تواترا ، أما في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية على حد سواء .

ولعل الفرق الوحيد يكمن في اختلاف طبيعة مشاكل البيئة في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة ، فهي وإن كانت في الدول المتقدمة نتيجة التصنيع الكثيف وضرورة لازمة للثورة التكنولوجية التي تستطيع تقديم الحلول المناسبة لها ولو تكلف ذلك نفقات باهظة ، فإن مشكلات البيئة في الدول

المتخلفة ترتبط بالفقر وضعف الموارد التي يحول دون مواجهتها، أو تقديم الحلول التي تعالجها

ويلاحظ الآن بالفعل ، أن الكثير من البلدان المتخلفة يفرّغ نوعين من المشكلات البيئية ، المشكلات التي ترجع إلى التخلف ، وتلك التي تنجم عن استخدام بعض أساليب التنمية . فالظروف المعيشية السيئة من الوجهتين الصحية والغذائية في معظم المستوطنات البشرية الفقيرة والمتخلفة ، والعجز الكبير عن مواجهة المشكلات البيئية الطبيعية ، وانخفاض إنتاجية الأرض الزراعية نتيجة لاستخدام أساليب زراعية غير مناسبة ، بل وضعف إنتاجية العمل البشري نتيجة للمرض وسوء التغذية ، كثيرا ما ترتبط بتنمية غير كافية . وحتى في البلاد المتخلفة التي تبدأ في التنمية ، كثيرا ما تشهد تدهورا في نوعية البيئة نتيجة لاستراتيجيات إنتاجية أسوأ تصحيحها ، فكثيرا ما أدت هذه الاستراتيجيات المتخلفة إلى استنزاف سريع لبعض الموارد وإلى زيادة مختلف أنواع التلوث ، وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بخلل البيئة .

وعليه ، يمكن القول أن حماية البيئة والمحافظة عليها هي الشغل الشاغل للإنسان اليوم ، فلم يعد من المقبول بأن الانتمائية بشرية التقدم والمتخلف ، يجب عليها أن تعدل سيرها وتتمشى مع حتميات التكنولوجيا ، بل أن النظرة الحالية ترى بأن الصناعة والتلوية يجب أن تتمشى مع طبيعة الإنسان ، وتعمل ضمن قيود بيئية صارمة .

إن حماية البيئة يجب أن تكون هي الاتجاه والممارسة والفكر ، حتى تستمر جهود التنمية بالعطاء ، ويتسنى للجنس البشري فرصة البقاء .

لقد غدت مشكلات البيئة مما اضفيا من موم المجتمعات الانسانية بعامة ، والمجتمعات الفقيرة بخاصة حيث تواجه اليوم الام التخلف والام البيئة معا .

١. نلقه كالج التفاوت دائما أخذ قوانين التطور التاريخي .
فلماذا تدق اليوم ناقوس الخطر بسبب اتساع الهوة بين الدول
المتطورة وبين الدول النامية ؟ ولماذا نرى في عدم المساواة
هذا خطر على المساواة الانسانية ؟

٢. رغم يكن عدم المساواة في العصور السابقة محل قلق لأنه كان يسود
عالم منقسم غير متصل الأجزاء ، إذ عاشت البشرية آلاف السنين مبعثرة
في تجمعات لا يعرف بعضها البعض إلا في حدود الجوار المباشر أو القريب .
ولم تنته حركة الكشوف الجغرافية إلا في نهاية القرن الماضي ، وبذلك لم
يكن هناك اقتصاد عالمي ، ولا علاقات منتظمة بين مختلف أنحاء المعمورة ،
وقد تم توحيد الكرة الأرضية بالقوة واخضاعها لنظام اقتصادي واحد في
ظل السيطرة الاستعمارية لأول مرة في تاريخ البشرية خلال القرن التاسع
عشر . وغنى عن الذكر أن هذه السيطرة قد قامت على استعباد شعوب العالم
الثالث ، واهدار حقوقها بشكل كامل .

وبحصول المستعمرات على استقلالها بسقوط الظاهرة الاستعمارية في
أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أخذ العالم يكتسب صفة العالمية الحقة بحرص
شعوب العالم الثالث على ممارسة حقوقها كأعضاء في الجماعة الدولية .
اذ تبدت الصورة الشوهاء والقييحة لعلاقات عدم المساواة في العصر الزاهن
بسبب ترابط مختلف أجزاء العالم الذي ترك أثارا اقتصادية وسياسية بعيدة
المدى ، عبر المحيطات والقارات ، ومن ثم غدا التفاوت الواسع وعدم المساواة
بين شعوب الأرض ، يشكل خطرا على الحضارة الانسانية بأكملها كما أخذ
يتضح أكثر فأكثر استحالة قيام الاستقرار في عالم تتباعد فيه مستويات الحياة
بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذي نراه الآن .

وقد أخذ المجتمع الدولي يكتسب كيانا متعدد المظاهر ، لا يقتصر فقط
على تجمع الحكومات ، بل ظهرت الى جانب المنظمات الدولية التي تضم
الحكومات ، الشركات متعددة الجنسية ، بنشاطها المتشعب عبر الحدود

الدولية ، كذلك تكرثر عهد المنظمات الدولية غير الحكومية ، المهنية منها وغير المهنية ، حتى بلغ الآلاف ، وظهرت قضايا لا يمكن حلها ، إلا على مستوى المجموعة الدولية كلها ، مثل الإشراف على أعالي البحار واستغلال قاع المحيطات ، أو السيطرة على الفضاء :

فثمة عناصر متعددة يتكبر منها المجتمع الدولي الراهن تدعو لإطار تنظيمي وتشريعي يتجاوز حدود الدول وسيادتها ، كما غذا التحسن للموسم والجمهورى لأقدار الأمم والشعوب النامية ، شرطاً سياسياً لا فكاك منه لتوازن عالمي جديد .

**هل يمكن القول أن يذور جميع المشاكل المتصلة بالتنمية
انما تكمن فى الانفجار السكاني الذى تشهده الدول النامية ؟**

□ لا شك أن الانفجار السكاني الذى يعانى منه الآن الكوكب الأرضى ، هو أحد الأسباب الرئيسية لمشكلات التنمية ، ومشكلات البيئة معا ، ويبين التتبع التاريخى لتزايد السكان أن هذا التزايد يسير فى لولب تقصر حلقاته باستمرار ، وسوف يصل فى المستقبل المنظور الى حد هائل يصعب معه توفير الغذاء ، ومتطلبات الحياة البشرية الأخرى لهذا العدد الهائل من السكان كما أن النمو المتعاظم فى عدد السكان يمثل المشكلة الرئيسية للبيئة ، فهو يحدث أثارا موجهة فيها .

ففى الوقت الذى احتاجت فيه الإنسانية الى ستة عشر قرنا للوصول الى خمسمائة مليون نسمة فى عام ١٦٥٠ ، وصل عدد سكان المعمورة الى أربعة آلاف مليون فى عام ١٩٧٥ ، ومن المنتظر أن يصل حجم السكان فى العالم الى ستة آلاف مليون فى بداية القرن الواحد والعشرين .

ولكن هذه الأرقام تصبح مذهلة فى بلدان العالم الثالث ، إذ يعيش فى أواخر هذا القرن ٨٠٪ من سكان العالم فى الجزء الأقل تطورا منه ، أى يعيش أربعة من كل خمسة أشخاص فى بلد متخلف ، ونحن المنتظر أن يؤهل سكان أفريقيا أكثر من النصف حتى نهاية هذا القرن ، إذ يقترب عددهم

من المليار نسمة في سنة ٢٠٠٠ ، ويمكن تبين مدى الآثار السلبية للزيادة في السكان في أفريقيا اذا ما علمنا ان خطة عمل لاجوس التي اقرها مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي المنعقد في عام ١٩٨٠ حددت هدفا لتنمية القطاع الزراعي بنسبة ٤٪ سنويا ، ولكن النسبة الحقيقية في الفترة من ٨٠ - ١٩٨٥ لم تزيد عن ٧٪ فقط ، بينما بلغت الزيادة في معدل السكان - خلال نفس الفترة - ٨٠٪ سنويا .

ولكن لا يجب ان ننسى انه لا يمكن لنا تحليل ظاهرة السكان ونموها وتأثيرها في تطور الاقتصاد العالمي وخاصة في الوضع العصيب للبلدان المتخلفة ، تحليلًا جديًا ودقيقًا ، ان لم نأخذ في الاعتبار ايضًا - الى جانب الأرقام البليغة التي تمت الاشارة اليها - العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل القاعدة والسبب الرئيسي لذلك النمو المتصاعد .

ان الجوع ظاهرة ترتبط بشكل وثيق بالفقر وبالاختلالات العميقة في دخل إغلبية بلداننا ، وبعدم توافر الفرص ، وبالجهل ، وبالممارسات التمييزية ، وبعدم العدالة .

ان مئتي عشرات الملايين من الناس جوعا في البلدان الأكثر فقرا في كل عام ، في الوقت الذي تكشف فيه الاحصاءات الصحية للبلدان الرأسمالية المتطورة ، عن الزيادة المتصاعدة لتأثير الأمراض الناتجة - على الأقل بشكل جزئي - عن تناول مفرط في الغذاء ، او عن المأكولات غير المتوازنة بسبب استهلاك إكبر من المناسب للسعرات الحرارية على قطاعات كبيرة من سكان العالم المتخلف ، ليشكل دليلا واضحا على عدم المساواة في مجال التغذية بين مختلف انحاء العالم المعاصر .

وعليه ، فان مشكلة الجوع ، تعد بلا منازع ، القضية الأولى التي تواجه العالم المتقدم والمتخلف معا ، ذلك لان حياة الانسان ، هي مسئولية الجميع ، كما ان الجوع ، المتفشى لدى مئات الملايين من سكان كوكبنا الأرضي

وموت مئات الملايين من الجوع ، لهو اهانة ما بعدها اهانة للوعي الجماعي
للإنسانية .

أي مرتبة تحتلها مشكلة الجوع بين مشاكل المجتمع البشرى على اتساعه ؟

□ يعاني من الجوع اليوم أكثر من ٥٠٠ مليون إنسان فى العالم ، يعيش
أغليبتهم المطلقة فى بلداننا المتخلفة ، ولا شك أن انتشار الجوع هو الجانب
من التخلف الأكثر أهمية وإثارة للشجن ، وترتبط مشكلة الجوع - بشكل
مباشر - بعدم قدرة دول العالم الثالث على إنتاج المواد الغذائية الكافية
لتلبية حاجات شعوب هذه الدول ، فعلى سبيل المثال ، كانت أفريقيا فى عام
١٩٨٠ قادرة على تلبية ٨٦٪ من حاجاتها الغذائية ، ولكن الدراسات التى
أجريت فى هذا الميدان تؤكد انه خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ،
سوف لا تستطيع أفريقيا أن تلبى سوى أقل من ٧٠٪ من حاجاتها الغذائية ،
الا اذا سارعت الى اتخاذ تدابير لمواجهة هذه الأزمة .

وإذا كان من الواضح أن جزءا مهما من حل هذه المعضلة الحادة
تكمُن فى ضمان مصادر غذائية كافية ، وأن الجميع متفوق على ذلك ، الا
أن الحل لا يعتمد فقط على البحث عن أجوبة فنية أو علمية لزيادة الانتاج
والانتاجية فى مجال الغذاء ، أو على ضم مساحات جديدة من الأرض
لإنتاج الأغذية ، بل انه يرتبط بشكل لا ينفصم بحل القضايا الهيكلية الرئيسية
لاقتصاديات الأغلبية العظمى من البلدان المتخلفة والنظام الاقتصادى الدولى
الحالى التى تمنع التوزيع المتكافئ للأغذية سواء على المستوى القومى بين
مجموعات السكان وفئاتهم المختلفة ، أو على المستوى الإقليمى أو الدولى .
أى أن قضية الجوع ، ولو انها تعود فى جانب منها إلى ظاهرة
الجفاف والتصحر والانفجار السكانى ، إلا أنها ترجع كذلك الى اسباب
وعوامل اقتصادية واجتماعية ، تتمثل فى عدم وجود البنية الأساسية

(مواشي - طرق - وسائل النقل) التي من شأنها تسهيل نقل المواد الغذائية في الوقت المناسب للمناطق النكوبة بسبب المجاعة .

اذ تكمن جذور مأساة الجوع الحالية في مشاكل أخرى ، ولا تكشف الأرقام الاحصائية الاجمالية عن البعد الحقيقي للمشكلة ، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التباين بين مختلف قطاعات الدخل لسكان بلد أو منطقة معينة .

ان شعوب البلدان المتخلفة ليست اكثر فقرا وتعانى من الجوع والأمراض بشكل اكبر ، وتتفشى فيها الأمية ، نتيجة فقط لنسبة الولادة العالية لديها ، أى بمعنى آخر لا يخضع النمو غير المتحكم فيه للسكان للعوامل البيولوجية فقط ، بل انه وقبل كل شيء نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خضعت لها هذه الشعوب على مدى قرون من الاضطهاد والاستغلال .

اذ من البديهي ان تطور هذه الشعوب سيؤدى تلقائيا الى تقليص نسبة الولادة ، لأنه يمكن التحدث عن تحديد النسل وعن تنظيم الأسرة ، وعن السياسة الديموجرافية ، على قاعدة معنوية واخلاقية وانسانية حقة ، اذا ما تم توجيه النشاط الأول بالتصديق نحو معالجة الأسباب التي انشأت المشكلة ، أى يمكن القول ان القضية الحقيقية لا تكمن في الانفجار السكاني ، بقدر ما تكمن في عدم قدرة الدول النامية على معالجة هذه القضية لأسباب وعوامل ابعد وأكثر تعقيدا من مشكلة الانفجار السكاني ذاتها .

لماذا تنفق دول العالم الثالث اموالا اكثر فاكثرا في سياق التسليح ، في الوقت الذي تعاني فيه من مصاعب اقتصادية متفاقمة ؟

□ ان شبه ظاهرة مؤسفة يمكن ملاحظتها منذ اواسط عقد الستينات ، تتمثل سماتها في الرج بالبلدان المتخلفة بنشاط في سياق التسليح ، بل والمثير

للمدمشة حقا ، أن معدلات نمو النفقات العسكرية فى هذه المجموعة من البلدان ، يغدو اليوم أعلى مما فى البلدان الغنية والمتطورة صناعيا ، كما تنمو سريعا حصة الأقطار النامية فى الميزانية العسكرية العالمية • ان تشير الدلالات الرقمية أن حصة الدول المتخلفة فى عام ١٩٧٠ قد بلغت ٦٧٪ من التخصيصات العالمية للاحتياجات العسكرية ، وأخذت هذه النسبة تتصاعد ، فبلغت ١٢٦٪ فى عام ١٩٧٥ ، ثم وصلت الى أكثر من ١٦٪ فى عام ١٩٨٠ •

ونجد الاجابة على هذا التساؤل أو التفسير لهذه الظاهرة متضمنة فى الاجابة على السؤال الثامن من الباب الثانى من هذا البحث ، والتي تتمثل فى عدم الاستقرار الذى يسود بلدان العالم المتخلف ، ولا شك أن عدم الاستقرار فى دول العالم الثالث يحفزها ، بالرغم من فقرها وعدم توافر الموارد المالية لديها ، على تخصيص نسبة عالية من دخلها المحدود لشراء السلاح وزيادة التسليح ، من أجل الدفاع عن نفسها ، فى مواجهة أى عدوان خارجى ، رغبة فى التوصل الى الاستقرار الداخلى ، لاسيما وأن القوات المسلحة تشكل عنصرا من عناصر الاستقرار فى دول العالم الثالث ، وهذه القوات بطبيعتها تحتاج الى الأسلحة التى تضيف عليها الهيبة وتعمق لديها الاحساس بالكرامة •

ويضاف الى كل ذلك ، اننا لا ينبغي أن نقلل من دور الدول الصناعية المتقدمة والمنتجة للسلاح ، فى تسويق أسلحتها فى دول العالم الثالث ، تحقيقا لمزيد من الأرباح للدوائر صاحبة المصلحة فى هذه الدول •

تثبت حقائق العلاقات الدولية فى المجال التطبيقي انه من غير الممكن حل المنازعات الاقليمية القائمة ، مثل الحرب العراقية - الايرانية وغيرها من المنازعات الأفريقية بالوسائل العسكرية •
فهل توافقون على ذلك ؟

□ نحن نوافق تماما ، بل ونؤمن بأن استخدام القوة لا يمكن أن يكون

هو الأسلوب الصحيح ، أو الطريق الذى يؤدى الى تسوية الخلافات والمنازعات الإقليمية . ولقد اثبتت مسيرة التاريخ البشرى تلك الحقيقة ، وتعلمنا دروس التاريخ - سواء فى الماضى أو فى الزمن المعاصر - أن القوة العسكرية ، حتى وإن نجحت فى تغليب طرف من أطراف النزاع الناشب ، على الطرف الآخر ، فإن ما ينفقه الطرفان المتنازعان من دماء وعداء ، تظل بمثابة ميراث نفسى معقد أو جرح غائر لا يندمل ، يثقل العلاقة بين الطرفين ، ويشكل رصيда سلبيا يلقي بظلاله على المستقبل ، كما قد ينفجر النزاع ، وتثور المواجهة ، كلما جاءت الفرصة أو سنحت الظروف .

ومع ذلك ، فإن أطراف النزاع ، وبسبب من تورطهم المباشر فى المواجهة القائمة ، عادة ما يسيطر عليها الاعتقاد بأن استخدام السلاح هو الأسلوب الحاسم ، الكفيل وحده بتسوية النزاع لمصلحه .

والعنصر الايجابى الذى يمكن ملاحظته ، أن كافة وثائق دول العالم الثالث ، سواء ميثاق اديس ابابا ، أو قرارات حركة عدم الانحياز ، أو قرارات المؤتمر الاسلامى ، تنادى جميعها بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وتنص على الوسائل الكفيلة بذلك . كما تناشد كلها أطراف النزاع بعدم اللجوء الى القوة ، وتجنب المواجهة العسكرية .

**هل هناك خطر المقامرة باستخدام السلاح النووى
خلال المواجهة التى تصنعها النزاعات الإقليمية ؟**

□ من حسن الطالع أن جميع المنازعات الإقليمية التى وقعت على مدى العقود الأربعة الماضية التى انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى مختلف قارات العالم ، لم يستخدم فيها السلاح النووى ، ولعل السبب فى ذلك ، اما أن الدول المتنازعة جميعا ليست منتجة للسلاح النووى ، ولا تمتلك مثل هذه الأسلحة للدمار الشامل ، واما لأن الدول التى كانت تساعد وتتملك السلاح النووى ، قد رأت أنه ليس فى مصلحتها استخدام السلاح النووى ،

ومن ثم قررت ضرورة تجنب استخدامه فى مثل هذه المواجهات الاقليمية .
ومع ذلك ، فالخطر قائم ومائل ولا يجوز التقليل من شأنه ، اذ مع
احتدام المشكلات الاقليمية ، واستمرار تعقدها دون بذل الجهود الكافية لحلها
 ووضع التسويات السلمية لها ، والمحققة لمصلحة اطرافها ، وهو ما يضمن
لهذه التسويات ان تكون شاملة ودائمة ، تظل الامكانية العملية والنظرية
لاشتعال مواجهة نووية واردة . ولا ينبغي ان يغيب عن البال تلك المناسبات
التي مرت بأزمة الشرق الأوسط ، وبتطورات المواجهة العربية - الاسرائيلية
والتي شهدت رفع درجة سخونة الموقف الدولى الى درجة كادت ان تصدث
خلالها الكارثة فى مواجهة محتملة بين الشرق والغرب . كما تشكل تطورات
الحرب العراقية - الايرانية ، واقترب الاساطيل المتواجدة والمسلحة نوويا
من بعضها البعض ، الى درجة التماس ، امكانية عملية لصدام نووى مروع ،
تتطلع - بكل الأمل - الى سرعة العمل على تجنبه ، بوقف هذه الحرب المجنونة
التي قد تكون هى الاستثناء الذى يثبت القاعدة .

**ماذا يمكن للبشرية ان تواجهه اذا ما استبعدنا الاحتمال
المتطرف الذى يتمثل فى المواجهة النووية ، واذا ما استمر
تطور الأمور على ما هو عليه ؟**

□ لو استعدنا احتمال وقوع الحرب النووية ، فاننا نتوقع استمرار
المنازعات الاقليمية والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية ، وذلك لعدة أسباب
رئيسية : -

اولها : استمرار وتيرة التدهور فى بلدان العالم الثالث ، وعدم قدرة
اغلبية هذه البلدان على الافلات من مستنقع التخلف ، بل واحتمال تزايد
مظاهر الأزمة المتمثلة فى الانفجار السكانى وما يرتقن به من بطالة وفقر
وجوع ، سوف يبقى على اتساع المنطقة المنكوبة على الصعيد العالمى ، وسوف
يؤدى ذلك بالضرورة الى زيادة عدم الاستقرار السياسى فى دول العالم
الثالث ، مما يدفع بدوره الى احتمال قيام مزيد من المنازعات الاقليمية .

ثانيها : اتساع دائرة عدم الاستقرار السياسى ، يشجع بدوره على مزيد من التدخلات الأجنبية ، ويفرض القوى الخارجية بالعمل على استثمار تلك الوضعية المتهورة لصالحها ، بهدف كسب مساحات اضافية فى خضم المواجهة العالمية بين الشرق والغرب على امتداد الكرة الأرضية ، ولا يخفى أن التدخلات الخارجية فى المعركة المستمرة من أجل الاستقطاب الدولى ، من شأنها أن تفتح الباب لمزيد من المنازعات الاقليمية .

ثالثها : ضعف الأجهزة الدبلوماسية فى الدول النامية التى يوكل اليها مهمة العمل على تسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية وعدم قدرة هذه الأجهزة على مواجهة المشاكل الفنية المترتبة على تسوية المنازعات القائمة ، الأمر الذى قد يؤدى الى استفحال الأزمات ، واتساع نطاقها ، بدلا من احتوائها والعمل على حلها .

رابعاً : لا مبالاة الدول الكبرى التى ستهمل تلك المنازعات المحلية ، طالما لا يؤثر استمرارها على التوازن العالمى ، بل أن قيام مثل هذه التوترات الاقليمية واشتعال المواجهات بين دول العالم الثالث ، ربما كانت من وجهة نظر الدول الكبرى اشبه بصمامات امن ، تفيد فى الحيلولة دون وقوع منازعات مماثلة فى اراضى هذه الدول او داخل مناطق نفوذها .

الحديث الخامس

**يسود التشاؤم حول قدرة العالم الثالث على حل مشكلاته
بنفسه • فكيف يمكن التغلب على هذا التشاؤم فى رأيكم ؟**

□ فى رأى أن المقولة القائلة بأن دول العالم الثالث ، لا تستطيع ان تعالج مشكلاتها بنفسها ، لا تعبر عن نظرة تشاؤمية بقدر ما تعبر عن نظرة واقعية ، لأن العالم أصبح وحدة واحدة ، مترابطة ومتكاملة ، ولا يمكن معالجة المشكلات الأساسية التى يعانى منها الجنوب ، الا بمشاركة فعالة من الشمال ، اى لا يمكن تصور اية حلول حاسمة لقضايا العالم الثالث الا بمساعدة شاملة من جميع الأطراف الأخرى ، والأكثر من ذلك ، فان مشاكل العالم الثالث غدت ترتبط ارتباطا لا انفصام فيه بالدول الغنية المتقدمة ، وبالسياسات التى تتبناها ، وبالمواقف التى تلتزم بها • قضية المديونية الخارجية التى تعانى منها الدول الفقيرة والمتخلفة ترتبط بموقف الدول الدائنة التى هى ذات الوقت الدول الغنية والمتقدمة ، وكذلك قضية نقل التكنولوجيا مرتبطة أيضا بموقف الدول الصناعية المتقدمة وقضية تخفيض التسليح ، وقضية البيئة ، جميعها قضايا تؤكد على حقيقة أن المشاكل الجذرية التى تعانى منها دول العالم الثالث لا يمكن معالجتها الا فى اطار دولى وضمن حلول شاملة تشترك فيها المنظومة العالمية •

واذا كان من الواضح ان المسئولية الرئيسية فى تحقيق التنمية لدول العالم الثالث ستقع على عاتق دول العالم الثالث نفسها ، وأن أدائها الاقتصادى سيتوقف فى الجانب الأكبر منه على جهودها الخاصة ، الا ان

الحقيقة التي لا شك فيها كذلك ، أن المجتمع الدولي يتحمل مسئولية هامة لأن سياسات البلدان الصناعية المتقدمة ستحدد الى درجة كبيرة النتائج التي تحقنها البلدان النامية .

لقد كانت تجربة العقد الماضي بمثابة نقطة تحول في القاء الضوء على درجة الترابط القائم حاليا بين جميع دول العالم . إذ غدا واضحا أن بلدان (الشمال) لم يعد باستطاعتها تشكيل سياساتها دون اهتمام ببلدان (الجنوب) ، بقدر ما لم يعد باستطاعة هذه الأخيرة تحديد استراتيجياتها الانمائية ، دون أن تضع موضع الاعتبار ، أوضاع الدول الصناعية ، والاجراءات التي تتخذها .

وعلى ذلك ، فأننا وإن كنا لا نقلل من امكانية دول العالم الثالث ، في أن تجد حلولاً لبعض مشاكلها العاجلة ، فإن الحقيقة الموضوعية الثابتة ، هي أن القضايا الكبرى التي تواجهها ، لا تزال خارج ارادتها وقدرتها وحدها على مواجهتها وعلى ايجاد الحلول الملئمة لها .

اين الخلاص من هذه الوضعية البائسة التي تعيش فيها الدول النامية ؟

□ في الحقيقة ، ليس لدينا أي بديل أمام ضرورة تغيير جذري للنظام الدولي القائم حاليا الذي يفرض على العالم الثالث علاقات اقتصادية غير متكافئة وغير عادلة ، سواء اكان ذلك نظام (بريتون وودز) على الصعيد المالي أو النظام الاقتصادي الدولي السائد ، أو توازن القوى السياسي والعسكري القائم على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

ان العالم الثالث مطالب بخوض نضال لا هوادة فيه لوقف التبادل غير المتكافئ الذي يحط من الدخل الفعلية الناجمة عن الصادرات ، ويثقل كاهل اقتصادياتنا بتكلفة التضخم المتولد في البلدان الصناعية المتطورة ، ويفلس شعوبنا . وكذلك النضال ضد سياسة الحماية التي تضاعف الحواجز

الجمركية وغير الجمركية والتي تمنع صادراتنا من السلع الأساسية ، والمواد المصنعة من الوصول الى الأسواق الخارجية ، والعمل من أجل إلغاء الديون الخارجية لأغلبية البلدان التي ليست لديها الامكانية الحقيقية لدفعها ، ومن أجل التخفيف الشديد لثقل فوائدها بالنسبة الى تلك البلدان التي تستطيع - تحت ظروف جديدة - الوفاء بالتزاماتها . كما أن العالم الثالث عليه أن يستमित من أجل السلام ، وتحسين العلاقات الدولية ، والحد من سباق التسلح ، وتقوية نظام الضمان الجماعي الدولي ، ومن أجل التخفيض الشديد للانفاق العسكري ، والمطالبة بتكريس جزء هام من هذه المبالغ لتنمية وتطوير البلدان المتخلفة .

وما لم تتوافر الارادة السياسية لاحداث هذا التغيير الجذري الشامل في هيكل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، فلا أمل في تغيير الوضع المأسوي الذي تعيشه دول العالم الثالث والذي يخيم حاليًا على السواد الأعظم للبشرية .

ولا أخفى ما يسيطر على من احساس للتشاؤم والخوف من احتمالات استمرار هذا الوضع المأسوي وذلك للأسباب والعوامل التالية :

أولاً : أن الدول الغنية المتقدمة غير مستعدة ذهنياً أو نفسياً لاجراء تلك التغييرات الجذرية المطلوبة ، كما انه لم يتوافر بعد الادراك الكافي لديها بأن الكارثة المحدقة بالعالم المتخلف ستطال أثارها العالم المتقدم كذلك ، وأن الافلاس سيعم الجميع .

ثانياً : أن النجاح في احداث تلك التغييرات الجذرية - حتى اذا خلصت النيات ، واتجهت الارادة الى تحقيقها - يحتاج الى سنوات طويلة من التفاوض والعمل المشترك حتى تكلل هذه الجهود الجماعية بالنجاح المنشود .

ثالثاً : أن دول العالم الثالث تعاني الآن من الضعف والانقسام وافتقاره الارادة المشتركة الى الدرجة التي تجعل من الصعب عليها أن تمارس ضغطاً

على الدول الغنية المتقدمة لكي تتعجل في اجراء تلك التغيرات الجذرية المطلوبة .
رابعاً : ان الفجوة التي غدت تفصل بين ظروف معيشة المجتمعات
الغنية المتقدمة ، والجماعات الواسعة التي تعاني من التخلف والفقر والمجاعة
والمرض والبطالة ، تزداد عمقا وذلك بفضل التقدم الهائل في التكنولوجيا
المتطورة بحيث تزداد الصعوبة في امكانية تجاوز الأزمة مع كل يوم يمر .

ماذا يجب ان يكون دور الدولة الاقتصادية في الدول المتخلفة ؟

□ من الحقائق الثابتة ما تنقسم به الدولة من ضعف في دول العالم
الثالث بصفة عامة ، ان يكون ضعف الدولة انعكاسا لضعف بنية المجتمع
ككل ، بل وفي كثير من الأحيان ، فان دور الدولة ونفوذ السلطة المركزية ،
في مجال التنمية ، يقتصر على العاصمة ، ولا يمتد الى أبعد من ذلك ، ومن
ثم فمن الخطأ تركيز مجهودات التنمية في القطاع العام او في القطاع
الحكومي ، بل يتعين الالتجاء الى الا مركزية بشكل واسع ، والى اطلاق
المبادرات الفردية للأفراد والقبائل والهيئات المحلية ، واقتصار الدولة على
دور التوجيه .

ولعله يكون من المفيد للحكومات في دول العالم الثالث ان تعمل - بكل
جهد - على تهيئة الظروف الملائمة لتعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ،
وتشجيع النشاط الخاص وفتح الطريق امام روح الريادة التي لا تكبحها القيود
والعوائق ، ما دامت تلتزم بالمصالح الوطنية العام ، وتكرس جهودها من اجل
التطوير والبناء ضمن الاطار الاخلاقي والقانوني السائد في المجتمع .

هل من الممكن التغلب على اوضاع التخلف في ظروف يسودها عدم الاحترام لحقوق الانسان ؟

□ اعتقد ان من الأسباب الهامة التي يعود اليها اخفاق تجربة التنمية في
كثير من دول العالم الثالث ، عدم الاهتمام بالانسان في هذه المجتمعات ،

ويحقوق الانسان التي تعد ضرورة حيوية لنهضة هذه الشعوب ، والخروج من ازمته .

ان عدم التاكيد – لدى معظم دول العالم الثالث – على صلة الرحم بين المواطن ومجتمعه ودولته ، وحرمان هذا المواطن من ممارسة حقوقه وحياته الأساسية ، وفي مقدمتها حق المشاركة الديمقراطية ، هو الذي يقود الى العقم المعنوي ، واشاعة روح الاحباط والعجز ، بل والهزيمة الداخلية ، والاغتراب الذاتى .

ولعل أنجح وسائل تأهيل المواطن ليكون اداة مناسبة لخوض معركة التنمية ، هو الاعتراف بكرامته وبحقوقه الانسانية ، وبقيمته المعنوية . وتدلنا التجارب العملية فى مختلف بلدان العالم الثالث الى أن ما تعانيه حقيقة ليس هو الفقر المادى ، بقدر ما هو الفقر المعنوي ، ان قد يمكن بناء المصانع ، وتشيد المستشفيات ، واقامة المدارس وغيرها من المؤسسات المادية ، ولكن ما ينقص هذه المنشآت عادة هو الخبرات العلمية والانسان القادر على تشغيلها . ولا شك أن تأهيل الانسان قضية ترتبط بقضية الايمان بحقوق الانسان وبال دفاع عنه وبكرامته .

وليس من المبالغة القول بأن احترام حقوق الانسان هو اقصر طريق الى تفجير طاقاته ، وتحقيق انتمائه ، وتعميق الاحساس لديه بأنه المنتفع الأول من عملية التنمية ، والمستفيد المباشر من عائداتها ، والمستهلك لثمراتها ، ومن ثم لا ينظر الى التنمية وما تتطلبه من عطاء وبذل ، باعتبارها ظاهرة خارجية ، تستنفذ جهده ، وتستثمر كبحه ، من أجل مصالح اقلية من البروقراطيين والحكام المسكين بمقاليد السلطة بالعاصمة .

ان ثمة حاجة الى النضال من أجل استنفار وعى النخبة القائدة فى دول العالم الثالث ، بالحاجة الحيوية الماسة الى الاسراع بوتيرة التغيرات الهيكلية

الداخلية التى لابد منها ، والى اتخاذ الاجراءات الضرورية الرامية الى رفع مستوى حياة المواطنين ، واحترام حقوقهم السياسية والاجتماعية على السواء ، وهو ما يشكل جزءا لا يمكن فصله عن أية عملية تنموية حقيقية ، تلك الاجراءات المتعلقة باعادة توزيع الدخل ، وخلق فرص للعمل ، والصحة ، والسكن ، والتربية ، وحرية التعبير ، والمشاركة فى اتخاذ القرار ، وكفالة الحقوق الشخصية ، والحريات الأساسية ، او بايجاز ، اعلاء حقوق الانسان واحترامها .

كيف يمكن للمجتمع الدولى تقديم المساعدة للعالم الثالث فى معركته من أجل التنمية ؟

□ ان ظروف الأزمة المتفاقمة فى الدول المتخلفة ، والآفاق المظلمة التى تلقى بظلالها على المجتمع الدولى كله يجب ان تولد تفكيرا عميقا لدى العقول الأكثر استنارة فى البلدان المتطورة ، ولدى قياداتها المثقفة ، بان العاصفة التى تقترب ستؤثر - بشكل كبير - على العالم كله ، ولن تترك قسما منه دون ان تطاله ، فالتخلف الاقتصادي ، والجوع ، والبطالة ، ونقص الموارد الطبيعية ، وتلوث البيئة وغياب الظروف المعيشية الأبسط فى العالم الثالث ، لن تكون فى المدى البعيد ، بل وحتى المتوسط ، لمصلحة البلدان الغنية المتطورة ، بل العكس هو الصحيح ، لأن التطور الايجابى لوضعية العالم الفقير ، سيمارس تأثيرا انفراجيا على التجارة العالمية ، وسيخفف من حدة البطالة . كما تؤكد الحقائق الموضوعية بأنه اذا ما تنامت اقتصاديات بلدان العالم الثالث ، فان ذلك من شأنه ان يسهم فى تخفيف توتر الأزمة العالمية التى تخيم على مجتمع الأمم بأسره .

اننا لا نتحدث هنا عن التزام اخلاقى من جانب الدول الغنية المتقدمة تجاه الدول الفقيرة المتخلفة ، ولا نقصد مجرد التضامن بين الشعوب ، كأحد القيم التى ينبغى ان يتحلى بها المجتمع الدولى ، وانما نود ابراز إحدى

الحقائق التي غدت عقول النخبة الأكثر استنارة والتي تقول بأن رخاء شعوب
الدول المتقدمة سوف لا يستمر الا برخاء الشعوب الفقيرة .

ولا شك أن التقارب بين الشرق والغرب ، والوفاق الجديد الذي تتبدى
تباشيره في الأفق ، لهو أمل تتعلق به افئدة البشرية من أجل ابعاد شبح الحرب
الباردة ، وتوليد امكانات جديدة وطاقات اضافية يمكن توجيهها من أجل
تنمية العالم الثالث .

الحديث السادس

اين يكمن خلاص الانسان فى راىكم ؟

□ ان الأزمة العميقة التى يعيشها العالم المعاصر والتى تتفاقم فى البلدان المتخلفة نتيجة قلة التطور العام لقواها المنتجة ، ولتشوه هياكلها الاقتصادية والاجتماعية انما ستظل تؤثر - بشكل مباشر - على الوضع الدرامى الذى تعيشه شعوب تلك البلدان ، ولا شك ان استمرار تدهور الأحوال المعيشية لجزء كبير من سكان العالم ، وامتدادات ذلك التدهور وتأثيراته السلبية الحتمية على سائر المجتمع البشرى بما فى ذلك الجزء من المعمورة الذى يتمتع بثروات هائلة ، ويتقدم تكنولوجيا مدهل ، يشكل امانة للوعى الجماعى للانسانية .

ولكن ادراك هذه الحقيقة هو ضرورة ملحة ، اذ يعتبر ذلك بمثابة البداية الجوهرية لرؤية المشكلة بمنظار مختلف والتسلح باكبر قدر من التفاؤل ، بأن حل المشكلات المعقدة لكوكبنا انما يكمن فى التعرف عليها بأبعادها الحقيقية .

وفى الواقع ، فان قوى المنطق المرتبطة بغريزة البقاء هى التى ستقودنا تدريجيا الى الفرضية المحورية التى تقوم على ضرورة العمل الجماعى المنظم لمواجهة مشاكل العالم التى تأخذ اكثر فأكثر فى الترابط والتدخل ، بل والتكامل ، وصولا الى ما غدا يعرف باسم « المسألة العالمية » .

ومن ثم فان « التضامن الدولى » ، والشعور المتنامى لدى كل من الشمال والجنوب بالانتماء الى نفس المجتمع البشرى الذى يتجه صوب الكارثة ، هو ما سوف يفرض البحث عن الوسائل العلمية والعملية لدراسة « المسألة العالمية » ، ولدراسة المستقبل حتى يتسنى بنائه بشكل افضل ،

أو بمعنى آخر علينا ابتكار المستقبل وليس انتظاره !

ما هو جوهر التفكير السياسى الجديد ؟

□ يتلخص جوهر التفكير السياسى الجديد فى تزايد الاقتناع والادراك بأننا ننتمى جميعا (الشمال والجنوب) الى نفس المجتمع ، واننا نخوض رحلة مصير واحد على نفس السفينة التى اذا ما غرقت فانها نهاية البشرية .

ان الفكرة الأساسية المبسطة تقول بأنه لا يمكن العيش فى مجتمع يقوم نموه على تدهور ونفاد رأسماله البيئوى والطبيعى . ومن ثم فعلى الجميع - فى الشمال كما فى الجنوب - البدء فى اجراء تحويل كبير فى اساليب العيش والانتاج والتفكير والتسليم بأن كل موارد الكرة الأرضية هى تراث البشرية ، وأنه لا يجب ان تكون هذه الموارد موضوع استئثار أو احتكار ، وان التبادل الحر العالمى هو الأسلوب الى تأمين ذلك . ومن ثم فينبغى الا يعمد أى طرف الى هدر موارد الكرة الأرضية . ومن ناحية اخرى ، فان النمو التكنى الذى يحتكره الشمال منذ عدة عقود يعتبر كذلك تراثا للبشرية ، ومن الضرورى أن يوضع بقصر كل البشر ، ان سيستمر النمو الشمالى فى لعب دور أساسى فى تقدم البشرية الضرورى ، ويقتضى الأمر المحافظة على الدينامية الضرورية لقدرته الخلاقة .

سيبقى الشمال طويلا هو المحرك للتقدم العالمى ، هذا التقدم الذى تحتاج اليه البشرية ، ومن ثم يجب ان تستفيد منه كل البشرية .

ولا شك ان ثمة قضايا محورية تطرح نفسها - بكل الحاح - على جدول أعمال المستقبل ، تتمثل فى ضرورة الدفاع عن الحياة على سطح كوكبنا ، وتحقيق نزع السلاح الضرورى للتنمية ، ومواجهة مشكلة الازدحام السكانى التى تشكل عائقا امام التنمية ، وتهدد التوازن البيئى للحياة ، واقامة نظام عالمى يودى الى تنمية عادلة للمجتمعات البشرية الكبرى .

وانه يتضح عمليا انه لا يمكن للنظام القومى أن يحل مشكلة المواجهة الفعالة لهذه القضايا المطروحة بالحاح فى عصرنا الراهن ، لأنه يتمحور حول الدفاع عن المصالح الداخلية التى قد تتناقض والسياسة الشاملة للبقاء ، فإن التعلق بفكرة الحكومة العالمية ، يغدو حلما منطقيا ، والعمل على تقوية نظام الأمم المتحدة كجهاز دولى له فعالية فى الشئون الدولية المتباينة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية ، هو ما يدعونا للأمل والى ضرورة التثبيت بهذا الأمل .

ما مدى ثبات السلام القائم على الخوف ؟

قامت نظرية الردع النووى المتبادل على فكرة السلام القائم على الخوف ، وقد نجحت هذه النظرية فى حفظ السلام العالمى على مدى العقود الأربعة الماضية ، وحالت دون وقوع مواجهة نووية مدمرة .

ولكن اذا كانت نظرية السلام القائم على الخوف المتبادل قد استطاعت أن تحقق نتيجة ايجابية فى مجال العلاقات الدولية فى العصر النووى ، فانها لا تستطيع أن تحقق ذات النتيجة فى مجال العلاقات الاقليمية وبين أطراف لا يملكون السلاح النووى ، بل على العكس ، فإن السلام الذى يقوم على الخوف ، هو سلام بلا مستقبل ، ولا يقوم الا فى الأجل القصير ، وفى ظل توازنات مؤقتة للقوى ، سرعان ما تتغير ، فيصبح السلام فى مهب الريح .

ان الخوف لا يولد سوى الكراهية ، ويربى الغرائز العدوانية ، ولا يمكن أن يكون أساسا للاستقرار ، بل يظل مهددا بالانفجار ، مع كل تغيير قد يطرأ على ميزان القوى ، الذى تفرضه عوامل طارئة قسرية .

وتدلنا دروس التاريخ - البعيد منها والقريب - أن كل محاولة لرفض السلام دون توافر مقوماته الأساسية التى تتمثل فى العدل وفى ارضاء مصالح الأطراف المعنية ، قد باءت بالفشل ، وكان السلام الناجم عن مثل هذه المحاولات ، أشبه بهدنة مؤقتة ، تنتهى بمواجهة تقويض أركان السلام

وتصحيح بمظاهره الواهمة .

ان السلام الذى تتكامل له اسباب الحياة ينبغى أن يقوم على العدل ، وعلى اقرار الحقوق المشروعة ، والاعتراف بالمصالح الحقيقية التى لا مجال لانكارها والافتئات عليها . كما ان السلام القائم على الرعب النووى يظل دائما باعثا على الرعب من دمار شامل ، لا يبتعد شبحة المخيف ابدا الا بنزع السلاح الذى هو القرين الأوحد ، والبديل النهائى للخوف من الفناء الذى يظل يهدد البشرية ما دامت انيابها النووية غير منزوعة .

بما يعود ابرام الاتفاقات السوفييتية - الأمريكية الخاصة بخفض الأسلحة النووية على الدول النامية ؟

□ ان ابرام الاتفاقات السوفييتية - الأمريكية الخاصة بخفض الأسلحة النووية سوف لا يؤدى بشكل تلقائى الى تحقق نتائج ايجابية لصالح الدول النامية ، وانما بشكل غير مباشر .

ولكن من شأن الأجواء المتولدة عن سياسة الوفاق الدولى التى هى مجرد حالة سياسية لتكييف الطموحات والاستراتيجيات المعبرة عنها لدى الدولتين العظميين ، بشكل متقابل ، ان تقود الى مزيد من الاهتمام بمشاكل العالم الفقير .

ذلك أن الفترات التى تحدث فيها الحرب الباردة ، وترتفع خلالها حرارة المواجهة الساخنة ، تحتشد فيها كل طاقات القوتين الكبيرتين ، وتتركز مجهوداتها فى تعبئة كل الموارد ، وجعل الاهتمام من أجل المواجهة ، وفى مجال الاستعداد للدفاع عن النفس ضد هجوم قد يقع على احدهما من قبل القوة الأخرى . وعليه ففى هذه الأجواء ، ينتفى لديهما الوقت والرغبة فى الاهتمام بمشاكل وقضايا العالم الثالث ، الا من خلال الاستقطاب ومتطلبات المواجهة مع الخصم .

ويؤكد صحة ما نقول ، ان المبالغ المخصصة اليوم للنفقات العسكرية ،

والتبذير الفائق للموارد التى يتطلبها سباق التسلح ، يمثلان التجليات الأكثر وضوحا لهذا الاستفراق فى المواجهة ، ولعدم الشعور بالمسئولية لدى ايدىولوجيه ومحركيه .

وعليه ، فان الايمان بانه يمكن تخفيف الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تسحق أو تثير قلق الجزء الأعظم من الجنس البشرى بشكل ملحوظ ، لو استخدم جزء بسيط فقط من الموارد المخصصة للنفقات العسكرية ، هو الذى يدفع الملايين من أبناء الشعوب الفقيرة الى التطلع - بكل الرجاء - الى تهيئة أجواء الانفراج الدولى ، والتوصل الى الاتفاق على خفض التسلح النووى بين القوتين الأعظم .

هل تساعد لقاءات القمة السوفيتية - الأمريكية على حل المشاكل الإقليمية ؟

□ لابد من التمييز بين نوعين من المنازعات أو المشكلات الإقليمية ، المنازعات أو المشكلات التى أدت الحرب الباردة الى تعثرها بطريق مباشر أو غير مباشر ، والتى أدت المواجهة بين الشرق والغرب الى تعيقها ، والمنازعات أو المشكلات التى ظلت ضمن ابعادها المحلية البحتة ، ولم تتأثر بالحرب الباردة التى يدور رحاها بين القطبين المتصارعين ، وذلك اما لأن الدول الكبرى لم تهتم بها أو رأت فيها منازعات ثانوية لا تستحق الاهتمام ، واما انها قد اتفقت - ضمنا فيما بينها - على عدم التدخل فيها .

وليس ثمة شك ، فى أنه بالنسبة للمنازعات التى تأثرت بالحرب الباردة ، فان الوفاق الأمريكى - السوفيتى الجديد سوف يساعد على تخفيف حدة تلك المنازعات ، كما سوف يساعد على تسويتها . اما المنازعات الأخرى التى ما زالت منازعات اقليمية ، فان اجواء الوفاق والانفراج ، من شأنها ان تؤدي الى استمرارها ضمن الإطار المحلى ، بما يوفر لها امكانيات الحل المناسب أو يساعد على تسويتها ، بل قد يشجع الوفاق ذاته على تدخل أطراف أخرى من أجل العمل على حلها والبحث عن تسوية مرضية لأطرافها .

ما هي تصوراتكم المحددة حول شكل المساعدة التي ينبغي تقديمها الى أفريقيا في الوقت الراهن ؟

□ تؤكد الحقائق المادية أن المساعدات التي قدمت الى أفريقيا سواء من قبل الدول المتقدمة الغنية أو من قبل المنظمات الدولية ، ما زالت ضئيلة لا تفي بالمطلوب ، ولا تتماشى مع حدة الأزمة التي تهدد مستقبل القارة .

ولعل الظاهرة التي يمكن ملاحظتها بوضوح أن المساعدات المقدمة الى أفريقيا لا تزال تعطى في الجزء الأعظم منها على أساس ثنائي ، وتقدم الى الدول الأفريقية فرادى من جانب الدول المانحة . بينما التنمية الشاملة التي ينبغي أن يتم تحقيقها على مستوى اقليمي ، حسبما جاء في خطة لاجوس للتنمية القارية التي تم اقرارها في عام ١٩٨٠ .

كما أن واجب الدول المانحة أن تعمل على تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب ، أي مساعدة الدول الأفريقية لكي تساعد بعضها البعض الآخر ، وأن تقدم مساعداتها ضمن خطة ذات أبعاد اشمل ، وتستهدف تنفيذ مشروعات ذات عائد مباشر على النطاق الاقليمي أو شبه الاقليمي ، وبذلك يمكن تخطي مشكلة التجزئة التي تعاني منها القارة الأفريقية التي تنقسم الى خمسين دولة هي ضعف عدد دول أمريكا اللاتينية .

ان التنمية الفعالة لا يمكن أن تتحقق في الوحدات الصغيرة ومن خلال هذه التجزئة غير المجدية ، ذلك أن تحقيق حركة تعاون صلبة ومتلاحمة بين بلدان القارة ، هو ما يكفل لعملية التنمية الأفريقية أن تلعب دور الاداة الاقدر للدفاع الذاتي والمشارك عن مصالحها ، ويكفل لها التنسيق بين المواقف والاستخدام الجماعي الأقصى لكل خبراتنا وتجاربنا ، وعلى الدول الراغبة حقا في مساعدة أفريقيا ، وفي اقالمتها من أزماتها ، أن تساعدنا على توحيد طاقاتها وتعبئة مواردها ضمن هذا المنظور الأوسع والأقوى قدرة (*) .

(*) مجموعة هذه الأحاديث الخمسة هي ما أسهم به المؤلف في كتاب « هل ثمة أمل في البقاء » والذي شارك فيه - الى جانب الدكتور بطرس غالي - كل من الأساتذة روبرت ماكنمارا ، ولويس تشفريا ، ورتشارد سكلار ، والذي قام الدكتور اناتولى جروميكو بإعداده والصادر عن دار التقدم السوفييتية في موسكو عام ١٩٨٩ ، باللغتين الروسية والانجليزية .
(م ٥٠ - أحاديث سياسية)

كشاف الاعلام والموضوعات

(١)

- آخر ساعة (مجلة)	- اثيوبيا
١٧ ، ٣٠٠	١٤ ، ١٤م ، ٣٦ ، ٣٦م ، ٣٦م ، ٣٧م ، ٣٧م
- ابراهيم طه ايوب	- اثيوبيا - حزب العمال
٧٨	٣٧
- الاتحاد السوفييتي - الاتفاقيات النووية -	- اثيوبيا - العلاقات الخارجية - السودان
الولايات المتحدة	٣٦ ، ٩١ ، ٩٢
٧٨٢ - ٧٨٤	- اثيوبيا - العلاقات الخارجية - الصومال
- الاتحاد السوفييتي - الثورات	٩٢ ، ٩٣
٧٢٧ - ٧٢٨	- الاجتماع الرابع والعشرون العربي -
- الاتحاد السوفييتي - وازمة الشرق الاوسط	الافريقي
٧٢٤ - ٧٢٥ ، ٥٨٠	١٦
- الاتحاد السوفييتي وكامب ديفيد	- الاحتلال الاسرائيلي
٦١٥	٢٠
- الاتحاد الوطني من اجل الاستقلال والثورة	- احمد الميرغني
٢٤	٤١٢
- الاتصالات ، تكنولوجيا	- اديس ابابا
٧٤٠ - ٧٤١	٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٧٨ ، ٩٤
- الاتفاق الاردني الفلسطيني	- الاراضي العربية
٢٩٩ ، ٤٦٨ - ٤٧٢	١٥
- الاتفاق الفرنسي - الليبي	- الارهاب
٢٤ ، ٢٤م ، ٢٥ ، ٢٥م ، ٢٦ ، ٢٧	١٩
- اتفاق وجدة	- الارهاب الدولي ، مكافحة
٢١ ، ٦٨ - ٦٩	٩٠ ، ٩٦
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان	- الاستعمار
٥١٤ - ٥١٥	١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣١
- اتفاقية الدولية للقضاء على التمييز	- الاستعمار الاسباني
العنصري	٣٢
١٨	- الاستعمار الاستيطاني
- اتفاقية اللبنانية - الاسرائيلية	١٩ ، ١٩م
٣٣٢	- الاستعمار الفرنسي
- الرتون ، بول	٢٤
٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ - ٥٥٠	

- الامين المفوض الثاني لشؤون اللاجئين بالامم المتحدة	- الانتفاضة الفلسطينية
٧٨	١٦
- الانتخابات	- الانتفاضة الفلسطينية
٤٢٨ - ٤٣٠ ، ٤٤١ - ٤٤٢ ، ٤٤٤ -	- اوزو (قطاع)
٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ٤٨٤ -	٢٥ ، ٣١ ، ٣٢
٤٨٧ ، ٤٤١ - ٤٤٨ ، ٦٦٠ - ٦٦٣	- اوغندا
- انجولا	٤٢ ، ٧٩ ، ٨٧
٢٠	- الايديولوجية ودول عدم الانحياز
- الاندوجو ، مجموعة دول	٧٢١ ، ٧٢٢
٢٧ ، ١٠٥ - ١٠٩ ، ١٤٥ - ١٤٦ ، ٢٣٩ ،	- ايران
٢٤٤ - ٢٥١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٣٠١	٥٤٦
- الاندوجو ، المؤتمر الثالث لمجموعة دول	- ايزنهاور (حاملة طائرات أمريكية)
٧٩	٢٢٧ - ٢٢٨

(ب)

- باريس	- بلجراد
٢٥ ، ٢٥ م ، ٢٨	٦٧٧
- بانجي (مدينة)	- بليرهاوس (فندق)
٢٥١	٥٢٦
- برازافيل	- بنين
٢٦ ، ٢٧ ، ٢٧ م ، ٢٧ م	٤٨
- برنامج الامم المتحدة للتنمية	- بوجومبورا
٢٧٥	٤٤ ، ٤٤ م
- بريتوريا	- بوركينا فاسو
٩٥	٤٨
- د. بطرس بطرس غاني	- بوروندي
١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٤٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ،	٤٧ ، ٧٩
١٢٨ ، ٣٦٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ،	- البوليزاريو ، جبهة
٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ،	٣٢ ، ٣٤ ، ٣٤ م ، ٣٥
٥٣٩ ، ٥٧٢ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ،	- البوليس العنصرى
٦١٧ ، ٦٢٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٦٥ ،	١٧
٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ،	- بونت ، بلاد
٦٧٣ ، ٧٢٠ ، ٧٢١	١٥

- البيئة الاجتماعية

١٨

- البيئة الاقتصادية

١٨

- بيجين ، مناحم

٥٤٧

- البيئة

٧٥٩ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣

(ت)

- التضامن العربي

٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥

- التضامن المصري - العربي

٤٩٠

- التطبيع

٥٩٨ - ٦١٠

- التعاون الثلاثي

٤٥ - ٤٦

- التعاون العربي

٥٠٤ ، ٥٠٥

- التعاون العربي - الافريقي

١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٩٢ - ٢٩٦

- التفرقة

١٩

- التفرقة العنصرية

١٧ ، ١٧ م ، ١٧ م ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،

٢١ ، ٢١ م ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٨٤ - ١٨٦

- التكامل الاقتصادي المصري - السوداني

٣١٣ - ٣١٧ ، ٣٣٤

- التكنولوجيا ، ثورة

٧٤٠ - ٧٤١

- تمبو ، اوليفر

٩٨

- التمييز العنصري

١٩ ، ٢١

- تنزانيا

١٤ ، ١٩٢

- تنزانيا - حزب الثورة

١٩٩ - ٢٠٠

- التجمع الرياى العربى ، دول

انظر مجلس التعاون العربى

- تجمع الوجدويين الديمقراطيين

٢٤

- التخلف

١٥ ، ١٥ م

- التخلف الاجتماعى

٧٥٢ - ٧٥٦

- التخلف الاقتصادى

٧٥٢ - ٧٥٦

- تراورى ، موسى

٤٧

- التريكى

٢٩

- تشاد

١٤ ، ٢٤ ، ٢٤ م ، ٢٥ ، ٢٥ م ، ٢٥ م ،

٢٥ م ، ٢٥ م ، ٢٦ م ، ٢٦ م ، ٢٦ م ،

٢٦ م ، ٢٦ م ، ٢٦ م ، ٢٧ ، ٢٧ م ، ٢٨ ،

٢٨ م ، ٢٨ م ، ٢٨ م ، ٢٩ ، ٢٩ م ، ٢٩ م ،

٢٩ م ، ٢٩ م ، ٢٩ م ، ٢٩ م ، ٢٩ م ،

٢٩ م ، ٢٩ م ، ٣٠ ، ٣٠ م ، ٣٠ م ، ٣٠ م ،

٣١ ، ٣١ م ، ٣١ م ، ٤١ ، ٤١ م ، ٤١ م ،

٤١ م ، ٤١ م ، ٤٧ ، ٩٥ ، ١٢٣ - ١٢١

- تشاد - العلاقات الخارجية - ليبيا

٢٥ - ٢٧ ، ٢٩ - ٣٠

- التصحر

٤٤

- التضامن الافريقى

٢٢

- تنويف ، ازمة	- توجو
٣٢ ، ٣٢م	٤٨
- التنمية - افريقيا	- تونس
٤٥ ، ٤٦ ، ٧٨٥	٣٥
- التنمية - الدول النامية	- تونس - العلاقات الخارجية - ليبيا
٧٧٦ - ٧٧٩	٤٩٥
- التنمية - مشكلات	- التيار الافريقى
١٤ ، ٧٦٥ - ٧٦٧	١٦
- التنظيم الدولى	- تيتو ، جوزيف بروز
١٧	٧١٤
- تهويد الاراضى العربية	
٢٠	

(ث)

- الثورة الايرانية	- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
٥٤٥ - ٥٤٦	١٣٩

(ج)

- الجابون	- الجفاف
٢٢ ، ٤١	٤٤
- جامعة الدول العربية	- الجفاف - افريقيا
١٦ ، ٩٩ ، ٣٢٠ ، ٧٠٦	٧٢
- جبهة الرفض الاسرائيلية	- جمال عبد الناصر
٥٩٢	٧١٤ ، ٢٣٧
- جبهة الرفض العربية	- الجمعية العامة (للامم المتحدة)
٥٩٢ - ٥٩٣	١٧ ، ١٧م ، ١٨ ، ١٨م ، ١٨م
- جبهة الرفض الفلسطينية	- الجمهورية الصحراوية الديمقراطية
٥٩٢	٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٤م ، ٢٤م ، ٤٠
- الجزائر	٤٠م ، ٤٠م ، ٤٠م ، ٤٠م
١٤ ، ٢٢ ، ٢٢م ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٨٧	- الجوع
- الجزائر - العلاقات الخارجية - المغرب	٧٦٧ - ٧٦٨
٣٢	- الجنس البشرى
- جزر القمر الاتحادية ، جمهورية	١٧ ، ١٨ ، ١٨م ، ١٨م
١٩٢	- جنوب افريقيا
- جعفر نميرى	١٤ ، ١٧ ، ١٧م ، ١٧م ، ١٩
٣٧	٢٠ ، ٢٠م ، ٢١ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٨٤
	٨٥ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨

- جنوب افريقيا ، قضية	- جنيف
٧١٨ ، ٧١٩	٢٠
- جنوب افريقيا • مفاوضات الجولة الثانية	- جونجلي ، قناة
للدول الأربع المعنية بالمواجهة	٢٣٩
بالقاهرة	- جولييد ، حسن
٢٠٦ - ٢١٠	٨٦
- جنوب السودان	- جيبوتي
٣٦ ، ٣٦ م ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٤١٧	٨٧ ، ٤٨

(ح)

- الحاسبات الالكترونية	- حسنى مبارك
٧٤١ - ٧٤٤	٢٦ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٢٩ ، ١٦٨ ، ١٩٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ، ٣١٩ م ، ٤٣٦ ، ٤٣٤ - ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٧٠٩ ، ٧٢٤ ، ٧٣٠
- حبرى ، حسين	- حسنى مبارك - رئيس منظمة الوحدة الافريقية
٤١ ، ٤٧	٢٨٦ ، ٢١٢
- الحدود ، تعديل	- حسين بن طلال (الملك)
١٤	٤٤٠
- الحدود الليبية - السودانية ، أزمة	- الحضارة الانسانية
٧٠٩	٧٦٤
- الحرب الباردة	- حقوق الانسان
٣٢	٧٥٣ - ٧٥٦
- الحرب العالمية الثانية	- الحكم الذاتى
١٣ ، ٧٣ ، ٦٨٣	٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٨ ، ٦١٠
- الحرب العراقية - الايرانية	- الحكم الذاتى - مفاوضات
٢٢٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٤٠٤ - ٤٠٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٣ - ٤٧٥ ، ٤٩٨ ، ٧٦٩ - ٧٧٢	٥٥٩ ، ٦١٨ ، ٦١٩
- الحرب العراقية الايرانية - قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لوقف الحرب	- الحكومة الفلسطينية
٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٨١ - ٤٨٣	٦١٠
- حركات التحرر الافريقية	
١٥	
- الحريات السياسية	
١٧	
- الحصرية	
٧٢٨ - ٧٤٠	

- الحياة (جريدة)
٧٣٦ ، ٧٣٧

- الحوار العربي - العربي
٣٩١

- الحوار المصري - العربي
٢١١

(خ)

- خالد بن العزيز آل سعود (ملك)
٥٢٦

- خريف الغضب (كتاب) والعرب
٢٢١

- الخرطوم

- الخليج العربي - العلاقات الدولية
٤٠٤ - ٤٠٨

٧٨ ، ٧٩

(د)

- الدبلوماسية المصرية

- دول عدم الانحياز ، أزمة
٦٩٩ - ٧٠٢

٢٤ ، ٣٤ م ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٣ م ، ٤٤ ،
١٢٩ ، ١٤٠ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٦٩١

- دول عدم الانحياز ، شروط العضوية في
٧٠٢ - ٧٠٦

- الدستور العالمي
١٧

- دول عدم الانحياز ، فلسفة
٧١٢

- الدستور المصري
١٩

- دول عدم الانحياز والامم المتحدة
٧٠٥ - ٧٠٩

- الدورة الثالثة والعشرون لمنظمة الوحدة
الافريقية
١٣١

- دول عدم الانحياز - والانحياز
٧٠٤

- الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة
للتعاون العربي - الافريقي
٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢

- دول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية
٧٠٨ - ٧٠٩

- الدورة العادية الاربعين للجمعية العامة
للأمم المتحدة
٣٠٠ - ٣١٢

- دول عدم الانحياز والحرب العراقية
الایرانية
٦٩٦ ، ٧٢٠

- الدول الافريقية
٦٤

- دول عدم الانحياز والصراع العربي -
الاسرائيلي
٦٧٧ - ٦٨٢

- دول حوض النيل
انظر

- دول عدم الانحياز والغزو السوفيتي
لافغانستان
٦٩٦

الاندوجو ، مجموعة دول

- دول عدم الانحياز والنظام الدولي
٧٠٠ ، ٧٠١

- دول عدم الانحياز
١٥ ، ١٥ م ، ٢٢٨ ، ٦٧٧ ، ٦٩٢ - ٦٩٨ ،
٦٩٩ - ٧٠٣ ، ٧٠٦

- الدول العربية وكامب ديفيد	- الدول النامية والقوى الكبرى
٥٩٧ - ٥٩٤	٧٨٤ - ٧٨٣
- الدول النامية	- ديان ، موشى
٧٤٥ - ٧٤٨ ، ٦٨٩ - ٦٩١	٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٦٠٦
- الدول النامية - الاحوال الاقتصادية	- الدين
٦٩٦ - ٦٩٧ ، ٧٥٨ - ٧٦١ ، ٧٦٨ -	١٨ ، ١٧
٧٦٩ ، ٧٧٣ - ٧٧٩ ، ٧٨٠ - ٧٨٣	- الدين - تعاليم
- الدول النامية - الاحوال السياسية	١٩
٧٥١ - ٧٥٣	- الديون - الدول النامية
- الدول النامية - الاحوال العسكرية	٧٥١
٧٥١ - ٧٥٣ ، ٧٦٨ - ٧٦٩ ، ٧٦٩ - ٧٧٣	- الديون الافريقية ، مشكلة
- الدول النامية ، مشكلات	١٤٧ - ١٥٨ ، ١٥٩ - ١٦٢ ، ١٨١ -
٧٦٥ - ٧٦٧ ، ٧٧٣ - ٧٧٩	١٨٤ ، ٢١٣ - ٢١٦ ، ٢٢٥ - ٢٢٧ ،
	٢٨٩ - ٢٩٢

(د)

- رابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية	- الراى السياسى
٢٥٢ - ٢٦١ ، ٢٦٤ - ٢٦٦	١٨
- رابين ، اسحاق	- الراى العام (صحيفة)
٦٦٢	٤٥٠ - ٤٥١
- الراس الاخضر	- رواندا
٤٧	٤٣ ، ٧٩
	- الرينامو (منظمة)
	١٨٥

(ز)

- زامبيا	- زائير - حزب الحركة الشعبية للثورة
١٤ ، ٢٠ ، ٨٧	١٠٤ - ١٠٥
- زائير	- زمبابوى
١٣ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ١٠٢ -	١٤ ، ٢٠ ، ٢٠ م ، ٢١
١٠٦	

(س)

- ساحل العاج	- السودان - العلاقات الخارجية - اثيوبيا
٤٧	٩٣ - ٩١ ، ٣٦
- سان فرانسيسكو	- السودان - نظام الحكم
١٣	٥٠٠ - ٥٠١
- سانتوس ، دوس	- سوريا واسرائيل
٤٧	٣٥٢
- سرى لانكا	- السوق الاوربية مشتركة
٦٧٧	٧٠٢
- السعادة	- السياسة المصرية
٧٣٥	١٥
- سعود الفيصل	- سيراليون
٤٤٨	٨٧
- السعودية - العلاقات الخارجية - الاتحاد السوفيتى	- سيسكو ، موبوتو
٤٤٩ ، ٤٤٨	٨٧
- السكان - الدول النامية	- سيكتورى ، احمد
٧٦٧ - ٧٦٥	٤٧
- السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية	- سيناء
٤١ ، ٤١ م ، ٤١ م ، ٤١ م	٥٤٦
- السلام العالمى	(سيناء ، تحرير
٧٨٢ ، ٧٨٢	٦٢٨ - ٦٣١
- السنغال	- السبول والفيضانات - السودان
٤٧	٤٧٥ - ٤٧٦
- سوانزلاند	- سيلاسفو (جنرال)
١٩١ ، ١٩٠	٥٧٩ ، ٥٨١
- السودان	
١٣ ، ١٤ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٩	

(ش)

- شاربيل (مدينة)	- شامير ، اسحاق - مقترحات
١٧	٥١٢ ، ٥١٤
- شامير ، اسحاق	الشخصية المصرية
٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩	١٩
٦٧١ ، ٦٧٢	

٤٨	- شرق افريقيا
٤٢	- الشرق الأوسط
٦٦٢ ، ٦٦٣	- شرم الشيخ
١٦	- الشعوب العربية
٤٥٨ ، ٤٥٩	- السلامية
٢٤	- شمال افريقيا
١٨٤ ، ١٩٠	- شيسانو ، يواكيم
٥١٢	- شيفرنادزه ، ادوارد

(من)

٩٩	- صادق المهدي
٥٢٣ - ٥٢٧	- الصحافة الامريكية ومفاوضات كامب ديفيد
٩٨	- الصحراء المغربية
٢٣ ، ٢٤ ، ٢٤ م ، ٢٥ ، ٤٠ ، ٤٠ م ، ٤٤ ، ٦٧ - ٦٩	- الصحراء الغربية
٢٢ ، ٢٢ م ، ٢٢ م	- الصحراء الغربية ، غنكة
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٤٧٧ - ٤٨٠ ، ٥٧٢ - ٥٧٨ ، ٦١١ - ٦١٣	- الصراع العربي الاسرائيلي
٩٠ - ٩١ ، ١٢٣ - ١٣١	- الصراع الليبي - التشادي
٣١٢	- الصراع الموريتاني - السنغالي
٧٦٩ - ٧٧٢	- الصراعات الاقليمية
٤٩٨	- الصليب الاحمر الدولي
٩٨	- صندوق افريقيا للتضامن مع دول
١٤٠ - ١٤٢ ، ١٦٦ ، ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٢٨١	المواجهة الافريقية
٢٠٣	- الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا
١٥	- صندوق المبادرة الرباعية - المصرية - السنغالية - الفنزويلية - الهندية
٩٣ ، ٩٤	- الصومال - العلاقات الخارجية - اليوبيا

- الضفة الغربية والحكم الذاتي
٥١٢ - ٥١٤

- الضفة الغربية
٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٦١٠ ، ٦٤٢ - ٦٤٣

(ط)

- طابا ، مشكلة
٦٢٠ - ٦٢٤ ، ٦٤٨ - ٦٤٩

- طابا
٦٣٤ - ٦٣٥
- طابا - حكم محكمة التحكيم الدولية
٦٥٠ - ٦٥٦ ، ٦٥٧ - ٦٥٨

(ع)

- العصر الفضائي
٧٣٧
- العصر النووي
٧٣٧
- عقد الأمم المتحدة لمحاربة التفرقة العنصرية
٢٠
- العلاقات الدولية
٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ،
٧٦٩ - ٧٧٢
- العلاقات الدولية والقوى الكبرى
٦٨٧ - ٦٨٩
- العلاقات الدولية والمجتمع البشرى
٦٨٢ - ٦٨٧
- العلاقات العربية - العربية
٣١٨ - ٣٢٢ ، ٣٣٥ - ٣٣٧ ، ٣٨٥ ،
٣٨٧
- عمرو ، عيسى
٧٧ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨
- عويضي ، جوكوني
٢٤ ، ٢٤م ، ٢٥

- العالم الأفريقي
١٦
- العالم الثالث
انظر
الدول النامية
- العالم الرابع
انظر
الأمم المتحدة ، ادبيات
- العالم العربي
١٦
- عبد الهادي قنديل
٦٦٠
- عبدة ضيوف
٧٧
- العرب واسرائيل
٦٣٩ - ٦٤٠
- العرق
١٧
- العروبة
١٥ ، ١٦
- عروبة مصر
١٥

(غ)

- غانا	- غزة ، قطاع
٤٨	٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٦١٠ ، ٦٤٢ - ٦٤٣
- غرب افريقيا	- غزة والحكم الذاتى
٤٨ ، ٤٧	٥١٢ - ٥١٤
- غرب افريقيا - العلاقات الخارجية - مصر	
٥٣ - ٤٩	

(ف)

- فانس ، سيروس	- فلسطين ، قرار التقسيم
٥٤٦	٧٣٠
- الفاو ، اقليم	- فلسطين - مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧
٤٥٨ ، ٤٥٩	٣٧٦ ، ٣٧٨
- الفدرالية	- فلسطين ، قضية
٢٥	٤٩٢ - ٤٩٤
- الفراعنة	- فلسطين واسرائيل
١٥	٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٢٨١ - ٢٨٣
- الفراعنة المصريون	- الفلسطينيون
١٥	٥٧٤ - ٥٧٨
- فرنسا	- الفلسطينيون ، طرد
٢٥ ، ٢٥ م ، ٢٨ ، ٢١	٦٤٤ - ٦٤٥
- الفروينا (جبهة)	- الفلسطينيون وكامب ديفيد
٢٤	٥٨٢ - ٥٨٥
- الفصائل الفلسطينية	- فهد بن عبد العزيز آل سعود
٣٢٣ ، ٣٢٤	٣١٩ ، ٣٢٠
- فلسطين	- الفيزياء النووية
١٩	٧٤١ - ٧٤٤

(ق)

- القاهرة	- قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بشأن الشرق الأوسط
١٥ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٢٦ م	
- القدس	٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٧٢٩
١٠١ ، ٥٢٣ ، ٥٧٤	

- القمة الافريقية الرابعة والعشرون باديس ابابا ٢١١ - ٢١٣	- قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ بشأن الشرق الاوسط ٧٢٩
- القمة الفرنسية - الافريقية المصغرة « فرنسا - الجابون - زائير - ساحل العاج - تشاد » ٢١٣	- قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ بشأن ناميبيا ٩٥
- القوات الاجنبية « الليبية - الفرنسية - الزائيرية في تشاد » ٢٤	- قرار مجلس الامن رقم ٥٤٢ بشأن لبنان ٧٢٩
- قوات حفظ السلام الدولية في سيناء ٥٧٩	- قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ بشأن الحرب العراقية - الايرانية ٧٢٩
- قوات الطوارئ الدولية ٥٨١	- القرن الافريقي ٦٧٧
- القوميات الصغيرة الميكروناشيوناليزم انظر	- القضايا الافريقية ١٦
- القوى الكبرى وازمة الشرق الاوسط ٧٢٨ - ٧٣١	- القضايا العربية ١٦
- القيم الانسانية ١٩	- القضية الفلسطينية ٤٢
	- القمر الصناعي الاسرائيلي - اطلاق ٦٥٨ - ٦٥٩

(٤)

- كامب ديفيد - ذكرى مرور عام على ٦١٥ - ٦١٦	- كارتر ، جيمي ٥٦٢ - ٥٦٧
- كامب ديفيد - ذكرى مرور ٦ سنوات على ٦٢٢ - ٦٢٧	- كامب ديفيد ١٠١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ - ٥٥٠ ، ٦٤٣
- كامب ديفيد - مقاضات ٥١٩ - ٥٢٢ ، ٥٢٣ - ٥٢٧ ، ٥٢٨ - ٥٤٣ ، ٥٥٢ - ٥٥٥ ، ٥٦١ - ٥٦٦	- كامب ديفيد - الانار ٥٨٩ - ٥٩٣
- كامب ديفيد - الانار الاقتصادية ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ٥٨٠	- كامب ديفيد - الانار الاقتصادية ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٦١٧
- كامب ديفيد والعرب ٣٦٧ - ٣٦٨	

(م)

- المجموعة الافريقية	- مارشال ، خطة
١٦	٧٣
- المجموعة الأوروبية	- ماريام ، منجستو هيل
٣٩	١٦٣
- المجموعة العربية	- مالى
١٦	٤١ ، ٤٧
- مجموعة السبعة والسبعين	- المبادرة الرباعية المصرية - السنغالية -
٧٠٦	الفنزويلية - الهندية
- مساواتى الثالث	٣٠٢
١٨٤	- مبادرة الرئيس مبارك لوقف العنف فى
- المستقبل	الاراضى العربية المحتلة
٧٤٢ - ٧٤٤	٤٤٤ - ٤٤٨
- المستندات	- المجتمع الاسرائيلى
١٠٧	٦١٢ - ٦١٥
- المستوطنات الاسرائيلية	- المجتمع البشرى
٢٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٤	٧٨١ - ٧٨٢
- مشروع امريكا اللاتينية للسلام فى الشرق	- المجتمع الدولى
الأوسط	١٧ ، ١٩
٣٢٠	- مجلس الأمن
- مشروع الأمير قهد للسلام فى الشرق	٥٧٩
الأوسط	- مجلس التعاون الخليجى
٣١٩ ، ٣٢٠	٣٢٢ ، ٣٧٩ - ٣٨١ ، ٣٨٥ - ٣٨٦
- المشروع الأوروبى للسلام فى الشرق	- مجلس التعاون العربى الرباعى
الأوسط	٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥
٣٢٠	- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
- مشروع شاوشيسكو للسلام فى الشرق	٥٠٥
الأوسط	- المجلس الوطنى الفلسطينى
٣٢٠	٣٢٥ ، ٦٦٠
- المشروع السوفييتى للسلام فى الشرق	- المجلس الوطنى الفلسطينى ، دورات
الأوسط	الانعقاد
٣٢٠	٤٧٨
- المشروع المصرى - الفرنسى لحل أزمة	- المجلس الوطنى الفلسطينى والمؤتمر
الشرق الأوسط	الدولى للسلام
٤٩٢	٤٠٠

- مصر - العلاقات الاقتصادية - انجولا الشعبية
٧٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨
- مصر - العلاقات الاقتصادية - اوغندا
٦٢
- مصر - العلاقات الاقتصادية - بنين الشعبية
٨٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧
- مصر - العلاقات الاقتصادية - بوروندى
٨٥ ، ٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٦٦ - ٢٦٩
- مصر - العلاقات الاقتصادية - تشاد
٤٧ ، ٢٠٤ - ٢١١
- مصر - العلاقات الاقتصادية - تنزانيا
١٩٧ - ٢٠٠
- مصر - العلاقات الخارجية - توجو
١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٥٠ - ٢٥٨
- مصر - العلاقات الاقتصادية - الجابون
٧٥
- مصر - العلاقات الاقتصادية - جزر القمر الإسلامية
١٩٧ - ٢٠٠
- مصر - العلاقات الاقتصادية - زامبيا
٥٠ ، ٢٦٦ - ٢٦٨
- مصر - العلاقات الاقتصادية - زائير
٥٧
- مصر - العلاقات الاقتصادية - السنغال
٢٨٨ - ٢٩٢
- مصر - العلاقات الاقتصادية - السودان
٤٧٥ - ٤٧٦
- مصر - العلاقات الاقتصادية - الكاميرون
٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٣ - ١٣٦
- مصر - العلاقات الاقتصادية - موريشيوس
١٩٧ - ٢٠٠
- مصر - العلاقات الاقتصادية - النيجر
٣٠٢ ، ٣٠٣
- مصر - العلاقات الثقافية - افريقيا
٨٠ ، ٨١
- مصر - العلاقات الحزبية - افريقيا
٨٤
- مصر - العلاقات الحزبية - تنزانيا
١٩٩ ، ٢٠٠
- مصر - العلاقات الخارجية
٥٦٠ ، ٥٦١
- مصر - العلاقات الخارجية الاتحاد السوفييتى
٦٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٧١١ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤
- مصر - العلاقات الخارجية - اثيوبيا
٦٤ - ٦٧ ، ٧٦ ، ٢٦٨ - ٢٧٣
- مصر - العلاقات الخارجية - الأردن
٢٦٨ - ٢٧١ ، ٤٠١ ، ٤٠٢
- مصر - العلاقات الخارجية - اسرائيل
٥٢٨ - ٥٣٥ ، ٥٩٨ - ٦٠١ ، ٦٢٥ - ٦٢٧ ، ٦٢٩ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧ - ٦٤٨ ، ٦٥٠ - ٦٥٦ ، ٦٦٠ - ٦٦٢
- مصر - العلاقات الخارجية - افريقيا
١٥ ، ٨٠ - ٨٥
- مصر - العلاقات الخارجية - افريقيا الوسطى
٢٦٢ - ٢٦٤
- مصر - العلاقات الخارجية - اوروبا
٤١٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠
- مصر - العلاقات الخارجية - اوغندا
٢٢٨ - ٢٢٣
- مصر - العلاقات الخارجية - ايران
٤٢٧ ، ٤٧٥
- مصر - العلاقات الخارجية - بوروندى
٢٣٢ - ٢٣٦
- مصر - العلاقات الخارجية - تشاد
١٢٢ - ١٢١

- مصر - العلاقات الخارجية - تونس
٢٦٢ - ٢٦٤ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧
- مصر - العلاقات الخارجية - الجزائر
٦٩ ، ٤٦٧
- مصر - العلاقات الخارجية - جنوب افريقيا
٩٧ ، ٩٨ ، ٢٠٦ - ٢١٠
- مصر - العلاقات الخارجية - جيبوتي
٢٨٤ ، ٤١٧
- مصر - العلاقات الخارجية - الخليج العربي
٤٢٩ ، ٤٤٠
- مصر - العلاقات الخارجية - رواندا
٢٢٦ ، ٢٢٧
- مصر - العلاقات الخارجية - زائير
١٠٢ - ١٠٦
- مصر - العلاقات الخارجية - السعودية
٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٥١٦
- مصر - العلاقات الخارجية - السودان
٦٣ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٦٠ ، ٤٩٩
- مصر - العلاقات الخارجية - سوريا
٣٢٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٩٧
- مصر - العلاقات الخارجية - سوازيلاند
١٩٠ ، ١٩١
- مصر - العلاقات الخارجية - الصومال
٤١٧
- مصر - العلاقات الخارجية - العراق
٣٣٠ ، ٣٣١
- مصر - العلاقات الخارجية - عمان
٤٣٧
- مصر - العلاقات الخارجية - غرب افريقيا
٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣
- مصر - العلاقات الخارجية - فرنسا
٣٠٠ - ٣١٢
- مصر - العلاقات الخارجية - قبرص
٦٨٢
- مصر - العلاقات الخارجية - كينيا
١١٠ - ١١٧
- مصر - العلاقات الخارجية - لبنان
٤٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ - ٣٤٦ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥١٥ ، ٥١٦
- مصر - العلاقات الخارجية - ليبيا
٤٩٨ ، ٧٠٩
- مصر العلاقات الخارجية - موزمبيق
١٩٠
- مصر - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الامريكية
٣٠٠ - ٣١٢ ، ٤٢٩ - ٤٤٠
- مصر - العلاقات الدبلوماسية - اسرائيل
٥٧٢ - ٥٧٨
- مصر - العلاقات العسكرية - السودان
٥١٤ ، ٥١٥
- مصر - العلاقات الفنية - زامبيا
٦ ، ١٨ ، ١٨٧
- مصر - مجلس الشورى
٧١٣
- مصر - المعونات الفنية - افريقيا
٤٨ ، ٤٩
- مصر الفرعونية
١٥
- مصر و افريقيا
٥٤ - ٦٢ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٩ - ١٤٦ ، ١٦٤ - ١٦٧ ، ١٨٩ - ١٩٠ ، ٢١٧ - ٢٢٧ ، ٢٤٠ - ٢٤٣ ، ٢٨٦ - ٢٩٩
- مصر وامن الخليج العربي
٤٦٤ ، ٤٦٥

- مصر وجامعة الدول العربية
٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،
٤٥٥ - ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٩٤ ،
٤٩٨
- مصر والحرب العراقية - الايرانية
٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،
٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٥٤ ، ٤٩٨
- مصر ودول جنوب افريقيا
١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩
- مصر ودول الخليج العربي
٤١٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٥٠٦
- مصر ودول عدم الانحياز
٧٠٣ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦
- مصر ودول عدم الانحياز - تقرير عن
٧١٣
- مصر والدول العربية
١٨٩ ، ١٩٠
- مصر والدول العربية وكامب ديفيد
٥٦٨ ، ٥٦٩
- مصر وفلسطين
٣٢٣ - ٣٢٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٩٩ ،
٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٨٧ ،
٤٨٨ ، ٤٨٩
- مصر والقوى الكبرى والصراع العربي
الاسرائيلي
٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣
- مصر ومجلس الأمن
٣٤٩ ، ٣٥٠
- مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية
٣٢٣ - ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٧٢ ،
٣٧٣ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣
- مصر ومنظمة الوحدة الافريقية
١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٦٨ ، ١٧٨
- مصر وناميبيا
٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨
- معاهدة الاتحاد الليبي - المغربي
٣٥
- معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية
انظر
كامب ديفيد
- المعونة العسكرية المصرية لقوات المسلحة
التشادية
٢٨
- المغرب
٣٣ ، ٣٤ ، ٤١
- المغرب - العلاقات الخارجية - الجزائر
٣٢
- المغرب العربي
٣٥
- المفاوضات
٦١٧ ، ٦١٨
- المقاطعة العربية لمصر
انظر
- العلاقات المصرية - العربية
المكسيك - الثورات
٧٢٧ ، ٧٢٨
- منظمة الاوبك
٧٠٢
- منظمة التحرير الفلسطينية
١٠١ ، ٤٤٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨
- منظمة التحرير الفلسطينية والولايات
المتحدة
٤٣٠ ، ٤٣١
- منظمة الدول الامريكية
٣٩
- منظمة الوحدة الافريقية
١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٩٤ ،
٥٨١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٦

- مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز
٧١٧
- مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الثالث
٤٠٩ - ٤١٦
- مؤتمر القمة العربي - الافريقي
٨٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣
- مؤتمر القمة الفرنسية - الافريقية الحادية عشرة
٤٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥
- مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز
٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠
- المؤتمر الوطني الافريقي
٩٨
- موجابي ، روبرت
١٨٤
- موريتانيا
٣٥
- موريشيوس
١٩٢
- موزامبيق
٢٠
- موسى (عليه السلام)
١٩
- موسيفيني ، يورى
٨٦
- المياه - افريقيا
٢٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٠٠ ، ١٠١
- ميثاق الاخاء المصرى - السودانى
٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨
- ميثاق الامم المتحدة
١٣ ، ١٧ ، ٥٨٩
- ميثاق منظمة الوحدة الافريقية
١٣ ، ٢٩ ، ٧٩
- الميكروناشيوناليزم
١٤

- منظمة الوحدة الافريقية والبوليزاردو
٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩
- منظمة الوحدة الافريقية ، الديوبيل الفضى
١٦٨ - ١٧٣ ، ٢٠١ - ٢٠٥
- مؤتمر الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية
٢٦١
- المؤتمر الاول لقمة عدم الانحياز فى بلجراڤ
١٩٦١
- ٦٩٢
- المؤتمر الدولى للامم المتحدة لمحاربة النفرة العنصرية
٢٠
- المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط
٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٨
- ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩ ،
٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٥٩ ، ٤٦٢
- مؤتمر سان فرانسيسكو
١٣
- مؤتمر القمة الاسلامى الاول ١٩٢٢
٣٢٠
- مؤتمر القمة الاسلامى الخامس
٢٩٦ ، ٢٩٧
- مؤتمر القمة الافريقى الثامن عشر
٢٣ ، ٣٣م
- مؤتمر القمة الافريقى التاسع عشر
٢٣
- مؤتمر القمة الافريقى العشرون
٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٣٩م ، ٤٤
- مؤتمر القمة الافريقى الحادى والعشرون
٥٤ - ٦٢ ، ٧٠ - ٧٢ ، ٧٦ - ٧٧
- مؤتمر القمة الافريقى الثالث والعشرون
٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٣٣ - ١٣٨
- مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز
٩٨

(٥)

- نيامي	- ناميبيا
١٦	١٤ ، ٢٠ ، ٢٠ م ، ٤١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٧
- النيجر	- نجامينا
١٦	٢٧ ، ٢٨
- نيجيريا	- نجيسو ، دنيس ساسو
١٣ ، ١٤ ، ٤١ ، ٤٨	٤٧ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٩٥
- النيل	- الاطام العنصرى
٢٣٩ ، ٢٧٥ ، ٣١٧	١٧ ، ١٩ ، ١٩ م ، ٢٠ ، ٢٠ م

(٥)

- هيئة مكتب مؤتمر القمة الافريقية الثانية والعشرون	- الهند
٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤	٦٧٧
	- هنرى ، بول مارك
	٢٧٥

(٥)

- الولايات المتحدة - الاتفاقيات النووية - الاتحاد السوفيتى	- وادى الذهب والساقية الحمراء انظر الصحراء الغربية
٧٨٣ ، ٧٨٤	- وجدة ، اعلان
- الولايات المتحدة - الثورات	٣٥
٧٢٧ ، ٧٢٨	- الوحدة الاقليمية
- الولايات المتحدة وازمة الشرق الاوسط	١٣
٤٥٤ - ٤٥٥ ، ٥٥٢ - ٥٥٨ ، ٥٦١ -	- الوحدة العربية
٥٦٨	٣٥
- الولايات المتحدة والحرب العراقية - الايرانية	- الوراثة ، علوم
٣٥١ ، ٣٥٢	٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤
- الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية	- الوفاق الافريقى
٤٩٧	٤٤
	- وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين
	٣١٢
	- الولايات المتحدة الامريكية
	٢١ ، ٤٦٢

(٥)

- يوم افريقيا	- اليابان - الاحوال الاقتصادية
١٣	٧٢١
- اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	- يارنج ، جوفار
٣٧٦	٥٨٠
- اليونسكو	- يالطا
١٨	٧٢٠
	- يوسف السباعي
	٦٨٢
	- يوغوسلافيا
	٦٧٧ ، ٧١٤

أهم أعمال المؤلف باللغة العربية

- ١ - السلام السوفيتي في أوروبا الشرقية
(مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٥٤ - ١٢٧ صفحة) .
- ٢ - التنظيم الدولي في جزئين :
- (المدخل لدراسة التنظيمات الدولية - القاهرة ١٩٥٦)
- (دراسة دستورية للتنظيمات العالمية - القاهرة ١٩٥٧)
- ٣ - المدخل في علم السياسة
بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى ، القاهرة ١٩٥٩ الطبعة
السابعة ١٩٧٩ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٤٣٨ صفحة) .
- ٤ - دراسات في المجتمع العربى :
بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى ، والدكتور عبد الملك عوده ،
القاهرة ١٩٦٠ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة) .
- ٥ - دراسات في السياسة الدولية
القاهرة ١٩٦١ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٢١٦ صفحة) .
- ٦ - الدساتير الأفريقية
القاهرة ١٩٦١ ، (الناشر دار المعارف - ٢٦٨ صفحة) .
- ٧ - دراسات في المذاهب السياسية
القاهرة ١٩٦٢ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة) .
- ٨ - منظمة الوحدة الأفريقية
القاهرة ١٩٦٤ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٢١٩ صفحة) .
- ٩ - الاستراتيجية والسياسة الدولية
القاهرة - ١٩٦٧ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٩٦ صفحة) .

- ١٠ - أزمة الدبلوماسية العربية
القاهرة - ١٩٦٨ ، (الناشر دار الكتاب الجديد - ١٩٢ صفحة) .
- ١١ - الحركة الأفرو آسيوية
القاهرة - ١٩٦٩ ، (الناشر دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة) .
- ١٢ - السياسة والتنمية في افريقيا
القاهرة - ١٩٧٠ ، (الناشر دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة) .
- ١٣ - دراسات في الدبلوماسية العربية
القاهرة - ١٩٧٤ ، (الناشر دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة) .
- ١٤ - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية
(القاهرة - الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٥٧٥ صفحة) .
- ١٥ - جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية
القاهرة - ١٩٧٧ ، مطبوعات معهد الدراسات العربية ٢٢٠ صفحة) .
- ١٦ - قضايا عربية
القاهرة - ١٩٧٧ ، (الناشر مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٩٥ صفحة) .

رقم الايداع ١٩٨٩/٨٩٤٥

الترقيم الدولي ٣ - ٠٨٨٥ - ٠٥ - ٩٧٧

طبع بمطابع دار الوزان للطباعة والنشر

القاهرة - المعادي - ت ٣٥١٠٧٠١

Bibliotheca Alexandrina



0650709

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة